

المحكمة

مَجْلَدُ قَضَائِهَا شَهْرِيَّةٌ

تُصَدِّرُهَا نَقَابَةُ الْمَحَامِلِ

فَوْقَ الْحَقِّ وَبَطْلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ
"قَالَ كَرِيمٌ"

« إن الاشتراكية مع الديمقراطية هما جناحا الحرية »

من الميثاق

يناير ١٩٦٥
فبراير ١٩٦٥

السَّنةُ الْخَامِسَةُ وَالْأَرْبَعُونَ

الخامس
العددان
والسادس

النشاط النقابي

سؤال

موجه إلى السيد وزير العدل
من السيد العضو شكري ديمتري
عن الخطوات التي سلكتها الوزارة نحو دعم السلطة القضائية وتوفير سبل العمل للمحامين

نص السؤال

جاء في تقرير اللجنة الخاصة المشكلة لبحث برنامج الحكومة والذي أقره مجلس الأمة
بالإجماع في ١٣ من أبريل ١٩٦٤ .

وقد أفرد الدستور للسلطة القضائية باباً خاصاً أكد فيه استقلالها إيماناً منه برسالتها للقدسة
وحفاظاً على حريات المواطنين وحقوقهم ، ولا ريب في أن دعم السلطة القضائية لها يبرز استقلالها
ويعاون القضاء على أداء رسالته على الوجه الأكمل .

وإذا كانت مهنة المحاماة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلطة القضائية ودعامة من دعائم العدالة فإنها
تستأهل ، بحق في هذا العهد الاشتراكي رعاية الدولة لرجالها وتوفير سبل العمل لهم خاصة وقد
استوعب القطاع العام الكثير من مجالات نشاطهم .

فما الخطوات التي سلكتها الوزارة في سبيل أعمال هاتين التوضيحتين وقد مضى على قرار
المجلس لها قرابة التسعة شهور ؟

خطاب

السيد الأستاذ مصطفى محمد البرادعي

نقيب المحامين

إلى السيد وزير العدل

السيد وزير العدل

تحية طيبة وبعد ؛

رداً على كتاب وزارة العدل المؤرخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٥ ، بطلب موافاة الوزارة بمعلوماتها في شأن ما ورد بالسؤال الموجه إلى السيد الوزير من السيد الأستاذ شكري ديمـري عضو مجلس الأمة عن الخطوات التي سلكتها الوزارة نحو دعم السلطة القضائية وتوفير سبل العمل للمحامين ، فإننا نتشرف بإخطار سيادتكم بأنه يلزم في اعتقادنا تحقيق الأمور الآتية :

أولاً : أن يكون التعيين في مناصب النيابة والقضاء بكافة درجاته من بين المحامين في حدود نسبة لا تقل عن ٥٠٪ حتى يتحقق بذلك توفير العدد اللازم ممن له خبرة وتجربة طويلة بالقضايا المتعددة والأعمال القانونية المختلفة .

ثانياً : أن تنشأ إدارة قانونية واحدة للمؤسسات والشركات تضم الإدارات المختلفة المتفرقة القائمة الآن ولا يكون التعيين فيها إلا من بين المحامين ويكون العمل فيها مقصوراً على مباشرة كل الأعمال القانونية والإدارية بالمؤسسات والشركات عدا المرافعة بالحاكم .

ثالثاً : أن يكون حق المرافعة بالحاكم عن المؤسسات والشركات مقصوراً على المحامين المقعدين بجدول المشغلين بالنيابة ، ويلزم لذلك أن تختار كل شركة وكل مؤسسة محامياً أو أكثر حسب الأحوال ، ليهتولى مباشرة قضاياها بالحاكم .

رابعاً : أن لا يسمح بالإطارة أو القذب لمباشرة الأعمال القانونية بالمؤسسات والشركات من بين أعضاء مجلس الدولة أو إدارة قضايا الحكومة أو غيرهم من موظفي الدولة ، طالما كانت هذه الأعمال سيقوم بها أعضاء الإدارة القانونية والمحامون الذين تختارهم المؤسسات والشركات .

خامساً : أن تلتزم كل جمعية تعاونية أو كل جمعيتين فأكثر معاً ، حسب اتساع نطاق أعمالها ، بتعيين مستشار قانوني لها من بين المحامين يتولى مباشرة كل أعمالها القانونية ، والإشراف عليها .

سادساً : أعد مجلس النقابة مشروع قانون المحاماة (وصورته مرفقة بهذا الكتاب) يتضمن أحكاماً مختلفة لتنظيم العمل بالمحاماة ورفع مستواها ، ويستلزم هذا المشروع للقيود بالجدول ، الدراسة لمدة سنتين بمعهد عال للمحاماة بعد إجازة الحقوق ، أو الحصول على دبلومين من دبلومات الدراسة العالية للقانون .

وإننا نرجو أن يعدل التشريع في أسرع وقت ممكن ، كإتخاذ عاجل ، على ضوء هذه الهنود التي حددناها ، وللسيد الوزير خالص الشكر .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

مصطفى محمد البرادعي

نقيب المحامين

تعديل قانون المرافعات

للمسيد الأستاذ راعب حنا

وكيل نقابة المحامين

بمناسبة التفكير في تعديل قانون المرافعات نضع تحت نظر المسؤولين بعض التعديلات التي نرى أن العمل قد أثبت ضرورة إدخالها على القانون الحالي مع بيان الأسباب التي تدعو للتعديل .

إشكالات التنفيذ :

تنص المادة ٩٦ فقرة ثانية من قانون المرافعات على أن المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات يكون الاختصاص فيها للمحكمة التي يقع في دائرتها التنفيذ .

وتنص المادة ٤٨٠ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٢ على أنه : إذا عرض عند التنفيذ إشكال أو طلب رفعه إلى قاضي الأمور المستعجلة فله محضر أن يوقف التنفيذ أو أن يرضى فيه على سبيل الاحتياط مع تكليف الخصوم في الحالين الحضور أمام القاضي ولو بميعاد ساعة وفي منزله عند الضرورة ويكفي إثبات حصول هذا التكليف في المحضر فيما يتعلق برفع الإشكال وفي جميع الأحوال لا يجوز للمحضر أن يتم التنفيذ قبل أن يصدر القاضي حكمه .

« وإذا قضى بالاستمرار في التنفيذ فلا يترتب على تقديم أى إشكال آخر وقف التنفيذ » .

وقد استغل المدينون الماطلون هذه البصوص أسوأ استغلال إذ كان بعضهم يرفع الإشكال بعريضة إلى محكمة نائية غير مختصة تعجز عن الدائن عن الحضور في الإشكال لتقديم أوراق التنفيذ وإثبات فساد الأساس الذي أقيم عليه الإشكال . . . كما كان بعضهم يلجأ — قبل الحكم في الإشكال الأول بالاستمرار في التنفيذ — إلى رفع عدد من الإشكالات الكيدية أمام محاكم

ناثية بعيدة عن المحكمة التي يقع بدائرتها التنفيذ وقد يدخلون فيها كلها أو بعضها أشخاصا متوفين أو مقيمين بالخارج فيظل التنفيذ موقوفا إلى ما شاء الله وهكذا تضيع الحقوق وتهدر الأحكام .

ولذلك نقترح تعديل الفقرة الثانية من المادة ٤٨٠ مرافعات على الوجه الآتي :

« وإذا رفع الإشكال لغير المحكمة التي يقع بدائرتها التنفيذ فلا يترتب عليه وقف التنفيذ .
كذلك لا يترتب وقف التنفيذ على رفع أى إشكال آخر بعد رفع الإشكال الأول —
أيًا كانت المحكمة التي رفع إليها » .

والتعديل المقترح يقضى على التلاعب ويحقق الغرض الذى استهدفه المشرع من النص المعدل
بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٢ وهو وضع حد للإشكالات الكيدية والحيلولة دون تمكن
المدينين المماطلين من تعطيل تنفيذ الأحكام واجبة التنفيذ :

* * *

تبسيط إجراءات حجز ما للمدين لدى الغير :

ترى حذف المادة ٥٦٥ مرافعات التي تجيز للحاجز طلب الحكم بتكليف المحجوز لديه
التقرير بما فى ذمته فى ميعاد تحدده المحكمة بحيث لا يتجاوز ١٥ يوما ، فإذا لم يتم المحجوز لديه
بالتقرير فى الميعاد الذى حددته المحكمة حكمت عليه بغرامة لا تتجاوز ربع المبلغ المحجوز من
أجله تمنح كلها أو بعضها للحاجز على سبيل التعويض ، ويجوز استئناف هذا الحكم . . .

ذلك لأن هذه الإجراءات فيها ضياع وقت ونفقات دون مبرر . إذ أن المادة ٥٦١ توجب
على المحجوز لديه أن يقرر ما فى ذمته خلال الخمسة عشر يوما التالية لإعلانه بالحجز ، وفى ذلك
ما ينفى عن رفع دعوى بطلب الحكم بتكليف المحجوز لديه التقرير بما فى ذمته فى ميعاد
تحدده المحكمة . . . لأنه مكلف بالقيام بذلك بنص المادة ٥٦١ فى الميعاد المحدد

ينفس المادة . كما لا محل لطلب الحكم عليه بغرامة في حالة تخلفه عن التقرير بما في ذمته في الميعاد لأن المادة ٥٦٦ تجيز الحكم عليه بكل المبلغ المحجوز من أجله إذا لم يقرر بما في ذمته أو قرر غير الحقيقة.

في حالة حذف المادة ٥٦٥ مرافعات تستبدل بعبارة « إذا أصر المحجوز لديه على الامتناع عن التقرير رغم تكليفه به على الوجه المبين في المادة السابقة » عبارة « إذا امتنع المحجوز لديه عن التقرير بما في ذمته في الميعاد المبين بالمادة السابقة أو قرر غير الحقيقة » .

* * *

إجراءات حجز المنقول :

نقترح تعديل المادة ٥٠٩ مرافعات على الوجه الآتي : --

« إذا حصل الحجز بحضور المدين أو في موطنه تسلم له صورة من المحضر على الوجه المبين في المادة ١١ فإن كان الحجز قد حصل في غير موطنه وفي غيبته وجب إعلانه بالمحضر في ظرف ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ توقيعه وإلا اعتبر كأن لم يكن » .

وكان النص الحالي يوجب إعلان المدين الذي توقع الحجز التنفيذي في غير موطنه وفي غيبته في اليوم التالي على الأكثر .

والنص المقترح يفسح ميعاد إعلان المدين في الحالة المذكورة من يوم واحد إلى ثمانية أيام — لاحتمال أن يكون المدين يولد بمعدة فيتعذر إعلانه في اليوم التالي — كما أنه يتضمن جزاء على عدم إعلان المدين بمحضر الحجز في ميعاد الثمانية أيام وهو اعتبار الحجز كأن لم يكن . وفي هذا وذلك توحيد للإجراءات والمواعيد في حالتي الحجز التنفيذي والحجز التحفظي إذ نص المادة ٦٠٥ فقرة ثانية على وجوب إعلان محضر الحجز التحفظي للمدين في ظرف ثمانية أيام على الأكثر . وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن .

كما نقترح حذف الفقرة الثانية من المادة ٦٠٥ اكتفاء بما نصت عليه الفقرة الأولى من أنه
يتبع في الحجز التحفظي القواعد والإجراءات المنصوص عليها في الفصل الأول من هذا الباب
عندما تتعلق منها بتحديد يوم للبيع « وهو الفصل الخاص بالحجز التنفيذي على المنقول وبيعه »
واكتفاء بالتعديل المقترح للمادة ٥٠٩ على الوجه المبين بالبدل السابق .

إيجاب إعلان محضر الإيداع :

تعديل المادة ٧٨٩/٢ مرافعات كالآتي : —

« وعلى الطالب إعلان الدائن بصورة من محضر الإيداع في ظرف ثلاثة أيام من تاريخه
وإلا كان الإيداع باطلا »

والنص المقترح يتضمن إضافة جزاء البطلان في حالة عدم قيام المدين بإعلان الدائن بصورة
من محضر الإيداع باعتبار ذلك — من الإجراءات الجوهرية لصحة العرض والإيداع حتى
يعرف الدائن ما إذا كان المبلغ الذي عرض عليه ورفض استلامه قد أودع خزانة المحكمة أم لم يودع،
وإذا كان قد أودع فما هي شروط الإيداع ليستطيع الدائن تحديد مركزه على ضوء ما ثبت
بمحضر الإيداع .

إجراءات أوامر الأداء :

١ — نرى تعديل المادة ٨٥١ مرافعات كالآتي : —

« استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى ابتداء يجوز للدائن اتباع الأحكام الواردة في
المواد التالية إذا كان كل ما يطالب به هو دين من النقود ثابت بالكتابة وحال الأداء
ومعين المقدار »

وهذا النص يجعل للدائن الخيار بين استصدار أمر بأداء دينه وبين رفع دعوى بالطريق
المادى وفقا لما يقدره من ثبوت أو عدم ثبوت دينه ، وهذا حق للدائن لأن طريق استصدار

أمر الأداء إنما شرع لمصلحته ، فيجب أن يترك له تقدير ثبوت أو عدم ثبوت دينه وتوافر أو عدم توافر باقي الشروط التي يتطلبها القانون لاستصدار أمر الأداء ، حتى إذا ما قدر عدم توافرها ولجأ إلى رفع دعوى بالطريق العادي لا يتعرض للقضاء بعدم قبول دعواه بمقولة أنه كان يتعين عليه أن يلجأ لاستصدار أمر أداء بدينه . لا سيما أن اضطارره إلى طلب استصدار أمر أداء قد يعرضه لرفض الطلب وتحديد جلسة لنظر الموضوع . وفي ذلك ما قد يغري المدين بالسير في المنازعة إلى نهايتها اعتقاداً منه بأن القاضى ما كان ليرفض إصدار أمر الأداء إلا لأن الحق غير ثابت والدعوى غير محتملة الكسب .

* * *

٢ — كذلك نرى تعديل الفقرة الثانية من المادة ٨٥٨ كالآتي :

« وعلى الدائن خلال خمسة عشر يوماً التالية لتوقيع الحجز أن يقدم طلب الأداء . . . »

وهذا التعديل من مقتضاء إطالة المدة بين توقيع الحجز وطلب الأداء إلى خمسة عشر يوماً بدلا من ثمانية أيام تمكيناً للدائن من إبلاغ الحجز للمحجوز عليه بعد توقيعه تحت يد المحجوز لديه وتوفيقاً بين هذا النص ونص المادة ٨٥٢ إذ يمكن الدائن من تقديم طلب الأداء بعد انقضاء ثمانية أيام من تاريخ توقيع الحجز الذي يقوم مقام التكليف بالوفاء . وهو ما يستحيل طبقاً للنصوص الحالية التي لا تجيز طلب الأداء قبل مضي ثمانية أيام من تاريخ التكليف بالوفاء (مادة ٨٥٢) بينما توجب التقدم بطلب الأداء خلال ثمانية أيام من تاريخ الحجز (مادة ٨٥٨) .

* * *

فهرس

النشاط النقابى

- سؤال موجه إلى السيد وزير العدل من السيد العضو شكرى ديمترى عن الخطوات التى سلكتها الوزارة نحو دعم السلطة القضائية وتوفير سبل العمل للمحامين .
- خطات السيد الاستاذ مصطفى محمد البرادى نقيب المحامين إلى السيد وزير العدل .
- تعديل قانون المرافعات للسيد الاستاذ راغب حنا وكيل مجلس نقابة المحامين .

أولاً- المقالات والبحوث

- | | |
|--|--|
| مهران حسن، رئيس نيابة القاهرة الكلية للأحوال الشخصية . | مقالات وبحوث اشتراكية : |
| ص ٥٤٦ | تطوير التشريعات وفقاً للميثاق والدستور ، |
| دنيا القانون المحاكم : | السيد الاستاذ عبد الحليم الجندى ، رئيس إدارة |
| تحديد مقدار التعويض للتصالح على أساسه . | قضايا المحكومة . |
| ص ٥٥٠ | الابحاث : |
| ص ٥٥٢ | سلطان القانون فى عهد الفراعنة ، للسيد |
| ص ٥٥٣ | الاستاذ الدكتور رياض شمس المحامى . |
| صاحب الحلق مسؤول عما يردده من طعام . | ص ٥٢٨ |
| ص ٥٥٣ | التزام التنفيذى ، بين أحكام محاكم الأحوال |
| | الشخصية المتأقضة واختصاص الهيئة العامة لمواد |
| | الأحوال الشخصية بمحكمة النقض ، الاستاذ حسن |

ثانياً - الأحكام

قضاء محكمات النقض

التفويض الجزائي

مارس ١٩٦٤

الحكم ١٠٥ :

حكم : تسليب ، عيب ، تناقض بين الدليل
القولى والفنى فى جريمة قتل عمد .

ص ٥٥٦

الحكم ١٠٦ : ٩ من مارس ١٩٦٤

أ - بلاغ كاذب : عقاب عليه ، شرطه .
لإثبات أن الزوجة ذكر بعقد الزواج ، مخالفته
للحقيقة ، اشتراط بكارة الزوجة بعقد الزواج ،
أثره فى صحة عقد الزواج . حكم ، تسليب ،
عيب .

ب - دعوى مدنية : محكمة جنائية ،
ولايتها بنظرها ، اختصاص . نقض طعن ،
أسبابه ، خطأ فى تطبيق القانون . محكمة نقض ،
سلطانها

ص ٥٥٦

الحكم ١٠٧ :

إعلان : أوراق محضرين ، محاكمة ،
لإجرائتها ، بطلان ، موطن المعلن إليه ، مرافعات

ص ٥٥٧

٢٤ و ١٢ و ١٠ ٢٢

الحكم ١٠٨ : ١٠ من مارس ١٩٦٤

أ - دفع : بعدم جواز نظر الدعوى السابقة
الفصل فيها . نظام عام : لإثارته لأول مرة أمام
النقض ، شرط قبوله .

الحكم ١٠٣ : ٢ من مارس ١٩٦٤

أ - دعوى جنائية : استعمالها ، نيابة سلطتها ،
هيئة اجتماعية ، وكالتها عنها .

ب - افلاس : حكم ، شهرة ، مفلس ،
أهليته ، حجته حكم صادر قبل التفليس

ج - تقرير تخلص : ثبوت ، تلاوته ،
إعاده ، طعن بالتزوير ، توقيع المقرر عليه ،
لجرائم جنائية م ٤١١ .

د - حكم : تسليبه ، عيب ، رد ، على
جزئيات الدفاع ، استفادته من الأدلة المعدول
عليها فى إدائته المتهم .

ص ٥٥٤

الحكم ١٠٤ :

أ - نقض : طعن ، طبيعته ، مباشرته .

ب - ربا فاحش : اعتياد على اقراض ،
دعوى مدنية ، محكمة جنائية ، ولايتها بنظر دعوى
لإقراض ربا فاحش لمرة واحدة .

ج - لإقراض ربا فاحش : انتهاز المقرض
ضعف أو هوى فى نفس المقرض ، حاجة إلى
الإقراض ، اختصاص المحكمة الجنائية بنظر
دعوى التفويض . عقوبات م ٢٣٩

ص ٥٥٥

ب - محاكمة : إجراءاتها ، تأجيل ، مدى التزام المحكمة بإجابة طلبه ، رد المحكمة عليه .

ج - نقض : طعن ، أسبابه ، إجراءات محكمة أول درجة ، الطعن بها أمام النقض لأول مرة . ص ٥٥٨

الحكم ١٠٩ : ١٦ من مارس ١٩٦٤
أسباب لإباحة : دفاع شرعي ، إعتداء بالفعل على النفس أو المال ، مدى لزوم الفعل المخوف ، درجة خطورته ، مقياسها . ص ٥٥٨

الحكم ١١٠ :

أ - غرفة اتهام : محكمة جزئية ، قضاؤها بعدم اختصاصها لأن الواقعة جنائية ، غرفة الاتهام ، إحالتها الدعوى مباشرة بالوضعين ، إجراءات جنائية م ١٨٠

ب - تنازع : وقوعه بين جهتي حكم . تحقيق ، أو جهة حكم وجهة تحقيق .

ج - طلب تعيين المحكمة المختصة بالجهة التي يرفع إليها . تنازع سلبي بين غرفة اتهام ومحكمة جزئية . محكمة نقض . إجراءات م ٢٢٦ و ٢٢٧ ص ٥٥٩

الحكم ١١١ : ٢٣ من مارس ١٩٦٤

تبيد : جريمة ، ركنها المادي ، رد الشيء المسلم ؛ تأخير أو امتناع عنه . جاني نيته ، انصرافها إلى إضافة المال إلى ملكه ، أو اختلاسه لنفسه لإضراراً بصاحبه : خطية ، فسخها ، شبكة ، هدايا . ص ٥٦٠

الحكم ١١٢ :

أ - دعوى : نظرها ، إجراءات ، إهمالها ، مخالفتها ، إلباته .

ب - دفاع : سكوت عنه ، طعن ، أسبابه .

ج - محضر جلسة : سكوته عن إثبات دفاع المتهم بالتفصيل ، طلب الإثبات صراحة بالمحضر .

د - تقرير تلخيص : وضعته هيئة أخرى ، تلاوته . شوائب تأثيرها على الحكم الصادر في الدعوى ، إجراءات جنائية م ٤١١ -

هـ - نصب : طرق احتيالية ؛ تسليم المال ، حدوده بعد استعمالها . حكم ، تسبيب ، عيب .

و - تزوير : إمضاء مزور ، تغيير حقيقة ، تزوير مادي . ص ٥٦٠

الحكم ١١٣ :

وقف لتنفيذ : عقوبة : مبدأ سريانه ، سابق آثار جنائية . حكم الغاؤه ، سقوطه . سلاح وذخيرة ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ م ٢/٢٦ ، عقوبة مشددة .

ص ٥٦١

الحكم ١١٤ :

قذف : علانية ، توافر ركنها ، قصد جنائي ، اتجاه قصد الجاني إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه .

ص ٥٦٢

الحكم ١١٥ :

أ - محاكمة : إجراءاتها ، إخلال بمقتضى . محام ، حضوره مع متهم أمام محكمة الجنايات ، حكمته .

ب - محام : استمدا ده .

ج - صفة : دفع باقتنائها ، دفع باعتبار المدعى تاركاً دعواه نقض أسبابه .

د - محكمة جنابات : محاكمة ، لإجراماتها حكمها في جنحة أجراءات جنائية م ٣٨٢ .

هـ - حكم : تسبب ، بيانات ، مواد القانون الإشارة إليها ، علاقة السببية ، إلباتها في المواد الجنائية المجادلة فيها أمام محكمة النقض .

و - مسؤولية جنائية : أسباب إباحه ، حالة ضرورة .

ص ٥٦٣

الحكم ١١٦ : ٣١ من مارس ١٩٦٤

أشبهاء : طبيعته عود إليه ، عقوبة ، مرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

س ٦٥٤

مايو ١٩٦٣

الحكم ١١٧ : ١٣ من مايو ١٩٦٣

أ - محاكمة : لإجراماتها . دفاع . إخلال بحقه ، محاكمة باللغة العربية ؛ استعانة بوسيط يقوم بالترجمة ، أو يطلب المتهم ذلك . خضوع الطلب لتقدير المحكمة .

ب - حكم : تسبب ، عيب ، محكمة ، تكون عقيدتها ، ما تستخلصه من جماع الأدلة المطروحة عليها بطريق الاستنتاج والاستقرار والمסקات العقلية كافة .

ج - إلبات : اعتراف محكمة الموضوع سطاتها في الأخذ باعتراف المتهم على نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك .

ص ٥٥٦

الحكم ١١٨ :

أخفاء أشياء مسروقة : قصة الاخفاء حكم تسبب : عيب محكمة موضوع ،

ص ٦٦٦

الحكم ١١٩ : ١٤ من مايو ١٩٦٣

وصف التهمة : محكمة موضوع أشياء متحصلة : من جريمة . حكم ، تسبب ، عيب ، أشتراك دعوى مدينة .

ص ٥٦٦

الحكم ١٢٠ :

أ - وصف التهمة : دفاع . إخلال بحقه تقييد المحكمة الاستثنائية الواقعة التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة . التزامها بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطابقاً صحيحاً حق المحكمة في تعديل التهمة يقابلة واجب تنبيه المتهم ذلك وأن تمنحه أجلاً لتقديم دفاعه ٣٠٨ ، لإجراءات جنائية تحقق التنبيه بأي كيفية يتم بها لفت نظر الدفاع إلى الوصف الجديد . هذا التنبيه قد يكون صريحاً أو ضمنياً بانخاذ أي إجراء يتم منه مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله إليه . مثال

ب - بيان تجارى : مطابقته للحقيقة ، ق ٧ ،
لسنة ١٩٣٩ م ٢٧ .

ج - قصد جنائى ، بيان تجارى غير مطابق
قصد جنائى خاص نية الغش . ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

ص ٥٦٨

الحكم ١٢١ :

ا - وصف التهمة : فاعل أصلى ، شريك
دفاع لإخلال بحقه محكمة الموضوع التزام المحكمة
بتحديد الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها
وأوصافها القانونية وتطبيق القانون تطبيقا صحيحا
على الوقائع الثابتة فى الدعوى م ٢/٣٠٤ .

ب - قتل عمد : نية قتل فاعل أصلى شريك
حكم تسبب ، عيب .

ص ٥٦٨

الحكم ١٢٢ : ٢٠ من مايو ١٩٦٣

ا - حكم : تسبب ، عيب محكمة موضوع
براءة . أدلة إيجاب .

ب - حكم : مشوب بإجمال أو لبهام .

ص ٥٦٩

الحكم ١٢٣ .

ا - شاهد : وزن أقواله ، تقدير الطرف
الذى يؤدى فيه شهادته ، التعويل على قوله محكمة
الموضوع رقابة محكمة النقض .

ب - حكم : تسبب ، عيب ، إدانة المحكمة
الطاعن إستنادا إلى أقوال شاهدى الإثبات .

أطراح ضمنى للاعتبارات التى ساقها الدفاع لحلها
على عدم الأخذ بملك الأقوال المجادلة فى ذلك
أمام محكمة النقض سكوت المحكم عن التعرض
لشهادة شاهد التفى ، أطراح المحكمة هذه الشهادة
اطمئنانا منها لأقوال شهود لإثبات .

ج - وصف التهمة : دفاع ، لإخلال بحقه مواد
مخدرة .

ص ٥٧٠

الحكم ١٢٤ :

سرقة : نية السرقة ، استظهارها حكم :
تسبب ، عيب .

ص ٥٧١

الحكم ١٢٥ : ٢١ من مايو ١٩٦٣

ا - إيجاب : إقرار غير قضائى ، مذكرة
أحوال ، حجتها محكمة الموضوع .

ب - حكم : تسبب ، عيب شاهد ، إيراد
أقواله ، أطراحها .

ج - محكمة موضوع : نقض أسبابه .

ص ٥٧١

الحكم ١٢٦ : ٢٧ من مايو ١٩٦٣

أشكال : ماهية : نقض : لجرائم
جنائية م ٥٢٥ .

ص ٥٧٢

الحكم ١٢٧ :

أمر بالالوجه : طعن فيه ، إقراض برها
فاحش أجراءات جنائية م م ١٦٢ و ٢١٠ ، ق
١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

ص ٥٧٢

الحكم ١٢٨ :

أ - حكم : تسبيب عيب ، تدليل شهود ،
دليل محكمة موضوع ، سلطتها في تقديره .

ب - حكم : تسبيب ، عيب ارتكاب
استخلاص ، توافر ظرف سبق الإصرار .

ج - سبق الإصرار : ثبوت اتفاق المتهمين
على ضرب الجنى عليه أثره فامة .

ص ٥٧٣

الحكم ١٢٩ :

أ - حكم : وصفه ، حضوري ، غيابي .
معارضة .

ص ٥٧٤

الحكم ١٣٠ :

أ - تفتيش : تلبس قبض مواد مخدرة -
دخول مأمور الضبط القضائي منزل المتهم الثانية
برضاء صريع منها مع عليها بظروف التفتيش
والغرض منه " وهو البحث عن المبلغ الذي اتهمها

الطاعن بسرقة . عشوره على قطع من الحشيش
تفوح منها رائحته داخل علية سجائر قدر أنه قد
يوجد بها جزء من المبلغ المسروق ضبط ما كشف
عنه هذا التفتيش وتقديمه إلى جهة الاختصاص
قيام دلائل ومظاهر تضيء بذاتها عن اتصال
الطاعن بجريمة إحراز هذا المخدر . حق مأمور
الضبط في القبض عليه .

ب - مأمور ضبط قضائي : اختصاصه تفتيش
بدائرة قسم غير التابع له ضبط المتهم متلبساً
بجريمة وقعت في دائرة اختصاصه قيام النيابة بإجراء
التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود مأمور الضبط
عن القيام بواجبه ومتابعته مواد مخدرة .

ج - وكيل النيابة المخدرات : تفتيش الاستعانة
في إجراء بمن ترى مساعدة من مؤوسه ولو لم
يكن من رجال الضبط القضائي .

د - تفتيش : إمارته لأول مرة أمام محكمة
النقض .

هـ - تلبس : قبض تفتيش ، إذن ، إصدار
مواد مخدرة ثبوت أن جريمة إحراز المخدر الذي
ضبط بمنزل المتهم الثانية كانت في حالة تلبس ،
صحة نسبتها إلى الطاعن واتصاله بها ، القبض عليه
وتفتيشه وتفتيش مسكنه بدون إذن من النيابة ،
منازعة الطاعن في مسوغات إصدار الإذن .

ص ٥٧٤

النقض المبدئي

ربط نهائي مرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .
ص ٣٧٧

الحكم ١٣٢ :

أ - فوائد : تقادمها قطعة . عقارى ، تضييع
نزع ملكية .

مارس ١٩٦٤

الحكم ١٣١ :

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية : وعلاؤها

ب - رأس مال : فوائد ، منع تجاوزها
لرأس المال مدني م ٢٣٢ م نظام عام .

ج - استئناف : طلب جديد ، نظام عام
مرافعات م ٤١١ .

ص ٥٧٧

الحكم ١٣٣ :

ا - نقض : طعن ، نظام عام ، أسباب
متعلقة به .

ب - إثبات : دليل ، تقديره ، محكمة موضوع
نقض ، طعن ، أسباب موضوعية ، شاهد ، تقدير
أقواله ، جدل فيه .

ج - كتابة : مبدأ ثبوت بها ، دليل ، تقديره ،
محكمة موضوع .

ص ٥٧٨

الحكم ١٣٤ :

ا - نقض : طعن ، إعلانه بطلانه ، صفة
الطعن ، تمهنة . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ١١ .

ب - حكم : بياناته دهوى ، شرط قبولها ،
صفة في رفعها .

ص ٥٧٩

الحكم ١٣٥ :

ا - نقض : طعن ، إعلانه ، صفة فيه ، بطلان .

ب - وصية : وارث ، مورث ، تصرفاته ، طعن
فيها ، إثبات ، طرقة ، قرائن بيع متحرو ، تبرع ،

تمليك مضاف إلى ما بعد موت المتصرف . ق ٨١
لسنة ١٩٤٦ .

ص ٥٨٠

الحكم ١٣٦ :

دعوى : قيمتها ، تقديرها ، قوة الأمر المقضي
حكم منطوقه ، أسبابه ، ، إحالة .

ص ٥٨١

الحكم ١٣٧ :

استئناف : مقابل ، رفعه ، مرافعات م ٤١٣
مرافعات (ملغى) م ٣٥٧ مرافعات م ١٥٠ .
ص ٥٨٢

الحكم ١٣٨ : ١١ من مارس ١٩٦٤

ا - إثبات : محكمة موضوع دليل ، سلطة
تقديره . ضريبة أرباح تجارية وصناعية ، وعاقبها
تقديره . دفتر بمول .

ب - دفتر : قيد أرباح ؛ ق ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ .

ج - تقدير حكمي : ضريبة ، وعاقبها .

ص ٥٨٢

الحكم ١٣٩ :

ا - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، إقليمية
الضريبة . منشأة أجنبية بمصر ، أرباحها ١٤ ق
لسنة ١٩٣٩ م م ٣٩ و ٣٠ . عربات أكل ونوم
ملحقة بقطارات سكك الحديد .

ب - أرباح : تديرها ضريبة الأرباح

التجارية والصناعية .

ص ٥٨٣

الحكم ١٤٠ :

تمويض : تقديره . محكمة موضوع عمل ؛
فصل تعسفي ، تمويض عنه . نقض ، طعن
أسباب واقعية .

ص ٥٨٣

الحكم ١٤١ :

١ - عمل : عقده ، علاقته ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤
ق ١١٤ لسنة ١٩٥٨ .

ب - فصل : إلتهاء عقد عمل ، مسوغات الفصل
تقديرها : محكمة موضوع .

ص ٥٨٤

الحكم ١٤٢ :

١ - نقض : طعن ، إعلانه . محام ، تقرير
الطعن ، محاماة .

ب - حكم : حجيته ، نسبية أثره ، حجية
أمر ، قضى به لإلزام دعوى عقيم ، حصته .

ص ٥٨٤

الحكم ١٤٣ :

١ - بياناته : عضو نيابة أبدى رأيه في
القضية ، اسمه ، أحوال شخصية ، نيابة عامه بطلان .

ب - إرث : إرشاد الوفاة والوارثة حجته

وارث ثبوت وارثه مرسوم بقانون ٧٨ لسنة
١٩٣١ م ٣٦١ .

ص ٥١٥

الحكم ١٤٤ : ١٨ من مارس ١٩٦٤

وقف : شرط الواقف ، تفسيره أصل رسم
الوقف . أصل هذا الوقف عقم ، شروطه . ق
٤٨ لسنة ١٩٤٦ م ١٠ .

ص ٥٨٥

الحكم ١٤٥ : ١٩ من مارس ١٩٦٤

١ - وكالة : إنعقادها .

ب - وقف : شراء لحساب الواقف .

ج - حكم : تدليل ، عيب . إثبات ، دليل
تقديره ، محكمة موضوع .

ص ٥٨٦

الحكم ١٤٦ :

أرض مقسمة : تصرف فيها ، بناء نظام عام
بطلان ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ م ١٩٥٨ م ١٠ و ١١ .

ص ٥٨٦

الحكم ١٤٧ :

أحوال شخصية : أجنب ، مسائل خاصة بهم
نظام مالي بين زوجين ، نظام مشاركة في المال
مشاركة بالخروج على هذا النظام مدني فرنسي
م ١٣٩٩ .

ص ٥٨٨

الحكم ١٤٨ :

ا - دعوى : خصم تجزئة .

ب - حكم : تدليل ، عيب . بيع حق متنازع عليه . وكالة ، آثارها ، التزامات الوكيل . محاماة . تعامل محام مع وكالة . بطلان . مدني ٤٧٢ . اسم مستعار ، مشتر . ص ٥٨٩

الحكم ١٤٩ :

رسم : قضائي ، دعوى صلح . ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ م ٢٠ . ق ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ ص ٥٨٩

الحكم ١٥٠ : ٢٥ من مارس ١٩٦٤

نقض : طعن ، إجراءاته ، إيداع أوراق ومستندات إيداع صورة الحكم الابتدائي . بطلان ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٧ . ص ٥٩٠

الحكم ١٥١ :

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاقبها . تقدير حكمي مرسوم بقانون ٢٤ لسنة ١٩٥٢ م ١ . ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . ص ٥٩٠

الحكم ١٥٢ :

أحكام عرفية : تعويض . دعوى ، سماعها . عمل عقده ، ، إنتهاؤه ، فصل تعسفي ، تعويض . ق ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ . ق ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ . ق ٤١٤ لسنة ١٩٥٥ . أمر عسكري ١٢٢ لسنة ١٩٥٤ . ص ٥٩١

الحكم ١٥٣ :

حكم : بياناته : اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ، أحوال شخصية . نيابة عامة بطلان . ص ٥٩١

الحكم ١٥٤ :

ا - نقض : طعن ، إجراءاته ، مستندات إيداعها .

ب - مرض موت : تحديده .

ج - وارث : طعن في تصرفات مورث ، وصيته .

د - أهليته : هوارضها ، حجر .

هـ - حكم : تدليل ، عيب .

و - إثبات : دليل ، تقديره ، محكمة موضوع . ص ٥٩٢

الحكم ١٥٥ :

ا - حادث طاريء : نظرية حوادث طارئة ، تطبيقها ، إرهاب . خسارة فادحة ، خسارة مألوفة إصلاح زراعي ، مرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، أثره . بيع . مدني م ١٢٧ / ٢ . ق ٥٢ لسنة ١٩٥٣ قرار مجلس وزراء ١١ من أغسطس ١٩٥٣ .

ب - بيع : أرض حكومة ، إفادة المشتري من الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني . ج - التزام : ورجل . بيع . ص ٥٩٣

الحكم ١٥٦ :

ا - نقل بحري : تأمين ، مسؤولية عقوبة ، تقادم دعوى . قانون التجارة م م ٢٧٤ و ٢٧٧ .

ب - عقد : تفسيره : محكمة موضوع . سلطاتها ص ٥٩٤

الحكم ١٥٧ :

سند إذني : استئناف ، طريقته ، قانون تجاري م م ١٩٠ م ٧ / ٢ . مرافعات م ١١٨ . ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ مرافعات م ٢ / ٤٠٥ ص ٥٩٥

الحكم ١٥٨ :

وكالة : توكيل بالخصومة . متصل ، دعوى
إجراءات نظرها . مرافعات م م ٨١٠ و ٨١١
محام ، إهمال : ص ٥٩٦

نوفمبر ١٩٦٣

الحكم ١٥٩ : ٧ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - شفعة : إجراءاتها . إنذار رسمي . بياناته .
بيانات العقار ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير
كفاية بيان العقار الجائز أخ - له بالشفعة
مدني ٩٤١ .

ب - ثمن : إثبات صورته ، شفعة ، إعلان
رغبة .

ج - إنذار رسمي : بياناته شفعة ، شروط بيع
د - ثمن حقيقي . إيداعه ، شفعة ، مدني م ٩٤٢ .

ص ٥٩٦

الحكم ١٦٠ :

١ - نوع الملكية للشفعة العامة : لجنة معارضات
هيئة إدارية ، اختصاصها القضائي . ق ٧٧ لسنة
١٩٥٤ .

ب - لجنة معارضات : قراراتها ، طعن محكمة
ابتدائية ولايتها بنظر الطعن . الحكم في الطعن .
ج - حكم : في طعن مرفوع عن قرار لجنة
معارضات ، انتهائيته ، شرطها .

د - استعمال : وصفه المنصوص عليه بالقانون

٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ م ١٤ .

ه - تعويض : اعتراض على تقديره ، مدى ولاية
لجنة المعارضات بنظره .

و - حكم : تسبب ، تدليل ، عيب ، محكمة
نقض ، تصحيحها أسباب معينه . ص ٥٩٨

الحكم ١٦١ :

أهلية : عوارضها ، هته حكم . تدليل ،
قصور . نقض : طعن مخالفة قانون .
مدني م ١١٤ . ص ٦٠٠

الحكم ١٦٢ : ١٣ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - عمل : ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ نطاق تطبيقه ،
طوائف ، مستثناة منه . مرشد ، عامل هيئة بورغاز
إسكندرية : موظف عام . مؤسسة عامة .

ب - عمل : منازعته ، الخاضعة للتوفيق
والتحكيم أجر عمل . ساعات إضافية قرار ١٥
من يولييه ١٩٥٤ .

ج - نقض : طعن آثاره ، تنفيذ . وقفه .
ص ٦٠٠

الحكم ١٦٣ :

١ - أحوال شخصية : مصريون . طلاق .
على مال الطلاق على مال لا يتم إلا بإيجاب وقبول
إقرار الزوجة بإبراء زوجية مقابل حصولها على
الطلاق ، خلو عبارة الإقرار عما يفيد إيقاع يمين
الطلاق مقابل هذا العوض . مجرد إيجاب من
الزوجة لم يصادفه قبول من الزوج .

ب - طلاق : بائن يذونه صفري . إرث ،
موانعه . ص ٦٠١

الحكم ١٦٤ : ٢٠ من نوفمبر ١٩٦٣
دهوى : قبول ، شرط ، صفة فيها ، شخص
أعتباري مصلحة المجارى حق التقاضى . وزارة
شؤون بلدية وقررية ، قرار ١١٦ لسنة ١٩٥١
ق ١٤٥ . ص ٦٠٢

الحكم ١٦٥ :

١ - عمل : عقده ، انتهاءه ، أسباب لإنهاء
لعقود غير المحددة المدة .

المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٦٢ م ٤٥

ب - عمل : رب عمل ، سلطته في تنظيم منشأته
ص ٦٠٢

الحكم ١٦٦ .

١ - عمل : عقده ، انتهاءه ، خلف . مسؤوليته
منشأة فردية ، صيرورتها شركة ، استقلال أحد
الشركاء بإدارتها ، استمرار عقود العمل مع رب
العمل الجديد .

ب - مكافأة نهاية الخدمة : قانون سريانه من
حيث الزمان . قواعد تنظيمية آمرة . نظام عام .
ص ٦٠٣

الحكم ١٦٧ : ٢١ من نوفمبر ١٩٦٣ .

الالتزامات : الالتزام بتنفيذ العمل . إختراع
الموظف . عمل حكم تدليل ، قصور . ق ٢١٠
لسنة ١٩٥١ مدني م ٢/٦٨٨ . ص ٦٠٣

الحكم ١٦٨ :

نوع ملكية للمنفعة العامة : تعويض ، تقديرة
خبرة . ص ٦٠٤

الحكم ١٦٩ :

١ - عقد : تكييفه . عقد إداري .

ب - غرامة تأخير : طبيعتها ، توقيعها ،
سلطة الإدارة شرط استحقاقها . شرط جزائي .
ج - عقد إداري . إخلال متعاقد بالتزامه
تنفيذ عيني . ص ٦٠٥

الحكم ١٧٠ : ٢٧ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية .
ب - ضريبة أرباح استثنائية . بمول خضوع
للضريبة ق ٦٠ لسنة ١٩٤١ . ص ٦٠٦

الحكم ١٧١ :

وقف : شرط الواقف ، تفسيره : ق ٤٨ لسنة
١٩٤٦ ص ٦٠٦

الحكم ١٧٢ :

١ - بلدية : رسم بلدي على الملاهي . ضريبة
الملاهي ، عبء الالتزام بكل منهما . ق ١٤٥
لسنة ١٩٤٤ مرسوم بقانون ٨٥ لسنة ١٩٣٣ .
ب - ضريبة ملاهي ، وعازها ، تحصيلها ،
إعفاء منها .

ج - تنفيذ : التقييم بالوفاء ، بياناته .

د - نفاذ ضريبة : ق ٢ لسنة ١٩٤٠ مدني م
٣٧٧ - ١ و ٣٨١ . ص ٦٠٧

الحكم ١٧٣ :

١ - حيازة : دعواها ، قاضي الحيازة ، منعه
من التعرض للحق . منع المدعى عليه من طلب
الحق بحر . مطال .

ب - دعوى : منع التعرض . شروطها حكم
كفاية التسبيب . ص ٦٠٨

الحكم ١٧٤ :

إثبات : قوة الأمر المقضي . نقض . حالات
طعن . حكم سابق مخالفته . ص ٦٠٩

الحكم ١٧٥ :
أ - دعوى : تقدير قيمتها . ارتفاع مرافعات
م م ٣٢ و ٣٠ .
ج - نقض : حالاته ، طعن . اختصاص

الحكم ١٧٥ :
أ - دعوى : تقدير قيمتها . ارتفاع مرافعات
م م ٣٢ و ٣٠ .
ج - نقض : حالاته ، طعن . اختصاص

ج - حكم : التدليل عيب ص ٦١٠

ج - حكم : التدليل عيب ص ٦١٠

قضاء المحكمة الإدارية العليا

الحكم ١٧٩ : ١٣ من يناير ١٩٦٤
دعوى : مصلحة ، دفع بعدم قبول . جامعة
القاهرة . إدارة قضايا الحكومة . ص ٦١٣

الحكم ١٨٠ .
أ - حكم : تسبب بطلان مرافعات م ٣٤٩
شهود . أقوالهم .

ب - تأديب : موظف . أدلة قواعد إثبات
اتهام استخلاص وقائمه . ص ٦١٤

الحكم ١٨١ : ١٨ من يناير ١٩٦٤
دعوى : صفة منازعة فيها . حكم حائزة
قوة الشيء المقضي ، وقف تنفيذ . ص ٦١٤
الحكم ١٨٢ :

دعوى سماعها ، ق ١١٧ لسنة ١٩٥٩ أمره
و ه ب ١٩٥٦ بشأن الاتجار على الرعايا
البريطانيين والاستراليين والفرنسيين والتدابير
الخاصة بأموالهم ١١٧٠ لسنة ١٩٥٩ . مرافعات
م ١ اختصاص . ص ٦١٤

الحكم ١٨٣ : ١٨ من يناير ١٩٦٤
أ - دعوى : جنسية ، صورها .

ب - اختصاص : قضاء إداري بدعوى الجنسية .

ج - دعوى : جنسية أصلية ، مواعيد طعن

بالإلغاء ، مدى تقيدها بها .

د - عثمانى : جنسية ، إثبات إقامته في مصر

دليل ، قرينة .

ديسمبر ١٩٦٣

الحكم ١٧٦ : ١٤ من ديسمبر ١٩٦٣
أ - طرح النهر وأكله : ملكيته ق ٧٣ لسنة
١٩٥٣ . سند ملكية متسلم الطرح :
ب - تسلّم : طرح النهر وأكله . أثره القانوني .
ج - توزيع : طرح النهر وأكله . معناه
ص ٦١٢

الحكم ١٧٧ : ٢١ من ديسمبر ١٩٦٤
اختصاص : تفويض . تأديب ق ٢١٠
لسنة ١٩٥١ م ٨٥ . ق ٧٣ لسنة ١٩٧٥ وغيرهم
أموال مقررة موظفوها . مدير . محافظ .
رئيس مصلحة ص ٦١٢

يناير ١٩٦٤

الحكم ١٧٨ : ٤ من يناير ١٩٦٤
أ - سمعة : موظف ، حسن السمعة ، صلاحية
شرطها وخليفة ، واجباتها ، خروج الموظف عليها
ق ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ق ٢١٠ لسنة ١٩٥٨ .
ب - موظف : تأديب ، نظامه القانوني ،
قانون جنة نظامه ، ذنب ، إداري . قرار
تأديبي ، سببه تحققة . سلوك معيب . ص ٦١٣

هـ - دعوى جنسية أصلية : ميعاد السنة .
ق ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م ٩١ ص ٦١٥

الحكم ١٨٤ : ١٩ من يناير ١٩٦٤
مرتب : تسوية ، فروق مالية ، تقادم خمس سنوات . قطع مدة ، نظام لجنة قضائية .
ص ٦١٦

الحكم ١٨٥ : ٢٥ من يناير ١٩٦٤
١ - قضاء إدارى : اختصاص ، دعوى إلغاء حكم بعدم قبولها شكلا دعوى تعويض .
ب - مرشد : بوغاز اسكندرية لياقة طبية .
ج - تلميذ مرشد : شطب اسمه . قرار وزارى ، ٢٧ لسنة ١٩٤٨ ، قرار وزارى ٨ لسنة ١٩٥٠ .
ص ٦١٦

الحكم ١٨٦ : ٢٥ من يناير ١٩٦٤
تأديب : موظف ، تقرير اتهام ، دفاع ، ضمانه .
ص ٦١٦
الحكم ١٨٧ :

١ - قاعدة تنظيمية ، قرار إدارى ، قرار وزير الاقتصاد ٣٢ من يولية ١٩٦٠ . قرار

وزير الاقتصاد فى ١١ من أكتوبر ١٩٦١ .
رخصة صرافة .

ب - قرار إدارى : سببه تعدد . تخلف بعض أسبابه
ج - ترخيص طبيه .

د - نقد . رقابة عليه ؛ ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .
ص ٦١٧
الحكم ١٨٨ : ٢٦ من يناير ١٩٦٤
١ - بدل سفر : مجلس جامعة . قراره تكليف أستاذ تمثيل الجامعة فى مؤتمر دولى .

ب - قرار إدارى : مجلس جامعة ، ندب أستاذ لحضور مؤتمر دولى . الآثار المالية المترتبة عليه قرار تنفيذى .
ص ٦١٧

الحكم ١٨٩ : ٣١ من يناير ١٩٦٤
١ - مدة خدمة سابقة : مصلحة مصايد أسماك .
تطوع قرار مجلس وزراء فى ٢٠ من أغسطس ١٩٥٠ و ١٥ من أكتوبر ١٩٥٠ . أقدمية درجة مقررة لمؤهل دراسى .

ب - ضم مدة خدمة سابقة : قرار جمهورى
١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .
ص ٦١٨

محكمة القضاء الإدارى

الحكم ١٩١ :

جزاء : موظف منتدب ، جهة منتدب إليها ، حقها فى مجازاته ، مدرسة خاصة ، ق ٣٩٨ لسنة ١٩٥٥ . موظف معار . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة م ٤٨ و ٨٥ - ق ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم المدارس الخاصة م ٣٢ إلى ٣٤ و ٤٦ - ق ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ . ص ٦٢٠

مارس ١٩٦٣

الحكم ١٩٠ : ٢٣ من مارس ١٩٦٣
مجلس دولة : اختصاص محكمة قضاء إدارى ، ق ٢٣٤ لسنة ١٩٦٥ بنظام هيئة البوليس ١٦ و ٦٤ ، ملف ضابط ، لإجراء تنظيمى مصاحى منازعة فى صدوره . تقرير سرى .
ص ٦١٨

الحكم ١٩٢ :

١ - فصل : قراره ، اختصاص باصداره ،
ق ١٩ لسنة ١٩٥٩ ق ١١٧ لسنة ١٩٢٨ بشأن
النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية . ق ١٤٨
للسنة بإنشاء مديرية التحرير . ق ٢٤ لسنة
١٩٥٧ لائحة موظف مديرية التحرير قرار جمهوري
٢٢٧٠ ١٩٦٠ ٥ لسنة ١٩٥٧ .

ب - مرتب : موظف من اصول تعسفي

ج - استحقاقه : ضرر فصل تعسفي .

ص ٦٢٣

الحكم ١٩٣ :

غرف تجارية : موظف ، اتحاد عام . ق ١٨٩
للسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية م م ١ و ٢ ،
أشخاص قانون عام ق ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن
المؤسسات العامة م ١٣ و ٧ . علاقة موظف الغرفة
باتحاد الغرف التجارية ، المحكمة المختصة بالفصل
في منازعة ناشئة عن العلاقة . ص ٦٢٧

الحكم ١٩٤ :

١ - ميعاد : ستين يوما مجلس بوليس أعلى ، قرار
بناء على قواعد وصفها ، علاوة . حرمان :
تأجيل . سلطة مقيدة .

ب - علاوة : ق ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم هيئة
الشرطة . م م ٢٦ و ٢٧ . كتاب دوري رقم ١٢
سرى ٣ من أبريل ١٩٦٠

وقف : موظف ، لجزاء وقائي : عقوبة

ص ٦٢٩

الحكم ١٩٥ :

١ - مكافأة : مستخدم عن مدة خدمته بالوظيفة
العامة بعد تأمين شركة ماركوني . ق ١١٧ لسنة
١٩٥٧ ، قرار جمهوري ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء
مؤسسة عامة لشؤون المواصلات السلكية
واللاسلكية م ١٤ ، قرار جمهوري ١٨٣٠ لسنة
١٩٥٨ م ٢٣ ق ٢٣ لسنة ١٩٦٠ . ق ٢١٠ لسنة
١٩٥١ م ١٩

ب - وقف : موظف ، مرتبه مدة الوقف .

ج - تعريض : فصل تعسفي ، ق ٢١٠ لسنة
١٩٥١ بشأن موظفي الدولة م ١/١٠٧ . قرار
جمهوري ١٢٨١ لسنة ١٩٦٠ أمر عالي ١١ أبريل
للسنة ١٨٨٣ .

ص ٦٣١

الحكم ١٩٦ :

كشف طبي : طبيب ، تحققة من شخصية
المطلوب الكشف عليه ، مذور ٧٧ لسنة ١٩٥١
ق ١٨١ لسنة ١٩٥٥ ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن
موظفي الدولة م ٧٣ موظف قيامه بنفسه بالعمل
المنوط به . ص ٦٣٤

الحكم ١٩٧ :

١ - دعوى : خصومة إدارية ، انتهاء ، ترك
تسليم المدعى عليه بطلبات المدعى ، قيامه ، انتهاء
دعوى إلغاء ، ق ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس
الدولة م ٧٤ ، مرافعات م ٣٠٨ و ٣١٢ و ١١٧ .

ب - إكراه : دعوى ، تنازل ، إرادة فسادها
تهديد بخاطر محقق وشيك الوقوع ص ٦٣٥

الحكم ١٩٨ .

١ - جامعة : أستاذ ، استقالة ، قبولها . سحبها .
ق ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات في
الجمهورية العربية المتحدة م ٢٨ و ٤٨ ؛ وزير
سلطته ؛ مجلس جامعة

ب - استقالة : سحبها قبل قبول الوزير .
ص ٦٢٨

الحكم ١٩٩ :

١ - إصلاح زراعي : موظفوه ، تأديبهم . لجنة
أيا الاشراف على عمليات استيلاء وتوزيع ،

مرسوم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ م ١٢ . ق ١٣١ لسنة
١٩٥٣ . لائحة داخلية . ق ١٧ لسنة ١٩٥٧ ق ١٤
لسنة ١٩٥٧ م ١٢ هيئة عليا للإصلاح الزراعي م
١٣ قرار جمهوري ٢٢٧١ ق ١٩ لسنة ١٩٥٨ م ١
٢ - ١١ و ١٤ و ١٧

ب - إصلاح زراعي : هيئة عامة ، تأديب
موظفي إصلاح زراعي ، ق ١٣١ لسنة ١٩٥٣ .
قرار إداري اختصاص

ج - جزاء تأديبي : تعدده عن جرائم واحدة
ص ٦٤١

الجمعية العمومية للقسم الاستشاري

سبتمبر ١٩٦٣

الحكم ٢٠٠ : ٤ من سبتمبر ١٩٦٣

قرار إداري : سحب ، ديوان المحاسبة ،
اعتراضه
ص ٦٤٥

الحكم ٢٠١ .

- تأميم . عقد إيجار ، فسخه ق ٤٢ لسنة
١٩٦٢ ، ق ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، ق ١١٨ لسنة
١٩٦١ . مطحن ، مضرب ، مخبز . ق ١١٤ لسنة
١٩٦١ . ق ١٣٧ لسنة ١٩٦١ . ق ١٥٤ لسنة
١٩٦١ . ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤

ب - تعويض : مستأجر . دولة . مسؤوليتها
عن عمل تشريعي . مؤجر . رجوع عليه
بالتحسينات . ق ٥٩٢ م ٥٩٢ . ص ٦٤٦

الحكم ٢٠٢ :

١ - تأديب : مأذون . قواعد . قرار وزير
العدل في ٤ من يناير ١٩٥٥
ب - تظلم : قرار تأديب ، أذن ؛ ق ٥٥ لسنة
١٩٥٥ م ١٢
ج - عزل : مأذون ، وزير سلطنة ؛ تظلم :
طعن بالإلغاء
٦٤٧

الحكم ٢٠٣ :

١ - علاوة دورية : حرمان موظف أول علاوة
يستحقها . تقرير بدرجة ضعيف .
ب - تقرير بدرجة ضعيف : منح موظف
علاوة دورية في السنة التالية لحصوله عليه . ق
٢٦٠ لسنة ١٩٥٥ بشأن موظفي الدولة م ٣١
ج - لجنة شؤون موظفين . قرارها . سيجن .

ميعاد الستين يوما

ص ٦٤٨

الحكم ٢٠٤

أ - راتب : فرق الكادرين . قواعد خصمه .
قواعده . قرار مجلس وزراء في ١٧ من أغسطس
و ٨ من أكتوبر ١٩٥٢ . مؤسسة عامة ذات
طابع اقتصادي ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي
الدولة .

ب - ضريبة : كسب عمل . علاج طبي .
تخرج ركوب مجاني
ص ٦٤٨

الحكم ٢٠٥ : ٢٥ من سبتمبر ١٩٦٣

بنك : أهلى مصرى وكيل محافظة ق ٢٥٠
١٩٦٠ م ١٣ بنك مركزى مصرى ، ق ١٥٣
١٩٦٠ .
ص ٦٩٤

الحكم ٢٠٦

قرض عام : جزية ، معاهدة لوزان سنة ١٩٢٤
ميراث دولى . تقادم . التزام . طبيعى . مدنى .

ص ٦٤٩

الحكم ٢٠٧

شركة عامة موظف . تعيين ، مرتب ، قرار
جمهورى ٥٤٥٦ سنة ١٩٥٢ . بلائحة نظام العاملين
بالشركات التابعة للمؤسسات العامة م ٥ إلى ٩ و
٥٤ ، ق ١١٢ لسنة ١٩٥٨ .
ص ٦٥٠

الحكم ٢٠٨

بنك : مركزى ، أهلى مصرى ق ٢٥٠ لسنة
١٩٠٠ بشأن البنك المركزى المصرى ٢ و ٣ و ١٦
وق ٢٧٧ لسنة ١٩٥٠ م ٢
ص ٦٥١

الحكم ٢٠٩

جامعة : أزهر ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن
موظفى الدولة م ١٣٣ . ق ١٠٣ لسنة ١٩٥١ م
٩٩ و ١٠٠ ، وزير شؤون الأزهر .
ص ٦٥٢

الحكم ٢١٠

أ - موظف : تعيين ، مسوغات . استيفاءؤها
ق ٨ لسنة ١٩٥١ . فتوى الجمعية العمومية ق ٣٠
يناير ١٩٦٣ ، لياقة طبية .
ب - إبعاد : موظف . تعيين مسوغات .
ص ٦٥٣

الحكم ٢١١

أ - مؤسسة : هيئة عامة ، ق ٦٠ لسنة ١٩٦٣
بالحيثات العامة .

ب - بريد : صندوق توفير ، ق ٨٦ لسنة ١٩٥٤
ق ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العام م ٣٤
و ٣٥ ، ق ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة .
ص ٦٥٣

الحكم ٢١٢

معاش : حكومى ، معاش تأمينات اجتماعية
جمع . ق ٩٥ لسنة ١٩٦١ . ق ٢٦ لسنة ١٩٦٠
م ١٧ ، ٩٢ لسنة ١٩٥٩
ص ٦٥٤

الحكم ٢١٣

أ - معاش : موظف ، مرسوم بقانون ٣٧
١٩٢٩ بشأن المعاشات المدنية م . ق ٥٤٥ لسنة
١٩٦٢ منازعة فيه .
ب - مكافأة : معاش . منازعة . ربط .
تعديل .
ص ٦٥٤

قضاء المحاكم الكلية

الحكم ٢١٤ : ١٠ من مارس ١٩٦٤

١ - استئناف : حكم بعدم الاختصاص ،
مبعاده ، ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، قوة الأمر المقضى .

ب - ايجار : قيمته ، طلب تخفيضها وفقا
لاحكام القانون العام ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

ص ٦٥٦

الحكم ٢١٥ : ١٠ من أكتوبر ١٩٦٤

١ - استعجال : إشكال تنفيذ وفق . مرافعات
قديم م ٢٨ . مرافعات م ٤٩ . اختصاص محكمة
أمر مستعجلة .

ب - إشكال أول : إشكال لاحق ، محضر
محكمة مرافعات م ٤٨٠ . ق ١١٧ لسنة ١٩٥٢
حكم نهائى ، تنفيذه ، تعطيله .

ج - تنفيذ : إشكال بطلب الاستمرار فى
التنفيذ . حكم فى الطلب ، أثره فى إشكال آخر
منظور أمام محكمة أخرى .

د - إشكالات : اتفاقها فى اللفظ والتعريب
وتطابق بعضها . دلالة سوء نية . نواظرو .
دليل جدى .

الحكم ٢١٦ : ٢٤ من فبراير ١٩٦٤

غرفة تجارية : ق ١٨٩ لسنة ١٩٥١ م ١ ق
مرسوم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٣ ، ق ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ،
ق ٦٠ لسنة ١٩٦٣ . ق مؤسسة عامة تمارس
نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً أو مالياً .

ص ٦٦١

الحكم ٢١٧ : ٤٢ من فبراير ١٩٦٤

١ - حجز إدارى : أمر به ، تفويض بإصداره ،
ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ م ٢٠ ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩
م ٣ ، ق ٩٥ لسنة ١٩٦١ ، ق ٦٤ لسنة ١٩٦٣ ،
مؤسسة عامة حياة عامة . مؤسسة التأمينات
الاجتماعية مديرها العام . حقه فى توقيع حجز
إدارى بالإلزامية .

ب - إلزامية : حصولها فى ظل ق ٩٢ لسنة
١٩٥٩ ، توقيع حجز إدارى بمقتضاها بعد صدور
القانون ٦٤ لسنة ١٩٦٣ . مدنى م ٢/٦ .

ج - قضاء مستعجل : اختصاص بنظر
الاعتراضات التى ترفع إليه من حجز إدارى
مرافعات م ٤٩ . ص ٦٦٣

الحكم ٢١٨ : ٩ من يونيو ١٩٦٣

١ - قطن : منشآت تصديره ، تأميمها ق ٢٨
لسنة ١٩٦٣ م ١٠٤٣ و ٧١ لسنة ١٩٦١ م
٣ ق ١٢٠ لسنة ١٩٦١ . التكييف القانونى لعلاقة
الدولة بالشركة المؤتممة : على ما للمدين لدى الغير .
ق ٢٢ لسنة ١٩٥٧ م ١٠ م

ب - تنفيذ : وقفه ، شيوع المال المراد التنفيذ
عليه ، قسمته .

ص ٦٦٦

الحكم ٢١٩ : ١٤ من يونيو ١٩٦٣

١ - منازعة زراعية : لجنة الفصل فيها ، ق
١٤٨ لسنة ١٩٦٢ م ١/٣ مرسوم بقانون ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ م ٣٩ مكررا .

مذشآت كبس القطن ، ق ١١٠ لسنة ١٩٦١ .
ق ٦٠ لسنة ١٩٦٣ م ٣٥ ، مدني م ٨٧ ق ٣٢
لسنة ١٩٥٧ م ٢٠ . ص ٦٧٠

ب - دعوى : رفعها قبل الاوان ، حكم
لعدم قبولها . حكم بعدم اختصاص ص ٦٦٨
الحكم ٢٢٠ : ٢١ من ديسمبر ١٩٦٣
حجز : أموال عامة ، مخصصة لمصلحة عامة ،

ثالثاً - النشريات

قرارات رئيس الجمهورية

١٩٦٤

قرار ٢٢٦٤ : بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم
الحالية ص ٦٣

قرارات وزارية

وزارة الادارة المحلية

قرار ٢١٠ : بشأن تعيين أعضاء منتخبين ومختارين
بمجلس محافظة الفيوم ص ٧٣

قرار ٢١١ : بشأن تعيين أعضاء منتخبين
بمجلس محافظة كفر الشيخ . ص ٧٤

وزارة الشؤون الاجتماعية

قرار ٨٦ : بشأن إجراءات محضر طلقات
المعاشات وقواعد وإجراءات صرفها والتنظيم
من رفض الطلبات أو تقرير المعاش .
ص ٧٦

وزارة العدل

قرار بتحويل صفة مصلحة التأمين صفة مأوري
الضبط القضائي ص ٦٩

وزارة العمل

قرار ٩٥ : في شأن إنشاء مكتب قوى عاملة
بميناء محافظة الاسكندرية ص ٦٩

قرار ٩٦ : في شأن مباشرة مكتب القوى العاملة
بميناء محافظة الاسكندرية اختصاصات مكاتب
علاقات العمل والتفتيش العالي ص ٧٠

قرار ٩٧ : في شأن تشكيل لجان للأمن الصناعي
والمذشآت . ص ٧١

قرار ٨٧ : بتعيين أنواع العمر التي يمكن إثباتها
بإقرار من رئيس الوحدة الاجتماعية .

ص ٨٠

قرار ٨٨ : بشروط وأوضاع البيان السنوي
الذي يقدمه صاحب المعاش . ص ٨١

قرار ٨٩ : بالإجراءات والأوضاع التي تتبع
في صرف المعاشات . ص ٨١

قرار ٩٠ : بشأن قواعد الأولوية في استحقاق
المعاش . ص ٨٣

قرار ٩١ : بتنظيم إدارة الصندوق المركزي
للمساعدات الاجتماعية وكيفية التصرف في أمواله .

ص ٨٤

قرار ٩٢ : بتنظيم إدارة صندوق المساعدات
بالمحافظات وكيفية التصرف في أمواله .

ص ٨٥

قرار ٩٣ : ببيان حالات الإعفاء من الاستمرار
في الخصم من المعاش .

قرار ٩٤ : ببيان فئات المساعدات وشروط
وأوضاع صرفها . ص ٨٦

قرار ٩٥ : بشروط وأوضاع وقواعد صرف
المساعدات في حالات الكوارث والنكبات العامة .

ص ٩٣

مقالاتٌ ومُحوثٌ استِزائية

تطوير التشريعات وفقاً للميثاق والدستور

للسيد الأستاذ عبد الحليم الجندى
رئيس إدارة قضايا الحكومة

« ليضرب الرؤساء ، أى القواد ، الأمثال للرؤوسين ؛
وليعملوا فى سماحة النفس المطمئنة إلى مجتمعا فتقبل النقد ،
وتقبل على النقد الذاتى . . وليعلموا أن الأمم فى عصور تخلفها لاتعدم
أصحاب المواهب ، وإنما تعدم العزائم التى لاتلين . وأن الذين يعملون كثيراً
يتكلمون قليلا ، وأن الذين يعملون أكثر يتكلمون أقل . .
وأن آراء الآخرين فيما أدنى إلى الصواب ، من آرائنا فى أنفسنا . .
وأن الذين يبايعهم التاريخ لم تكن حياتهم مهلة . . ولذلك
وحده يرتفعون إلى مستوى النجوم ، التى يسير الفاس على
هداها » :

عبد الحليم الجندى

يعتز الفقه في زماننا ، بما يخرج به الأستاذ عبد الحليم الجندى من مؤلفات تعتبر بحق فتوحا ومعالم في طريق السياسة الاشتراعية العربية ؛ بل السياسة الاشتراعية العالمية .

وهذا كتابه في : « تطوير التشريعات وفقا للميثاق والدستور » ، يظهر بعد كتابه في « توحيد الأمة العربية ، بتطوير شرائعها ، وفقا للميثاق ، يصعد به مؤلفه الموهوب ، في مراقى الاشتراع المثالى في نظره ، يحدد أمتة العربية على أن تصل بتشريعها إلى المكانة التي لا يرضى لها بأقل منها ، لتستعيد السبق التشريعى لقدماء المصريين . والتفوق الفقهى للعرب الأولين .

وإنك ترى المؤلف الطامح لا يرضى لوطنه بما هو دون السكال ، يسرفه علم مذهل بالتاريخ قديمه وحديثه ولا سيما تاريخ الثورة الفرنسية التي يحذقها كأنه أحد مؤرخيها الإخصائيين ، وأطلاع واسع في الفقه الإسلامى ، ومتابعة للشرائع الجديدة في المعسكرين العالميين ، وخبرة عملية بالشرائع المصرية وتطبيقاتها في مختلف المراحل التي مرت بها وقلم طيع يستجيب سناناه الشحيذ لضربات قلبه المتوثب ، ومضات هبته النفاذة ؛ ولغة غنية مهيبة عرف كيف يصوغ من غورها مغريات تأخذ بلب القارىء وتستويه .

المحسّر

مصادر قانوننا المدنى :

استهل الكاتب مؤلفه بمقدمة لإفناع القارىء بأن مصادر قانوننا المدنى ، تتخالف مبادئ الميثاق والدستور .

قانون نابليون : وبدأ بنابليون الذى شرع لفرنسا قانونها المدنى في سنة ١٨٠٤ لما كان قنصلها الأول ، ليعيدها إلى الركب الأوروبى في سباق الاستعمار ومجتمع الاحتكار وسيطرة رأس المال وأنه بما ساعد على الانقلاب في أهداف الثورة الفرنسية ، أن المساواة التي أعلنتها ، قد صيرها القانون المدنى الذى أصدره نابليون « مساواة مدنية » ، لا « مساواة اجتماعية » ؛ أى صيرها « مساواة فرضية » . لا « مساواة واقعية » . وبهذا أصبح الناس غير متساويين وإن كانوا موصوفين في القانون بأنهم متساوون .

أما الحرية التي أعلنتها الثورة الفرنسية ، فقد صيرها قانون نابليون « حرية تعاقدية » ، يحدث بها الفرد لنفسه من الحقوق على الآخرين بمقدار قوته أو ذكائه أو ثرائه ؛ لا « حرية اجتماعية » تقوم على تحرر الناس من استعباد الغنى للفقير أو القوى للضعيف ، باستغلال حاجته ، فاقصرت المساواة على معنى فرضي غير إنساني . وإن وصف بأنه قانوني ، هو أن العاقدين إذ يقدان عقدا يكونان في مركزين متساويين ، وإن خالف ذلك الواقع . وافتصرت الحرية على إطلاق القوة الشخصية والاجتماعية للناس ، ليستزيدوا أسباب الثراء من الآخرين . وباجتماع هذين الحدين ، اللذين وضعنا قيدين للحرية والمساواة ، أصبح قانونيا وشرعيا وعادلا . في المجتمع الرأسمالي ، أن يتحكم القوى في الضعيف بحرية ١١

قانون ١٨٨٣ : كان مجلس الوزراء قد أصدر قرارا بوضع قانون مدني مطابق للشريعة الغراء ، وأحيل عمله على سعادة قدرى باشا ، واسكن بعد دخول الإنجليز مصر . اكتفى المجلس بتعريب القوانين المختلطة ليكون منها قوانين المحاكم الأهلية ، كما تقوم حجة لمصر في إلغاء المحاكم المختلطة . خشية أن يعود نوبار إلى الحكم ، ويرفض جيش الاحتلال قيام المحاكم الأهلية وقوانينها ، ويحل محلها محاكم انجليزية تطبق القانون الانجليزي .

ووضعت المجموع الأصلية للقوانين الحالية سنة ١٨٨٣ جماعة من الأجانب ، منهم « موريونندو » القاضى المختلط ، وهو واضع القانون المدنى وقانون المرافعات ؛ وكانت القوانين المختلطة قد قننتها قبل ذلك بحام فرنسي اسمه « مانورى » ، على غرار القوانين الفرنسية الصادرة في فاتحة القرن ، والقانون الإيطالى الصادر قبل ذلك بسنين في سنة ١٨٦٦ .

وهكذا نجد القوانين الحالية قوانين غربية مختلطة ، فروعها في مصر وجذورها في أوروبا ، ونجد النصوص الحالية امتداداً لنصوص قانون رأسمالى عريق يحكم أوروبا الغربية حتى اليوم .

تعديل القانون المدنى والعمل به سنة ١٩٤٩ : كانت تعديلات وتلفيقات من قوانين شتى ، مع تطبيقات قضائية للقانون المدنى القديم . إذ يقول واضعو المشروع في تقديمه : فلا تزال حرية الفرد وسلطان الارادة وحقوق الدائنين واحترام الملكية ، محلا لنصوص كثيرة في المشروع ، تلح فيها أثرا ظاهرا التوفيق بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة .

النظرية العامة للقانون المدنى الحالى :

ويقول المؤلف إن النظرية العامة للقانون المدنى الحالى هي النظرية العامة لقانون نابليون ، نقاتها عنه أغلب قوانين أوروبا وأمريكا اللاتينية ، إطارا للنشاط الاقتصادى الحر الذى ازدهرت فيه الرأسمالية الأوروبية في القرن الماضى وهذا القرن . والذى يقابله في النظام القافى نظرية فردية مغرقة هي قاعدة : سلطان الإرادة أو حرية الإرادة ، وتخصيص الملكية بصاحبها وحده على الإطلاق .

النظرية العامة للميثاق والدستور :

أما النظرية العامة التي جاء بها الميثاق والدستور كنتيجة للقيم الاجتماعية والمفاهيم الاقتصادية التي استحدثناها لترسي عليها قواعد المجتمع الجديد ، فيمكن إجمالها في كلمات واضحة تناقض النظرية الأولى وهي : فسخ المبدأ للملكية الشعبية والتعاونية ، وتوجيه النشاط الفردي والملكية الخاصة في حدود الخير العام للشعب ، وتوسيع نطاق المسؤولية لحماية المجتمع وأفراده من الانحراف والاستغلال .

إخضاع الاقتصاد القومي للسيطرة الشعبية :

وبعد أن شرح المؤلف الطريقة الاشتراكية في الحياة ، وفي الاقتصاد وقال إن الأساس الاجتماعي للدولة حسب وضعه الميثاق ، هو مبدأ التضامن الاجتماعي ، أما أساسها الاقتصادي فهو مبدأ إخضاع الاقتصاد القومي ؛ بأكمله للسيطرة الشعبية ، مع وضع القوى الشعبية وفي طليعتها قوى الفلاحين والعاملين ، موضع القيادة الفعلية . وقال المؤلف أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية ، لأن المواطن لا يكون له حرية التصويت ، إلا إذا تحرر من الاستغلال ، وكانت له فرصة متكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية ، وتخلص من كل قلق يهدد أمن المستقبل في حياته .

هدفاً لقوانين يوليو ١٩٦١ : وقال إن قوانين يوليو الثورية العظيمة سنة ١٩٦١ لها هدفان : تحقيق التكافؤ الاقتصادي ، الذي يحقق العدل المشروع ويقضي على احتكار الفرص ، ويؤدي إلى تذويب الفوارق بين الطبقات بما يعزز احتمالات الصراع السلمي . وزيادة كفاية القطاع العام ،

تحديد الملكية وتقييدها :

وفي الفصل المخصص للنهج الاشتراكي في الاقتصاد ، قال الأستاذ عبد الحليم الجندى إن الملكية محدودة ومقيدة في الأرض الزراعية وفي الأجور وفي مقدار الإستثمار وفي المدة وفي الاستعمال وكذلك المباني . والنشاط المصرفي ومثل التأمين والاستيراد كله للدولة والتصدير ، الأربعة ، لها ، والتجارة الداخلية ، ربعها للقطاع العام والصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التحويلية في غالبيتها ملك للدولة ، والثروات الطبيعية ووسائل النقل فيملكها ملك للدولة أما الملكية العقارية فهي ملكية غير مستقلة تؤدي دورها في خدمة الاقتصاد الوطني كما تؤديه في خدمة أصحابها . والمال وظيفة وطنية لا تترك للمضاربة . والسلطة الشعبية هي التي توجه رأس المال الفردي ، إنها قادرة على مصادرة نشاطه إذا جاز أن يستغل أو ينحرف .

قيام الدولة على الأساسين الاجتماعى والاقتصادى : والدولة تقوم على الأساسين الاجتماعى

والاقتصادى ، إذ صدر دستور ٢٥ من مارس ١٩٦٤ يقول : إن الدولة ديمقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة . وأن التضامن الاجتماعى هو أساس المجتمع المصرى . وأن الدولة تكفل تكافؤ الفرص لجميع المصريين .

الاقتصاد كله . وجه : والاساس الدستوري للاقتصاد كان الاقتصاد الحر في دستور ١٩٥٦ ؛
فلما حل محله دستور ١٩٦٤ ، أصبح الاقتصاد كله . وجهها ، فلم تعد ثمة حياة لنزعات فردية ؛ بل
ثمة تضامن اجتماعي لا يحتمل النزعة الفردية لأنها تهدمه ولأنه يهدمها .

المنظمات الجماهيرية كشخص من أشخاص القانون العام : يوصى المؤلف بإنشاء أشخاص
جديدة من أشخاص القانون العام ، هي منظمات منتخبة بالاقتراع العام الحر ، من العاملين في
الصناعة أو في الزراعة أو في النشاط المهني ، تحمل أمانة الدفع الثوري في الجماهير ، ففي الصناعة تكون
الوحدة الأساسية هي المصنع ؛ وفي التجارة اتحاد التجار ؛ وفي التوزيع الاستهلاكي : المنظمات
التعاونية الاستهلاكية ، وفي الريف : المنظمات التعاونية ، ومنظمات منتجي القطن والحبوب
والموالح أو المانجو أو الخضر .

وفي قطاع المثقفين النقابات أو اتحادات النقابات ، ثم تنظم النقابات نقابة عامة ؛ وكذلك الطلاب
في جامعة مم في الجامعات .

وتكون إدارة هذه المنظمات معهداً لممارسة الاشتراكية بالقيادة الجماعية .

المثقفون عمال فكريون : والمثقفون عمال فكريون ، أخوة في السلاح للعمال المنتجين ، فإن لم
يوفق المثقفين في الانتخابات مرة لقلّة غلدهم . فثمة ضرورة تلح على المنظمات لاختيارهم دفاعاً
عن النفس :

وبهذه المنظمات تستطيع الدولة إن تدرك من روحها في أفراد الشعب ، ويستطيع أفراد الشعب
أن يجدوا وسيلة لمشاركتها في أهدافها وخططها .

وهذه المنظمات الجماهيرية أشخاص قانونية عامة تمثل حراساً جدداً على ملكية الشعب
وقيته ومصالحه .

الملكية الشعبية والمسؤولية المدنية : الملكية العامة تزداد كماً وقوة ، وتقود الاقتصاد بنص
الدستور . أما الخاصة فتقل كميته وتضمحل قوتها ، ويبقى قيادها للملكية العامة . ورأس المال الخاص
يقوم صاحبه عليه بمثل ما يقوم صاحب الوظيفة على وظيفته للمجتمع . وفائض الانتاج يسقط عليه
الشعب . والمدخرات كلها تحت سيطرة الشعب وكأها موجهة .

على القانون المدني إبراز دور ملكية الشعب : ويرى المؤلف أن القانون المدني الثوري يجب
أن يلتزم بإبراز دور ملكية الشعب ، والأشخاص العامة التي تمارسها ؛ والدور القيادي لها
ومسؤوليتها وسلطانها ، وترتيب الأحكام على أن أصل الملك للشعب ، فتؤول إليه ملكية المالك له ،
أو ما لا يعرف ماله .

تشريع ثوري مختصر مركز :

الاشتراكية العربية كاتمة الميثاق ، بحاجة إلى قانون جامع ، كمثل ماورد الميثاق جامعاً ،

يقوم آخره على أوله ، فتسلام الأجزاء مع الكل ، وتقوم الفروع على الأصل ، وكمثل ما صدر الميثاق مركزا ، يمين ، أن يكون قانونها مركزا ، ككل عمل أصيل ؛ لامركبا ، ولاملفقا ، ولانقولا .

ولأنه يرى الاختصار على الكماليات والعدول عن التعاريف ، فهي من عمل الفقه . مع رفع التكرار غير الضروري ، والتفصيل الذي لا خلاف على حكمه بدون النص عليه .

فصول لأجل للتقنين فيها : وفي القانون المدني الحالي فصول بتمامها لأجل للتقنين فيها ، لو ال الحاجة إليها ، واعدت تطبيقها في الواقع . أو لأن غيرها يغني عنها ، أو لأن الأصول العامة للفكر القانوني لا تاذن بتطبيق سواها .

وطرب الكتاب الأمامي أمثلة : نظام الإعسار ، إذ أنه قد ثبتت من الإحصاءات أنه لم ترفع في الجمهورية العربية المتحدة منذ صدور القانون في سنة ١٩٤٩ إلا ٧٧ قضية . وأحكام إيجار الوقف والحكر ، والحقوق المتفرعة من الملكية التي يتضمنها الفصل الثاني من الباب الثاني ، وهو خاص بحق الحكر ، وقد زال سبب وجوده . والتجديد والإنبابة ، والشرط والأجل . والشفعة ، إذ يمكن الاستغناء عن تفصيلها ، والاكتفاء بوضع مواد ، مع قصر الحق فيها على حالة الاشتراك في الملكية ، أو ضرورة ملحة . وإيجار الأراضي الزراعية ، إذ يغني عنه قانون الأراضي . وباب العقود المسماة ، جدير بالاختصار ، لأن القطاع العام سياتزم بالمرافق العامة بدلا من الأفراد ، كما يجب ضبط مواد عقد العمل .

التشريع في خدمة الثورة : — يقول الكتاب إن التشريع الإسلامي مدين بعصريته في كل عصر إلى قدرته على التطور والانفتاح نحو المستقبل ، لأنه يحتوي الأصول وحدها ويذر التفريعات لاجتهاد المفكرين ، وللمشرعين يشرعون حسب حاجة الزمان والمكان .

أسمع المؤلف وهو يقول : إن « كامبا ساريس » قبل أن يأخذ نابليون قنصلا ثانياً معه ، كان قد أعد مشروعات ثلاثة للقانون المدني الفرنسي : في أغسطس سنة ١٧٩٣ ، وفي سنة ٢ للثورة ، وفي سنة ٤ للثورة ، تنفيذا لقرارات المجالس التشريعية قبل مجيء نابليون قنصلا أول بأعوام قليلة . وكانت مشروعات ثورية تحمل فلسفة الثورة بلغت مواد المشروع الأول منها ٧١٩ مادة ، ثم أعاد وضعها في المشروع الأخير مختصرة فبلغ عددها ٢٩٧ مادة فقط .

لكن نابليون عندما عين قنصلا أول كان همه إخماد الثورة ، فكلف المشرعين إعداد القانون الحالي الذي يحمل اسمه وأصدره في سنة ١٨٠٤ . تتضمننا ٢٢٨١ مادة ، هي المطبقة الآن بنصوصها أو بفحواها في أوروبا وأمريكا اللاتينية . ليست كقانون « كامبا ساريس » الثوري المركز الذي كانت قواعده كما قيل : « تقوم على أرض القانون الطبيعي الصلبة » ، وعلى أرض الجمهورية البكر . أما قانون نابليون : فقد أطاح بالروح الفلسفية لحساب القواعد القانونية .

لهذا نجد قانون نابليون قد خرج على الفلسفة الثورية ، ليتخذ قواعده من القواعد القانونية التي كانت تحكم فعلا العلاقات بين الناس قبل الثورة .

واقعد أنصفه «بررتالبس» حين قال وهو يقدمه للمجلس التشريعى : «ام يحاول أحد أن يدخل فى القانون الجديد مستحداثات خطيرة ، فقد احتفظنا من القوانين القديمة بكل ما يتلاءم مع النظام الحالى للأشياء» .

ومن هذا القانون الذى أهدر القيم الثورية الفرنسية ، وقن واقع الأمور فى مجتمع ما قبل الثورة ، ووام بين نصوص القوانين القديمة السابقة على القرن التاسع عشر ، وبين عصر الثورة — تسلم المجتمع الرأسمالى مبدأ : «سلطان الإرادة» ، أو «حرية الإرادة» ، ومبدأ : «الملكية المطلقة» ؛ ليشكل على أساسها قانوناً رأسمالياً ، تستشرى فيه الروح الفردية ، مغرقاً فى تمكين الأقوياء من الضعفاء ، حتى بلغ بالمجتمع الرأسمالى الغربى حدود الهوة الاجتماعية التى بطل عليها .

السلطة القضائية ؛ أو دور القضاء فى النظام الاشتراكى :

التشريع بتمامه فى يد القاضى ، وعندما يكون القاضى اشتراكياً ، كمجتمعه الذى يقضى فيه ، وكقانونه الذى يوليه ، فذلك هو الفتح الذى نرتجيه . إن القانون هو الصيغة أو الشكل أو الإطار ، أما الاقتصاد ، أو تصرفات المجتمع ، فهما المضمون أو الموضوع أو المراد ، إن القاضى يحل بحكمه محل القانون ، لأن القاعدة الخلقية كالقاعدة الاقتصادية كلناهما عملاقان فى مجال واحد ، وطبيعتهما واحدة . لكن القاعدة الاقتصادية أو الاجتماعية ترتفع إلى درجة القاعدة القانونية بالإلزام الذى يفرضها .

وهنا يظهر أثر القضاء وهو يقضى بقيمة الميثاق ، فإنها يومئذ تصبح أوامر ملزمة ، فى تصرفات كل يوم ، لكل الناس حينما وجدوا أو بهذا يدلى القاضى بدلوه فى مجتمعه ولا يكون غريباً عنه ، بل ربما حمل لواءه فصار فى الطليعة .

وقضائنا مطلوب إليهم أن يعلنوا انتهاء عهد العلاقات المالية بين مجرد «ذمتين ماليتين» ؛ لأن العوامل الاقتصادية المحيطة بالذمتين ، والقواعد الاجتماعية المفروضة عليهما ، لهما مكان بينهما أو معهما ، أخذاً بالتضامن الاجتماعى ، وخضوعاً للتوجيه الاشتراكى .

١ — مبدأ التزام القاضى — يجب أن يكون الميثاق عقيدة قضائية لرجال القانون ، ومترونا بحفظها القضاء والمحامون . وإذا كان الواقع قد تغير ، أو كان القانون سيتغير ، فإن القاضى باق لم يتغير . وليست أمانة العدل وحدها كافية ليتغير القضاء ، وإنما نظرة القضاة جديدة بالتغيير ، وهى لا تتغير إلا إذا تغير فكر القاضى وتقديره . ولا يكون ذلك التغيير فورياً إلا باعتناق القاضى مبدأ «الالتزام بالميثاق» .

فالعدالة نفسها أمام المحكمة هى تطبيق القانون ، ولكن العدالة الاجتماعية لا تكون مجرد تطبيق القانون ، بل تكون فى تطبيقه بعقلية اجتماعية .

وكما أن كل عضو في هذا المجتمع ملتزم بالميثاق الذي توافقت عليه الأمة ؛ فأول الملتزمين به المحكام والقضاة في طبيعتهم .

والالتزام هو الأخلاص ، فهو مشاركة وفضيلة إيجابية بناءة تهتف بالتقدم إلى الأمام .

حقا إن القضاة لا يحكون إلا بعناثرهم ، وأن القاضي مخير لا مسير ، لكن الخيرة له في حدود ولايته في الأمة ، التي يقضى فيها بقوانينها لا بأرائه : فإذا خرج على قوانينها أو لم يطبقها تسليما منه ، كان منحرفا ، أو متخلفا . وعند ذاك يقع الصدام بينه وبين الأمة ، ويومئذ ترده إلى الركب الاجتماعي ليسايره مادام لم يستطع أن يقوده .

والقاضي المتخلف يفسد أصلح القوانين .

القضاة مطالبون بحماية الثورة والدستور الجزائري الصادر في ٨ من سبتمبر ١٩٦٣ تنص مادته الثانية والستون على أن لا يخضع القضاء في ممارستهم وظائفهم إلا للقانون ولمصالح الثورة الاشتراكية .

كذلك احتفل التشريع السوفيتي بهذه المعاني في المادة الثالثة من قانون القضاء فنص على أن القضاة معلنون للمبادئ الاشتراكية . كما جاء بالمادة الثانية من أسس الإجراءات المدنية في الاتحاد السوفيتي أن أغراض الإجراءات المدنية هي تمحيص القضايا لصيانة نظام الحكم والمنهج الاشتراكي في الاقتصاد ، والملكية الشعبية ويجب أن تعمل الإجراءات المدنية على التمكين لحكم القاعدة الاشتراكية للقانون ، ومنع التعمد على القانون ، والاحترام الواجب لقواعد الحياة الاشتراكية الجماعية .

وبهذه المادة الثانية في أسس الإجراءات المدنية ، والمادة الثالثة في نظام القضاء وبالنصوص الواضحة في ديباجة أسس التشريع المدني السوفيتي من أغراض القانون في حماية القاعدة القانونية الاشتراكية ، أكد التشريع مبدأ : « التزام القضاء بالقاعدة الاشتراكية بالقانون » .

٢ — الدور التعليمي للقضاء — القضاء إن لم يعلم الحاضرين في جلساته ، وأكتفى بالردع والزجر ، فإنه يجرى بأداء بعض الواجب من كل الواجب .

والقضاة إذ يلقون دروسهم من منضتهم العالية على الشعب والخصوم ، كلما أصدروا حكما وزأوا مصلحة في بيان أمره للناس ، يضيفون إلى وظيفة توزيع العدالة ، رسالة تربية الشعب ، تربية نابغة من العدالة الاجتماعية التي تقوم عليها الاشتراكية العربية ، وهم على رأس العامرين لها : كلماتهم أحكام منفذة ، وأهرفاتهم أمثال تهتدى .

هذا القاضى المعلم سيعرف أن عمله ليس كتابة الأحكام أو البطق بها لحسب ، وإنما عمله هو بلوغ الأفتدة وأن مهمته الأولى هى الصلح وسيمحى الزوجية ، كما يحمى النساء والأبناء من السلوك غير المسؤول للرجال والمكباء . وسيلم الناس أن من يسرق الدولة يسرق الناس جميعا ، وأن من لا يعمل لا يستحق أن يأكل .

وسيفتح لنا مصرا جديدا : لأنه سيقبل التوبة ، وسيقف التنفيذ ، وسيزداد إقبالا على الحد الأدنى للعقوبة ، وعلى الغرامة بدلا من العقوبات المقيدة للحرية . بل إنه سيبحث للمتهم عن عمل . ويهب الرحمة مثلما يعطى النصفه وسيمكن المتهم بل المجرم من أن يتعلم ، ليعود إلى المجتمع رجلا يكسب حياته بعرق الجبين . وسيزيد « عقوبة الأشغال النافعة » بدلا من « الأشغال الشاقة » . فلم يعد المجتمع كارها للمنحرفين من أبنائه ، ولا زاهدا فيهم ، بل هو مسؤول عنهم ، محتاج إليهم .

هذا الواعظ فى كرسى القضاء سيكون مسؤولا عن تقويم الناشئين ، وإصلاح السجون ، وسيتعلم على يديه رجال القانون والمحامون ، كما سيتعلم عليه المواطنون الحاضرون والغائبون .

٣ — النيابة العمومية — مادام الدستور قد أقام كيان الدولة على الأساسين الاجتماعى والاقتصادى ، فواجب النيابة فى حماية هذين الأساسين واجب دستورى لا تخاطب جهة من جهات القضاء به كالنيابة العامة ، لأنها تملك التدخل ، ورفع الدعوى الجنائية . وإذا ملكت رفع الدعوى المدنية أو مراجعة الأحكام ، وكانت وسيلة قاصدة لتصحيح الخطأ وتسديد الاتجاه ، بإقرارها بما يحتاج إلى إقرارها أو بطلب التصحيح وإن رأينا ، عهدنا إليها فى الرقابة بعد أن يصدر حكم القضاء ، أو بالتدخل فى أى دعوى منظورة وإقامة الدعوى المبتدأة .

وفى المادة ١٤ من أسس المرافعات المدنية لجمهوريات الاتحاد السوفيتى ، نص بساط النيابة العامة سلطة كاملة : « يتولى النائب العمومى للاتحاد السوفيتى مباشرة أوبوكلائه مراجعة التعاليق المختص لقوانين الاتحاد السوفيتى وجمهورياته فى الدعاوى المدنية . وعليه فى كل مرحلة من مراحل الدعوى المدنية أن يتخذ الإجراء اللازم لمنع أى عدوان على القانون أيا كان مصدره » .

لم تكن النيابة العمومية فى عهد النظام الرأسمالى تقدر على التدخل ، لأن القاعدة الأساسية للنظام الرأسمالى هى : حرية الإرادة ؛ بمعنى أن إرادات الناس كانت وحدها قد تكفلت باقتصاد المجتمع وبقيمه المعنوية ، فلا يقبل تدخل يمثل الحياة الاجتماعية فى نشاط الناس الاقتصادى .

الحق أن هذا المجتمع الجديد بحاجة نيابة عامة مدنية توجه جهات الاختصاص وازمها جادة الاقتصاد المخطط ، وتطلب إلى القضاء حماية الطريقة والمناهج الاشتراكية فى الحياة والاقتصاد ، وتدافع عن الملكية الشعبية والقانونية والقيم الاجتماعية والاقتصادية .

وما لم تكن عندنا « النيابة العمومية الملتزمة » ، فمن ذا الذى يطلب المصادرة لحساب الشعب ، فيما ناله المتعاملون من مكاسب خارجة على القانون الاشتراكي ؟

٤ — دور المحاماة الطليعى فى الاشتراكية : — لم يك مصادفة — أن كانت التماثيل التى أقامها الشعب فى قلب القاهرة لرجال قانون .

وقد شرعت نقابة المحامين منذ سنوات ، فى تنظيم إلقاء المحاضرات . وإذا كان عدد المحامين فى مصر بضعة عشر ألفاً ، وتولى نصفهم إلقاء المحاضرات ، لكان لدينا بضعة آلاف من خيرة المحاضرين ، يحاضرون فى نظام المشروعية ، وفى العدالة الاشتراكية ، وسيادة قاعدتها القانونية .

سابعاً : المرافعات المدنية :

يتغير دور القاضى فى المجتمع الاشتراكي ، فيصبح للقاضى حق توجيه الإثبات فى الدعوى .

١ — الإصلاح على الطريقة الاشتراكية — ليس القطاع العام بحاجة إلى التخصمة من أجل حقوقه ، بل هو مستوفىها بالتنفيذ المباشر ، أو الإدارى ، وأحياناً بالاتفاق أو التحكيم . والنزاعات ستقل ، وستضمحل . ولا يكون علينا بأس أن نزيد القضاة الذين ينظرون القضايا الجزئية لاحتجاجنا لذلك فعلاً ؛ وأن نقلل القضاة الذين ينظرون القضايا كبيرة القيمة . ولاداع يدعونا إلى أن نضع قضاة ثلاثة محل قاض واحد .

ونحن محتاجون إلى إحصاءات لنقطع فى صلاحية القاضى الواحد ، ولتداول نظام قاضى الإحالة ، وأمناء سر المحاكم .

ويرى الكاتب أن من المناسب تقرير عقوبة كالغرامة ، توقع على من يسىء استعمال حقه فى المقاضاة بالدد فى الخصومة وإساءة استعمال حق المقاضاة بسوء نية وبقصد الإضرار بالآخرين .

٢ — دور التحكيم : — الصلح خير ، والتحكيم صلح . والحق إن شهرة التقاضى نتيجة الفردية والانعزالية والمضاربة بالنزاعات فى ساحة القضاء . ومن الممكن تعميم نظام التحكيم ليعكون أصلاً من أصول التقاضى ، فيلزم الناس الالتجاء إلى التحكيم قبل الالتجاء إلى القضاء . ويكون فى كل مؤسسة جماهيرية جهاز إدارة ، وجماز فصل فى نزاعات أفرادها ، هو : « هيئة المحكمين » .

بل يمكن أن تنتخب القرية محكميها ، ولا يتقاضون أجراً وسوف تنعدم بذلك المصاريف . والرسوم القضائية فى أكبر عدد من القضايا .

ولابد من إعداد طريقة سريعة فتمرة وداخلية ، للبت فى المنازعات الخاصة بملكية القطاع

العام ، والملكية التعاونية . وإنشاء نظام خاص للتحكيم في مؤسسات القطاع العام ، ونظام للتحكيم في داخل المؤسسة ذاتها ، انفصل بين الأشخاص القانونية التي تتبعها ، ونظام للتحكيم بينها جميعاً وبين جهات الحكومة ،

وربما يحسن أن تكون في وحدات الاتحاد الاشتراكي ، غرف للتحكيم بين أفراد الناس ، يختار أعضاؤها بالانتخاب كلما جرى اقتراع عام لعضوية اللجان المنتخبة .

٣ — المصاريف والرسوم القضائية : المعلوم أن يكون نشاط الملكية الخاصة كله، ومنه المقاضاة للدفاع عنها ، على مسؤولية صاحبه ومصاريفه .

أما المطالبات المتفرعة عن نشاط القوى العاملة ، فيجب ، أنه تكون بلا رسوم أو مصاريف مثل أجر العامل ؛ أو حقه في الفراغ أو الإجازات ، وأجور الفلاحين وحقوقهم في المزارعة ، وحقوق أصحاب المساكن الشعبية .

كما يجب أن يعفى من الرسوم ما يضمنه الدستور للشعب من حقوق ، كطالب التأمينات الاجتماعية والمعونات الاجتماعية . والتعويضات عن الكوارث ، والعلاج والتأمين الصحي .

أما من أتى عليه لدد في الخصومة . فإنه يلزم دفع الرسوم .

ثامناً : الاشتراكية في القوانين الأخرى :

١ — قانون العقوبات : يدعو المؤلف إلى العناية بالجريمة الاقتصادية ، ونظام السجون ، وفرض عقوبة ، الأشغال النافعة ، وتقليل مدد العقوبات ، وإدخال عقوبة تنقيص أجر العامل كما يرى أن يكون النظر أي جريمة الإجهاض في ضوء الدراسات المعاصرة عن السكان في المجتمع . وكمثله النظر في فرض عقوبة أو غرامة للدولة على استغلال الغير وإكراهه أو غشه ، وعلى الانحراف عن الخطة الشاملة للاقتصاد . وكذلك تقرير عقوبة أو غرامة للدد في الخصومات .

٢ — قوانين الأحوال الشخصية : آن لنا أن نفتح الأبواب على عالم أوسع من أقوال الفقهاء في المذهب الواحد ، أو شتى المذاهب ؛ إذالم يكن لها قول في المسألة يحقق المصلحة العامة كما تهيب بنا صيحات العصر .

إن التيار الفقهي العظيم كان يستعيد مجراه في الاجتهاد ، كلما جادت السماء على الأمة الإسلامية بفقيه حل ، بل أن أخذ الإمام الأعظم أبي حنيفة بالاجتهاد في الرأي ، كان مبدأ معركة خالدة الذكر في التاريخ ، تقرر بعدها مبدأ الاجتهاد ، وحرية إبداء الرأي ، والتسامح الديني والإستحسان ، ولاكتشاف أداة القياس ، التي خلعت الفقه الإسلامي الذي يحكم المعاملات والعبادات .

إن باب الاجتهاد مفتوح لاجتهاد الرأى فى أحكام الفقه ، مادام الرأى لا يخالف الكتاب والسنة .

انعرض إذن على آيات الكتاب ، والسنة ، مسائلنا ومشاكلنا فى الزواج والطلاق والبنوة والميراث والوصية والنفقة والحضانة وما إليها من شؤون الأحوال الشخصية ، أو من كل الأحوال فيما لا يوجد نص أو سنة تؤممه ، انصل فيه إلى حل تتخذه - كما ، بشرط ألا يصطدم بالقواعد العامة للدين ، أو يبطل حقاً من الحقوق التى خص بها الإسلام المسلمين لجعلهم خير الأمم . وإنما هم خير الأمم بشريعتهم .

٣ — قوانين الاداة الحكومية — (مسائل أساسية) — توجيه الدولة للنشاط الفردى بتدخلها المباشر واجب دستورى ، علينا أن نمسكها منه ، وأن نستزيد من أسباب تدخلها بالفعل : أى التدخل المباشر ؛ وبالقول ؛ أى بالنصيحة والإعلام والمتابعة . إن مبدأ التوجيه مقرر دستورياً ، وتنفيذ عمل مشروع ، غير مصدر للتعويض ، ويجب تجميع قوانين ولوائح الوزارة الواحدة ، أو المؤسسة أو المصلحة أو الشركة العامة الواحدة ، فى قانون واحد ولائحة واحدة مبسطة مركزة .

ويجب أن نبالغ فى العناية بحساب التكاليف ، فهذا حتم يفرضه المنهج الاشتراكى فى الاقتصاد . مع العناية الكبرى بتدريب العاملين فى خدمة الدولة ومؤسساتها على تنفيذ الخطة . وعدم إثارة النزاعات القضائية أو سواها ، وسرعة البت فيما ينشعب بين الأفراد وبين القطاع العام . والحرص على إيجاد خبراء فى محيط المشاريع العامة . وربط المؤسسات المنتجة ، والمشاريع العامة ، ربطاً وثيقاً بمبادئ البحث العلمى . وتبسيط العمل الإدارى للأداة الحكومية ، تبسيطاً يجعل الموظفين المسؤولين صغاراً أو كباراً يتصرفون تحت مسؤوليتهم دون الرجوع إلى رؤساء متعاقبين ؛ فإن العنصر البشرى هو اليوم كل ما تملكه الأمة فى قطاعاتها المختلفة ، وعليها تنميته وإستثمار مواهبه . ويجب أن نعد الإدارة المصرية لتكون مدرسة للأمة العربية ، وأن ننشئ مدرسة للإدارة تبدأ الدراسة فيها بعد شهادات الجامعة .

٤ — قوانين الإدارة الحكومية — (بين النظرية والتطبيق) — أورتتنا نظم الإدارات القديمة جنوحاً إلى « الروتين » ، وعدم تحمل المسؤولية ومرد ذلك إلى خليط من عقلية النظم التركية ، والنظم التى إستوردت لحماية الأجانب ، وإلى عقلية الحياة البرلمانية ، والانبعاث المصرى الوطنى ، الذى لم يستطيع أن يفرض نفسه متفرداً بين هذه التيارات المتعددة . فتراكم فى هذه البروتقة المعجبة الجمود التركى ، وخدمة الاحتكارات ، والنفوذ الأجنبى ، والفساد الحزبى ، مع صحر وطنى لا يقدر على كل شيء .

نحن نطالب إلى الحكام اقتحام ميادين الاشتراكية فى جسارة وإقتدار ، ليسكونوا أداة تنمية

ولاستثمار للعدالة الاشتراكية وليحملوا ما تلقته عليهم أعباء المجتمع الجديد ، والجهاز الإدارى كله بحاجة إلى الانطباع بالقدرة التى تهيئه من قواده ، بالشجاعة فى تحمل المسؤولية ، والحكمة فى استعمال السلطة . فلا مسؤولية بغير سلطة . مثل أنه لاشجاعة بغير حكمة . ويوم يعجز القواد عن أن يكونوا قدوة ، يفقدون سبب وجودهم كله .

ليضرب الرؤساء — أى القواد الأمثال للبرؤوسين . وليعملوا فى سماحة النفس المطمئنة إلى مجتمعها فتقبل النقد ، وتقبل على النقد الذاتي ، وفى العقلية الجماهيرية التى تنادى بأن خادما القوم سيدهم .

وايعلموا أن الأمم فى عصور تخلفها لا تعدم أصحاب المواهب ، وإنما تعدم أصحاب العزائم التى لا تلين ، وأن الذين يعلمون كثيرا يتكلمون قايلا ، وأن الذين يعملون أكثر يتكلمون أقل . وإن أراء الآخرين فينا أدنى إلى الصواب من آرائنا فى أنفسنا . وأن الذين يبايعهم التاريخ لم تكن حياتهم سهلة . ولذلك وحده يرتفعون إلى مستوى النجوم التى يسبح الناس على هداها .

إن عمل الفرد مهما يحل لا يصيب من النجاح قدر ما يصيبه عمل الفريق ، وإن قيمة الفرد لا تتضاءل ، مادامت أقدار الأمة فى ازدياد . وإن الإهمال والسرقة يستويان ، وقريب منهما عدم الاتقان عند القدرة عليه ، وإن من يسرق الدولة إنما يسرق الناس جميعا ،

تاسعا : السيطرة الشعبية وسيادة القانون :

« السيادة للشعب » ، تتخذ فى التنظيم الدستورى للمنهج الاشتراكى فى الاقتصاد تعبير : « السيطرة الشعبية » على كل أدوات الإنتاج . وكفالة الحقوق والواجبات الدستورية أو التطبيق الصحيح للقانون ، مظهر « سيادة القاعدة القانونية » فى الأمة ، وهى مظهر قاعدة : « حكم القانون على سيادة القانونية الاشتراكية » فى الأمة . أى أن يكون الحكم للقانون .

١ — السيطرة الشعبية — مفروض الشعب — الاشتراكية كفاية وعدل والإنتاج وسيلة الكفاية . والكفاية طريق العدالة . فالإنتاج هو الدعامة الأساسية للاشتراكية ، كما أن ميدانه ميدان معاركها الكبرى .

ولا تقتصر مهام السلطة الشعبية على الإشراف من عل ، بل يمكن أن تشارك فى واقع الأمور التى تجري فى المؤسسات والمصانع . ودخول العنصر الجماهيرى فى جهاز المشروع العام ، سيحدث ثورة إنتاجية فى طريقته وغايته . إذ أنه سيجعل النشاط اليومى الملقى والجزئى تحت سمع الشعب وبصره فلا يحاول العاملون فى حقول الخدمة العامة أن يرضوا رئيسا وحده ، أو مديرا بذاته ، وإنما يحاولون أن ترضى عنهم أعين الشعب جميعا وسيمد إليهم الشعب أسبابا جديدة من المعاونة لم يألوها .

لقد خاضت جيوش الاتحاد السوفيتى معارك الحرب العالمية الثانية ووفىها إلى جوار التشكيلات (م ٣ — مجلة)

العسكرية القيادية ، مفوضو الشعب ، كوميذير الشعب ، فقدموا أذخمت للجهش في الحرب ؛ قدم الجيش أروع مثال للفداء في المعارك عن كل شبر من الأرض ، وعن كل حجر .

٢ - سيادة القاعدة القانونية : العدالة الاجتماعية أساس دستوري تتوارثه الجماعة الإسلامية ، ويمكن إجمال أصول المجتمع الإسلامي في : العدل ، والعمل ، والدلم ومن ذلك ينبوع الدافق ؛ ومواريت المجتمع ؛ كان تقدم الدراسات القانونية في مصر أمرا طبيعيا ؛ وكانت آثار رجال القانون منهم أعمالا كبيرة وكما همت الأمة بالقانون الفرنسي الاصل ؛ لوضع بديل له ، أو لتتبعه ، نازعت واضعى القانون جماعات المفكرين لوضعه على أساس قانونها الذى ازدهرت به أيامها ، وهو الشريعة ؛ بل جاء تقرير الميثاق اليوم يعلن هذا الأساس في مقرراته .

فالدراسات القانونية ، قد أبلغها أوجها ، مجتمع عريق في مبدأ الشريعة ، ود سيطرة القاعدة القانونية ، و العدالة الاجتماعية .

وقد تحدثنا عن مبدأ التزام القضاة ، وعن الجهد المطلوب من المحامين ؛ وظاهر أن رجال القانون ومنهم رجال الشريعة الإسلامية ، مخاطبون بكل ما يخاطب به المحامون . لقد أصبحت الثورة والقانون في مكان واحد ، من واد واحد . وأول أثر لذلك أن يعمل رجال القانون عمل الثوار ، لا عمل المنفذين والمطبقين ؛ وإنما عمل المسؤولين عن الدفع الثورى .

وعندما يكون الابتكار الثورى هو الصناعة اليومية لرجال القانون ، لدفع إمكانيات الثورة ، واقتحام الميادين الاشتراكية ، سيكون لدينا مولات دائمة . وحسبك أن تتصور آلافا ياتى الواحد منهم عشر محاضرات في بضعة أعوام . ستعمل هذه عمل المتواليات الهندسية ، التى تجعل العشرة مائة مليون في ثلاث عمليات . إن ثلاثة أجيال من التسكريس والاخلاص والتضحية والتضامن في روسيا ، قد أخرجت عبيد الأرض في عهد القياصرة ، من جاذبية السكر الأرضية كلها ، بالصاروخ إلى القمر ، وكانوا بادئين من الصفر .

اليوم نطالب إلى رجال القانون أن يزاوجوا بين تراثهم الفكرى وطاقتهم التى لاتنأهى ، وبين حاجات المجتمع ، فيضيفوا إلى القيم الفنية والاقتصادية والاجتماعية ، قوى محرك ترفعها إلى أعلى وليس المطلوب منهم عمل التشريع وحده . ولا القيم القانونية التى توطد دهائم القاعدة الاشتراكية للقانون وحدها ، وإنما المطلوب منهم عمل كامل شامل للاقتصاد والاجتماع والعلم والفن والتكنولوجيا .

فليأ رجل القانون البلد بمحاضراتهم ، وليظهروا في كل مكان ، ليكون منهم الدعاة العظام كالقادة العظام . وليتمشقوا يراعات كالسيوف في نشر العقيدة الاشتراكية ؛ ليصيروا العدالة الاجتماعية ، وسيطرة القاعدة القانونية الاشتراكية ، قاعدتى عمل .

الاشتراكية مسؤولية جميع الاشتراكيين ، وليس أكثر التزاما بها من رجل القانون ، لأنه أقدر الناس على أن يخدم بها ، وأن يخدمها .

* * *

وأخيرا فإن من حق المؤلف علينا ، أن نعتذر إليه بضرورات التلخيص التي اقتضت ترك الكثير من الدرر السنية والمعلومات الجلية في كتابه النفيس ، مما سوف لا يفوت للقارئ الحصيف الرجوع إليه في الأصل .

إنما أردنا بالتلخيص ، مجرد التعريف بالكتاب ، ولانحسب أن ملخصا مهما يبدل في تركيزه من جهد ، يمكن أن يرقى بالقارئ إلى المرتفعات الشاخنة التي حلق المؤلف في سماواتها .

سُلطانُ القانون

في عهدِ المِراةنة

للمعيد الأستاذ الدكتور رياض شمس المحامي



السادة الأساتذة ماهر محمد علي أمين سر النقابة والمحفل به والداعي ومؤلف المقال

لماذا نكتب هذا البحث :

أنا على ذكر هذا البحث خطاب ألقاه علم من أصحاب القانون الدولي في الولايات المتحدة هو الأستاذ الدكتور « كوينسي رايت » مدير قسم العلاقات الدولية بجامعة « شيكاغو » ، سابقا وأستاذ القانون الدولي بها ، في حفلة التكريم التي أقامتها له نقابة المحامين بدعوة من الأستاذ الزميل .

وقد راعنا أن صاحب الكلمة يعتقد بأن مصر القديمة في عهد الفراعنة لم تكن خاضعة لسلطان القانون ، بل كان الفرعون بمنزلة الإله تسيطر إرادته على كل شيء ، لا معقب لحكمه .

ولم نسعنا إلا أن نوجه نظر المحتفل به إلى أن تصوره هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة ، بل إن الحقيقة هي عكس ما قال ، فاعتذر سيادته بأنه استقى معلوماته من بعض المؤلفين الأمريكيين ، وقد زاد اعتذاره هذا من إشفافنا على سمعة بلادنا أن يهدرها غير الفاعلين من أبناء الأمم الحديثة ، ولا سيما إذا كانوا من ذوي المسكاة القانونية المترف بها عالميا ؛ فكتبنا هذا المقال لنزيد طمأنينة القانونيين على المنزلة الرفيعة التي بلغت بلادنا منذ أقدم عصور التاريخ فاستحققت من أجلها أن تكون مطلع فجر الضمير الإنساني ومسقط رأس العدالة والحرية ، وأم الشرائع والقوانين .

مصادر هذا البحث :

يؤكد ما نذكره هنا يكون ما قلناه للأستاذ الأمريكي المحتفل به على إثر الكلمة في ألقاها ، وهو خلاصة مطالعاتنا في هذا الموضوع ، وعمدنا فيما ذكرناه طرفة من صفرة المؤرخين وعلماء الآثار ولا سيما هيردوت ، و ديدور ، و ديكسون ، و شاباس ، و رين ومايوت ، و د برستد ، و بدج ، و د ماسيرو ، و د شالامل ؛ غير أننا آثرنا أن لا نرحم المقال بأسماء الكتب وأرقام الصفحات ، مع استمدادنا لأن ندل من شاء على ما يريد أن يتجراه من مصادرنا .

القانون فوق الجميع :

لم تكن مدنية قدماء المصريين الزاهرة ، مقصورة على ما استحدثوه من العلوم ، وما خلدوه من الآثار ، ولكنهم كانوا قبل هذا كله قرما أشربت نفوسهم بروح النظام والدقة ، وحب الحق والعدل كنت ترى آيات هذا النظام وتلك الدقة بادية في تفكيرهم وتصرفاتهم . ولا سيما في قوانينهم التي كانت فوق الجميع ، يخضع لها الكبير والصغير ، ويأتمر بها الغنى والفقير .

وما كان لأحد مهما يعظم قدره ، أو ترتفع مكانته ، أن ينحرف عن صراط القانون ، إذ يستوى في الخضوع لأحكام ساداتهم وسوادهم ، حتى أن ملوكهم كانوا يقيمون في تفاصيل حياتهم اليومية بقواعد مرسومة : فالجاس القضاء ساعة ، وللنظر في شؤون الرعية ساعة ، ولللهو ساعة .

بل إن ديدور ، لينذهب إلى حد القول بأن الملك ، كان مقيدا حتى في اختيار ألوان طعامه ، غير مطلق اليد في إصدار ما يشاء من الأحكام القضائية ، أو توقيع ما يجب من القرارات بمناقبة من يشئ عقابه من أفراد رعيته ؛ إلا طبقا للقوانين . وكانت لرعاياه عليه جراحة في الحق ، حتى أن

الواحد من عامة المصريين ، كان يبلغ به الحرص على العدالة أن يصدع بمخالفة أمر الملك في وجهه-٤ .

ومن ذلك أن ددى ، الساحر ، عندما طلب إليه الملك د خرفو ، أن يقوم أمامه بإعادة رأس إنسان إلى جسم صاحبها ، ليتحقق بنفسه ما سمعه عن مقدرة الساحر ؛ وأمر الملك بمسجون يستحق عقوبة الموت ، أن يحضر ليحرب فيه الساحر سحره ؛ فما كان من الساحر إلا أن اعترض على الملك مستذكرا بقوله : ولم يكون رجلا ، إنما نضن بأغنامنا أن نضع بها هذا ، وطلب بطة فأحضرت .

وكانوا لفرط تقدسهم للعدالة ، ينسبون لها لآتهم ويمتدحونهم بها ، ويرمزون إلى قضائهم بصور تمثلهم بغير أيد ، وقد أغمض رئيسهم عينييه ؛ ليعرف الناس كافة أن العدالة ليست لها يد تمتد إلى هديه ، ولا عين تتأثر برشوة . وكان رئيس القضاة إذا جلس للحكم ، يطرق عنقه بسلسلة ذهبية يتدلى منها رمز العدالة مرصعا بالأحجار الكريمة ، وما هذا الرمز غير صورة الآلهة « تيمنى » ، التى كانت تمثل صفتى الحق والعدل .

وليس أدل على عظيم احترام أجدادنا للعدالة مما رواه د بلوتارك ، ؛ من أن القانون يحتم على الملوك أن يستحلوا القضاة ألا يطعموهم إذا أمروهم أن يحكموا بغير العدل .

وما يسجل لقدماء المصريين بالفخر ، أن قوانينهم كانت تحكم بالإعدام على السيد الذى يقتل عبده ؛ مع أنها لا توقع مثل هذه العقوبة على الوالدين إذا قتلوا أولادهم ؛ استنادا إلى أنهم قد أعطوهم الحياة ، وليس من العدالة قتلهم إذا استردوا ما وهبوا .

وكان الأولى إعفاء السيد من العقاب ، لأن عبده يدخل فى متاعه ؛ ولا يمكنهم كانوا ينظرون إلى شناعة العمل فى ذاته ، بغض النظر عن شخص المجنى عليه ، الذى اتفق أن حكمت عليه المقادير بأن يكون عبدا بالصدفة .

فإذا قبض على العبد الأبق ، لم يترك أمره إلى مولاه يتحكم فى مصيره . ولكن المحاكم هى التى كانت تختص بالفصل بين العبد وسيده . فكانوا بذلك أسبق من الرومان ، قبل المسيحية وبعدها ، بل أسبق من أوربة وأمريكا ، التى ما برحت بعض قوانينها تفرق إلى عهدنا الحاضر بين البهض والملولين .

تحقيق قضائى واستجواب ومواجهة ومراجع قانونية :

وتؤيد كل الآثار المستكشفة حديثا ، ما رواه المؤرخون القدماء ، من حرص الموظفين ، وعلى رأسهم فرعون مصر ، على احترام الإجراءات القانونية ، احتراماً دينيا .

فكانت الأحكام لا تصدر إلا بعد تحقيق قضائي مصحوب باستجواب أو مواجهات ، تبعاً للظروف ؛ وكانت العقوبة لا توقع إلا بعد أن تثبت لدى المحاكم جريمة المتهم ؛ وكانت الأحكام تصدر أحياناً ، وفيها إشارة إلى المجلدات المدونة بها نصوص قانون العقوبات المطبقة .

موظفون مستقلون :

ويؤكد العلامة « شاباس » ، بأنه لم يعثر على أقل دليل يمكن أن ينقض من قيمة ما قرره المؤرخون القدماء عن تمام استقلال الموظفين المصريين ، وعدم تأثيرهم في أداء وظائفهم السامية بأى مؤثر خارجي .

حتى أنه لدى ظهور ترجمة العالم « دفرى » ، للبردى القضائي المعروف « ببردى تورين » ، وذهب المترجم إلى أن الفرعون عندما شكل المحكمة ، أمر القضاة بأن يحكموا بكل قوة على المتهمين ، هب العلامة « شاباس » ، للتحقق من صحة الترجمة ، التي إن صدقت كانت مثاراً للشك في كل ما قيل عن عدالة القوم ، ودلت على أن ملوكهم كانوا يعينون قضاة يتلقون الأوامر منهم ، فإن لم ينفذوا الرغبات الملكية استهدفوا للعزل ، وخالفهم من ينفذها .

ولكن « شاباس » ، لم يلبث أن تثبت من أن المترجم فاته أشياء ورطته في الخطأ ، ويميل أغلب علماء الآثار المصرية إلى الأخذ بترجمة « شاباس » .

النظم القضائية عند قدماء المصريين :

ضمانات تقليدية للحرية الشخصية — كان للمصريين القدماء نظام دقيق للعقوبات والاجرامات الجنائية غير أن المجلدات الثمانية التي تحتوى القوانين المصرية القديمة ، قد عبثت بها لسوء الحظ يد الضياع .

والى القارىء بعض ما يمكن استخلاصه مما انتهى إلينا من الآثار وأوراق البردى .

عهد المملكة القديمة :

النظام الإدارى والقضائى — كانت مصر العليا مقسمة إلى نحو عشرين وحدة إدارية ثم قسمت الدلتا بعد ذلك إلى مثل هذا العدد من الوحدات .

وهذه المقاطعات كان يرأسها فى عهد الأسرتين الرابعة والخامسة موظف يعينه الملك ؛ ويعتبر فى مقاطعته ، ممثلاً للملك .

وقضلا عن صفة هذا الموظف الإدارية ، وإن له أيضاً صفة قضائية ، وكان يلقب بلقب قاض ، وكان تحت إشرافه دولة صغيرة ، هي وحدة إدارية ، فيها كل عناصر الحكومة ، بما فيها محكمة قضائية .

محاكم وقاضى قضاة — وكان على رأس الإدارة القضائية كالإدارة المالية ، شخص واحد فكان القضاة المحليون ينظمون في ست محاكم ، تخضع لقاضى قضاة المملكة .

وكان القضاة يحكون بمقتضى قوانين غاية في الدقة ، ويفأخرون بعدائهم ، وعدم تعييزهم في الأحكام .

في العهد الاقطاعى — استمر هذا العهد مدة قرون ، وبلغ أزهى أوقاته حوالى سنة ٢٠٠٠ قبل الميلاد ، وأقدمت فيه المبادئ والأخلاق عما كانت عليه في عهد بناء الأهرام .

وقد كشف علماء الآثار في المقابر بضعة مخطوطات من مكتبات أمراء ذلك العصر ، التى تعتبر أقدم مكتبات العالم ، وفيها حث للحكام على الأخذ بالعدالة والرحمة .

وقد وجدت في مقبرة النبيل «آن» مخطوطات يصف فيها صاحب المقبرة معاملته لقومه ؛ فيقول إنه لم يغتصب أبنة واحد من مواطنيه ، ولم يظلم أرملة ، ولم يقهر فلاحاً ، ولم يطرد راعياً ، ولم يسكن بين رعيتيه بائس ولا جائع ، ولم يرفع الغطاء عن المساكين .

يدل هذا على أن اعتداء الحكام على حرية مواطنيهم وحقوقهم ، كان يمتيز خروجاً على قانون سام ، هو شبه دستور غير مسطور أساسه العدالة والمساواة والحرية .

الفراعنة خاضعون لسلطان والقانون :

وكانت للقوانين والمحاكم العادية حرمة يراها الملوك أنفسهم ، حتى في أشد الأوقات حرباً ويستكنفون من الاقتتات عليها ، ولو كانت الجرائم قد ارتكبت داخل قصورهم ؛ وكانت موجهة ضد أشخاصهم بالذات .

وآية ذلك أن رمسيس الثالث ، عين لجنة لتحقيق على وجه السرعة والدقة المؤامرة التى دبرها حريم قصره لاغتياله فى أواخر أيامه ، بالاشتراك مع جماعة من كبار رجال الدولة ، بعد أن أمر بالقبض على مديريها .

ورفض الملك أن يعطى أعضاء اللجنة شيئاً من البيانات ، وكانت اللجنة مؤلفة من أحد عشر قاضياً
أشتمل ستة منهم بمحاكمة الأشخاص الذين تستحق جرائمهم عقوبة دون الأعدام ؛ وتفرغ
الخمس الباقون للتحقيق مع المتآمرين الأساسيين ، الذين كانوا ينفذون خطط السيدة دقي ،
ويحرضون الجند والناس على الثورة ؛ والذين مع علمهم بالمؤامرة ، لم يبلغوها إلى الملك .

رئيس الوزراء هو وزير العدل :

وكانوا لفرط احترامهم للعدالة ، يعملون رئيس الوزراء ووزيرا للعدل .

وكيل النيابة المحقق — كان د ريفيو ، أول من من أدرك بأن النائب Nemu ، هو الموظف
المنوط بالتحقيق الجنائي ؛ وقد استند د ريفيو ، إلى قصة د سانيجا ، التي ترجع إلى سنة ٢٤٦٦ قبل
الميلاد ، لتأييد ما ذهب إليه ، إذ قرر د سانيجا ، في معرض التدليل على براءته ، أن اسمه لم يرد قط
على لسان نائب Nemu .

وإلى القارىء نموذجاً من عهد الأسرة الثامنة عشرة ، في عهد الرمسيسيين .

ويرجع تاريخ هذا الأثر إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر قبل الميلاد ، وهو شكوى
مقدمة إلى الملك ، أمينوفيس ، من العامل د كنا ، يقول فيها إن العامل د مرتو ، لم يترك له فرصة
ليستقر في داره ، زعماً بأن الله قال له أن يقتسمها معه .

وإن كانها تدخل رسمياً في النزاع ؛ وأمر الغاصب أن يترك المسكن لصاحبه د كنا ، على أن
يكون لهذا وحده ، لا يشاركه فيه أحد .

والظاهر أن هذا الحكم لم يرض الغاصب ، فكان غرض الشاكي من التظلم للملك أن يطلب
الموافقة والتنفيذ .

وإن هذا الأثر ليدل دلالة حاسمة على أن المصري من أى طبقة ، كان في مكنته أن يسمع للفرعون
صوته مباشرة ، ضد ما عساه أن ينزل به من ظلم ؛ وأن الملوك كانوا في ذلك العهد يتدخلون مباشرة
لإنصاف المظلومين .

مجلس البلاط :

لما كان الملك د هيرو — أم جب ، من ملوك الأسرة الثامنة عشرة ؛ يجلس حوالى سنة

١٤٠٠ قبل الميلاد ، لسمع الشكاوى في أيام معلومة ، وينظر في العرائض ، ويرفع الظلم ويصدر الأحكام على من تثبتت جريمتهم من المتهمين من رجال بلاطه .

بردى سالت :

وهذا نموذج آخر من الأسرة العشرين ، في عهد الرمسيسيين ، ولعله من أيام حكم سبتي الثاني حفيد رمسيس الثاني في القرن الرابع عشر قبل الميلاد ، ويظهر منه أن تعذيب المتهمين جريمة ، وأنه لم يكن مسموحاً لضرب المتهمين للحصول على إقراراتهم ، ولو كانوا متهمين بالقتل ؛ كما يظهر أن الإتهام كان يسجل في محضر جنائي مكتوب .

بردى تورين القضائي :

تحتوي مقدمة هذا البردى على قرار إتهام صادر من أحد الفراعنة ، وهو ليس رمسيس الثالث ، وإن كان اسم هذا الفرعون قد ورد عرضاً في هذا البردى ، ويتلو هذا القرار محضر موجز لكل المحاكمات ، بما فيها أسماء المتهمين ، وبيان جرائمهم ، والحكم الصادر ضدهم ، والإشارة إلى تنفيذ هذا الحكم عليهم .

ويرى « شاباس » أن الخطاب الذي وجهه الملك للقضاة غداة تعيينهم ، يدل دلالة لا تقبل الشك على استقلال العدالة ، ويظهر برهانا قاطعاً على حياد الملك المطلق .

ذلك أن الملك ، بعد أن عين القضاة ، ترك لهم المتهمين ؛ وقرر ثلاث مرات بأنه لا يعرف عنهم شيئاً ، وقال في المرة الأخيرة بصيغة التأكيد : « أنا لا أعرفهم في الواقع ، في الحقيقة . »

وقد طلب الملك إلى القضاة أن يوقعوا عقوبة الإعدام على من ارتكب جريمة القتل من المتهمين ، وأن ينظروا في عقاب من كان متهاً بجريمة أخرى ؛ وخاطبهم قائلاً : « أتقوا ضنائركم ، وإياكم أن تنزلوا العقاب بأولئك الذين ليس على رؤوسهم أى فعل من أفعال القسوة . »

بردى أبوت :

وقد حدثت وقاعة في السنة الرابعة عشرة من ملك « رمسيس التاسع » ، وكانت المحكمة مؤلفة من حاكم « طيبة » ومدير أملاك كاهنات « آمون رع » والموظف المنوط بتنظيم الحفلات العامة وإعلان الرغبات الملكية ، والموظفين الآتي بيانهم ليساعدوا الأولين في مهمتهم وهم : حاكم « نكرويد ليسى » ، وبعض ضباط البوايس ، وكاتب حاكم المدينة ، ورئيس كتاب مدير الخزانة ، وكاهنان .

انتقال المحكمة : فقد انتقلت هذه الهيئة إلى وادى مقابر الملوك ، ولما تفقدوا قبر « سيك أم — ساق » ، وجدوا أن اللصوص اقتحموا الحجرة وفتسكروا بمومياء الملك والمملكة .

بردى أمهرست : جاء في إحدى أوراق هذا البردى ما يدل على أن المتهمين كانوا يستجوبون في السجن ، مما يدل على أن قدماء المصريين كانوا يعرفون الحبس الاحتياطي .

وكان لا بد من رفع الأحكام الصادرة بالاعدام إلى السراى الملكية لموافقة الفرعون عليها ؛ وهو الذى ينتدب من يقوم بتنفيذها .

وصفوة القول ، أن قدماء المصريين ، كانوا يتمتعون في ظل الفراعنة بقانون مسطور يحمى حرياتهم ، وأن الفراعنة أنفسهم كانوا يخضعون لهذا القانون ولا يملكون التدخل في القضايا ، أو إصدار الأوامر للقضاة ليحكموا وفقا لهوائهم ، بل كان القضاة يتمتعون بمنزلة رفيعة من الاحترام والتقدير . كل هذا قبل أن يستيقظ الضمير الإنسانى في معظم بلاد العالم .

وقد بلغت مصر منذ أقدم العصور منزلة في احترام مبدأ سيادة القانون ، وتقييد الحكام والفراعنة بأحكامها ، ما لم تبلغه إلى يومنا هذا كثير من الدول العاصرة .

التزاحم التنفيذى

بين أحكام محاكم الأحوال الشخصية المتباغضة واختصاص الهيئة العامة لمواد الأحوال

الشخصية بمحكمة النقض

للاستاذ حسن مهران حسن

رئيس نيابة القاهرة الكلية للأحوال الشخصية

لم تكن فى النظام القضائى المصرى هيئة مخصصة بالانزعة فى خصوص التنازع الإيجابى السلبى بين جهات القضاء المختلفة « باستثناء ماورد فى المواد من ٨٠ — ٨٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المشتمل عليها الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٤ من يونيه ١٨٨٣ » ، ولا فى خصوص التزاحم التنفيذى بين حكمين نهائين صادرين من جهتى قضاء مختلفتين وبالذات بين حكمين نهائين متناقضين صادر كل منهما من إحدى محاكم الأحوال الشخصية والمجالس المالية ، وظلت الحال على هذا المنوال ؛ حتى شكلت لجنة بوزارة العدل باسم لجنة تنازع الاختصاص ، « إلا أنها الغيت ، إذ لم يكن لولايتها سند من القانون ؛ وبالغائها ضل طالبو رفع التناقض فى متاهة الحرمان من العدالة ؛ ومن ثم لم يكن معدى عن أن يتعدى المشرع لمسألة العلاج ، وجاء العلاج فى القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ « الخاص بنظام القضاء » واضحا فى المادة التاسعة عشرة منه حلا لمشكلة التنازع الإيجابى والسلبى ، وكذا لمشكلة التزاحم التنفيذى . بيد أن هذا العلاج جاء قاصراً إذ لم يمنع هذا القانون الاختصاص بحالات التنازع المشار إليها ، إلا إذا كانت جهة القضاء المدنى هى إحدى الجهات المشتركة فى التنازع وكتاب المرافعات المدنية والتجارية — للدكتور أحمد أبو الوفا الطبعة الرابعة ١٩٥٦ — ص ٢٨٤ وما بعدها — والمذكورة التفسيرية للقانون ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ ، ولهذا عدلت المادة ١٩ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بالقانون ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣^(١) بحيث أصبح نصها يجرى على الوجه الآتى :

« إذا رفعت دعوى عن موضوع واحد أمام إحدى المحاكم وأمام محكمة القضاء الإدارى أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المالية ولم تنحل إحداها عن نظرها أو تخلت كليهما عنها ؛ يرفع طلب تعيين المحكمة التى تفصل فيها إلى محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية يحضرها على

(١) عمل بهذا القانون منذ التاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ١٥ من أغسطس ١٩٥٣ .

الأقل أحد عشر مستشاراً من مستشاريها ، وتختص هذه المحكمة كذلك بالفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذه حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإدارى أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المليية .

ثم جاء أخيراً القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ « بشأن السلطة القضائية — المعدل بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٦٣ » ناصاً فى المادة ١/٢١ منه على أنه :

« تختص الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض بالفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المليية ، أو صادر كل منهما من إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المليية .

وتكفلت الفقرة الأولى من المادة الرابعة من هذا القانون ببيان الهيئة العامة بمحكمة النقض المختصة بالفصل فى هذه الصورة ، وذلك بالنص على أنه :

« تشكل الجمعية العمومية لمحكمة النقض ثلاث هيئات عامة بالمحكمة ، كل منها من إحدى عشر مستشاراً برئاسة رئيس المحكمة أو أحد نوابه : إحداها للمواد الجزئية والثانية للمواد الأحوال الشخصية والثالثة للمواد المدنية والتجارية وغيرها .

وتكون الهيئة العامة لمواد الأحوال الشخصية بمحكمة النقض هى المختصة وحدها دون غيرها فى التنازع بين الحكم الذى تركز إليه المدعية ، والحكم الذى تركز إليه المدعى عليهم . وذلك باعتبار أن هذين الحكمين قد صدر كل منهما من محكمة من محاكم الأحوال الشخصية فى حكم المادة ١/٢١ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، لأن المحاكم الشرعية والمجالس المليية كانت تعتبر كل منهما جهة من جهات قضاء . الأحوال الشخصية مستقلة عن الأخرى ثم ورثت المحاكم الوطنية اختصاصها جميعاً اعتباراً من أول يناير ١٩٥٦ بموجب القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ (المذكرة التفسيرية للقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، وكتاب الدكتور أبو الوفا سالف الإشارة ص ٢٣٦ ، ومقال الأستاذ محمود القاضى نائب رئيس محكمة النقض بمجلة التشريع والقضاء ، السنة الثالثة — العدد ١٨ بعنوان : تنازع الاختصاص فى التشريع المصرى الجديد والمبادئ التى قررتها محكمة تنازع الاختصاص — من ٢٩ إلى ٣٣) .

ويتضح هذا المعنى تماماً من المذكرة الإيضاحية للقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، إذ جاء بها يتناول المشرع فى الفصل الخاص بولاية المحاكم — ثانياً — أسناد الاختصاص فى نظر طلبات الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ الأحكام النهائية المتناقضة الصادرة من إحدى المحاكم ، وذلك التى سبق صدورهما من المحاكم الشرعية والمالية قبل الغائها ، إلى الهيئة العامة للمواد المدنية لمحكمة النقض وبديهي أن المشرع لم ينص على عبارة (أو صادر كل منهما من إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المليية بعبارة المادة ١/٢١ إلا حرصاً منه على إزالة كل لبس يتوهم معه أن اختصاص الهيئة لا يتناول التنازع بين حكمين صادر كل منهما من إحدى المجالس المليية .

(حكم النقض من الطلب رقم ٣ ص ٢٤ ق تنازع اختصاص جلسة ٢٢ من مايو ١٩٥٤ الذي سوف ترد الإشارة إليه) .

لا يكون متبقياً — من بعد — إلا لإجابة عما ساء يثار من تساؤل مؤداه ما إذا كانت المادة ١/٢١ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ تعمى على المحكمين موضوع التنازع المائل ، رغم صدورهما قبل العمل بهذا القانون أم لا ؟

لا محل إطلاقاً للتردد في الإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب دون أن يكون ثمة محل للتجدي بل في هذا القول تطبيقاً للقانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ، أو القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ على وقائع سابقة ، دون نص خلافاً للقاعدة العامة ووجه ذلك أن التناقض بين المحكمين يظل مستمراً قائماً حين العمل بهذين القانونين . وعلى هذا النظر جرت أحكام محكمة النقض مطرة مستقرة (حكما الصادر في الطلب رقم ٢ ص ٢٢ ق تنازع اختصاص بجلطة ١٥ من ديسمبر ١٩٥٣ ، وحكما الصادر بجلطة ٢٢ من مايو ١٩٥٤ — الطلب رقم ص ٢٣ ق تنازع اختصاص ، والطلب رقم ٤ ص ٢٣ ق تنازع اختصاص بذات الجلطة سالف الذكر ، وكلها منشورة في مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض منذ إنشائها عام ١٩٣١ حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٥٥ ، الجزء الأول ، ص ١٥٥) ، وفي هذا الخصوص تقول محكمة العليا أنه :

ولما كانت المادة ١٩/٢ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالمادة الأولى من القانون ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ ، قد نصت على اختصاص هذه المحكمة بالفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من إحدى المحاكم ، والآخر من محكمة القضاء الإداري أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية ، أو صدر كل منهما من إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المالية ؛ فإن إطلاق النص وحكمة التشريع يقطعان بأن مقصود الشارع هو معالجة التناقض الذي يكون قائماً وقت العمل بالقانون بين حكمين نهائيين ، بما نصت عليه المادة المشار إليها ، وليس هذا الطلب طريقاً من طرق الطعن في هذه الأحكام حتى يصبح القول بعدم سريانه على الأحكام الصادرة قبل العمل به ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون الطالب قد أستشكل أمام قاضي الأمور المستعجلة في تنفيذ الحكم الصادر ضده من المحاكم الشرعية ، أو أقام الدعوى أمام تلك المحاكم بطلب الكشف عن مطالبته بالنفقة المحكوم عليه بها بالحكم سالف الذكر ، .

وتقول المحكمة العليا في هذا الخصوص أيضاً :

« أن النص في القانون ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ على أنه يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية — هذا النص لا يمدو كونه تأكيداً لاختصاص هذه المحكمة بالفصل فيما يكون قائماً يوم نشر القانون من تنازعات على تنفيذ الأحكام المشار إليها متى كان التناقض قائماً . »

وفي هذا الخصوص ذاته وفي ظل القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ تقول محكمة النقض :

• الحكم الصادر من المجلس الملى الانجلى باعتبار عقد الزواج مازال قائما ، يتعارض مع الحكم الصادر من المجلس الملى العام للأقباط الارثوذكس القاضى بالفصل بين الزوجين والتصريح لسكل منهما بالزواج ، وهو ما يتحقق به إختصاص الهيئة وفقا لنص المادة ٢١ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، (ويتعين الحكم بعدم الاعتداد بالحكم الصادر من المجلس الملى الانجلى واعتباره كأن لم يكن . جلسة ٢٩ من ديسمبر ١٩٦٤ فى الطاب ٢ س ٢٣ ق ، وهذا الحكم لم ينشر .)

هذا وغنى عن البيان أن اختصاص الهيئة العامة بطلب التنازع هو اختصاص موضوعى بحت

Le Tribunal des conflits n'est pas un juge d'un degré supérieur devant lequel l'état du litige se voit modifié. il n'a des attributions que comme régulateur des compétences.

تحت كلمة Conflit

Répertoire Dalloz Pratique :

نبذة ٢٤٤

لهذا يكون التناقض بين الحكمين موضوع البحث قائما لا يزال .

ويكون إختصاص الهيئة العامة لمواد الأحوال الشخصية بمحكمة النقض بالتنازع المائل إختصاصا نوعيا . وهذه المثابة يتعاقد بالنظام العام . ومن ثم يتعين على محكمة القاهرة الابتدائية وأن تقضى ومن تلقاء نفسها بعدم اختصاصها بالدعوى بين الممانلتين .

ومع أن مادة ٣/٢١ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قد أوجبت على طالب الفصل فى مثل التنازع الحالى إتباع أوضاع وإجراءات معينة ، هى المنصوص عنها فى المادة ١/١٩ و ٢ من هذا القانون ؛ إلا أنه بالنظر لما نصت عليه الفقرة السادسة من المادة ١٩ سالفة الذكر ، من أنه لا تحصل رسوم بما على هذا الطلب ، وبالنظر إلى أن المادة ١٣٥ من قانون المرافعات توجب على المحكمة إذا ما قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى أن تأمر بإحالتها إلى المحكمة المختصة — بالنظر إلى ما تقدم فإنه يجب إحالة الدعوى بإحالتها إلى الهيئة العامة لمواد الأحوال الشخصية بمحكمة النقض ، وإفهام المدعية باتخاذ الإجراءات والأوضاع المنصوص عنها فى المادة ١/١٩ و ٢ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

دُنْيَا الْمِثَانُونِ وَالْمَحَاكِمِ

هذاباب جديد رأينا أن ننشر فيه بعض ما نشر به في المجلات الأجنبية من أنباء قانونية وقضائية طريفة ، قد يطيب للقارىء متابعتها أو يعين له استخدامها في مراعاته أو مذكراته المحيرة

تحديد مقدار التعويض ، للتصالح على أساسه

لم يعد القاضى غنيا ، فقضية التعويض مثلا يستغرق نظرها عدة سنين ، مما يجعل تسوية النزاع خارج المحكمة أصح للمحامي ولطرفي النزاع .

ولكن دون التسوية الودية عقبة تحديد قيمة التعويض الذى يرتضيه الطرفان ، وقد وجد المحامى الأمريكى « هرمان » حلا لمشكلة التقدير ، فوضع بتقديرات المحلفين لقيمة التعويض ، تساعد مراجعتها على التمكن بماعساه أن يكون مقدار التعويض الذى يحتمل أن يحكم به في نزاع معين .

وقد صار ٢٥ ألفا من محامى الولايات المتحدة البالغ عددهم ٢٩٦ ألفا وتسعة وستين محامياً ، يستمدون بهذه الجداول بحيث يسعم أن يعرفوا مقدما مقدار التعويض ، مع خطأ لا تزيد نسبته على ٧٪ ؛ وبذلك يستطيع الطرفان تسوية النزاع فورا ، فيتخلصون بذلك من إجراءات المحاكم .

ويضرب « هرمان » مثلا مدعياً في دعوى تعويض بسبب كسر أصابه في عظم الفخذ إثر انزلاقه على بلاط ملوث بالزيت في مصنع في « شيكاغو » .

وبعد أن نظر محاميه في مجلدات الجداول الأربعة ، وجد الأرقام تدل على أن التعويض عن كسر عظم الفخذ يجرى في حدود ١٣ ألف وخمسمائة دولار ، مع زيادة ٥٪ إذا كانت القضية منظورة أمام محكمة في « شيكاغو » ، مما يرفع المطالبة إلى ١٤ ألف ومائة وخمسة وسبعين دولاراً .

ومن سوء حظ المدعى أن المصنع استطاع الحصول على صور بالسينما ثبت أن المدعى لا يهرج في مشيته ، مما يترتب عليه خصم ٢٧٪ ، فينزل التعويض إلى عشرة آلاف وثلاثمائة وسبعة وأربعين دولاراً . ولما كان المحلفون يؤثرون الأرقام المختصرة ، فإن التعويض يكون عشرة آلاف دولار . وقد سويت القضية على هذا الأساس .

وكل هذه التقديرات لا تدخل فيها العوامل التى لا يمكن التنبؤ بها مقدما ، مثل سمعة المدعى عليه ، أو جمال المدعية ، غير أن هذه الجداول يمكن أن تحل ألوقا من قضايا التعويض التى تعتبر القصة الأولى في حاق المحاكم الولايات المتحدة الخاصة بالقضايا .

وقد كشفت بحوث « هرمان » ، بعض حقائق نافعة ؛ منها أن ٧٢٪ من قضايا التعويض ، يكون المطالب فيها أقل من عشرة آلاف دولار . وأن خير مكان يطالب أمامه بالتعويض ، هي محاكم ولاية « ساسناتى » ، حيث تزيد تقديرات المحلفين للتعويض بمقدار ٣٠٪ على متوسط تقديرات سائر المحاكم . أما محاكم « لانسنج » ، في ولاية « متشيجان » ، فإن تقديراتها أقل من المتوسط بعشرين في المائة . كما أنه استكشف أن ٣١٪ من قضايا تعويض الضرر الناجم عن الإهمال ، يقضى فيها لمصلحة المدعى ، وقد تصل هذه النسبة في بعض الولايات إلى ٧٤٪ ، وهي ٨٣٪ في « فيلادلفيا » .

ثمن حزن صاحب الكلب

يقول القاضي « هولمز » : « ليس القانون علما ، ولكنه في جوهره تجربة » ، يضاف إلى هذا ، أن القانون ، في أعلى المحاكم وأدناها ، يتناول كل شيء تشرق عليه الشمس .

وقد قضت أخيرا ، المحكمة العليا في « فلوريدا » ، بأن ألم الأدى الناجم عن موت كلبه ؛ يمكن أن يكون له ثمن . فقد حدث في « هوليوود الغربية » ، أن عامل قمامة في شركة خاصة ، رمى بعلبة فارغة على سبيل المزاح كلبا من فصيلة الغرير (١) الأمريكي ، فأرده ؛ فقرر المحلفون لصاحبته السيدة « فليليس » ثلاثة آلاف دولار تعويضا ضد شركة القمامة ، نظرا لما لوحظ على المدعية من المستريا الظاهرة .

ولكن محكمة إستئنافية ألغت القرار ، آخذة بالقاعدة العامة ، أن صاحب الكلب لا يحصل إلا على قيمة كلبه السوقية .

غير أن المحكمة العليا للولاية ، نقضت هذا الحكم ، ووضعت سابقة جديدة ، هي أن : وجدان (٢) صاحب الكلب على كلبه ، هو شيء حقيقى جدا ، وأن قتل الحيوان العزيز سوء قصد ، يحقق عنصرا لتعويض يستحقه صاحب الحيوان ، بغض النظر عن قيمة الحيوان ذاته . «

(١) الغرير الأمريكى . حيوان من آكلات اللحوم ، هيأته بين السكاب والثور ، أسود القوائم قصيرها ، أبيض الوجه ، وظهره جنى وجهه جنتان سوداوان .

(٢) الوجدان : بكسر الواو ، كمن يعساس أولى بالاذة أو الألم ، وضرب من الحالات النفسية من حيث تأثرها بالآلام والوعي بحالات أخرى تمتاز بالإدراك والمعرفة .

حدود واجبات الوظيفة

ألغى قسم الاستئناف بمحكمة نيويورك العليا ، تعويضاً عمالياً بمبلغ ٤٦٠٤ دولارات ؛ قضى به لمدير الأعمال د هانكوك ، الذى أصيب إصابة شديدة ، بسبب سقوطه من شرفة فندق فى أثناء قيامه برحلة خاصة بالعمل فى « شيكاغو » .

وقد استند الحكم إلى أن سقوط « هانكوك » حدث إثر قذفه بقبعات ومعاطف من فوق تسيانج الشرفة ، والظاهر أن ذلك حدث بعد تناوله عدداً يزيد على المعتاد من المشروبات .

وقالت المحكمة : إن غشيان قاعات « الكوكتيل » بصحبة نساء غير معروفات ، لا يمكن اعتباره جزءاً من واجبات الوظيفة ، تحت ستار أنه نشاط مقبول فى دوائر الأعمال .

صاحب الحلق مسؤول عما يزرده من طعام

ازدردت « بريسلر وبسبر » مفضعة من الشودر (١) بغير أن تلتحمها (٢) ، وكانت تناول طعامها فى قاعة الشاى بمطعم « السفينة الزرقاء » فى « بوسطن » .

وقد عاقت بحلقها عظمة استلزم اقتلاعها دخول مستشفى . فرفعت الآنسة دعوى وحصلت على قرار المحلفين بتعويضها بمبلغ ١٨٠٠ ريال . وقد ألغت المحكمة العليا الحكم ، وبراأت المطعم من المسؤولية عن الضرر الناجم عن العظمة محل النزاع .

وأثبتت فى أسباب حكمها أنها : مع عطفها على المدعية ، التى كابدت ضرراً ناجماً عنها تميزت به ولاية « نيوانجلاند » ؛ ولايسعها أن تفرض على المطاعم فرم كتل السمك الداخلى فى طبق « الشودر » ، لأن من شأن هذا التكليف القضاء على التقليد مبارك . وأن على أهالى « نيوانجلاند » أن يوطنوا أنفسهم على مواجهة ما عساه أن يحدث لهم من مخاطر عظام السمك .

وأمل المحكمة العليا تكون قد خرجت بحكمها هذا عن السوابق ؛ إنقاذاً لطبق « الشودر » الذى تخصصت فى صنعه ولاية « نيوانجلاند » ، وطبقته شهرته الخافقين . وحفاظاً عليه أن يدمر . ثم يقيمى مجرد حساء تافه الطعم . ولا بد للذواقة المعربة أن يعرف أن « شورد نيوانجلاند » ملوئ بالآشياء الخطرة من العظام إلى قطيعات الأصداف .

ت (١) لون من طعام مصنوع من خليط سمك والبسكوت (٢) انتفل الشيء . اختار أجوده .

قضاء محكمات النقص الجزائية

مارس ١٩٦٤

١٠٣

٣ من مارس ١٩٦٤

- ١ - دعوى جنائية : استعمالها ؛ نيابة ساطتها ، هيئة اجتماعية ، وكالتها عنها .
 - ب - إفلاس : حكم شهره ، مفلس أهليته ، حجبة حكم صادر قبل التفليسة .
 - ج - تقرير تلخيص : ثبوت تلاوته ، إبداء طعن بالتقرير . توقيع المقرر عليه ، إجراءات جنائية م ٤١٩ .
 - د - حكم : تسببه ، عيب ، رد ، على جزئيات الدفاع ، استغادته من الأدلة العدول عليها في إدانته التهم .
- المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن الدعوى الجنائية ليست ملك للنيابة العامة ، بل هي من حق الهيئة الاجتماعية ، وليست النيابة إلا وكيلا عنها في استعمالها .

وهي إذا كانت تملك التصرف فيها بالحفظ ، إلا أنها إذا قدمتها إلى القضاء ، فإنه يصبح وحده صاحب الحق في الحكم فيها بما يشاء ، غير ملزمة بطلبات النيابة الشفوية ولا المكتوبة ، ولا بكيفية وصفها التهمة .

وليس للنيابة من حق لدى القضاء سوى إبداء طلباتها في القضية ، إن شاء أخذ بها ، وإن شاء رفضها .

ولا يقبل الاحتجاج على النيابة بقبولها الصريح أو الضمني لأي أمر من الأمور الخاصة باستعمال الدعوى الجنائية ، فلها أن تطعن في الأحكام لو كانت صادرة طبقا لطلباتها .

وهي غير ملزمة بذلك أيضا حين تباشر سلطاتها القانونية أمام محكمة التقص ، باعتبارها طرفا مضمنا تقتصر مهمتها على مجرد إبداء الرأي في الطعون التي ترفع لهذه المحكمة .

٢ - من المقرر أن الحكم بإشهار الإفلاس لا يفقد المفلس أهليته ، بل تظل له أهلية التقاضي كاملة : فله أن يقاضى الغير ، وللغير أن يقاضيه ، وذلك كله باسمه شخصيا ؛ ولكن لا يكون للأحكام التي تصدر في هذه الدعاوى أي حجة قبل التفليسة ، حتى لا يضار مجموع الدائنين بحكم لم يصدر في مواجهة وكلائهم .

٣ - وإذا كان الثابت بمحضر الجلسة والحكم المطعون فيه ، أن رئيس المحكمة قد تلا تقرير التلخيص ، فلا يقدم في صحة هذا الاجراء ما يدعيه الطاعن من أن هذا التقرير كان من عمل هيئة سابقة ، غير التي أصدرت

١٠٤

٢ من مارس ١٩٦٤

أ - نقض : طعن ، طبيعته ، مباشرته .
ب - ربا فاحش : إعتياد على إقراض ، دعوى مدنية ، محكمة جنائية ، ولايتها بنظر دعوى إقراض بربا فاحش لمرة واحدة .

ج - إقراض بربا فاحش : انتهاك القرض ضعف أو هوى في نفس المقرض ؛ الحاجة إلى الاقتراض ، اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى التعويض . عقوبات م ٣٣٩ .

المبادئ القانونية :

١ - الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده ، يمارسه أولم يمارسه حسبما يرى في ذلك مصلحته ، وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة ذلك الحق إلا بإذنه .

فإذا لم يقدم المحامي بالذي قرر بالطعن بالنقض نيابة عن الطاعن الثاني توكيلا بخوله الطعن ؛ فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا ، للتقرير به من غير ذا صفة .

٢ - استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة الاعتياد على الإقراض بالربا الفاحش ، لا يجوز فيها الادعاء المدني أمام المحاكم الجنائية ، سواء كان المجني عليه قد تعاقد في قرض ربوي واحد أم أكثر .

ذلك أن القانون ، على ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه ، لا يعاقب على الإقراض

الحكم . ثم إن ما يدعيه من ذلك ، بفرض صحته ، لا يدل على أن القاضي الذي تلا التقرير لم يعتمد ولم يدرس القضية بنفسه ، وأنه بعد أن درسها رأى أن التقرير للموضوع يكفي في التمييز عما استخلصه هو من دراسته .

والمادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية ، وإن استلزمت توقيع المقرر على التقرير ؛ إلا أنها لم ترتب الإبطال على خلو التقرير من التوقيع .

وما دام غرض الشارع قد تحقق بوضع التقرير ، وتلاوته بمعرفة أحد أعضاء الهيئة ، كما تبين من الحكم ؛ فلا يجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

ولا يقبل من الطاعن إلا الادعاء بعدم تلاوة تقرير التخصيص ؛ ما دام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير في محضر الجلسة ، المثبت فيه حصول التلاوة .

٤ - من المقرر أنه يكفي لسلامة الحكم أن تثبت المحكمة أركان الجريمة ، وأنها وقعت من المتهم ، وتبين الأدلة التي قامت لديها تعقد ذلك وتقول به .

وهي ليست ملزمة ، بأن ترد رداً خاصاً على كل جزئية من جزئيات الدفاع ؛ بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الأدلة التي عولت عليها في إدانة المتهم .

طعن ٩٠٥ لسنة ٣٣ ن

١٠٥

٢ من مارس ١٩٦٤

حكم : تسبيب ، عيب ، تناقض بين الدليل القولى والفنى
في جريمة قتل عمد .

المبدأ القانوني :

إذا كانت المحكمة قد أثبتت في الحكم
عند تحصيله الواقعة ما يفيد أن الطاعن أطلق
على الجنى عليه عيارين بقصد قتله فأزهق روحه ،
على خلاف ما أثبتته التقرير الطبي الشرعى من
أن الجنى عليه أصيب من عيار نارى واحد ،
فإن ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها على
الصورة المقدمة ، يشكل تناقضا بين الدليل
القولى والدليل الفنى .

وإذا كان الحكم لم يعن برفع هذا التناقض ،
مما يدل على أن المحكمة لم تفتن إليه ، ولو أنها
كانت قد فطنت لجاز أن يتخير وجه الرأى في
الدعوى ، فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .
طن ٢٠٤٦ لسنة ٣٣ ق

١٠٦

٩ من مارس ١٩٦٤

١ - بلاغ كاذب : عقاب عليه ، شرطه . لإثبات أن
الزوجة بكر بعقد الزواج مخالفته للحقيقة ، اشتراط بكارة
الزوجة بعقد الزواج ، أثره في صحة عقد الزواج . حكم
تسبيب ، عيب .

ب - دعوى مدنية : محكمة جنائية ، ولايتها بنظرها ،
اختصاص . نقض ، طعن ، أسبابه ، خطأ في تطبيق
القانون ، محكمة نقض ، سلطتها .

المبادئ القانونية :

١ - لا يعاقب القانون على البلاغ الكاذب
إذا لم يتضمن أمرا مستوجبا لعقوبة فاعله .
فإذا كان ما أسفده المتهم إلى الطاعنين هو
أنهم أثبتوا في عقد زواجه بالطاعة الأولى ، على

في ذاته إنما يعاقب على الاهتياض على الإقراض :
وهو وصف معنوى قائم بذات الموصوف ،
يستحيل عملا أن يضر بأحد معين .

وإنما يكون غير سديد ما يدعاه الطاعن على الحكم
بدعوى الخطأ في القانون ، حين قضى بعدم
قبول الدعوى المدنية ؛ ولا يكون له بعد ذلك
إذ تقرر عدم قبول تلك الدعوى ، أن يتحدى
بأى وجه من وجوه الطعن قضاء الحكم في
الدعوى الجنائية بالبراءة .

٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد
خلص إلى عدم وجود جريمة فيما نسب إلى
المطعون ضدها بالتهمة الأولى ، تأسيسا على
عدم توافر أحد الأركان التى استلزمها الفقرة
الأولى من المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات :
وهو انتهاز المقرض ضعف أو هوى في نفس
المقرض ؛ فإن ما ذهب إليه الحكم من أن
الحاجة إلى الاقتراض لا توفر ذلك الركن
الفاقد ، يكون صحيحا في القانون .

ذلك بأن وراء كل قرض حاجة تدفع المقرض
إليه ، ولم ينصرف قصد الشارع في تأييم الفعل
إلا إلى حاجة معينة ، هى التى يستغل فيها المقرض
شهوة المقرض أو ضعفه . العقل أو الخلق .

وما دام الفعل بعد أن انحسر عنه التأثير
لا يعد أن يكون على ما دل من الحكم ، مجرد
تعامل مدنى ، فإن التقاضى في شأن التعويض
عنه ، يخرج من اختصاص المحاكم الجنائية .

طن ٩٧٥ لسنة ٣٣ ق

في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا ونصح الحكم في هذا الشأن .

طعن ٢٠٦٠ لسنة ٣٣ ق

١٠٧

٩ من مارس ١٩٦٤

إعلان : أوراق محضرين ، محكمة ، إجراءاتها ، بطلان .
مواطن المعلن اليه ، مرافعات م م ١٠ و ١٢ و ٢٤ .

المبدأ القانوني :

توجب المادتين ١٠ و ١٢ من قانون المرافعات أن توضح بورقة الإعلان بيانات موطن الطاعن الذي لم يجده فيه المحضر ، واسم من وجده عند الإعلان ، وسبب امتناعه ، حتى تستوثق المحكمة من جدية الخطوات التي سبقت تسليم الصورة لجهة الادارة .

وإغفال هذه البيانات في ورقة الإعلان ، يترتب عليه بطلان الإعلان عملا بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات .

ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، إستنادا إلى هذا الإعلان الباطل ، يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

طعن ١٠٨ لسنة ٣٤ ق

غير الحقيقة أنها بكر ، وهو إسناد لا ينطوى على جريمة تزوير إذ لم يعد عقد الزواج لاثبات هذه الصفة .

كما أن ما أسنده إليهم ، إن صح ماورد بتقرير الطعن ، من أنهم استولوا منه على هدايا ومبالغ على ذمة هذا الزواج ، لا ينطوى على جريمة نصب ، إذ أنه من المقرر شرعا أن اشتراط بكاررة الزوجية لا يؤثر في صحة عقد الزواج ، بل يبقى العقد صحيحا ويبطل هذا الشرط .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن ما أسنده المتهم إلى الطاعنين لا يستوجب معاقبتهم جنائيا أو تأديبيا ، فضلا عن انتفاء سوء القصد ، وقضى تبعا لذلك ببراءة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب ، ورفض الدعوى المدنية الناشئة عنها ، فإنه لا يكون معيبا في هذا الخصوص .

٢ — من المقرر أن المحكمة الجنائية لا تقضى في الدعوى المدنية إلا إذا كانت تابعة لدعوى جنائية متفرعة من ذات الفعل الذي رفعت به الدعوى . ومن ثم كان يجب ، وقد قضى الحكم بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمة القذف والسب العلني ، أن يقضى في الدعوى المدنية الناشئة عنها بعدم قبولها تبعا لذلك .

أما وقد قضى برفضها فإنه يكون قد أخطأ

١٠٨

١٠ من مارس ١٩٦٤

- ١ - دفع : بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها نظام عام . لإثارتها لأول مرة أمام النقض ، شرط قبوله .
- ب - محاكمة : لإجراءاتها ، تأجيل ، مدى التزام المحكمة بإجابة طلبه ، رد المحكمة عليه .
- ج - نقض : طعن ، أسبابه ، إجراءات محكمة أول درجة ، الطعن بها أمام النقض لأول مرة .

المبادئ القانونية :

- ١ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، وإن كان متعلقاً بالنظام العام ، ونجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدرنات الحكم ، أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير تحقيق موصى : لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض .

- ٢ - المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب التأجيل لحين الانتهاء من تحقيق تجربة جهة أخرى ، وهو من بعد لا يمنع من الإدانة ، مادامت الأدلة القائمة في الدعوى تكفي لها .

- ولا تكون المحكمة ملزمة ، إذ هي لم تجب طلب التأجيل ، أن ترد عليه رداً صريحاً .

- ٣ - متى كان الطاعن لم يوجه أمام المحكمة الاستئنافية مطعناً ما على إجراءات محكمة أول

درجة ، فلا يجوز له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

طعن ١٧٠٨ لسنة ٣٤ ق

١٠٩

١٦ من مارس ١٩٦٤

أسباب لإباحة : دفاع شرعى ، اعتداء بالفعل على النفس أو المال ، مدى لزومه الفعل المخوف ، درجة خطورته ، مقياسها .

المبدأ القانوني :

لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال ؛ بل يكفي أن يكون قد صدر من الجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى ولا يلزم في الفعل المتخوف منه ، أن يكون خطراً حقيقياً في ذاته ؛ بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وبصورة : بشرط أن يكون هذا الاعتقاد أو التصور مبنياً على أسباب مقبولة .

وتقرير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتيادى ، الخاط في الحالة النفسية التي تخاط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله في ظروف حرجية دقيقة ، تتطلب منه معالجة موقفه على الفور ، والخروج من مأزقه ، مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادى المتزن المطمئن ، مما يعمد عليه وقد أخذت به هذه الظروف والملايسات .

طعن ١٧٠٧ لسنة ٣٣ ق

١١٠

١٦ من مارس ١٩٦٤

أ - غرفة الاتهام : محكمة جزئية، قضاؤها بعدم اختصاصها لأن الواقعة جنائية ، غرفة الاتهام ، لإحالتها الدعوى مباشرة بالوصفين ، لإجراءات جنائية م ١٨٠ .
 ب - تنازع : وقوعه بين جهتي حكم ، أو جهتي تحقيق ، أو جهة حكم وجهة تحقيق .
 ج - طاب تعيين المحكمة المختصة : الجهة التي يرفع إليها .
 تنازع سلبى بين غرفة اتهام ومحكمة جزئية . محكمة نقض .
 إجراءات م م ٢٢٦ و ٢٢٧ .

المبادئ القانونية :

١ - - تنص المادة ١٨٠^(١) من قانون الإجراءات القانونية على أنه : إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جنائية ، سواء كانت للدعوى أحييت إليها من النيابة العامة أم من قاضى التحقيق أم من غرفة الاتهام ؛ يجب على غرفة الاتهام ، إذا رأت أن هناك وجها للسير في الدعوى ، أن تحيلها إلى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه .

ومن ثم فإن غرفة الاتهام تسكون قد أخطأت بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات لفصل فيها على أساس حقوبة الجنحة ، رغم سبق قضاء المحكمة الأخيرة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها جنائية .

وكان يجب عليها ، تطبيقا للقانون على

وجهه الصحيح ، أن تحيلها مباشرة إلى محكمة الجنايات عملا بنص المادة المشار إليها .

٢ - لا يشترط لاعتبار التنازع قائما ، أن يقع بين جهتين من جهات التحقيق ، بل يصح أن يقع بين جهتين : إحداها من جهات الحكم ، والأخرى من جهات التحقيق ؛

٣ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة ، يرفع إلى الجهة التي يطعن أمامها في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين ، أو إحداها .

ولما كانت غرفة الاتهام لا تعد وأن تكون إحدى دوائر المحكمة الابتدائية ؛ فإن الفصل بعدم اختصاص المحكمة في الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبى القائم بين غرفة الاتهام والمحكمة الجزئية : على أساس أنها هي الدرجة التي يطعن أمامها في قرارات الغرفة ، عندما يصح الطعن قانونا .

طعن ٢٠٦٦ لسنة ٣٣ ق

(١) عدلت المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، بالقانون ١٠٧ في ٧ من يونيو ١٩٦٢ .

يكون قد أخطأ صحيح القانون ، مما يستوجب
نقضه وتبرئة الطاعن مما أسند إليه .

طعن ١٧٦ لسنة ٣٤ ق

١١٢

٢٣ من مارس ١٩٦٤

١ - دعوى : نظرها ؛ إجراءات ، إهمالها ، مخالفتها ،
إثباته .

ب - دفاع : سكوت عنه ، نقض ، طعن ، أسبابه .
ج - محضر جلسة : سكوته عن إثبات دفاع التهم
بالتفصيل ، طلب الإثبات صراحة بالمحضر .

د - تقرير تفتيش : وضعته هيئة أخرى ، تلاوته .
شوائبه . تأثيرها على الحكم الصادر في الدعوى ، إجراءات
جنائية م ٤١١ .

هـ - نصب : طرق احتيالية ، تسليم المال ، حدوثه
بعد استعمالها . حكم ، تسبيب ، عيب .

و - تزوير : إمضاء مزور ، تغيير حقيقة ، تزوير مادي .

المبادئ القانونية :

١ - الأصل طبقاً للمادة ٣٠ من القانون
٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن الإجراءات قد ردت
في أثناء نظر الدعوى : وعلى صاحب الشأن
أن يثبت أنها أهملت أو خولفت .

٢ - من المقرر أن يكون الطاعن أو
المدافع عنه لا يصح أن يبني عليه طعن ،
ما دامت المحكمة لم تتممها من مباشرة حقهما
في الدفاع .

٣ - لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من

١١١

٢٣ من مارس ١٩٦٤

تبديده : جريمته ، ركنها المادي ، رد الشيء المسلم ،
تأخير أو امتناع عنه . جاني ، نيته ، لانصرافها إلى إضافة
المال إلى ملكه ، أو اختلاسه لنفسه لإضراراً بصاحبه .
خطبه ، فيسخها ، شبكة ، هدايا .

المبدأ القانوني :

التأخير في رد الشيء أو الامتناع عنه رده
إلى حين ، لا يتحقق به الركن المادي للجريمة
التهديد ، ما لم يكن مقروناً بانصراف نية الجاني
إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه ، واختلاسه
لنفسه لإضراراً بصاحبه .

ولما كان الحكم قد أثبت في مدوناته أن
الطاعن يرد امتناعه عن رد المقتولات منذ
البداية ، بما تمسك به من حقه في حبسها إلى أن
يفصل في دعوى فسخ الخطبة المسلم برفعها ضده ،
لما يتوقف على الفصل فيها من تحديد للعلاقة
بين الطرفين بصدد ما قدمه من شبكة وهدايا
فضلاً عما أنفقه من مصروفات أخرى .

ولما كان هذا الذي قام عليه اعتقاد الطاعن
سائفاً ودالاً على انتفاء القصد الجنائي لديه ،
وأنه ما قصد بهوده عن الرد فترة ، قام بعدها
بتسليم المقتولات ، إلاّ حفظ حق له ما يسوغه
قانوناً ؛ فإن الحكم إذا دانه بجريمة التهديد ،

إثبات دفاع الخصم بالتفصيل ، إذ عليه ، إن يهمله تدوين أمر معين ، أن يطلب صراحة إثبات ذلك في هذا المحضر

٤ - متى كان الثابت من محضر الجلسة والحكم ، أن رئيس الدائرة قام بتلاوة تقرير التلخيص بالجلسة التي صدر فيها الحكم ، فإنه لا يقدح في صحة هذا الإجراء أن يكون التقرير من وضع هيئة أخرى غير التي فصلت في الدعوى : إذ في تلاوة المقرر لهذا التقرير ما يفيد أنه وقد اطلع على أوراق الدعوى ، رأى أن ما اشتمل عليه التقرير من عناصر ووقائع ، كاف للتعبير عما استخلصه ، وأنه لم يجد داعيا لوضع تقرير آخر .

وتقرر التلخيص وفقا للمادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية ، مجرد بيان يفيح لأعضاء الهيئة الإلمام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها ، وما تم فيها من تحقيقات وإجراءات ، ولم يرتب القانون على ما يشوب التقرير من نقض أو خطأ ، أى بطلان يلحق الحكم الصادر في الدعوى .

فإذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يعترضوا على ما تضمنه التقرير ، فلا يجوز لهما من بعد الدعوى على التقرير بالتقصير لأول مرة أمام محكمة النقض : إذا كان عليهما إن رأيا أن التقرير قد أغفل الإشارة إلى واقعة

مهمتهما ، أن يوضحاها في دفاعهما .

٥ - يجب لتوافر جريمة النصب أن الطرق الاحتمالية من شأنها تسليم المال الذي أراد الجاني الحصول عليه ، مما يقتضى أن يكون التسليم لاحتمال استعمال الطرق الاحتمالية .

فإذا كان الحكم قد استخلص من أقوال الجاني عليه أنه سلم الطاعن الأول مبلغا للفقير على سبيل القرض ، قبل أن يعتمد الطاعنان إلى استعمال الطرق الاحتمالية بتزوير سند الدين ، وكان ما استخلصه الحكم له صداه من أقوال الجاني عليه بجلسة المحاكمة ؛ فإن قضاءه ببراءة الطاعنين من تهمة النصب ، لا تعارض مع إدانتهم عن جريمة التزوير .

٦ - تغيير الحقيقة في المحرر ، بوضع إمضاء مزور ، يعد تزويرا ماديا ؛ متى كان المحرر صالحا لأن يتخذ أساسا لرفع دعوى أو مطالبة بحق ، ومتى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر بالغير .

ملعن ٢٠٨١ لسنة ٣٣ ق

١١٣

٢٣ من مارس ١٩٦٤

وقف تنفيذ : عقوبة . مبدأ سريانه ، سابق ، آثار جنائية . حكم ، إلغاؤه ، سقوطه . سلاح وذخيرة . ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ م ٢٦/٢ ، عقوبة شديدة .

المبدأ القانوني :

الأصل أن إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً ؛ هو إجراء يرمى إلى إنذار المحكوم عليه بعدم العودة إلى مخالفة القانون في خلال مدة الايقاف .

فإذا انقضت هذه المدة من تاريخ صيرورة الحكم بوقف التنفيذ نهائياً ، ولم يكن قد صدر في خلالها حكم بإلغائه ، فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ، ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن ، فيسقط بكل آثاره الجنائية ويعتبر سقوطه بمثابة رد اعتبار قانوني للمحكوم عليه ، فلا يحسب هذا الحكم سابقة في تطبيق أحكام العود .

أما في خلال المدة التي يكون فيها الحكم الموقوف تنفيذه لا زال قائماً ، فيحسب سابقة في العدد ، ما لم يصرح الحكم نفسه بوقف تنفيذ آثاره الجنائية أيضاً ، ومنها احتسابه سابقة في العود . وذلك كله عملاً بالقواعد العامة في قانون العقوبات .

وقد خلا القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ، بجميع تعديلاته ، مما يخالف هذه القواعد العامة ؛ فإن كل ما تتطلبه المادة ٢٦ / ٢ منه لتوقيع العقوبة المشددة

المنصوص عليها فيه ، أن يكون الجاني قد حكم عليه بعقوبة جنائية ، أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل ، في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال ، وأن يكون هذا الحكم نهائياً وقائماً مبتجاً آثاره الجنائية .

وليس بلام أن يكون هذا الحكم السابق قد نفذ فعلاً ، لأن القانون لم ينص على انقضاء العقوبة أو سقوطها بمضي المدة ، إلا لتحديد بدء الميعاد الذي يجب أن ترتكب فيه الجريمة الثانية .

طعن ٢٠٨٣ لسنة ٣٣ ق

١١٤

٣٠ من مارس ١٩٦٤

قذف : علانية ، توافر ركنها ، قصد جنائي ، اتجاه قصد الجاني إلى إذاعة ما أسنده إلى المجني عليه .

المبدأ القانوني :

لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف ، أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها شكوى تداولتها أيدي الموظفين بحكم عملهم ، بل يجب أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجني عليه . فإذا كان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن ركن العلانية ، قد اقتصر على القول بأنه ستفاد من تقديم الطاعن شكواه بما احتوته من وقائع

حضور محامى أو أكثر مع المتهم (للطاعن) وترافع عنه؛ فإنه لا محل لما يشيره من بطلان الإجراءات، والإخلال بحق الدفاع.

ولا يقدر من ذلك أن يكون الثابت من محضر الجلسة الأخيرة، أن الحاضر عن المدعين بالحق المدنى قد أبدى دفاعه وطلباته بدمرافعة الدفاع عن المتهم، طالما أن هذا الأخير لا يدعى أن المحكمة منعه من المرافعة.

وسكوته عن التعقيب على طلبات المدعين ومرافعتهم، يتضمن أنه لم يجد فيها ما يستأهل إلا عليها، إزاء ما أبداه من دفاع سابق أثبت بمحاضر الجلسات السابقة.

٢ - استعداد المدافع عن المتهم، أو عدم استعداده؛ أمر موكل إلى تقديره، حسبما يوحى إليه ضميره واجتهاده.

٣ - الدفاع بانتفاء الصلة، واعتبار المدعى المدنى تاركا دعواه؛ هى من الدفاع التى تستلزم تحقيقا موضوعيا؛ فلا يجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض.

٤ - المادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية صريحة فى أنه إذا لم تر محكمة الجنابات أن الواقعة كما هى مبدئة فى أمر الإحالة، جديحة إلا بعد التحقيق، فإنه يجب عليها أن تحكم فيها.

القذف، ووصول محتواها إلى علم عدد من الناس؛ دون أن يبين كيف انتهى إلى ذلك، وأن يتحدث عن دفاع الطاعن المؤسس على عدم توافر ركن العلانية فى الدعوى، ويظهر الدليل على أنه قصد إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه؛ فإنه يكون معيبا، بما يستوجب نقضه.

طعن ١٠٤٣ لسنة ٣٣ ق

١١٥

٣٠ من مارس ١٩٦٤

١ - محاكمة : إجراءاتها : دفاع ، إخلال بمحقه . محام ، حضوره مع متهم أمام محكمة الجنابات ، حكمته .

ب - محام : استعداد .

ج - صفة : دفع بانتفاءها ، دفع باعتبار المدعى تاركا دعواه . نقض ، أسبابه .

د - محكمة جنابات : محاكمة ، إجراءاتها . حكمها فى جنحة . إجراءات جنائية م ٣٨٢ .

هـ - حكم : تدبير ، بيانات ، مواد القانون ، الإشارة إليها . علاقة السببية ، إثباتها فى المواد الجنائية . المجادلة فيها أمام محكمة النقض .

و - مسؤولية جنائية : أسباب لإباحة ، حالة ضرورة .

المبادئ القانونية :

١ - المحكمة من حضور محامى مع المتهم أمام محكمة الجنابات ، هو تتبع إجراءات المحاكمة والقيام بعبء الدفاع عنه .

فإذا كان الثابت من محاضر الجلسات ، أن إجراءات التحقيق والمرافعة قد تمت فى

١١٦

٣١ من ماوس ١٩٦٤

إشياء : طبيعته عود إليه ، عقوبة . مرسوم بقانون
٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

المبدأ القانوني :

الاشتباه في حكم المرسوم بقانون ٩٨
لسنة ١٩٤٥ ، هو وصف يقوم بذات المشتبه
فيه عند تحقيق شروطه .

وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا يحس في
الخارج ، ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني
إلى الوجود ، وإنما افترض الشارع بهذا الوصف
كون الخطر في شخص المتصف به ، ورتب
عليه محاسبته وعقابه .

فإذا بدر من المشتبه فيه ، بعد الحكم عليه
بوضعه تحت مراقبة الشرطة ، فعل يؤكد
خطورته ، كان هذا الفعل وحده كافيا لاعتباره
عائدا لحالة الاشتباه ، مستحقا العقوبة المفروضة
في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم
بقانون سالف الذكر .

ويتكرر استحقاقه العقاب ، بتكرر الفعل
المؤيد لحالة الاشتباه ، إذا ما توافرت قواعد
العود الواردة في الباب السابع من الكتاب
الأول من قانون العقوبات .
طن ٩٧٧ لسنة ٣٣ ق

ومن المقرر أن الحكم لا يبطله إغفال
الإشارة في ديباجته إلى مواد القانون التي
طلبت النيابة تطبيقها .

٥ — إثبات علاقة السببية في المواد
الجنائية مسألة موضوعية يفرد بتقديرها قاضي
الموضوع ، فلا تجوز مجادلته في ذلك أمام
محكمة النقض ، مادام الحكم قد أقام قضاءه
في هذا الشأن على أسباب تؤدي إلى
ما انتهى إليه .

٦ — يشترط في حالة الضرورة ، التي
تسقط المسؤولية الجنائية ، أن تكون الجريمة
التي ارتكبها المتهم ، هي الوسيلة الوحيدة
لدفع الخطر الحال به .

وإذا كان قرار الطاعن من مركز الشرطة ،
لم يكن يسوغ له أن ينطلق في الطريق فيدفع
المارة تلك الدفعة التي ألقت بالمجنى عليه في
طريق السيارة ، لاسيما أن الطاعن لا يدعى عليه
أن جاول معه أو الامساك به ، ولا ورد شيء من
ذلك بالأوراق أو بمدونات الحكم أو في
تقرير أسباب الطعن . فإن دفاعه بقيام حالة
الضرورة في هذه الصورة إنما يكون
دفاعا لا يستأهل من المحكمة ردا .

طن ١١ لسنة ٣٤ ق

في تقدير الحاجة إليه بلا معقب عليها في ذلك ، كما أن حضور محام يتولى الدفاع عن الطاعن فيه ما يكفي لكفالة الدفاع عنه : فهو الذي يتبع

إجراءات المحاكمة ويقدم ما يشاء من أوجه الدفاع التي لم تتمعه المحكمة من إبدائها . ومن ثم فإن عدم استعانة المحكمة بمترجم ليس من شأنه أن يبطل إجراءات المحاكمة .

٢ - من المقرر أنه لا يلزم لاستخلاص الحقائق القانونية أن يكون مبنى ذلك الاستخلاص أدلة صريحة ومباشرة ، بل للمحكمة أن تركز في سبيل تكوين عقيدتها إلى ما تستخلصه من جماع الأدلة المطروحة عليها بطريق الاستنتاج والاستقراء ، والممكنات العقلية كافة ما دام ما تخلص إليه من ذلك سليماً لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فلا يقال من سلامة الحكم أنه في حديثه عن تهمة ترويج العملة لم يدلل عليها بدليل مباشر . ويكون النعمى على الحكم بالقصور من هذه الناحية غير شديد .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين ، في أي دور من أدوار التحقيق ، وأن عدل عنه بعد ذلك ، متى اطمأنت إلى صحة اعترافه ومطابقته للحقيقة والواقع . ومن ثم فلا يقبل من الطاعن ما يثيره في طعنه في أمر يتصل بتقدير محكمة الموضوع ،

مايو ١٩٦٣

١١٧

١٣ من مايو ١٩٦٣

١ - محاكمة : إجراءاتها . دفاع . لإخلال بمحكمة بالغة العربية ، استعانة بوسيط يقوم بالترجمة ، أو يطلب المتهم ذلك . خضوع الطلب لتقدير المحكمة .

ب - حكم : تسبيب ، عيب ؟ محكمة ، تكوين عقيدتها ، ما تستخلصه من جماع الأدلة المطروحة عليها بطريق الاستنتاج والاستقراء والممكنات العقلية كافة .

ج - لإثبات : اعتراف . محكمة الموضوع سلطتها في الأخذ باعتراف المتهم على نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك .

المبادئ والقانونية

١ - الأصل أن تجري المحاكمة باللغة الرسمية للدولة ، وهي اللغة العربية ، ما لم يتعذر على أحدي سلطات التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات ذلك التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة ، أو يطلب منها المتهم ذلك ، ويكون طلبه خاضعاً لتقديرها .

ولما كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة الاستعانة بوسيط ، وكان مثل هذا الطلب يتعلق بمصلحة خاصة به ولم ينهه عليها ، فإنه لا يقبل منه النعمى على المحكمة أنها سارت في إجراءات محاكمته دون أن تستعين بوسيط ، مادام أنها لم ترم من ناحيتها محلاً لذلك . وهو أمر موضوعي يرجع إليها وحدها

ومحاولة مصادرتها في عقيدتها.

طعن ٢٨٢١ لسنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساندة محمد متولى عتلم، وتوفيق الخشن، وأديب نصر،
وحسين السركى، وأحمد موفى المستشارين .

١١٨

١٣ من مايو ١٩٦٣

إخفاء أشياء مسروقة : قصد الإخفاء حكم ، تسبيب ،
عيب . جريمة موضوع .

المبدأ القانوني :

متى كان الحكم المطعون فيه قد أسس
قضائه ببراءة المطعون ضده من تهمة إخفاء
الماشية المسروقة على أنه كان مجرد وسيط في رد
هذه الماشية لصاحبها ، دون أن يدال نصيبا من
المبالغ المدفوع لردّها ، مما مؤداه أن حيازته لها
وهو في سبيل ردّها للمجنى عليه هي حيازة قامت
منذ نشأت لحساب المجنى عليه ، ومن ثم فإن
يده على الشيء المسروق هي يد المالك بما يتفق
به قصد الإخفاء كما هو معرف به في القانون .

ولما كان ما استخلصه الحكم هو محض تقدير
لا محل لمناقشته أمام محكمة النقض ، فإن اليمى
على الحكم بالخطأ في القانون والقصور في
التسبيب يكون في غير محله ويتمين رفض الطعن
موضوعا .

طعن ٢٨٢٧ لسنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساندة السيد أحمد عفيفي ، وعمود حلس خاطر ،

وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى
المستشارين .

١١٩

١٤ من مايو ١٩٦٣

وصف التهمة : محكمة موضوع . إخفاء أشياء متحصلة
من جريمة . حكم ، تسبيب عيب اشتراك ، دعوى مدنية .

المبادئ القانونية :

من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بتحديد
الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفا وأوصافها
القانونية وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقا
صحيحا . ولما كان الحكم قد أثبت أن الما قول
الذى قام ببذاء العماره وكذا المطعون ضدهم
كانوا على علم تام بأنها بنيت ببعض المبالغ التي
وصلت إلى يد أولهم والمتحصلة من جريمة
الإدخال في الذمة ، فقد كان على المحكمة أن
تجرى أحكام الاشتراك كما هي معرفة به في
القانون على واقعة الدعوى بعد أن اقتضت بقيام
الاتفاق بين الزوجة — المطعون ضدها الأولى
وزوجها (مرتكب جريمة الإدخال في الذمة)
من ناحية وبين الما قول — الذى لم ترفع عليه
الدعوى — من ناحية أخرى على أن يستولى
الأخير منهما على بعض المبالغ المتحصلة التي أشار
إليها الحكم لإقامة المبنى باسم الزوجة فتم ذلك
عن علم بقاء على هذا الاتفاق . وما كان على
المحكمة إلا أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك وأن

تمنحه أجلا للاستعداد على أساس الوصف الجديد — ولما كانت المحكمة لم تنظر إلى ذلك واعتبرت الإخفاء واقعا على عقار ورقت على هذا النظر القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور والخطأ في القانون .

سمن ١٧٨٣ لسنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة .

١٢٠

١٤ من مايو ١٩٦٣

١ - وصف التهمة : دفاع . لإخلال بحقه في قيد المحكمة الاستثنائية بالواقعة التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة . التزامها بتحميص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا . حق المحكمة في تعديل التهمة يقابله واجب تنبيه المتهم ذلك وأن تمنحه أجلا لتقديم دفاعه ٣٠٨ ، إجراءات جنائية تحقق التنبيه بأي كيفية يتم بها لفت نظر الدفاع إلى الوصف الجديد . هذا التنبيه قد يكون صريحا أو ضمنيا باتخاذ أي إجراء يتم عنه مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله إليه . مثال .

ب - بيان تجاري : مطابقته للحقيقة ، ق ٥٧ لسنة ١٩٣٩ م ٢٧ :

ج - قصد جنائي : بيان تجاري غير مطابق ، قصد جنائي خاص لية الغش . ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

المبادئ القانونية :

١ - الأصل أن المحكمة الاستثنائية تقييد عند نظر الدعوى بالواقعة التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة ، غير أنها مكلفة بأن يحمص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها ، وأن تطبق عليها نصوص

القانون تطبيقا صحيحا . وحق المحكمة في تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية هو تنبيه المتهم إلى التهمة المعدلة وأن تمنحه أجلا تبين له فرصة تقديم دفاعه ويتحقق التنبيه بأي كيفية يتم بها لفت نظر الدفاع إلى الوصف الجديد ، وتكون محقة للغرض منه ، سواء كان التنبيه صريحا أو ضمنيا ، باتخاذ أي إجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله إليه .

ولما كان الثابت أن الدعوى أقيمت بوصف بيع الطاعن « مسحوق شيكولاته » منشوشا مع علمه بذلك ، فقضت المحكمة الجزئية بالبراءة ، وكانت النيابة العامة قد أسست استئنافها على أن الوصف الصحيح لواقعة الدعوى هو عدم مطابقة البيانات التجارية للحقيقة ، وهو ما استندت إليه المحكمة الاستثنائية في إدانة الطاعن ، وكان الدفاع عنه قد تناول هذا الوصف في مذكرته المكتوبة التي قدمها في فترة حيز القضية للحكم أمام محكمة ثاني درجة ، مما يتحقق به للتنبيه على الوجه الذي يتطلبه القانون .

وايس في تعديل وصف التهمة تفويت لإحدى درجات التقاضي ، طالما أن الواقعة المطروحة على المحكمة الاستثنائية هي بعينها التي رفعت (م ٧ - مقالات)

١٢١

١٤ من مايو ١٩٦٣

١ - وصف التهمة : فاعل أصل ، شريك . دفاع لإخلال بمهمة محكمة الموضوع . التزام المحكمة بمحرمات الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الوقائع الثابتة في الدعوى م ٢/٣٠٤ .
ب - قتل عمد : نية قتل ، فاعل أصل ، شريك ، محكم ، تسبب ، عيب .

المبادئ القانونية :

١ - متى كانت واقعة الدعوى التي اتخذها الحكم أساساً لاعتبار الطاعن شريكاً في الجناية هي بعينها الواقعة التي رأى الاتهام أن يعمل منها أساساً لمسؤوليته باعتباره فاعلاً أصلياً ، وهي بذاتها الواقعة التي كان يدور عليها الدفاع ، فلا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الطاعن والدفاع عنه إلى مآرائه من انطباق وصف جديد للتهمة . ولا ينطوي هذا التعديل الذي ارتأته على مساس بحق التهم ، بل دعاها إليه التزامها بتمحيص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الوقائع الثابتة في الدعوى — مادامت لم تخرج عن حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى أصلاً ولم تعتمد نطاق عناصرها القانونية ، وبذلك فهو واجب عليها تمارسه حتماً قبل قضائها في الدعوى أي كان وجه الفصل فيها ، وهو يستمد حتميته مما تقتضيه القاعدة الأصلية المقررة في المادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية

بها الدعوى أمام محكمة أول درجة ، مما ينفى عن الحكم المطعون فيه قلة الإخلال بحق الدفاع .

٢ - إن المشرع إذ نص في المادة ٢٧ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على وجوب مطابقة البيان التجاري للحقيقة من الوجوه كافة إنما قصد حماية المستهلك من كل تضليل في شأن حقيقة ما يعرض عليه من منتجات ، وإرشاده إلى مختلف رغباته وحاجاته ليختار منها ما يصلح له . ولما كان ما أثبتته المحكمة المطعون فيه من حق الطاعن من إضافته قدرراً من النشا إلى (مسحوق الشيكولاته) له أصله الصحيح في تقرير المعمل السكيمادي ، الأمر الذي يستوجب حتماً إثبات ذلك ضمن بيانات العبوة ، وإلا أصبح البيان مخالفاً للحقيقة ، فإنه لا محل لما يثيره الطاعن من أن النشا قد يكون طبيعياً باعتباره من العناصر التي تدخل في تكوين مسحوق السكاكا .

٣ - جريمة عدم مطابقة البيان التجاري ، لا تستلزم تعديداً جنائياً خاصاً بل تتحقق بمجرد عدم صحة البيان واقتراحه بالقصد الجنائي العام دون أن يلزم ثبوت انصراف النية إلى الغش ، وإلا لتوافرت أركان جريمة الغش المطبقة على أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

ملح ٢٠٣٥ لسنة ٣٧ في الحياة السابقة

من وجوب تطبيق المحكمة لنصوص القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى المطروحة عليها، باعتبارها صاحبة الولاية في الفصل فيها، وتقدير الأدلة بكامل حريتها باستيفاء ما تطمئن إلى صحته من الوقائع واستبعاد ما لا تطمئن إليه منها، دون إبداء رأيها للمتهم مقدماً، ولا يعطى ذلك للطاعن حقاً في إثارة دعوى الإخلال بالدفاع.

٢ - من المقرر أنه متى أثبت الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل فإن ذلك يفيد توفرها في حق من أدانته معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دال تدليلاً سائفاً على توافر ثبوت اشتراك الطاعن مع للفاعل الأصلي في قتل المجنى عليها ومع علمه بذلك، فإن التمس على الحكم بالنقض في بيان توفير نية القتل بالنسبة للطاعن يكون غير سليم.

طعن ٢٨٣٦ لسنة ٣٢ برئاسة وعضوية السادة الأساندة محمد تولى عتلم، وتوفيق الحشن، وأديب نصر، وحسين السركى وأحمد موافى المستشارين.

١٢٢

٢٠ من مايو ١٩٦٣

١ - حكم : تسبيب ، عيب . محكمة موضوع ، براءة . أدلة لإثبات .

ب - حكم : مشوب بإجمال أو لبهام .

المبادئ القانونية :

١ - إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى

بالبراءة متى تشككت في صحة إسداد التهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها ؛ غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي ، فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . فإذا كان الحكم لم يعرض لأدلة الثبوت ولم تدل المحكمة برأيها في هذه الأدلة مما ينبىء بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بها وتمحصها فإن حكمها يكون معيباً .

٢ - من المقرر أنه ينبىء ألا يكون الحكم مشوباً بإجمال أو لبهام مما يعمد معه تبين مدى صحة الحكم من فساد في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجملة أو غامضة فيما أثبتته أو نفته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها ، أم كانت بصدد الرد على أرجح الدفاع الهامة أو الدفع الجوهري ، أم كانت متصلة بعناصر الإدانة على وجه العموم ، أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينبىء عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة ، مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ، ويعجز بالتالي محكمة النقض عن إعمال رقابتها على

الوجه الصحيح .

طعن ٢٩٣٨ لسنة ٣٢ ق بالمائة السابقة

١٢٣

٢٠ من مايو ١٩٦٣

١ - شاهد : وزن أقواله ، تقدير الظرف الذي يؤدي فيه شهادته ، التحويل على قوله محكمة الموضوع ، رقابة محكمة النقض .

ب - حكم : تسبيب ، عيب ، إدانة المحكمة الطاعن لاستنادا إلى أقوال شاهدة الإثبات . أطراح ضمنى للاعتبارات التي ساقها الدفاع لمحله على عدم الأخذ بتلك الأقوال ، المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض سكوت الحكم عن التعرض لشهادة شاهد النفي ، أطراح المحكمة هذه الشهادة طامثا منها لأقوال شهود الإثبات .

ج - وصف التهمة : دفاع . لإخلال بحقه مواد مخدرة .

لمبادئ القانونية :

١ - وزن أقوال الشاهد وتقدير الظرف الذي يؤدي فيه شهادته ، والتحويل على قوله مهما يوجه إليه من مطاعن ويحم حوله من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع ، تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

٢ - مؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعن استناداً إلى أقوال الضابط وزميله ، هو أطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، مما لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض .

ولا يعيب الحكم سكوته عن التعرض لشهادة شاهد النفي ، لأن مؤدى هذا السكوت أن المحكمة أطرحتها طامثا منها لأقوال شهود الإثبات .

٤ - من المقرر أن المحكمة لا تقيّد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هي مكافئة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفا وأوصافها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، دون حاجة إلى أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك ؛ ما دام أن الواقعة المسادبة التي اتخذتها المحكمة أساسا للتغيير الذي أدخلته على الوصف القانوني المعطى لها من النيابة العامة هي بذاتها الواقعة المبيّنة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة ، دون أن تضيف إليها شيئا .

ولما كانت التهمة الموجهة إلى المتهم في ورقة الاتهام هي إحراز جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وكانت المحكمة قد استظهرت أن الإحراز كان بقصد التماسطي ، فغيرت للوصف القانوني الواقعة دون إضافة شيء من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة إلى التهمة ؛ فإنها لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع . هذا فضلا عن أن تغيير الوصف كان في مصلحة الطاعن . ومن ثم يكون النفي

١٢٥

٢١ مايو ١٩٦٣

- ١ - إثبات : إقرار غير قضائي ، مذكرة أحوال ، حجيتها ، محكمة الموضوع .
- ب - حكم : تسبيب ، عيب شاهد ، إيراد أقواله ، اطراحها .
- ج - محكمة موضوع : نقض أسبابه .

المبادئ القانونية :

- ١ - الإقرار الصادر من الطاعن في مذكرة الأحوال المذيلة بتوقيعه ، يعتبر إقراراً غير قضائي يخضع من حيث قوته التبديلية لتقدير قاضي الموضوع ، نل أن يتخذ منه حجة في الإثبات إذا اطمأن إليه ، كما أن له أن يجرده من تلك الحجية دون أن يخضع في شيء من ذلك لرقابة محكمة النقض متى كان تقديره سائفاً .
- ٢ - الأصل أن الأحكام لا تلتزم بأن توردها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليها قضاءها . ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه من القصور في إيراد أقوال الشهود الذين سمعهم محكمة ثاني درجة مردود بأن ذلك يعتبر اطراحاً لأقوالهم أخذاً بأدلة الثبوت التي بينها .

٣ - الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الثبوت

مما تستقل به محكمة الموضوع .

طن ٢٦١٠ لسنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة

على الحكم بالإخلال بحق الدفاع على غير أساس .

طن ٢٩٤٠ لسنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة

١٢٤

٢٠ من مايو ١٩٦٣

سرقة : نية السرقة ، استظهارها حكم ، تسبيب ، عيب .

المبدأ القانوني :

من المقرر أن استظهار نية السرقة ، شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة . ولما كان المتهم (الطاعن) يجادل في قيام هذه النية لديه وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في إثبات الواقعة في حقه على القول بأنه تسلم الحقيقة الموجودة بها الكابل المسروق من متهم آخر ؛ وعلى اعتراف هذا المتهم ، دون أن يبين حقيقة قصد الطاعن هذا الاستلام ، أو مدى علمه بحتويات الحقيقة التي استلمها ، وكان ما أشار إليه الحكم من اعتراف المتهم الآخر لا يكفي بالتقدير الذي أورده للكشف عن هذه النية ، ولا لإثبات مساهمة الطاعن في ارتكاب جريمة السرقة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعن .

طن ٤٦٢ لسنة ٣٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عيني ، وعادل يونس ، وتوفيق الحشن ، وأديب نصر وأحمد موانى المستشارين .

١٢٦

٢٧ من مايو ١٩٦٣

الإشكال : ماهيته . نقض ، إجراءات جنائية م ٥٢٥ .

المبدأ القانوني :

الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع ، إذا كان باب الطعن مازال مفتوحا : وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان يبين من الأوراق أن الطعون ضده لم يقرر بالطعن بطريق النقض في الحكم المستشكل فيه ، فإن الطعن المقدم من النيابة يكون غير جائز ، مادام الثابت أن طعنها قد ورد على الحكم الصادر في الإشكال ، وهو حكم وقتي انقضى أثره بصيرورة الحكم المستشكل فيه نهائيا بعدم الطعن فيه ، مما يجب معه القضاء بعدم جواز الطعن .

طعن ٢٩٤٤ لسنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمد متولى عتلم ، وعادل يونس ، وتوفيق الحشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت السركى المستشارين .

١٢٧

٢٧ من مايو ١٩٦٣

أمر بالأوجه : طعن فيه . اقراض بزبا فاحش . إجراءات جنائية م ١٦٢ و ٢١٠ ، ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

المبدأ القانوني :

سوى القانون في المادتين ١٦٢ و ٢١٠ من

قانون الإجراءات الجنائية ، قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، بين المدعى المدني والجنى عليه الذي لم يدع مدنيا ، في حق الطعن في الأوامر المصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية .

والجنى عليه في حكم المادتين سالفتي الذكر هو كل من يقع عليه الفعل أو يتناول له الترك المؤثم قانونا ، سواء أكان شخصا طبيعيا أم معنويا ، بمعنى أن يكون هذا الشخص نفسه محلا للحماية القانونية التي يهدف إليها الشارع ، فتقيد تحده لشخص هذا المركز القانوني فإنه يكتسب حق الطعن الذي خوله المشرع إياه تحقيقا للغاية التي توخاها ، وذلك بصرف النظر عما إذا كان هذا الشخص لم يلحقه ضرر من الجريمة أم لحقه ضرر منها بخوله حق تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر ، وحق التدخل في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة للمطالبة بمسح الضرر الناتج مباشرة عن هذه الجريمة .

ولما كان الإقراض بالزبا الفاحش ، سواء في صورته البسيطة المؤثمة بالفقرة الأولى والثانية من المادة ٣٣٩ عقوبات ، أو في صورة الأعتياد المؤثمة بالفقرة الثالثة لهذا النص ، فعلا جنائيا قصد المشرع من تجريمه إلى

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم اختلاف الشهود في تفصيلات معينة ، مادام قد حصل أقوالهم بما لا يتناقض فيه ، ولم يورد هذه التفصيلات أن يستند إليها في تكوين عقيدته . ذلك أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها السلطة المطلقة في تقدير الدليل فلها أن تعتمد على ما نظمته إلية من أقوال الشاهد وأن تطرح ماعداها ، وهي إذ تفعل ذلك لا تكون ملزمة ببيان العلة ، لأن الأمر مرجعه إلى اقتناعها هي وحدها ، وفي عدم إيراد الحكم لهذه التفصيلات ما يفيد إطراحها متى كان المستفاد من الحكم أنه استظهر أن الضغينة ولدت في نفس الطاعنين أثر دفعهما إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتقدير ؛ فإن استخلاصه لظروف سبق الإصرار ويكون سائما وصحیحاً في القانون .

٣ - من المقرر أن سبق الإصرار المبني على ثبوت اتفاق التهمين على ضرب المجني عليه ، يجعل كلا منهم مسؤولاً عن نتيجة الضرب الذي حصل الاتفاق عليه ؛ سواء ما وقع منه أو من زملائه . ومن ثم فإن الحكم إزدان الطاعنين كليهما بحماية العاهة التي تلحق المجني عليه من جراء إحدى الضربات ، يكون صحیحاً .
طن ٢٩٥٠ لسنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة

حماية للمقترضين ، فهو إذن اعتداء على حق من حقوق المقترض المالية ، ينطوى على ابتزاز جانب من ماله بغير حق ، فيكون المقترض مجبياً عليه متى اكتملت أركان الجريمة ، وثبتت له هذه الصفة ولو تتحقق له صفة المدعى المدني لعدم توافر الشروط المقررة لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية . وكان الثابت من الوقائع كما أوردها الأمر المطعون فيه أن الطاعن كان من المقترضين من المطعون ضده ، وقد قرر أن القروض التي أفرضها له ولغيره كانت بفائدة تزيد على السعر المقرر قانوناً ، وقد تمت في أوقات متباعدة ، وأنه تقدم بشكواه إلى النيابة العامة وسمعت أقواله في التحقيقات بهذه الصفة فإنه يكون مجبياً عليه في جريمة الاعتياذ على الاقتراض بالربا الفاحش المنسوبة إلى المطعون ضده ، ويكون له أن يطعن في الأمر الذي أصدرته النيابة بالألا وجه لرفع الدعوى الجنائية .

طن ٢٩٤٨ لسنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود حامى خاطر عبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى وأحمد موانى المستشارين .

١٢٨

٢٧ من مايو ١٩٦٣

١ - حكم : تسبیب عیب . تدلیل شهود دلیل ، محكمة موضوع ، سلطاتها في تقديره أن .
ب - حكم : تسبیب ، عیب ارتكاب استخلاص ، توافر ظرف سبق الإصرار .
ج - سبق الإصرار : ثبوت اتفاق التهمين على ضرب المجني عليه ، أثره . عاهة .

١٣٩

٢٧ من مايو ١٩٦٣

١ - حكم : وصفه ، حضوري ، غيابي . معارضة .

ب - تزوير : طعن به محضر جلسة ، خطأ مادي واضح

المبادئ القانونية :

١ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقعة في الدعوى ، لا بما تذكره المحكمة منه .

ولما كان يبين من الأوراق أن الطاعن كان خارج البلاد وقت سماع الدعوى بالجلستين السابقتين على الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه ، مما يفيد أن إجراءات محاكمته في هذه المرحلة قد تمت في غيبته ، في حين أن المحكمة وصفت هذا الحكم بأنه حضوري اعتباري ، تأسيساً على حضور الطاعن بالجلستين السابقتين على صدوره . فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من عدم قبول المعارضة في ذلك الحكم بمقولة إنه حضوري ؛ يكون غير سديد ، ويتعين نقضه .

٢ - الخطأ المادي في تدوين محاضر الجلسات لا يستلزم الاتجاه إلى طريق الطعن بالتزوير ، الذي رسمه القانون للطعن على الإجراءات المثبتة بمحاضر الجلسات والأحكام ؛ مادام

هذا الخطأ واضحاً .

طعن ٢٩٨ لسنة ٣٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عتلم ، وعادل به لس ، وتوفيق أحمد الخشن ، وأديب نصر ، وحسين صنوت السركي المستشارين

١٣٠

٢٧ من مايو ١٩٦٣

١ - تفتيش : تلبس . قبض مواد مخدرة — دخول مأمور الضبط القضائي منزل المتهم الثانية برضاء صريح منها مع علمها بطرول التفتيش والغرض منه ، وهو البحث عن المبلغ الذي اتهمها الطاعن بسرقة . عثوره على قطع من الحشيش تنوع منها رائحته داخل علبة سجائر قدر أنه قد يوجد بها جزء من المبلغ المسروق ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه إلى جهة الاختصاص . قيام دلائل ومظاهر تنبئ بذاتها عن اتصال الطاعن بجريمة إحراز هذا المخدر . حق مأمور الضبط في القبض عليه .

ب - مأمور ضبط قضائي : اختصاصه ، تفتيش بدائرة قسم غير الناب له . ضبط المتهم متلبساً بجريمة وقعت في دائرة اختصاصه قيام النيابة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود مأمور الضبط عن القيام واجبه ومتابعته مواد مخدرة . ج - وكيل نيابة المخدرات : تفتيش الاستعانة في إجراء بمن ترى مساعدته من مرؤوسيه ولر لم يكن من رجال الضبط القضائي .

د - تفتيش : إذن دفن ببطالان إذن التفتيش وببطلان التفتيش ، لإثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

هـ - تلبس : قبض تفتيش ، إذن ، إصداره مواد مخدرة ثبت أن جريمة إحراز المخدر الذي ضبط بمنزل المتهم الثانية كانت في حالة تلبس ، صحة نسبته إلى الطاعن واتصاله بها ، القبض عليه وتفتيشه وتفتيش مسكنه بدون إذن من النيابة ، منازعة الطاعن في مشوغات إصدار الإذن .

المبادئ القانونية :

١ - لما كان الضابط الذي فتش منزل المتهم الثانية قد دخله وفتشه بوجه قانوني بناء على رضاء حر صريح منها ، مع علمها بطرول

التفتيش والغرض منه وهو البحث عن المبلغ الذى اتهمها الطاعن بسرقة . فإن هذا الإذن يتيح له أن يجرى تفتيش مسكنها فى كل مكان يرى احتمال وجود المبلغ المسروق أو بعضه فيه ، وبأى طريقة يراها موصلة لذلك . ومتى كان قد تبين فى أثناء التفتيش وجود علبة سجائر ؛ وقدر أنه قد يوجد بها جزء من المبلغ المسروق ، وظهر عرضا أنها تحتوى على قطع من الحشيش تفوح منها رائحته ؛ فإنه بذلك يكون حيال جريمة متلبس بها ؛ ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش بوصف كونه مأمورا للضبطية القضائية ؛ يباشر عملا من حقه لإجراؤه قانونا ، وأن يقدمه إلى جهة الاختصاص ، وأن يقبض على الطاعن الذى وجدت من الدلائل والمظاهر ما يبنى بذاته عن اتصاله بجريمة إحراز هذا الحذر . ومن ثم يكون هذا التفتيش والاستشهاد بما أسفروا عنه صحيحا فى القانون .

٢ - مباشرة مأمور الضبط القضائي التفتيش بدائرة قسم غير القسم التابع له ، يصححه اختصاصه بالتحقيق مع المتهم الذى فتش منزله بناء على ضبطه متلبسا بجريمة وقعت فى دائرة اختصاصه ، وذلك على أساس أن التفتيش عمل من أعمال التحقيق المخوّل هو به . وقيام النيابة بإجراء التحقيق بنفسها

لا يقتضى قمع مأمور الضبط عن القيام بواجبه ومقابته .

٣ - لو كيل نيابة مخدرات القاهرة فى حدود اختصاصه العام ، بوصف كونه رئيسا للضبطية القضائية بها ، الحق فى أن يستعين فى إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه من سرؤوسيه ، ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي ، ماداموا يعملون تحت إشرافه ، ومتى كان الثابت أن ضابط معصر الجديدة سواء بوصف كونه من مأمورى الضبط القضائي ، أو من رجال السلطة العامة ، قد قام بتفتيش منزل الطاعن الكائن بدائرة قسم المطرية وعثر على العلبة التى تحتوى المخدر بناء على أمر وكيل النيابة وعلى رأى ومسمع منه وفى حضوره وتحت إشرافه وهو ما أثبتته وكيل النيابة فى محضره ، وأطاعت إليه محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية بما لامعته عليها فيه ، فإن هذا التفتيش يكون قد وقع صحيحا ووفقا للقانون . أما ما قاله الطاعن من أن وكيل النيابة كان واقفا خلف الضابط وقت عثوره على العلبة ، فإنه لا يبنى به تحقق إشراف وكيل النيابة على هذا التفتيش ، بل تعوافر به رقابته بالقدر الذى يستقيم به مراد الشارع من ضمان هذا الإجراء وسلامة نتيجته وصحة الدليل الذى يستفاد منه .

٤ - الدفع ببطلان الإذن الصادر بالتفتيش

لم يكن يحتاج لصدور إذن من النيابة . وممازعة
الطاعن في مسوغات إصدار هذا الإذن لا محل لها
لأن اتهامه بإحراز المخدر المضبوط كمسوغ
لصدور الإذن بتفتيش مسكنه إنما قام على
أساس سليم من الواقع ويتفق وصحيح للقانون .

طعن ٤٦١ لسنة ٣٣ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة
محمود حلمي خاطر ، عبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان
ومحمد صبرى ، وأحمد موافى المستشارين .

وببطلان التفتيش من الدفوع القانونية التي تخاطب
بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا التي تخاطب بالواقع
وتقتضى تحقيقا موضوعيا ؛ ومن ثم فلا يقبل
إثارتها لأول مرة أمام محكمة القضاة .

• — متى كان الدأب أن جريمة إحراز
المخدر الذي ضبط بمذلل المتهم الثانية كانت
في حالة تلبس ، وضحت نسبتها إلى الطاء
واتصاله بها ، فإن القبض عليه وتفتيش مسكنه

قضايا محكمة النقض المدنية

مارس ١٩٦٤

١٣١

٤ من مارس ١٩٦٤

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعائها . ربط
محكمي . ربط نهائي مرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة
١٩٥٢ .

المبدأ القانوني :

إذ رسم المشرع قاعدة التقدير وعاء الضريبة
بمقتضى المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ،
فإن هذه القاعدة تسكون واجبة الاتباع ويجب
على مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها إعمال
أحكامه من تاريخ العمل به على الحالات كافة
التي لم يصبح فيها الربط نهائيا .

والمقصود بالربط النهائي ، هو ذلك الذي لم
يعد قابلا للطعن فيه أمام جهات الاختصاص ،
ولا اعتداء في هذا الخصوص يكون الممول
وحده ، دون مصلحة الضرائب ، هو الذي
طعن في قرار تحديد الأرباح ؛ إذ يكفي لاعتبار
الربط غير نهائي ، أن يكون التقدير محل طعن
من أى من الطرفين .

طعن ٢٥٦ لسنة ٢٩ ق

١٣٢

٥ من مارس ١٩٦٤

أ - فوائد . تقادما ، قطعه ؛ تنفيذ عقارى ؛ تنبيه
نزع الملكية .
ب - رأس مال . فوائد ، من تجاوزها لرأس المال .
مدنى م ٢٣٢ م نظام عام .
ج - استئناف : طلب جديد ، نظام إعام مرافعات
م ٤١١ م .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان قد حكم بإعلان المنازل
الصادر من المعلنون عليهم إلى آخر عن دينهم
المفقد به قبل تنبيه نزع الملكية المعلن منهم
للطاعين ، وكان للحكم المذكور حجته على
الطاعين لصدوره في دعوى كان مورثها طرفا
فيها ، فإن مقتضى الحكم أن يعود الوضع إلى
ما كان عليه قبل حصول التنازل ، ويصبح
الطعون عليهم هم وحدهم أصحاب الحق في
المطالبة بالدين ، واتخاذ إجراءات التنفيذ ضد
المدعيين . وبالتالي يكون تنبيه نزع الملكية
الموجه منهم إلى الطاعين صحيحا ومنتجا لأثره
في قطع تقادم الفوائد .

١٣٣

٥ من مارس ١٩٦٤

- أ - نقض : طعن ؛ نظام عام ، أسباب متعلقة به .
 ب - لإثبات : دليل ، تقديره ، محكمة موضوع . نقض ، طعن ، أسباب موضوعية ؛ شاهد ، تقدير أقواله ، جدل فيه .
 ج - كتابة : مبدأ ثبوت بها ، دليل ، تقديره ؛ محكمة موضوع .

المبايعة القانونية :

١ - يشترط لجواز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بأى سبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام ، أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم فى الدعوى ، جميع العناصر التى تتمكن بها من الإلمام بهذا السبب ، والحكم فى الدعوى على موجهه .

فإذا تبين أن هذه العناصر كانت تنقصها فلا سبيل للدفع بهذا السبب ؛ وإذن فتمت كان الثابت أن السبب الذى يتمسك به الطاعن جد بعد صدور الحكم المطعون فيه بحيث لم يكن فى وسع محكمة الموضوع تمييزه ، فإنه يكون غير مقبول .

٢ - تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان المحكمة ، وإذن فتمت كان ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود سائفاً ويؤدى إلى مدلولها ، فإن الجدل فى ذلك

٢ - تنص المادة ٢٣٢ من القانون المدنى أنه : « لا يجوز فى أية حال أن يكون مجموع الفوائد التى يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال » .

وهذه القاعدة لتعلقها بالنظام العام ، يقتضى تطبيقها ، ألا يكون للدائن بعد العمل بالقانون المدنى الحالى فى ١٥ من أكتوبر ١٩٤٩ حق اقتضاء فوائد ، حتى بلغت الفوائد المستحقة له ما يعادل رأس المال ، ولو كانت بعض هذه الفوائد قد استحق فى ظل القانون القديم .

٣ - إذ نصت المادة ٤١١ من قانون المرافعات على أنه : « لا يقبل الطلبات الجديدة فى الاستئناف ، وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها » ؛ فإنها تقرر قاعدة من النظام العام ، تلتزمها المحكمة من تلقاء نفسها .

فإذا كانت طلبات الطاعنين (المدينين) ، أمام محكمة أول درجة ، هى تحديد الدين الذى يفتقد به المطعون ضدهم عليهم بمبلغ معين ، فإن كل طلب يستهدف تحديد هذا الدين بأقل من ذلك المبلغ ؛ يتضمن حتماً زيادة الطلب الأصلى بقدر ما يطلب إنقاظه من هذا المبلغ ؛ ويعتبر لذلك طلباً جديداً يخالف الطلب الأصلى فى موضوعه .

طعن ١٢١ لسنة ٢٩ ق

لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً ، لا تجوز
إثارته أمام محكمة النقض .

٣ — تقدير ما إذا كانت الورقة تعتبر مبدأً
ثبوت الكتابة أو لا تعتبر كذلك ، هو من
مسائل الواقع التي يشغل بتقديرها قاضي
الموضوع .

طس ١٦٦ لسنة ٢٩

١٣٤

٥ من مارس ١٩٦٤

١ — نقض : طعن ، إعلانه بطلانه ؛ صفة الطاعن ،
تجزئه . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ١١ .
ب — حكم : بيبانته دعوى ، شرط قبولها ؛ صفة
في رفعها .

المبادئ القانونية :

١ — متى كان الطاعن ، بعد أن تحقق من
بلوغ إحدى المطعون عليهم سن الرشد ، قد
اختصمها في الطعن في شخص الوصي السابق
عليها بعد زوال صفته في تمثيلها ، وطلب إعلانها
بالطعن في شخصه ، وقد وقع الوصي ، وهو
أحد المطعون عليهم ، على أصل ورقة إعلان
الطعن بما يقيد تسلم الصورة عن نفسه فقط ؛
بما يدل على أنه رفض تسلم الصورة عنها ، بعد
أن زالت صفته في تمثيلها .

وعلى الرغم من ذلك فإن الطاعن لم يعلن
هذه المطعون عليها بالطعن في الخمسة عشر يوماً
التالية لقرار الإحالة ، لمقتضى نص المادة ١١
من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات
وإجراءات الطعن ، الذي يحكم إجراءات
الإعلان في هذا الطعن ، فإن الطلب يكون
باطلاً بالنسبة للمطعون عاينها سالفه الذكر .

٢ — يكفي لاعتبار الطعن برمته باطلاً ،
تحقق البطلان بالنسبة لأحد المطعون عليهم ،
مادام الموضوع غير قابل للتجزئة .

فمتى كان موضوع النزاع صدر من الحكم
المطعون فيه يدور حول صحة عقد أو بطلانه ،
فإن بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم
يستتبع حتم بطلانه بالنسبة للجميع .

ومتى كان ما ورد في الحكم المطعون فيه
خطأ في البيان الخاص بأسماء الخصوم ، من أن
الحكم قد صدر لمصلحة إحدى المطعون عليهم ،
باعتبارها قاصراً وممثلة في شخص الوصي السابق
عليها ، وهو أحد المطعون عليهم ، ليس من
شأنه أن يغير من حقيقة الواقع الذي علم به
الطاعن في حينه ، وهو أن المطعون عليها
المذكورة مثلت في الاستئناف وباشرته بنفسها
بعد أن بلغت سن الرشد ، ومن ثم فإنها تعتبر
طرفاً في الحكم الصادر في هذا الاستئناف ،
ويحق لها الاحتجاج بهذا الحكم باعتباره

صادر لمصاحبتها بصفتهما التي باشرت بها فعلا
الخصومة التي صدر فيها .

ومن ثم فإن اختصاصها في الطعن الذي رفع
عن هذا الحكم ، يكون ضروريا ؛ ويترتب
على عدم إعلانه إلهما بطلانه .

طعن ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق

١٣٥

٥ من مارس ١٩٦٤

١ - نقض . طعن ، إعلانه ، ضفة فيه ، بطلان .
ب - وصية . وارث ؛ مورثا ، تصرفاته ، طعن فيها
لإثبات ، طرقه ، قرائن بيع متحرر ، تبرع ، تملك مضاف
إلى ما بعد موت المتصرف . ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ .

المبدأ القانوني :

١ - إذا كان الواقع هو أى الطاعن ، وإن
وصف المظنون عليهما في تقرير الطعن بأنهما
قاصران ، ووجه إلهما الطعن في شخص
المظنون عليه الأول بوصف كونه وصيا عليهما ،
وذلك بعد زوال صفة في تمثيلهما لبلوغهما سن
الرشد ، ورفع الوصاية عنهما قبل صدور الحكم
المظنون فيه ؛ إلا أنه تدارك هذا الخطأ قبل
إعلان الطعن . فذبه قلم السكتاب على توجيه
الإعلان إلى كل من المظنون عليهما المذكورين
في شخصه بوصف كونه بالغاً ، وقد تم إعلانهما
على هذا الوجه ، وسلمت صورة إعلان التقرير

إلى كل منهما في موطنه ، فإن في توجيه الإعلان
إليهما على هذا الوجه ما يكفي لتعريفهما
بالصفة الصحيحة التي اختصما بها في الطعن ،
مما يتحقق به غرض الشارع في إيجاب ذكر
البيان المتعلق بصفتهما في تقرير الطعن .

٢ - متى كان الطاعن ، وهو وارث للمتصرف
قد طعن في التصرفات موضوع عقدي البيع بأنهما
وإن كانت في ظاهرها بيوعاً مبهجة إلا أنهما في
في حقيقةهما تستر تبرعاً مضافاً عن التملك إلى
ما بعد موت المتصرف فيجوز عليهما حكم
الوصية .

ورتب على ذلك أن التصرف الصادر من
المورث لإبنتيه ، وهما من ورثته ، ينفذ حسب
أحكام الوصية (قبل القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦)
إلا بإجازة باقى الورثة ، وإذ مادام لم يحزه ،
فإن هذا التصرف يكون باطلاً ؛

وإن التصرف موضوع العقد الآخر
الصادر من المورث إلى أحفاده ، لا ينفذ إلا في
ثلث التركة ، فإن إبداء الطاعن طعنه في العقدين
على هذه الصورة ، تتضمن بداية الطعن فيهما
بأنه قصد بهما الإضرار بحقه في الميراث ،
ويكشف عن أنه يريد بهذا الطعن الذود عن
حقه هذا ، ولا حاجة به لأن يصرح بوقوع
هذا الضرر ، لأنه واقع به حتماً في حالة ما إذا

فإن كانت المحكمة الجزئية قد أسست
قضاؤها بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة
الابتدائية ، على تقديرها قيمة الدعوى بمبلغ
يزيد على ٢٥٠ جنيها ، ولم يطمئن في هذا التقدير
من أحد من الخصوم عن طريق استئناف الحكم
الصادر به ، فإن قوة الأمر المقضى التي حازها
هذا الحكم ، لا تقتصر على ما قضى به منطوقه
من عدم اختصاص المحكمة الجزئية والإحالة
إلى المحكمة الابتدائية ، بل تلحق أيضا ما ورد
في أسبابه من تقدير الدعوى بهذا المبلغ :
لأن هذا التقدير هو الذي اتبني عليه
المنطوق ، ولا يقوم هذا المنطوق إلا به .

ومقتضى ذلك ، أن تقيد المحكمة الحالة
إليها الدعوى بهذا التقدير ، ولو كان قد بني
على قاعدة غير صحيحة في القانون ، ويمتنع
عليها كما يمتنع على الخصوم ، الجدل فيه من
جديد .

وترتيبا على ذلك ، يفيد الحكم الصادر
من المحكمة الابتدائية في موضوع النزاع ،
صادرا في دعوى تزيد قيمتها على النصاب
الانتهائي للمحكمة الابتدائية ، ويكون الحكم
لذلك جائزا استئنافا على هذا الاعتبار .

طن ٣٣٩ لسنة ٢٩ ق

اعتبر المتصرف بيما ، أخذا بظاهر العقدين ،
لما يترتب على ذلك من نفاذ التصرف بأكمله
بغير توقف على إجازة ورثة المتصرف .

في حين أنه لو اعتبر وصيته ، فإنه لا ينفذ
إلا في الحدود المعينة في أحكام الوصية .

وإذا كان للوارث أن يثبت طعنه في التصرف
فإنه يخص وصيته ، بطرق الإثبات كافة ،
ومن بينها القرائن ، فإن الحكم المطعون فيه
إذ حجب نفسه عن بحث القرائن التي ساقها
الطاعن للتدليل على صحة طعنه ، ولم يقل كلمته
فيها ؛ بحجة أن الإثبات بالقرائن غير جائز
للطاعن ، فإن الحكم يكون مخالفا للقانون .

طن ٢٣١ لسنة ٢٩ ق

١٣٦

٥ من مارس ١٩٦٨

دعوى . قيمتها ، تقديرها ، قوة الأمر المقضى ، حكم
منطوقه ، أسبابه إحالة .

المبدأ القانوني :

قوة الأمر المقضى ؛ كما ترد على منطوق
الحكم ، ترد أيضا على ما يكون من أسبابه
مرتبطا ارتباطا وثيقا بهذا المنطوق ، بحيث
لا تقوم له قائمة بذاته .

إبداء الاستئناف المقابل شفاها بالجلسة ؛ ولم
يشأ أن يقيم في شأن رفعه ذلك الطريق الذي
يرفع به الطلب العارض .

طعن ٣٤١ لسنة ٢٩ ق

١٣٨

١١ من مارس ١٩٦٤

- ١ - إثبات ؛ محكمة موضوع دليل ، سلطة ، تقديره .
- ضريبة أرباح تجارية وصناعية ، وعائها ، تقديره .
- دفتر بمول .
- ب - دفتر : قيد أرباح ، ق ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ .
- ج - تقدير حكيم : ضريبة ، وعائها .

المبادئ القانونية

- ١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن
لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير دفاتر الممول ،
أخذائها أو أطراحا بها تكميها أو بعضها ، حسبما
يقيم لها من التحقيقات التي تجريها .

- ٢ - إلى ما قبل صدور القانون ٢٥٣
لسنة ١٩٥٣ ، لم يكن القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩
يفرض على الممول إمساك دفاتر لقيد أرباحه ،
ومن ثم فإنه لا يشترط في هذه الدفاتر توافر
مائن عليه قانون التجارة ، بل يكفي أن تكون
مما جرى العرف بإمساكها في كل تجارة أو
صناعة .

١٣٧

٥ من مارس ١٩٦٤

استئناف ؛ مقابل ، رفعه . مرافعات م ١٣ ، مرافعات
(ملغى) م ٣٥٧ مرافعات م ١٥٠ .

المبدأ القانوني :

حدد القانون طريقة رفع الاستئناف المقابل
تجاه بما أورده في المادة ١٣ من قانون المرافعات
فجعله إما بالإجراءات المعتادة الخاصة برفع
الاستئناف الأصلي ؛ وإما بمذكرة يقدمها
المستأنف عليه مشتملة على أسبابه .

وقد جاء هذا النص على خلاف ما كان
يقضى به قانون المرافعات الملغى في المادة ٣٥٧
من جواز إبداء الاستئناف المقابل بالطريق
يرفع به الطلب الفرعي « والطلب العارض »
مما كان يجوز معه إبداء هذا الاستئناف شفاها
بالجلسة .

أما قانون المرافعات الجديد ، فبعد أن نص
في المادة ١٥٠ على جواز إبداء الطلبات العارضة
شفاها بالجلسة ، جاء في الفصل الخاص
بالاستئناف ، وحدد طريقة رفع الاستئناف
المقابل ، ونص على أنها تكون إما بالإجراءات
المعتادة ، أو بمذكرة مشتملة على أسبابه ؛ مما
يقطع بأنه تعمد مخالفة القاعدة التي كانت تجيز

٣ - إذا نصت الفقرة الأولى من الرسوم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه : « استثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثاني من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ؛ تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير ، أساساً لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ » ؛ فإنها بذلك تكون قد دلت على أنه يكفي لإجراء الربط الحكمي في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ ، أن تكون سنة ١٩٤٧ قد جرى الربط فيها بطريق التقدير .
طعن ١٣٢ لسنة ٢٩ ق

١٣٩

١١ من مارس ١٩٦٤

١ - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، إقليمية الضريبة ، منشأة أجنبية بمصر ، أرباحها في ١٤ لسنة ١٩٣٩ ٣٩٣٠ و ٣٩٣٠ . عربات أكل ونوم ملحقة بقطارات سكك الحديد .
ب - أرباح : تسرى عليها ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

المبادئ القانونية :

١ - تعتبر المنشأة الأجنبية مشغلة في مصر ، في معنى المادة ٣٣ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض ؛ متى كان ممثلون خاضعون لأوامرها ، أو كان لها فرع مستقر فيها .

وإذا كانت الشركة الطاعنة ، وهي شركة دولية ، تباشر نشاطها في مصر عن طريق فرع ثابت فيها ، حيث مهجت الحكومة المصرية الشركة امتياز استغلال عربات الأكل والنوم للخدمة بقطارات السكك الحديدية المصرية ؛ فإنها تكون خاضعة في هذا النشاط للضريبة على الأرباح التجارية .

٢ - مؤدى ما نصت عليه المادة ٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، من أن : « يكون تحديد صافي الأرباح ، بعد خصم الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجري عليه للعمل عادة طبقاً للمعرف والطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل » ، أنه يرجع في تقدير قيمة هذه الاستهلاكات إلى القيمة الحقيقية للأصول المستهلكة ، وذلك حتى لا يترقب على تقديرها بأكثر من قيمتها الحقيقية استبعاد جزء من الأرباح من وراء الضريبة .

طعن ١٩٣ لسنة ٢٩ ق

١٤٠

١١ من مارس ١٩٦٤

تعويض : تقديره - محكمة موضوع . عمل ، فعل تمسنى ، تعريض عنه - نقض ، طعن ، أسباب واقعية .

المبدأ القانوني :

متى كانت محكمة الموضوع ، وهي بهذا

تقدير التعويض عن الفصل العسفي ، قد راعت ظروف الحال وملابساته ، وإمكان حصول المطاعن على عمل آخر لما له من كفاية ونشاط ؛ وعلى ضوء هذه العوامل قدرت التعويض الذي رأته مياسبا . فإن النص على الحكم في هذا الشأن يكون جدلا موضوعيا ، لا تجاوز لإثارته أمام محكمة النقض .

طعن ٥٢٢ لسنة ٢٩ ق

١٤١

١١ من مارس ١٩٦٤

١ - عمل : عقده ، علاقة عمل . ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .
ق ١١٤ لسنة ١٩٥٨ .

ب - فصل : لإنهاء عقد عمل ، مسوغات الفصل ، تقديرها ، محكمة موضوع .

المبادئ القانونية :

١ - يتميز عقد العمل بخصيصتين أساسيتين هما التبعية ، والأجر ؛ ويتوافرها تكون العلاقة علاقة عمل .

ولا يغير من هذا النظر كون المطعون عليه عضواً في مجلس إدارة الشركة ، وهو ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، قبل تعديله بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بقولها : « إن عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة إذا كان يملك أسهم في الشركة ، كالمو

هين مديرا لها ؛ كان من حقه أن يؤجر على هذا العمل » .

٢ - مسوغ الفصل ، وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض ، بما يستقل به قاضي الموضوع ؛ وإذا استدعت المحكمة في قضائها بانتفاء هذا المسوغ إلى أسباب سائفة ؛ فلا عليها إن هي أعرضت عن طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق في هذا الخصوص .

طعن ١١ لسنة ٣٠ ق

١٤٢

١١ من مارس ١٩٦٤

١ - نقض : طعن ، لإعلانه بـ محام ، توقيع على تقرير الطعن ، محاماة
ب - حكم : حججه ، نسبية أثره ، حججه أمر مقضى به لإثبات دعوى عقيم ، حصته .

المبادئ القانونية :

١ - ليس في نصوص القانون ما يوجب توقيع المحامي على الصورة المعلقة من تقرير الطعن ، أو أصلها ؛ اكتفاء بتوقيعه على أصل التقرير المقدم لقلم الكتاب . شأنها في ذلك شأن صور الأوراق الرسمية .

٢ - الفصل في استحقاق حصة للقيم في دعوى سابقة ، وإن ضح اعتباره فصلا في مسألة كلية شاملة ، يحول دون العودة إلى المباشرة في

أن المشرع أراد أن يضمن على إظهار الوفاة والوراثة حججاً ما لم يصدر حكم على خلافه .
ومن ثم أجاز لدوى الشأن، ممن لهم مصلحة في الطعن على الإظهار، أن يطلبوا بطلانه : سواء أكان ذلك في صورة دعوى مبتدأة، أم في صورة دفع .

طعن ٤٥ لسنة ٣١ ق (أحوال شخصية)

١٤٤

١٨ من مارس ١٩٦٤

وقف : شرط الواقف ، تفسيره . أصل ريم الوقف .
أصل هذا الوقف عقم ، شروطه . ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ م ١٠ .

المبدأ القانوني :

غرض الواقف يصلح مخصصاً لمعوم كلامه، وقد نصت المادة العاشرة من قانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أن يحمل كلام الواقف على المعنى الذي يظهر أنه أراد .

وإذن فتى كانت ظاهر إنشاء الوقف وشروطه والتعيرات التي أدخلت عليه ، يدل على أن الواقف أراد أن يجعل من وقفه بعد وفاته أوقافاً متعددة ، يستقل كل منها عن الآخر بأعيانه وبالمستحقين فيه وبإدارته والنظر عليه . بحيث يكون ما هو موقوف على كل فريق من أولاده منقطع المصلحة بما هو موقوف

شأن هذا البصيص ؛ إلا أنه لا يحكم بالحكم الصادر فيها إلا على الخصوم الذين كانوا ممثلين في الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم وذلك إعمالاً لقاعدة : نسبية أثر الأحكام ؛ وهي تمنع من أن يفيد أحد أو يضار ، بحكم لم يكن طرفاً فيه .

طعن ٤ لسنة ٣١ ق

١٤٣

١١ من مارس ١٩٦٤

١ - حكم : بيفائه ، عضو النيابة أبدى رأيه في القضية، اسمه أحوال شخصية ، نيابة عامة بطلان .
ب - إرث : لإشهاد الوفاة والوراثة حججه وارث ثبوت وراثته مرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ م ٣٦١ .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أورد رأى النيابة العامة في القضية ، واسم عضو النيابة الذي أبدى هذا الرأى وانتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي بأسباب مستقلة تكفي لحله ؛ فإنه لا يعيبه خلو الحكم الابتدائي من ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه فيها .

والدعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان لهذا السبب، يكون غير منتج ؛ إذ ليس محاشأه أن يتحقق سوى مصلحة نظرية لا يعتد بها .

٢ - مؤدى المادة ٣٦١ من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية،

الوقف، لا يعتبر بهذه الصورة توكيلاً بالمعنى القانوني، ولا يلزم الوزارة بالشراء لحساب الوقف.

٢ — شراء أطيان لحساب الوقف، ومن ماله، يستلزم استئذان المحكمة الشرعية.

٣ — إدارات محكمة الموضوع، في حدود سلطتها التقديرية، أن في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها، وما يفنى عن إعادة المأمورية للتجديد لاستيفاء ما طلبه الطاعمان، فإنه لا يكون عليها معقب في ذلك.

طعن ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق

١٤٦

١٩ من مارس ١٩٦٤

أرض مقسمة : تصرف فيها ، بناء نظام عام ، بطلان
ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ م م ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ .

المبدأ القانوني :

يبين من استقراء نصوص القانون ••
لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء،
أن نص المادة التاسعة قاطع في الدلالة على أن الموازنة
على التقسيم، لا تثبت إلا بقرار من وزير الشؤون
البلدية والقروية ينشر في الجريدة الرسمية،
وأن التجهود من اعتبار الطلب مقبولا ، في

على الفريق الآخر؛ كما يدل على أنه أراد أن
يباعد بين كل فريق منهم، وأن يباعد كذلك
بين بعض أفراد الفريق الواحد، لاعتبارات
رآها وقدر المصلحة في التزامها؛ فإن عبارتي
« أصل ريع الوقف » و : « من أهل هذا
الوقف » ، اللتين وردتا في شرط المقيم، وقول
الواقف فيه : « ومن مات عقيما انقل نصيبه
لأصل ريع الوقف »، ووزع على المستحقين من
أهل هذا الوقف كل بقدر نصيبه مضافاً لما
يستحقه . إنما تصرف إلى الوقف الخصاص
بكل فريق من أولاده ، لا إلى أهل الوقف
العام جميعه . بحيث يعود نصيب المقيم من
كل فريق إلى أصل غلة ما هو موقوف
على فريقه ، وهي غلة : « الحصة التي كان
يستحقها » .

طعن ١٧ لسنة ٣١ ق

١٤٥

١٩ من مارس ١٩٦٤

أ. وكالة : لإنعقادها .
ب — وقف : شراء لحساب الواقف .
ج — حكم : تدليل ، عيب . لإثبات ، دليل ، تقديره ،
حكمة موضوع .

المبادئ القانونية :

١ — الطلب المقدم من المستحق في الوقف
إلى وزارة الأوقاف بشراء أطيان لحساب

ومقتضاء ترتيب هذا الجزء وإن لم يصرح به ، واعتبار البطلان في هذه الحالة مطلقا .

ويؤكد ذلك تقرير البطلان صراحة في المادة الحادية عشر جزاء على مجرد إغفال تضمين العقد الإشارة إلى القرار الوزاري سالف الذكر ، ولو كان هذا القرار قد صدر بالفعل قبل حصول التصرف ؛ وهي صورة أهون بكثير من صورة وقوع التصرف قبل صدور ذلك القرار .

* * *

تعليق : إن اهتمام الشارع في المادة الحادية عشر ، بأن ينص صراحة على تقرير البطلان جزء على مجرد إغفال تضمين العقد الإشارة إلى القرار الوزاري ، حتى لو كان القرار قد صدر بالفعل قبل حصول التصرف ؛ يمكن أن يكون حجة ضد منطق الحكم ، وليس حجة له .

إذ لا غناء في القول بأن الحالة التي نص فيها صراحة على البطلان ، هي أهون بكثير من صورة وقوع التصرف قبل صدور القرار ؛ ذلك بأن أمر تقدير الخطورة متروك هنا للشارع نفسه ، ولو أنه كان قد قصد الإبطال لنص عليه صراحة في المادة العاشرة كما نص عليه في المادة الحادية عشرة التالية لها مباشرة .

حالة انقضاء مدة ستة أشهر المحددة للفصل فيه ، دون تبليغ السلطة القائمة على أعمال التنظيم مقدمة موافقتها أو رفضها ، على ما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة الثامنة . المقصود بذلك هو أن تعتبر موافقة هذه السلطة كأنها قد حصلت .

وهذه الموافقة الاعتبارية لا يمكن أن يكون لها من أثر أكثر مما للموافقة الصريحة التي تبليغها السلطة للمقسم خلال مدة ستة أشهر المشار إليها في الفقرة الأولى من تلك المادة ، والتي لا يترتب عليها سوى اعتبار مشروع التقسيم المقدم من المقسم موافقا لأحكام القانون . ولكنها لا تغني عن وجوب صدور القرار الوزاري باعتماد التقسيم . ولا تقوم مقامه في إحداث الآثار التي رتبها القانون على صدوره .

وبالغالي فلا يرتفع به الخطر من التصرف والبناء في الأراضي المقسمة الوارد في المادة العاشرة ؛ لأن نص هذه المادة صريح في أن المشتري جعل جواز التصرف والبناء في تلك الأراضي مرهونا بصدور القرار الوزاري ذاته ، وبإيداع الشهر العقاري صورة رسمية منه .

ولئن كانت المادة العاشرة المذكورة لم تنص على البطلان بلفظه جزاء مخالفتها ، إلا أن مقتضى الخطر الصريح الوارد فيها ، وهو خطر عام دعت إليه إعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة ،

أما والشارع قد ترك النص على البطلان ،
ثم عاد فنص عليه في المادة التالية مباشرة ،
فإن هذا إنما يفسر بأنه قد قصد الترك وتعديده .

ولو أن القانون لم يكن قد تضمن نصاً
صريحاً على البطلان في أى مادة من مواده ،
لأمكن أن يتسع مجال التفسير للمحكمة ؛ أما
وهو قد نص على البطلان في حالة أو حالات
معينة ، وترك النص عليه في حالة أو حالات
أخرى ، فإنما يكون تفسير هذا بأن يقصر
البطلان على المواد التي نصت عليه صراحة ،
دون سائر المواد .

طعن ٣٠٢ لسنة ٢٩ ق

١٤٧

١٩ من مارس ١٩٦٤

أحوال شخصية : أجنب ، مسائل خاصة بهم ، نظام
مالى بين زوجين ، نظام مشاركة فى المال مغارطة بالخروج
على هذا النظام مدنى فرنسى م ١٣٩٩ .

المبدأ القانونى :

الأصل بحسب أحكام القانون المدنى
الفرنسى ، أن تخضع أموال الزوجين النظام
الاشتراك Communauté الذى نظمت قواعده
لمادة ١٣٩٩ وما بعدها .

وقد أجاز المشرع الفرنسى للزوجين
الذين يريدان الخروج على قواعد هذا النظام ،

كلها أو بعضها ، أن يعلنارغبتهما هذه فى مشاركة
يعقدانها ويبينان فيها النظام المالى الذى اختاره .

وهذه المشاركة يطلق عليها بالفرنسية
Contrat de mariage ، وهى غير وثيقة
الزواج التى يتم بها الزواج acte de mariage

ويوجب القانون تحرير تلك المشاركة أمام
الموثق ، وقبل الزواج فإذا لم يستعمل الزوجان
هذه الرخصة ، ولم يحررا مشاركة من هذا
القبيل ، خضعت أموالهما حتماً لنظام الاشتراك ،
باعتباره أثراً من الآثار التى يرى فيها القانون
أصلاً على الزواج .

ويمتنع عليهما فى هذه الحالة أن يعدلا من
القواعد التى وصفها القانون لهذا النظام ،
باتفاقات خاصة يعقدانها فيما بينهما بعد الزواج ؛
لأن تلك القواعد تعتبر غير قابلة للإمير بإرادة
الزوجين ما دامت الزوجية قائمة .

وتبعاً لذلك لا يعتد بما صدر فهما بعد
الزواج من اتفاقات أو إقرارات يكون القصد
منها إخراج أى عنصر من عناصر المال
المشترك من نظام الاشتراك ، واعتباره مملوكاً
ملكية خاصة لأحدهما .

٢ - من مقتضى نظام الاشتراك ، أن
لا يعتبر مشتركاً بين الزوجين جميع المنقولات
التي كان يملكها كل منهما وقت الزواج ،

الدفاع عنها ، سواء كان التعامل بأسمائهم أو باسم مستعار ، وإلا كان العقد باطلا .

فإذا كانت الثابت من عقد البيع أن الطاعن قد اشترى العقار المبين فيه بصفة كونه وليا طبيعيا على ولديه القاصرين ، وهما ليسا من تضمنهم الحظر الوارد بالمادة المذكورة ، فلا يكون العقد باطلا إلا إذا ثبت أنها كانا اسما مستعارا لوالدهما الطاعن الأول .

فإذا كان الطاعنان قد تمسكا أمام محكمة الاستئناف أن الحكم المستأنف الذي أيده الحكم للطعون فيه ، لم يبين ما إذا كان اسم المشتريين مستعار من عدمه ، وكان ذلك دفاعا جوهريا لتغير وجه الدفاع في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذا أغفل الرد على هذا الدفاع ، وقضى بالبطلان دون التثبت من أن المشتريين كانا اسما مستعارا للطاعن ، يكون مشوبا بالتقصير والخطأ في تطبيق القانون .

طعن ٣٦٥ لسنة ٢٩ ق

١٤٩

١٩ من مارس ١٩٦٤

رسم : فقائي ، دعوى صلح . ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ م ٢٠٠ . ق ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ .

المبدأ القانوني :

مؤدى نص المادة من قانون الرسوم

وكذلك المذعولات التي يقتنيها أحدهما في أثناء قيام الزوجية ، ولو كان قد دفع ثمنها من إيراد خاص حصل عليه من عمله الشخصي .

ويحق لدائني أى الزوجين التنفيذ على جميع الأموال المشتركة . ولا يغير من الأمر صدور حكم للزوجة بالتطبيق من زوجها ، إذ أن هذا الحكم لا يؤثر على حق الدائن الذي نشأ قبل صدوره ، وفي أثناء قيام الزوجية ، وتعلق هذا الحق بالأموال المشتركة .

طعن ٣٤٩ لسنة ٢٩ ق

١٤٨

١٩ من مارس ١٩٦٤

١ - دعوى : خصم تجزئة .

ب - حكم : تدابيل ، عيب . بيع حق متنازع عليه ، وكالة ، آثارها ، التزامات الوكيل . محاماة ، تعامل عام مع وكيله . بطلان . مدغم ٤٧٢ . أسم مستعار ، مشتر .

المبادئ القانونية :

١ - رافع الدعوة له مطلق الحرية في تحديد نطاق الخصومة من طيف الخصوم فيها ، إلا إذا أوجب عليه القانون اختصاص أشخاص معينين ولا يغير من هذا النظر ، أن يكون موضوعها غير قابل للتجزئة .

٢ - تحظر المادة ٤٧٢ من القانون المدني على المحامين التعامل مع موكلهم في الحقوق المتباينة فيها ، إذا كانوا هم الذين يتولون

١٥١

٢٥ من مارس ١٩٦٤

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعائرها . تقدير
حكمي مرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ م ١٠ ق ١٤
لسنة ١٩٣٩ .

المبدأ القانوني :

وفقا للمادة الأولى من المرسوم بقانون ٢٤٠
لسنة ١٩٥٢ ، واستثناء من أحكام الفصل
الخامس من الكتاب الثاني من القانون ١٤
لسنة ١٩٣٩ : تتخذ الأرباح المقدرة من سنة
١٩٤٧ بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط
الضريبة بطريق التقدير . أساسا لربط الضريبة
عليهم في كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ .

وجرى قضاء محكمة النقض على أن هذه
القاعدة تسري باطراد . متى كان الممول خاضعا
لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ ،
وكانت الضريبة مستحقة عن إحدى السنوات
من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ ، هي وإن كانت حساباته
في تلك السنوات منتظمة .

طعن ٢٥٧ لسنة ٢٩ ق

٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، للمادة بالقانون ١٥٣ لسنة
١٩٥٦ ، أنه . في الدعاوى التي تنتهي صلاحا ،
يجري حساب الرسوم النسبية على قيمة المتصالح
عليه جميعه ، إذا جاوز قيمة الطلب ، ويستحق
نصفها إذا لم يكن قد صدر في الدعوى حكم في
مسألة فرعية ، أو حكم تمهيدى ، وتستحق
كاملة إذا كان قد صدر فيها حكم من هذه
الأحكام .

طعن ٤٠٢ لسنة ٢٩ ق

١٥٠

٢٥ من مارس ١٩٦٤

نقض . طعن ، إجراءاته ، لإيداع أوراق ومستندات ،
إيداع صورة الحكم الابتدائي . بطلان ق ٥٧ لسنة
١٩٥٩ م ٧ .

المبدأ القانوني :

المادة السابعة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة
النقض ، توجب على الطاعن أن يودع قلم
الكتاب صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة
لأصله ، أو الصورة المعلقة منه ، فإن كانت قد
أعلنت ، وصورة من الحكم الابتدائي متى
كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه
وهو إجراء حتمي يترتب على إغفاله بطلان
الطعن ، وفقا لما جرى به قضاء محكمة النقض .

طعن ٢٥٤ لسنة ٢٩ ق

وحقوق المتعاملين معها ، وخول الحارس سلطة النيابة عن الشركة وإدارتها ، ونص على أن له بوجه خاص حق تعيين الموظفين والبت في شؤونهم : وهي أمور لا تدخل بطبيعتها في نطاق التدابير التي قصد الشارع حمايتها ومنع سماع الدعوى فيها في معنى المادة الثالثة من القانون ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم سماع الدعوى بالنسبة لطلب التمويض عن فصل الشركة للطاعن بلا مسوغ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

طن ١٨ لسنة ٣٠ ق

١٥٣

٢٥ من مارس ١٩٦٤

حكم : بياناته ؛ اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . أحوال شخصية . نيابة عامة . بطلان .

المبدأ القانوني :

متى كان الحكم المسأف قد خلا من بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ؛ وهو إجراء حمى يترتب على إغفاله بطلان الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييده لأسبابه ؛ دون أن يعرض لهذا البطلان ، أو ينشئ حكما جديدا ، فإنه يكون قد خالف القانون .

طن ٥ لسنة ٣٢ ق « أحوال شخصية »

(١٠٢ — مقالات)

١٥٢

٢٥ من مارس ١٩٦٤

أحكام عرفية : تعويض . دعوى ، سماعها . عمل ، عقده ، إنتهاؤه ، فصل تعسفي ، تعويض . ق ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ . ق ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ . ق ٤١٤ لسنة ١٩٥٥ . أمر عسكري ١٢٢ لسنة ١٩٥٤ .

المبدأ القانوني :

ما حرم الطعن فيه أمام القضاء . ونهى عن سماع الدعوى به . إنما هي تصرفات السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية .

ومندوبيها ، ووزير الاقتصاد ، والحراس العامين ومندوبيهم ، عملا بالسلطة المخولة لهم بمقتضى قانون الأحكام العرفية ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ ،

بعد تعديله بالقانون ٤١٤ لسنة ١٩٥٥ ، وبالقدر اللازم لحمايتها . وهو ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون ٢٧٠ لسنة ١٩٥٤ بإلغاء الأحكام العرفية ، المعالجة بمقتضى المرسوم الصادر في ٢٩ من يناير ١٩٥٢ ، وما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لذلك القانون .

وإذا كان نظام الأحكام العرفية نظاما استثنائيا لا يجوز التوسع في تطبيقه ، أوفى تفسير أحكامه ، وكان الأمر العسكري ١٢٢ لسنة ١٩٥٤ بوضع الحراسة على الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية ، قد استهدف من إدارة الشركة وصيانة أموال المساهمين

١٥٤

٢٦ من مارس ١٩٤٦

- ١ - نفق : طعن ، إجراءاته ؛ مستندات إيداعها .
- ب - مرض موت : تحديده .
- ج - وارث : طعن في تصرفات مورث ، وصيته .
- د - أهليته : موارضها ، حجر .
- هـ - حكم : تدليل ، عيب .
- و - إثبات : دليل ، تقديره ، محكمة موضوع .

المبادئ القانونية

١ - لا يصح الالتفات إلى ما يقدمه الطاعن من مستندات بعد إحالة الطعن من دائرة الفحص لعدم تقديم هذه المستندات تقديمًا صحيحًا في المواعيد المحددة .

٢ - لا يشترط في مرض الموت لزوم صاحبه الفراش على وجه الاستمرار والاستقرار، بل يكفي أن يلزمه وقت اشتداد العلة به . كما لا يشترط فيه أن يؤثر على سلامة إدراك المريض أو ينقص من أهليته للتصرف . ومن ثم فإن ذهاب المورث إلى المحكمة ، وإقراره بصحة توقيعه على العقود المطعون عليها ، لا يمنع معه اعتبار مرضه مرض موت ، متى كان شديدًا يغالب فيه الهلاك ، وانتهى فعلاً بموته .

٣ - حق الوارث في مال مورثه لا يظهر في الوجود ، ولا يكون له أثر ، إلا بعد وفاة المورث .

كما أن المرض لا يمكن اعتباره مرض موت ، إلا إذا انتهى بموت صاحبه ، فلا يعرف أن المرض مرض موت إلا بتحقيق هذه الفهجة .

ومن ثم فما دام المتصرف كان ما يزال حياً ؛ فإنه لا يقبل من الوارث أى مزاولة في العقود المطعون عليها تقوم على صدورها في مرض موت المتصرف ، أو على أنها تخفى وصايا .

٤ - ما يعنى المحكمة الحسبية وهى تحقق طلب الحجز ، هو التحقق من قيام عارض من عوارض الأهلية التى تستوجب الحجز ، وفى حالة مرض المطلوب الحجز عليه ، تدحصر مهمتها فى الأهلية التى تستوجب الحجز ، وفى حالة مرض المطلوب الحجز عليه ، تدحصر مهمتها فى بحث مدى تأثير هذا المرض على أهليته ، ولا تعمى ذلك إلى التثبت من نوع المرض ومبلغ خطورته وإثبات ملاحظته من أعراضه .

ومن ثم فإن استدلال الحكم على سلامة المورث من مرض الموت ، بخلو محضر انتقال هيئة المحكمة الحسبية ، مما يشير إلى أنها لاحظت على المورث أعراض مرض الشرطان ، ولأنه يكون استدلالاً فاسداً .

٥ - لا يجوز للمحكمة أن تقضى فى المسائل

الفنية بملامها ، بل يجب الرجوع فيها إلى رأى أهل الخبرة .

وإذن فمتى كان الحكم لم يفصح عن المصدر الذى استقى منه ما قرره من أن الورم الذى كان بقدمى المورث لا علاقة له بسرطان الكلية ، وأنه وليد زلال أو تعب فى القلب ، وكانت هذه المعلومات لا تعتبر من قبيل الشؤون العامة المفروض علم كل الناس بها ، وإنما من المعلومات الفنية التى لا تتوافر تفسير مدلولها لغير أهل الخبرة من الأطباء ؛ فإنه لا يجوز بناء حكم عليها ، إذا كانت صادرة عن علم شخصى للقاضى .

٦ - إنه وإن كان لقاضى الموضوع الساطعة المطلقة فى تقدير أقوال الشهود حسبما يطمئن إليه وجدانه ، إلا أن لمحكمة النقض أن تتدخل إذا ما صرح القاضى بأسباب عدم اطمئنانه ، وكانت هذه الأسباب مبهمة على ما يخالف الثابت فى الأوراق ، أو على طريق لأقوال الشهود ، أو خروج بها عما يؤدى إليه مدلولها

طعن ٢٦ لسنة ٢٩ ق

١٥٥

٢٦ من مارس ١٩٦٤

١ - حادث طارىء : نظرية حوادث طارئة ، تطبيقها لإرهاق ، خسارة فادحة ، خسارة مألوفة ، إصلاح زراعى مرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، أثره . بيع . مدنى

م ١٤٧/٢ . ق ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ . قرار مجلس وزراء ١١ من أغسطس ١٩٥٣ .
ب - بيع : أرض حكومة ، لإنادة المشتري من الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى .
ج - التزام مؤجل . بيع .

المبادئ القانونية:

١ - لا يجوز الاستناد فى نفي الارهاق الذى تتطلبه المادة ١٧٤/٢ من القانون المدنى ، إلى أنه لم يترتب على قانون الإصلاح الزراعى انخفاض فى أثمان الأراضى التى لم يجر الاستيلاء عليها .

ذلك أن المشرع قد أقر فى المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ ، بأنه ترتب على صدور قانون الإصلاح الزراعى ١٧٨ لسنة ١٩٥٣ انخفاض أثمان الأراضى الزراعية عامة ، كما أقرت بذلك وزارة المالية فى المذكرة المقدمة منها إلى مجلس الوزراء ، والتى وافق عليها المجلس بجلسته ١١ من أغسطس ١٩٥٣

ويجب أن ينظر عند تقدير الارهاق الذى ترتب على الحادث الطارىء إلى ذات الصفة التى أبرم ، بشأنها العقد مثار النزاع . ومن ثم فإنه لتقدير ما إذا كان قد ترتب على صدور قانون الإصلاح الزراعى إرهاق المدين بالبيع الذى تتطلبه الفقرة الثانية فى المادة ١٤٧ من القانون المدنى ، يجب على المحكمة أن تبحث أثر هذا هذا القانون على الصفة محل التعاقد ، وتبين

لا يعمل في شأنها هذا الجزاء ، إذا تبين أن هناك احتمالاً لزوال أثر هذا الطارئ عند استحقاقها .
ويكون شأن الأقساط في ذلك شأن الأداءات في عقود المدة ، من حيث التأثير بالظروف الطارئة .

كما أنه لا يجوز إعمال حكم الظروف الطارئة على الأقساط التي تكون قد حلت قبل وقوع الحادث الطارئ ، وقصر المدين في الوفاء بها ، حتى وقع الحادث ذلك أنه يشترط لتطبيق النظرية ، ألا يكون تراخي تنفيذ الالتزام إلى ما بعد وقوع الظرف الطارئ ، راجعاً إلى خطأ المدين .

طعن ٣٦٨ لسنة ٢٩ ق

١٥٦

٢٦ من مارس ١٩٦٤

١ - نقل بحرى . تأمين بحرى . مسؤولية عقوبة . تقادم . دعوى . قانون التجارة م م ٢٧٤ و ٢٧٥ .
ب - عقد . تفسيره : محكمة موضوع . سلطاتها .

المبادئ القانونية :

١ - إنه وإن كانت المادتان ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحري تشترطان لقبول دعوى المسؤولية التي يرفعها المؤمن له على المؤمن بخصوص تلف البضاعة ؛ أن يقوم المؤمن له بعمل احتجاج في ظرف ثمان وأربعين

هل انخفض ثمن هذه الصفقة نتيجة صدور القانون المذكور أو لم ينخفض ، ومدى ما سببه الانخفاض في حاله تحقق حصوله ، من إرهاب المدين .

إذ يشترط في الإرهاب الذي يصيب المدين من تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ ، أن يكون من شأنه تهديده بخسارة فادحة ، ولذلك فإن الخسارة المألوفة في التعامل ، لا تكفى لإعمال حكم الظروف الطارئة .

٢ - صدور قرار مجلس الوزراء بمنح التسهيلات لمشتري أراضي الحكومة ، لا يمنع من إفادة المشتري من تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني على حالته ، إذا ما ثبت أن هذا التيسير لم يجد في رد التزامه المرقى إلى الحد المعقول .

٣ - في حالة إعمال حكم الفقرة الثانية من حكم المادة ١٤٧ من القانون المدني ، على عقود البيع التي يكون فيها الثمن مقسماً ، يجب على القاضى ألا يعمل الجزاء المخصوص عليه في هذه الفقرة إلا بالنسبة لاقسط أو الأقساط التي يثبت له أن أداه المشتري بها قد أصبح بسبب وقوع الطارئ غير المتوقع ، مرهقاً له بحيث يهدده بخسارة فادحة .

أما باقى الأقساط المستقبلة ، فإن القاضى

ساعة من تاريخ تسلم البضاعة ، على أن يتبع ذلك برفع الدعوى في خلال واحد وثلاثين يوما من تاريخ هذا الاحتجاج ، إلا أنه من المقرر أن المفاوضات الدائرة بين الطرفين توقف ميعاد رفع الدعوى ، ولا يستأنف الميعاد سيره إلا من تاريخ حدوث المفاوضات بإفصاح المؤمن بشكل قاطع جازم ، عن عدم مسـؤوليته عن تلف البضاعة .

٢ — لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير صيغ العقود ، والشروط المختلف عليها ، بما تراه أو في عقود المتعاقدين ، وفي استخلاص ما يمكن استخلاصه منها .

ولا سلطان لمحكمة النقض عليها ، مادامت تلك الصيغ والشروط تحمل المعنى الذي حصلته محكمة الموضوع .
طعن ٣٩٧ لسنة ٢٩ ق

١٥٧

٢٦ من مارس ١٩٦٤

سند : إذنى . لاستئناف ، طريقته . قانون تجارى م ١٩٠ و ٧/٢ . مرافعات م ١١٨ . ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . مرافعات م ٤٠٥ / ٢ .

المبدأ القانوني :

متى استوفى السند الأوضاع التي حددتها المادة ١٩ من قانون التجارة ، فإنه يعتبر سجداً إذنيا .

وقد عرض قانون التجارة في الفقرة السابعة من المادة الثانية للسند الإذنى ؛ فاعتبره عملاً تجارياً متى كان من وقعه تاجراً ، سواء أكان مترتباً على معاملة تجارية أم مدنية ، واعتبره عملاً تجارياً كذلك ، إذا كان مترتباً على معاملة تجارية ، ولو كان الموقع عليه غير تاجر .

وإذا كان السند الإذنى لم يوقعه تاجر ، ولم يكن مترتباً على عمل تجارى ، لا يعتبر عملاً تجارياً ، إلا أن هذا لا يفقد الورقة صفة السند الإذنى ، وتكون الدعوى المدفوعة به من دعاوى السندات الإذنية المشار إليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات ؛ قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

إذ أن هذه المادة لم تفرق بين دعاوى السندات الإذنية المدنية والتجارية ، بل جاءت عبارة : « دعاوى السندات الإذنية الواردة في هذه المادة مطلقة من كل قيد أو تخصيص » .

وإذا كان ذلك ، فإن الاستئناف الذى يرفع عن الأحكام الصادرة في دعاوى السندات الإذنية المدنية ، يكون بتشكيله بالحضور طبقاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من مرافعات قبل تعديلها .

طعن ٤٠٤ لسنة ٢٩ ق

١٥٨

٢٦ مارس ١٩٦٤

وكالة : توكيل بالخصومة ، تنصل ، دعوى ، إجراءات
نظرها . مرافعات م م ٨١٠ و ٨١١ عام ، إهمال .

المبادئ القانونية :

مؤدى نص المادتين ٨١٠ و ٨١١ من قانون
المرافعات ، المفصلتين لأحكام التوكيل بالخصومة
والتنصل : أن التوكيل بالخصومة يخول الوكيل
السلطة في القيام بجميع الأعمال والإجراءات
المفصوص عليها في المادة ٨١٠ مرافعات ، وأنه
لا يجوز للموكل التنصل مما يقوم به الوكيل من
تلك الأعمال والإجراءات ، ولو كان قدمته من
مباشرتها في سيد التوكيل .

وإنما يكون الموكل أن يتنصل مما يقوم
به وكيله ، دون تفويض خاص . من الأعمال
والتصرفات الإيجابية التي أوردتها المادة ٨١١
مرافعات على سبيل الحصر ، أو من أى تصرف
آخر يوجب القانون فيه تفويضا خاصا .

وإذا كان إغفال الوكيل بالخصومة تقديم
مستندات كلفه الموكل تقديمها إلى المحكمة
تأييدا لدعواه ، وكذلك أهمل الوكيل في إبداء
بعض أوجه دفاع موكله أو عجزه أو تقصيره في
إيضاحها ، وإن جاز أن يعتبر إهمالا من الوكيل ،
وإخلالا بواجباته كمحام ، إلا أن هذه

التصرفات السلبية من جانب الوكيل ، لا تندرج
في عداد الأعمال والتصرفات التي يجوز أن
تكون سببا للتنصل ، عملا بالمادة ٨١١ من
قانون المرافعات .

دعوى التنصل رقم ٤٤٣٣ لسنة ٣٢ ق

نوفمبر ١٩٦٣

١٥٩

٧ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - شفعة : إجراءاتها . إندار رسمى . بياناته . بيان
العقار . محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير كفاية بيان
العقار الجائز أخذه بالشفعة مدنى م ٩٤١ .
ب - ثمن : إثبات صوريته ، شفعة ، إعلان رغبة .
ج - إندار رسمى : بياناته شفعة ، شروط بيع .
د - ثمن حقيقى . إبداعه ، شفعة ، مدنى م ٩٤٢ .

المبادئ القانونية :

١ - تقدير كفاية البيان الوارد في الإندار
المفصوص عليه في المادة ٩٤١ مدنى عن العقار
الجائز أخذه بالشفعة وعدم كفاية هذا البيان مما
يستقل به قاضى الموضوع .

واشتمال الإندار الموجه من المشتري إلى
الشفيع على دعوة الأخير إلى الحضور
إلى مكتب الشهر العقارى في يوم معين سابق
على انتهاء الأجل المحدد قانونا لإعلان
الرغبة الأخذ بالشفعة للتميز له عن الصفقة إذا
هو قبل أخذها بالثمن الذى اشتراها به ، ليس
من شأنه أن يزيل الآثار القانونية المترتبة على

هذا الإنذار متى كان قد تضمن جميع البيانات التي أوجب القانون في المادة ٩٤١ من القانون المدني اشتماله عليها .

٢ - ادعاء الشفيع بصورية الثمن الوارد في عقد البيع لا يعفيه من واجب إعلان رغبته في الأخذ بالشفعة في الميعاد القانوني ، وله بعد ذلك أن يطعن في هذا الثمن أمام المحكمة ويثبت صوريته بجميع طرق الإثبات القانونية .

٣ - المقصود بشروط البيع التي استلزم القانون بيانها في الإنذار، هي شروطه الأساسية التي لا بد من علم الشفيع بها حتى يستطيع الموازنة بين أن يقدم على طلب الشفعة أو لا يقدم : وإذا كان شرط منحه المشتري أجلا في الوفاء ببعض الثمن لا يتوقف عليه تقرير صاحب الحق في الشفعة لموقفه من حيث الأخذ بها أو تركها ، ذلك أنه ملزم في جميع الأحوال طبقا للمادة ٩٤٣ من القانون المدني بإيداع كل الثمن الحقيقي الذي حصل البيع به ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة وقبل رفع الدعوى بها ، وإلا سقط حقه في الأخذ بالشفعة . كما أنه طبقا للمادة ٩٤٥ مدني لا يستفيد الشفيع من الأجل الممنوح للمشتري إلا برضاء البائع ، وحتى في حالة حصول هذا الرضاء فإنه لا يترتب عليه إعفاء الشفيع من واجب إيداع كامل الثمن في الميعاد

القانوني بما فيه المؤجل ، ومن ثم فليس ثمة نفع يعود على الشفيع من علمه بشرط تأجيل الثمن قبل إعلان رغبته فيها ، وبالتالي فإن عدم اشتمال الإنذار الموجه من المشتري إلى الشفيع على هذا الشرط لا يترتب عليه بطلان هذا الإنذار .

ولا يعتبر كذلك من شروط البيع التي توجب المادة ٩٤١ من القانون المدني اشتمال الإنذار عليها ما ورد في عقد البيع الصادر للمشتري ، من أن البائع له تلقي ملكية ما باعه بطريق الشراء من آخر بمقدار بدائي ، كما لم يوجب القانون تضمين هذا الإنذار شروط عقد تملك البائع ،

٤ - إيداع كامل الثمن الحقيقي في الميعاد القانوني وعلى الوجه المبين في المادة ٩٤٣ من القانون المدني ، شرط لقبول دعوى الشفعة ، ولا يعفى من واجب إيداع الثمن كاملا أن يكون متفقا على تأجيل بعضه في عقد البيع المحرر بين المشتري والبائع .

ولا تعارض بين اشتراط القانون هذا الإيداع لقبول دعوى الشفعة ، وبين ما نص عليه في المادة ٩٤٥ مدني من أنه لا يحق للشفيع الانتفاع بالأجل الممنوح للمشتري في دفع الثمن إلا برضاء البائع ، ذلك أن البائع لا يملك إعفاء الشفيع من شرط أوجبه القانون ، كما أن هذا

الفصل في الخلاف الذي يقوم بين المصلحة وبين ذوى الشأن على التعويضات المقدرة لهم عن نزع الملكية ، وهذا الفصل يعتبر فصلا في خصومة .

٢ - ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية ، أو من أصحاب الشأن ، في قرارات لجان المعارضات مقصورة وفقا للمادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ على النظر في هذه الطعون ، ومن ثم فهي ليست هيئة مختصة بتقدير التعويض ابتداء ، ولا هي بداية لتحكيم القضاء في التقدير ، وإنما هي هيئة تنظر طعن في قرار أصدرته اللجنة وهذا الطعن هو طعن من نوع خاص في قرارات لجان إدارية له أوضاع متميزة وتحكم فيه المحكمة وفق إجراءات وأحكام موضوعية محددة هي الأحكام المنصوص عليها في القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، ومتى كان ذلك ، فإن ولاية المحكمة الابتدائية بالنظر في أمر الطعن الموجه إلى قرار اللجنة ، لا تتمدى بالنظر فيما إذا كان هذا القرار قد صدر موافقا لأحكام ذلك القانون أو بالخالفه له ، مما يقتضى أن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة وأصدرت قرارا فيه ، لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة .

وبالتالى فلا يتسع هذا الطعن للطلبات الجديدة ،

النص إنما ورد بصدد بيان آثار الشفعة أى بعد أن يثبت حق الشفيع في الشفعة رضاء أو قضاء وبصريح الثمن من حق البائع وحده ، فيكون له في هذه الحالة أن يمدح الشفيع في الوفاء به الأجل الممنوح للمشتري .

طعن ٢٨٤ لسنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الحسيني العوضي ، محمود توفيق اسماعيل ، ولطفي علي ، وإبراهيم الجاني ، وبطرس زغلول المستشارين .

١٦٠

٧ من نوفمبر ١٩٦٣

- ١ - نزع الملكية للمنفعة العامة : لجنة معارضات ، هيئة إدارية ، اختصاصها القضائي . ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .
- ب - لجنة معارضات : قراراتها ، طعن محكمة ابتدائية ولايتها بنظر الطعن . الحكم في الطعن .
- ج - حكم : في طعن مرفوع عن قرار لجنة معارضات ، إنتهائيته ، شرطها .
- د - استعمال : وصفه المنصوص عليه بالقانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ م ١٤ .
- هـ - تعويض : اعتراض على تقديره ، مدى ولاية لجنة المعارضات بنظره .
- و - حكم : تسبيب ، تدليل ، عيب ، محكمة تقض ، تصحيتها أسباب معينة .

المبادئ القانونية :

- ١ - اللجنة المعارضات الخاصة بالتعويضات التي أنشأها القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ، للفصل في نزع الملكية للمنفعة العامة ، وإن كانت بحكم تشكيلها تعتبر هيئة إدارية ، إلا أن المشرع قد خولها اختصاصا قضائيا معينا حين ناط بها

الانتهائية المنصوص عليها في المادة ١٤ سالفه الذكر .

٤ - وصف الاستعجال الوارد في المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا يصرف كمبرح هذا النص إلا إلى الطعن في قرار لجنة المعارضات ؛ أما ما جاوز هذا الطعن من أمور فصأت فيها المحكمة بصفة مبتدأة فلا يمتد إليها وصف الاستعجال ، ومن ثم فلا يجوز الاستناد إلى وصف الاستعجال للقول بضرورة اتباع الإجراءات والمواعيد التي كان يجب قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ اتباعها في استئناف الأحكام الصادرة على وجه السرعة .

٥ - إذا أوجب القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ تقديم الاعتراضات الخاصة بالتعويضات بطريقة معينة وفي خلال ميعاد محدد ، وإلا كان تقدير المصلحة نهائيا ، وإذا استلزم أن يرفق المعارض باعتراضه إذن يريد بالرسم المقرر كاملا وإلا اعتبر الاعتراض كأن لم يكن ، وإذا رسم طريقا خاصا أوجب اتباعه في الفصل في هذه الاعتراضات وفي الطعن في قرارات اللجنة التي خصها بهذا الفصل ؛ فإن مفاد ذلك أنه لا سبيل إلى طلب زيادة التقدير الذي تقدره المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية إلا بطريق الاعتراض الذي رسمه . بحيث إذا انقضى الميعاد

ولو كانت في صورة طلبات عارضة ، ولا يسبغ الاختصاص على المحكمة بنظر هذه الطلبات سكوت الخصم عن الاعتراض عليها عند إبدائها ، أو حتى اتفاق الطرفين على نظرها ؛ ذلك أن الاختصاص في هذه الحالة لا يمتد باتفاق الخصوم ، وإنما بقيام موجه في القانون . ومن ثم فطلب الطاعن المنزوعة ملكيته أمام المحكمة ولأول مرة زيادة التعويض السابق طلبه أمام اللجنة ، يعتبر طلبا جديدا فيما يختص بالفرق بين مهني التعويض ، فإذا قبلت المحكمة الابتدائية الطلبات المعدلة وقضت بهذا الفرق فإنها تكون قد أخطأت بمجاوزة سلطتها ويكون قضاؤها في ذلك قابلا للاستئناف ، وفقا للقواعد العامة ، وفي المواعيد العادية المقررة في قانون المرافعات .

٣ - انتهائية الحكم الذي يصدر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع إليها في قرار لجنة المعارضات في التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة وفقا للمادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، لا تلحق إلى الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود البطاق الذي رسمه لها القانون المذكور . فإذا تجاوزت هذا البطاق وفصلت في طلبات مبتدأة لم تطرح على اللجنة ، ولم تصدر هذه اللجنة قرارا فيها ، فإن قضاءها في هذه الطلبات لا يكون صادرا في طعن مقدم إليها في قرار اللجنة ، وبالتالي فلا يلحقه وصف

المحدد لتقديمه فإنه يتمتع على المعارض أن يزيد طلبه للتعبير عن المبلغ الذي حدده وأدى الرسم عنه في الميعاد ، وتقتصر ولاية اللجنة على الفصل في اعتراضه في حدود هذا المبلغ .

٦ - متى كان مبطوق الحكم موافقاً للتطبيق الصحيح للقانون ، فإنه لا يبطل ما اشتملت عليه أسبابه من قرارات قانونية غير صحيحة ؛ إذ للحكمة التقض أن تصحح هذه الأسباب من غير أن تنقض الحكم .

طعن ١٨٩ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة

١٦١

٧ من نوفمبر ١٩٦٤

أهلية : موارضها ، عنه حكم ، تدليل ، لصور ، نقض .
طعن مخالفة قانون . مدني م ١١٤ .

المبدأ القانوني :

صدور التصرف قبل تسجيل قرار الحجز لا يمنع طبعاً للمادة ١١٤ من القانون المدني من الحكم ببطلانه ؛ إذا كانت حالة العتية شائعة وقت التعاقد ، أو كان الطرف الآخر على بيئة منها . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يقف عند حد القضاء للمطعون عليهما بما اختصا به بموجب عقد القسمة غير المتنازع عليه ، وإنما جاوز ذلك إلى القضاء باختصاصهما بالقدر الذي ادعى المطعون عليه الأول بأن ملكيته قد آلت إليه بطريق الشراء من والدته بمقد مسجل ،

وكان الطاعن قد طعن في هذا العقد بالبطلان لصدوره من المتصرفه وهي في حالة عتية ، فإنه كان يجب على المحكمة قبل أن تقضى للمطعون عليهما بالقدر الذي يتناوله العقد المذكور ، أن تبحث الطعن الموجه إليه وتقول كلمتها فيه ، إذ هو اعتبر دفاعاً جوهرياً في ذات موضوع الدعوى ، يترتب عليه لوصح ألا يحكم المطعون عليهما ببعض طلباتهما . أما وقد تخلت المحكمة عن الفصل فيه بمقولة إن الدعوى لا تندفع لبحثه وإنه يخرج عن نطاقها ؛ فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فضلاً عن مخالفته القانون .

طعن ٢٠٣ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة

١٦٢

٢٣ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - عمل : ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ نطاق تطبيقه ، طوائف ، مستثناة منه . مرشد ، عامل هيئة بوغاز إسكندرية .
موظف هام . مؤسسة عامة .
ب - عمل : منازعاته ، الخاضعة للتوفيق والتحكيم أجز
عمل . ساعات إضافية قرار ١٥ من يوليو ١٩٥٤ .
ج - نقض . طعن آثاره ، تنفيذ ، وقفه .

المبادئ القانونية

١ - المرشدون وعمال هيئة البوغاز بالإسكندرية لا يعتبرون موظفين عموميين ، ولا تربطهم بالدولة علاقة الوظيفة العامة . وقيام الدولة بتحصيل رسوم الإرشاد إنما هو إجراء مقرر لتيسير تخصيصها وكفالة هذا التحصيل بدليل أنها بعد تحصيلها تدفعها لهيئة الإرشاد بعد خصم

يمين الطلاق مقابل هذا العوض . مجرد إيجاب من الزوجة لم يصادفه قبول من الزوج .
ب - طلاق : بائن بينونه صغرى . لارت ، موانه .

المبادئ القانونية :

١ - الطلاق على مال هو يمين من جانب الزوج ومعاوضة من جانب الزوجة ، لا يتم إلا بإيجاب وقبول من الجانبين ؛ وإذا كانت عبارة الأقرار الصادر من الزوجة إنما تتضمن إبراءها لزوجها من مؤخر صداقها ونفقةها وجميع الحقوق الزوجية المترتبة لها بموجب عقد الزواج مقابل حصولها على الطلاق ، وقد خلت مما يفيد إيقاع الزوج يمين الطلاق على زوجته مقابل هذا العوض ، فإن هذه العبارة بمجرد أنها لا تمدو أن تكون مجرد إيجاب من الزوجة بعرض العوض على الزوج مقابل حصولها على الطلاق ، لم يصادفه قبول منه بإيقاع الطلاق فعلاً ؛ ومن ثم فلا يتحقق فيها وصف الطلاق على مال وشروطه ، وبالتالي لا يترتب عليها أثره المقرر شرعاً .

٢ - الطلاق البائن بينونة صغرى ، يستوى مع الطلاق البائن بينونة كبرى في المنع من الميراث شرعاً :

طن ٩ لسنة ٣١ بالهيئة السابقة : أحوال شخصية ،

المصروفات التي أنفقتها ومن ثم لا تعتبر حياة البوغاز مؤسسة عامة ؛ ولا يسرى عليها الاستثناء الوارد في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ :

٢ - المنازعات الخاضعة للتوفيق والتحكيم تشمل كل نزاع مهما تكن صفته ، سواء كان ناشئاً عن خلاف في تطبيق القانون أو تأويله ، أو غير ذلك من أسباب المنازعات الاقتصادية التي تستند إلى نص في القانون . وإذا كان النزاع موضوع الطعن خاصاً باعتباره أجر الساعات التي أضيفت إلى أجور العمال بقراره من يولييه ١٩٥٤ أجراً سياسياً يدخل في حساب المكافآت والأجازات وإصابات العمل فإن هذا النزاع يكون جامعياً ومتملقاً بصميم علاقة العمل .

٣ - الطعن بطريق النقض ، لا ينبغي عليه وحده وبمجردده ، وقف تنفيذ الأحكام أو القرارات المطعون فيها .

طن ٢٧ لسنة ٢٩ برئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وإبراهيم محمد عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس المستشارين .

١٦٣

١٣ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - أحوال شخصية : مصريون . طلاق على مال الطلاق على مال لا يتم إلا بإيجاب وقبول . إقرار الزوجة بإبراء زوجها من مؤخر صداقها ونفقةها وجميع حقوقها الزوجية مقابل حصولها على الطلاق . خلو عبارة الأقرار مما يفيد إيقاع

طعن ٤١ لسنة ٢٩ ق . رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة السيد الحسيني العوضي، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأميل جبران، وإبراهيم الجاني وصبري فرحات المستشارين

١٦٥

٢٠ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - عمل : عقد . انتهاء ، أسباب انتهاء عقود
غير المحددة المدة .

المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٠٥٢ م ٤٥

ب - عمل : رب عمل ، سلطة في تنظيم منشأته .

المبادئ القانونية :

١ - ماورد في المادة ٤٥ من المرسوم
بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ من النص على انتهاء
عقد العمل بوفاء العامل أو بجزءه عن تأدية
عمله أو بمرضه مرضاً يستوجب انقطاعه عن
العمل مدة معينة ، ليس إلا بياناً لبعض صور
انتهاء العقد لسبب قهري ، وحيث يكون انتهاءه
عرضياً لا عادياً .

٢ - النص في لائحة الشركة على تحديد
سن الستين لتقاعد عمالها ، إنما هو تصرف
صدر من صاحب العمل بمسأله من السلطة
المطلقة في إدارة منشأته وتنظيم العمل فيها على
الوجه الذي يراه كفيلاً بتحقيق مصالحه . وإذا
كان الثابت في الدعوى أن طبيب الشركة قدر
المطعمون عليه وقت التحاقه بالعمل ولم يعترض
أو يفازع في هذا التقدير طول مدة خدمته ،

١٦٤

١٤ من نوفمبر ١٩٦٣

دعوى . قبول ، شرطه : صفة فيها . شخص اعتباري .
مصلحة المجاري . حق التقاضي . وزارة شؤون بلدية
وقروية ، قرار ١١٦ لسنة ١٩٥١ . ق ١٤٥ لسنة
١٩٤٩ .

المبدأ القانوني :

مضى كان الثابت أن المبلغ الذي أقامت الشركة
المطعمون عليها الدعوى بطلب استرداده على
أساس أنها دفعت به بغير حق ، قد دفع إلى مصلحة
المجاري على دفعتين في سبتمبر سنة ١٩٥٠ ويناير
سنة ١٩٥١ ، وكانت مصلحة المجاري في ذلك
الحين تابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية
(الطاعنة) وفرعاً من فروعها ، مما يعتبر معه أن
هذا المبلغ قد دخل في ذمة هذه الوزارة وكان
قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١١٦
لسنة ١٩٥١ الذي قضى بالحق ببعض أقسام مصلحة
المجاري بمجلس بلدي القاهرة لم يعمل به إلا من
تاريخ نشره في أول مارس ١٩٥١ ، ولم يترتب
هذا الإلحاق على القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ ،
فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر توجيه
الدعوى إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية
صحیحاً ، وألزمها وحدها بالمبلغ المطالب به على
الأساس المتقدم الذكر ، ولا يكون مخالفاً
للقانون .

العام بشأن أحوال استحقاق مكافأة مدة الخدمة .

طعن ٤٨٧ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة

١٦٧

٣١ من نوفمبر ١٩٦٣

التزاماته : التزام بتنفيذ العمل . لإختراع الموظف .
عمل حكم تدليل ، قصور . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مدني
م ٢/٦٨٨ .

المبدأ القانوني

مقتضى العلاقة التوظيفية التي تربط الموظف

بالدولة ، أن ما يكتشفه أو يهتدى إليه من
اختراع أثناء أو بسبب قيامه بأعمال وظيفته
ويكون داخل في نطاق هذه الوظيفة تملكه
الدولة دون الموظف الذي لا يكون له أى حق
فيه . وهذا الذي تقتضيه علاقة الموظف بالدولة
تقتضيه كذلك علاقة العامل برب العمل - على
ما بين العلاقتين من تباين - وذلك إذا كانت
طبيعة الأعمال التي تعهد بها العامل تتطلب منه
إفراغ جهده في الكشف أو الاختراع وهيأت
له ظروف العمل الوصول إلى ما يهتدى إليه من
ذلك . وهذه القاعدة التي تستمد أساسها من
أصول القانون العام ، قد قينها المشرع فيما يتعلق
بالاختراعات بما نص عليه في المادة ٢٨١ من
قانون موظفي الدولة ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة
٢/٦٨٨ من القانون المدني . وإذا كان

واستمر هذا الوضع قائماً ومستقراً بينهما إلى
أن بلغ سن الستين وأنهت عقده لهذا السبب ؛
فإن هذا الإنهاء لا يكون بغير مسوغ .

طعن ٤٨٣ لسنة ٢٩ ق . رئاسة وعضوية السادة
الأساندة محمد فؤاد جابر ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد
الشامي ، وإبراهيم محمد عمر هندی ، ومحمد نور الدين
عويس المستشارين .

١٦٦

٢٠ من نوفمبر ١٩٦٤

١ - عمل : عقده ، انتهاءه ، خلف ، مسؤوليته .
منشأة فردية ؛ صيرورتها شركة ، استقلال أحد
الشركاء بإدارتها ، استمرار عقود العمل مع رب العمل
الجديد .
ب - مكافأة نهاية الخدمة ، قانون . سريانه من حيث
الزمان . قواعد تنظيمية آمرة . نظام عام .

المبادئ القانونية :

١ - صيرورة المنشأة فردية بعد أن كانت
شركة ، واستقلال أحد الشركاء بإدارتها ،
لا يمنع من استمرار عقود العمل مع رب العمل
الجديد ، واعتبارها متصلة من وقت استخدام
العامل لدى رب العمل الأصلي ، كما لو كانت
تقد أبرمت منذ البداية مع هذا الأخير .

٢ - متى كانت علاقة العمل قد استمرت
إلى ما بعد تاريخ العمل بالمرسوم بقانون ٣١٧
لسنة ١٩٥٢ فإن مالم يسكن قد تم واكتمل
من آثارها ، يحكمه هذا المرسوم بقانون فيما
تضمنه من قواعد تنظيمية آمرة أو من النظام

المشرع في سبيل توفير الضمان الكافي لحماية حق الملكية وصيانة حقوق ذوي الشأن ، قد حرص على أن يتم الاتفاق على التعميمات المستحقة عن نزع الملكية أو تقديرها بمعرفة أهل الخبرة في حالة عدم حصول الاتفاق ، وإبداء هذه التعميمات على ذمة مستحقيها في ميعاد قصير عقب نزع الملكية وقبل الاستيلاء الفعلي . وإذا كان مقتضى أحكام هذا القانون أنه لا يجوز لذوى الشأن الالتجاء مباشرة إلى المحكمة لطلب التعميم المستحق عن نزع الملكية عهد عدم الاتفاق عليه ، إلا أن هذا الحظر مشروط بأن تكون جهة الإدارة قد اتبعت من جانبها الإجراءات التي أوجب القانون اتباعها لتقدير التعميم في الحالة ، فإذا لم تلتزم هذه الإجراءات واستولت فعلا على العقار المنزوعة ملكيته ولم يحصل اتفاق بينها وبين المالك على التعميم المستحق عن نزع الملكية ، ثم انقضت المواعيد التي حددها القانون للانتهاء من اجراءات تقدير التعميم في حالة عدم الاتفاق عليه دون أن يصل إلى المالك أى أخطار من الخبير يمكن أن يتحقق به علمه بأن جهة الإدارة نازعة الملكية قد سلكت فعلا الطريق الذي ألزمها القانون اتباعه لتقدير التعميم في تلك الحالة ، فإنه يكون لهذا المالك أن يلجأ إلى المحكمة المختصة ويطلب منها تقدير هذا التعميم بذات الوسيلة التي عينها القانون ، وهي تقديره

اكتشاف المطعون عليه معدن الكروميت في أثناء إيفاده في بعثة على نفقة شركة كانت قد استعارته من الحكومة لا يؤدي وحده إلى أن يكون هو صاحب الحق في هذا الكشف ، إذ لو كانت هذه البعثة أوفدت خصيصا لهذا الكشف وكان استخدام المطعون عليه في تلك الفترة لهذا الغرض فإنه وفقا للقواعد المتقدمة يكون الحق فيما اهدت إليه البعثة من كشف للشركة دون المطعون عليه ، وإذا غفل الحكم المطعون فيه عن القواعد المتقدمة ولم يعن ببحث العلاقة التي كانت تربط المطعون عليه بالشركة في فترة الإعارة على ضوء هذه القواعد ، ولا أثر البعثة الثانية التي أوفدته فيها المصلحة التابع لها على ما وصل إليه من اكتشاف ، فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

طعن ٣٧٢ لسنة ٢٨ في رئاسة وعضوية السادة الأساندة الحسني العوضي ، وعمود توفيق اسماعيل ، واطفي على ، وصبري فرحات ، وبطرس زغلول المستشارين .

١٦٨

٢١ من نوفمبر ١٩٦٣

نزع ملكية للمنفعة العامة : تعويض ، تقديره خبرة .

المبدأ القانوني :

يبين من نصوص القانون ٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أن

بمعرفة أهل الخبرة .

طعن ٢٣٨ لسنة ٢٩ برئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد ومحمود توفيق اسماعيل ، وأميل جبران ، وإبراهيم الجاني ، وصبرى فرحات المستشارين .

١٦٩

٢١ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - عقد : تكييفه . عقد إدارى .

ب - غرامة تأخير : طبيعتها ، توقيعها ، سلطة الإدارة شرط استحقاقها . شرط جزائي .

ج - عقد إدارى : لإخلال متعاقد بالتزامه تنفيذ عيني .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان العقد قد أبرم مع إحدى جهات الإدارة بشأن توريد مادة لازمة لتسيير مرفق عام ، واحتوى على شروط غير مألوفة في القانون الخاص ؛ فإن هذا العقد يعتبر عقدا إداريا تحكمه أصول القانون الإدارى دون أحكام القانون المدنى .

٢ - غرامات التأخير التى يفرض عليها فى العقود الإدارية تخلف فى طبيعتها عن الشرط الجزائى فى العقود المدنية ، إذ أن هذه الغرامات جزاء قصد به ضمان وفاء المتعاقد مع الإدارة بالتزامه فى المواعيد المتفق عليها ، حرصا على سير المرفق العام بانتظام وإطراد ، وفى سبيل تحقيق هذه الغاية يحقق للإدارة أن توقيع الغرامة المنصوص عليها فى تلك العقود

من تلقاء نفسها ، ودون حاجة لصدور حكم بها ، وذلك بمجرد وقوع المخالفة التى تقررت جزاءا لها . كما أن لها أن تستنزل قيمة هذه الغرامة من المبالغ التى تكون مستحقة فى ذمتها للمتعاقدين المتخلف .

٣ - لا يتوقف استحقاق غرامة التأخير

على ثبوت وقوع ضرر للإدارة من جراء إخلال المتعاقد بالتزامه ، ومن ثم فلا تلزم الإدارة بإثبات هذا الضرر ، كما لا يجوز للطرف الآخر أن يذاع فى استحقاقها للغرامة كلها أو بعضها بحجة انتفاء الضرر أو المبالغة فى تقدير الغرامة فى العقد لدرجة لا تتناسب مع قيمة الضرر الحقيقى .

٤ - إذا كان لإدارة سلطة توقيع الغرامة عند التأخير فى تنفيذ الالتزام ، فإن لها أيضا سلطة للتنفيذ المباشر ، بأن تحمل بنفسها محل المتعاقد المتخلف أو للمقصر فى تنفيذ الالتزام أو تعهد بتنفيذه إلى شخص آخر ، ويتم هذا الاجراء على حساب ذلك المتعاقد فتتحمل جميع نتائجها المالية ، ومن هذه النتائج المصروفات التى تسكبدها الإدارة فى عملية الشراء من متعهد آخر . فإذا نص فى العقد على طريقة تحديد هذه المصروفات ، حق للإدارة اقتضاؤها كاملة على هذا الأساس ، دون أن تطالب بإثبات ما أنفقته منها فعلا .

طعن ٢٦٢ لسنة ٢٩ ق بالحياة السابقة

١٧٠

٢٧ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - ضريبة أرباح تجارية وصناعية .

ب - ضريبة أرباح استثنائية . بمول خضوع للضريبة
ق ٦٠ لسنة ١٩٤١

المبدأ القانوني :

١ — إذ نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه « استثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثاني من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريقة التقدير أساسا لربط الضريبة عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ . فإذا لم يكن للمول نشاط خلال سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة اتخذ أساسا لربط الضريبة الأرباح المقدرة عليه من أول سنة لاحقة بدأ فيها نشاطه أو استأنفه » فإنها بذلك تكون قد دلت على أن سنة القياس البتة وأن تكون سنة ضريبة كاملة ، يخضع للمول خلالها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بحيث إذا بدأ المول نشاطه الخاضع للضريبة خلال هذه السنة وجب اتخاذ أرباح السنة التالية أساسا لربط الضريبة عليه في السنوات التالية .

٢ — يشترط لخضوع المول للضريبة

الخاصة على الأرباح الاستثنائية ، وفقا للمادة الأولى من القانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ ، أن يكون من الممولين الخاضعين للضريبة على الأرباح التجارية . وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعن لم يبدأ خضوعه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إلا بعد إلغاء الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية بالقانون ٦٠ لسنة ١٩٥٠ ، فإنه لا يمكن للضريبة الخاصة عن نشاط تجاري لم يبدأ إلا بعد إلغائها .

طعن ١٤٨ لسنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وأبراهيم عمر هندی ، وعبد نور الدين المستشارين

١٧١

٢٧ من نوفمبر ١٩٦٣

وقف : شرط الواقف ، تفسيره . ق ٤٨ سنة ١٩٤٦

المبدأ القانوني :

يحمل كلام الواقف على المعنى الذي يظهر أنه أراد به : إعمالا للمادة العاشرة من قانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . وإذا كان الثابت من كتاب الوقف أن الواقف أنشأ وقفه على نفسه ثم من بعده على زوجاته أمهات أولاده ، وعلى أولاده ذكورا وإناثا ثم من بعدهم على أولاد الذكور منهم الظهور ذكورا وإناثا ، دون أولاده الإناث منهم البطون : بحيث إذا ماتت بنت الصلب الظاهر لا يكون لأولادها ذكورا وإناثا شيء في الوقف المذكور ، مادامت أولاد الظهور ، ثم من بعدهم على أولاد أولاد الذكور

- ب- ضريبة ملاهى : وعائوها ، تحصيلها ؛ إعفاء منها
ج- تنفيذ : التنبيه بالوقاء ، بياناته .
د - نفاد ضريبة : ق ٢ سنة ١٩٤٠ مدنى م م
٣٧٧ - ١ و ٣٨١ .

المبادئ القانونية :

١ - عبء الالتزام بالرسم البلدى المقرر على الملاهى إنما يقع على أصحابها ومستغليها وليس على روادها من الجمهور ، شأنه فى ذلك شأن سائر رسوم البلدية المقررة على باقى الحال والعقارات والأشياء المبينة فى المادة ٢٣ من القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ، ولا يقدح فى صحة هذا النظر كون الرسوم على الملاهى تحدد على أسس مغايرة للأسس التى أتبعت فى تحديد الرسوم على غيرها من الحال المذكورة وبواقع نسبة مئوية من الثمن الأصلي لتذاكر الدخول ، ذلك أن هذه المغايرة أمر يقتضيه اختلاف أوجه الاستغلال فى كل منها ، وليس فى تلك المغايرة دلالة على أن عبء الالتزام بالرسم البلدى على الملاهى يقع على عاتق الرواد - ولا وجه للتجدي بأن عبء الالتزام بضريبة الملاهى المقررة بالمرسوم بقانون ٨٥ لسنة ١٩٣٣ يقع على الجمهور ذلك أن نصوص هذا القانون صريحة فى تقرير ذلك ، وهذه الضريبة تختلف عن الرسم البلدى فى طبيعة التكليف المالى المفروض فى كليهما ، ولا يعتبر للرسم تابعا للضريبة حتى يأخذ حكمها بطريق التبعية أو القياس .

(م ١٢ - مقالات)

الظهور ذكورا وإناثا دون أولاد الاناث البطون ، بحيث إذا ماتت بنت الصاب الظهر لا يكون لأولادها ذكورا وإناثا شىء فى الوقف المذكور ، ما دامت أولاد الظهور وكرر ذلك فى كل الطبقات إلى أن قال فى آخر الانشاء والشروط : ثم من بعدهم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم كذلك أولاد الظهور دون أولاد البطون ، فى كل طبقة ثم إذا انقرض أولاد الذكور الظهور ، وأفناهم الموت عن آخرهم ، كان ذلك وقفاً شرعياً على من يوجد من أولاد بنات الواقف ذكورا وإناثا . فإن ظاهر هذا الانشاء يدل على أن الواقف أراد أن لا ينتقل نصيب للبنت لأولادها ما دام يوجد أحد من أولاد الظهور . ولا وجه للقول باستحقاق ابن البنت هذا النصيب بوصف كونه ابن ظهر ؛ لأنه وإن كان يستحق فى نصيب أبيه بهذا الوصف ، إلا أنه لا يستحق فى نصيب أمه ، وإلا فإنه يكون قد شارك فى استحقاقه له وانتقل هذا النصيب إليه قبل أن تأتى نوبته فيه وهى مشروطة بانقراض أولاد الظهور . طعن ٢١ لسنة ٣١ الهى السابقة (أحوال شخصية)

١٧٢

٢٨ من نوفمبر ١٩٦٣

- ١ - بلدية : رسم بلدى على الملاهى . ضريبة الملاهى ؛ عبء الالتزام بكل منهما . ق ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ مرسوم بقانون ٨٥ لسنة ١٩٣٣ .

٢ — وعاء ضريبة الملاهي — على ما تنقضى به المادة الأولى من المرسوم بقانون ٨٥ لسنة ١٩٣٣ — هو أجرة الدخول أو أجرة للسكان في محال الفرجة — وهذه الأجرة تشمل جميع ما يدفعه الجمهور نظير دخوله الملاهي ، ومن ثم فإذا قام المستغل للملاهي بتحصيل الرسم البلدي المقرر مع ثمن التذكرة من جمهور الرواد ، فإن هذا الرسم يعتبر بهذه المثابة من ضمن أجرة الدخول ، وتسرى عليه بالتالي ضريبة الملاهي .

لمصلحة الأموال المقررة استناداً إلى المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ مطابقة للمستغلين لمحال الفرجة والملاهي بتكاملة كل فرق يتضح بين المستحق من الضريبة وما حصل منها فعلاً ، ولا يحول دون ذلك خطأ المصلحة باعتمادها لتذاكر الدخول المبين عليها قيمة الرسم البلدي ؛ ذلك أن هذا الخطأ لا يكسب المستغل أى حق ولا يمنع من مطالبته بفرق الضريبة المستحقة وفقاً للقانون إذ لا يجوز الإعفاء من الضريبة أو تخفيضها إلا في الأحوال المبينة في القانون .

٣ — الأمر العالي الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ لم يستلزم بالنسبة للبيان الخاص بالمبالغ المراد التنفيذ من أجلها اشتغال ورقة التذكرة والإندار على مقدار المبالغ المستحقة دون أى تفصيل آخر لها .

٤ — تنص المادة السابعة من المرسوم بقانون ٨٥

لسنة ١٩٣٣ على أنه : « يجب على أصحاب المحال أن يوردوا في اليوم التالي لكل حفلة إلى أقرب خزانة تابعة لوزارة المالية جميع المبالغ المتحصلة من الضريبة على الدخول أو أجور الأمكنة » ، كما تنص المادة ١٢ على أنه : « يجب على المستغلين تكاملة كل فرق بالنقص بين المستحق من الضريبة وبين المودع بخزانة وزارة المالية وذلك في ظرف ٢٤ ساعة من تاريخ الإخطار الذي يرسل إليهم بذلك » . ومفاد ذلك أن ضريبة الملاهي ليست من الضرائب السنوية التي يبدأ سريان التقدم فيها من نهاية السنة التي تستحق فيها وبالتالي فإنه طبقاً للقانون ٢ لسنة ١٩٤٠ والمادتين ٣٧٧ فقرة أولى و ٣٨١ من القانون المدني القائم يسقط الحق في المطالبة بالمستحق من ضريبة الملاهي بمضي ثلاث سنين ميلادية من تاريخ استحقاقها .

طعن ٣٥٠ لسنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الحسيني العوضي ، محمود توفيق اسماعيل ، وإبراهيم الجاني ، وصبري فرحات ، وبطرس زغلول المستشارين .

١٧٣

٢٨ من نوفمبر ١٩٦٣

أ - حيازة : دعواها ، قاضي الحيازة ؛ منعه من التعرض للحق . منع المدعى عليه من طلب الحق . ممر . مطل

ب - دعوى : منع التعرض . شروطها . حكم « كفاية التسبب »

المبادئ القانونية :

١٧٤

٢٨ من نوفمبر ١٩٦٣

لإثبات : قوة الأمر المقضى . نقض . حالات ،
ملعن . حكم سابق مخالفته .

المبدأ القانوني :

المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها ،
يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين .
ويجب لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة
المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية ، يكون الطرفان
قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت
حقيقتها بينهما بالحكم الأول ، وتكون هي
بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد في الدعوى الثانية
أي الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها .

فإذا كان الثابت أن الطاعنين أقاما دعوى
بطلب الحكم لهما بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر
لهما من المظنون عليه الثاني عن جزء في المنزل
محل النزاع ، واختتم الطاعنان في هذه
الدعوى المظنون عليها الأولى باعتبارها مالكة
على الشيوع في هذا المنزل ؛ وطلبنا لذلك أن
يكون الحكم في مواجهتها ؛ وانحصرت المنازعة
هذه المظنون عليها في تلك الدعوى في أن المنزل
الذي وقع عليه البيع موقوف ، وأن نصيب
البائع فيه يقل عما يباعه للطاعنين ، وقضى
للطاعنين في الدعوى المذكورة بصحة ونفاذ

١ - متى كان استناد الحكم إلى استمرار
استعمال المظنون عليه للعمر سواء بالمطل الذي
لا نزاع فيه أو بالمرور الذي استخلصه من أقوال
الشهود ، يكفي أن يكون أساسا للقضاء بمنع
التعرض ؛ وكان ما جاء بالحكم عن ثبوت حق
المظنون عليه في ارتفاع المطل والمرور استنادا
إلى الحكم الصادر لمصلحته ليس إلا تقريرا
للواقع للاستئناس به في تبين الحيازة وصحتها ؛
فإنه يكون غير صحيح ما يدعاه الطاعن على
الحكم من أنه بني قضاءه على أساس
ثبوت الحق .

٢ - لا يقبل من المدعى عليه في دعوى
الحيازة ، دفعها بالاستناد إلى نفي الحق .

٣ - فعل التعرض الذي يصلح أساسا لرفع
دعوى منع التعرض ، يتحقق بمجرد تعكير
الحيازة والمنازعة فيها ؛ فإذا كان الحكم المظنون
فيه قد أورد في أسبابه عن فعل التعرض أن
المستأنف عليه (الطاعن) قد أقام السلم جميعه
بعنده الأربعة داخل الممر ، وأنه بذلك يعتبر
معرضا للمستأنف (المظنون عليه) ، فهذا حسيبه
بيانا لفعل التعرض

ملعن ٢٩ لسنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة
عمود عياد وعمود توفيق اسماعيل ، واطفي على ، وصبري
فرحات ، وبطرس زغالول المستشارين .

المبادئ القانونية :

١ — متى كانت الدعوى قد أريد بها نفي حق ارتفاق يدعيه المدعى عليه ، فإنها تكون من الدعاوى المتعلقة بحق ارتفاق في معنى المادة ٣٣ من قانون المرافعات ، ويتمين تقدير قيمتها طبقا لنص هذه المادة باعتبار ربع قيمة العقار المقرر عليه الحق : إذ يستوى في إعتبار الدعوى كذلك أن تكون قد رفعت بطلب ثبوت حق ارتفاق أو بطلب نفيه . ولا يغير من اتصاف الدعوى بالوصف المتقدم أن يكون مدعيها قد طلب فيها أيضا غلق المحال التي فتحها المدعى عليه على الأرض المتنازع على تقرير حق الارتفاق عليها ، وإزالة المواسير التي مدها على هذه الأرض : ذلك أن طلبه هذا يعتبر نتيجة مترتبة على طلبه الأصلي المتضمن نفي حق الارتفاق وبالتالي طلبا تابعا له ؛ وإذا كان هذا الطلب التبعي مما لا يقبل التقدير بحسب القواعد المبسوط عليها في قانون المرافعات ، فإنه لا يدخل في الحساب عند تقدير قيمة الدعوى ، وذلك عملا بالمادة ٣٠ من القانون المذكور .

٢ — لا يكفي لنقض الحكم المخالفته قواعد الاختصاص ، أن تكون محاكمة الموضوع قد أخطأت وطبقت عند تقديرها قيمة الدعوى قاعدة من قواعد التقدير الواردة في قانون المرافعات غير القاعدة الواجب تطبيقها ، بل

عقد البيع عن نصف المنزل لقاء الثمن المبين بالعقد ، ثم أقامت المطعون عليها بذلك دعوى ضد الطاعنين والبائع لهما — المطعون عليه الثاني — بطلب أخذ هذا القدر بالشفعة نظير ثمن يقل عن الثمن الوارد بالعقد سالف الذكر ، فإن الموضوع يكون مختلفا في الدعويين ، كما أن قضاء الحكم الصادر في الدعوى الأولى بصحة عقد البيع نظير الثمن المبين فيه لا يعتبر فصلا في حقيقة الثمن الذي حصل به البيع ، تحتاج به المطعون عليها الأولى ويتمنع عليها معه إثارة النزاع في حقيقة هذا الثمن في دعوى الشفعة التي رفعتها بعد ذلك : إذ لم يكن هذا الثمن محل مبارزة من أحد في الدعوى الأولى ، حتى يعتبر أن الحكم الصادر فيها قد فصل في هذه المسألة ، بل ما كان يقبل من المطعون عليها إثارة مثل هذه المبارزة في تلك الدعوى . ومن ثم فإن الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى الثانية بدعوى صدوره على خلاف حكم سابق ، يكون غير جائز .

طعن ٩٣ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة

١٧٥

٢٨ من نوفمبر ١٩٦٣

- ١ — دعوى : تقدير قيمتها . ارتفاق . مرافعات م م ٣٢ و ٣٠ .
- ب — نقض : حالاته الطعن . اختصاص خروج قيمة الدعوى بحسب القاعدة الصحيحة عن نصاب المحكمة التي حكمت فيها . مرافعات م م ٤٤٤ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
- ج — حكم : التذليل عيب .

له قد كسب ملكية حق ارتفاق المرور على الأرض موضوع النزاع بالمدة الطويلة المكسبة للملكية ، واستند في ذلك إلى مجرد عدم النص على وجود هذا الحق للبائع في العقد الصادر منه للطاعن ، وإلى وجود طريق آخر رئيسي أسير للوصول إلى القطعة المباعة منه للطاعن ، فإن هذا الذي استند إليه الحكم ليس من شأنه أن يؤدي بطريق اللزوم إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ويكون الحكم المطعون فيه مشوباً بفساد الاستدلال .

طن ١٢٧ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة

يجب أن يثبت لمحكمة النقض أيضاً أن قيمة الدعوى بحسب القاعدة الصحيحة المنظمة تخرج عن نصاب المحكمة التي حكمت فيها ، وذلك حتى يكون الطعن ذا جدوى ، وحتى تستطيع محكمة النقض أن تفصل في مسألة الاختصاص وتعين عند الاقتضاء المحكمة المختصة طبقاً لما تبص عليه المادة ٤٤٤ مرافعات المقابلة للمادة ٢٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد رفض تحقيق ما تمسك به الطاعن من أن البائع

قضاء المحكمة الإدارية العليا

ديسمبر ١٩٦٣

١٧٦

١٤ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - طرح النهر وأكله : ملكيته ق ٧٣ لسنة ١٩٥٣ . سند ملكية مسلم الطرح .
ب - تسليم : طرح النهر وأكله . أنره القانوني
ج - توزيع : طرح النهر وأكله . معناه .

المبادئ القانونية :

١ - القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٣ يعتبر طرح النهر من أملاك الدولة الخاصة . ويعتبر سند ملكية أصحاب الأكل هو القرار الوزاري باعتماد للتوزيع بعد شهره بالطريق المرسوم قانونا . فعملية التسليم والاعتماد عملية قانونية وليست عملية مادية ويجب توافر الشروط التي يتطلبها القانون في شخص المتسلم .

٢ - لا يترتب الأثر القانوني لتوزيع الطرح إلا بعد الاستلام المعتبر قانونا .

٣ - المقصود بعبارة توزيع طرح النهر وأكله في تطبيق أحكام القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٣ هو المعنى الأعم ، وهو تسليم الطرح لمن خصص لهم من أصحاب الأكل ، ويختلف سند الملكية في هذه الحالة عن سند الملكية للمادية .

١٧٧

٢١ من ديسمبر ١٩٦٣

اختصاص : تفويض . تأديب . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١
م ٨٥ . ق ٧٣ لسنة ١٩٥٧
وزير مالية ، قرار ٤٤٣ لسنة ١٩٥٧ وغيرهم أموال مقررة موظفوها . مدير . محافظ . رئيس مصلحة

المبدأ القانوني :

يعتبر في حكم رئيس المصلحة في شأن توقيع الجزاءات ، وفقا للمادة ٨٥ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، المعدلة بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ من يعينه الوزير بقراراته من رؤساء الإدارات وغيرهم .

« لا ينصرف لفظ : و » غيرهم « إلى غير موظفي الوزارة المعينة . يعتبر سليا مطابقا للقانون قرار وزير المالية ٤٥٣ لسنة ١٩٥٧ ، باعتبار المديرين والمحافظين ، رؤساء مصالح لهم سلطة توقيع العقوبات على موظفي الأموال المقررة في دائرة اختصاص كل منهم .

ولا يؤثر في ذلك تبعيته المديرين والمحافظين لوزارة الداخلية ، ماداموا يحكم النظام الإداري

لمصلحة الأموال المقررة ، يعتبرون رؤساء الفروع
هذه المصلحة في الأقاليم .

قضية ١٣٠ لسنة ٧ ق

يناير ١٩٦٤

١٧٨

٤ من يناير ١٩٦٤

١ - سمعة : موظف ، حسن السمعة ، صلاحية ، شرطها
وظيفة ، واجباتها ، خروج الموظف عليها ، ق ١١٧
لسنة ١٩٥٨ . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥٨ .
ب - موظف : تأديب ، نظامه القانوني ، قانون جنائي
نظامه ، ذنب ، إداري ، جنائي . قرار تأديبي ، سببه .
تحقيقه . سلوك معيب .

المبادئ القانونية :

١ - حسن السمعة ، شرط صلاحية تفتضيه
طبيعة الوظيفة العامة . لذلك يجب توافره دوما
في الموظف لاستمراره في تقلد وظيفته والبقاء
فيها .

وخروج الموظف على مقتضى واجبات
وظيفته ، قبل العمل بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨
بإعادة تنظيم الديانة الإدارية والمحاكمات التأديبية
في الإقليم المصري لا يمنع من مجازاته بإحدى
العقوبات المقررة في هذا القانون ، والقانون
٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

٢ - النظام القانوني للتأديب ، يختلف
عن النظام المقرر بالقوانين الجنائية للأفعال

للمؤسسة . ذلك بأن الأفعال المؤثمة المكونة للذنب
الإداري ، ليست محددة على سبيل الحصر ،
والذوق ، بل ترد بوجه عام إلى الإخلال
بواجبات الوظيفة ، والخروج على مقتضياتها
واعتبارها سببا لقرار التأديبي .

ويتحقق هذا السبب بكل فعل أو مسلك
من الموظف راجع إلى إرادته إيجابا أو سلبا ، ولو
كان المجال الذي ارتكب فيه خارج نطاق العمل
الوظيفي ، مادام هذا العمل يكون في ذاته سلوكا
معيبا ، فيعكس أثره على كرامة الوظيفة ، ويمس
اعتبار شاغلها .

قضية ٨٧٥ لسنة ٧ ق

١٧٩

١٣ من يناير ١٩٦٤

دعوى : مصلحة ، دفع بعدم قبول . جامعة القاهرة .
إدارة قضايا المحكمة .

المبدأ القانوني :

طلب جامعة القاهرة . من محامى إدارة
قضايا الحكومة المختص بالطعن في قرار صادر
من اللجنة القضائية ، وتقدير هذا المحامى بالطعن
نيابة عن وزير المعارف العمومية . لا عن مدير
الجامعة المذكورة ، لا يجوز الدفع بعدم قبوله .
بمقولة انتفاء المصلحة .

قضية ٢٧٨ لسنة ٥ ق

١٨٠

١٣ من يناير ١٩٦٤

١ — حكم : تسبب • بطلان • مرافعات م ٣٤٩
شهود • أقوالهم •
ب — تأديب : موظف • أدلة • قواعد إثبات • اتهام •
استخلاص وقائمه •

المبادئ القانونية :

١ — الترتيب الوارد بالمادة ٣٤٩ من
قانون المرافعات ، ليس ترتيباً حتمياً يترتب على
الإخلال به البطلان .

ويكفي لسلامة الحكم أن يكون مقاماً على
أسباب تستقيم معه ، ولا يلزم أن يتمم حجج
الخصوم استقلالاً في جميع مناحي أقوالهم ؛ ثم
يفندها تفصيلاً الواحدة تلو الأخرى . بل يكفي
أن يورد الحكم مضمون أقوال الشهود ، ومتى
كان ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود ،
غير متناقض مع ما هو ثابت بالتحقيقات ، كان
قضاؤه لا غبار عليه .

٢ — يجب أن تقتيد المحكمة التأديبية
بقواعد الإثبات عند استخلاص وقائع الاتهام
عن ملف الدعوى ؛ مع تقدير هذه الوقائع بما
يتمشى مع المنطق السليم .
قضيه ١٦٠٥ لسنة ٨ ق

١٨١

١٨ من يناير ١٩٦٤

دعوى : صفة ، منازعة فيها . حكم حائز قوة الشيء
المقضى ، وقف تنفيذ .

المبدأ القانوني :

لا تجوز المنازعة في الصفة في الدعوى .
بعد صدور حكم برفض طلب وقف التنفيذ
حائز قوة الشيء المقضى .
قضيه ٩٠٩ لسنة ٧ ق

١٨٢

١٨ من يناير ١٩٦٤

دعوى : سماعها ، ق ١١٧ لسنة ١٩٥٩ . أمر ه و
ه ب لسنة ١٩٥٦ بشأن الاتجار على الرعايا البريطانيين
والأستراليين والفرنسيين والتدابير الخاصة بأموالهم . ١١٧
لسنة ١٩٥٩ . مرافعات م ١ ، اختصاص

المبدأ القانوني :

نصت المادة الأولى من القانون ١١٧ لسنة
١٩٥٩ في شأن عدم قبول الطعن في الأعمال
والتدابير التي اتخذتها الجهات القائمة على تنفيذ
الأمرين ه وه ب لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالاتجار
مع الرعايا البريطانيين والأستراليين والفرنسيين
وبالتدابير الخاصة بأموالهم ، على عدم جواز
سماع أي دعوى يكون الغرض منها الطعن في
أي تصرف أو قرار أو تدبير أو إجراء ؛ وبوجه
عام أي عمل أمرت به ، أو تولته الجهات القائمة

على تنفيذ الأمرين ٥ و ٥ ب لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما : وذلك سواء أكان الطعن مباشرا بطلب القسح أو الإلغاء أو التعديل أو وقف التنفيذ ، أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بالتعويض أيا كان نوعه وسببه .

ويسرى هذا الحكم على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى ، أو تم من الإجراءات تبيل تاريخ العمل به : طبقا لنص المادة الأولى من قانون المرافعات ، باعتبار ذلك النص معدلا للاختصاص فلا يجوز سماع الدعوى .

ويشمل عدم السماع القرارات المعيبة ، وغير المعيبة ، سواء .
قضية ١٢٢١ لسنة ٧ ق

١٨٣

١٨ من يناير ١٩٦٤

- ١ — دعوى : جنسية ، صورها .
- ب — اختصاص : قضاء إدارى بدعوى الجنسية .
- ج — دعوى جنسية أصلية : مواعيد طعن بالإلغاء ، مدى تنفيذها بها .
- د — عثمانى : جنسية ، إثبات إقامته في مصر . دليل ، قرينة .
- هـ — دعوى جنسية أصلية : ميعاد السنة . ق ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م ١ و ٩

المبادئ القانونية :

١ — دعاوى الجنسية تتخذ ثلاث صور الدعوى الأصلية ، والدعوى التي ترفع طعناً

في قرار إدارى نهائى صادر في شأن الجنسية ، والدعوى التي ترفع في مسألة أولية في خصومة أخرى .

٢ — يختص القضاء الإدارى وحده بدعاوى الجنسية طبقاً لأحكام القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ . ويشمل اختصاصه دعاوى الجنسية الأصلية وغيرها

٣ — لا تخضع دعاوى الجنسية الأصلية للمواعيد المقررة قانوناً للطعن بالإلغاء ، إذ لا يوجد بها قرار إدارى يرتبط به ميعاد رفع الدعوى .

٤ — يجوز أن يثبت العثماني إقامته في مصر في الفترة من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٨ بشهادة عرفية ، يقرر فيها موقعوها بأن المدعى كان يسكن بمنزل والدم من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٢ ويجوز الأخذ بمثل هذه الشهادة إذا عززتها الأدلة والقرائن الأخرى .

٥ — لا تخضع الدعوى الأصلية بالجنسية لميعاد السنة المصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية ، لأن الدعوى الأصلية بطلب الاعتراف بالجنسية ، يختلف عن طلب شهادة بإثبات الجنسية .

قضية ٦٢٥ لسنة ٧ ق

٢ — يعتبر صحيحا الامتناع عن تعيين تلميذ

المرشد في وظيفة مرشد من الدرجة الثالثة ، لعدم ثبوت اللياقة الطبية : وفقا لأحكام القرار

الوزارى ٢٧ لسنة ١٩٤٨ ، معدلا بالقرار الوزارى ٨ لسنة ١٩٥٠ .
قضية ٧٤٥ لسنة ٧ ق

١٨٦

٢٥ من يناير ١٩٦٤

تأديب : موظف ، تقرير اتهام . دفاع ، ضمانه .

المبدأ القانونى :

حكم المحكمة التأديبية بمجازاة الموظف عن ثبوت واقعة ، هي إحدى عناصر الاتهام المطروحة عليها جملة ، بعد مواجهته بها وسماع دفاعه ، وأقوال الشهود في حضوره ، ليس فيه مخالفة للقانون ، قولا . بأن المحكمة وقعت جزاء عن تهمة لم يتضمنها تقرير الاتهام المعلن إلى الموظف ، ولم توجه إليه .
قضية ١٢٨٣ لسنة ٨ ق

١٨٧

٢٥ من يناير ١٩٦٤

١ — قاعدة تنظيمية ، قرار إدارى ، قرار وزير الاقتصاد ٢٢ من يونيو ١٩٦٠ . قرار وزير الاقتصاد ١١ من أكتوبر ١٩٦١ . رخصة صرافة .
ب — قرار إدارى : سببه . تعدده . تخلف بعض أسبابه .
ج — ترخيص . طبيعته .
د — نقد . رقابة عليه ؛ ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .

١٨٤

١٩ من يناير ١٩٦٤

مرتب : تسوية ، فروق مالية ، تقادم خمس سنوات .
قاطع مدة ، نظام . لجنة قضائية .

المبدأ القانونى :

قاطع لمدة سقوط الحق في اقتضاء الفروق المالية المترتبة على التسوية بالنسبة لما انقضى عليه خمس سنوات .

ويظل هذا الانقطاع قائما ومستمرا ، حتى يصدر الحكم النهائى فى الدعوى .

قضية ١١٩٦ لسنة ٨ ق

١٨٥

٢٥ من يناير ١٩٦٤

١ — قضاء إدارى : اختصاص ، دعوى إلغاء حكم بعدم قبولها شكلا دعوى تعويض .
ب — مرشد : بوغاز اسكندرية لياقة طبية
ج — تلميذ مرشد . شطب اسمه . قرار وزارى ؛
٢٧ لسنة ١٩٤٨ ، قرار وزارى ٨ لسنة ١٩٥٠

المبادئ القانونية :

١ — الحكم بعدم قبول دعوى الالغاء شكلا ، يتضمن الحكم باختصاص المحكمة بنظرها . فإذا صار هذا الحكم نهائيا ، امتنع إثارة مسألة الاختصاص فى دعوى التعويض عن ذات الموضوع .

المبادئ القانونية :

١ - قرار وزير الاقتصاد في ٢٢ من يونية ١٩٦٠ ؛ وفي ١١ من أكتوبر ١٩٦١ ، بسحب رخصة العمل بميناء بورسعيد بالنسبة للسيارة التي يجمعون بين العمل بالمدينة والعمل بالميناء وبعدم إصدار رخص جديدة لمزاولة مهنة الصرافة ، يتضمنان قاعدة تنظيمية عامة مجردة جديدة ، من مقتضاها أن تطبق على كل صراف يجمع بين ترخيص العمل بالميناء والعمل في المدينة .

ولا يقدح في عمومية هذا الحكم أن تقرر لجنة وكلاء الوزارة في ٢٢ من يونية ١٩٦٠ ، الذي اعتمده الوزير ، ذكر أن عدد السيارات إثنان .

٢ - إذا ذكرت الإدارة أسباب عدة لإصدار القرار الإداري ، فإن تخلف بعض هذه الأسباب لا يؤثر ، ما دام باقيها يكفي للحل القرار على وجه صحيح .

٣ - الترخيص الصادر من جهة الإدارة تصرف إداري يتم بالقرار الصادر بموجبه ، وهو تصرف مؤقت قابل للسحب والتعديل في أي وقت وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة ، بشرط عدم إساءة استعمال السلطة ، ولا يؤثر في ذلك كون الترخيص مقيداً بشروط . أو محددًا بأجل .

٤ - قصر وزير الاقتصاد الترخيص بمزاولة عمليات النقد الأجنبي على البنوك ومؤسسات معينة بالاسم ، تطبيقاً للقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، بتنظيم الرقابة على عمليات النقد .

فإذا سمحت الإدارة لصـيارفة البحر في بورسعيد بالعمل ، لظروفهم الخاصة ، فإن هذا لا يكسبهم حقاً في الاستمرار في مزاولة عملهم الخالف للقانون .
قضيه ١٧ لسنة ٩ في

١٨٨

٢٦ من يناير ١٩٦٤

أ - بدل سفر : مجلس جامعة . قراره بتكليف أساذ تمثيل الجامعة في مؤتمر دولي
ب - قرار إداري . مجلس جامعة ، ندب أساذ الحضور مؤتمر دولي . الآثار المالية المترتبة عليه . قرار تنفيذي .

المبادئ القانونية :

١ - القرار الصادر من مجلس الجامعة بتكليف أحد الأساتذة تمثيل الجامعة في مؤتمر دولي ، يقتضي وجوب قيام الأساذ بهذا التكليف على وجه مرضي ، وإلا انتفى سبب التزام الجامعة بتنفيذ أي أثر من الآثار المالية التي تقترب على القيام بالمهمة مصدر الالتزام .

٢ - القرار الصادر من مجلس الجامعة في شأن الآثار المالية المترتبة على القرار الإداري الصادر بإيفاد أساذ الحضور مؤتمر دولي ، يعتبر

من قبيل القرارات التنفيذية التي لا ترتفع إلى
مرتبة القرارات الإدارية .

لذلك يجوز سحب التسوية المالية الخاطئة
في أى وقت ؛ دون التقييد بميعاد .

قضية ١١١٩ لسنة ٦ ق

١٨٩

٣١ من يناير ١٩٦٤

١ — مدة خدمة سابقة : مصلحة مصيد أسماك . تطوع
قرار مجلس وزراء في ٢٠ من أغسطس ١٩٥٠ و ١٥
من أكتوبر ١٩٥٠ . أقدمية درجة مقررة لمؤهل دراسي .
ب — ضم مدة خدمة سابقة : قرار جمهوري ١٥٩
لسنة ١٩٥٨ .

المبادئ القانونية :

١ — مدة التطوع بمصلحة مصيد الأسماك
الخاضعة لوزارة الحربية والبحرية ، تعتبر في حكم

التطوع في أسلحة الجيش المختلفة ، وتضم هذه
المدة كاملة وفقا لقراري مجلس الوزراء في ٢٠
من أغسطس ١٩٥٠ و ١٥ من أكتوبر ١٩٥٠
في أقدمية الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي عند
الالتحاق بوظيفة مدنية ؛ والقانون لسنة ١٩٦٤
بشأن تطبيق هذين القرارين :

٢ — المدة التي تقضى في كادر أدنى أو على
اعتماد أو بمساكفة الشهرية أو باليومية ،
يشترط لضدها وفقا لقرار الجمهوري ١٥٩ لسنة
١٩٥٨ ، أن تكون المدة قد قضيت في درجة
معادلة للدرجة التي يعاد فيها التعيين .

وحصول الموظف في المدة السابقة على
مساكفة شهرية قدرها خمسة جبهات ، يجمعها
غير معادلة الدرجة التاسعة التي أعيد تعيينه فيها .

قضية ٨٥٠ لسنة ٧ ق

محكمة القضاء الإداري

دائرة الفصل بغير الطريق التقاضي

مارس ١٩٦٣

١٩٠

٢٣ من مارس ١٩٦٣

مجلس دولة : اختصاص محكمة قضاء إداري، ق ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس ١٦ و ٦٤ ، ملف ضابط ، إجراء تنظيمي مصلحي منازعة في صدره . تقرير سرى .

المبدأ القانوني :

ملف الضابط ، الملحق بملف خدمة ، وفقاً للمادة السادسة عشرة من القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس ، لا يترتب على ما يودع فيه من ملاحظات ؛ أي أثر قانوني ، كالحرمان من العلاوة ، إنما هو إجراء تنظيمي قصد به استنهاض المهمة .

الحكمة :

من حيث إن المادة السادسة عشرة من القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس تنص على أن : « ينشأ لكل ضابط ملف مستقل يلحق بملف الخدمة ، تودع فيه الأوراق المتضمنة البيانات والمعلومات الخاصة به ، بما يكون متصلاً بوظيفته ، كما تودع فيه الملاحظات المتعلقة بعمله ، والتقارير السنوية السرية المقدمة عنه ، وكذلك يودع في

هذا الملف كل ما يثبت جديته من الشكاوى المقدمة ضد الضابط بعد تحقيقها ، وسماع أقواله فيها ، وموافقة المجلس الأعلى للبوليس على إيداعها . »

ومن حيث إنه باستقراء نصوص هذا القانون ، يتضح أنه لم يرتب أثراً قانونياً على ما يودع ملف خدمة الضابط من ملاحظات ، كالحرمان من العلاوة ، ولم تتجه فيه الإدارة عند صدور قرارها المطعون فيه إلى ترتيب أثر قانوني في حق المدعى ، إنما هو إجراء تنظيمي ، قصد به استنهاض المهمة وبث روح الإقدام والتوابع في أداء الواجب .

الوقائع :

المدعى كان من ضمن الضباط الذين حضروا اجتماع المدير العام لمصلحة الأمن العام لمناقشة النتائج التي أسفرت عن الحوادث التي ارتكبها شقي بدائرة مديرية أمن سوهاج ؛ و عرض على كبار الضباط فكرة تطوع بعضهم لمطاردة هذا الشقي ، وقد أحجم المدعى عن التطوع لهذه المهمة .

ولما كان هذا الإحجام يتم عن سلامة لا تتفق مع ما يجب توافره في غيباط الشرطة من شجاعة وتوابع لأداء الواجب ، لذلك قرر المجلس الأعلى للشرطة إيداع تقرير بملف خدمة المدعى يثبت فيه تقصيره وتقاعده عن تأدية الواجب .

قائم ، وقياسي مع الفارق ؛ لأن التقرير السري يؤثر ما لا في الترقية أو منح العلاوة أو الفصل في حين أن الإجراء المطعون فيه لا يترتب عليه آثار قانونية .

ومن حيث إن الإجراء المطعون عليه بالإضافة إلى ما تقدم ليس جزاء تأديبيا، إذ أن نص المادة ٦٤ من القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ قد حددت الجزاءات التي يجوز توقيعها على ضباط الشرطة وهي : الإنذار ، والحكم من المرتب ، وتأجيل موعد استحقاق العلاوة ، والحرمان منها ؛ وبالتالي فإن طلب إلغائه لا يدخل في ولاية القضاء الإداري .

ومن حيث إنه لكل ما تقدم يكون الدفع بعدم الاختصاص قائما على أساس سليم ..

القضية ٥٨٧ لسنة ١٦ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد فهمي البيلوي، ومحمد عبد الجواد حسين، وصادق حسن مبروك المستشارين .

١٩١

٦ من مارس ١٩٦٤

جزاء : موظف منتدب ، جهة منتدب إليها ، حقها في مجازاته ، مدرسة خاصة ، ق ٣٩٨ لسنة ١٩٥٥ .
موظف معار . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة
م ٤٨ و ٨٥ . ق ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم المدارس
الخاصة م ٣٢ إلى ٣٤ و ٤٦ . ق ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥

المبدأ القانوني :

المشتزع بين الجزاءات الجائز توقيعها على الموظفين غير الرسميين وغير المعيّنين على درجات،

ومن حيث إنه لا إعتداد بما يشير المدعى من أن الإجراء المطعون فيه يمس حالته الوظيفية ، وينصرف إلى مخالف الأوجه للتركز الوظيفي ، كالتخطي في الترقية والإحالة إلى الاحتياط ؛ لا مقيع فيما تقدم لأنه باستقراء نصوص القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ يتضح أنه لم يترتب تلك الآثار التي يزعمها المدعى على مثل الإجراء المطعون عليه .

كما أنه لا محل لاستناد المدعى لنص المادتين ٨٦ و ٢١ من القانون المشار إليه للقول بترتيب آثار ، لهزاحتها في أنه لا يجوز التخطي في الترقية عند حلول الدور إلا بقرار مسبب من المجلس الأعلى للبوايس ، بعدم سماع أقوال الضابط أمام المجلس ، وذلك في كل مرة يحصل فيها التخطي ، ولا يجوز الإحالة إلى الاحتياط إلا بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للبوايس في ذلك ، إذا ثبت لدى وزير الداخلية لأسباب خطيرة تتعلق بالمصلحة العامة ضرورة ذلك .

فإن صراحة هذين النصين تؤدي إلى عكس ما استند إليه المدعى ، إذ لا يجوز التخطي إلا بشروط معينة وبقرار مسبب بعد سماع أقوال الضابط ، ولم يشر النص إلى أن التخطي يكون نتيجة لما يودع ملف الخدمة من ملاحظات ، كما أن حق الإحالة إلى الاحتياط أعطى للوزير في حالة إذا ما ثبت لديه لأسباب خطيرة تتعلق بالمصلحة العامة ، ولم يشر النص إلى أن الإحالة إلى الاحتياط تكون نتيجة لما يودع ملف الخدمة من ملاحظات كذلك التي يطالبه المدعى بإلغائها .

يضاف إلى ما تقدم أن تشبيه المدعى بالإجراء المطعون فيه بالتقرير السنوي للموظفات تعمييه غير

الجهة المعارة إليها دون الجهة الإدارية التابعة لها بمجازاتها، قياسا على حالة النذب، ولأن القرار المطعون فيه قد وقع باطلا لا هداره حقها في الدفاع عن نفسها، ولا خلاه بالضمانات المقررة لها قانونا، فضلا عن أن القرار لا يقوم على سبب يبرره.

المحكمة:

ومن حيث إنه يجب للفصل في موضوع هذا النزاع الرجوع إلى أحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة، والقانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم المدارس الخاصة للجمهورية العربية المتحدة المعمول به اعتبارا من ٢٠ من سبتمبر ١٩٥٨.

ومن حيث إنه فيما يتعلق بالحق في مجازاة الموظفين فقد تكفل القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ببيان واجبات الموظفين والأعمال المرفقة عليهم، وذلك في الفصل السادس من الباب الأول منه، ثم أتبع ذلك بالكلام في الفصل السابع عن تأديب الموظفين المعينين على وظائف دائمة، فبين الجزاءات الجائر توقيعها عما يرتكبه الموظفون من مخالفات وعن الجهات صاحبة الحق في توقيع الجزاءات، وقد جعل هذا الحق شركة بين الجهة الإدارية ممثلة في الوزير أو وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المصلحة، وبين محاكم تأديبية نص على تشكيلها في القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية في الإقليم المصري، وجعل لكل من هاتين الجهتين حق توقيع الجزاء في حدود معينة.

عما يرتكبون من مخالفات، وعين الجهات المختصة التي لها الحق في توقيع الجزاءات التي حددها، ولم يخول هذه الجهات سلطة تأديب الرسميين، أو المعيّنين على درجات، فهم يخضعون حتما لقواعد التأديب وحدوده المنصوص عليها في قانون موظفي الدولة باعتباره القانون العام.

غير أن السلطات التأديبية التي نص عليها القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ تكون سلطاتها قائمة على الموظفين التابعين لها من غير الرسميين وغير المعيّنين على درجات.

الوقائع:

ومن حيث أن المدعية تمنى على القرار الصادر بمجازاتها بخمسة أيام من راتبها صدوره من غير مختص وهو السيد وكيل وزارة التربية والتعليم، وذلك لأنها قبلت بعض طالبات شقيقات بكاية البنات القبطية بالعباسية، دون الرجوع إلى إدارة الثقافة لتحديد الفرق الدراسية المناسبة لمستوياتهن العلمية، وقيدت بعض طالبات بفرق دراسية لا يجوز قبولهن بها مخالفة بذلك التعليمات وقانون التعليم الثانوي، مما ترتب عليه تقديم بعض الطالبات لامتحان شهادة الثانوية العامة دون وجه حق، في حين أن المختص بإصدار مثل هذا القرار هو مدير التربية والتعليم بالمنطقة دون سواه؛ طبقا للقانون ٨٣ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم المدارس الخاصة الذي وقعت في ظله المخالفات المنسوبة إليها، وذلك لانها معارة ومن ثم تختص

الإدارية التي يعمل الموظفون بها حق توقيع الجزاءات عليهم عما يرتكبونه من مخالفات إدارية ، ولو قصد المشرع المساواة بينهما في الحكم لما أعوزه النص ، ولكنه لم يفعل على النحو الوارد في المادة ٨٥ سالف الذكر .

ويؤيد هذا الرأي ويؤكد ماضته المحكمة الإدارية العليا في حكم حديث لها ، أشارت فيه إلى بقاء علاقة الموظف المعار بالجهة الحكومية المعيرة ، فإن هذه الإهارة إن كانت لجهة خاصة فلا تملك تلك الجهة محاكمة الموظف الحكومي تأديبياً ، لأن القوانين واللوائح جعلت المحاكمة التأديبية للموظف الحكومي طبقاً لنظم التأديب الحكومية بما لا يسمح لغير الحكومة باتخاذ هذا الإجراء ضد الموظف الحكومي .

وهذا ليس معناه إفلات الموظف المعار لجهة أهلية من العقاب ، بل على الجهة الأهلية المستعيرة أن تبلغ الأمر للجهة المعار منها لتتخذ الإجراء القانوني في مثل هذه الحالة ، والقول بغير ذلك فضلاً عن أنه يخالف طبيعة العلاقة بين الموظف الحكومي المعار وبين الجهة الأهلية المستفيدة ، فإنه يجعل الموظف الحكومي خاضعاً في تأديبه لجهات متعددة لكل نظامها التأديبي الخاص أو لقانون عقد العمل الفردي ، بما فيه من إجراءات تخالف العلاقة التي بين الحكومة والموظف العام وتجعله في حكم موظف خاص على علاقة خاصة بجهة أهلية خاصة ، وهو مسخ لطبيعة العلاقة وتخویر لها ، بما لا يتفق وتبعيته للجهة المعيرة بما يفقده الضمانات التي نصت عليها نظم التأديب الموحدة أو المشابهة في الحكومة ، وخروج على ما هو ملحق بها وتابع لها من جهات عامة :

وبالنسبة إلى حق الجهة الإدارية في توقيع الجزاء فالأصل أن توقع تلك الجهة الجزاءات على موظفيها بالنسبة لما يترفعونه من مخالفات ، على أن القانون لا اعتبارات معينة ناطقة بالجهة التي يعمل بها موظف بطريق النذب من جهة أخرى ، حق ، مجازاته عن المخالفات التي يرتكبها في مدة نديه ، في الجهة المنتدب إليها ، وقد استحدث هذا الحكم بمقتضى القانون ٣٩٨ لسنة ١٩٥٥ .

ومن ثم فإن حق الجهة الإدارية في توقيع الجزاءات مقصور على الموظفين التابعين لها والموظفين الذين يعملون بها بطريق النذب ، عن المخالفات التي ترتكبونها بتلك الجهة وقد سكت المشرع عن إيراد تنظيم حالة الموظف المعار ، الأمر الذي يستفاد منه أنه لم ير أن يسوى بين حالة الموظف المنتدب والموظف المعار ، وذلك أن النذب طبقاً للمادة ٤٨ من قانون التوظيف ، هو قيام موظف بأعمال وظيفية أخرى في نفس الوزارة أو المصلحة أو في وزارة أو مصلحة أخرى ، والجهتان تطبقان قانوناً واحداً هو قانون التوظيف . بينما الإعارة تكون لهيئة أهلية أو حكومة أجنبية ، وهي لا شك تختلف نظم التأديب فيها عن النظم المقررة في قانون موظفي الدولة ، وذلك لحكمة واضحة هي بقاء الموظف متمتعاً بأحكام القانون الذي عين في ظله وما به من مزايا و ضمانات مقررة له فيه من تاريخ إلحاقه بالخدمة .

ومن ثم لا يمكن اعتبار الموظفين المعارين في الجهات الخاصة ، وهم تابعون لوزارات أو مصالح حكومية ، في حكم الموظفين المنتدبين ، حتى يتسنى تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، التي أضيفت بمقتضى القانون ٣٩٨ لسنة ١٩٥٥ . وهذه قد خولت الجهات

العالى ، وهى وإن كانت معارة إلى كلية البناات القبطية بالعباسية إلا أنها موظفة بوزارة التربية والتعليم ، ومن ثم فهى لا تعد أصلا موظفة بتلك السكليه سواء من الرسميين أو غير الرسميين أو المعيّنين على درجة أو على غير درجة ، ذلك أنها معارة إلى تلك الجهة ولم يخول القانون ١٦ لسنة ١٩٥٨ السلطات التأديبية التى عينها القانون الحق فى توقيع الجزاءات التى حددها الموظفون الرسميين أو المعيّنين على درجات أو المعارين من الحكومة أو إحدى مصالحها ، وبالتالى لا تسرى أحكام القانون ١٦ لسنة ١٩٥٨ ، على المدعية باعتبارها إحدى موظفات وزارة التربية والتعليم .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه صادر من السيد وكيل وزارة التربية والتعليم بتوقيع جراه على إحدى الموظفات التابعة للوزارة المذكورة ، فى الحدود المنصوص عليها فى المادة ٨٥ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ومن ثم يكون هذا القرار قد صدر من يملك إصداره قانونا ويكون طعن المدعية فى هذا الخصوص غير قائم على أساس سليم من القانون متعين رفضه .

(القضية ٢٥٩ لسنة ١٥ برئاسة وعضوية السادة الأئمة أحمد فهمى البيلالوى ، ومحمد عبد الجواد حسين ، واطنى نجيب عبدالله المستشارين) .

١٩٢

٦ من مارس ١٩٦٣

أ - فصل : قراره ، اختصاص بإصداره ، ق ١٩ لسنة ١٩٥٩ ق ١١٧ لسنة ١٩٢٨ بشأن النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ، ق ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مديرية التحرير ، ق ٢٤ لسنة ١٩٥٥ ، ق ٦١ لسنة ١٩٥٧ .
لأنه توظف مديرية التحرير قرار جمهورى ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ ق ٥ لسنة ١٩٥٧

(م ١٤ - مقالات)

ومن حيث أنه من جهة أخرى فقد نصت المادة ٢٢ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم المدارس الخاصة للجمهورية العربية المتحدة الذى صدر القرار المطعون فيه فى ظله على أنه : « مع مراعاة أحكام المادة ٤٦ من هذا القانون يكون تأديب موظفى المدارس الخاصة غير الرسميين وغير المعيّنين على درجات وفقا لأحكام المبينة فيما يلى ، وحددت المادة ٣٣ منه الجزاءات التى يجوز توقيعها على موظفى المدارس الخاصة من غير الرسميين وغير المعيّنين على درجات وخوات المادة ٣٤ لناظر المدرسة توقيع عقوبتى الإنذار والنقص من المرتب لمدة يومين ومدير التربية والتعليم بالمنطقة التعليمية المختصة توقيع النقص من المرتب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما فى السنة الواحدة بعد سماع أقوال الموظف وتحقيق دفاعه ، ويكون قراره فى ذلك مسببا ونهائيا . أما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها إلا بقرار من مجلس التأديب . والمستفاد من مجموع الموظفين أن المشترع بين الجزاءات الجائز توقيعها على الموظفين غير الرسميين وغير المعيّنين على درجات ، عما يركبونه من مخالفات ، وهى الجهات المختصة التى لها الحق فى توقيع الجزاءات التى حددها ، ولم يخول هذه الجهات سلطة تأديب الرسميين أو المعيّنين على درجات مثل المدعية وهى تخضع حتما لقواعد التأديب وحدوده المنصوص عليها فى قانون التوظيف باعتباره القانون العام . غير أن السلطات التأديبية التى نص عليها القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ ، تكون سلطاتها قائمة على الموظفين التابعين لها من غير الرسميين وغير المعيّنين على درجات .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعية تشغل وظيفة بالدرجة الرابعة الفنية من السكادر

ب - مرتب : موظف مفصول تعسفيا

ج - استحقاقه : ضرر فصل تعسفي .

المبادئ القانونية :

١ — تنبسط أحكام المواد ١٣ إلى ١١ و ١٤ و ١٧ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية ، على جميع موظفي المؤسسات والهيئات العامة ، ومنها الهيئة العامة لاستصلاح الأراضي التي اعتبرت مديرية التحرير وحدة منها ، بعد إدماجها بها .

وبذلك يصبح الاختصاص الخوّل المدير العام للهيئة بتأديب موظفي الهيئة ملغى من تاريخ العمل بالقانون ١٩ في ١٧ من يناير ١٩٥٨ .

ومادام مرتب المدعى يتجاوز خمسة عشر جنيها ، فإن السلطة التي تختص بإصدار قرار إنهاء خدمته هي المحكمة التأديبية المختصة وليس جهة الإدارة .

٢ — إذا كان القرار المطعون فيه قد حال دون المدعى ومباشرة أعمال وظيفته ، وبالتالي إلى حرمانه مرتبه مدة فصله ، وكان حرمان المدعى من مرتبه عن مدة الفصل لم يكن لسبب يرجع إلى خطئه ، بل كان خطأ الجهة الإدارية في اغتصاب السلطة بإصدار قرار فصل المدعى الذي مداه من تأدية أعمال وظيفته ، فإن المدعى يكون مستحقا اقتضاء مرتبه عن مدة الفصل ؛ كائن من آثار الحكم الصادر بإلغاء القرار

المطعون فيه .

٢ — الحكم باقتضاء الموظف، المفصول تعسفيا ، مرتبه عن مدة الفصل تعويض كاف لجبر الضرر الذي ناله ، ولا سيما إذا كان يتقاضى معاشا من الحكومة ، وأنه يستطيع التكسب بالعمل الحر وأن قرار فصله معيب من الناحية الشكلية فقط .

التحكمة :

ومن حيث أنه عن موضوع الدعوى فإن المدعى ينص على القرار الصادر بفصله من غير مختص بإصداره لصدوره من السيد المدير العام دون المحكمة التأديبية والتي ينبغي اختصاص لها طبقا للقانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية ، ولأن القرار المطعون فيه قد وقع باطلا لإصدار حقوقه في الدفاع عن نفسه ، وإخلاله بالظمانات المقررة له قانونا .

ومن حيث إنه عما ينعاه المدعى على القرار الصادر بإعفائه من الخدمة صدوره من لا يملك إصداره فإن المادة الخامسة من القانون ١٤٨ بإنشاء مديرية التحرير تقضى بتحويل مجلس إدارة المديرية بوضع لائحة النوظف دون التقيد بالنظم الحكومية ، وقد صدرت هذه اللائحة في ٢ من مارس سنة ١٩٥٥ ، وخولت السيد المدير العام سلطة فصل موظفيها تأديبيا ثم أدمجت مديرية التحرير بعد ذلك بالهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي التي أنشئت بالقانون ٢٤ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ٦١ لسنة ١٩٥٧ حيث خولت المادة السابقة لمجلس إدارة الهيئة وضع لائحة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية تشمل قواعد

تعيين وترقية وتأديب موظفيها وقد أصدر المجلس قرارا في ديسمبر سنة ١٩٥٧ وهو في صدد وضع تلك اللائحة لاستصدار قرار جمهوري بها يقضى بتطبيق اللائحة الداخلية لمديرية التحرير، وهي التي تقضى بتحويل المدير العام سلطة فصل موظفيها تأديبيا . ثم صدر بعد ذلك القرار الجمهوري ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ في ١٨ من ديسمبر ١٩٦٠ بأحكام اللائحة الخاصة بالهيئة ، حيث نصت الفقرة ٦ من المادة ١٣ من ذلك القرار باختصاص مدير عام الهيئة في تعيين الموظفين في غير الوظائف الرئيسية وترقيتهم ونقلهم ومنحهم العلاوات وتأديبهم وإنهاء خدمتهم وصرف مكافآتهم وغير ذلك من الشؤون الخاصة بهم وفقا للنظم التي يقررها مجلس الإدارة .

ومن حيث إنه يخلص من المراحل التشريعية السالف ذكرها أن الاختصاص بفصل موظف مديرية التحرير كان مقررا للسيد مديرها العام في الفترة السابقة على صدور القرار الجمهوري ٢٢٧٠ شافعة الذكر ، أي من الفترة التي صدر فيها قرار إنهاء خدمة المدعى المطعون فيه ، غير أنه صدر القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ معدلا للقانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن النيابة الإدارية والمحاکم التأديبية ، ونص في المادة الأولى على سريان أحكام المواد من ٣ إلى ١١ و ١٤ و ١٧ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على موظفي المؤسسات والهيئات العامة ، ويجوز وبقرار من رئيس الجمهورية استثناء بعض المؤسسات والهيئات العامة المشار إليها من تطبيق أحكام هذا القانون ومن ثم تنطبق أحكام المواد من ٣ إلى ١١ و ١٤ و ١٧ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على جميع موظفي المؤسسات والهيئات العامة ، ومنها الهيئة

العامة لاستصلاح الأراضي التي اعتبرت مديرية التحرير وحدة منها بعد إدماجها بها ولا يستثنى من هذه الأحكام إلا المؤسسات والهيئات العامة التي يصدر في شأنها قرار جمهوري . ومفهوم هذا الاستثناء لا يدع مجالاً للشك في أن نص المادة الأولى من القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر قد نسخ القواعد الخاصة بتأديب موظفي المؤسسات والهيئات العامة بما يكون ورد في قوانينها ولوائحها السابقة فيما يتعارض ونصوص المراد من ٣ إلى ١١ و ١٤ و ١٧ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، وبذلك يصبح الاختصاص المخول للمدير العام للهيئة بتأديب موظفي الهيئة ملغى من تاريخ العمل بالقانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ أي من ١٧ من يناير سنة ١٩٥٩ تاريخ نشره وذلك فيما يتعارض مع أحكام هذا القانون ، وإذ صدر القرار المطعون فيه في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٩ بإلغاء خدمة المدعى فإنه يخضع لأحكام ذلك القانون .

من حيث أن المادة الثانية من القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ تقضى بأن لمجلس إدارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة تحديد من يختص بتوقيع الجزاءات على الموظفين المشار إليهم في المادة السابقة الذين لا تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر شهرا شهريا ، وبالتالي تصرف من المخالفات التي تقع من الموظفين الذين تجاوزت مرتباتهم هذا الحد ، والتي ترمى فيها النيابة الإدارية حفظ الأوراق ، وأن المخالفات لا تستوجب توقيع جزاءات أشد من الخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما ، وبإصدار قرارات الوقف عن العمل .

ويستفاد من هذا النص أن المشترع فرق بين طائفتين من الموظفين متخذين المرتب معيارا

لهذه التفرقة ، لجعل الاختصاص بالتأديب للسلطة التي حددتها مجلس الإدارة لاختصاصا مطلقا يمتد إلى الفصل من الوظيفة متى كان مرتب الموظف لا يتجاوز خمسة عشر جنيها فإذا جاوز ذلك كان اختصاص السلطة التي حددتها مجلس إدارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة مقصورا على حد لا يتجاوز الخضم من المرتب عن مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما ، ويكون الاختصاص فيما زاد على ذلك للمحكمة التأديبية المختصة .

وإذا كان الثابت من الأوراق أن مرتب المدعى عندما صدر قرار إنهاء خدمته المطعون فيه في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٩ كان يتجاوز خمسة عشر جنيها فإن السلطة التي تختص بإصدار قرار إنهاء خدمته هي المحكمة التأديبية المختصة .

وإذا كان الثابت أن الجهة الإدارية لم تعرض أمر المدعى على تلك المحكمة لمحاكمته عن الأسباب التي من أجلها أنهت خدمته ، وهي تقديمه شكوى ضد رؤسائه لم يقصد بها المصاحبة العامة في شيء وأنه غير جدير بمنصب مراقب التفتيش الإداري وأن الألفاظ التي وردت في شكواه لا يصح أن تصدر من مسؤول علاوة على أنه غير منتج ، وإنما صدر قرار الإحفاء من الخدمة من جهة الإدارة ، فإن جهة الإدارة تكون قد اقترفت ولاية المحكمة التأديبية في محاكمة المدعى عما نسب إليه ، وهذا العيب الذي أعتور القرار لا يجعله مشوبا بمجرد عيب عادي من عيوب عدم الاختصاص ، مما يعميه ويجعله قابلا للإلغاء مع اعتباره قائما قانونا إلى أن يقضى بإلغائه ، بل هو عيب يصل إلى حد اغتصاب السلطة التي تنزل بالقرار إلى جعله مجرد فصل مادي عديم الأثر قانونا ، بل لا يمدو أن يكون مجرد عقبة مادية

في سبيل استعمال المدعى لمركزه القانوني ، وبذلك يكون قد وقع مخالفا للقانون حقيقيا بالإلغاء دون حاجة إلى النظر في موضوع القرار .

ولاحظة فيما قد يقال من أنه وقد صدر قرار رئيس الجمهورية ٢٢٧ لسنة ١٩٦٠ بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ باعتماد اللائحة الداخلية للهيئة وقد أصبح مدير العام للهيئة مختصا بتأديب الموظفين وإنهاء خدمتهم ، ومن ثم فلا جدوى من الحكم بإلغاء القرار ، ذلك أن القرار المطعون فيه قد صدر في ظل القانون - وأعد التنظيمية التي كانت لا تجيز لجهة الإدارة إصدار قرارات بإنهاء الخدمة ، وبالتالي يكون قرارها في هذا الشأن قد صدر منطوقا على عيب اغتصاب سلطة المحكمة التأديبية ، المختصة دون غيرها بإصدار قرارات الفصل ، ولا يمكن إحياءه بعد أن ولد معدوما لأثره ، سواء بالإجازة اللاحقة أو بالافرار .

ومن حيث إنه قد وضح من مذكرة السيد المحقق التي اقتضت صدور القرار المطعون فيه ، ومن دفاع الجهة الإدارية حسبما جاء في مذكرة المقدمة للمحكمة ، أن سبب القرار المطعون فيه يقوم على أساس ما تبينته جهة الإدارة من تحقيق الشكاوى التي قدمها المدعى ، ومن أنه لم يقصد بهذه الشكاوى وجه المصاحبة العامة ، وأن المذكرات الخمس التي تقدم بها في التحقيق تظهر بجلاء أنه غير جدير بمنصب مراقب التفتيش الإداري ، وأن الألفاظ التي وردت في شكواه لا يصح أن تصدر من مسؤول ، علاوة على أنه غير منتج . وإذا كان الثابت من الأوراق أن جهة الإدارة لم تجر تحقيقات مع المدعى قبل إصدار قرارها المطعون فيه ، من حين أنه سواء كان قانون التوظيف أو

اللائحة الداخلية للهيئة، توجب إجراء هذا التحقيق قبل إصدار قرار إنهاء الخدمة وهذا حق طبيعي للموظف قررته المشرع قبل إصدار قرار إنهاء الخدمة أو توقيع عقوبة تأديبية لتسكينه من إبداء دفاعه، الأمر الذي قد يظهر براءته وهذا الإجراء الجوهري قد رتب المشرع على إغفاله أو مخالفته بطلان القرار.

ومن حيث إنه لا حجة فيما جاء في رد الجهة الإدارية من أن فصل المدعى كان بالتطبيق للقانون لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين، لا حجة فيه إذ بحاله منبت الصلة بتفصيل البقاء في الوظيفة، فعدم موافقة جهة الإدارة على الجمع بين الاثنين لا يعني حتمية ترك الخدمة، إذ قد يفضل الموظف الاستمرار في الخدمة لأن المرتب بحسب المعاش، أو لأن ثمة مصلحة فيه بتحقيق مستقبله، وهذا الرأي ما ذهب إليه هيئة مفوضي الدولة في تقريرها، وهو ما تؤيده هذه.

ومن حيث إن القرار المطعون فيه قد حال دون المدعى ومباشرة أعمال وظيفته، وبالتالي حرمانه من مرتبه مدة فصله، والمحكمة ترى حرمان المدعى من مرتبه عن مدة الفصل لم يكن لسبب يرجع إلى خطئه بل كان لخطأ الجهة الإدارية في إغتصاب السلطة بإصدار قرار فصل المدعى الذي منعه من تأدية أعمال وظيفته ومن ثم ترى المحكمة أحقية المدعى في إقتضاء مرتبه عن مدة الفصل كأثر من آثار الحكم الصادر بإلغاء القرار المطعون فيه.

ومن حيث إن هذه المحكمة قد انتهت في حكمها إلى بطلان القرار الصادر بإعفاء المدعى من الخدمة

لصدوره من غير مختص بإصداره، وما يترتب على ذلك من آثار، وإذا كان من أهم الآثار التي ترتب على إلغاء القرار استحقاق المدعى لمرتبه إعتباراً من تاريخ فصله إلى تاريخ عودته إلى عمله؛ ومن ثم فإن المحكمة ترى في هذا تعويضاً كافياً لجبر الضرر الذي نال المدعى.

ومن المبادئ المنفردة أن التعويض يكون على قدر الضرر الذي لحق، مراعية في ذلك أن المدعى يتقاضى معاشاً من الحكومة وأنه كان يستطيع التكسب بالعمل الحر وأن قرار فصله معيب من الناحية الشكلية فقط ومن ثم يتعين الحكم برفض طلبات المدعى.

ومن حيث إن المدعى فصل إعتباراً من أول إبريل سنة ١٩٥٩ ولم يتقاضى مرتب مارس لذلك يتعين الحكم باستحقاقه مرتب هذا الشهر طالما أنه أدى عمله إذ الأجر مقابل العمل.

(القضية ٢٥٥ لسنة ١٣ ق. بالهيئة السابقة) .

١٩٣

٦ من مارس ١٩٦٣

غرف تجارية : موظف ، اتحاد عام ، ق ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية م ١ و ٢ ، أشخاص قانون عام ق ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة م ٧ و ١٣ ، علاقة موظف الغرفة باتحاد الغرف التجارية ، المحكمة المختصة بالفصل في منازعة ناشئة عن العلاقة .

المبدأ القانوني :

الغرف التجارية واتحادها العام مؤسسات عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وسواء أكانت هذه الغرف واتحادها أشخاصاً من القانون العام

حسما جرى به قضاء مجلس الدولة الفرنسى والمصرى في شأن نقابات مهن المحامين والمهندسين فإن علاقة توظيفها لا تخضع لأحكام قانون التوظيف المستمد من القانون العام :

المحكمة :

ومن حيث أنه يبين من الرجوع إلى القانون ١٨٩ في ٢٥ من أكتوبر ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية ، وإلى قرار مجلس الوزراء الصادر ١٦ من مارس ١٩٥٥ بإنشاء اتحاد عام للغرف التجارية المصرية — أن المادة (١) من القانون نصت على أنه : « تعتبر هذه الغرف من المؤسسات العامة » ، كما نصت المادة (٢) منه على أنه « يكون للغرف التجارية الشخصية الاعتبارية وأن المادة (١) من قرار مجلس الوزراء نصت على أنه « تكون له الشخصية الاعتبارية . » ، وهو ما يفهم منه بصريح النص أن كلا من الغرف التجارية واتحادها العام مؤسسات عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية .

ومن حيث أنه لا شبهة بعد الرجوع إلى نصوص القانون والقرار التنظيمى المشار إليهما ، أن هذه المؤسسات من أشخاص القانون العام وليست من أشخاص القانون الخاص ، لأنه يتضح من استقراء هذه النصوص من المشروع قصد فعلا فيها إلى إنشاء مرفق عام مهني للتجار ، ولم يرد فقط إلى إسباغ صفة النفع العام على مؤسسة خاصة لهم ، ويمكن في سبيل استتباع مقومات هذه الأشخاص العامة من نصوص القانون والقرار المشار إليهما أن نقف على الاشارات المميزة لها ، من بين ثنايا تلك النصوص ، خصوصا إذ ظهر أن الدولة هي التي أنشأها لا الأفراد ، وأن للدولة بصفة عامة

السكلمة الأخيرة في تنظيمها وإدارتها .

ومن حيث إن المنظمة العامة التي تقوم على إدارة هذه المرافق العامة المهنية ، إنما تتخذ في القانون شكل الغرف وفي القرار شكل الاتحاد ، ويكتمل لهذه المرافق وصف المؤسسة العامة بمنح المشروع لإياها شخصية قانونية لتؤدي الغرض المخصص لها ، وهو حسب ما يبين من نصوص القانون والقرار المشار إليهما ، تمثيل المهنة لدى السلطات العامة . ومن ناحية أخرى الاشراف على النظام الداخلى لتلك المهنة .

والقاعدة الإدارية الاصولية التي تحكم هذا النوع من المرافق العامة أنها تخضع لمزيج من قواعد القانون العام والقانون الخاص ، القاعدة الموجهة بالنسبة لها هي أن تكون هذه المرافق يخضع للقانون الخاص ، بينما يحكم نشاطها القانون العام .

ومن حيث إن العلاقة التي تربط الموظفين بالغرفة التجارية أو اتحادها العام ، تدخل في تنظيمات تكونها ، ومن ثم تخضع هذه العلاقة كأصل إدارى مقرر لأحكام القانون الخاص ، فهي علاقة تعاقدية ، ومن ثم يسكون الموظفون طرف هذه العلاقة . أجراء عاديين وليسوا موظفين عموميين .

ومن حيث أنه ولئن صدر فيما بعد القانون (٣٢) ونشر في ٣١ من يناير ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ونصت المادة ٢ ، في باب إصدار هذا القانون على أن : « يعمل بأحكام القوانين والمراسيم بقوانين الصادرة بإنشاء مؤسسات عامة وتنظيمها فيما لا يتعارض مع أحكام القانون المرافق . » وهو ما يفهم منه أن هذا القانون تنظيم أحكاما عامة تسرى على جميع

هذه المحكمة تمشيا مع اتجاه المشرع المصري ،
لذا يفتحها بهذه التسمية ، أو كانت هذه الغرف
اتحادها أشخاصاً في القانون العام ؛ حسبما جرى
به قضاء مجلس الدولة الفرنسي والمصري في شأن
نقابات مهن المحامين والمهندسين ، فإن علاقة
موظفيها بها حسبما سبق البيان لا تخضع لأحكام
قانون التوظيف المستمد من القانون العام لإعمال
الحكم المادة ١٣ ، من القانون ٢٢ لسنة ١٩٥٧
المشار إليه ، بل تخضع هذه العلاقة تمشياً مع
الأصل الإداري المقرر لأحكام القانون الخاص
ومن ثم يكون علاقة موظفيها بها علاقة تعاقدية
وتكون المحاكم المختصة بالفصل في المنازعة الناشئة
عن هذه العلاقة هي المحاكم العادية وليس القضاء
الإداري .

(القضية ٣٥٧ لسنة ١٥ بالهيئة السابقة)

١٩٤.

١٣ من مارس ١٩٦٣

أ - ميعاد : ستين يوماً مجلس بوليس أعلى ، قرار بناء
على قواعد وصفها ، علاوة ، حرمان : تأجيل .
سلطة مقيدة .

ب - علاوة : ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة
الشرطة . ٢٦ و ٢٧ . كتاب دوري رقم ١٢ سري
٣ من إبريل ١٩٦٠

وقف : موظف ، إجراء وقائي : عقوبة .

المبادئ القانونية :

١ - القرار الصادر بناء على قواعد وضعها

مجلس البوليس الأعلى لأعمالها في أحوال الحرمان
من العلاوة الدورية وتأجيلها ، لا تتعدى الدعوى

المؤسسات العامة ، بل يلغى ما يخالفها من أحكام
وردت بقوانين أو مراسيم خاصة بإنشاء تلك
المؤسسات ، كما نصت المادة ١٣ من هذا القانون
على أنه : « تسري على موظفي المؤسسات العامة
أحكام قانون التوظيف فيما لم يرد بشأنه نص خاص
في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التي
يضعها مجلس الإدارة » ، وهو ما يفهم منه أن
أحكام قانون التوظيف وهي أحكام مستمدة
من القانون العام ، تسري بصفة عامة على موظفي
المؤسسات العامة طالما لم يرد في القرار الصادر
بإنشائها أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة
ما ينقض تلك الأحكام — فقول إنه ولئن صدر
هذا القانون وكان من شأنه سريان أحكام قانون
التوظيف بصفة عامة على موظفي المؤسسات العامة
فإنه واضح أن نطاق هذا القانون الذي تحدده
الخطوط الرئيسية للخصائص الجوهرية للمؤسسات
العامة الواردة به لا يمتد إلى المؤسسات النقابية
أو المهنية ، وهو النوع الذي يقوم على تجمع
أشخاص أقرها المشرع بالشخصية القانونية . هذا
فضلاً عن أن التكييف القانوني الذي جرى به
قضاء مجلس الدولة المصري والفرنسي لهذا النوع
من المرافق المهنية ذات الشخصية المعنوية هو أنها
شخص من أشخاص القانون العام يقوم بجانب
المؤسسات العامة القومية والاقليمية ، وعلى هذا
التكييف تخرج ولا شك الغرف التجارية واتحادها
عن نطاق القانون (٢٢) لسنة ١٩٥٧ بإصدار
قانون المؤسسات العامة لتخضع في علاقتها مع
موظفيها حسبما سبق البيان لأحكام القانون
الخاص .

ومن حيث إنه سواء أكانت الغرف التجارية
واتحادها مؤسسات عامة مهنية حسبما ترى

صائب ويجب رفضه .

ومن حيث إن المادة ٢٦ من القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنظام هيئة الشرطة تنص على أنه : تستحق العلاوة الاعتيادية للضباط في أول مايو التالى لمضى الفترة المقررة من تاريخ التعيين أو منح العلاوة السابقة ، ويصدر بمنح العلاوات قرار من المجلس الأعلى للشرطة . وتنص المادة ٢٧ على أنه : لا يجوز تأجيل العلاوة الاعتيادية أو الحرمان منها إلا بقرار من المجلس الأعلى للشرطة .

ومن حيث إن المجلس الأعلى للشرطة قرر وضع قواعد معينة يطبقها عند النظر في منح العلاوات الدورية أو تأجيلها أو الحرمان منها ، تضمنها الكتاب الدورى رقم ١٢ سرى فى ٣٠ من إبريل سنة ١٩٦٠ أخطرت به مديريات الأمن للعمل بمقتضاه وهذه القواعد هى : —

١ — بالنسبة للجزاءات : خصم أكثر من خمسة أيام إلى عشرة : تؤجل العلاوة ثلاثة أشهر . خصم أكثر من عشر أيام إلى خمسة عشر يوما : تؤجل العلاوة ستة أشهر .

خصم أكثر من خمسة عشر يوما : تؤجل العلاوة لمدة سنة .

الايقاف بدون ترتيب شهر فأقل : تؤجل العلاوة لمدة سنة .

إذا زاد الايقاف عن شهر : يحرم من العلاوة .

٢ — بالنسبة للتقارير السرية ، أو متوسط مجموع التقريرين السريين الآخرين أقل من ٤٠ أكثر من ٤٠ درجة إلى أقل من ٥٠ درجة : تؤجل العلاوة لمدة سنة .

الخاصة بها بالمواعيد المقررة للأطعن فى القرارات الإدارية .

٢ — إذا أفصحت الجهة الإدارية عن أن سبب مسدور القرار المطعون فيه هو سبق إيقاف المدعى لجمعه تبرعات بدون تصريح ، وكان هذا الإيقاف إجراء وقائيا وليس عقوبة ، فإن حرمان المدعى من علاوته الدورية قبل التصرف فى الدعوى العمومية يكون مخالفا للقانون .

المحكمة :

من حيث إن الجهة الإدارية تدفع الدعوى بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد ستين يوما من ٢ من يوليو ١٩٦١ تاريخ إخطار المدعى برفض تظلمه .

ومن حيث . إن هناك كتابا مرسلا إلى مدير أمن أسوان قد صدر طبقا لواقعه فى ٣ من يوليو ١٩٦١ ، الأمر الذى يلتقى معه إمكان إخطار المدعى بالقرار فى ٢ من يوليو ١٩٦١ ؛ يضاف إلى هذا أن اعتراف المدعى بتسليمه الإخطار برفض تظلمه فى ١٨ من يوليو سنة ١٩٦١ ، لا يحق تجزئته طالما أن الجهة الإدارية لم تقدم الدلائل النافى لهذا الإخطار فى هذا التاريخ .

هذا إلى أن القرار المطعون فيه قد صدر بناء على قواعد وضعها مجلس البوالميس الأعلى لإعمالها فى أحوال الحرمان من العلاوة الدورية وتأجيلها ، وساطة الجهة الإدارية فى تطبيق هذه القواعد سلطة مقيدة ومن ثم لا تنقيد الدعوى فى هذا الشأن بالمواعيد المقررة للأطعن فى القرارات الإدارية . ومن حيث إنه لكل ما تقدم يكون الدفع غير

بالخصم من الراتب ، وهذا الإجراء لم يتم في حق المدعى بعد : إذ نوهت الجهة الإدارية في ردها على الدعوى بأن ما نسب إلى المدعى محل تحقيق النيابة العامة ولم يتم التصرف فيه بعد .

القضية ١١٠٥ لسنة ١٥ ق . برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد فهمي البيلوي ، ومحمد عبد الجواد حسين ، وصادق حسن مبروك المستشارين .

١٩٥

١٣ من مارس ١٩٦٣

١ - مكافأة : مستخدم عن مدة خدمته بالوظيفة العامة بعد تأميم شركة ماركوني في ١١٧ لسنة ١٩٥٧ ، قرار جمهوري ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة عامة للقوون المواصلات السلكية واللاسلكية م ١٣ ، قرار جمهوري ١٨٣٠ لسنة ١٩٥٨ م ٢٣ ق ٣٦ لسنة ١٩٦٠ . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ١٩ .

ب - وقف : موظف ، مرتبه مدة الوقف .

ج - توظيف : فصل تعسفي ، ق ٢٩٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة م ١٠٧ / ٦ ، قرار جمهوري ١٢٨١ لسنة ١٩٦٠ . أمر عالي ١١ أبريل ١٨٨٣ .

المبادئ القانونية :

١ - إن موظفي شركة ماركوني وعملها قد أصبحوا من الموظفين العموميين ، ويجب وضعهم على درجات ، وتسحب أقدميتهم فيها إلى تاريخ حصولهم على مرتبات تعادل أو تتجاوز أول مرتبوظ الدرجة التي وضعوا فيها ، ويطبق عليهم كأثر من آثار أعمال المادة ١٩ من قانون التوظيف الأحكام والقواعد التي نظمها .

ويستحق موظف الشركة مكافأة وفقاً للمادة الأولى من القانون ٣٩ لسنة ١٩٦٠ بإصدار

(م ١٥ - ثلاث)

من ٥٥ درجة إلى أقل من ٥٥ درجة : تؤجل العلاوة لمدة ستة أشهر .

من ٥٥ درجة إلى أقل من ٦٠ درجة : تؤجل العلاوة لمدة ثلاثة أشهر .

ومن حيث أن تأجيل العلاوة لمدة سنة يكون طبقاً لما تقدم إذا وقع على الضابط جزاء بخصم أكثر من خمسة عشر يوماً من المرتب ، أو أوقف بدون مرتب لمدة شهر فأقل ، أو كان تقريره السري أو متوسط مجموع التقريرين السريين الآخرين في درجة أكثر من ٤٠ درجة ، وأقل من ٥٥ درجة .

ومن حيث إن الجهة الإدارية قد أفصحت عن سبب صدور القرار المطعون فيه وهو سبق إيقاف المدعى لجمعه تبرعات بدون تصريح .

ومن حيث إن هذه الواقعة تخص في أنه نسب إلى المدعى أنه جمع تبرعات لبناء مسجد بناحية ساقلته بدون ترخيص ، وحصول تلاعب فيه وقد حقق الموضوع إدارياً وأوقف المدعى عن عمله في المدة من ٢١ من نوفمبر ١٩٥٩ إلى ٢١ من فبراير ١٩٦٠ وأحيل التحقيق إلى النيابة العامة ولم يتم التصرف فيه بعد .

ومن حيث إن وقف المدعى في المدة المنزه عنها لسبب المشار إليه هو إجراء وقائي قصد به إبعاده عن المحيط الوظيفي ليكون التحقيق بمنأى عن المؤثرات والشبهات ، ولا يعتبر الوقف في هذا المجال هو الوقف الذي قصده المجلس الأعلى للشرطة والذي تضمنه الكتاب الدوري رقم ١٢ سري لأن ما عناء المجلس هو الوقف كمقربة أسوة

قانون التأمين والمعاشات باعتباره في عداد موظفي الدولة منذ تأمين الشركة .

٢ — إذا كان وقف الموظف قد اتخذ كإجراء وقائي ريثما يتم فصله من الخدمة حماية للوظيفة العامة ، وكان لقرار الوقف ما يسوغه ، فإن قرار الوقف يكون سلبيا مشروعا ، ولا يحق للموظف المطالبة براتبه عن مدة الوقف .

٣ — بقاء الموظف في الوظيفة وضع شرطي منوط بصلاحيته للنموض بأعبائها ، وهو أمر يخضع لتقدير الحكومة ، فتفصل من تراه أصبح غير صالح ، ما دام ذلك قد تم بالشروط ووفقا للأوضاع التي قررها القانون وبغير إساءة استعمال السلطة .

فإذا صدر قرار الفصل بعد ذلك إعمالا لحكم الفقرة السادسة من المادة ١٠٧ من قانون التوظيف ، فإنه يكون قد صدر مطابقا لأحكام القانون .

الحكمة :

ومن حيث إنه صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٧ بالإذن لوزير المواصلات في التعاقد مع الحارس العام على أموال الرطايا البريطانيين والفرنسيين والاستقاليين على موجودات شركة إيسترن تلغراف وماركوني راديو التلغرافية المصرية ، (نشرة أبريل سنة ١٩٥٧ ص ٣-٩) نص في مادته الثانية على أن يعهد إلى مصلحة تلغرافات وتليفونات جمهورية مصر بأداء الخدمات

التي كانت تقوم بها الشركتان سالفتا الذكر ، وذلك طبقا للنظام المعمول به في شركة ماركوني راديو التلغرافية ، وذلك إلى أن يصدر قرار جمهوري بتنظيم هذا المرفق ؛ ونصت المادة الثالثة على أن يعمل به من تاريخ إصداره أي من ٢٨ من أبريل ١٩٥٧ .

وقد صدر بعد ذلك القرار الجمهوري ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة عامة لشؤون المواصلات السلكية واللاسلكية ، ونظمت المادة ١٣ منه كيفية معاملة موظفي ومستخدمى الحياة فأخضعتهم للقواعد والنظم الخاصة بموظفي ومستخدمى وعمال الحكومة ، إلا أنها استثنت منهم موظفي إدارة المواصلات الخارجية وشركة إيسترن وماركوني السابقتين ، إذ أخضعتهم للقواعد المطبقة عليهم آنئذ .

وبتاريخ ٣٠ من ديسمبر ١٩٥٨ صدر القرار الجمهوري ١٦٣٠ لسنة ١٩٥٨ بوضع موظفي ومستخدمى وعمال إدارة المواصلات الخارجية في درجات الكادر العام المنشأة لهم في ميزانية هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، من سنة ١٩٥٨ ، وقد نص في المادة ٢٣ منه على سريانه من أول يوليو سنة ١٩٥٨ (نشرة ديسمبر ١٩٥٨ ص ٨٥٨) كما نصت المادة التاسعة عشرة من هذا القرار على أن تحسب أقدمية اعتبارية في الدرجات للموظف أو المستخدم أو العامل من تاريخ حصوله على مرتب يعادل أو يجاوز أول مربوط الدرجة التي وضع فيها .

ومن حيث إن الاستفادة من النصوص المتقدمة أن موظفي شركة ماركوني وعمالها قد أصبحوا من الموظفين العموميين ، وأنه يجب وضعهم على درجات ، وتسحب أقدميتهم فيها إلى تاريخ

واللاسلابية رأى إدارة الفتوى والتشريع نحو فصل المدعى من الخدمة ، فأشارت إدارة الفتوى على الهيئة بأن تتخذ الإجراءات التأديبية المعتادة سواء بالطريق التأديبي أو بغير الطريق التأديبي أو إيقافه عن العمل بالأداة القانونية السليمة . فأصدرت الهيئة قرارها بوقف المدعى عن العمل ثم اتخذت الإجراءات المؤدية إلى فصله من الخدمة بغير الطريق سياق الوقائع على النحو المتقدم أن إيقاف المدعى عن العمل إنما اتخذ كإجراء وقائي ريثما يتم فصله من الخدمة حماية للوظيفة العامة ، هذه الحماية التي تمثلت آخر الأمر فيما وقع على المدعى من جزاء وصل إلى حد الفصل من الخدمة عن غير الطريق التأديبي . وكان لقرار الوقف ما يسوغه ، حسبما أسفرت عنه التحريات بأن كان في استمرار المدعى قائما بالعمل لإضرار بالمصلحة العامة ، الأمر الذي تترخص جهة الإدارة في تقديره مادام قد خلا قرار الوقف من الإنحراف بالسلطة .

ومن حيث إنه لم يكل ما تقدم يكون القرار الصادر بوقف المدعى قرارا سليما مشروعا ، ولا يحق بالتالي المدعى المطالبة برأيه عن مدة الوقف السليم المشروع الذي لم يؤد خلاله عمله الوظيفي ، ويجب رفض هذا الطلب وإلزام المدعى بمصروفاته . وغن طلب المدعى الحكم له بمبلغ عشرة آلاف جنيه كتعويض عن الضرر الذي أصابه نتيجة فصله تعسفيا من الخدمة دون سبب أو مسوغ وفي وقت غير لائق .

ومن حيث إن القانون ٣١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة في الفقرة السادسة من مادة ١٠٧ منه قد رخص للحكومة في إنهاء خدمة الموظفين وذلك بفصله بمرسوم أو أمر جمهوري . ومن حيث إن القرار الجمهوري ١٢٨١ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ١٤ من يوليو ١٩٦١ نص في

لخصو لهم على مراتب تعادل أو تتجاوز أول مربوط الدرجة التي وضعوا فيها ، ويطبق عليهم كأثر من آثار أعمال المادة ١٩ ، الأحكام والقواعد التي نظمها قانون التوظيف ، وكان يلزم بالتالي وضع المدعى على إحدى درجات الكادر العام ويظل متمتعاً بهذا الحق من تاريخ فصله .

ومن حيث إن المدعى أصبح في عداد موظفي الدولة ، وأنسحب هذا الوصف عليه من تاريخ تأميم الشركة وتبعيةها للدولة ، وقد نصت المادة الأولى من القانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين على أن يسرى نظام التأمين والمعاشات الوارد في هذا القانون على موظفي الدولة ، وقد نظم هذا القانون كيفية وأساس حساب المكافأة لمن لا يستحق معاشا .

ومن حيث إنه على مدى ما تقدم فإن المدعى يستحق أن يمنح مكافأة عن مدة خدمته بالهيئة منذ تاريخ تأميم شركة ماركوفى حتى تاريخ فصله طبقاً لأحكام القانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، ويجب الحكم له بأحقية في إقتضاء هذه المكافأة مع إلزام الحكومة بالمصروفات .

وفيما يتعلق بطلب المدعى الحكم له بحملة مرتبه الذى لم يصرف له عن مدة الوقف عن العمل ، التي بدأت في ٢ من إبريل سنة ١٩٥٩ وانتهت في ١٤ من يوليو سنة ١٩٦٦ بقرار الفصل .

من حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق على ما سبق إيضاحاً في أنه لما أسفرت تحريات مكتب الأمن من أن المدعى كان يقوم بكتابة تقارير لمدير شركة ماركوفى البريطانية عن الحالة في بلاد ورأى المكتب المذكور عدم إعادته إلى العمل كما أفاد المكتب بأن الجهات المختصة رأت عدم الموافقة على إعادته إلى العمل مراعاة لمصلحة الأمن ، فقد استطلعت هيئة المواصلات السلكية

مادته الأولى على فصل المدعى وآخر من الخدمة وقد جاء في ديباجة القرار مانصه (بعد الاطلاع على القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن نظام موظفي الدولة) وقد جاء القرار خلوا من الأسباب التي بني عليها قرار الفصل .

ومن حيث إن قرار الفصل على هذا الوجه قد صدر بناء على الرخصة التي منحها المشرع للجهة الإدارية في أن لها الحق من فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي ، دون أن يكون حتما عليها أن تفصح عن أسباب هذا القرار ولا شك في أن للحكومة الحق في فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي وهو حق أصيل مرده إلى أساسين : الأول طبيعي وهو إشراف هيئة الحكومة على سير المرافق العامة على الوجه الذي يحقق المصلحة العامة والثاني تشريعي يقوم على مقررته القوانين المختلفة منذ الأمر العالي الصادر في ١١ من أبريل سنة ١٨٨٣ حتى القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة في المادة السابقة الإشارة إليها . وواضح أن هذا الحق سببه أن علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية تحكمها القوانين والقوانين ، فمركز الموظف هو مركز قانوني عام يجوز تغييره في أي وقت ، ومرده ذلك إلى أن الموظفين هم عمال المرافق العامة ، ذلك أن الوظيفة العامة هي مجموعة من الاختصاصات يتولاها الموظف لمصلحتها المرفق العام . ولما كانت الوظيفة تكليفاً للقائم بها . وهذا التكليف يتطلب من الموظف أن يكون صالحاً للقيام به ، فإن أبقاه في الوظيفة — وهو رهن بهذا المناط — ليس حقاً ينهض إلى مرتبة الحقوق الدستورية ولا يقاس على حق الملكية مثلاً ، بل هو وضع شرطي منوط بصلاحيته للنهوض بأعباء الوظيفة العامة وهو أمر يخضع لتقدير الحكومة القوامة على سير

المرافق العامة . فتفصل من تراه أصبح غير صالح وذلك دون الاحتجاج بأن له أصلاً حقاً في البقاء في الوظيفة مادام ذلك قد تم بالشروط ووفقاً للأرضاع التي قررها القانون وبغير إساءة استعمال السلطة ، مستهدفة المصلحة العامة .

ومن حيث إنه على مدى ما تقدم وقد صدر القرار المطعون فيه إعمالاً لحكم الفقرة السادسة من المادة ١٠٧ من التوظيف أن قرار الفصل يكون قد صدر مطابقاً لأحكام القانون ، وبالتالي لم ترتكب الجهة الإدارية خطأ يستوجب مساءلتها . ومن حيث إنه لاسلك ما تقدم يكون طلب المدعى الحكم له بتعويض عن الضرر الذي أصابه نتيجة فصله غير قائم على سند من القانون يجب رفضه مع الزامه بالمصروفات .

القضية ١٢٨٢ لسنة ١٣ قرئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد فهمي البيلوي ، ومحمد عبد الجواد حسين وصادق حسن مبروك المستشارين

١٩٦

١٣ من مارس ١٩٦٣

كشف طبي : طبيب ، تحققة من شخصية المطلوب الكشف عليه ، منشور ٧٧ لسنة ١٩٥٦ ، ق ٢٨١ لسنة ١٩٥٥ ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة م ٧٣ ، موظف قيامه بنفسه بالعمل المنوط به .

المبدأ القانوني :

من واجب الطبيب أن يتحقق من شخصية المطلوب الكشف عليه ، فإذا هو لم يتحقق من شخصيته فإنه يكون قد ارتكب ذنباً إدارياً يستوجب مؤاخذه تأديبياً ، إذ ينطوي على إخلال بواجبات وظيفته ، وما عليه من تأدية عمله بالهدوء والأمانة .

فضلا عن أنه يضيع الثقة الواجب توافرها في الأوراق المقدمة من القومسيون الطبي .
المحكّم :

من حيث إنه لم يتحقق فعلا من شخصية المطلوب الكشف عليه طبيا ، وهي واقعة تشكل ذنبا إداريا يستوجب مؤاخذته تأديبيا ، إذ تنطوي على إخلال بواجبات وظيفته وما يجب من تأدية عمله بالدقة والأمانة ؛ ذلك أن الإهمال والتقصير في التحقق من شخصية المطلوب الكشف عليه فضلا عن أنه يدل على الإخلال بواجبات الوظيفة ، فإنه يفقد أيضا الثقة في الأوراق المقدمة من القومسيون الطبي الواجب توافرها فيها .

ولا إعتداد بما حاول المدعى من دفع مسؤوليته عن هذه المخالفة من أنه تحقق من شخصية المطلوب الكشف عليه مع زعمه ذلك أنه لم يثبت من الأوراق صحة هذه الواقعة وقد كان الحرص في تأدية عمله يحتم عليه أن لا يعتمد بقول زميله لاحتمال أن يكون هذا الأخير قد أهمل في أداء واجبات وظيفته ، ولم يتحقق من شخصية المريض ؛ فضلا عن أن المادة ٧٣ من قانون التوظيف توجب على الموظف أن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به ، وأن يؤديه بذمة وأمانة ، ومن ثم كان يتعين أن يتأكد بنفسه من أن المريض هو الشخص المطلوب الكشف عليه وإذ استخلصت الإدارة من هذه الوقائع اقتناعها إدانة المدعى استخلاصا سائغا من نتائج النتيجة التي انتهت إليها في القرار الصادر بمجازاته ، ومن ثم يكون القرار المذكور قد قام على سببه الصحيح ، وصدر سليما ومطابقا للقانون ؛ وبالتالي تكون الدعوى الحالية بطلب إلغائه غير قائمة على أساس سليم حقيقة بالرفض .

ومن حيث إنه لا إعتداد بما حاول به المدعى دفع مسؤوليته عن المخالفة التي تضمنها القرار

المطعون فيه . من أنه لم يعلم بالمشور ٧٧ لسنة ١٩٩٦ الذي يقضي بوجوب التأكد من شخصية الموظفين أو العامل المطلوب توقيع الكشف الطبي عليه ، وذلك بالاطلاع على بطاقته الشخصية خصوصا وقد أصبح نظام تلك البطاقات نافذا ، لا إعتداد بذلك لأن المنشور سالف الذكر لم يستحدث قاعدة جديدة في شأن ضرورة التحقق من شخصية المطلوب الكشف عليه طبيا ، وإنما كان القصد منه ألا يعتد الاطباء في إلبات شخصية المريض إلا بالبطاقة الشخصية ، تنفيذًا لأحكام القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٥ بشأن البطاقات الشخصية . وقد كان في مهنة المدعى في حالة عدم وجود بطاقة شخصية مع المدعى . أن يطلب منه أن يثبت شخصيته بأي طريق من طرق الإلزام التي يطعن إليها المدعى ، وإذ لم يفعل واكتفى على حد قوله بما قاله زميله الطبيب . ومع ذلك فقد راعت الإدارة عند توقيعها الجزاء المطعون فيه احتمال عدم علمه بهذا المنشور ، أو إطمئانه إلى قول زميله المرحوم .

القضية ٢٠٤ لسنة ١٦ ق . رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد فهمي البيلاوي ومحمد عبد الجواد حسين ولطفي نجيب عبده الله المستشارين .

١٩٧

١٣ من مارس ١٩٦٣

١ - دعوى : خصومة إدارية ، انتهاؤها ، ترك ، تسليم الدعوى عليه بطلبات المدعى ، قيامه ، انتهاؤه . دعوى إلغاء ، ق ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس الدولة م ٧٤ ، مرافعات م ٣٠٨ و ٣١٢ و ٣٣٧ .
ب - إكراه : دعوى . تنازل ، إرادة فسادها ، تهديد بخاطر محقق وشيك الوقوع .

المبدأ القانوني :

١ - المفازعة الإدارية ولو كانت طعنا بالإلغاء ، هي خصومة قضائية مطاها قيام النزاع

الذى هو جوهرها ، واستمراره بين طرفها ، فإن
هى رفعت مفتقرة إلى هذا الركن ، كانت من
الأصل غير مقبولة ، وإن هى رفعت مستوفاة
إياه ، ثم فقدته فى خلال نظرها ، أهدت غير
ذات موضوع ، ووجب القضاء باعتبارها منتهية ،
لا فرق فى ذلك بين دعوى الإلغاء وغيرها .

٢ — تماثل المدعى عن دعواه يبطله ما قد
يقدر به المدعى من أنه وقع بغير اختياره ؛
لكى تعدل الوزارة عن قرارها الباطل بإنهاء
خدمته . لأن هذه الخاصة فى صورتها لا ترقى
إلى رتبة الإكراه الذى يضغط على إرادته
فيسلبها حرية الاختيار ، إذ لا ترقى إلى مرتبة
التهديد بخطر محقق وشيك الوقوع على النفس
أو الجسم أو الشرف أو المال ، وهو من الجسامة
بحيث يبعث بغير حق فيمن هو فى مثل حالة
المدعى رهبة لضغط على إرادته فتفسدها بحيث
تجعله مسلوب الإرادة لا حرية له فيما اختار .

الحكمة :

ومن حيث إنه سبق للمحكمة الإدارية العليا
أن قضت فى القضية ٥٩٥ لسنة ٢ ق بجلسته ٢٤
من نوفمبر سنة ١٩٥٦ أنه من المسلمات فى فقه
القانون الإدارى أن المنازعة الإدارية ولو كانت
طعنا بالإلغاء ، هى خصومة قضائية مناطها قيام
النزاع الذى هو جوهرها ، واستمراره بين طرفيها
فإن هى رفعت مفتقرة إلى هذا الركن كانت من
الأصل غير مقبولة ، وإن هى رفعت متوافرة

عليه ثم أفقدته خلال نظرها أصبحت غير ذات
موضوع ، ووجب القضاء باعتبارها منتهية ؛
لا فرق فى ذلك بين دعوى الإلغاء ودعوى غير
الإلغاء ، لأنه ولئن تميزت دعوى الإلغاء بأنها خصومة
عينية تقوم على اختصاص القرار الإدارى وأن الحكم
الصادر فيها بالإلغاء يعدمه وبهذه المثابة يكون حجة
على الناس كافة بينما دعوى غير الإلغاء ، وهى خصومة
ذاتية يكون للحكم الصادر فيها حججية نسبية مقصورة
على أطرافه ، إلا أن كلا الدعويين لا تخرجان عن
كونهما خصومة قضائية منبها — كما سلف القول
قيام النزاع واستمراره .

ولذا فمن المسلم فى الفقه والقضاء الإدارى
الفرنسى أن المنازعة الإدارية ولو كانت طعنا
بالإلغاء قد تنتهى بالترك أو بتسليم المدعى عليه
للمدعى بطلباته ؛ متى توافرت الشروط القانونية
المطلوبة ، وينتج الترك والتسليم أثره فيها فى
الحدود التى عينها القانون بحسب ما إذا كان الترك
منصبا على إجراءات الخصومة فقط كلها أو بعضها
أو كان تنازلا عن الحق المرفوعة به الدعوى أو
الصادر به الحكم ، وبحسب ما إذا كان تسليم
المدعى عليه للمدعى هو تسليها بكل طلباته أو
بعضها ، أو تنازلا عن طريق أو آخر من طرق
الطعن فى الحكم الذى يصدر فى المنازعة ، وأيا
كان مدى الترك أو التنازل أو التسليم . فمن المسلم
أن مهمة القاضى عندئذ لا تعدو أن تكون إثبات
ذلك نزولا على حكم القانون فى هذا الخصوص ،
دون التصدى للفصل فى أصل النزاع الذى أصبح
غير ذى موضوع .

وإذا كان ما تقدم هو المسلم به فى الفقه والقضاء

من نوفمبر سنة ١٩٦٠ تنازل صريحاً عن دعواه وأطلعت عليه الوزارة وقبلته بدليل أنها نفذت الشرط الذي علق المدعى تنازله عليه وهو إعادته إلى العمل ، فلا تعدو مهمة القاضي لإثبات هذا التنازل دون التصدي للفصل في موضوع المنازعة العينية المعروضة ، بعد أن أصبحت غير ذات موضوع .

ومن حيث إن المدعى وأثن عدل طلبه بجلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٢ إلى أحقيته في المرتب من المدة من تاريخ إحالته إلى المعاش حتى إعادته إلى عمله ، وأثن كان هذا الطالب مرتبطاً بالطالب الأول ارتباطاً جوهرياً لأنهما يقومان على أساس قانوني واحد وهو عدم شرعية القرار المطعون فيه ، إن التنازل المقدم من الوزارة المشار إليه يتضمن التنازل عن الطالبين معاً ، وهما طلب الإلغاء المرفوع به الدعوى ، وطلب المرتب القائم على التعويض الذي يعدل المدعى طلبه إليه . ومادام أن هذا التنازل ربط الطرفين بالتزامات متبادلة ، فهو المحقق المؤثر في الدعوى سلباً وموضوعاً وفي أثبات المحكمة له لأنها للخصومة في الطالب الأول الخاص بإلغاء القرار المطعون فيه ، بعد أن أصبحت المنازعة غير ذات موضوع وعدم قبولها في الطلب الثاني الخاص بالمرتب على أساس التعويض عنه : إذ أن التنازل ينصب في الواقع من الأمر على المطالبة به بصفة عامة وهو ما يتضمن التنازل عن المنازعة فيه ، مما يجعل الدعوى التي ترفع به بعد ذلك غير مقبولة بعد أن أصبح الحق المتنازع عليه غير ذي موضوع .

ومن حيث إنه لا اعتداد بما يتذرع به المدعى لإبطال هذا التنازل من فساد إرادته ، لأنه لم

الفرنسي بغير ورود نص خاص في هذا الشأن ، فإنه يكون أولى بالاتباع في مصر إذا حالت المادة ٧٤ من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة إلى تطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص خاص . وقد تكلم هذا القانون في المواد من ٣٠٨ إلى ٣١٢ عن ترك الخصومة ، وعن النزول عن الحكم ، وعن الحق الثابت فيه ، كما تكلم في المادة ٣٣٧ عن عدم جواز الطعن في الحكم من قبله : فقرر أحكاماً تعتبر في الواقع من الأمر تردداً لتلك الأصول العامة .

ومن حيث إن قانون المرافعات حدد في المادة ٣٠٨ منه الطرق التي يترك المدعى فيها الخصومة وذلك حتى لا يكون حصول التارك أو عدم حصوله محل نزاع يتفرع عن النزاع الذي رفعت الدعوى به ، ومن بين هذه الطرق أن يبين التارك صراحة في مذكرة موقع عليها منه أو من وكيله ، مع إطلاع خصمه عليها .

ولم يحدد القانون ميعاداً لترك المدعى خصومته ومن ثم يسكون من حقه ذلك في أي وقت لإبتداء من تاريخ المطالبة القضائية ومباشرة الدعوى ، حتى صدور حكم فاصل في موضوع الخصومة ، بيد أنه تطبيقاً لقاعدة أصولية فتنها القانون المدني هي جواز عدول المعارض عما عرض قبل أن يقبله الطرف الأخرى ، يسكون للتارك أن يرجع في تركه الحاصل منه عن أحد طلباته ، ما لم يقبله الخصم الآخر ، أو تقضي المحكمة به . وعلى ذلك إذا قبل الخصم التنازل ، تقيّد به الخصم المتنازل أو التارك ، ولا يقبل منه التحلل من عرضه التنازل أو التارك .

ومن حيث إن المدعى أعطى الوزارة في ٢٩

(القضية ٧٢٨ لسنة ١٣ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة أحمد فهمى البيلاوى ، ومحمد عبد الجواد حسين
ولطفى نجيب عبد الله المستشارين)

١٩٨

٢٠ من مارس ١٩٦٣

١ - جامعة : أستاذ ، استقالة ، قبولها ، سحبها . ق
١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات في الجمهورية
العربية المتحدة م م ٢٨ و ٤٨ . وزير سلطته ، مجلس جامعة
ب - استقالة : سحبها قبل قبول الوزير .

المبدأ القانونى :

تبين أن المختص بتعيين أعضاء هيئة
التدريس في الجامعات هو الوزير ولا يهم في
الحالة المفروضة أن يكون الوزير وحده ، أم
الوزير ومجلس الجامعة ، باعتباره الأول سلطة
تصديقية على قرارات الثانى . إنما الذى يهم أن
مجلس الجامعة لا يختص وحده بتعيين أعضاء
هيئة التدريس في الجامعات . فتصرفه في هذا
الشأن إما إجراء شكلى لازم لصدر قرار
الوزير به ، وإما قرار من سلطة لامركزية معلق
على شرط موقف هو مصادقة الوزير عليه .

ومعنى ذلك أن الوزير هو الذى يختص
بالتعيين ، وبقبول استقالة هيئة التدريس في
الجامعات ، لأن المختص بالتعيين هو المختص
بقبول الاستقالة ، وانتهاء الخدمة .

٢ — سحب عضو هيئة التدريس استقالته

يقع باختياره بل كان مكرها عليه ، لتعديل الوزارة
عن قرارها الباطل بإنهاء خدمته — لا اعتداء
بذلك لأن هذه الخاصة في صورتها لا ترقى إلى مرتبة
الإكراه الذى يضغط على إرادته ويسلبها حرية
الاختيار فهم لا ترقى إلى مرتبة التهديد بخاطر
مصدق وشيك الوقوع على النفس أو الجسم أو
الشرف أو المال ، ومن الجسامة بحيث يبعث
بغير حق فيمن هو في مثل حالة المدعى رهبة تضغط
على إرادته فتفسدها بحيث تجعله مسلوب الإرادة
لا حرية له فيما يختار خصوصا إذا راعى أن مزايا
المدة التى يطلب المدعى بقاءه في الخدمة خلالها
هى خمس سنوات وأمرها ليس بالجسامة التى
تفرد بإرادته وتوجهها إلى حيث لا يختار ومع
أنه كان محتكما في هذا الشأن للقضاء وصدر منه
فعلا الحكم في ذات المبدأ لمصاحته .

ومن حيث إنه لا اعتداد أيضا بما يذهب إليه
المدعى من أن هذا التنازل يتضمن اتفاقا على
خلاف المقرر في القوانين أو اللوائح للوظائف
من حقوق — لا اعتداد بذلك أيضا لأننا بصدد
قاعدة إجرائية من المتعين الأخذ بها وإلزامات
تنازل المدعى ، ولا يسوغ بمده أن تخوض
المحكمة في بحث حقوق المدعى الوظيفية وتطرق
جانبا الموضوعى على واقعة الدعوى هل أنه
ظاهر من الرجوع إلى التنازل أنه في مجموعه
سلم وليس من الالتزامات المتقابلة به ما يخالف
القانون ، سواء في جانب المدعى بتنازله عن
الخصومة العينية بالإلغاء والقائمة فعلا أو بتنازله
عن المنازعة في المراتب التى قامت عليها الخصومة
الشخصية عنه كأثر لازم لتنازله عن المطالبة به
بصفة عامة أو في جانب الوزارة بإعادته إلى
الخدمة بها .

قبل قبولها من الوزير المختص ، يعني إسقاط سبب القبول ، بما لا محل بعده انظر الاستقالة .

الحكمة :

ومن حيث إنه لما كان طالب الاستقالة هو ركن السبب في قبول الجهة الإدارية لها ، فإنه يتعين لصحة القرار بالقبول وإنهاء الخدمة ، أن يقوم الطالب حين صدور هذا القرار . وعلى ذلك يتعين أن نقف على المختص بإصداره قانونا ، وهل هو من ناحية مجلس الجامعة وحده ، أم من ناحية أخرى الوزير وحده . أم الاثنان معا باعتبار الثاني سلطة تصديقية للأول .

ومن حيث أنه يتضح من الرجوع إلى القانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة ، أن المشرع لم يضع تفويضات يعين فيه المختص بقبول طلب استقالة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات .

ومن حيث إنه يتضح من الرجوع إلى القانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه ، أن المادة ٤٨ منه نصت على أن يعين وزير التربية والتعليم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية والقسم المختص وتشرط موافقة المجلس الأعلى للجامعات على التعيين في وظيفة الأستاذ ذي الكرس ، ويكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة .

كما تنص المادة ٢٨ منه على أن يختص مجلس الجامعة بالنظر في الأمور الآتية :

تعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ونقلهم ومنحهم المهام العلمية . .

وعلى ذلك يبين أن المختص بتعيين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات هو الوزير ، ولا يهم في الحالة المعروضة أن يكون الوزير وحده أم الوزير والمجلس باعتبار الأول سلطة تصديقية على قرارات الثاني ، إنما الذي يهم أن مجلس الجامعة لا يختص وحده بتعيين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات فتصرفه في هذا الشأن إما إجراء شكلي لازم لصدور قرار الوزير به ، وإما قرار من سلطة لا مركزية معلق على شرط موقف هو مضادة الوزير عليه . ومعنى ذلك أن الوزير هو الذي يختص بالتعيين ، لما لانه السلطة الوحيدة به ولما لانه سلطة تصديقية على قرارات مجلس الجامعة في شأنه . وتطبيقا للبدا المتقدم يكون الوزير هو المختص بقبول استقالة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ، لأن المختص بالتعيين هو المختص بقبول الاستقالة وإنهاء الخدمة كما سبق القول .

ومن حيث إنه تأسيسا على ما تقدم ، يبين أن المدعى وقد سحب استقالته في ٦ من مارس ١٩٦١ إنما يكون قد سحبها قبل قبولها من السلطة المختصة بهذا القبول وهو ما يعني إسقاط سبب القبول بما لم يعد بعده محل لنظرها وتفسير ذلك في أن سحب طالب الاستقالة وقد قدمه المدعى للوزير في ٦ من مارس ١٩٦١ فأشرف عليه بإحاطته إلى مدير الجامعة في ١١ من مارس ١٩٦١ مع كتاب الجامعة الخاص بها - ما يعني أن الوزير امتنع عن إصدار القرار بقبولها ، إن كان هو المختص الوحيد بها بعد أن سقط سبب القبول بسحب المدعى طلبه وما يعني لو اعتبرنا الوزير سلطة تصديقية لقرار مجلس الجامعة رفض الوزير ضمنا التصديق عليه بإعادته إلى المجلس مع كتاب سحب (م ٢٦ خ ٢٦٤)

الاستقالة وفقا لحكم المادة ٣١ من القانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه وهو ما يؤدي إلى عدم نفاذ قرار مجلس الجامعة بقبول الاستقالة وإعدام قراره في شأنها من يوم صدوره ويتعين عليه إن رأى نظر الطالب ثمانية ، أن يعيد هذا النظر في جلسة مقبلة ، وهو ما يتمتع عليه في الحالة المعروضة ، بعد أن سحب المدعى إستقالته ، وسقط بالتالي سبب قبولها .

ومن حيث إنه ثابت أن مجلس الجامعة أعاد عرض الأمر عليه بمجلسه المنعقدة في ٢٠ من يونيو ١٩٦١ فقرر أولا : أن الاستقالة تعتبر مقبولة من تاريخ قرار مجلس الجامعة من غير حاجة إلى إجراءات أخرى ، ومن ثم فلا أثر لطلبه سحب الاستقالة بعد أن قبلها مجلس الجامعة .

ثانيا : يتسكك المجلس بقراره السابق بقبول الاستقالة من تاريخ قرار المجلس .

ثالثا : تسوية ما حصل عليه بالزيادة عما يستحق من مفاش حتى الإتهام من أعمال الامتحانات على أساس أن الفرق الذي يتقاضاه يعتبر مكافأة في مدة عمله . وتنفيذنا لهذا القرار أدخلت كلية الهندسة المدعى من عمله في ٢٠ من يوليو ١٩٦١ فتظلم المدعى إلى السيد الوزير من هذا القرار في ٢٥ من يوليو ١٩٦١ ولكن قرر مجلس الجامعة رفض التظلم بمجلسه المنعقدة في ٨ من أكتوبر ١٩٦١

ومن حيث إنه بأن بعد التحليل القانوني السابق ، أن الوزير هو المختص بقبول استقالة المدعى سواء كان اختصاصه منفردا أو تصديقا ، وهو لم يقبل استقالة المدعى أو يصدق على قبول مجلس الجامعة لطلبه في شأنها ، وأن مجلس الجامعة

إنما أصدر قراره الأول في ٢٣ من فبراير ١٩٦١ بقبول استقالة المدعى في صورة قرار ابتدائي تحت شرط واقف هو تصديق الوزير عليه ، وأن هذا القرار صار معدوما منذ رفضه الوزير ضمنا بإعادته إلى المجلس مع كتاب المدعى بسحب استقالته ، وفعلا لم تنفذه الجامعة لهذا السبب ، فلم يولد أثرا في إنهاء خدمة المدعى في أي وقت ، ومن ثم فما كان للمدعى أن يطعن عليه ، بعد أن فقد مبدأ وجوده القانوني ، برفض الوزير التصديق عليه .

ومن حيث إنه ترتيبا على ما تقدم ، يتكشف قرار مجلس الجامعة الثاني في ٢٠ من يونيو ١٩٦١ على أنه القرار الحقيقى الذى قبل لاستقالة المدعى وأنهى خدمته محذرا أثره في مركز المدعى في الوظيفة العامة — ذلك أن مجلس الجامعة عدل فيه إرادته الملزمة من إرادة ابتدائية تحتاج إلى تصديق الوزير ، إلى إرادة إتهامية بإحداث الأثر القانوني ، وهذا التعديل وإن أخفاه المجلس تحت ستار تفسير القرار الأول ، إلا أنه ستار تفضحه الحقيقة التي تنطق بها هيون الأوراق ، فما كان القرار الأول في هذا الصدد غامضا أو مبهما فيحتاج من المجلس في قراره الثاني لإزالة هذا الغموض والإبهام ، إنما كان القرار الأول في هذا الصدد واضحا ومن ثم يكون المجلس في قراره الثاني قد وجه إرادة جديدة لا محالة — بإحداث أثر إتهامى ، هو قبول الاستقالة وإنهاء خدمة المدعى وعلى ذلك يكون قرار المجلس الثاني في ٢٠ من يونيو ١٩٦١ قرارا جديدا بإحداث هذا الأثر ، وليس أدل على ذلك من أن الجامعة لم تحققه إلا بعد صدور القرار الثاني واستقالته .

١٩٩

٢٠ من مارس ١٩٦٣

١ - إصلاح زراعي : موظفوه ، تأديبهم . لجنة عليا للإشراف على عمليات استيلاء وتوزيع . مرسوم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ م ١٢ ، ق ١٣١ لسنة ١٩٥٣ . لائحة داخلية . ق ١٧ لسنة ١٩٥٧ ق ١٤ لسنة ١٩٥٧ م ١٢ . هيئة عليا للإصلاح الزراعي م ١٣ قرار جمهوري ٢٢٧١ ق ١٩ لسنة ١٩٥٨ م ٣١ و ١١ و ١٢ و ١١ ب - إصلاح زراعي : هيئة عامة ، تأديب موظفي إصلاح زراعي ، ق ١٣١ سنة ١٩٥٣ . قرار إداري اختصاص ج - جزاء تأديبي : تعدده عن جرائم واحد

المبادئ القانونية :

١ - الاختصاص بتأديب موظفي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، كان موكولا للسيد المدير العام للهيئة بمقتضى التفويض الصادر من السيد العضو المنتدب وعلى أساس اللائحة الداخلية للهيئة الصادرة في عام ١٩٥٤ ، والتي تجدها التشريعي في القانون ١٣١ لسنة ١٩٥٣ .

وقد صدر بعد ذلك القانون ٦١٤ لسنة ١٩٥٧ ، الذي أشار إلى قيام مجلس إدارة الهيئة بوضع لائحة توظف ، وتصدر من السيد رئيس الجمهورية ولم تصدر هذه اللائحة إلا بقرار ٢٢٧١ الجاري المفعول من ٢٩ من ديسمبر ١٩٦٠ . وبذلك تظل أحكام اللائحة الداخلية الصادرة من قبل القانون ١٣١ لسنة ١٩٥٣ سارية المفعول على موظفي الإصلاح في الفترة السابقة على ٢٩ من ديسمبر ١٩٦٠

ومن حيث إنه يتحدد على التأسيس السابق القرار الذي يتعين توجيه المدعى طعنه إليه وهو القرار التنفيذي الصادر من مجلس الجامعة في ٢٠ من يونيو ١٩٦١ وهو ما قام المدعى به فعلا بهذه الدعوى المرفوعة بطلب إلغائه في ٢٥ من سبتمبر ١٩٦١ .

ومن حيث إنه بدست هذا القرار تحت الرقابة القضائية يتضح بما لا يدع مجالا للشك عدم مشروعيته لأنه : أولا : إعتدى على اختصاص الوزير في مسائل قبول إستقالته وإنهاء خدمة أعضاء هيئة التدريس في الجامعة ونزع هذا الاختصاص من الوزير - منفردا أو تصديقا - إلى مجلس الجامعة وحده .

ثانيا : صدر القرار فاقد السبب في ٢٠ من يونيو ١٩٦١ بعد أن كان المدعى قد سحب إستقالته في ٦ من مارس ١٩٦١ ، ومن ثم يكون القرار باطلا ويتعين القضاء بإلغائه مع ما يترتب على هذا الإلغاء من آثار مترتبة على إعادة المدعى إلى عمله بأثر رجعي من تاريخ إخلاء طرفه من الخدمة واستحقاقه الحقوق كافة التي يرتبها القانون اعتبارا من تاريخ إنتهاء خدمته بقبول إستقالته حتى صدور هذا الحكم بالإلغاء مع إلزام الجهة الإدارية المدعى عليها بالمصروفات .

القضية ١١٥٠ لسنة ١٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة أحمد فهمي البيلوي ، ومحمد عبد الجواد حسين ، ولطفي نجيب عبدالله المستشارين .

أما في الفترة اللاحقة على القانون ٦١٤ لسنة ١٩٥٧ ، والسابقة على صدور القرار الجمهوري ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ ، وهي الفترة من ١٣ من يناير ١٩٥٩ حتى ٢٨ من ديسمبر ١٩٦٠ ، فقد صدر القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ ، وبمقتضى المادة الأولى منه تبسط أحكام المواد ٣ إلى ١١ ١٤ و ١٧ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على جميع موظفي المؤسسات والهيئات العامة ، ومنها الإصلاح الزراعي .

٢ — إذا كان القرار التأديبي قد صدر في ٢٧ من سبتمبر ١٩٦٠ ، أي وقت سريان أحكام القانون ١٩ لسنة ١٩٥٧ ، وكان مرتب المدعى يجاوز خمسة عشر شهرا ، ويشغل وظيفة رئيس حسابات من ١٦ من سبتمبر ١٩٥٩ ، فإن السلطة التي تختص بتأديبه هي المحكمة التأديبية المختصة وليس المدير العام لهيأة الإصلاح الزراعي .

والقرار الجمهوري ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة العامة للإصلاح الزراعي لم يعط السيد المدير العام للهيئة حق تأديب الموظفين في الوظائف الرئيسية ، أي أنه بعد صدور اللائحة لا يملك السيد المدير العام للهيئة توقيع الجزاءات على المدعى ولا يكون ثمة محل للقول بأنه لا جدوى من إلغاء القرار بحجة أن الإلغاء في هذه الحالة يكون عبثا غير مجد لزوال حله .

٣ — يكون القرار الإداري مخالفا للقانون إذا صدر بتوقيع عقوبة الخصم من المرتب ، وتنزيل درجة مالية ، والنقل إلى عمل آخر : أي بتعدد الجزاءات عن جرم إداري واحد .

المحكم :

من حيث إن المادة الثانية عشرة من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي ، تنص على أن تؤلف لجنة عليا للإشراف على عمليات الاستيلاء والتوزيع ، وقد عدلت هذه المادة بمقتضى القانون ١٣١ لسنة ١٩٥٣ ، فحولت اللجنة العليا للإصلاح الزراعي حق وضع لائحة داخلية تتضمن الأحكام الخاصة بتعيين الموظفين وترقياتهم ونأديهم ، وقد وافقت اللجنة العليا على اللائحة الداخلية . . في ١٤ من سبتمبر ١٩٥٤ ، ونشرت بالعدد ٩٠ من الوقائع المصرية الصادر في ١١ من نوفمبر ١٩٥٤ .

وقد تضمنت اختصاصات عضو اللجنة المنتدب : فأعطته . حق تعيين الموظفين وترقيتهم وفصلهم بقرار مسبب ، وبعد إجراء تحقيق ، وخفض الوظيفة أو المرتب أو الوظيفة والمرتب معا بقرار مسبب وبعد إجراء تحقيق ، وتوقيع الجزاءات على الموظفين بالخصم من المرتب فيما لو زاد الجزاء على ٧ أيام بقرار مسبب وبعد إجراء تحقيق .

وقد حولت اللائحة العضو المنتدب أن يفوض المدير العام للهيئة في هذا الاختصاص . وبمقتضى هذا التفويض أصدر السيد العضو المنتدب قرارا باختصاص السيد المدير العام للهيئة بتلك السلطة .

ثم صدر بعد ذلك القانون ١٧ لسنة ١٩٥٨ بتحويل السيد وزير الدولة للإصلاح الزراعي

أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما .
وبإصدار قرار الوقف عن العمل .

ونصت المادة السابعة على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره الذي تم بالجريدة الرسمية في ١٧ من يناير ١٩٥٩ .

ثم صدر القرار الجمهوري ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة العامة للإصلاح الزراعي نص في الفقرة السادسة من المادة الثالثة عشرة منها على اختصاص المدير العام للهيئة بتعيين الموظفين في غير الوظائف الرئيسية وترقيتهم ونقلهم ومنحهم العلاوات وتأديبهم وإنهاء خدمتهم وفقا للنظم التي يقررها مجلس الإدارة .

ونصت المادة الثالثة من القرار على العمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، وقد تم النشر بالعدد ٢٩٩ في ٢٩ من ديسمبر ١٩٦٠ .

ومن حيث إنه يستفاد من سرد المراحل التشريعية السالف ذكرها أن الاختصاص بتأديب موظفي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، كان موكولا للسيد المدير العام للهيئة بمقتضى الفويض الصادر من السيد العضو المنتدب ، وعلى أساس اللائحة الداخلية للهيئة ، الصادرة في عام ١٩٥٤ والتي تمهد سندها التشريعي في القانون ١٣١ لسنة ١٩٥٢ .

ولأنه صدر به ذلك القانون ٦١٤ لسنة ١٩٥٧ وأشار إلى قيام مجلس إدارة الهيئة بوضع لائحة توظف تناول أحكام تعيين موظفي الهيئة

الاختصاصات المقررة للجنة العليا للإصلاح الزراعي ، وقد عدل هذا القانون بالقانون ٦١٤ لسنة ١٩٥٧ حيث تناولت المادة ١٢ المعدلة إنشاء هيئة عليا للإصلاح الزراعي تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتباشر كل الاختصاصات المحددة بهذا النص ، ولا تقيد في أداء مهمتها بالقواعد المتبعة في المصالح الحكومية ، ويتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل بقرار من السيد رئيس الجمهورية وبعد المجلس لائحة تصدر من رئيس الجمهورية تضمن الأحكام الخاصة بتعيين الموظفين وترقياتهم وتأديبهم .

ثم صدر القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ معدلا لأحكام القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية ، ونصت المادة الأولى منه على أنه مع عدم الإخلال بحق الجهة التي يتبعها الموظف في الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق تسري أحكام المواد من ٣ إلى ١١ ، ١٤ و ١٧ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على موظفي المؤسسات والهيئات العامة . ثم نصت على أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية استثناء بعض المؤسسات والهيئات المشار إليها من تطبيق هذا القانون .

ونصت المادة الثانية على أنه يحدد بقرار من مجلس إدارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة أو لمن يتولى الإدارة فيها حسب الأحوال ، من يختص بتوقيع الجزاءات على الموظفين المقصرون في المادة السابقة الذين لا تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا ، وبالتصرف في المخالفات التي تقع من الموظفين الذين تجاوز مرتباتهم هذا الحد ، والتي ترى فيها النيابة الإدارية حفظ الأوراق أو

الأحكام التأديبية المتعلقة بسائر المؤسسات العامة والصادرة قبل العمل بالقانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ ، وذلك فيما يتعارض مع أحكامه . إذ ينبغي أن يأخذ الاستثناء حكمه فلا يجوز إعمال قواعد سابقة تخالف أحكام هذا القانون ، لأن المشرع أطلق تطبيقها ولم يستثن إلا المؤسسات التي يصدر في شأنها قرار جمهوري لاحق .

ومن حيث إنه بالرجوع إلى المادة الثانية من القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ ، يتضح أن المشرع فرق بين طائفتين من الموظفين متخذتا المرتب معيار للفرقة فجعل الاختصاص بالتأديب للسلطة التي خولها مجلس الإدارة اختصاصاً مطلقاً يمتد حتى الفصل من الخدمة متى كان مرتب الموظف لا يجاوز خمسة عشرة جنهات ، فإذا جاوز ذلك القدر كان اختصاص السلطة التي حددها مجلس الإدارة مقصوراً على توقيع عقوبة الخصم من المرتب عن مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً ، ويكون الاختصاص فيما زاد على ذلك موكولاً للمحكمة التأديبية المختصة .

ومن حيث إنه الثابت من الأوراق أن القرار المطعون فيه صدر في ٢٧ من سبتمبر ١٩٦٠ أي وقت سريان أحكام القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ وكان مرتب المدعى يجاوز خمسة عشر جنهات شهرياً ويشغل وظيفة رئيس حسابات من ١٦ من سبتمبر ١٩٥٩ ، فإن السلطة التي تختص بتأديبه هي المحكمة التأديبية المختصة ، وليس السيد المدير العام لهيأة الإصلاح الزراعي .

وجدير بالذكر أن القرار الجمهوري ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيأة العامة للإصلاح الزراعي ، لم يعط السيد المدير العام للهيأة حق

وترقياتهم وتأديبهم وتصدر من السيد رئيس الجمهورية . ولم تصدر هذه اللائحة . إلا بالقرار ٢٢٧١ الجاري المفعول في ٢٩ من ديسمبر ١٩٦٠ وبذلك تظل أحكام اللائحة الداخلية ، الصادر من قبل القانون ١٣١ لسنة ١٩٥٣ سارية المفعول على موظفي الإصلاح في الفترة السابقة على ٢٩ من ديسمبر ١٩٦٠ تاريخ نفاذ اللائحة الحالية .

غير أنه في الفترة اللاحقة على القانون ٩١٤ لسنة ١٩٥٩ والسابقة على صدور القرار الجمهوري ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ ، صدر القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ وهي الفترة من ١٢ من يناير ١٩٥٩ حتى ٢٨ من ديسمبر ١٩٦٠ وبمقتضى المادة الأولى منه تنبسط أحكام المواد من ٣ إلى ١١ و ١٤ و ١٧ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على جميع موظفي المؤسسات والهيئات العامة ومنها الإصلاح الزراعي وتنص المادة الرابعة عشرة من القانون الأخير ، على أنه إذا رأت النيابة الإدارية أن المخالفة تستوجب جزاء يجاوز الخصم من المرتب لمدة أكثر من ١٥ يوماً . أحالت الأوراق إلى المحكمة المختصة مع إخطار الجهة التي يتبعها الموظف بالإحالة .

ولا يتأتى القول بأن الأحكام الخاصة بتأديب موظفي تلك الهيأة والتي تضمنتها اللائحة الداخلية المستندة إلى القانون ١٣١ لسنة ١٩٥٣ نقيض أحكام القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر باعتبار أن النص الخاص يقيد النص العام ، لا يتأتى ذلك لأن الحكم الوارد في المادة الأولى من القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ والذي يقضى بالاستثنى من أحكامه إلا المؤسسات التي يصدر في شأنها قرار جمهوري ، مما لا يدع مجالاً للشك في نسخ

تأديب الموظفين في الوظائف الرئيسية ، لأنه قصر اختصاصه في البند ٦ من المادة ١٣ على طائفة الموظفين في غير الوظائف الرئيسية ، أي أنه بعد صدور اللائحة لا يملك السيد المدير العام للهيئة توقيع الجزاءات على المدعى ، حتى يقال إنه لا جدوى من إلغاء القرار ؛ لأن الإلغاء في هذه الحالة يكون عبثاً غير مجد لوزال علته .

ومن حيث إنه لا يمكن ما تقدم يكون القرار المطعون فيه رقد صدر من السيد المدير العام للهيئة بتوقيع عقوبة تنزيل المدعى درجة مالية ، يكون قد صدر مشوباً بعيب عدم الاختصاص .

ومن حيث إنه بالإضافة إلى ما تقدم ، وعلى فرض مسابقة الجهة الإدارية في دفاعها بأن القرار صدر من يملكه بناء على سبب يسوغه ، فإن

القرار المطعون فيه قد صدر بتوقيع عقوبة الخصم من المرتب ، وتنزيل درجة مالية ، وبالنقل إلى عمل آخر ؛ أي بتعدد الجزاءات عن جرم إداري واحد ؛ فإن هذا ضمن أسبابه كون هذا القرار مخالفاً للقانون ؛ لأنه على حد تعبير المحكمة الإدارية العليا في القضية ٦٨٦ لسنة ٣ ق الصادر في ١٤ من ديسمبر ١٩٥٧ ألا وجه لتكرار الجزاء على المدعى عن السلوك ذاته ، مادام هو عين الجريمة التأديبية .

ومن حيث إنه لا يمكن ما تقدم يكون القرار المطعون فيه قد صدر مخالفاً للقانون متعيناً إلغاؤه . . .

القضية ٧٥٧ لسنة ١٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد فهمي البيلوي ، ومحمد عبد الجواد ، وصادق مبروك المستشارين .

الجمعية العمومية للقسم الاستشاري

الفتوى :

١ - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون ٤٢ لسنة ١٩٦٢ بإضافة بعض الشركات والمنشآت إلى الجدولين المرافقين للقانونين ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، و ١١٨ لسنة ١٩٦١ بمساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ، والنص في الجدول ٢ المرافق لهذا القانون على عدد من مطاحن السلفندرات والحجارة ، ومضارب الأرز ، والمحابر البلدية بمحافظات معينة .

هذه القوانين من شأنها أن تتخذ الشركات المؤممة شكل الشركات المساهمة طبقاً لأحكام القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، لاسيما ما يتعلق منها بتشكيل مجلس الإدارة وفقاً لأحكام القوانين ١١٤ لسنة ١٩٦١ و ١٣٧ لسنة ١٩٦١ ، و ١٥٤ لسنة ١٩٦١ ، المعدل للقانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

كما أن عقود استغلال هذه المنشآت بواسطة أفراد أو أشخاص مستأجرين لها ، تفسخ من

سبتمبر ١٩٦٣

٢٠٠

٤ من سبتمبر ١٩٦٣

قرار إداري : سعيه ، ديوان المحاسبة ، اعتراضه .

الفتوى :

اعتراض ديوان المحاسبة على قرار ترقية ، استناداً لمخالفته القانون ، يحيز سحب مثل هذا القرار المعيب ، حتى بعد انقضاء السنتين يوماً ، متى حصل الاعتراض في الميعاد ، وبدى في اتخاذ إجراءات السحب قبل انقضائه .

٢٠١

٤ من سبتمبر ١٩٦٣

١ - تأميم : عقد الحجارة ، فسخه ، ق ٤٢ لسنة ١٩٦٢ ، ق ١١٧ لسنة ١٩٦١ ؛ ق ١١٨ لسنة ١٩٦١ . طعن ، مضرب ، مخبز . ق ١١٤ لسنة ١٩٦١ ، ق ١٣٧ لسنة ١٩٦١ . ق ١٥٤ لسنة ١٩٦١ ، ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

ب - تعويض : مستأجر . دولة . مسؤوليتها عن عمل تشريع . مؤجر . رجوع عليه بالتجسيدات . مدني م ٥٩٢ .

الفتوى :

١ — لرئيس دائرة الأحوال الشخصية بالحكمة الابتدائية المختصة أن يوقع عقوبة الإنذار على المأذون ، وفقا لأحكام اللائحة الصادرة بقرار وزير العدل في ٤ من يناير ١٩٥٥

ولدائرة الأحوال الشخصية أن توقع إحدى عقوبات الإنذار ، أو الوقف عن العمل لمدة لا تقل عن شهر ، ولا تزيد على ستة أشهر ، أو العزل .

ويعتبر القرارات الصادرة بغير العزل نهائية أما قرار العزل فيعرض على وزير العدل للتصديق عليه ، وله أن يعدله أو يلغيه .

٢ — يجب التظلم من قرار رئيس المحكمة الذي يوقع بالإنذار على المأذون ؛ قبل طلب إلغاء هذا القرار ؛ لأنه قرار تأديبي صادر من سلطة رئاسية ، بعكس قرارات دائرة الأحوال الشخصية بتوقيع عقوبة الإنذار أو الوقف عن العمل ، فإنه لا يشترط التظلم منها قبل الطعن القضائي بالإلغاء في حكم المادة الثانية عشرة من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، ذلك أن قرار هذه الهيئة يعتبر نهائيا في هذه الحالة ، وليس للسلطة الرئاسية أن تعدله أو تلغيه ، وتستنفذ الهيئة ولايتها بإصداره .

٣ — القرار الصادر من دائرة الأحوال

[١٧ — مقالات]

تلقاء نفسها كأثر من آثار القانون لسنة ١٩٦٢ لأن تنفيذ هذه العقود قد أصبح مستحيلا بعد التأميم .

٢ — لا تلزم الدولة بتعويض من انفسخت عقودهم الخاصة بإيجار بعض المنشآت المدرجة بالجدول رقم ٢ المرافق للقانون ٤٢ لسنة ١٩٦٢ كأثر من آثار هذا القانون ، بسبب ما قد يكون قد أصابهم من أضرار نتيجة انفساخ عقود الإيجار ، لأن الدولة غير مسؤولة عن أعمالها التشريعية التي قصد بها مصلحة المجموع .

كما أن الخطأ منتف من جانبها ، ومن جانب الملاك المؤجرين في ذات الوقت ؛ وإن كان هذا لا يمنع المستأجرين من الرجوع على المؤجرين بما أنفقوه من مصروفات على المنشآت المؤجرة وما أوجدوه فيها من بقاء أو غيره من التحسينات ، طبقا لأحكام المادة ٥٩٠ من القانون المدني .

٢٠٢

٤ من سبتمبر ١٩٦٣

١ — تأديب : مأذون ، قواعد ، قرار وزير العدل في ٤ من يناير ١٩٥٥
ب — تظلم : قرار تأديب مأذون ، ق ٥٥ لسنة ١٩٥٥ م ١٢
ج — عزل : مأذون ؛ وزير سلطته ؛ تظلم . طعن بالإلغاء .

الموظفين الصادر بمحض بعض الموظفين علاوات دورية في السنة التالية للسنة التي حصلوا فيها على تقرير بدرجة ضعيف ، على خلاف فتوى الجمعية العمومية المشار إليها لمخالفة القرار نص الفقرة الثانية من المادة ٣١ من ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة .

٣ - يجوز سحب القرار الباطل الصادر من لجنة شؤون الموظفين بمنح موظف علاوة دورية رغم حصوله على تقرير بدرجة ضعيف ، حتى بعد مضي ميعاد الستين يوما ، نظرا لمخالفته نص مقيد لسلطة الإدارة ، هو الفقرة الثانية من المادة ٣١ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فلا تتحصن القرارات ، الصادرة بمخالفته .

٢٠٤

٤ من سبتمبر ١٩٦٣

١ - راتب : فرق الكادرين . قواعد خصمه . قواعد . قرار مجلس الوزراء في ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر ١٩٥٢ ، مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة
ب - ضريبة كسب عمل : علاج طبي ، تصريح ركوب مجاني .

الفتوى :

١ - لا تسرى على موظفي المؤسسات العامة ، قواعد خصم فرق الكادرين المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر ١٩٥٢ ، نظرا لأن قواعد خصم فرق الكادرين قواعد انتقالية

الشخصية بعزل المأذون من وظيفته ، لا يعتبر قراراً نهائياً : لأن من سلطة وزير العدل أن يلغيه أو يعدله فهو يمارس في هذه الحالة سلطة رياضية تأديبية ، ويجب التظلم من مثل هذا القرار قبل الطعن فيه بالإلغاء ما دام قرار الهيئة في هذه الحالة غير نهائي ، وعرضة لاستئناف النظر فيه من جانب وزير العدل .

٢٠٣

٤ من سبتمبر ١٩٦٣

١ - علاوة دورية : حرمان موظف أول علاوة يستحقها تقرير بدرجة ضعيف .
ب - تقرير بدرجة ضعيف : منح موظف علاوة دورية في السنة التالية لحصوله عليه . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة م ٣١ .
ج - لجنة شؤون موظفين : قرارها . سجن . ميعاد الستين يوما .

الفتوى :

يحرم الموظف أول علاوة دورية يستحقها بعد حصوله على تقرير بدرجة ضعيف ، سواء كان استحقاقه لهذه العلاوة في السنة التي قدم عنه فيها ذلك التقرير ، أم في السنة التالية لها ، دون اعتداد بدرجة كفايته في هذه السنة الأخيرة طبقا لفتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة في جلسيتها المنعقدتين في ٢٨ من سبتمبر ١٩٦١ ، و ١٩ من ديسمبر ١٩٦٢ .

٢ - يكون باطلا قرار لجنة شؤون

قصد بها الموظفون الذين كانوا معاملة بـ كادر ١٩٣٩ ونقلوا إلى درجات الكادر الجديد المالحق بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة فحصلوا على مزايا أكبر، كما أن نظام موظفي المؤسسات العامة نظام مستقل عن نظام موظفي الدولة، وقد أريد بتوابعه خصم الفرق في حينها، مواجهة أعباء الميزانية، وهو وضع لا يتوافق بالنسبة للمؤسسات العامة.

٢ - لا تخضع لضريبة كسب العمل، متصرفات العلاج الطبي، وتصاريح الركوب المجاني التي تمنح لموظفي مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة، لعدم اعتبار هذه المزايا من قبيل الإيراد، لأنها تفيق لمصلحة الوظيفة، وما تستلزمه من مطالب ومقتضيات أصلاً.

٢٠٥

٢٥ من سبتمبر ١٩٦٣

بنك : أهل مصرى . وكيل محافظ ق ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ م ١٣ بنك مركزى مصرى ، ق ١٥٣ لسنة ١٩٦٠ .

الفتوى :

صدر قرار جمهورى بالحقا وكيل محافظ البنك الأهلى المصرى بوظيفة وكيل محافظ البنك المركزى المصرى ، يخضعه للمادة ١٣ من القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ فيستمر في تقاضى المرتب

الذى كان يتقاضاه في البنك الأهلى المصرى رغم عدم صدور القرار الجمهورى المحدد لمرتبات المحافظ ووكلائه بالتطبيق للمادة ٢١ من نظام البنك المركزى المصرى ، الصادر بالقرار الجمهورى ٢٦٢٣ لسنة ١٩٦٠ .

وتستوى مكافأة نهاية خدمته إثر فصله بقرار جمهورى ، على أساس هذا المرتب باعتباره المرتب الأخير ، الذى تقاضاه في وظيفة وكيل محافظ البنك المركزى المصرى وفقاً للمادة ٤ من لائحة الاستخدام والمكافآت للعمول بها في هذا البنك .

ولا يجوز الاستناد إلى أحكام القانون ١٥٣ لسنة ١٩٦١ ، لأن إلحاقه بالبنك المركزى ليس تعييناً مبدئياً ، فضلاً عن أن فصله كان قبل فوات المهلة المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون المذكور .

٢٠٦

٢٥ من سبتمبر ١٩٦٣

قرض عام : جزية ، معاهدة لوزان سنة ١٩٢٤ . ميراث دولى . تقادم . التزام . طبيعى . مدنى

الفتوى :

قروض الدولة العثمانية التى التزمت مصر بتسديدها وفاء من الجزية المفروضة عليها للباب

٢٠٧

٢٥ من سبتمبر ١٩٦٣

شركة عامة : موظف • تعيين ، مرتب ، قرار جمهوري
٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ - بلائحة نظام العاملين بالشركات
القائمة للمؤسسات العامة م م ٥ إلى ٩ و ٦٤ ، ق ١١٣
لسنة ١٩٥٨ .

الفتوى :

المادة ٦ من القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ بلائحة نظام العاملين بالشركات القائمة
للمؤسسات العامة ، يقضى على جواز تعيين
موظفي الحكومة في وظائف الشركات بأجور
تجاوز مرتباتهم الأصلية في الحكومة بما لا يزيد
على ١٠٪ من مرتباتهم .

والمقصود بالمرتب الأصلي في مفهوم هذه
المادة ، هو الجمل المالى المقرر للعامل نظير عمله
دون أن ما قد يلحقه من إعانة غلاء معيشة أو
بدلات على اختلاف أنواعها : كبديل تمثيل ،
وبديل طبيعة العمل . وتلحق العلاوات الدورية
والاستثنائية بالمرتب الأصلي بمجرد استحقاقها .

ويسرى حكم هذه المادة على الموظف
المسكف العمل بالحكومة ، ولا يقيّد هذا
التعيين بالحد الأدنى للأجور المقرر بجدول ترتيب
الأعمال طبقاً للمادة ٩ من اللائحة ، فتحسب
نسبة ١٠٪ المشار إليها على أساس مرتباتهم
الأصلية في الحكومة .

العاب العالى ، يسقط عنها التزامها بسقوط
للجزية عن مصر لانفصالها عن تركيا سنة ١٩١٥
ولا يمنع استمرار مصر في الدفع رغم ذلك ،
نزولاً على حكم استصداره الدائن في مواجهتها
من المحاكم المختصة ، من الرجوع على تركيا بما
دفعته من مبالغ ابتداء من تاريخ انفصالها
عنها .

ولا يقترح في هذا أن قواعد الميراث الدولى
تقضى بإلزام الأقليم المنفصل بجزء من ديون
الدولة الموروثة ، لأن هذا يقتضى أن يكون
الأقليم المنفصل قد استفاد من هذه الديون .

لأن الثابت في هذه الخصومة ، أن القروض
المشار إليها ، عقدتها تركيا لتسديد قروض
أخرى كانت ترزح تحت أعبائها .

ولاتأثير لنص «معاهدة لوزان» سنة ١٩٢٤
على إلزام مصر تسديد قروض الدولة العثمانية ،
لأن مصر لم تكن طرفاً فيها رغم استقلالها
عن تركيا .

ولا محل لإثارة الدفع بالتقدم ؛ نظراً لقيام
العلاقات الدولية على أساس الثقة واحترام
الحقوق ، مما يخلط بين الالتزام الطبيعى والالتزام
المدنى .

الفتوى :

نصت الفقرة الأولى من البند ثانيا من المادة ٢ من القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن البنك المركزى المصرى . والبنك الأهلى المصرى معدلة بالقانون ٢٧٧ لسنة ١٩٦٠ على أن تؤرل إلى البنك المركزى فى تاريخ العمل بهذا القانون ، الأصول والخصوم الآتى ببيانها ، ويحل البنك المركزى محل البنك الأهلى المصرى فيما له من حقوق ؛ وما عليه من التزامات متعلقة بالبنك ؛ خصوم قسم العمليات المسرحية بالبنك الأهلى المصرى المتعلقة بحسابات الحكومة وحسابات الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى التى يصدر بمعيذنها قرار من وزير الاقتصاد ، وحسابات المنظمات الدولية القدية ، والائتمانية ، وودائع البنوك وحسابات المقاصة واتفاقات الدفع الدائنة ، وكذلك نصف رأس مال ، ونصف الاحتياطات غير المخصصة بما فى ذلك الاحتياطى القانونى والخاص ، وأصول تعامل هذه الخصوم من الذهب ومن العملات الأجنبية فيما يزيد على احتياجات البنك الأهلى المصرى القائمة وقت العمل بهذا القانون ، والقروض الممنوحة للبنك ، والقروض الممنوحة بضمن الحكومة وحسابات المقاصة ، واتفاقات الدفع المدنية والصكوك الأجنبية ، وبصدر وزير الاقتصاد قرارا بتحديد الأصول والخصوم الأخرى ثابتة كانت أو متحركة لازالة أهمال

كذلك تنص المادة ٦٤ من اللائحة على استمرار العاملين بالشركات على تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها إعانة الغلاء بصفة شخصية ، حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا لأحكام اللائحة . ومعناها تجميد مرتبات الموظفين على حالها فى ٢٩ من ديسمبر ١٩٦٢ ، تاريخ العمل باللائحة فلا يجوز منح الموظفين علاوات عادية أو استثنائية قبل إتمام التعادل المشار إليه . ولا يستتبع تغيير حالة الموظف الاجتماعية تعديل مرتبه عن طريق تغيير نسبة إعانة الغلاء ، طالما كان تغيير حالته بعد ٢٩ من ديسمبر ، وذلك نفاذاً للمادة الثانية من اللائحة .

وتجوز التمييز بوظائف الشركات قبل تمام تعادل وظائفها بمجدول الوظائف المرفق باللائحة وينحصر هذا التمييز للأحكام الموضوعية المخصوص عليها فى كل من المواد ٥ إلى ٩ من اللائحة ، والقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة وليس للأنظام الذى كانت تتبعه الشركة .

٢٠٨

٢٥ من سبتمبر ١٩٦٣

بنك : مركزى ، أهلى مصرى . ق ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن البنك المركزى المصرى ١٦٣ و ٢ و ١٦٠ وق ٢٧٧ لسنة ١٩٦٠ م ٢

٢٠٩

٢٥ من سبتمبر ١٩٦٣

جامعة : الأزهر ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن
موظفي الدولة م ١٣٣٠ ق ١٠٣ لسنة ١٩٦١ م ٩٩
و ١٠٠ ، وزير شؤون الأزهر .

الفتوى :

نصت المادة ١٣٣ من القانون ٢١٠ لسنة
١٩٥١ بشأن موظفي الدولة ، على أن يكون لشيخ
الجامع الأزهر وللوكيل الاختصاصات المبوحة
بهذا القانون . للوزير ووكيل الوزارة كل فيما
يخصه .

ونصت المادة ١٠٠ من القانون ١٠٣ لسنة
١٩٦١ على تعيين وزير لشؤون الأزهر ، له
إختصاص إصدار ما يراه من قرارات تنظيمية
أو تكميلية مؤقتة تتعلق بشؤون الأزهر وهيئاته
بما لا يتعارض مع نصوص هذا القانون ، وذلك
في خلال الفترة التي تعد فيها اللائحة التنفيذية
لحين صدورها .

وبذلك صار الوزير قمة الشؤون الإدارية
بالأزهر ، وصاحب الرئاسة فيها ، دون شيخ
الأزهر الذي يقتصر اختصاصه على الشؤون
الدينية ، وهو ما يستفاد من نص المادة ٩٩ من
القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ؛ على أن تحدد

البنك المركزي المصري ، والتي يرى أيلولتها
إليه .

وقد نصت المادة الثانية من القانون ٢٧٧
لسنة ١٩٦٠ ، المعدلة للمادة ١٦ من القانون ٢٥٠
لسنة ١٩٦٠ على أن « تعد للبنك الأهلي المصري
ميزانية افتتاحية تعتمد بقرار من رئيس الجمهورية
وتشمل الأصول والخصوم التي تحدد بقرار من
وزير الاقتصاد » .

وبعد صدور قرار رئيس الجمهورية ٤٧٤
لسنة ١٩٦١ باعتماد الميزانية الافتتاحية للبنك
الأهلي المصري في أول يناير ١٩٦١ باعتماد
الميزانية الافتتاحية للبنك المركزي المصري في
أول يناير ١٩٦١ ، إعمالاً لحكم المادتين ٣ و
١٦ من القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ ؛ فإنه ليس
لأى من هذين البنكين حق المطالبة بأى أصول
لم يرد ذكرها في أى من هاتين الميزانيتين ؛
فليس للبنك الأهلي المصري حق المطالبة برد
ضرائب سبق دفعها ؛ وكذلك الوضع فيما يتعلق
بالالتزامات البنك قبل مصلحة الضرائب في الفترة
السابقة على أول يناير ١٩٦١ ، فلا يجوز لهذه
المصلحة مطالبة البنك بما يستحق عليه من
ضرائب خاصة بالفترة السابقة على التاريخ المشار
إليه ، ما دامت لم ترد ضمن الخصوم بميزانية
البنك .

الأشهر المنصوص عليها في أحكام القانون ٨ لسنة ١٩٦١ ، على خلاف فتوى الجمعية العمومية المشار إليها ، ثم إعادته للعمل بعد ذلك ، بجعله مستحقاً لراتبه في خلال فترة إبعاده ، ما دامت العلاقة الوظيفية قائمة لم تنقض إذ لا يد للموظف في الإبعاد الذي حدث .

٢١١

٢٥ من سبتمبر ١٩٦٣

- ١ - مؤسسة : هيئة عامة ، ق ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بالهيئات العامة .
- ب - بريد : صندوق توفير ، ق ٨٦ لسنة ١٩٥٤ ق ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة م ٣٤ و ٣٥ ، ق ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة

الفتوى :

١ - القانون ٦٠ و ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات والهيئات العامة ، لا يسريان إلا على المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ، القائمة وقت صدورهما ، دون المؤسسات العامة والهيئات العامة الأخرى . وذلك حتى تصدر للقرارات الجمهورية التي تحدد طبيعته كل نوع من هذه المؤسسات والهيئات العامة الأخيرة ، تطبيقاً لنص المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون المؤسسات العامة ؛ والمادة ١٨ من قانون الهيئات العامة . وتبقى النظم المالية والإدارية لهذا النوع

اللائحة التنفيذية لهذا القانون اختصاصات كل من شيخ الأزهر ووكيل الأزهر ، ومدير جامعة الأزهر .

ولو كان لشيخ الأزهر اختصاصات الوزير مافوض الشارع اللائحة التنفيذية في وضع تلك الاختصاصات ، فضلاً عن نص المادة ١٠ الخاصة بتعيين وزير لشؤون الأزهر .

٢١٠

٢٥ من سبتمبر ١٩٦٣

- ١ - موظف : تعيين ؛ مسوغات . استيفائها ، ق ٨ لسنة ١٩٦١ . فتوى الجمعية العمومية في ٣٠ من يناير ١٩٦٣ . لياقة طبية .
- ب - إبعاد : موظف . تعيين مسوغات

الفتوى :

١ - عدم استيفاء الموظف مسوغات تعيينه خلال تسعة الأشهر المنصوص عليها في أحكام القانون ٨ لسنة ١٩٦١ ، وتراخي جهة الإدارة في إصدار قرار الإعفاء من شرط اللياقة الطبية خلال هذه المدة ، لا يترتب عليه فصل الموظف من الخدمة ، طبقاً لفتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع ، بجلستها المنعقدة في ٣٠ من يناير ١٩٦٣

٢ - إبعاد الموظف عن العمل لأنه لم يستوف مسوغات تعيينه خلال مدة تسعة

الآخر قائمة كما كانت ، حتى تصدر القرارات الجمهورية المحددة بطبيعتها .

٢ — هيئة صندوق البريد المنشأة بمقتضى القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٤ ، تستمر خاضعة لأحكامه : فيبقى تشكيل مجلس إدارة برئاسة وكيل وزارة لاقتصاد كما كان وذلك حتى يصدر قرار رئيس الجمهورية باعتبار هذا الصندوق « مؤسسة » عامة في تطبيق أحكام القانون ٦٠ لسنة ١٩٩٣ ، أو « هيئة » عامة في تطبيق القانون ٦١ لسنة ١٩٦٣ .

٢١٣

٢٥ من سبتمبر ١٩٦٣

معاش : حكومي ، معاش تأمينات اجتماعية ، جمع .
ق ٩٥ لسنة ١٩٦١ . ق ٣٦ لسنة ١٩٦٠ م ٣٧ ؛
ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

الفتوى :

يجوز للموظف أو العامل ؛ الجمع بين المعاش الحكومي ومعاش التأمينات الاجتماعية ، متى نشأ الحق في كل من المعاشين صحيحا وفقا للنصوص التي تنظمه ، ولم يكن ثمة نص يحول دون هذا الجمع .

كما يجوز لاستحقاق المعاش الحكومي ومعاش التأمينات الاجتماعية أن يجمع بينهما ، سواء كان استحقاقهم عن موظف أو عن عامل دائم .

ذلك بأنه وإن كان القانون ٩٥ لسنة ١٩٦١ قد أضاف صفة المؤسسة العامة على مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، إلا أن الشارع لم يقصد بذلك ، حسبا هو واضح في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ؛ أن يدخلها في مدلول نص المادة ٣٧ من القانون ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، حتى أقامت حظر الجمع بين معاش الحكومة ومعاش الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ، فضلا عن أن الحظر الذي قصده هذه المادة هو حظر الجمع بين المعاشات المستحقة طبقا لقوانين معاشات موظفي الدولة ، دون قانون مؤسسة التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

٢١٣

٢٥ من سبتمبر ١٩٦٣

١ — معاش : موظف ، مرسوم بقانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات المدنية م . ق ٥٤٥ لسنة ١٩٦٢
منازعة فيه .

ب — مكافأة : معاش . منازعة . ربط . تعديل .

الفتوى :

١ — نصت المادة السادسة من المرسوم بقانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات المدنية ؛ معدلة بالقانون ٥٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، على عدم جواز منازعة الحكومة أو صاحب الشأن في أي معاش تم قيده بعد مضي اثني عشر شهرا من تاريخ تسليم السركي المبين فيه مقدار المعاش

الأصل في جوازها ، فلا يصح التوسع في تفسير هذا الاستثناء .

٢ — يجوز تعديل ربط المعاش أو المكافأة بعد انقضاء اثني عشر شهرا من تاريخ تسليم سركي المعاش أو صرف المكافأة ، بالنسبة لموظف سوى مرتبه بعد ترك الخدمة بإضافة علاوة الثلاثين سنة إلى هذا المرتب ، وذلك لعدم قيام معارضة قضائية في تقدير المعاش ، ولتسليم جهة الإدارة بحق الموظف في التعديل .

إلى صاحب الشأن ، وعدم جواز قبول الدعوى التي يراد بها تعديل مقدار المعاش الذي تم قيده أو المكافأة التي تم صرفها بعدمضي ذلك الميعاد أمام أي محكمة .

والمقصود بالمنازعة في حكم هذا النص ، هي المنازعة القضائية وحدها ، فلا تشمل المنازعة الإدارية وفقا للاستفاد من مجموع عبارات النص ، كما أن في منع المنازعة خروجاً على

قضاء المحاكم الكلية

المحكمة :

وحيث أنه لما كان الحكم ١٠٠ الصادر من دائرة
الإيجارات ، والقاضى بالإحالة إلى هذه الدائرة ،
استنادا إلى ما أنتهت إليه المحكمة المذكورة من
وجوب تطبيق أحكام القانون العام ، إنما يتضمن
في الواقع القضاء بعدم اختصاص المحكمة المذكورة
بنظر النزاع المطروح بتطبيق الأحكام القانون
١٣١ لسنة ١٩٤٧ ، ومن ثم فإن لاشك في أن
ذلك القضاء يكون قابلا للطعن فيه بطريق
الاستئناف ، وذلك على أساس أنه . . إنما صدر
في نزاع خارج عن نطاق تطبيق القانون ١٢١
لسنة ١٩٤٢ (نقض ٢٤ من يولييه ١٩٥٤ طعن ٢٩٣
سنة ٢١ ق ص ١٩٦ قاعدة ٨٢ ، محكمة استئناف
القاهرة ٨ من مايو ١٩٤٩ محاماة ص ٣٣ س ٨٥١
ويراجع في هذا المعنى بالنسبة لاختصاص محكمة
العمال نقض ١ من مايو ١٩٦٢ طعن ٣١٣ —
س ٣٨ مجموعة أحكام النقض المسكتب الفني السنة
١٣ العدد الثاني ص ٦٠٧ رقم ٢ ، وكامل بدوى
المرجع في إيجار الأماكن طبعة سنة ١٩٥٩ ص
٢١٩ ، ٢٢٠ بند ٢٤٦ ، ٢٤٧)

ولما كان ذلك وكان ميعاد استئناف ذلك
الحكم هو ٦٠ يوما من تاريخ صدوره ، عملا
بالمادتين ٣٧٩ و ٤٠٢ من أفعات المعدلتين بالقانون
١٠٠ لسنة ١٩٦٢ قد انقضى دون أن يقوم أحد
من طرفي الخصومة باستئناف الحكم المذكور ،

٢١٤

محكمة القاهرة الابتدائية

١٩ من مارس ١٩٦٤

١ - استئناف : حكم بعدم الاختصاص ، ميعاده ،
في ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، قوة الأمر المقضى .
ب - إيجار : قيمته ، طلب تخفيضها وفقا لأحكام
القانون العام في ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

المبادئ القانونية :

١ - إذا حكمت دائرة الإيجارات باعتبار
النزاع غير خاضع للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ،
وانقضت مواعيد الاستئناف ، فإن حكمها يحوز
قوة الشيء المقضى ؛ بما يقيد المحكمة المحال إليها
النزاع بتقيد هذا نظر الدعوى ، فيعتبر النزاع
خاضعا للقانون العام .

٢ - المقد المبرم بين فهدق هيلتون
والمدعى ، بالتخصيص للمدعى بتأدية بعض
الخدمات الخاصة بالمثل نظير جمل يدفعه المدعى
لفهدق . مادام قد تم صحيحا غير مشوب بعيب
يطلبه يكون ملزما طرفيه .

٢١٥

محكمة القاهرة للامور المستعجلة

١٠ من أكتوبر ١٩٦٤

١ - استعجال : لمشكال تنفيذ وقى . مرافعات قديم
م ٢٨ . مرافعات م ٤٩ . اختصاص محكمة أمور مستعجلة
ب - لمشكال أول : لمشكال لاحق ، محضر ، محكمة
مرافعات م ٤٨٠ . ق ١١٧ لسنة ١٩٥٢ . حكم
نهائى ، تنفيذ ، تعطيله .
ج - تنفيذ : لمشكال بطلب الاستمرار فى التنفيذ .
حكم فى الطلب ، أثره فى لمشكال آخر منظور أمام محكمة
أخرى .

د - إشكالات : اتفاقها فى اللفظ والترتيب وتطابق
بعضها . دلالة سوء نية . تواطؤ . دلائل جدى .

المبادئ القانونية :

١ - الاستعجال مفروض فى الإشكال

الوقتى بقوة القانون ، ولا يحتاج إلى وجه
آخر لإثباته .

٢ - الخطاب الوارد فى المادة ٤٨٠

مرافعات موجه إلى المحضرين الذين يباشرون
التنفيذ ، وليس إلى المحكمة التى يطرح عليها
فى صورة إشكال فى التنفيذ ، إذ يجب عليها فى
هذه الحالة ، سواء كان هذا الإشكال هو
الأول أو اللاحق ، أن تفصل فيه على ضوء ما
يتضح لها من ظاهر المستندات ودفاع الطرفين
ما لم يكن قد سبقها إلى ذلك حكم فى ذات
الموضوع وبين نفس الخصوم ، ثم دنع بعدم
جواز نظر الدعوى لسبق الحكم فيها .

٣ - الفصل فى الطلب المبدى فى إشكال

بطلب الاستمرار فى التنفيذ ، لا يعتبر مصادرة ،
أو حجرا على المحاكم المنظور أمامها تلك
إشكالات أخرى بنفس الطلب ، لأن المحكمة

ومن ثم فإن بما تضمنه من اعتبار النزاع المطروح
يخضع لأحكام القانون العام لا لأحكام القانون
١٢١ سنة ١٩٤٧ ، يكون قد حاز قوة الأمر المقضى
بما يتعين معه على هذه المحكمة أن تنفذ عند نظر
الدعوى بهذا الحكم ، أى باعتبار أن النزاع
خاضع لأحكام القانون العام (نقض ١٢ من فبراير
سنة ١٩٥٩ طعن ٢٩٢٢ ص ٢٤ ق بمجموعة أحكام
النقض المكتب الفنى للسنة العاشرة العدد الأول ص
١٣٤ ونقض ١٠ من مارس سنة ١٩٥٥ ، المحاماة
س ٣٦ رقم ٣٤٧ ص ٦٩١) ،

وحيث إنه متى وضع ما تقدم ، فإنه بالنظر إلى
الدعوى بالتطبيق لأحكام القواعد العامة ، يتضح
أن العقد المبروم بين الطرفين بشأن ترخيص فندق
هيلتون للمدعى بتأدية بعض الخدمات الخاصة
بالنقل نظير جعل يدفعه المدعى للفندق المذكور ،
قد تم صحا بين الطرفين وغير مشوب بأى عيب
يبطله ، سواء عن ناحية الرضا أو السبب
ومن ثم فإنه لا شك يكون ملزما لكل من طرفية
ولما كان ذلك ولم يطعن المدعى على هذا العقد
بأى مطعن كما لا يقل بحصول أى تقصير من المدعى
عليه بصفته فى تنفيذ التزاماته ، أو بحصول حادث
استثنائى عام غير متوقع بعد إبرام العقد يجعل
تنفيذ التزامه يدفع الجمل المتفق عليه مرهقا
بالتطبيق لنص المادة ١٤٧/٢ من القانون المدنى .
لما كان كل ذلك ومن ثم فإنه لا يسوغ للمدعى
التخلف عن تنفيذ التزامه الخاص بدفع الجمل
المتفق عليه ، وبالتالي لا يسوغ له طلب تنقيص
ذلك الجمل . . مع ما التزم به بموجب العقد
المبرم بين الطرفين والذى يعتبر شريعة المتعاقدين .
وحيث إنه ترتيبا على ما تقدم فإنه يبين بجلاء
أن الدعوى قد أقيمت على غير أساس مما يتعين
معه رفضها .

قضية ٥٠٦٦ سنة ١٩٦٢ برئاسة السيد الأستاذ محمد
إبوشهبة رئيس المحكمة .

التي تفصل في أحدها هذه الإشكالات عند ما تنظر الإشكال فإنها تصدر إجراء وقتيا ، في حدود ما عرض عليها .

٤ — إذا كانت الاشكالات قد رفعت جميعها بعد صدور الحكم الذي سحب الحراسة من المستشكل ضده ، وأن صورة هذه الاشكالات وعباراتها متفقة في اللفظ والترتيب وبعضها متطابق ، فإن البادى من الأوراق يشعر في هذه الحالة بأن تلك الإشكالات جميعا قد حررت بطريقة واحدة ويجمعها هدف واحد هو إيجاد عرقلة مستمرة لتنفيذ حكم الحراسة الذي صدر عنه حكم نهائى .

والحكمة تستشف سوء النية والتواطؤ في هذه الإشكالات ، إذ لا يقبل عقلا أن يقيم المستشكل ضده الأول ثلاثة إشكالات بأسباب واحدة أمام ثلاث محاكم متفرقة بمقولة أن زوجته تقيم في دائرة هذه المحاكم ، في حين أنه يقرر في دعوى الحراسة واستئنافها بأنها تقيم بدائرة محكمة القاهرة .

وهذا القول ينطبق على الإشكاليين المرفوعين من المستشكل ضدهما اللذين جاء في صيغة إشكاليهما في صياغة واحدة ، وعبارات متفقة وكتب بآلة كتابة واحدة .

المحكمة :

وحيث أنه عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بتنظر الدعوى لانتفاء الاستعجال ، فمرود لأن الاستعجال مفروض في الإشكال الوقتى بقوة القانون ، ولا يحتاج إلى وجه آخر لإثباته . ولقد كان هذا الأمر محل جدل في ظل قانون المرافعات

القديم ، ساعد على ذلك نص المادة ٢٨ من ذلك القانون ، التي وصفت أشكال التنفيذ الوقتية بأنها : المازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ السندات ، ولذلك وجد من قال بأن المشرع أراد بإضافة كلمة والمستعجلة ، اشتراط الاستعجال كركن مستقل للاختصاص بنظر أشكال التنفيذ الوقتية . ولكن هذا رأى كان موجودا حتى في ظل القانون الاهلى الملغى ؛ إلى أن حسم القانون الجديد هذا الجدل ، بأن حذف من نص المادة ٤٩ منه وصف الاشكالات بالتنفيذ الوقتية ؛ باعتبار إنها دائما مستعجلة .

وحيث أن الإشكال قد أقيم قبل إنمام التنفيذ ، وأستوفى الشكل المقرر قانونا ، فهو مقبول شكلا . وحيث أن المادة ١٨ من أفعات معدلة بالمرسوم بقانون ، ١١٧ لسنة ١٩٦٢ ، تنص على أنه : وإذا عرض عند التنفيذ أشكال وطلب رفعه إلى قاض الأمور المستعجلة ، فللمحضر أن يوقف التنفيذ ؛ أو أن يمضى فيه على سبيل الاحتياط ، مع تكليف الخصوم في الحالتين الحضور أمام القاضى ولو بميعاد ساعة وفي منزله عند الضرورة . ويكفى إثبات حصول هذا التكليف في المحضر فيما يتعلق برفع الأشكال ، وفي جميع الأحوال لا يجوز للمحضر أن يتم التنفيذ قبل أن يصدر القاضى حكمه وإذا قضى بالاستمرار في التنفيذ فلا يترتب على تقديم أى أشكال آخر وقف التنفيذ . ومن هذا يتضح أن الإشكال الأول يمنع الاستمرار في التنفيذ ، وأنه وإذا قضى بالاستمرار فى التنفيذ فلا يترتب على تقديم أى إشكال آخر وقف التنفيذ . والخطاب الوارد في هذا النص موجه إلى المحضرين الذين يباشرون التنفيذ ، ليس إلى المحكمة التي يطرح النزاع عليها في صورة إشكال في التنفيذ ، إذ يتعين عليها في هذه الحالة سواء كان هذا الإشكال هو الأول أو

المرفوعين من المستشكل ضده الأول أمام محكمة الغردقة ومحكمة أسوان ، إنها متطابقتان ؛ وكذلك صحيفة الاشكال المرفوعة من السيد حسن محمد موسى أمام محكمة أدفو ، وتلك المرفوعة من السيد حسن حسانين أمام محكمة دكرنس .

وحيث أن ظاهر الحال ينبغي بأن المستشكل ضده الأول قد أقام ثلاثة إشكالات ، إحداهما لإقيم ابتداء أمام محكمة قليوب باعتبار أن زوجته المستشكل ضدها تقيم بتلك البلدة . ثم أحيل لمحكمة القاهرة للأمر المستدجلة ، وقيد برقم ٧٣٠٨ سنة ١٩٦٣ مستعجل القاهرة وفصل فيه بحراسة . . بالرفض والاستمرار في التنفيذ ، بعد أن تمسك بنفس الأسباب التي وردت بصحيفة الإشكاليين الآخرين . .

أما الإشكال الثاني . . مدني الغردقة ، فقد أقامه باعتبار أن زوجته المستشكل ضدها الثانية ، تقيم طرف السيد محمد علي سعد عمدة الغردقة . والإشكال الثالث أقامه أمام محكمة أسوان باعتبار أن زوجته تقيم طرف حسن عبد الكريم حسانين بأسوان البلد ، وجاءت محلات إقامة باقي الخصوم بالقاهرة . واستند المستشكل ضده الأول في إقامة هذين الإشكاليين على أن حالة الشيوخ والخلاف على الإدارة التي فرضت الحراسة لأجلها ، قد زالت بتحرير عقد القسمة ، ولأن المستشكل ضدها الثالثة لم تختصم في دعوى الحراسة وهي شريكة على الشيوخ .

وحيث أن البادي من حكم الحراسة والمستأنفاه ، أن الحراسة القضائية قد فرضت حتى يفصل نهائيا في النزاع القائم حول عقد القسمة من إبريل وكلف الحارس بإيداع قيمة الفرق بين ريع المدعية في العقار الصغير . . وبين صافي ريع نصف العمارتين معا خزانة هذه المحكمة ، حتى يفصل نهائيا في هذا النزاع . والبادي من تداعي الطرفين أنه لم يفصل نهائيا في النزاع القائم حول عقد القسمة ،

اللاحق ، أن تفصل فيه على ضوء ما يتضح لها من ظاهر المستندات ودفاع الطرفين ما لم يكن قد سبقتها إلى ذلك حكم في ذات النزاع وبين نفس الخصوم ، ثم دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

وهذا النظر يترتب عليه وضع حد لمن يتخذ رفع عدة إشكالات أول أمام محاكم ثانية ، قد تكون غير مختصة ، وسيلة لمطيل التنفيذ . وهذا الحال قد أظهره التطبيق العملي لهذا النص بعد تعديله ، إذ استغله المدينون بقصد عرقلة التنفيذ ، فالتجأوا إلى إقامة عدة إشكالات في وقت واحد حتى تكون إشكالات أول أمام محاكم متعددة ونائية ، فيوقف التنفيذ بقرة القانون لإعمالا لنص المادة ٨٠ من إقامات معدلة ، فيتمكنوا بذلك من إهدار حجية الأحكام النهائية بمطيل تنفيذها لمدد طويلة بسبب تلك الإشكالات التي يظهر فيها سوء النية . وهو ما قصد المشرع علاجه عندما أصدر المرسوم بقانون ١١٧ سنة ١٩٥٢ .

وحيث أنه مما يجدر ذكره أن الفصل في الطلب المبدى في الإشكال الحالي بالاستمرار في التنفيذ ، لا يعتبر مصادرة أو حجرا على المحاكم المنظور أمامها تلك الإشكالات ؛ لأن هذه المحكمة عندما تنظر الإشكال الحالي فإنها تصدر لإجراء وقتيا ، وفي حدود ما عرض عليها من دفاع وأسباب . وهي فضلا عن أنها رفعت في شهر يونيو ويوليو وديسمبر سنة ١٩٦٣ ، فلم يفصل فيها بما يتعارض مع الطالب المطلوب في الإشكال الحالي .

وحيث أن البادي من صحف هذه الإشكالات أنها رفعت جميعا بعد صدور الحكم الاستئنافي ٧٠١ سنة ١٩٦٣ مستعجل القاهرة ، الذي سحب الحراسة من المستشكل ضده الأول ، وأن صور صحف هذه الإشكالات ومباراتها متفقة في اللفظ والترتيب ، إذ الظاهر من صحيفة الإشكاليين

إذ لا زال أمره مطروحا أمام محكمة إستئناف القاهرة ، فلم تتغير المراكز القانونية للخصوم .

وأما عن القول بعدم اختصاص المستشكل ضدها ، ففضلا عن إنعدام مصلحة المستشكل ضده في التمسك بهذا الدفاع ، فإنه لم يسبق إثارته لا في دعوى الحراسة وإستئنافها ، ولا في الدعوى رقم ٦٥٠٧ سنة ١٩٦٣ مستعجل القاهرة التي رفعت بالصحيفة المعلنة في ١٦ و ١٠ من يوليو سنة ١٩٦٣ ، أى في تاريخ لاحق على هذه الإشكالات .

حيث أنه بالنسبة للإشكاليين المرفوعين من المستشكل ضدهما حسن محمد موسى وحسين حسنين حسن فقد أقيم أولها أمام محكمة أدفو وقيد برقم ٤١٠ لسنة ١٩٦٣ أدفو باعتبار أن رافع الإشكال والمستشكل ضدهما الأول والثاني يقيمون بأدفو ، بينما الإشكال المرفوع من حسين حسنين حسن قد قيد برقم ٦٥٨٦ سنة ١٩٦٣ مدني ذكرنس ، وأقيم باعتباره مقما بذكرنس هو وزوجته المستشكل ضدها الأولى الست جليلة أسعد المقيمة طرف الاستاذ وهيب مشرقى مأمور ضرائب ذكرنس ، وأبان كل مستشكل في صحيفة إشكاله أنه شريك على الشيوع بموجب عقد بيع صادر إليه من المستشكل ضده ، ولم يمثل في دعوى الحراسة التي يجب أن يختصم فيها كل الشركاء .

وحيث أن المستشكل ضدهما حسن محمد موسى وحسين حسنين حسن ، قد مثلا في الإشكال الحالي ولم يقدم ما يرشح لادعائهما ولم يحدد مصدر ملكيتهما ، بل جاء ذلك من قبيل الدفاع المرسل . وحيث أنه لما كان ذلك كله ، وكان البادى من الأوراق أن تلك الإشكالات جميعا قد حررت بطريقة واحدة ، وجمعها هدف واحد هو إيجاد عرقلة مستمرة لتنفيذ حكم الحراسة الذي صدر عنه حكم نهائى بتاريخ ٢٩ من مايو ١٩٦٣ من

محكمة القاهرة ، حيث تقع بدائرتها أعيان الحراسة محل التنفيذ ، ومحلات إقامة خصومها ، فإن المحكمة تستشف سوء النية والتواطؤ في هذه الإشكالات : إذ لا يقبل عقلا أن يقيم المستشكل ضده الأول ثلاثة إشكالات بأسباب واحدة ، أمام ثلاث محاكم متفرقة في الجمهورية ، هى : محاكم قليوب وأسوان والغردقة ، لأن زوجته تقيم في دائرة هذه المحاكم ؛ في حين أنه يقرر في دعوى الحراسة وإستئنافها وكذا في الدعوى رقم ٦٥٠٧ سنة ١٩٦٣ القاهرة مستعجل ، بأنها تقيم في دائرة محكمة القاهرة . وهذا القول ينطبق على الإشكاليين المرفوعين من حسن محمد موسى ، وحسين حسنين حسن ، اللذين جاءت صحيفتى إشكاليهما في صياغة واحدة وعبارات متفقة ، وكتبت بآلة كتابة واحدة .

وحيث أنه تأسيسا على ما سلف بيانه ولم يقدم المستشكل ضدهم وهم رافعو الإشكالات رقم .. الغردقة ، وأسوان ، وأدفو ، وذكرنس ، دليلا جديا يبرر اعتراضهم التنفيذ ويعوق تنفيذ حكم الحراسة وإستئنافه . كما أن العقبة التي كانت قائمة برفع الإشكال رقم .. الفنطرة شرق ، قد أزيلت بالحكم الصادر من تلك المحكمة بالاستمرار في التنفيذ .. ولم يبد المستشكل ضده محمد عبدالمعال في الإشكال الحالي أى سبب جديد يعوق التنفيذ ، فإن المحكمة ترى منح المستشكلة الحماية المؤقتة والقضاء باستمرار التنفيذ ، وإلزام المستشكل ضدهم الأول والثالث والرابع بالمصاريف عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات باعتبارهم قد نازعوا في اقتضايا وخسروها .

وحيث أن النفاذ المعجل بدون كفالة واجب بقوة القانون لكل مائة قضى به هذه المحكمة عملا بالمادة ١/٢٦٦ مرافعات ، فلا داعى للنص على ذلك في منطوق الحكم .

ولها أن تقبل بأذن من وزير التجارة والصناعة التبرعات التي ترد إليها عن طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها ويقوم رؤساء الغرف بتمثيلها أمام القضاء . .

ولما كان القانون ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة الملغى بالقرار بقانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ - قد نص في المادة الثانية من قانون إصداره على أن يعمل بأحكام القوانين والمراسيم . بقوانين الصادرة بإنشاء مؤسسات عامة وتنظيمها فيما لا يتعارض مع أحكام القانون المرافق ، وتقضى أحكام المادة ٢٠ هذا القانون بما يأتي :

د تعتبر أموال المؤسسات العامة أموالاً عامة وتجري عليها القواعد والأحكام المتعلقة بالأموال العامة . على أن أموال المؤسسات العامة التي تمارس نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً أو مالياً لا تعتبر أموالاً عامة ما لم ينص القرار الصادر بإنشاء المؤسسة على خلاف ذلك ، وخصصت لمنفعة عامة بالفعل . .

ومؤدى ذلك أن القانون ٢٢ لسنة ١٩٥٧ قد اعتبر أموال المؤسسات العامة كافة التي تخضع لاحكامه ، وذلك المنصوص عليها في قوانين خاصة طبقاً للمادة الثانية من قانون الإصدار - أموالاً عامة . مع تحفظ بشأن المؤسسات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٠ .

ولما كانت الغرفة المدنية هي مؤسسة عامة ولا تمارس نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً أو مالياً - بل تؤدي خدمات عامة لجمهور التجار

قضية ٤١٨٨ لسنة ١٩٦٤ برئاسة السيد الأستاذ محمد محمود فراويله رئيس المحكمة .

٢١٦

محكمة الاسكندرية للأموال المستعجلة

٢٤ من فبراير ١٩٦٤

غرفة تجارية : ق ١٨٩ لسنة ١٩٥١ م م ١ ق ، مرسوم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٣ ، ق ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، ق ٦٠ لسنة ١٩٦٣ . ق مؤسسة عامة تمارس نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً أو مالياً .

المبدأ القانوني :

المشرع قد اعتبر أموال الغرف التجارية أموالاً عامة مخصصة لمنفعة عامة . وطبقاً للمادة ٨٧ من القانون المدني ، لا يجوز الحجز عليها .

المحكمة :

وحيث أنه يبين من مطالعة القانون ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرفة التجارية ، المعدل بالمرسوم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٢ أن المادة الأولى منه قد جرى نصها على ما يأتي :

د تنشأ غرف تجارية وتكون هذه الغرف هي الهيئات التي تمثل في دوائر اختصاصها المصالح التجارية والصناعية الإقليمية لدى السلطات العامة وتعتبر هذه الغرف من المؤسسات العامة . .

وجاء نص المادة الثانية على النحو الآتي :

د يكون الغرف التجارية الشخصية الاعتبارية

هـ — جميع المسائل الأخرى المتعلقة بتقديم التجارة والصناعة .

وإذن فالظاهر مما تقدم أن المشرع قد اعتبر أموال الغرفة المدعية أموالاً عامة مخصصة لمنفعة عامة حسبما انضح عن ذلك على جلاء في المادة ١٠/٢٠ من القانون ٢٢ لسنة ١٩٥٧ من أنه تجرى على تلك الأموال القواعد والأحكام المتعلقة بالأموال العامة وطبقاً للمادة ٨٧ من القانون المدنى لا يجوز الحجز عليها ومن ثم يكون هذا الحجز قد أوقع باطلاً ويتعين عدم الاعتداد به هو وأثاره . . ولا يغير من ذلك أن القرار بقانون ١٠ لسنة ١٩٦٣ قد ألغى القانون ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة ، لأن القرار بقانون قد نص على أحكام وقتية من موادها أن يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة إلى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة القائمة ، المادة ٣٥ ، وحتى يصدر هذا القرار بقانون بتحديد مركز الغرفة فإنها تفيد من وضعها القانونى القائم .

قضية ٥٧٢٥ لسنة ١٩٦٣ مدنى مستجل برئاسة السيد الأستاذ عبد الحميد النجارى رئيس المحكمة .

والمشتغلين بالصناعة ، وتعتبر همزة الوصل بينهم وبين الحكومة فيما يعلن لهم ويعلن لها من تنظيم مرفق التجارة والصناعة وشؤون التجار والمشتغلين بالصناعة ، وذلك مستفاد من اختصاصات الغرف التجارية إذ نصت المادة ١٤ من قانون الغرف التجارية على ما يأتى :

د تقوم الغرف التجارية بجميع كافة المعلومات والإحصاءات التى تهتم بالتجارة والصناعة وتبويبها ونشرها وإمداد الحكومة بالمعلومات والبيانات والآراء المتعلقة بالمسائل التجارية والصناعية وكذلك تحديد الغرف التجارية كما نصت المادة ١٥ على أن يكون أخذ رأى الغرفة فيما يتعلق بدائرة اختصاصها لازماً مقدماً فى إنشاء البورصات والسواحل والموانى والأسواق والمعارض الصناعية وكذلك فى منح حقوق الامتياز المتعلقة بالمرافق وأجازت المادة ١٦ للغرف التجارية أن تقدم للحكومة ما يكون لها من المقترحات والآراء فى المسائل المنصوص عليها فيها وهى :

١ — القوانين واللوائح والضرائب الخاصة بالتجارة والصناعة .

٢ — التعريفة الجمركية .

٣ — إنهاء وتعديل طرق النقل والأجور والرسوم الخاصة بها .

٤ — اللوائح الخطرة المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والمحلات العمومية .

٢ - الأثر القانوني المترتب على الإنابة وهو ما توقيع الحجز الإداري بمعرفة المناب ، يجب لكي تحكمه الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون الجديد .

أن يكون الأثر القانوني قد تحقق بتوقيع الحجز فعلا في ظل القانون ٩٣ لسنة ١٩٥٩ أما إذا كان الحجز قد وقع بعد صدور القانون ٦٤ لسنة ١٩٦١ ، فإن للعمل القانوني الذي باشره المناب بتوقيع الحجز يخرج عن نطاق الفقرة الثانية من المادة السادسة .

٣ - ليس من مؤدى حكم المادة ٢٧ من قانون الحجز الإداري منع للقضاء المستعجل من النظر في الاعتراضات التي ترفع إليه عن الحجز الإدارية طبقا للتواعد العامة المنيرة في المادة ٤٩ مرافعات ، مادام لم يرد في قانون الحجز الإداري ما يقيد بها .

المسألة :

وحيث أن المحكمة تلاحظ بادية ذي، بدمان المادة الثانية من قانون الحجز الإداري ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، قد جرى نصها على النحو الآتي :

« لا يجوز إتخاذ إجراءات الحجز إلا بناء على أمر مكتوب صادر من الوزير أو رئيس المصلحة أو المحافظ أو المدير أو ممثل الشخص الاعتباري العام حسب الأحوال ؛ أو من ينييه كل من هؤلاء في ذلك كإبابة .»

[١٩ - مقالات]

٢١٧

٤٢ من فبراير ١٩٦٤

١ - حجز إداري : أمر به ، تفويض بإصداره ، ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ م ٢ . ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ م ٣ ، ق ٩٥ لسنة ١٩٦١ ، ق ٦٤ لسنة ١٩٦٣ ، مؤسسة عامة هيئة عامة . مؤسسة التأمينات الاجتماعية مديرها العام . حق في توقيع حجز إداري بالإبابة .

ب - إنابة : حصولها في ظل ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، توقيع حجز إداري بقتضاها بعد صدور القانون ٦٤ لسنة ١٩٦٣ . مدني م ٢/٦ .

ج - قضاء مستعجل : اختصاص بنظر الاعتراضات التي ترفع إليه عن حجز إداري مرافعات م ٤٩ .

المبادئ القانونية :

١ - مؤسسة التأمينات الاجتماعية كانت معتبرة شخصا مستقلا ، يمثلها مديرها العام ، ثم أصبحت مؤسسة عامة ، ثم صارت هيئة عامة ، وبذلك يجب أن يكون التفويض بإصدار الحجز الإداري صادرا من رئيس هيئة التأمينات وهو وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي أو من ينييه في حالة غيابه ، وليس المدير العام لمؤسسة التأمينات ، وهو غير الوزير ، وهو ما تغيرت الأوضاع وأصبحت المؤسسة أو مديرها لا وجود لأي منهما قانونا ، تبعا لصدور القانون ٦٤ لسنة ١٩٦٣ فإن الحجز الذي يوقعه لا يمتد به .

ومفاد ذلك أنه كما يجوز لهؤلاء الذين عددهم تلك المادة إصدار أوامر مكتوبة بتوقيع الحجز، كذلك لمن ينسبهم في ذلك كتابة إتخاذ هذا الإجراء .

ولما كان يبين من مطالعة أمر الحجز أنه صدر من المفوض في إصدار أمر الحجز الإداري بناء على قرار المدير العام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم ٩١٥ لسنة ١٩٦١ في شأن التفويض بإصدار أوامر الحجز الإداري . ولما كانت مؤسسة التأمينات الاجتماعية كانت معتبرة شخصاً مستقلاً ، ويمثلها مديرها العام بالتطبيق للمادة الثالثة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، ثم أصبحت مؤسسة عامة بالتطبيق لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٦١ ، ثم صارت هيئة عامة بالقانون ٦٤ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية المنشور في ١٩٦٣/٦/٣ ، إذ جرى نص المادة الأولى من القانون ٦٤ لسنة ١٩٦٣ على النحو الآتي :

١ - يستبدل بنص المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ النص الآتي :

« تنشأ هيئة للتأمينات الاجتماعية وتعتبر شخصاً اعتبارياً مستقلاً ، وتكون لها ميزانية مستقلة الملحق بالميزانية العامة للدولة ، ويمثلها رئيس مجلس الإدارة ويكون مقرها القاهرة . »

ولما كان من مؤدى ذلك أنه كان يتعين أن يكون التفويض لمن أوقع الحجز صادراً من رئيس هيئة التأمينات وهو وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي ، أو من ينوبه في حالة غيابه (المادة ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩) لأمر من مدير العام لمؤسسة التأمينات - وهو غير

الوزير - بعد ما تغيرت الأوضاع وأصبحت المؤسسة ومديرها لا وجود لآى منهما تبعاً لصدور القانون ٦٤ لسنة ١٩٦٣ وبمعنى آخر فإن الذى أصدر التفويض بالحجز لم يعد واحداً من هؤلاء الذين عددهم المادة ٢ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ حتى يحق له قانوناً إنابة غيره في إصدار أوامر الحجز خاصة ، وأن هذا الحجز قد خلق في الوجود بعد ما هلت راية القانون ٦٤ لسنة ١٩٦٣ مع أن المناب لم يعد له من حقوق أكثر من المنيب حتى يباشرها بعد فناء الأصل ، وفي ظل القانون الجديد ويكون الظاهر أن مثل هذا الحجز يعد منطوياً على عيب شكلى يبطله قانوناً . ومن المقرر أنه يدخل في ولاية قضاء الأمور المستعجلة الحكم بعدم الاعتداد به في هذه الحالة ما دام أنه أوقع بناء على أمر مشوب بالبطلان يجعله في حكم العدم ، أو أوقع بناء على أمر سقط لعدم تنفيذه في المدة المحددة - (قضاء الأمور المستعجلة للمرحوم محمد على راتب الطبعة الرابعة تبقيح المستشار محمد نصر الدين كامل ص ٩٨٧ قاعدة ٣٩١ والأحكام المشار إليها بهامش ص ٩٧٨ ، ٩٨٩ ، ومؤلف القضاء المستعجل للمستشار محمد عبد اللطيف ، الطبعة الأولى ص ٢٥٨) خاصة وأن المحكمة العليا قد اعتبرت الأمر الذى يصدره رئيس الجهة الإدارية طالبة الحجز بتحديد الدين المراد الحجز به يقوم بتحديد هذا الدين مقام التحديد الذى يجرى به قاضى الأمور الوقتية (نقض في ١٩٦٢/١١/٢٨ بمجموعة أحكام النقض المدنية السنة ١٢ ص ١٠٦٨) وإذن فيصدق على الأمر الذى يصدر من الجهة الإدارية ، ما يصدق على الأمور الذى يصدر من القضاء ، لاتحاد الأساس والملة .

ولا يغير من ذلك ما تحتج به الجهة الإدارية الحاجزة ، من أن هذا الذي انتهت إليه المحكمة يتجافى وحكم الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون المدنى ، والتي جرى نصها على النحو الآتى :

وإذا عاد شخص توافرت فيه الأهلية بحسب نصوص قديمة ، ناقص الأهلية بحسب نصوص جديدة ؛ فإن ذلك لا يؤثر فى تصرفاته السابقة — والمقصود بالتصرف كل تغيير عن الإرادة بقصد ترتيب أثر قانونى . سواء أكان عقداً أو عملاً قانونياً يتم بإرادة واحدة كالإقرار والأجازة والتفويض والتبني بالإخلاء واعتقاد الحساب والنزول عن حق الشفعة . وإنما كان يتعين فى هذا المقام التفرقة بين أمرين ، الأول الإنابة واحداً من عددتهم المادة ٢ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ لغيره فى توقيع الحجز ، والثانى مباشرة هذا المناب لسلطانه بإحداث آثار قانونية بناء على هذه الإنابة .

ولما كانت الإنابة إن صح أنها قد تمت صحيحة فيما بين المنيب والمناب أو الموكل والوكيل لحصولها فى ظل القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ إلا أن الأثر القانونى المترتب على هذه الإنابة وهو توقيع الحجز الإدارى بمعرفة المناب — يجب لى تحكمه الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون المدنى ، ولا يؤثر عليه صدور القانون ٦٤ لسنة ١٩٦٣ أن يكون هذا الأثر القانونى قد تحقق بتوقيع الحجز فعلاً فى ظل القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أما إذا كان الحجز قد وقع بعد صدور القانون ٦٤ لسنة ١٩٦٣ كما هو الحال فى خصوصية هذه الدعوى ، فإن هذا العمل القانونى الذى باشره

المناب بتوقيع الحجز ، يخرج عن نطاق الفقرة الثانية من المادة السادسة ، ما دام لم يتم إلا بعد صدور هذا القانون الأخير — وأما عن أن التفويض هو تفويض وظيفى ، فإن علاقة المدير العام لمؤسسة التأمينات الاجتماعية لإصدار أوامر الحجز الإدارى ، هى علاقة وكيل بموكل فحسب دون دخل للوظيفة فى خطتها لأن مصدرها هو قانون الحجز الإدارى ، وما دام قد كتب للأصيل الغناء فلم يعد للوكيل البقاء ، ومباشرة تصرفات لا يستلزمها إلا من الأصيل الذى بغناؤه انعدمت كل علاقة فى اتخاذ تدابير الحجز الإدارى .

وحيث إنه ترقبياً على ما تقدم يتعين القضاء بعدم الامتداد بذلك الحجز . وتلتفت المحكمة عن الدفع بعدم الاختصاص ، لأن المحكمة إذا ما انتهت إلى ما انتهت إليه لم تتعرض إلى الموضوع أو تنس أصل الحق ، بل كان ذلك من ظاهر الأوراق فحسب وبالقدر اللازم للفصل فى هذه المنازعة .

ويجوز ذلك أيضاً إلى الالتفات عن الدفع بعدم القبول المؤسس على حكم المادة ٢٧ من قانون الحجز الإدارى .

لما ورد ذكره من بيان ولايته ليس من مؤدى حكم تلك المادة منح القضاء المستعجل من النظر فى الاعتراضات التى ترفع إليه عن الحجز الإدارية طبقاً للقواعد العامة المقررة فى المادة ٤٩ مرافعات ، ما دام لم يرد فى قانون الحجز الإدارى ما يقيد بها (بهذا المعنى نقض فى ٦/٥/١٩٦٤ مجموعة أحكام المدنية السنة ٥ ص ٨٤٣ ومؤلف لقضاء الأمور المستعجلة المتقدم الذكر ص ١٠٦٤)

ما للدائن من حقوق قبل هذا الغير هو توقيع
الحجز على ما قد يكون لمدينه الشركة المؤتممة
قبل هذا الغير .

ذلك أن صدور القرار الجمهوري بالتأميم
قد وضع حدا فاصلا بين ماضي الشركة وحاضرها
فهو إذا كانت أموالها في الماضي من أموال
المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا تجاريا ،
فالظاهر أن حكم هذا الماضي لم يعد له محل في
الاعتبار ، وذلك كاف لعدم تسلط التنفيذ
المستشكل فيه على هذا المال ، ليكون الدولة
أصبح لها حق ملكية عليه ؛ بصرف النظر عن
أن هذا المال هو من الأموال العامة من عدم .
مادام يكفي لشل التنفيذ أن يكون للغير حق
ظاهر على هذا المال .

٣ — إذا كان هناك شيوع في المال
المراد بالتنفيذ عليه فإنه يجب وقف التنفيذ حتى
تتم قسمة هذا المال ، ومعرفة ما يخص كلا من
الشركتين فيه .

المحكمة :

وحيث إن القانون ٣٨ سنة ١٩٦٣ المنشور
بالجريدة الرسمية بالعدد ٨٠ في ٨/٤/١٩٦٣ قد
نص في مادته الأولى على أن :

« تؤمم منشآت تصدير القطن وكذلك محالج
القطن الموجودة بالجمهورية العربية المتحدة وتؤول
ملكيتها إلى الدولة . »

وحيث أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
خسرت الدعوى فلتلتزم بمصر وفاتها عملا بالمادتين
٣٥٦ و ٣٥٧ / ١ مرافعات .

قضية ٦٠٩٩ لسنة ١٩٦٣ رئاسة السيد الأستاذ
عبد الحميد النجاري رئيس المحكمة .

٢١٨

٩ من يونيو ١٩٦٣

١ — فطن : منشآت تصديره ، تأميمها في ٢٨ لسنة
١٩٦٣ م ١٢ و ٣ و ٧١ . ٤ لسنة ١٩٦١ م ٣ ق
١٣٠ لسنة ١٩٦١ . التكييف القانوني لعلاقة الدولة
بالشركة المؤتممة ؛ على مالمدين لدى الغير : ق ٢٢ لسنة
١٩٥٧ م .

ب — تنفيذ : وقفه ، شيوع المال المراد بالتنفيذ عليه ،
قسمته .

المبادئ القانونية :

١ — شركة الجيزة للقطن والتجارة تزاوّل
تجارة تصدير القطن ، فهي تخضع للقانون ٣٨
لسنة ١٩٦٣ بتأميم منشآت تصدير القطن
وأبولة ملكيتها إلى الدولة . ومؤدى ذلك
فناؤها من الوجود فناء كلياً ، والشركاء هي
فيها وتحويل أموالها إلى الدولة . دون أن تسأل
الدولة عن التزاماتها إلا في حدود ما آل إليها
من أموال وحقوق .

ولا تعد الدولة خلفاً للشركة المؤتممة ، بل
تعد من الغير ، في علاقة المستشكل ضده بالشركة
المؤتممة ، والظاهر أنه لا يصح أن يعدى التنفيذ
إلى مان للغير له حق ملكيته ظاهر عليه ، وكل

مندوب له سلطات مجلس الإدارة أو مدير، وذلك لحين تشكيل مجلس الإدارة الجديد - وذلك مستفاد من توجيه الخصومة من المستشكل ضده في الدعوى المستشكل في تنفيذ الحكم الصادر فيها إلى شركة الجيزة للقطن والتجارة، في شخص مندوبها المفوض، والذي أبدى دفاعه في تلك الخصومة بصفته هذه، وصدر الحكم ضد تلك الشركة على هذا الأساس

وحيث أن القرار الجمهوري بالقانون ٢٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت، قد قضى بتأميم منشآت تصدير القطن وأيلولة ملكيتها إلى الدولة ومن مؤدى ذلك فناء شركة الجيزة للقطن والتجارة من الوجود فناء كلياً هي والشركاء فيها تبعاً لذلك وتحول أموالها إلى الدولة التي عليها أن تؤدي مقابل ما آل إليها من أموال سندات اسمية دون أن تسأل عن التزاماتها إلا في حدود ما آل إليها من أموال وحقوق.

وينبني على ذلك أن الدولة لا تعد خلفاً للشركة المؤسسة، بل هي تعد من الغير في علاقة المستشكل ضده بالشركة المؤسسة، والظاهر أنه لا يصح أن يتعدى التنفيذ إلى مال للغير له حق ملكية ظاهر عليه؛ وكل ما المدائن من حقوق قبل هذا الغير هو توقيع الحجز على ما قد يكون لمدينه الشركة المؤتممة قبل هذا الغير، إن كان لذلك محل ومن ثم فالظاهر أنه لا يجوز التنفيذ بالحجز على أموال الشركة المستشكلة بعد ما صار تأميمها؛ دون التفات إلى أحكام المادة ٣٠ من القانون ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة وما أثاره المستشكل ضده في هذا الشأن، لأن البادى أن منازعته هو غير جدية، ذلك أنه صدور

وتكون المؤسسة المصرية العامة للقطن الجهة الإدارية المختصة بالاشراف على تلك المنشآت. كما نصت المادة الثانية على أن تتولى تقييم رؤوس أموال المنشآت المشار إليها في المادة السابقة لجان، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرارات تشكيلها. كما نصت المادة الثالثة على أنه:

د تؤدي الدولة قيمة ما آل إليها من أموال المنشآت المشار إليها بموجب سندات اسمية على الدولة لمدة خمسة عشر سنة بفائدة ٢٪ سنوياً. وجاء نص المادة الرابعة على النحو الآتي: لا تسأل الدولة عن التزامات المنشآت المشار إليها في المادة الأولى إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم؛ فإذا لم تكن أسهم هذه المنشآت متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة أشهر؛ أو كانت هذه المنشآت غير متخذة شكل شركات مساهمة، تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة لوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه المنشآت، ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الأموال.

وحيث إن الظاهر أن شركة الجيزة للقطن والتجارة هي شركة من الشركات التي تراول تجارة تصدير القطن، والتي تخضع لأحكام القانون ٧١ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم منشآت تصدير القطن في الأقاليم المصرية، المعدل بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦١ والذي أجاز في مادته الثالثة لوزير الاقتصاد إعفاء العضو المنتدب أو رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كلهم أو بعضهم أو مدير المنشأة، وتعيين مجلس مؤقت أو عضو مجلس إدارة منتدب أو

شركته مع الشركة الأخرى ، مقدم من هذه الأخيرة - طبقا لما هو ثابت في مخصص عقد شركة التضامن المقدم منه والمسجل نفاذا للحكم المستشكل في تنفيذه ومفاد ذلك أن ثمة شيوعاً في المال المراد التنفيذ عليه تبعاً لوحدة المصدر ، وحتى يتم قسمة هذا المال ومعرفة ما يخص كلا من الشركتين فيه فإنه يتعين وقف التنفيذ إلى أن تتم هذه القسمة .

وحيث . . . وقد انتهت المحكمة إلى ما تقدم أخذاً بالظاهر من الأوراق ودون مساس . إن ثمة حق ظاهر للشركة المستشكلة ، جديراً بحماية للقضاء المستعجل ، مما نرى معه المحكمة القضاء بوقف التنفيذ المستشكل فيه .

(قضية ٢٢٠٤ لسنة ١٩٦٣ مستعجل برئاسة السيد الأستاذ عبد الحيد النجاري رئيس المحكمة)

٣١٩

١٤ من يونيو ١٩٦٣

١ - منازعة زراعية : لجنة الفصل فيها ، ق ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ م ١/٣ مرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ م ٣٩ مكرراً

ب - دعوى : رفعها قبل الأوان ، حكم بعدم قبولها ، حكم بعدم اختصاص .

المبادئ القانونية :

١ - لا يجوز لدوى الشأن في المنازعات الزراعية الالتجاء إلى الجهات القضائية ، قبل طرح النزاع على « لجنة الفصل في المنازعات الزراعية » بدائرة المركز وإلا كانت دعواهم غير مقبولة لرفعها قبل الأوان .

القرار الجمهوري بالتأميم قد وضع حداً فاصلاً بين ماضي الشركة وحاضرها . فهي إذا كانت أموالها في الماضي من أموال المؤسسات العامة التي تمارس نشاطاً تجارياً ، ولم يعتبر المشرع أموالاً مثلها أموالاً عامة إلا إذا نص قرار لإنشاء المؤسسة على خلاف ذلك ، أو خصصت لمنفعة عامة بالفعل - فالظاهر أن حكم هذا المخصص لم يبدله محل في الاعتبار ، بالنظر إلى هذا الحاضر الذي انشأ حكماً جديداً وهو اعتبار الشركة مؤسسة ومملوكة للدولة على النحو الذي قضى به القرار الجمهوري ٢٨ لسنة ١٩٦٣ - وذلك كاف لعدم تسلط التنفيذ المستشكل فيه على هذا المال ، لتكون الدولة أصبح لها حق ملكية عليه حق وان أبت الدولة للشركة اسمها التجاري ، لأن هذا الحق لا يغير من طبيعته الأمور في شيء .

وذلك أيضاً بصرف النظر عن أن هذا المال هو من الأموال العامة من عدمه ، مادام يكفي لشل التنفيذ أن يكون للغير حق ظاهر على هذا المال .

وأما عن أن الشركة التي سجل الحكم المستشكل في تنفيذه قيامها بين المستشكل ضده وبين شركة الجيرة للقطن والتجارة ، والقول بأن هذه الشركة الأولى لم يتناولها التأميم أسوة بالثانية ، فإن البادى بما يهدف إليه المستشكل ضده من وراء هذه التفرقة أنه في وسعه التنفيذ ضد الشركة الأولى ، دون اعتبار إلى اعتصام الشركة المستشكلة بفتوى مجلس الدولة ، لأنه في اعتبار المستشكل ضده أن تلك الفتوى لا تقدم أو تؤخر ولا يعول عليها . فإن ثمة عقبة تعترض التنفيذ من زاوية أخرى ، وهي أن رأس مال شركة المستشكل ضده في

وهذا الحظر عام ، يسرى على القضاء المستعجل كما يسرى على القضاء العادى

١ - الفصل فى اختصاص المحكمة المستعجلة
بنظر الدعوى المرفوعة قبل الأوان إنما يجرى دوره بعد طرح الخصومة مقبولة أولا .

المحكمة :

وحيث أن المحكمة تلاحظ بادية ذى بدء أن القرار بقانون ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء لجان الفصل فى المنازعات الزراعية ، قد نص فى مادته الأولى على إنشاء لجنة بدائرة كل مركز أطلق عليها « لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية » ، ويدخل فى اختصاص تلك اللجنة ، حسب ما نصت عليه المادة الثالثة أما المنازعات الناشئة من تطبيق أحكام المادة ٣٩ مكرر / ١ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، وجرى نص المادة الخامسة على النحو التالى :

« قرر اللجنة غير قابل للطعن ولا يحول دون طرح النزاع أمام الجهات القضائية المختصة . ولا يجوز لذوى الشأن الإلتجاء إلى الجهات القضائية قبل طرح النزاع على اللجنة وصدور قرار فيها . »

وقد ورد فى المذكرة التفسيرية عن المادة الخامسة ما يأتى :

« واستحدث المشرع نص المادة الخامسة القاضى بعدم جواز التجهاء أصحاب الشأن فيما يتعلق بالمنازعات المتقدمة إلى جهات القضاء قبل طرح النزاع على هذه اللجان وإصدار قرارها بشأنها ،

الامر الذى يجعل اختصاصها وجوبيا وبوجوب الحكم بعدم قبول الدعوى إذا رفعت مباشرة إلى المحكمة قبل إستنفاد طريق اللجنة . »

وحيث إن البادى من أحكام هذا القانون ومذكراته التفسيرية أن المشرع قد حذر فى جلاء على أصحاب الشأن سلوك طريق التقاضى العادى ، إلا بعد الإلتجاء أولا إلى تلك اللجان لبيت فيما هى مختصة به ، وأعلن عن الجزاء الحتمى الذى رتبته على مخالفة ذلك . وما ذهب إليه المدعى . . مردود . . إن هذه المنازعة لو طرحت على القضاء العادى - الموضوعى - وهذه المحكمة فرع منه - لما انتهى إلا إلى هذا الذى انتهت إليه هذه المحكمة - وهو أن دعوى المدعى غير مقبولة لرفعهما قبل الأوان إزاء هذا القيد الذى قيد به المشرع القضاء من وجوب الإلتجاء أولا إلى اللجان قبل طرح المنازعة عليه . فما يقيد الأصل يقيد الفرع : ولا يغير من ذلك أن تلك اللجان ذات صفة قضائية ، أو أن الإجراء المطلوب هو إجراء وفق . .

إزاء هذا الحظر العام . دون تفرقة بين قضاء وقضاء ، ولو كان قضاء مستعجلا يتخذ تدابير وقتية فى هذه المنازعات فلا يمس أصل الحق . خاصة أن الإجراء المطلوب إتخاذها فى خصوصية هذه الدعوى مؤسس على إخلال المستأجر بالتزاماته بالمخالفة لأحكام المادة ٣٩ مكررا من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، وهذه الحالة تدخل فى صميم اختصاص اللجنة .

والقول بخلاف ذلك - من مؤداء مخالفة أمر المشرع الذى رأى أن تتبنى اللجان أولا مثل هذه الخصومة - يدعى أن الإجراء المطلوب إتخاذها

المختصة ، مما رتب عليه المشرع عدم سماع الدعوى ، ولا يتأتى معرفة ذلك إلا بعد التعرض للموضوع من ظاهر الأوراق فيسبق هذا الدفع الذى أخذت به المحكمة

قضية ١٧٣ هـ لسنة ١٩٦٣ برئاسة السيد الأستاذ عبد المجيد النجارى .

٢٢٠

٢١ من ديسمبر ١٩٦٣

حجز . أموال عامة ، مخصصة لصاحبة عامة ، منشآت كبس القطن ، ق ١١٠ لسنة ١٩٦١ . ق ٦٠ لسنة ١٩٦٣ م ٣٥ ، مدنى م ٨٧ . ق ٣٢ لسنة ١٩٥٧ م ٢٠ .

المبدأ القانونى :

القانون ١١٠ لسنة ١٩٦١ قد نص فى مادته الأولى على أن تنتقل إلى الدولة منشآت كبس القطن المذكورة فيه ، ونصت مادته الثانية على إنشاء مؤسسة عامة لكبس القطن تضم الشركات المذكورة . ويكون الظاهر أن المؤسسة المدعية هى أموال عامة مخصصة لمنفعة عامة بالفعل ، ولا يجوز الحجز على أموالها طبقاً للمادة ٨٧ من القانون المدنى .

المحكمة :

وحيث أنه فيما يتعلق بأثارته المؤسسة المدعية من أن أموالها أموال عامة مخصصة لمنفعة عامة بالفعل ، فترى المحكمة بادرى . ذى بدء أن القانون ١١٠ لسنة ١٩٦١ قد نص فى المادة الأولى منه على أن تنتقل إلى الدولة منشآت كبس القطن المذكورة فيه ، ونص فى مادته الثانية على إنشاء مؤسسة عامة لكبس القطن تضم تلك الشركات

هو إجراء وقتى ؛ ومثل هذا الاجتهاد لا يصح مع صراحة النص ، وأما عن مؤلف الاختصاص والإجراءات للدكتور أحمد أبو الوفا فقد ورد فيه :

و أن اختصاص محكمة بنظر منازعات موضوعية معينة لا يزرع اختصاص القضاء المستعجل بنظر الأمور الوقتية ، ومتى أعتبرت اللجنة المتقدمة من قىل الهيئات القضائية على النحو المتقدمة دراسته فإن القضاء المستعجل يكون له الاختصاص الوقتى الكامل ولو فى صدد ما قرره القانون ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ .

ولا تميل المحكمة إلى هذا الرأى على إطلاقه ، لأنه لا يتفق وما صرح به المشرع من اعتماد منح الاختصاص للجان أولاً وأكده فى مذكرته التفسيرية ، ولأن قياس اللجنة بالمحكمة هو قياس مع الفارق ، إذ كان يستقيم لولا هذا الخطر الموجه إلى جهات القضاء بعدم قبول الدعاوى قبل طرحها على اللجان أولاً وغنى عن البيان أن قضاء الأمور المستعجلة يتعم جهات قضائية للجان ، حتى وإن وصفت بأنها قضائية . فيصدق عليه ما يصدق على جهات القضاء التى يتبعها .

وحيث أنه ترتباً على ما تقدم يتعين المحكم بعدم قبول الدعاوى لرفعها قبل الاوان ، لا المحكم بعدم الاختصاص ، لأن مسألة الاختصاص من عدمه إنما يحى دورها بعد طرح الخصومة مقبولة أولاً ، ولأن الدفع بعدم الاختصاص المبدى من المدعى عليه مؤسس على عدم إيداع نسخة من عقد الإيجار بالجمعية التعاونية

وتتولى نشاطها وتؤول إليها كل أموال وموجودات هذه الشركات . .

والبادئ من مطالعة أحكام هذا القانون ومذكراته التفسيرية أن الشركات المنصوص عليها فيه قد آلت ملكيتها إلى الدولة ، وأن نشاط صناعة كبس القطن هو نشاط حيوى ذو منفعة عامة ، بما دفع الدولة إلى إصدار ذلك القانون ، وعليه يكون الظاهر أن أموال المؤسسة المدعية هي أموال عامة مخصصة لمنفعة عامة بالفعل . . وهذا الذى انتهت إليه المحكمة . . حتى القرار بقانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ليس فيه ما يخالف ذلك ، إذ جرى نص المادة ٣٥ منه على ما يأتى :

« يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة إلى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة القائمة . .

ومن مؤدى ذلك أن المؤسسة المدعية مازالت تخضع للقرار بقانون ١١٠ لسنة ١٩٦١ وتستظل

بأحكامه ، ومن حقها أن تنفذ منها ؛ وعليه وطبقا للمادة ٨٧ مدنى لا يجوز الحجز على أموالها وتلتفت المحكمة عن دفاع الهيئة المدعى عليها الأولى فى هذا الشأن لأنه ليس ثمة تعارض ظاهر بين أحكام القرار بقانون ١١٠ لسنة ١٩٦١ وأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، لأن أحكام هذا القانون الأخير اعتبر أموال المؤسسات العامة فى المادة ٢٠ منه أموالا عامة . واستثنت من ذلك تلك التى تباشر نشاطا تجاريا أو صناعيا . ألغى وذلك ما لم ينص فى قانون لإنشاء تلك المؤسسات التى تباشر نشاط تجاريا أو صناعيا على اعتبار أموالها أموالا عامة ، أو خصصت لمنفعة عامة بالفعل ، ولم يكن المشرع فى حاجة إلى إصدار قرار باعتبار أموالها أموالا عامة ، أو مخصصة لمنفعة عامة ؛ لأن ذلك حقيقة واقعة بالقرار ١١٠ لسنة ١٩٦١ ، وإلا لكان إصدار قرار فى هذا الشأن يعد لغوا . .

قضية ٤٧٦ لسنة ١٩٦٣ برئاسة السيد الأستاذ عبد الحميد النجارى رئيس المحكمة .

قرار است رئيس الجمهورية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٢٢٦٤ (١) لسنة ١٩٦٤

بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٤ .

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يعمل بأحكام المواد التالية اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٤ ولفترة العمل بالقانون
رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

مادة ٢ — تعادل الدرجات — دائمة أو مؤقتة — الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ وبمكادر عمال اليومية بالدرجات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٤ على الوجه المبين بالجدول الأول المرافق .

مادة ٣ — ينقل العاملون المدنيون الموجودون في الخدمة إلى الدرجات الجديدة وفقاً
للأوضاع التالية :

(أ) ينقل العاملون — عدا من تتوافر فيهم شروط الفقرة وب، — كل إلى الدرجة المعادلة
لدرجةه الحالية وفقاً للجدول الأول المشار إليه وبأقدميته فيها .

(ب) ينقل العاملون شاغلون للدرجات الواردة بالجدول الثاني المرافق الذين أمضوا فيها أو
يمضون حتى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ مدداً لا تقل عن المدة المحددة قرين كل درجة إلى الدرجات
المبينة بهذا الجدول وتحدد أقدمياتهم فيها من أول يولييه سنة ١٩٦٤ .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٢ الصادر في ١٩٦ من يولييه ١٩٦٤

(ج) يستمر العاملون الخاضعون لأحكام كادر العمال شاغلين لوظائفهم الحالية بدرجاتهم المنقلوبين إليها .

(د) يسرى في شأن العاملين من الفئات الآتية حكم الفقرة د ١ ، فقط من هذه المادة ولوتوافرت في شأنهم شروط الفقرة د ب ، :

- ١ — العاملون المعينون بصفة مؤقتة على درجات .
- ٢ — العاملون غير الحاصلين على شهادات دراسية الذين يشغلون حاليا الدرجة الرابعة فأعلى .
- ٣ — العاملون الحاصلون على شهادة الابتدائية أو ما يعادلها الذين يشغلون حاليا الدرجة الثالثة فأعلى .
- ٤ — العاملون الذين قدم عنهم تقرير سنوي عن سنة ١٩٦٣ بدرجة ضعيف مالم يكن قد حل دورهم في الترقية خلال الفترة التالية لوضع التقرير وحرموا منها .
- ٥ — العاملون الموقوفون عن العمل .
- ٦ — العاملون المحالون إلى المحاكمة التأديبية أو الجنائية إلا إذا حكم ببراءتهم .
- ٧ — العاملون المحالون إلى الهيئة المشكل منها المحاكمة التأديبية بسبب حصولهم على تقريرين بدرجة ضعيف .
- ٨ — العاملون الذين وقعت عليهم عقوبات تأديبية من شأنها أن تمنع ترقيةاتهم لفترات معينة على الوجه المبين بالمادة ١٠٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ إذا لم تكن هذه الفترات قد انتهت في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ .

٩ — العاملون المحالون إلى الاستيداع لأسباب تتعلق بالصالح العام المحتفظ لهم بدرجاتهم بصفة شخصية .

مادة ٤ — يمنح العامل مرتبا يعادل مجموع ما استحقه في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ من مرتب وإعانة غلاء معيشة وإعانة اجتماعية مضافا إليه علاوة من علاوات الدرجة المنقول إليها بمقد أدنى قدرة ١٢ جنيهات سنويا وأو جاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة أو يمنح بداية مربوط هذه الدرجة أيهما أكبر .

وفي تطبيق حكم الفقرة السابقة على العامل المنقول من كادر العمال اليومية يكون حساب مجموع ما استحقه في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ على أسس أجره اليومي في هذا التاريخ مضموما إليه إعانة الغلاء مغضوبا في ستة وعشرين .

وتعتبر العلاوة المشار إليها علاوة إضافية لا تغير من ميعاد العلاوة الدورية المقررة .

وتمنح العلاوة الإضافية ولو قام العامل سبب من أسباب الحرمان من العلاوة الدورية أو تأجيلها .

مادة ٥ — يكون ترتيب الأقدمية فيما بين العاملين المنقولين إلى درجة واحدة على أساس الأوضاع القائمة قبل النقل .

مادة ٦ — يستمر العاملون المعينون بربط ثابت أو مكافآت بوضعهم الحال إلى أن يتم تسوية حالاتهم أو يعينون على درجات .

٧ — يحدد رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الدرجات المعادلة للدرجات التي لم ترد بالجدول الأول المرافق وكيفية نقل العاملين الشاغلين لها .

مادة ٨ — يكون تعيين العاملين لأول مرة في الدرجات المعادلة للدرجات المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثمانية من المادة ١٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو كادر عمال اليومية حسب الأحوال .

كما يجوز التعيين في غير هذه الدرجات وفقا لأحكام المادتين ٢٣ و٢٤ من القانون المشار إليه بشأن مراعاة مدد العمل السابقة في تحديد درجة التعيين والمرتب والأقدمية .

مادة ٩ — تجرى ترقية العاملين بمراعاة التقسيمات النوعية والتخصصات الواردة بالميزانية وبشرط قضاء المدد اللازمة للترقية المبينة بالجدول الأول المرافق .

مادة ١٠ — تجرى في شأن ترتيب الأقدميات ونظام بين العاملين الفنيين بمصلحة الري والميكانيكا والكهرباء الأوضاع القائمة وفقا لأحكام القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٥ .

كما تجرى ترقية وتدب الأطباء الذين يمنعون من مزاولة المهنة بالخارج طبقا للأحكام المعمول بها بمتقضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩٥٣ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ .

وتجرى ترقية العاملين بمصلحة الأموال المقررة وفقا للقواعد القائمة المنصوص عليها في المرسوم الصادر بتاريخ ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٤ .

مادة ١١ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برياضة الجمهورية في ٤ ربيع الأول سنة ١٣٨٤ (١٣ يولييه سنة ١٩٦٤)

ست سنوات	٣ سنوات		سابعة	مبلغ	سادسة	سادسة
ست سنوات	٣ سنوات		ثامنة	٨٠٠/٣٦٠ ٧٠٠/٣٦٠	سابعة	
ست سنوات لترقية المتقولين من الدرجة ٢٠٠/٣٦٠ خمس سنوات لترقية المتقولين من الدرجتين ١٥٠/٣٢٠ ٢٥٠/٣٥٠ بشرط النجاح في الامتحان	٤ سنوات		تاسعة	٥٠٠/٣٠٠	ثامنة	
			عاشرة	٣٦٠/٢٠٠ ٣٦٠/١٢٠ ٣٦٠/١٤٠	تاسعة	
			الحادية عشر	٣٢٠/٢٠٠ ٣٠٠/١٦٠ ٢٠٠/١٥٠ ٣٠٠/١٤٠ ٢٠٠/١٢٠ ٢٠٠/١٠٠		
			الثانية عشرة	٢٥٠/٠٥٠		

الجدول الثاني

الدرجات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والتي ينقل إليها العامل	المدة المقضية في الدرجة حتى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٤	الدرجات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وبكادر عمال اليومية
ثانية	أربع سنوات	ثانية
ثالثة	أربع سنوات	ثالثة
رابعة	أربع سنوات	رابعة
خامسة	ست سنوات	خامسة
سادسة	ست سنوات	سادسة ٤٠٠ / ٩٠٠ مليون
سابعة	ثمانى سنوات	سابعة ٣٥٠ / ٨٠٠ مليون ٣٦٠ / ٧٠٠
ثامنة	ثمانى سنوات	ثامنة ٣٠٠ / ٥٠٠ مليون
تاسعة	عشر سنوات	تاسعة ٣٦٠ / ٢٠٠ مليا ٣٦٠ / ١٦٠ ٣٦٠ / ١٤٠
عاشرة	عشر سنوات	٣٢٠ / ٢٠٠ مليا ٣٠٠ / ١٦٠ ٣٠٠ / ١٥٠ ٣٠٠ / ١٤٠ ٣٠٠ / ١٢٠ ٣٠٠ / ١٠٠
الحادية عشر	عشر سنوات	٢٥٠ / ٠٥٠ مليا

قرارات وزارية

وزارة العدل

قرار (١) بتحويل موظفي مصلحة التأمين صفة مأموري الضبط القضائي

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون هيئات التأمين ؛

وعلى موافقة السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ؛

قرر :

مادة ١ - يحول صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع بالخالفه لأحكام القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له رئيس مصلحة التأمين ووكيلها ومديرو إداراتها والموظفون الفنيون بها كل في دائرة اختصاصه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزارة العمل

قرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٤

في شأن إنشاء مكتب قوى عاملة بميناء محافظة الاسكندرية

وزير العمل

بعد الاطلاع على قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٢٠١ لسنة ١٩٦٤ بمسؤوليات وتنظيم

وزارة العمل ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦١ الصادر في ٣ من أغسطس ١٩٦٤

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٠ الصادر في ٣٠ من يوليو ١٩٦٤

وعلى القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تحديد الاختصاص الجغرافى لمكاتب القوى العاملة ومكاتب تراخيص العمل ؛

قرر :

مادة ١ — ينشأ مكتب للقوى العاملة بميناء محافظة الاسكندرية تشمل دائرة اختصاصه ميناء الاسكندرية .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؟
تحريرا فى ٣ ربيع الاول سنة ١٣٨٤ (١٢ يوليه سنة ١٩٦٤)

قرار (١) ٩٦ لسنة ١٩٦٤

فى شأن مباشرة مكتب القوى العاملة بميناء محافظة الاسكندرية اختصاصات مكاتب علاقات العمل والتفتيش العمالى

وزير العمل

بعد الاطلاع على قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٢٠١ لسنة ١٩٦٤ بمشروعات وتنظيم
وزارة العمل ؛

وعلى القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ بتحديد دائرة اختصاص مكاتب علاقات العمل والقرارات
المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تحديد الاختصاص الجغرافى لمكاتب القوى العاملة
ومكاتب تراخيص العمل ؛

وعلى القرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تحديد الاختصاص الجغرافى لمكاتب التفتيش العمالى
والقرارات المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن إنشاء مكتب قوى عاملة بميناء محافظة الاسكندرية ؛
وعلى ما عرضه وكيل الوزارة ؛

قرر :

مادة ١ — يباشر مكتب القوى العاملة بميناء محافظة الاسكندرية اختصاصات مكاتب علاقات
العمل والتفتيش العمالى فى دائرة اختصاصه .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؟

تحريرا فى ربيع الاول سنة ١٣٨٤ (يوليه سنة ١٩٦٤)

قرار (١) ٩٧ لسنة ١٩٦٤

في شأن تشكيل لجان للأمن الصناعي في المنشآت

وزير العمل

بعد الاطلاع على المادة ١٠٨ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم الاحتياطات اللازمة لحماية العمال
أثناء العمل من الأضرار الصحية وأخطار العمل والآلات ؛

وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — على كل منشأة صناعية أو فرع لها يعمل به ٥٠ عاملاً فأكثر أن يعهد إلى واحد
أو أكثر من العاملين فيها بالإشراف على الأمن الصناعي بالمنشأة أو الفرع ووقاية العاملين من
إصابات العمل ، هل أن تراعى على وجه خاص الأحكام المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم
١٥٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

فإذا زاد عدد العاملين في المنشأة الصناعية أو أحد فروعها على ٢٠٠ عامل وجب أن يكون المشرف
على الأمن الصناعي متفرغاً للقيام بهذا العمل .

ويسرى حكم الفقرة الأولى على كل منشأة غير صناعية أو أحد فروعها يعمل به أكثر
من مائة عامل .

مادة ٢ — يجب أن يكون المشرفون مدربين على الأمن الصناعي تدريباً يتفق ومستويات
مسئولياتهم وطبيعة العمل الذي تزاوله المنشأة وذلك من أحد المعاهد التي يحددها وزير العمل .

مادة ٣ — يكون المشرف على الأمن الصناعي في مجال إشرافه تابعاً لصاحب العمل أو مدير
المنشأة مباشرة .

مادة ٤ — تشكل في كل المنشآت والفروع المشار إليها في المادة الأولى لجنة الأمن الصناعي
على الوجه الآتي :

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٨ الصادر في ٢٥ من يولييه ١٩٦٤ .

[م ٢ قوانين]

صاحب العمل أو المدير المسئول رئيسا
 طبيب المنشأة إن وجد عضوا
 المشرفون على الآمن الصناعى
 رؤساء أقسام العمل الرئيسية
 يمثلون عن العمال يعينهم مجلس إدارة اللجنة النقابية أو النقابة العامة
 بحيث يكون عددهم مساو لعدد أعضاء اللجنة

ويكون أحد المشرفين الذى تختاره اللجنة مقررا لها .
 وتختص اللجنة المشار إليها ببحث ظروف العمل وأسباب الحوادث والإصابات والأمراض المهنية ووضع الشروط والاحتياطات الكفيلة بمنعها .

وعلى رئيس اللجنة لإخطار مكاتب الآمن الصناعى أو وحدات الآمن الصناعى بمكاتب التفتيش المختصة بأسماء أعضاء اللجنة بمجرد تشكيلها أو تغيير أحد أعضائها ويكون الإخطار لإدارة الآمن الصناعى بوزارة العمل إذا كانت المنشأة أو الفرع يعمل به أكثر من ٢٠٠ عامل .

مادة ٥ — تجتمع لجنة الآمن الصناعى مرة على الأقل كل شهر كما تجتمع خلال أسبوع على الأكثر من وقوع حادث جسيم أو ثبوت إصابة بأحد الأمراض المهنية .

ويقصد بالحوادث الجسيم كل حادث :

(أ) يصاب فيه عامل بإصابة جسيمة أو يصاب فيه أكثر من عامل واحد منها كان نوع الإصابة .

(ب) حريق أو انفجار يؤدي إلى تلف أجهزة الإنتاج ولو لم يؤدي إلى إصابة أحد .

مادة ٦ — على رئيس اللجنة والمشرف على الآمن الصناعى لإخطار مكاتب الآمن الصناعى أو وحدات الآمن الصناعى بمكاتب تفتيش العمل المختصة بكل حادث جسيم خلال ٢٤ ساعة من وقت وقوعه ويكون الإخطار طبقا للأنموذج المرافق .

مادة ٧ — على مقرر لجنة الآمن الصناعى تسجيل أعمالها فى سجل خاص مرقم الصفحات يوقع عليها كل من رئيس اللجنة ومقررها ويمثل العمال الحاضرين .

ويجب أن يكون السجل معدا وموضوعا بحيث يسهل إطلاع مفتشى الآمن الصناعى عليه .

مادة ٨ — لأطباء ومفتشى الصحة والوقاية بالإدارة العامة للآمن الصناعى بالوزارة والمناطق إجراء الكشف الطبى على العاملين بالمنشآت وكذا إجراء البحوث الطبية والمعملية وغيرها للتأكد من ملائمة ظروف العمل ومدى تأثيرها على المستوى الصحى والوقائى للعمال .

مادة ٩ — كل تعطيل لأعمال اللجنة يعتبر إخلالا بأحكام هذا القرار ويعتبر مسئولا عنه كل من صاحب العمل أو المدير المسئول أو المشرف على الأمن الصناعى .

مادة ١٠ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريرا فى ٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٤ (يوليه سنة ١٩٦٤)

إخطار

عن وقوع حادث جسيم عملا بأحكام القرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٤ المنفذ للمادة ١٠٨ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

- ١ — اسم المنشأة .
- ٢ — عنوان المنشأة .
- ٣ — مكان وقوع الحادث .
- ٤ — تاريخ وساعة وقوع الحادث .
- ٥ — نوع الحادث : حريق — انفجار — انهيار . . . الخ .
- ٦ — عدد العمال المصابين وأسمائهم .
- ٧ — نوع الإصابات : حروق — جروح — إختناق . . . الخ .
- ٨ — موجز عن الحادث وظروفه .

توقيع صاحب العمل

وزارة الإدارة المحلية

قرار (١) ٢١٠ لسنة ١٩٦٤

بشأن تعيين أعضاء منتخبين ومختارين بمجلس محافظة الفيوم

وزير الإدارة المحلية ؛

بعد الاطلاع على قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتشكيلات المجالس المحلية ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٠ الصادر فى ٣٠ من يولية ١٩٦٤

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٣ لسنة ٦٠ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية؛
وبعد الاتفاق مع الاتحاد الاشتراكي العربي؛

قرر :

مادة ١ - يعين عضوا منتخبا بمجلس محافظة الفيوم كل من السادة :

- ١ - عبد الوهاب محمد خليل النجار .
- ٢ - محمد أحمد أبو العلا برعى .
- ٣ - حسن أحمد محمود بعيزق .
- ٤ - أحمد عبد الله محمود على .
- ٥ - عبد الظاهر محمد عبد الله حيدر .
- ٦ - صلاح الدين عبد الفضيل .
- ٧ - محمد فاروق عبد الثواب سيف النصر .
- ٨ - هلال سليمان سعد .
- ٩ - جودة السيد عبد الجواد .
- ١٠ - يوسف اسماعيل عبد اللطيف مزار .
- ١١ - عدلى جاد الله حسونة رشوان .
- ١٢ - عبد الواحد محمد على .
- ١٣ - فهد المجيد عبد العليم عبد الله .
- ١٤ - أحمد محمود صميحة فرجاني .
- ١٥ - راضى عبد الله على .
- ١٦ - صالح رزق رماح .
- ١٧ - يوسف فؤاد محمود زيدان .
- ١٨ - حافظ كيلانى هيسكل .
- ١٩ - ابراهيم عبد الرحمن غيضان زيدان .

مادة ٢ - يعين عضوا مختارا بمجلس محافظة الفيوم كل من السادة :

- ١ - عبد الفتاح حسن المليجى .
- ٢ - زكى يوسف ابراهيم الفيومى .

٣ - مصطفى كمال عيسى .

٤ - البرت - غبريال حنا .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .
تحريرا في ٢٨ صفر سنة ١٣٨٤ (٩ يولييه سنة ١٩٦٤)

قرار (١) ٢١١ لسنة ١٩٦٤

بشأن تعيين أعضاء منتخبين بمجالس محافظة كفر الشيخ

وزير الإدارة المحلية

بعد الاطلاع على قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتشكيلات المجالس المحلية ؛
وبعد الاتفاق مع الاتحاد الاشتراكي ؛

قرر :

مادة ١ - يعين أعضاء منتخباً بمجالس محافظة كفر الشيخ كل من السادة :

١ - عبد الفتاح طه البزاوى .

٢ - زكى عامر حجاج .

٣ - عبد المجيد محمد شلبى .

٤ - يوسف نجيب إسكارس .

٥ - محمد الدسوقي الشرنوبى .

٦ - محمد أحمد المغينى شرابى .

٧ - بسيونى محمد المرسى أبو كيلة .

٨ - عثمان ممدوح القرضاوى .

٩ - أحمد عيسى عامر .

١٠ - عبد الداطى محمود الشافعى .

١١ - سراج الدين عبد الوهاب محمد .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ؟
تحريرا في ٢٩ صفر سنة ١٣٨٤ (٩ يوليه سنة ١٩٦٤)

وزارة الشؤون الاجتماعية

قرار (١) وزارى ٨٦ بتاريخ ٨ يوليه سنة ١٩٦٤

بشأن إجراءات فحص طلبات المعاشات وقواعد وإجراءات صرفها
والتنظيم من رفض الطلبات أو تقرير المعاش

وزيرة الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المواد ١٠ و ١٢ و ١٣ و ١٦ من قانون الضمان الاجتماعى الصادر بالقانون
رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ ؛

قـسـرت :

مادة ١ - يحرر طلب المعاش على استمارة فى شكل كتيب يعتمد نموذجه المدير العام للإدارة
العامه للضمان الاجتماعى والاغاثة .

مادة ٢ - يوقع طالب المعاش على الطلب فى المكان المخصص له من الكتيب ، وعليه أن يستوفى
البيانات الواردة به .

مادة ٣ - يكون الحصول على هذه الاستمارات من مكاتب البريد ووحدات الشؤون الاجتماعية
مقابل ثمنها ومقداره ثلاثون مليا .

مادة ٤ - يراعى عند تقديم طالب المعاش أن يرفق به المستندات الآتية :

(١) الايتام :

١ - شهادة ميلاد اليتيم أو مستخرج رسمى منها أو شهادة بسقوط القيد أو خطاب من
المدرسة المتعلق بها الولد أو الأولاد مبيناه تاريخ الميلاد واسم الأبوين مرفعا عليه من ناظر المدرسة
ومختوما بخاتم المدرسة .

٢ - شهادة رسمية بوفاة الأب أو الأم ، إذا كانت متوفاة ، أو شهادة إدارية تثبت ذلك .

٣ - قسيمة زواج الأم بعد وفاة أب الايتام أو شهادة إدارية تثبت هذا الزواج .

٤ - خطاب من المدرسة يفيد التحاق اليتيم بالمدرسة إذا تراوحت سنه بين ١٣ و ١٩ سنة ويقدم
هذا الخطاب سنويا فى أول كل عام دراسى .

(ب) الأرملة ذات الأولاد والمطلقة ذات الأولاد المتوفى مطلقاً ولم تتزوج :

- ١ — شهادة إدارية بوفاة الزوج أو المطلق وأنها لم تتزوج بعد وفاة أيهما .
- ٢ — شهادة ميلاد الولد أو الأولاد أو مستخرج رسمي للشهادة أو خطاب من المدرسة الملتحق بها الوالد أو الأولاد مبيّناً به تاريخ الميلاد وأسماء الأبوين موقعاً عليه من ناظر المدرسة ومختوماً بخاتم المدرسة .

٤ — خطاب من المدرسة يفيد التحاق الولد أو الأولاد بالمدارس إذا تراوحت أعمارهم بين ١٣ و ١٩ سنة ويقدم هذا الخطاب سنوياً في أول كل عام دراسي .

(ج) الأشخاص العاجزون عجزاً كلياً عن العمل :

- ١ — شهادة إدارية تثبت الحالة الاجتماعية في حالة الزواج .
- ٢ — شهادة ميلاد العاجز تثبت أن السن تتراوح بين ١٩ و ٦٥ سنة أو بطاقة شخصية أو عائلية تثبت ذلك .

٣ — شهادة ميلاد الوالد أو الأولاد أو مستخرج رسمي أو خطاب من المدرسة الملتحق بها الولد أو الأولاد مبيّناً به تاريخ الميلاد واسم الأبوين موقعاً عليه من ناظر المدرسة ومختوماً بخاتم المدرسة .

٤ — خطاب من المدرسة يفيد التحاق الولد أو الأولاد بالمدارس إذا تراوحت أعمارهم بين ١٣ و ١٩ سنة ويقدم هذا الخطاب سنوياً في أول كل عام دراسي .

٥ — أن تثبت من الفحص الطبي أنه عاجز عجزاً كلياً عن العمل .

(د) الأشخاص الذين بلغوا سن الشيخوخة :

- ١ — شهادة ميلاد تثبت بلوغ سن ٦٥ سنة أو مستخرج رسمي منها أو البطاقة الشخصية أو العائلية التي تثبت بلوغه هذا السن أو شهادة تطعيم ضد الجدري التي مضى عليها ٦٥ سنة أو قسيمة الزواج إذا مضى عليها ٥٠ سنة أو شهادة ميلاد أحد الأولاد البالغ من العمر ٥٠ سنة أو شهادة تجديد يستدل منها على بلوغه ٦٥ سنة فأكثر أو تثبت من الفحص الطبي بلوغه سن ٦٥ .

٢ — شهادة إدارية تثبت الحالة الاجتماعية في حالة الزواج .

٣ — شهادة ميلاد الولد أو الأولاد أو مستخرجاتها الرسمية أو خطاب من المدرسة الملتحق بها الولد أو الأولاد مبيّناً به تاريخ الميلاد واسم الأبوين موقعاً عليه من ناظر المدرسة ومختوماً بخاتم المدرسة .

٤ - خطاب من المدرسة يفيد التحاق الولد أو الأولاد بالمدراس إذا تراوحت أعمارهم بين ١٣ و ١٩ سنة ويقدم هذا الخطاب سنوياً في أول كل عام دراسي .

ولرؤساء الوحدات الاجتماعية الاطلاع على سجلات المواليد والوفيات لاستخراج البيانات كلها أمكن ذلك

مادة ٥ - تقيّد طلبات الماشات المستوفاة المستندات المنصوص عليها في المادة السابقة بمجرد ورودها في سجل خاص مرتبة بأرقام متسلسلة تبعاً لتاريخ ورودها ويسلم للطالب فور استلام الطلب والمستندات لإبصال يبين به رقم وتاريخ القيد بالسجل .

وترد اصحاب الشأن البطاقة الشخصية أو العائلة وشهادات الميلاد بعد إثبات البيانات اللازمة منها في موضعها باستمارة طلب المعاش .

مادة ٦ - تشكل بكل قرية وكل حي في المدن لجان للضمان الاجتماعي تعرض عليها طلبات المعاشات ويختار أعضاؤها من بين الفئات الآتية :

(أ) أعضاء اللجان الأساسية للاتحاد الاشتراكي العربي .

(ب) أعضاء الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

(ج) أعضاء مجالس الهيئات الاجتماعية .

(د) أعضاء المجالس المحلية .

(هـ) أعضاء جمعيات المراكز الاجتماعية والوحدات القروية .

(و) الصيارفة ومأذونو الشرع .

وتكون مهمة اللجان مراجعة الطلبات واستيفاء ما قد ينقصها من بيانات والتحقق من صحتها .

ويصدر قرار بتشكيل هذه اللجان من المحافظ بناء على اقتراح مديرية الشؤون الاجتماعية وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء ومدة العضوية بها سنة واحدة .

ويكون انعقاد اللجنة صحيحاً بحضور عضوين من أعضائها على الأقل علاوة على حضور رئيس الوحدة على أن يتضمن تشكيل اللجنة تعيين أحد أعضائها مقرراً لها .

مادة ٧ - على رئيس الوحدة دعوة لجنة الضمان الاجتماعي للانعقاد بصفة دورية مرة كل خمسة عشرة يوماً مع تحديد تاريخ زمان ومكان الاجتماع ويكون الاجتماع في القرى بمقر القرية التي تمثلها اللجنة ، وفي المدن بمقر الوحدة الاجتماعية للحي .

وعلى رئيس الوحدة إثبات أعمال اللجنة في دفتر ثبت فيه تاريخ الانعقاد وأسماء الحاضرين وأرقام وأسماء طالبات المعاشات التي أعرضت بالاجتماع ، ملخصا لما دار في الجلسة ويوقع على الدفتر رئيس الوحدة والحاضرون ويراعى في دعوة اللجان تحديد المواعيد المناسبة للأعضاء وأن يحضر الأعضاء قبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل .

مادة ٨ - إذا تعذر عقد لجنة الضمان الاجتماعي للنظر في الطلبات المحولة إليها فعلى رئيس الوحدة البت في الطلبات دون العرض على اللجنة إذا دعت الضرورة لذلك ويعتبر رئيس الوحدة مسئولاً عن استيفاء وتحري البيانات الواردة بالطلبات . إذ أن البيانات التي تدلى بها لجان الضمان الاجتماعي استشارية بالنسبة لرئيس الوحدة .

مادة ٩ - لمديرية الشؤون الاجتماعية حق الإشراف على لجان الضمان الاجتماعي والإطلاع على سجلاتها .

مادة ١٠ - على وحدة الشؤون الاجتماعية المبادرة ببحث طلبات المعاشات فور ورودها من لجنة الضمان الاجتماعي وإرسالها خلال عشرة أيام من تاريخ ورودها من اللجنة للمديرية لمراجعتها واتخاذ قرار فيها .

مادة ١١ - على مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة وإدارة المساعدات العامة ، قيد الطلبات بسجل خاص بالإدارة المساعدات للمديرية مع بيان تاريخ تقديمها للوحدة وأى مصدر مدير مديرية أو من ينبه قرار باستحقاق الطالب للمعاش مع تعيين قيمته أو برفض الطلب مع بيان الأسباب في مدة لا تتجاوز ٦٠ ستين ، يوما من تاريخ تقديم الطلب وعليها أن تبلغ الطالب بالقرار بكتاب موصى عليه مع موافاة الوحدة المختصة بصورة من القرار مرفقا به بطاقة المعاش مستوفيا البيانات في حالة الربط ويحتفظ بطلب المعاش ومرفقاته بالمديرية وعلى الوحدة الاحتفاظ ببطاقات المعاشات مبنية حسب الشياخات وفئات المعاشات وإخطار سجل المساعدات بقيمة المعاشات المقررة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ الوصول لقرارات الربط وبطاقة المعاش ويحسب المعاش اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ صدور قرار ربطه .

مادة ١٢ - لطالب المعاش أو صاحبه التظلم لمدير الشؤون الاجتماعية المختص من القرار الصادر برفض الطلب أو تحديد قيمة المعاش خلال شهر من تاريخ إبلاغه بالقرار على أن يؤدي لحزينة مديرية الشؤون الاجتماعية رسما قدره ٢٠٠ مليم ترد إليه إذا تبين أنه محق في تظلمه ويحال التظلم إلى اللجنة المشكلة لهذا الغرض طبقا للمادة التالية .

مادة ١٣ - تشكل بكل مديرية من مديريات الشؤون الاجتماعية لجنة للبت في التظلمات على الوجه التالي :

(التمثيل القانوني)

- ١ — المحافظ أو من ينوبه رئيسا
- ٢ — مدير الشؤون الاجتماعية أو من ينوبه عضوا
- ٣ — المستشار القانوني إذا وجد أو من ينوبه
- ٤ — مدير إدارة المساعدات العامة بالمديرية
- ٥ — عضو يختاره المحافظ من بين أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي

ويقوم بسكرتارية اللجنة مدير إدارة المساعدات العامة بالمديرية .

مادة ١٤ — تختص اللجنة المشار إليها في المادة السابقة بفحص التظلمات التي تقدم إليها من طالبي المعاشات من رفض طلباتهم أو من أصحاب المعاشات بالتظلم من تحديد قيمة المعاش الخاص بهم . ولها في سبيل ذلك أن تقرر إعادة البحث الاجتماعي وأن يبت في هذه التظلمات وتبلغ قرارها لصاحب الشأن خلال شهر من تاريخ التظلم ويكون قرارها فيه نهائيا .

مادة ١٥ — تعقد اللجنة اجتماعاتها كل ١٥ يوما بحضور ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم الرئيس أو من ينوبه ومدير الشؤون الاجتماعية أو من ينوبه ومدير إدارة المساعدات العامة وتصدر قراراتها بحضور الأغلبية المطلقة للحاضرين .

مادة ١٦ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار (١) وزاري رقم ٨٧ بتاريخ ٨ يولييه سنة ١٩٦٤

بتعيين أنواع العجز التي يمكن إثباتها بإقرار من رئيس الوحدة الاجتماعية

وزير الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المادة ٢ من قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قررت :

مادة ١ — يثبت العجز المكلي لطالب المعاش بإقرار من رئيس الوحدة الاجتماعية المختصة في الحالتين الآتيتين :

(أ) بتر طرفين أو أكثر في مستوى أعلى من مفصل الرسغ أو العقب .

(ب) فقد العينين فلدا تاما لا يجرد فقد الإبصار .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦١ الصادر في ٣ من أغسطس ١٩٦٤

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؟

قرار (١) وزارى رقم ٨٨ بتاريخ ٨ يوليه سنة ١٩٦٤

بشروط وأوضاع البيان السنوى الذى يقدمه صاحب المعاش

وزارة الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المادة ١٦ من قانون الضمان الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ١٢٣

لسنة ١٩٦٤

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قررت :

مادة ١ — يقدم البيان السنوى فى أول يناير من كل عام على استمارة طبقا للنموذج الذى يعتمده المدير العام للإدارة العامة للضمان الاجتماعى والإغاثة موقعا عليه من صاحب المعاش أو من يتقرر صرف المعاش إليه طبقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

مادة ٢ — يسلم لكل من أصحاب المعاشات أو من يتقرر الصرف إليهم قبل حلول ميعاد تقديم البيان السنوى بمدة لا تقل عن شهر نسخة من الاستمارة المنصوص عليها فى المادة الأولى لملء خاناتهم وتوقيعها وتقديمها للوحدة الاجتماعية المختصة قبل انتهاء الميعاد المحدد .

مادة ٣ — إذا لم يقدم صاحب المعاش أو من يتقرر الصرف إليه البيان الخاص به فى الميعاد المحدد يوقف صرف معاشه حتى يقدم البيان .

مادة ٤ — على رئيس الوحدة أن يقوم بمتابعة حالات المعاشات خلال شهر على الأكثر من تقديم البيان السنوى المشار إليه بالمادة الأولى من هذا القرار .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؟

قرار وزارى رقم ٨٩ بتاريخ ٨ يوليه سنة ١٩٦٤

بالإجراءات والأوضاع التى تتبع فى صرف المعاشات

وزارة الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المادة ١٤ من قانون الضمان الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ١٢٣

لسنة ١٩٦٤

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قررت :

مادة ١ — يعد بكل مديرية من مديريات الشؤون الاجتماعية وبكل وحدة اجتماعية سجل لقيد المعاشات طبقا للنموذج الذى يعتمده المدير العام للإدارة العامة للضمان الاجتماعى والإغاثة ويكون القيد فى السجل بناء على ما تصدره مديرية الشؤون الاجتماعية من قرارات ربط المعاش .

مادة ٢ — تصرف المعاشات خلال خمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالى للشهر الذى تعلق عنه .

مادة ٣ — تعين الوحدة الاجتماعية أجلا تصرف المعاشات لكل جهة من الجهات التابعة لها على ألا يتعدى هذا الاجل المدة المشار إليها فى المادة السابقة ، وتعتبر هذه الآجال بعد اعتمادها من مدير المديرية مواعيد ثابتة للصرف ويعلن عنها بمكان ظاهر بالوحدة وبكل جهة من الجهات التى تقع فى دائرة اختصاص الوحدة .

مادة ٤ — تعد الوحدة بيانا بأسماء أصحاب المعاشات فى كل جهة من الجهات التابعة لها من واقع السجلات المعدة لذلك ويكون إعداد هذا البيان على استمارة مطابقة للنموذج الذى يعتمده المدير العام للإدارة العامة للضمان الاجتماعى والإغاثة كما تعد الوحدة (استمارة ٥٠ ع . ح) عن مجموع المبالغ المستحقة فى كل جهة وذلك باستيفاء البيانات الموضحة بالجزء حرف د ا ، منها .

مادة ٥ — على رئيس الوحدة أن يقرر على كل استمارة من استمارات المعاشات بأنه لم يحدث أى تغيير فى حالة المستحقين كما أنه لم يتلق من الجهة الإدارية أو من غيرها ما يفيد حدوث تغيير يوجب عليه سقوط الحق فى المعاش أو تعديل بمته .

مادة ٦ — ترسل الوحدة استمارات الصرف (٥٠ ع . ح) إلى إدارة المساعدات العامة بالمديرية فى ميعاده لا يجاوز اليوم العاشر من الشهر المستحق عنه المعاش لمراجعتها واعتمادها .

مادة ٧ — ترسل إدارة المساعدات العامة بالمديرية استمارة الصرف (٥٠ ع . ح) إلى إدارة الشؤون المالية والإدارية بها (قسم الحسابات) فى ميعاد لا يجاوز العشرين من الشهر المحررة فيه لسحب أذونات الصرف باسم مندوب الصرف فى ميعاد لا يجاوز الخامس والعشرين من الشهر ويؤمر على كل إذن بتاريخ الصرف طبقا للمواعيد المشار إليها فى المادة (٣) .

مادة ٨ — يتولى صرف المعاشات مندوب الصرف ويكون ذلك فى محل إقامة المستحقين وعليه أن يتحقق بكل الوسائل الممكنة من شخصية صاحب المعاش أو من يتقرر صرف المعاش إليه طبقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ كما يجب عليه أن يؤشر ويوقع على سركى المعاش بحصول الصرف وتاريخه فى الحانة المعدة لذلك ، وبعد الانتهاء من الصرف يقوم بالتوقيع على استمارات المعاشات بما يفيد ذلك .

مادة ٩ — يشرف رئيس الوحدة على صرف المعاشات وعليه في سبيل ذلك زيادة أرباحها بين الحين والآخر للتحقيق من سلامة الصرف .

مادة ١٠ — إذا تخلف أحد المستحقين من صرف المعاش في اليوم المحدد لذلك فعلى مندوب الصرف الاحتفاظ لديه بالمبلغ لصرفه إليه خلال العشرة أيام التالية وعليه رد المبالغ التي لا يتم صرفها خلال هذا الميعاد إلى أقرب خزانة حكومية ويؤشر برقم وتاريخ إيصال التوريد على استمارات الصرف في الخانة المعدة لذلك وإرسال نسخة الإيصال الزرقاء مع الاستمارة إلى إدارة المساعدات العامة بالمديرية لتتولى بدورها إرسالها إلى إدارة الشؤون المالية والإدارية قسم الحسابات بالمديرية .

مادة ١١ — إذا تخلف أحد عن صرف المعاش المستحق لمدة شهرين متتاليين فعلى رئيس الوحدة تقع حالته لمعرفة سبب تخلفه .

مادة ١٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار (١) وزاري رقم ٩٠ بتاريخ ٨ يولية سنة ١٩٦٤
بشأن قواعد الأولوية في استحقاق المعاش

وزارة الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المادة ٢ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون الضمان الاجتماعي ؛
وعلى ما ارياه مجلس الدولة ؛

فـررت :

مادة ١ — مع مراعاة تطبيق الفئات الواردة بالجدول المرافق للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه على المعاشات المربوطة . وفقا لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠ بالضمان الاجتماعي تكون الأولوية في استحقاق المعاشات طبقا لأحكام القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ نفاذه على الوجه الآتي :

(أ) تعديل المعاشات بالزيادة نتيجة حدوث تغيير في الحالة الاجتماعية أو المالية .

(ب) في المعاشات الجديدة تكون الأولوية للطلبات تبعا لأسبقية تواريخ تقديمها فإذا اتحدت الطلبات في التاريخ فتكون الأولوية للفئات الآتية ثم الأراامل ذوات الأولاد والمطلقات ذوات الأولاد المتوفى مطلقاتهم ثم حالات العجز السكلى ثم الشيخوخة .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦١ الصادر في ٣ من أغسطس ١٩٦٤

قرار (١) وزارى رقم ٩١ بتاريخ ٨ يولييه سنة ١٩٦٤

بالتنظيم لإدارة الصندوق المركزى للمساعدات الاجتماعية
وكيفية التصرف فى أمواله

وزير الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المادة ٢٣ من قانون الضمان الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى ما اتمناه مجلس الدولة ؛

قررت :

مادة ١ — يدير الصندوق المركزى للمساعدات الاجتماعية مجلس إدارة بمسكل على الوجه الآتى :

- ١ — وكيل الوزارة للمساعدات العامة رئيساً
- ٢ — المدير العام للإدارة العامة للضمان الاجتماعى والإغاثة عضواً
- ٣ — سكرتير عام الوزارة
- ٤ — مراقب عام حسابات الوزارة أو من ينوبه
- ٥ — المدير العام للإدارة العامة للجمعيات والاتحادات
- ٦ — إدارة الإحصاء بالإدارة العامة للضمان الاجتماعى (ويكون سكرتيراً للجنة)

مادة ٢ — لا تكون قرارات مجلس إدارة الصندوق نافذة إلا بعد اعتمادها منا .

مادة ٣ — توزع حصيلة الصندوق فى أول كل سنة مالية على مديريات الشؤون الاجتماعية بنسبة تعداد السكان فى نطاق كل مديرية .

ولإدارة الصندوق الاحتفاظ بنسبة من الحصيلة بمجدها المجلس فى أول كل سنة مالية بشرط ألا تتجاوز ٢٠ ٪ من رصيد الصندوق لتعزيز صندوق المساعدات بالمحافظات التى نفذت حصيلاتها بسبب وقوع كوارث أو نكبات عامة طارئة وللصرف منها للحالات الفردية التى يثبت من البحث الاجتماعى حاجتها الملحة للمساعدة ولا تنطبق عليها شروط وأوضاع صرف المساعدات الاجتماعية .

مادة ٤ — على مديريات الشؤون الاجتماعية موافاة إدارة الصندوق ببيان بحركة الصرف شهرياً

من صندوق المحافظة موزعا على حسب فئات المساعدات والرصيد المتبقى وذلك كل ثلاثة أشهر وفي موعد أقصاه الأسبوع الأول من الشهر الرابع وللمجلس إدارة صندوق المساعدات الحق في تعديل المبالغ التي خصصت لكل صندوق على ضوء البيانات الواردة من كل مديرية .

مادة ٥ - - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار (١) وزاري رقم ٩٢ بتاريخ ٨ يولييه سنة ١٩٦٤

بتنظيم إدارة صندوق المساعدات بالمحافظات وكيفية التصرف في أموره

وزير الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المادة ٢٤ من قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قررت :

مادة ١ - - يتولى تنظيم إدارة صندوق المساعدات بكل محافظة لجنة تشكل على الوجه الآتي :

- ١ - المحافظ رئيساً
 - ٢ - مدير الشؤون الاجتماعية نائبا للرئيس
 - ٣ - المراقب المالي للمحافظة عضوا
 - ٤ - عضو من لجنة الشؤون الاجتماعية بمجلس المحافظة أو عضو من الاتحاد الاشتراكي العربي يختار أيهما المحافظ
 - ٥ - مدير إدارة المساعدات العامة بمديرية الشؤون الاجتماعية (ويكون سكرتيرا للجنة) د
- مادة ٢ - - لا تكون قرارات اللجنة المشار إليها في المادة السابقة نافذة إلا بعد اعتمادها من المحافظة .

مادة ٣ - - توزع حصيلة صندوق المساعدات بالمحافظة في أول كل سنة مالية على الوحدات القائمة على تنفيذ قانون الضمان الاجتماعي تبعا لتعداد السكان بدائرة كل منها .
ولإدارة الصندوق الاحتفاظ بنفسه من الحصيلة لا تتجاوز ٢٠ ٪ لتعزيز الوحدات في حالات الكوراث والنكبات العامة .

مادة ٤ - على إدارة المساعدات العامة بالمديرية موافاة الصندوق ببيان دورى كل ثلاثة أشهر بحركة الصرف موزعا على حسب فئات المساعدات والرصيد المتبقى وذلك فى موعد أقصاه الأسبوع الأول من الشهر الرابع .

واللجنة صندوق المساعدات الحق فى تعديل المبالغ التى خصصت لكل وحدة على ضوء هذا البيان .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار (١) وزارى رقم ٩٣ بتاريخ ٨ يوليه سنة ١٩٦٤

ببيان حالات الإعفاء من الاستمرار فى الخصم من المعاش

وزارة الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المادة ٨ من قانون الضمان الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قررت :

مادة ١ - يجوز لمدير مديرية الشؤون الاجتماعية الإعفاء من الاستمرار فى الخصم من المعاش بعد مضي خمس سنوات على تاريخ الحصول على المكافأة أو الميراث أو الوصية أو الهبة بناء على طلب صاحب الشأن فى الحالات الآتية :

- (أ) أن تكون الأسرة قد أصيبت بكارثة أو نكبة .
- (ب) أن تكون الأسرة قد تحملت نفقات طارئة كزواج إحدى البنات أو تعليم أحد الأولاد بعيدا عن الأسرة أو علاج أحد الأفراد على نفقتها الخاصة أو سداد دين .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار وزارى رقم ٩٤ بتاريخ ٨ يوليه سنة ١٩٦٤

ببيان فئات المساعدات وشروط وأوضاع صرفها

وزارة الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المادتين ٢٥ ، ٢٦ من قانون الضمان الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ١٢٣

لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية

الصادرة بقرار رئيس الجمهورية ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩١ الصادر فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٤ .

قـررت :

مادة ١ -- لمديرية الشؤون الاجتماعية أن تصرف مساعدات من صندوق المساعدات بالمحافظة إلى الأفراد والأسرة والمحتاجة التي لا تصرف معاشا طبقا لأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه في الحالات الآتية :

- ١ -- الأيتام .
- ٢ -- الأراامل ذوات الأولاد .
- ٣ -- المطلقات ذوات الأولاد .
- ٤ -- الأشخاص العاجزون عجزا كلياً عن العمل .
- ٥ -- الأشخاص الذين بلغوا سن الشيخوخة .
- ٦ -- الحوامل ابتداء من الشهر الثالث من حملهن .
- ٧ -- الحاجة إلى مصاريف الوضع .
- ٨ -- الرضيع حتى يتم عامه الأول .
- ٩ -- الفرد المصاب بعجز جزئي أو الأسرة التي يصاب عائلها أو أحد أفرادها بعجز جزئي بشرط ألا تقل نسبة العجز عن ٥٠ ٪ .
- ١٠ -- الأسرة التي يكون عائلها مسجوناً أو محبوساً أو من في حكمهما .
- ١١ -- الفرد المصاب بمرض أو الأسرة التي يصاب عائلها أو أحد أفرادها بمرض .
- ١٢ -- الأسرة التي يهجرها عائلها لمدة لا تقل عن سنة .
- ١٣ -- الأراامل المطلقات بدون أولاد .
- ١٤ -- الأسرة التي يتعطل عائلها عن العمل .
- ١٥ -- الحاجة إلى مصاريف الجنازة .
- ١٦ -- الخارجون من السجون وما في حكمها .
- ١٧ -- الكوارث والنكبات الفردية والحوادث التي لا ينطبق عليها القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالتأمينات الاجتماعية .
- ١٨ -- الطلبة .
- ١٩ -- أسر المجندين عسكرياً .
- ٢٠ -- الحالات التي لا تندرج تحت فئات المساعدات السابقة ولا يزيد دخلها الشهري عن ٥ جنيهات على أن يثبت من البحث الاجتماعي حاجتها الملحة للمساعدة .
- ٢١ -- الحالات الفردية التي يثبت من البحث الاجتماعي حاجتها الملحة للمساعدة وذلك دون التقيد بما ورد في هذا القرار من أحكام .

مادة ٢ — يكون صرف المساعدات نقدا على دفعات شهرية لمدة لا تتجاوز اثني عشر شهرا بقرار من مدير الشؤون الاجتماعية أو من ينيبه وفقا للشروط والأوضاع وفي الحالات الآتية :

١ — تكون مساعدة الأيتام مساوية لمعاش الأيتام بشرط ألا يتجاوز مجموع المساعدات التي تصرف لهم ٢٥٪ من المبالغ المخصصة لصندوق المساعدات .

٢ — تكون قيمة المساعدة للأرملة ذات الأولاد مساوية لمعاش الأرملة ذات الأولاد .

٣ — تكون قيمة المساعدة للمطلقة ذات الأولاد مساوية لمعاش الأرملة ذات الأولاد بشرط أن يكون الطلاق بائنا ، فإذا كان رجعيا فيشترط لصرف المساعدة مضي سنة على الطلاق .

٤ — تكون مساعدات الأشخاص العاجزين عن العمل عجزا كاميا مساوية لمعاش العجز السكلي .

٥ — تكون مساعدة الأشخاص الذين بلغوا سن الشيخوخة مساوية لمعاش الشيخوخة .

٦ — تكون قيمة المساعدة للحوامل ابتداء من الشهر الثالث مائة وعشرين قرشا بشرط ألا يزيد دخل الأسرة شهريا على جنيتين في القرى وثلاثة جننيات في المدن وثلاثة جننيات ونصف في العواصم . ولا تصرف هذه المساعدة بعد الطفل الثالث من الأحياء .

٧ — تكون قيمة المساعدة للرضيع حتى يتم عامه الأول مائة وثمانين قرشا شهريا بشرط ألا يزيد دخل الأسرة شهريا على مبلغ جنيتين في القرى وثلاثة جننيات في المدن وثلاثة جننيات ونصف في العواصم .

وإذا كان للرضيع أخوة توائم فيجوز أن تصرف لكل منهم مساعدة قدرها خمسون قرشا ولا تصرف هذه المساعدة بعد الطفل الثالث من الأحياء .

٨ — تكون قيمة المساعدة للفرد أو رب الأسرة أو أحد أفراد الأسرة الذي يصاب بعجز لا تقل نسبته عن ٥٠٪ وتعذر تأهيله مساوية لمعاش العجز السكلي .

٩ — تكون قيمة المساعدة للمصاب بمرض يمنعه عن أداء العمل أو يؤثر على دخله مساوية لمعاش العجز السكلي بشرط ألا تقل مدة المرض عن شهر .

١٠ — تكون المساعدة للأسرة التي يكون عائلها مسجوناً أو محبوساً لمدة لا تقل عن ستة أشهر مساوية لمعاش الأرملة ذات الأولاد أو معاش الأيتام أو معاش الشيخوخة على حسب تكون الأسرة بشرط أن يمضي عليه في السجن أو الحبس مدة لا تقل عن ستين يوما متتالية عند تقديم طلب المساعدة .

١١ - تكون قيمة المساعدة للأسرة التي يهجرها عائلها مدة لا تقل عن سنة مساوية لمعاش الأرملة ذات الأولاد أو لمعاش الأيتام أو لمعاش الشيخوخة على حسب تكوين الأسرة .

١٢ - تكون قيمة المساعدة للأرملة أو المطلقة التي تقل عنها عن ٦٥ سنة وليس لها أولاد مساوية لمعاش الشيخوخة ، ويراعى عند تقدير المساعدة عدم قدرتها على العمل أو عدم إمكان الحاقها بعمل أو عدم كفاية دخلها .

١٣ - تكون قيمة مساعدة أسر المجندين عسكريا مساوية لمعاش الأرملة ذات الأولاد أو الأيتام أو لمعاش الشيخوخة على حسب تكوين الأسرة بشرط ألا يقل دخل المجند قبل التجنيد عن ستة جنيهات شهريا .

مادة ٣ - فيما عدا حالات الحمل والرضاع يجوز لمدير الشؤون الاجتماعية رفع قيمة المساعدة الشهرية إلى الضعف وتجديدها لمدة أخرى لا تتجاوز سنتين ، كما يجوز صرف هذه المساعدة دفعة واحدة إذا ثبت صلاحية مستحق المساعدة أو أحد أفراد أسرته للقيام بمشروع يغل إيرادا يساعد الأسرة على كسب قوتها .

وفي حالات مرضى الدرن والجزام والأمراض العقلية ، وكذلك في حالات الأيتام والأرامل ذوات الأولاد والمطلقات ذوات الأولاد المتوفى مطلقهن والأشخاص العاجزين عجزا كلياً عن العمل والأشخاص الذين بلغوا سن الشيخوخة ، يجوز أن تكون المساعدة لمدة لا تتجاوز أربع سنوات .

مادة ٤ - تعامل المساعدات الشهرية فيما يتعلق بحساب الدخل والاستقطاعات معاملة أصحاب المعاشات المنصوص عليها في المادة ٦ من قانون الضمان الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه كما لا تحسب المبالغ الآتية ضمن الدخل :

(أ) ما يصرف لأصحاب المساعدات الشهرية من إعانات أو منح في المناسبات العامة والمواسم والأعياد .

(ب) ما قد يطرأ من زيادة في الدخل نتيجة استغلال قيمة المساعدة المنصرفة وذلك في حالة تجديد صرفها لمدة أخرى .

(ج) ما يصرف من مساعدات في حالات الحمل والرضاع والجنائز والوضع .

مادة ٥ - تسرى الأحكام المتعلقة بإجراءات فحص طلبات المعاشات وقواعد وإجراءات صرفها والتظلم من رفض الطلبات أو تقدير المعاش على فئات المساعدات المشار إليها في المادة السابقة فيما عدا ما يتعلق منها بالعرض على لجان فحص طلبات المعاش .

مادة ٦ — تصرف مساعدات نقدية دفعة واحدة ولمرة واحدة فقط لذات الغرض في الحالات الآتية كما يكون تقدير المساعدة كما هو مبين قرين كل منها :

١ — الأسرة التي يتعطل عائلها عن العمل بسبب خارج عن إرادته وإرادة صاحب العمل تكون مساعدتها في حدود خمسة وعشرين جنيهان .

٢ — الحاجة إلى مصاريف الجنازة في العواصم والمدن والقرى لأصحاب المعاشات والمساعدات وتكون قيمة المساعدة في حدود ثلاثة جنيهات .

وتصرف المساعدة في حدود هذه القيمة لغير أصحاب المعاشات والمساعدات بشرط ألا يزيد دخل الأسرة شهريا عن جنيهين ونصف .

ويقدم الطلب في خلال أسبوع من تاريخ الوفاة وتصرف المساعدة في مدة أقصاها يومين من تاريخ تقديم الطلب .

٣ — الحاجة إلى مصاريف الوضع لأصحاب المعاشات والمساعدات وتكون قيمة المساعدة جنيهين وتصرف هذه المساعدة لغير أصحاب المعاشات والمساعدات بشرط ألا يزيد دخل الأسرة شهريا عن جنيهين ونصف .

وتصرف المساعدة في الجهات التي ليس بها مراكز لرعاية الطفل أو بالجهات التي بها مراكز ولكنها لا تصرف مساعدات نقدية أو عينية لهذا الغرض .

ويقدم الطلب خلال أسبوعين من تاريخ الوضع وتصرف المساعدة في مدة أقصاها أسبوع من تاريخ تقديم الطلب ولا تصرف هذه المساعدة بعد الطفل الثالث من الأحياء .

٤ — تكون قيمة المساعدة للخارجين من السجن وما في حكمها في حدود خمسة وعشرين جنيهًا بشرط ألا يزيد دخل الأسرة من العمل أو غيره عند بحث الحالة عن ثلاثة جنيهات ونصف شهريا وألا يكون قد مضى أكثر من سنة على الخروج من السجن .

٥ — السكرات والنكبات الفردية والحوادث التي لا ينطبق عليها القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالتأمينات الاجتماعية ويتم الصرف في مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ تقديم الطلب .

ويشترط لصرف المساعدة في هذه الحالة ما يأتي :

(١) في حالة الخسائر في الأموال :

١ - تكون قيمة المساعدة في حدود ٥٠٪ من قيمة الخسائر الفعلية لمن يكون دخله السنوي بعد وقوع النكبة ستين جنيها فأقل .

٢ - تكون قيمة المساعدة في حدود ٢٥٪ من قيمة الخسائر الفعلية لمن يكون دخله السنوي بعد وقوع النكبة أكثر من ستين جنيها ولا يجاوز مائة وعشرين جنيها .

٣ - تكون قيمة المساعدة في حدود ٢٠٪ من قيمة الخسائر الفعلية لمن يكون دخله السنوي بعد النكبة أكثر من ١٢٠ جنيها ولا يجاوز ٢٤٠ جنيها .

وفي جميع الحالات لا يجوز أن تزيد قيمة المساعدة عن خمسين جنيها .

(ب) في حالة الخسائر في الأرواح :

١ - تكون قيمة المساعدة للأسرة التي توفي عائلها الوحيد على أساس الأجر الأخير للعامل أو دخله من عمله لمدة ستة شهور على ألا تزيد قيمة المساعدة على خمسين جنيها .

٢ - تكون قيمة مساعدة الأسرة التي توفي أحد من يعولونها على أساس أجره الأخير أو دخله من عمله لمدة ثلاثة أشهر على ألا تزيد قيمة المساعدة على خمسة وعشرين جنيها ولا يجوز منح مساعدة للأسرة التي تزيد دخلها على مائتين وأربعين جنيها سنويا بعد حدوث النكبة ويجوز الجمع بين هذه المساعدة والمعاش أو أية مساعدة أخرى .

٣ - الطلبة بشرط أن يكونوا في إحدى السنتين النهائيةيتين بإحدى المراحل التعليمية الجامعية أو العالية أو المتوسطة وأصيبوا بكارثة أو تدهور في الحالة المالية بحيث لا يزيد نصيب الفرد من دخل الأسرة كلها إذا وزع على أفرادها بالتساوي على جنيهين شهريا وتكون قيمة المساعدة في هذه الحالة في حدود خمسة وعشرين جنيها .

ويجوز صرف هذه المساعدة مرة أخرى في ذات المرحلة في حالة ما إذا كانت المساعدة الأولى للسنة قبل النهاية بشرط نجاح الطالب وموافقة مدير عام الإدارة العامة للضمان الاجتماعي والإغاثة .

ويشترط ألا تجاوز مجموع المساعدات المنصوص عنها في الحالتين أخيرتين (الكوارث والنكبات الفردية والطلبة) ٨٪ من مجموع المبالغ المخصصة لصندوق المساعدات بالمحافظة .

٧ - تكون قيمة المساعدات الواردة في البند ٢٠ من المادة الأولى في حدود خمسة وعشرين جنيها وتصرف بعد موافقة المحافظ على ألا تزيد عن ٢٪ من الاعتماد المخصص لصندوق المساعدات .

٨ - تكون قيمة المساعدة للحالات الفردية الواردة بالبند ٣١ من المادة الأولى من هذا القرار

في حدود خمسة وعشرين جنيها .

وعلى الإدارة العامة للضمان الاجتماعى والإغاثة مراجعة الأبحاث الخاصة بهذه الفئة تمهيدا لمعرضها علينا للبحث فيها .

ويخصص لهذه الفئة في ميزانية الديوان العام بالوزارة مبلغ يحدده مجلس إدارة صندوق المساعدات المركزى .

مادة ٧ - إذا ثبت من البحث الاجتماعى لطالبي المساعدة في الحالات المشار إليها في المادة السابقة صلاحية الطالب أو أحد أفراد أسرته للقيام بمشروع يغل إيرادا يساعد الأسرة على كسب قوتها فلا تصرف المساعدة إلا إذا قبل الطالب كتابة استغلال المساعدة في المشروع المقترح ويستثنى من ذلك حالات الوضع ومصاريف الجنازة .

مادة ٨ - تقدم طلبات المساعدة المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القرار مؤيدة بالمستندات على الاستمارة المخصصة لطلب المعاش وذلك إلى الوحدة الاجتماعية التى فى دائرتها سكن الطالب وتقوم الوحدة ببحث الطلبات خلال أسبوع من تاريخ تقديمها وهى التى تقرر صرف المساعدة في حالة الوضع ومصاريف الجنازة .

مادة ٩ - تشكل لجنة بمديرية الشؤون الاجتماعية تعرض عليها مساعدات الدفعة الواحدة على الوجه الآتى :

- (١) مدير المديرية أو من ينوبه ورئيسا
- (٢) مدير إدارة المساعدات العامة عضوا
- (٣) اخصائى من إدارة المساعدات العامة
- (٤) اخصائى الصناعات

وتكون اجتماعات اللجنة صحيحة إذا حضرها ثلاثة أعضاء من ، بينهم الرئيس واخصائى المساعدات .

ولمدير المديرية أن يضم إلى عضوية اللجنة من يرى الاستعانة به .

وتختص اللجنة بمراجعة الأبحاث من الوحدات واقتراح المساعدة لكل حالة وتجتمع اللجنة مرة كل أسبوعين على الأقل .

ولمدير المديرية مضاعفة جميع فئات مساعدة الدفعة الواحدة فيما عدا حالات الوضع ومصاريف الجنازة .

مادة ١٠ — لايسرى حساب الدخل والاستقطاعات المنصوص عليها في المادة ٤ على المساعدات المنصوص عليها في المادة (٦) .

مادة ١١ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ ٩ .

قرار (١) وزارى رقم ٩٥ بتاريخ ٨ يولييه سنة ١٩٦٤

بشروط وأوضاع وقواعد صرف مساعدات في حالات الكوارث والنكبات العامة

وزيرة الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المادة ٢٧ من قانون الضمان الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ ؛

وعلى مارتاه مجلس الدولة ؛

قررت:

مادة ١ — يجوز منح مساعدات نقدية وعينية للإغاثة في حالات الكوارث والنكبات العامة كالفيضان والحريق والسيول وغيرها طبقا للشروط والأوضاع والقواعد التالية .

مادة ٢ — تتولى الجهات الادارية المختصة خلال الثمانى والأربعين ساعة التالية لوقوع الحادث تدبير الإغاثة العاجلة إذا دعت الحاجة إليها خصما على حساب مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة وذلك بتوفير المساوى وصرف الغذاء في حدود ١٢ قرشا للفرد الواحد يوميا .

مادة ٣ — تتولى الجهة الادارية المختصة فور وقوع الحادث اخطار الوحدة الاجتماعية المختصة بالحادث كما تتولى الجهة بالاشتراك مع رئيس الوحدة الاجتماعية المختصة إخطار مديرية الشؤون الاجتماعية خلال الفترة المشار إليها في المادة السابقة ببيان واف عن عدد الأسر المنكوبة وعدد المتوفين والمصابين .

مادة ٤ - تشكل لجنة فور وقوع الحادث على الوجه الآتى :

- (١) مدير الشؤون الاجتماعية المختص رئيسا
- (٢) مأمور المركز أو القسم أو ينييه عضوا
- (٣) رئيس الوحدة الاجتماعية المختص
- (٤) مندوب المجلس المحلى المختص

ويضم إلى عضوية اللجنة فى القرى العمدة والصراف .

ومدير الشؤون الاجتماعية أن يضم إلى أعضاء اللجنة من يرى الاستعانة بهم من أهالى الجهة .
ولا تكون اجتماعات اللجنة صحيحة إلا بحضور ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم المدير أو من ينييه أو رئيس الوحدة الاجتماعية المختص .

مادة ٥ - تعد اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة بيانا بالمساعدات النقدية اللازمة لسد نفقات الطعام للمنكوبين لمدة خمسة أيام التالية للثمانى والأربعين ساعة بعد وقوع الحادث على الوجه الآتى :

- ١ - عشرة قروش فى اليوم للشخص الذى يعيش بمفرده .
 - ٢ - ستة قروش فى اليوم للفرد فى الأسرة التى لا يزيد عدد أفرادها عن أربعة .
 - ٣ - خمسة قروش فى اليوم للفرد فى الأسرة التى يزيد عدد أفرادها على أربعة .
- وفى الجهات التى يتعذر فيها على المنكوبين شراء مواد غذائية تقوم مديرية الشؤون الاجتماعية بتسهيل حصولهم عليها من الجمعيات التعاونية .

مادة ٦ - تعد اللجنة المذكورة بيانا بالإعانات العاجلة التى ترى منحها فى حالات الخسائر فى الأرواح أو حدوث عاهات على الوجه الآتى :

- ١ - عشرة جنيهات للأسرة إذا توفى عائلها .
- ٢ - خمسة جنيهات للأسرة إذا توفى أحد أفرادها .
- إذا لم يسكن للمتوفى أسرة فتصرف خمسة جنيهات لمن يقوم بإجراءات الدفن .
- ٣ - خمسة جنيهات للعامل أو المشترك فى إعالة الأسرة إذا أصيب بعاهة .
- ٤ - ثلاثة جنيهات لكل فرد معول مضارب بعاهة .

وفي جميع الحالات لا يجوز أن يزيد ما تصرف للأسرة الواحدة من هذه المساعدة على خمسة عشر جنيهاً.

مادة ٧ - تقوم اللجنة خلال الثماني والأربعين ساعة التالية لوقوع الحادث بمحصر الخسائر في الأموال والأرباح والمصابين بعجز نتج عن الحادث وتقدير قيمة المساعدات التي تمنح للمنعكوبين على الأساس الآتية :

أولاً - الخسائر في الأموال :

١ - تكون قيمة المساعدة في حدود ٥٠ ٪ من قيمة الخسائر الفعلية لمن يكون دخله السنوي بعد وقوع النسبة ستمين جنيهاً فأقل .

٢ - تكون قيمة المساعدة في حدود ٣٥ ٪ من قيمة الخسائر الفعلية لمن يكون دخله السنوي بعد وقوع النسبة أكثر من ستمين جنيهاً ولا يجاوز مائة وعشرين جنيهاً .

٣ - تكون قيمة المساعدة في حدود ٢٠ ٪ من قيمة الخسائر الفعلية لمن يكون دخله السنوي بعد وقوع النسبة أكثر من مائة وعشرين جنيهاً ولا يجاوز مائتين وأربعين جنيهاً .

وفي جميع الحالات لا يجوز أن تزيد قيمة المساعدة عن ٥٠ جنيهاً .

وتصرف المساعدة لمن كان يعملهم المتوفى حال حياته

ثانياً - الخسائر في الأرواح :

١ - تكون قيمة المساعدة للأسرة التي توفي عائلها الوحيد على أساس الأجر الأخير للعائل أو دخله من عمله لمدة ستة أشهر على ألا تزيد قيمة المساعدة على خمسين جنيهاً .

٢ - تكون قيمة المساعدة للأسرة التي توفي أحد من يعملونها على أساس أجره الأخير أو دخله من عمله لمدة ثلاثة أشهر على ألا تزيد قيمة المساعدة على خمسة وعشرين جنيهاً - ولا يجوز منح مساعدة للأسرة التي يزيد دخلها على مائتين وأربعين جنيهاً سنوياً بعد حدوث النسبة .

وتصرف المساعدة لمن كان يعملهم المتوفى حال حياته .

ثالثاً - المصابون بعجز كلي أو جزئي :

تكون قيمة المساعدة التي تصرف في حالة الإصابة بعجز كلي على أساس الأجر الأخير للعائل أو دخله من عمله لمدة ثمانية شهور على ألا تزيد عن ٦٠ جنيهاً . وتقدر المساعدات عن العجز الجزئي في حدود هذا المبلغ على أساس النسب والقواعد الواردة في الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

فإذا لم يكن العجز مما ورد بالجدول المذكور فتقدر المساعدة في حدود مبالغ الستين جنيهاً على أساس نسبة العجز الذي تقدره الجهة الطبية الحكومية المختصة طبقاً للمادة ٣٠ من القانون المذكور.

مادة ٨ - على أقسام الحسابات بمدرجات الشؤون الاجتماعية مراجعة استثمارات الصرف الخاصة بالبنوك العامة في اليوم الذي تقدم فيه .

مادة ٩ - يكون تقرير صرف المساعدات الواردة في هذا القرار وفقاً لأحكام القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

الجريدة العشرية

الأول : ١٩٣١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشاً

الثاني : ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٢٥ قرشاً

لكل من المدنى ؛ والمرافعات ؛ وتحقيق الجنايات ، والعقوبات ،
والتجارى وما يتبعه من باقى الأقسام

الثالث : ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشاً

لكل من المدنى ، والمرافعات ، والعقوبات ، وتحقيق الجنايات
أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دار النقابة ، ٥ ش رمسيس بالقاهرة

بيان

أولاً - الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ، توجه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة
المحامين ، ٥ ش رمسيس بالقاهرة

ثانياً - الاشتراكات :

لغير المحامين والطلبة : ٢٠٠ قرش

للمحامين تحت التمرين : ٢٥ قرشاً

لطلبة كلية الحقوق : ٥٠ قرشاً

ثالثاً - ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ - السنوات الحادية والأربعون إلى الثالثة والأربعين : ٢٠ قرشاً

٢ - السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين : ٥ قرشاً

٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها : ٥ قروش

التليفونات

٥٤٧٤٤ سيارة النقيب (رقم خاص)

٥٠٨٣٥ و ٤٥٥٨٥ و ٥٠٦٤٩ النقابة والنسابة

٩٠٨٨٤٢ و ٩٠٤٨٤٩ غرفة المحامين بمحكمة القاهرة

٥٠٨٣٥ غرفة المحامين بمحكمة النقض والاستئناف

٨٠٣١٩٨ غرفة المحامين بمجلس الدولة

٨١٤٥١٣ غرفة المحامين بمحكمة الجيزة الكلية

طبع على مطابع

دار الراء للطباعة

٢٤ شارع عماد الدين بالقاهرة

تليفون ٥٧٥٠٧

المحكمة

مجلد قضائى شهري

نشرها نقابة المحامين

إِذْ دَخَلُوا عَلَىٰ دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصِمَانِ مِنِّي بَعْضُنَا
عَلَىٰ بَعْضٍ فَأَحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَىٰ سَوَاءِ الصِّرَاطِ
”قرآن كريم“

مارس ١٩٦٥
أبريل ١٩٦٥

السنة الخامسة والأربعون

العددان السابع والثامن

النشاط النقابي

ذكريات محام

مشاق المهنة

لأمرحوم الأستاذ صليب سامي

(هذا باب جديد خصصناه لنشر ما حصله المحامون في حياتهم العملية من خبرات ، وما صبروا على مواجهته من مشقات ، وما نجحوا في تذليله من عقبات ؛ لعل الزملاء ، ولا سيما المصعدون في سلم الصناعة من شباب المحامين ؛ يجدون فيه ما يدير أمامهم السبيل ، مستهدين بحكمة شيوخهم ، متأسين بخبرة أساطينهم .
وقد رأينا أن نستهل الباب الجديد ببحث رصين عن « مشاق المحاماة » للباغ من أعلام المحامين) .

المحرر

مشاق^(١) المهنة

المرحوم الأستاذ صليب سامي

جهد الجسم والعقل والنفوس :

الحاماة من أشق المهن الحرة إن لم تكن أشقها جميعاً ، فالحامى يحرص على واجبه لا يعرف أن يهدنه عليه حقاً . فهو يرهق جسمه بالعمل المتواصل وعقله بالتفكير العميق ، ونفسه عند الإخفاق بالألم المرير . ثم هو مع ذلك لا يقابل من موكله غالباً إلا بفكران الجميل .

يستيقظ الحامى مبكراً كل يوم لإلقاء نظرة على قضاياه التي سترافع فيها في ذلك اليوم ، ويقضى يومه إلى ما بعد الظهر في مباشرة قضاياه بدور المحاكم ، وفي المساء يقابل موكليه في مكتبه ، ثم في الليل يعكف على إعداد المرافعة في قضايا الفد حتى ساعة متأخرة من الليل ، وأحياناً حتى ساعة مبكرة من الصباح .

أما درس القضايا وكتابة المذكرات فذلك موعده يوم الجمعة ، يوم العطلة المخصص للراحة .

ولذلك يضطر الحامى الكبير ، الذي يعهد إليه بالقضايا الكبيرة إلى الحد من قبول القضايا ، إن كان من القانعين ، أو إلى إلحاق عدد كبير بمكتبه من صفار المحامين .

ويرى الحامى نفسه مرهقاً بالعمل طول السنة ، فيحاول أن يستعيد قواه بقضاء العطلة القضائية في أحد مصايف القطر . لكنه مع ذلك لا يزال قسطة من الراحة ، لأنه يظل على اتصال بمكتبه طول مدة الصيف ، ولأن كل المتقاضين يقصدون إليه حيث يكون ، وأخيراً لأن مواعيد الإجراءات وبخاصة أمام محكمة النقض ، لا تعترف للعطلة القضائية أو كراحة المحامين بأى حرمة .

ويقصد الحامى إلى مصيفه ليقطع كل صلة له بالعمل ، ولكنه رغم ذلك يضطر أحياناً إلى

قطع سياحته أو علاجه ، ليقوم بإجراء قضائي هام ، أو التصحيح إجراء قام به مكتبه في غيبته .

ففي صيف ١٩٥١ ، اضطرت لقطع علاجي بعد خمسة عشر يوماً من سفرى ، وعدت التصحيح إجراءات الطعن في حكم ، اضطرت للبقاء فيه لتتبع الإجراءات . وبذلك حرمت من إجازتي وخسرت نفقات السفر ثم دفعت من مالى رسوم إعادة الإجراءات .

ويجهد المحامى عقله بكثرة التفكير في قضاياها إن طوعاً أو كرهاً .

فالمحامى مهما تكن قدرته ان يجد دائماً لقضيته حلاً على الفور . بل يحتاج في غالب الأحيان إلى البحث عن هذا الحل . ومن شأن هذا البحث إقلاق راحة صاحبه في نهاره وليله على السواء ولذلك كنت احتفظ دائماً في الليل بالقرب من مضجى بمفكرة وقلم ، لتدوين ما قد يعنى لى في لحظات الليل من طريقة لرفع الدعوى أو دليل أو دفع فيها .

ويشارك المحامى مع موكله في ألم الإخفاق في قضيته ، إذا اعتقد الأول أن موكله كان على حق وأن الحكم فيها لم يكن على صواب .

وكثيراً ما يتقصص المحامى قضية موكله ، فيزداد اعتقاداً بحقه كلما تعمق في دراستها ووجد دليلاً جديداً على صحتها ، فيجاوز الحد في تفاوله بكسبها ثم لا يلبث أن يصدم بخسارتها .

تمكر الموكل للمحاميه :

أما تمكر الموكل للمحاميه فهو مضرب الأمثال . يقول المحامون فيما بينهم إذا وجدت موكلك في مكتبك يوم الحكم في قضيته فاعلم أنه قد خسرها . وإن لم تجده فاعلم أنه قد كسبها .

أنهم أن الموكل إذا ما خسر قضيته حمل محاميه حقاً باطلاً وزر خسارتها ، أما إن يكسب الموكل قضيته فيتهرب من محاميه حتى لا يدفع له أتعابها ولا يكلف نفسه على الأقل شكره على جهوده التى بذلها في سبيله ، فهذا ولا شك منتهى نكران الجميل .

هذا النكران مقيش فى نفوس اللوكلين فى مصر إلى أقصى حد ، وفى نفوس القادرين منهم قبل سواهم .

وقد بلى بعض الأمثلة على ذلك :

في سنة ١٩٠٨ توفي أحد موكلى ، عن تركه واسعة تزيد قيمتها على مليون من الجنيهات وكان له ولد سبيء السلوك منهوذ من والده ، فألقى بنفسه بين أحضان المراهبين والمصابين ، الذين استوقعوه على سندات وأخذوا بها أحكاماً في حياة والده ، بلغت قيمتها حوالى المائة ألف جنيه ، على حين لم يدفعوا له أكثر من ألفين .

وكانت طريقة مراييه في استغلاله شيطانية ، تقضى ألا يدفعوا له المبالغ المتفق عليه إلا بعد توقيعه سند الدين ، ورفع الدعوى به عليه واعترافه أمام المحكمة بقبض مبالغ الدين ، وصدور الحكم فيها ثم صيرورة الحكم نهائياً .

وبمقتضى هذه الأحكام أعد المراهبون طلبات الاختصاص على مدينهم المذكور ، حتى إذا ما توفي والده ، سجلوا من الاختصاصات على نصيب مدينهم من عقارات التركة ما قيمته خمسة وتسعون ألفاً من الجنيهات خلاف الفوائد والمصاريف .

وحينئذ وكلنى مدينهم في الطمن في هذه الأحكام ، فرفعت دعاوى مدنية على بعض المراهبين ، الذين دفعوا له المبالغ المتفق عليها بعد حصولهم على الحكم . كما رفعت دعاوى جنح مباشرة على الذين تكلموا عن انفاقهم ، فلم يدفعوا له حتى هذا المبلغ . وكان سدى في الدعاوى المدنية أن الأحكام للصادرة على موكل لا تكتسب قوة الشيء المقضى به ، لأنها لم تصدر في خصومة صحيحة ، كان المدين فيها مطلق الحرية في الدفاع فيها ، وإنما صدرت في قضايا صورية قصد الدائنون لها ضمان وفاء دين الربا . وكان سدى في دعاوى الجنح أن الدائنين إنما نصبوا على موكل ، بعدم الوفاء بالمبالغ المتفق عليه ، فوق ارتكابهم جريمة الربا الفاحش .

وكان موكل يتفق مع دائنيه على قبض خمسين جنيهاً مقابل ألفين ، وخمسمائة مقابل عشرة آلاف . وبلغ عدد القضايا عشراً ، حكم فيها جميعها لمصلحة موكل ، ما عدا قضية واحدة أحيل فيها الدين إلى بنك أثينا ، ورفعت دعواه أمام المحكمة المختلطة فقضت للبنك بدينه كاملاً باعتباره محولاً إليه حسن النية .

ولما جاء دور الحساب على الأتعاب ، رفض موكل أن يدفع قرشاً واحداً ، علاوة على ما أمر به المجلس الحسبي فصرفه لى أثناء نظر القضايا وقبل الحكم فيها تحت الحساب ، وقد رد ذلك ستمائة جنيه .

ولما رفعت دعواي على موكلتي قضى لي نهائياً بمبلغ ألف جنيه ، علاوة على المبلغ المذكور .

ولم أتمكن من تحصيل هذا المبلغ من المدين رغم ثرائه ، إلا بعد ثلاث عشرة سنة ، انفتحت في سبيل المحكم في القضية ، وتنفيذه أكثر من ثلثائة جنيه رسوماً ومصاريف ، وعانيت فيها الكثير من عناء الموكل .

وفي سنة ١٩٠٩ وما بعدها وكلت عن سيدة من كرائم السيدات وأغنيائهن في أربع عشرة قضية ، كسبت ثلاث عشرة واصطلحت في الباقية منها ، لعدم احتمال كسبها .

وكانت هذه السيدة تدفع لي الأتعاب من وقت لآخر دون اتفاق سابق وما كنت أراجعها فيما تدفعه .

وفي سنة ١٩٢٤ قدمت هذه السيدة عن دفع الأتعاب في كبرى قضاياها . ولما طالبتها بها أخيراً بعد أن تفكرت لي في وفائها أبت الدفع صراحة .

حينئذ تقدمت المحكمة بطلب تقدير أتعابي في القضية ، فقدرته بمبلغ مائتين وخمسين جنيهاً . وعارضت الموكلة في هذا التقدير ، فعدلت المحكمة أتعابي إلى مبلغ أربعائة جنيه .

إلى هنا كانت موكلتي مماطلة في دفع الأتعاب فحسب ، شأنها في ذلك شأن أكثر الموكلين . ولكن الذي حزن في نفسي وعيته عليها بحق ، أن يقول محاميها في مرافقته عند نظر المعارضة ؛ أنني قبضت أتعابي دون أن أعطيها إيصالاً بها ، وأني حصلت لها مبالغ واحتفظت بها لنفسى ، إلى غير ذلك مما لا يصح نقله عن سيدة فاضلة ، في حق محام خدمها خمس عشرة سنة بإخلاص ونجاح .

ولكن لحسن الحظ عثرت في ملف القضية بكتاب من السيدة صادر فيها بعد الحكم نهائياً في القضية ، تشكرني فيه على كسب القضية وتعديني بدفع الأتعاب . فكان فيه فصل الخطاب .

وفي سنة ١٩٢٤ قدم إلى قروى من مديرية بنى سويف ، تظهر عليه رقة الحال ، وإذا يبين من وقائع دعواه أنه يملك مائة وخمسين فداناً . وحين عرضنا لمسألة الأتعاب ، ادعى الفقر قائلاً أنه لا يستطيع أن يدفع لي مقدماً سوى عشرة جنيهات ، واعداد بدفع ما طلبته إذا ما قصت

محكمة الاستئناف لمصلحته بإلغاء الحكم الابتدائي ، راجياً أن أحفبه من توقع أى اتفاق بالأتعاب بدعوى أن الدنيا أمان . ثم انتهت المناقشة بأن دفع لى مائة جنيه مقدماً وتعهدي كتابة بدفع مثلاً مؤخراً .

ويوم الحكم حضر لى صاحبنا داعياً الله بكسب القضية واعدأ إياي بمضاعفة مؤخر الأتعاب ولكنه لم يعد إلى فى ذلك اليوم ، وأيقنت أنه لابد قد كسب دعواه بالفعل .

ولما طالبت بمؤخر الأتعاب لم يرد على فرفعت الدعوى عليه وحكم لى فيها بما طلبت ، وأعلنته بالحكم ثم حجزت على محصول عشرين فداناً من القمح . ومع ذلك كله لم يحرك ساكناً ، بل عمد إلى تهديد القمح الحجز . وقبل اليوم المحدد للبيع وخشية إثبات واقعة التهديد بمعرفة المحضر ، قدم إلى القاهرة ليدفع لى بالأتعاب ويأخذ به إيصالاً ليأمنى به الحجز ويخلص من جفحة التهديد .

وبينما كنت يوماً فى دارى مطالماً نافذة ، حوالى الساعة الخامسة صباحاً ، وجدت رجلاً نائماً على إفريز الشارع لم يلبث أن استوى جالساً ، فإذا به موكلى . وحالما فتح مكتبى الملمح بدارى قصد إلى معلماً بجيبته لدفع الأتعاب . ولكنه مع ذلك بدأ يساومنى على مقدارها رغم الحكم لى بها ، وبدأ مساومته فعرض خمسة جنيهات ، ثم انتهى أخيراً بدفع المبلغ المحكوم به كله والمصاريف .

وحوالى سنة ١٩٤٠ وكنتى وجيهه تبلغ ثروته ثلاثة ملايين جنيه من الجنيهات ، فى قضيتين يتناول النزاع فيهما ما لا تقل قيمته عن ربع مليون .

وحالما عهد إلى بالتوكيل فيهما سلمنى شيكاً مطوياً ، ولم أنصفحه فى حضرته استحياء منه . وبعد انصرافه تبين أن به مبلغ ثلثمائة جنيه فقط . ولم أرد مراجعته فى قيمة الشيك ولا الاتفاق معه مقدماً على الأتعاب ، اعتقاداً منى أنه سوف يقدر أتعابى حق قدرها ، فيلحق هذا الشيك بشيك آخر أكبر منه قيمة ، ولكنه لم يفعل ومع ذلك لم أتوان فى درس القضيتين والاستعداد للمرافعة فيهما أمام محكمة الاستئناف . .

وفى سبيل ذلك انقطعت بفندق مينا هاوس شهراً كاملاً عن كل عمل آخر ، وأعددت فى كل قضية مذكرة ، طبعتها وقدمتها قبل جلسة المرافعة ، ثم ترافعت فيهما فى جلسيتين ، وصدر

الحكم في كل منهما لمصلحة الموكل ، بإلغاء الحكم المستأنف وبسائر طلباته .

وكان من دواعي الأسف لدى أن يعاماني هذا الموكل المليونير ، الذي كان من رجال القضاء والمحاماة ، معاملة عامة الموكلين لسائر المحامين ، فلا يحضر إلى مكنتي لشكري على مجهودي ومحاسنتي على أتعابي ، وحينئذ قررت أن أمهله شهراً كاملاً .

وفي نهاية هذا الموعد كنت زمبلي في المكتب الاتصال بالموكل بالتليفون ودعوة نجله لمقابلتي ، فرد الموكل مستفكراً هذه الدعوة ، ماذا تريدون من نجلي وقد دفعت لكم أتعابكم كاملة .

حينئذ رفعت عليه الدعوى ، وحرص الموكل على حضور القضية بنفسه إلى جانب محاميه ، وقرر أمام المحكمة أن الذي وضع المذكرتين نجله الدكتور في علم الحقوق والحامى أمام محكمة الاستئناف المختلطة ، وأن مرافقتي أمام محكمة الاستئناف لم تستغرق أكثر من عشر دقائق وأن قضيتيه كانتا من الظهور بحيث لم يكونا في حاجة إلى محام أصلاً .

وكانت ملاحظة المحكمة على هذا الدفاع قاسية فكان لى فيها ترضية كاملة على أن المحكمة الابتدائية لم تحكم لى بسوى ثمانية جنيهه أخرى . وأغاب ظني أنها قدرت مؤخر أتعابي على للقضيتين على أساس المقدم المدفوع ، اعتقاداً منها أنى قبلت هذا رضاء .

استأنفت الحكم كما استأنفه الموكل ، فقضت المحكمة الاستئنافية بتعديل الحكم إلى مبالغ ألف جنيهه .

ثم طعن الموكل فى الحكم أمام محكمة النقض ، بواسطة زميل صديق لى ، وقابلنى الزميل معتذراً عن توكيله فى القضية ، فأجبتة بأنى سوف أحييه أمام محكمة النقض أحسن تحية . وسألنى عن مدى هذه التحية ، فقلت له أنى لم أقدم مذكرة فى الطعن فيحرم على المرافعة فيه ، وأترك للمحكمة وحدها الرد على أسباب طعنك .

وقضت محكمة النقض برفض الطعن ، فقابلنى الزميل محاولاً الاعتذار مرة ثانية ، فأجبتة بأن كل منا حر فى تقدير الواجب عليه نحو الآخر . ولكننى إذا ما عرض على التوكيل ضدك فى قضية لا علاقة لها بأتعاب المحاماة ، ونقدنى فيها ألفاً من الجنيهات ، وكنت فى حاجة إلى جنيه واحد منها لما قبلت التوكيل .

والواقع أنه لولا أن الزميل صديق قديم ، له في نفسى منزلة الأخ الكبير لما تأملت بقبول التوكيل ضدى .

والواقع أيضاً لو أن موكلى حضر إلى عقب كسب دعواه وشكرنى على جهودى فيها ثم طوى شيكا بأى مبلغ كان لقبلة دون مناقشة .

الفدر بالحامين :

ومن الميضاين من يغدر بالحامى ويحرمه من رزقه ، بوسائل شيطانية تجوز على الحامى نفسه .

ففى حوالى سنة ١٩١٩ وصلتنى برقية من أسيوط بتوقيع أحد الوجهاء بقول فيها : نرجو فتح مكتبكم غداً لمقابلةكم وتوكيلكم فى قضية هامة وقد عجبت لهذه القضية التى لا يستطيع إرجاء التوكيل فيها يوماً واحداً ولهذا الموكل الذى يؤثر راحته على راحتى ، على فرض أن له عذراً يحول دون مقابلتى يوم السبت . وكان صاحب البرقية من أسرة عمرو الكبيرة بأبى تيج وهو وحده يملك ثلاثة آلاف فدان . ولذلك أغرتنى برقيته بتلبية طلبه .

وحضر إلى صاحب البرقية فعلاً وعرض على التوكيل فى قضيتين ، إحداهما موضوعها النزاع فى ملكية مائة وخمسين فداناً ، والأخرى موضوعها النزاع فى ربع خمسمائة فدان . وبعد أن شرح لى الموكل وقائع الدعويين ، اتفق معى على أتعابهما ، واعدأ بالحضور فى الغد لدفع مقدم الأتعاب وتحرير عقد الاتفاق ، طالباً منى أن أكتب له كلمة تفيد قبولى التوكيل مبدئياً ، حتى يسحب مبلغ الأتعاب من البنك . واسكن طلبه هذا الأخير وقع عندى موقع الشك فرفضته .

فى صباح السبت لم يحضر إلى الموكل ، وقيل أنه جالس بمقهى قريب من مكاتبى . ثم حضر إلى بدلا منه إثنان من أسرته ، وعرضا على التوكيل فى القضيتين المذكورتين خضماً لذلك الموكل ، فاعتذرت لهما عن عدم قبول التوكيل لسبق قبول التوكيل فيهما عن خصمه لفسه . وحينئذ قال لى أن هذا الماكر قد خدعك ليحرمها من وكالتك عنا ، وروى لى أنه كانت بينهما وبينه فى يوم الخميس قضية أمام محكمة أسيوط ، وأنهم تقابلوا معاً على رصيف الحطة وتشاهدوا فصارحا فى حدة المناقشة بأنهما سيوكلانى فى قضاياهما ضده ، وأنه لذلك سبقهما فى الحضور إلى بقصد تحريم القضيتين على و ليس بقصد توكيلي فيها ، وكان ذلك .

جهل بعض الموكلين لأقدار المحامين :

من مآسى المحاماة أن لا يدرك الموكل قدر محاميه ، ويظن أنه وكيله المأجور ، فله عليه من الحقوق ماله على ناظر زراعته أو وكيل دائرته . على أن هذا العيب أصبح مقصوراً على جملاء الريف وأغنياء الحرب .

يروى أنه أثر تشكيل المحاكم المختلطة في سنة ١٨٧٥ ، وكل أحد عمداً البجيرة محامياً كبيراً في الأسكندرية ، وحضر العمدة يوماً لمقابلة محاميه فطلب إليه الانتظار لاستئذانه في ذلك . فلم يكن من العمدة إلا أن اقتحم غرفة المحامي في غضب ، قائلاً لوكيله كيف تستأذنه وهو ... وأنا كاريه .

ولا يزال الجهل متفشياً حتى الآن بين بعض الموكلين ، في صورة مطلقة بعض الشيء ، ولكنها تؤدي دائماً إلى إساءة العلاقة بين الوكيل والمحامي .

وفي سنة ١٩٥٠ ، وكفى أحد باشوات الصعيد من أثرياء الحرب في بعض القضايا وهو الذي من أجله قطعت علاجى بعد خمسة عشر يوماً . وفي يوم ما طلب إلى الوساطة في أمر لا علاقة له بقضاياهم ، ولا يمت بأى صلة لمهنة المحاماة .

ولما لم أجبه إلى طلبه ، حضر إلى غاضباً مصراً على وجوب قضاء هذا الأمر في ظرف موعد حدده . وفي نهاية الموعد حضر إلى يتهمنى بإهمال قضاياهم ويهددنى بعزلى من توكيله . فكان لا بد أن ألقنه درساً في أدب المعاملة ، وفي احترام الواجب للمحامين .

وقد علمت من الأستاذ الكبير السيد نجيب الهلالى أنه كان وكيلاً عن الباشا المذكور ، وفي القضايا نفسها التى وكلت فيها ، وأنه اضطر إلى التنازل عن التوكيل لعدم احتماله معاملة للباشا الموكل .

[يتبع]

مقالات ونُحُوثٌ اشتراكية

سيادة القانون والثورة التشريعية *

للمسيد الأستاذ الدكتور : جمال العطيفي المحامي

عضو مجلس نقابة المحامين

دعا الرئيس عبد الناصر في حديثه للهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي في ١٦ مايو الماضي إلى البدء في إصدار قوانين جديدة تحل محل القوانين القديمة التي أصبحت معوقة للثورة الاجتماعية والاقتصادية . .

وتطوير اللوائح الحكومية ، أمر لا يحتاج إلى كبير عناء .

ولكن . . القوانين الأساسية التي لا ترتبط بسير العمل في وزارة معينة مع ما ينطوي عليه من علاقة بالمواطنين بل يتعلق بصميم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المتطورة . . لا يمكن مواجهة هذه التغيرات الثورية في القوانين إذا لم تحكمها جميعاً نظرية ثورية واحدة ، وإلا أصبحت هذه التغيرات ممثلة لآراء شخصية فدية لواضعيها بادية للنفار لا تحسن التعبير عن العلاقات الاجتماعية الجديدة ولا تحسن دفع هذه العلاقات ذاتها إلى التطور في طريق الاشتراكية . .

ليست مهمة التطوير ، مجرد صياغة فنية علمية ، أو مجرد سد نقص في التشريع القائم كشف عنه التطبيق العملي واسكنها كما عبر عن ذلك الميثاق ، تطوير واع لمواده ونصوصه لتتطابقه سيادة القانون ، بحيث تعبر عن القيم الجديدة في مجتمعاتنا .

فالميثاق يشير بذلك إلى الصلة الوثيقة بين مبدأ سيادة القانون وبين تطوير التشريعات . وهو يؤكد ذلك بقوله أن أول ما يعزز سلطان القانون هو أن يستمد جذوره من أوضاع المجتمع المتطورة لأن كثيراً من المواد التي مازالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قد جرت صياغتها في جو اجتماعي مختلف .

تميز القانون الاشتراكي عن القانون البورجوازي :

لقد كانت الدولة السابقة على الثورة مرتبطة بالمجتمع الطبقي . وبالتالي كان قانونها مرتبطاً

بهذا المجتمع ، كأداة قمع للطبقة المستغلة من الملاك والرأسماليين ضد الطبقة المستغلة من الفلاحين والعمال. وهو ما عبر عنه الميثاق بأن الرأسمالية المتحالفة مع الإقطاع كانت مهيمنة على جهاز الدولة وعلى سلطة التشريع . وبانتقال سلطة الدولة إلى تحالف قوى الشعب العاملة ، يتحول القانون من أداة قمع ضد قوى الشعب العاملة ، إلى أداة لخدمة مصالحها ، وتلعب الدولة دوراً هاماً في إقامة صرح الاشتراكية . ووسيلتها إلى ذلك تقرير القواعد القانونية التي تنظم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة .

ففي مرحلة البناء الاشتراكي تزداد وظائف الدولة ، ولكنها تتحول من جهاز فوق المجتمع إلى جهاز في خدمته ، كما تزداد أهمية القانون ، ولكن مضمونه لا يصبح متناقضاً مع شكله الخارجي . ذلك أن القانون الذي تقيمه الاشتراكية قانون عادل ينبع من مصالح تحالف القوى العاملة .

وإذا كان تطوير القوانين لمواجهة تغير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية لا يقتضي إنكار الرجوع إلى الفكر القانوني في النظم المختلفة — إلا أننا يجب أن نعلم ، في الدرجة الأولى ، بدراسة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة في مجتمعنا والإلمام بالمبادئ التي تضمنها الميثاق ، حتى تكون النصوص الجديدة متفقة مع متطلبات هذه العلاقات بل دافعة إلى التطور الاشتراكي .

فكل علاقات إنتاج تخاق نظمها القانونية الخاصة بها . ودور القانون في مجتمع انسمت فيه وظيفة الدولة الاقتصادية لا يمكن أن يكون محلاً لدوره في مجتمع يقوم على حرية التجارة وعلى شعار « دعه يعمل ، دعه يمر كما يشتهي » !

فهمة المشرع في المجتمع الاشتراكي ليست مجرد وصف العلاقات القائمة في المجتمع وتنظيم حماية هذه العلاقات . والقانون ليس مجرد انعكاس لهذه العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بل إنه يجب أن يكون أداة لتغيير هذه العلاقات ودفعها إلى التطور .

فالقانون المدني في مجتمع يقوم على الخطط الاقتصادية يجب أن يصبح أداة هامة تستخدمها الدولة في تنظيم الإنتاج الاشتراكي ، وفي تنظيم العلاقات الاجتماعية الجديدة التي تنشأ بين أجهزة الدولة الاقتصادية ، بينما يفقد قانون مثل القانون التجاري قيمته ويتغلى عن دوره ، إلى القانون المدني العام ، أو إلى قانون اقتصادي يحكم النشاط الاقتصادي للمؤسسات العامة .

فالقانون المدنى ، الى جانب تنظيمه علاقات الأفراد فيما بينهم أو فيما بينهم وبين الدولة كفرد ينظم العلاقات التى تنشأ بين شركة وأخرى من شركات القطاع العام . وهذه العلاقات الأخيرة تكاد تكون علاقات بين الشخص وبين نفسه . فحينما تقيم إحدى شركات التعدين مع شركة الحديد والصلب على تحويل الحديد الخام إلى صلب ، وحينما تقيم شركة للتجارة الداخلية مع شركة لصناعة الملابس على صناعة الملابس التى تتجوز فيها — فإن هذه لا تنقل إلى تلك ملكية بقدر ما هى تقوم بمجرد تسليم الحديد لتحويله إلى صلب أو الملابس بعد تصنيعها وذلك نفاذاً لواجب إدارة هذه الأموال لحساب المالك الحقيقى وهو الدولة ، وطبقاً لخططها وبرامجها الاقتصادية — ومع ذلك فإن هذه العلاقات بين الشركتين يجب أن تبدو وكأنها علاقات بين مالكين مختلفين ، وذلك حتى يمكن الحكم على مدى نجاح كل منهما . وفى نفس الوقت فإن هناك إجراءات لا يمكن أن يتصور أن شركة منهما يمكن أن تتخذها ضد الأخرى ؛ مثل إجراءات الإفلاس أو التصفية الجبرية ، لأن هذه الإجراءات يمكن أن تؤثر على تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية الشاملة ، ولنفس السبب فإن بعض الجزاءات المعروفة التى توقع عهد الإخلال بتنفيذ العقود مثل فسخ العقد ، قد لا يكون مستساغاً إذا كان العقد متصلاً بخطة التنمية ، فالفسخ فى هذه الحالة — مع أنه قد يبدو علاجاً قانونياً مألوفاً — يصبح علاجاً ضاراً .

ولهذا فإننا يجب أن نجد الحل الذى يحكم هذه العلاقات الاجتماعية الجديدة . وهو ما رأته معظم الدول الاشتراكية فى صورة هيئات للتحكيم تضم خبراء الاقتصاد الى جانب خبراء القانون ، وتفصل فى المنازعات التى تقع بين المؤسسات العامة بما يكفل المحافظة على برامج الخطة الاقتصادية .

وعلاقات الملكية الجديدة تقتضى عناية تنظيم الملكية العامة أو ملكية الشعب ، وبالملكية التعاونية ، كما أنها تقتضى حماية خاصة لما ضد الإهمال والانحراف . وهناك أنواع من الملكية يشور التساؤل حول تحديد طبيعتها مثل ملكية الأراضى الزراعية التى وزعتها الدولة على المستفيدين بقانون الإصلاح الزراعى . ومثل طبيعة تلك شركات القطاع العام لأدوات الإنتاج التى وضعتها الدولة تحت تصرفها وما إذا كانت لا تعدو ممارسة سلطات الملكية حساب الدولة . كما أن هناك أسئلة عامة يتعين الإجابة عليها مثل تحديد اشتراك العمال فى إدارة الشركات وفى أرباحها وما إذا كان يغير من طبيعة علاقات العمل .

كذلك فإن التوسع في نظام التأمين لضمان تعويض المضرور عن أى ضرر يلحقه . يقضى على مشكلة المضرور الذى يرجع على التسبب فى إلحاق الضرر به فيجده معسرا . وهذا التوسع فى التأمين الاجتماعى قد يدعو إلى تعديل تركيب قواعد المسؤولية وعلاقتها لقواعد التأمين . فيكفى لجبر الضرر عندئذ أن يطالب المضرور شركة التأمين . وتسكون شركة التأمين وشأها مع المتسبب فى الضرر .

والمجتمع الاشتراكى مجتمع يقوم على الأخلاق وينبذ الانتهازية . فالتعويض عن الضرر الأدبى لا يمكن أن يظل وسيلة لكسب كما هو الأمر فى المجتمع البورجوازي . ووسيلة جبر هذا الضرر ليست الكسب المادى فقد يكتفى لذلك بنشر الحكم أو بإلزام المتسبب فى الضرر بأن يدفع غرامة تؤول إلى خزانة الدولة لا إلى جيب من يدعى أن ضرراً أدبياً أصابه .

وعلاقات العمل التى أصبحت تعطى معظم الحياة الاقتصادية . هل يستمر تنظيمها موزعا بين قانون العمل وقانون العاملين فى الدولة وقانون للعاملين فى شركاتها . وهل يستمر الاختصاص بها موزعا بين محاكم العمال المدنية وبين المحاكم الإدارية .

كذلك فإن دراسة تغير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع هو الذى يجب أن يكون أساساً لتطوير قانون العقوبات .

فبعد أن أصبح القطاع العام هو الذى يتحمل مسؤولية التنمية فإن على قيادة المشروعات الكبرى فى عملية التطوير كما أشار إلى ذلك الميثاق — أن تؤمن بأن الإسراف — حتى وإن لم تتبعه استفادة شخصية — هو نوع من الانحراف ، فإنه إهدار لثروة الشعب التى هى وقود معركة التطوير . والإسراف يشمل التضخم فى مصاريف الإنتاج التى لا مبرر لها ، كما أنه يشمل فى الوقت ذاته عدم تقدير المسؤولية فى دراسة المشروعات الجديدة ، ويمتد إلى الإهمال فى التنفيذ بدون اليقظة الواجبة لسلامة العمل .

وهذه المبادئ التى أوردها الميثاق يجب أن تترجم إلى نصوص فى قانون العقوبات ، تعاقب على الإسراف والإهمال . فالإنتاج الردىء وإساءة استخدام الأموال العامة والإخلال بتنفيذ العقود المتصلة بخطة التنمية ، أمثلة لما يجب أن يتصدى له قانون العقوبات .

كذلك فإن الميثاق يشير إلى أن مسؤولية العمل يجب أن تكون كاملة عن أدوات الإنتاج التي وضعها المجتمع تحت إدارة العامل . فهو مسؤول عن الحفاظ عليها وعن تشغيلها بكفاية وأمان . وأى إخلال بذلك يمكن أن يعوق تنفيذ خطة التنمية . ومن ثم فإن هذا الإخلال - ولو لم يكن معتمداً - يمكن أن يعد جريمة .

ولما كانت الدولة تتجه إلى تحقيق عدالة التوزيع والخدمات . وفي سبيل ذلك فإنها تنشئ المجمعات الاستهلاكية لتضمن وصول السلع إلى الناس ، فإن احترام المضاربة في هذه السلع أو قيام العاملين في هذه المجمعات بمالأة المشترين تمييزاً لهم عن غيرهم ، هي حالات يجب أن يعقد إليها سلطان القانون .

بل أن توصل مديري المشروعات العامة إلى الحصول على ائتمان أو تراخيص باستخدام عملات أجنبية لاستيراد مواد تجاوز احتياجات المشروع أو تبني على بيانات كاذبة - يمكن أن يعد جريمة تحركها أنانية المشروع ونظرته الضيقة التي لا تقدر احتياجات الخطة الشاملة . وأى بيانات خاطئة أو مضللة في عرض النتيجة المالية لهذه المشروعات يمكن أن يلحق ضرراً بليفاً بتقديرات هذه الخطة . ومع ذلك فإن على المشرع أن يلتزم الحذر في تجربة مثل هذه الحالات وفي تحديده عقوباتها ، حتى لا يقلب قانون العقوبات أداة معوقة ودافعة إلى الجسود في اتخاذ القرارات الحاسمة .

إن الميثاق يشير أيضاً إلى ما يمكن أن يقع من انحراف في رأس المال الخاص وإلى أن السلطة الشعبية قادرة على مصادرة نشاطه إذا ما حاول أن يستغل أو يفحرف . كما أنه يشير إلى أن الرجعية مازالت تملك من المؤثرات المادية والفكرية ما قد يغريها بالتصدي للتيار الثوري الجارف ، وينبه إلى اليقظة ضد أى محاولة للانقضاض الرجعى على الثورة الاجتماعية . وهذا يدعو قانون العقوبات - الذى كان يعتبر الدعوة إلى القضاء على الإقطاع أو رأس المال تقويضاً للنظام الاجتماعى أن يغير نظره فيعتبر الدعوة إلى إعادة سيطرة الرجعية منافية لمصالح الشعب التي يمثلها النظام الجديد .

كذلك فإن العلاقات الاجتماعية الجديدة التي ترمى إلى نقل سلطة الدولة تدريجياً إلى المجالس

الشعبية المنتخبة ، تقتضى اشتراكا من الشعب فى إدارة شؤون العدالة . وهو ما يدعو إلى التفكير فى إنشاء محاكم تضم عناصراً شعبياً وهو ما دعونا إليه فى مقالات سابقة . ولكن تطبيق هذه الفكرة يجب ألا يكون مجرد نقل عن التطبيقات الاشتراكية الأخرى بل يجب أن نجد له حدوده فى ظروف بلادنا الاجتماعية . وهو ما يقتضى التدرج فى التطبيق وتنظيم هذا الاشتراك الشعبى على نحو يضمن فاعليته .

ورد هذه الفكرة إلى تأصيل سليم هو الذى يحول دون أن تصبح الدعوة إليها مجرد مجازاة حماسية لا تحقق هدفاً اجتماعياً ، مثلما أذيع أخيراً عن التفكير فى إنشاء لجان المصالحات يرأسها وكيل نيابة وتضم عضوين من الاتحاد الاشتراكى .

كذلك فإن العلاقات الاجتماعية الجديدة لمحاولة إجراء صلح بين الخصوم فى القضايا البسيطة فهذه الفكرة شىء يختلف عن القضاء الشعبى . وهى مجرد إعادة لدور العدة فى صورة حديثة بينما أن المقصود أن يشترك قضاة الشعب الذين ينتخبهم المواطنون مع القضاة المتخصصين فى إصدار أحكام ملزمة .

ومع ذلك فإننا يجب أن نلاحظ أن القانون الاشتراكى ليس منقطع الصلة تماماً بالقانون البورجوازى . فإذا كان من الجائز القول بأن نمة قانون اشتراكى متميز عن القانون البورجوازى إلا أن ذلك لا يعنى ألا يستمر القانون الاشتراكى ما يحتاج إليه من الصيغ الفنية التى استقرت فى الفكر القانونى البورجوازى . وهو ما نلحظه فى القوانين السوفيتية التى صدرت منذ عام ١٩٥٨ ، وفى القوانين الأساسية ليوغوسلافيا ودول الديمقراطيات الشعبية التى صدرت فى السنوات الأخيرة .

كما أنه فى مرحلة التحول الاشتراكى ، سيظل القانون متميلاً إلى القانون البورجوازى فى بعض عناصره وإن كان سيستمر فى تطوره وفق تطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية . فالقانون البورجوازى لا يمكن أن يلغى إلا فى الحدود التى يتم فيها تغيير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، مثلما تم بالنسبة لتأميم أهم وسائل الإنتاج . كذلك فإن بعض القواعد القانونية مثل تلك التى تعاقب على القتل أو السرقة أو الاغتصاب يمكن أن تكون واحدة فى القانون .

وهذه المهمة العاجلة سواء فى تطوير القانون المدنى أو فى تطوير قانون العقوبات ، قد تدعو إلى البدء فى إعداد قانون اقتصادى يكمل القانون المدنى التقليدى وفى إعداد قانون للجرائم

الاقتصادية يكمل قانون العقوبات التقليدي . ثم يفسح بعد ذلك المجال في تودة إلى إدماج هذه الأحكام الجديدة ضمن مجموعات كاملة للقانون المدني أو قانون العقوبات .

إن هذا الأسلوب في التشريع قد يجنبنا مخاطر أن تأتي التعديلات المقترحة قاصرة عن تحقيق مرامي السياسة الاجتماعية والاقتصادية .

كذلك فإن هذه المهمة تقتضى أن تطرح أسس التعديلات للمناقشة العامة قبل أن تبدأ صياغتها الفنية . فهذه المناقشات هي التي تمكن للديموقراطية التشريع وهي التي تجعله استجابة لمتطلبات المجتمع الجديد . أما سياسة الحجرات المغلقة التي يجرى فيها عملية التشريع ، فإنها قد تعكس آراء فنية جارية ولكنها لا تعكس التجارب المطلوب بين المشرع وبين المطالبين بالخضوع للتشريع .

الشرعية الاشتراكية والشرعية البورجوازية .

تبيننا أن القانون الاشتراكي متميز عن القانون البورجوازي . وسيادة هذا القانون ، أي الالتزام بالخضوع لسلطانه ، يعبر عنها بالشرعية .

فماذا تعني هذه الشرعية ؟ وهل يختلف مدلولها في المجتمع الاشتراكي عنه في المجتمع البورجوازي ؟

لقد نشأ هذا المبدأ في أحضان البورجوازية والفردية . ولهذا فقد أنكرته الدعايات السياسية الموجهة ضد الدول الاشتراكية على أنظمة هذه الدول . ومع ذلك فإن هذا المبدأ يعتبر من المبادئ الأساسية في تنظيم المجتمع الاشتراكي . وهو وإن اتخذ طابعاً خاصاً به ، إلا أنه قد استعار بعض خواصه المعروفة في المجتمع البرجوازي .

فيجب ألا نفهم الشرعية الاشتراكية على أنها مبدأ يغير تماماً الشرعية البورجوازية وكل ما هنالك أن مبدأ الشرعية وهو يعنى في صورته العامة الخضوع للقانون ، إنما يخدم في المجتمع البورجوازي مصالح الطبقات صاحبة المصاحبة في هذا القانون وهي الطبقات ذات السيطرة الاقتصادية بينما أنه في المجتمع الاشتراكي يخدم مصالح القوى العاملة ، ويخدم قضية التحول الاشتراكي . ومن هنا تبدو الصلة بين القانون والشرعية . فالشرعية هي الخضوع للقانون ، ولكن أي قانون . هذه هي نقطة الخلاف .

لقد كان الفكر التقليدي يعتبر الشرعية ضماناً للحريات العامة ضد الاستبداد . فقد أعلنت الثورة الفرنسية إحلال سيادة القانون محل إرادة الملك . وطالما أنه طبقاً لمبدأ سيادة الشعب ، يمثل القانون إرادة الشعب ، فإن التزام الدولة للقانون يعتبر ضماناً للحرية . وطبقاً لهذه النظرية اعتبر مبدأ سيادة للقانون أو الشرعية وسيلة للأحد من سلطة الدولة .

وقد استمر الفكر الغربي مفكراً على الشرعية الاشتراكية قيمتها الحقيقية كضمان لحقوق المواطنين بحجة أن الشرعية الاشتراكية وسيلة لتقوية سلطة الدولة وليست وسيلة للأحد منها . ومع أن سلطة الدولة — كما أسلفنا — إنما تقوى في مرحلة البناء الاشتراكي ولكنها تفسح المجال للمجالس الشعبية التي تنقل إليها سلطتها تدريجياً ، فإن دراسة الشرعية الاشتراكية بنفس المفهوم الغربي يندطوي على خطأ شديد ، لأن الشرعية البورجوازية تحمي مجتمعاتاً طبقياً يندطوي على استغلال طبقة لأخرى وتمثل فيه الدولة مصالح الطبقة المستغلة . ولذلك كانت الشرعية البورجوازية دائماً سنداً لاستمرار سلطة أصحاب المصالح المسيطرة على الحكم . فما دام القانون يمثل مصالحها ، فإن أي خروج على هذا القانون بغية تحرير الشعب العامل يعد في نظرها انتهاكاً للشرعية البورجوازية . أما للشرعية الاشتراكية فهي تحمي مجتمعاتاً لا يوجد فيه تناقض بين سلطات الدولة وحقوق المواطنين .

وحكم قوى الشعب العاملة يجب أن يتم طبقاً لقواعد قانونية واضحة . وهذه القواعد القانونية هي التي تحدد النظرة إلى الحق والخطأ والصواب ، فتحدد ما يعتبر حقاً أو ما يعتبر خطأ أو صواباً ، لا يمكن أن يترك لحض تقدير أجهزة الدولة وفق ما يراه كل جهاز منها . ومن هذا يتبين أنه لا يمكن تدعيم الاشتراكية بغير التزام بمبدأ الشرعية .

الشرعية الثورية :

ومع ذلك فإننا يجب أن نلاحظ أن التزام الدولة بمبدأ الشرعية بدقة يقتضى نظاماً سياسياً واجتماعياً اكتسب نوعاً معيناً من الاستقرار .

أما الثورة فإن لها شرعيتها التي يمكن تسميتها بالشرعية الثورية . ومعنى هذا أن لثورة قوانينها الخاصة بها . فمبدأ الشرعية لدى معنى في صورته العادية أن الدولة لا تستطيع أن تنخرق

أحكام الدستور القائم أو المبادئ، الدستورية العامة السائدة بأن تصدر قوانين تنفذ في معناها — هذا المبدأ بهذا التصور لا يمكن أن يكون سائفاً في مرحلة الثورة . وإلا لكان معنى ذلك أنه لم يكن في مقدور دولة الثورة التي قامت في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن تخلع الملك أو أن تلغى دستور ١٩٢٣ أو أن تحمل الأحزاب أو تحذف من الملكيات القطاعية أو أن تقوم بتأميم الشركات أو أن تقوم بتصفية للاقطاع والرأسمالية . فمن البديهي أن الثورة ذاتها هي تحطيم للقانون القائم وأنها تستمد شرعيتها من تأييد الجماهير لها . فالشعب متى انتقد مثله الأعلى في العدل ولم تعد تسعفه أحكام القانون الرسمية المطبقة فإنه يبدأ الثورة بقصد تغيير هذا النظام القانوني الذي لا يعبر عن مصالحه وآماله . فالثورة إرادة شعبية صريحة لإجراء التغيير المطلوب في النظام السياسي والاجتماعي القائم .

وبانتقال السلطة إلى قيادة الثورة تصبح هذه القيادة صاحبة الحق في تقرير القوانين ، أي يصبح من حقها — وقد تركزت فيها سلطة الدولة — أن تتخذ الإجراءات التي تحقق أهدافها في صورة قوانين تصدرها . وتصبح احترام هذه القوانين والتزامها بكل دقة واجب كل فرد ، بعد أن تغدو تعبيراً عن حاجات أصحاب المصالح الحقيقية الذين قامت الثورة من أجلهم ، وتكون من مهام القانون في هذه المرحلة أن يعمل على تحطيم مقاومة الطبقات المعادية التي كانت متحكمة في مصير الشعب .

وقد كان للثورة الاجتماعية التي بدأت بقوانين يوليو الاشتراكية شرعيتها . فشكل التدابير والإجراءات التي اتخذتها دولة الثورة لم تكن مجرد تدابير مادية بل كانت تدابير تتخذ شكل إعلان دستوري أو قوانين تلتزم بها الدولة ، حتى يدعو تغيير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، إلى تعديلها وفق أهداف هذه الثورة .

فالحل السلمي للصراع الطبقي الذي رآه الميثاق إنما يتحقق من خلال القانون . وهذا القانون قد يحد في بعض الظروف من الحقوق التي يجب أن تكون مكفولة للجميع . فإذا قرر القانون إجراء مؤقت عزل بعض المنتمين إلى الطبقات المعادية لتطور المجتمع ، فإنما يقيم بذلك سياجاً للدفاع عن مصالح الطبقات صاحبة المصلحة في العجول الاشتراكي .

ولو تأملنا الموقف في الدول البورجوازية لوجدنا أن ما تصدره من قوانين الأحكام العرفية والطوارئ يبيح لها اتخاذ إجراءات لتأمين سلامتها . بل أنه حتى في الظروف المعادية نجد أن بعض الدول البورجوازية تشرع من القوانين ما ينطوي على اعتداء على حقوق الأفراد التي

قررتها دساتيرها . فقانون سميث الأمريكي الذي يفاهض ما يسميه بالنشاط الهدام وقانون النشاط المعادي وقانون الأمن الداخلي ، أمثلة لقوانين صدرت في أمريكا وتضمن قيودا شديدة على حرية الفكر بل وعلى حق العمل . فهي تحرم بعض المواطنين من حق العمل لجرد انتمائهم في وقت من الأوقات إلى جماعة تدعى بمذهب اجتماعي لا يرضى عنه هذه الدولة . كل ذلك مع ملاحظة الفارق بين نظام بورجوازي يقوم على علاقات اجتماعية واقتصادية مستقرة . وبين نظام اشتراكي يرمى إلى تغيير هذه العلاقات وإقامة علاقات جديدة .

أما حيث تستقر العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فلن يكون هناك أى تماقض بين مصالح القوى الاجتماعية والاقتصادية السائدة وبين القانون . ومن ثم نقبض الشرعية الثورية — وقد قامت بدورها — لتفصح مجالا للشرعية الاشتراكية . فإعلان الميثاق وصدور الدستور يعد إيدانا بوجوب التزام الشرعية الاشتراكية . التي تحميها القواعد الشعبية العريضة التي يمثل القانون إرادتها .

سيادة القانون وحقوق الإنسان

لو حللنا مبدأ سيادة القانون كما بدأ في الفكر العربي لتبين لنا أن من أهم عناصره أن هناك حقوقا شخصية للإنسان سابقة على نشوء الدولة ، وأن على الدولة والقانون أن يكفلا له التمتع بهذه الحقوق .

ويعنى هذا أن القانون يجب أن يكون متلائما مع هذه الحقوق حافظا لها .

وهذه الفكرة تختلط بفكرة القانون الطبيعي التي ترى أن القانون ينشأ تلقائيا بنشأة الجماعة وأنه يستمد وجوده من الضمير الجماعي ، وأن القانون الطبيعي سابق إذن في وجوده على نشوء الدولة ، وهو قانون أبدي لا يتغير ، وهذه الفكرة وإن كانت قد لعبت دورا هاما في مواجهة السلطات الاستبدادية قبل القرن الثامن عشر ، وكانت مقدمة فلسفية للمذهب الفردي الذي يتخذ الفرد محورا لنظام الاجتماعى وغاية له — لم تعتمد مجرد تسجيل شكلى لحقوق لا تملك ممارستها إلا الطبقة القادرة ماديا . وهو ما عبر عنه الميثاق في إشارته إلى حق التصويت على أنه قد فقد قيمته حين فقد اتصاله بالحق في لقمة العيش .

فمن غير المفهوم مثلاً أن يكون هناك قانون طبيعي يحمي حقوق الرجال ولا يحمي حقوق النساء ، كما هو الأمر في دولة تحقق فكرة القانون الطبيعي ولكنها لا زالت تحرم النساء من حق الانتخاب مثل سويسرا ، أو أن يكون هناك قانون طبيعي يحمي حقوق البيض ولا يحمي حقوق الملونين كما يجري في جنوب أفريقيا وكما يجري في الولايات المتحدة الأمريكية رغم صدور قانون الحقوق المدنية الذي لا يزال يلقي مقاومة فريق من بيض الجنوب .

ومع ذلك — ومن غير حاجة إلى الاستعانة بفكرة القانون الطبيعي — فإن الدولة يجب أن تخضع على نحو ما للقانون ، وإن تضرب لرعاياها المثل على احترامه حتى تضمن احترامهم له .

وفضلاً عن ذلك فإن عدم خضوع الدولة باعتبارها مشرعة لهذا القانون الطبيعي ، لا يعني أنه ليست هناك مبادئ سياسية وخلقية تحكمها . ولا يعني أنها لا تخضع لسيطرة الرأي العام . فهي وإن لم تكن قانوناً ملزمة باحترام حقوق معينة للأفراد ، فإنها سياسياً قد تكون مجبرة على ذلك فالدولة ليست إلا أداة لقوى اجتماعية وسياسية معينة ، ولا يمكن فصل الدولة عن هذه القوى الاجتماعية والسياسية وإلا أصبحت الدولة تمثل فراغاً لا تقوى معه على الحركة . فالدولة وهي تحكم المجتمع ، تخدم نفسها بحكومة بالقوى الاجتماعية القائمة . فالدولة سياسياً ملزمة بأن تخدم هذه القوى الاجتماعية والسياسية التي تسند لها ، وما دامت هذه القوى ترى حماية حقوق معينة للأفراد فإن على الدولة أن تؤكد هذه الحماية .

فاذا كانت مدرسة القانون الطبيعي تذهب إلى اعتبار حق الملكية الفردية حقاً مقدساً ، فإن هذا المذهب قد يعني أنه ليس من حق الدولة التي تساندها قوى الشعب أن تحد هذه الملكية أو أن تحرم الملكية الفردية لأدوات الإنتاج — بينما أن حق الملكية يجب ألا يكون قيداً على الدولة حينما ترى القوى الاجتماعية والسياسية التي تساندها إنكار هذه القيمة المطلقة للملكية . ولكن الحدود التي ترسمها هذه القوى الاجتماعية والسياسية للدولة في تنظيمها للملكية تصبح حدوداً قانونية تلزم الدولة باحترامها طبقاً لمبدأ الشرعية .

ومن ذلك يتبين أن الشرعية الاشتراكية لا تفكر قيام حقوق للأفراد يضمن على الدولة احترامها . ولكن هذه الحقوق تتخذ خصائص جديدة متميزة . فالجقوق الفردية التقليدية أصبحت في طريق التحول إلى حقوق اجتماعية . فالتشريع في فترة التحول الاشتراكي وقبل أن يتم تطور العلاقات الاجتماعية حينها يعنى العامل ضد رب العمل بتعريضه الفصل التعسفي مثلاً ،

أو حين يحمى المستأجر ضد المالك بتخفيضه الإيجارات أو تقييده لحقوق المالك — قد يندق بذلك عدم مساواة لا يرضى عنها الفكر البورجوازي التقليدي الذي يفترض في عقد العمل أو الإيجار سلطاً لتلاقى « إرادتين متساويتين » ولكن مثل هذا التشريع في حقيقته يرمى إلى خلق مساواة اقتصادية . نخرق المساواة هنا إنما هو خرق شكلي يرمى إلى تحقيق مساواة حقيقية .

ثم أن الحقوق التي تكفلها الشرعية الاشتراكية ليست حقوقاً خالية من القيمة الواقعية . بل هي حقوق تنمى بحماية اقتصادية إلى جانب الحماية السياسية . فإلى جانب الحريات التقليدية ، فإنها تكفل للمواطنين حق العمل والحق في الراحة والحق في التأمين الاجتماعى والصحة وحق التعليم . وهى لا تفرق بين الرجال والنساء .

بل إن الشرعية الاشتراكية — وهذا هو الفارق الهام بينها وبين الشرعية البورجوازية بالنسبة للحقوق الفردية — لا تكفى بمجرد تقدير هذه الحقوق بل إنها تبين السبيل إلى ممارستها .

فدستورنا المؤقت الصادر عام ١٩٦٤ لا يكتفى بتقرير حق المواطنين في التعليم ، بل ينص على أن الدولة تكفل إنشاء مختلف أنواع المدارس والجامعات وهو لا يكتفى بتقرير حقهم في الرعاية الصحية بل ينص على مسؤولية الدولة عن إنشاء مختلف أنواع المستشفيات .

ومثل هذه المفرة نجدتها في معالجة حرية الصحافة مثلاً فإن هذه الحرية تصبح مجرد سراب خداع إذا لم تهىء الدولة وسيلة ممارستها . ومن هنا كان قانون تنظيم الصحافة الذى ملك الصحافة للشعب هو الوسيلة العملية لممارسة هذه الحرية التى كانت قاصرة على الأفراد الذين يملكون الوسائل المادية لإصدار الصحف .

كذلك فإنه ليس بكفى أن يكفل الدستور حق الدفاع للمتناقضين ما لم يهتدى لهم السبيل إلى الانتفاع به . وإلا أصبح حق الدفاع مجرد تسجيل شكلي لحق لا يملك ممارسته فعلاً ، إلا من يقدر ماله على أن يوكل محامياً عنه . ومن هنا كانت دعوتنا إلى إنشاء هيئة للمساعدات القضائية لتقديم العون القضائى .

ومن الخطأ أن يظن أن الاشتراكية تلهم دور الفرد . فالاشتراكية لا تنكر للمصالح الفردية وكل ما هناك أنها توفق بينها وبين مصلحة المجتمع . فالإنسان الحر هو أساس

المجتمع الحر وهو بذاته المقتدر . وحرية كل فرد في صانع مستقبله وفي تحديد مكانه في المجتمع وفي التعبير عن رأيه وفي إسهامه الإيجابي في قيادة التطور وتوجيهه بكل فكرة وتجربته وأمله حقوق أساسية للإنسان ولا بد أن تصونها له القوانين . « ولا بد أن يستقر في إدراكنا أن القانون في المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفاً مسلطاً عليها » « في الميثاق » .

وصيانة حرية الفرد تقتضي ألا يحاسب إلا بقاء على ما يقضى به القانون ، وألا يحاسب عن أفعال وقعت منه قبل أن يصدر القانون الذي يحرمها . كما تقتضي ألا يؤخذ بجريرة غيره لمجرد صلة به . وهي ضمانات كفلها دستور مارس ١٩٦٤ تعزيزاً للشرعية .

الشرعية والتدرج التشريعي :

أما العنصر الثاني في الشرعية فهو التدرج التشريعي ، الذي لا يعدو أن يكون انعكاساً للتدرج في السلطات السياسية والاجتماعية . فالشرعية من هذه الزاوية هي مطابقة تصرفات أي سلطة لتصرفات السلطة التي تعلوها في التدرج . ففي أعلى الهرم نجد الميثاق الذي يبين مبادئ المجتمع ويرسم برنامج تحقيقها ثم الدستور الذي يسجل نظام الحكم ويبين العلاقة بين أجهزته ثم القانون الذي يصدره جهاز التشريع الممثل للشعب ، تليه بعد ذلك قرارات الحكومة متدرجة هي الأخرى . وهذا التدرج التشريعي يكفل وحدة النظام القانوني وتجانسه .

وبعنى هذا العنصر من عناصر الشرعية أيضاً ، أن التصرفات المادية يجب أن تكون متفقة مع أحكام القانون سواء أكانت هذه التصرفات تصرفات الدولة أم تصرفات الأفراد . وهو يعنى أيضاً أن أحكام القضاء وقراراته يجب أن تصدر وفق القانون .

فالقانون يمثل إرادة الشعب واحترام القانون يعد بذلك امتداداً للمبدأ الديمقراطي في التنظيم السياسي والاجتماعي . وهو ما عبر عنه الميثاق بقوله أن سيادة القانون هي الضمان الأخير للديموقراطية . ذلك أن الأجهزة الديمقراطية التي تعبر عن إرادة قوى الشعب العاملة هي التي تملك سلطة التشريع . واحترام مبدأ الشرعية يكفل بذلك نفاذ كلمة الشعب الممثلة في القانون . وهو يحدد من السلطات البيروقراطية التي ترى في الخروج على القانون نفاذاً لكلمتها . فمادام القانون هو إرادة الشعب الممثلة في مجلس الأمة المنتخب . بينما أن الأجهزة الإدارية والقضائية ليست منتخبة من الشعب فإن تصرفات هذه الأجهزة لا يمكن أن تعلوا على إرادة الشعب التي يعبر عنها القانون بل يجب أن تكون خاضعة لها .

ومن هذا يتبين أن مبدأ الشرعية يصبح حاصداً من الحكم البوليسي ومن الانحراف في استعمال السلطة ، وبعد ضمانا لحقوق المواطنين . فساداً للمواطنين أنفسهم ، عن طريق ممثليهم ، هم الذين يحددون حقوقهم ، فإن على الجهاز الإداري والقضائي أن يحترم هذه الحقوق وفقاً لمبدأ الشرعية .

ويحمي هذا المبدأ حقوق المواطن من زاوية أخرى . إذ لما كانت القاعدة القانونية بتطبيقاتها تنقسم بالعموم والتجريد ، فإن خضوع السلطات الإدارية للقانون يعد ضماناً لعدم التفرقة بين المواطنين في تطبيق القاعدة القانونية العامة المجردة ، وبكفل المساواة بينهم في الخضوع لها .

كما أن هذا المبدأ يعد أيضاً وسيلة للاستقرار الاجتماعي . فساداً للحكم قد أصبح للقانون الذي يتضمن قواعد عامة مجردة . فإن المواطنين سيعرفون سلفاً ما كزم القانونية وحقوقهم وواجباتهم ويمكنهم أن يلتزموا ذلك في تصرفاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية وبغير قانون ينشر على الناس سلفاً يصبح المواطنون في قلق لا يمكنهم معه أن يسهموا بإبداعهم الخلاق :

فيسمو القانون باعتباره الممثل لإرادة الشعب يقتضي أن يحدد بوضوح الحقوق التي ينظمها والواجبات التي يفرضها . فدقة القاعدة القانونية ووضوحها وسهولة الرجوع إليها هو الذي يميز القانون في مجتمع لم يعد فيه هذا القانون أداة لقمع قوى الشعب العاملة بل أصبح أداة لتحقيق آمالها .

ويترب على هذه النظرة أنه لا يجوز أن يكتفى القانون بتسجيل المبادئ العامة تاركا تطبيقها للسلطة الإدارية أو القضائية . فإن هذا هو أكبر خطر يمكن أن يهدد الشرعية الاشتراكية . وغير صحيح ما ذهب إليه بعض من كتبوا عن تطوير التشريع المصري . من أن أسلوب التشريع الاشتراكي يكتفى بالمبادئ العامة المختصرة ، وأن هذا هو ما أتبعه الاتحاد السوفيتي في تشريعاته . فالذي دعا لاتحاد السوفيتي إلى أن يصدر عام ١٩٥٨ مجموعة المبادئ الأساسية للعقوبات أو الإجراءات . أن الدولة السوفيتية دولة اتحادية مكونة من جمهوريات مختلفة . فهذه المبادئ العامة تعتبر بمثابة قانون عام لهذه الجمهوريات . ولكل جمهورية بعد ذلك أن تصدر تشريعات مفصلة لا تخرج على هذه المبادئ العامة ، فعلا صدر قانون العقوبات للجمهورية الروسية السوفيتية بعد ذلك عام ١٩٦٠ حاوياً ٢٦٩ مادة ، كما صدر قانون الإجراءات في نفس السنة حاوياً ٢٧٠ مادة ، ومثل ذلك نجده في قانون العقوبات المجري الجديد الذي صدر عام ١٩٦١ والذي يتضمن ٣٣٩ مادة ، وفي قانونها المدني ويتضمن ٦٨٥ مادة .

بل إن المنبع للمناقشات التي دارت أخيرا في بواندا الاشتراكية حول تعديل الدستور يلمس اتجاهها إلى تنظيم حقوق المواطنين في الدستور : حتى لقد ذهب البعض إلى حد اقتراح تحديد أقصى مدة الحبس الاحتياطي في الدستور . وهو اتجاه أتبعه دستور بونغوسلافيا الجديد .

وإن كنا لا نذهب في الرأي إلى هذا المدى إلا أن الإلمام بالمناقشات التي تدور في الدول الاشتراكية حول مبدأ الشرعية ، يمكن أن تكون تبصيرا لبعض من رفعوا شعار اشتراكية القانون بغير فهم عميق .

بل إن مفهوم الشرعية لم يعد مجرد التزام النص الشرعي . بل إنه يعني أيضا الخضوع لمجموعة المبادئ التي استقرت في ضمير شعوب العالم خلال أجيال من الكفاح في سبيل حرية الإنسان الحقيقية . أما النص الشرعي فقد تفرضه دولة تسيطر عليها مصالح الأقلية المستغلة تفرض على شعبها العامل أو تفرضه على الشعوب التي تستعمرها . فباسم الخضوع لسيادة القانون يحرم الملونون من حقوقهم في جنوب أفريقيا . ليست التفرقة العنصرية مقررة في نصوص قانونية فإذا اعترض عليها الأحرار اعتبروا خارجين على حكم القانون . فمثل هذه القوانين التي تفرضها الطبقة المستغلة أو السلطة الممثلة في الاستعمار ، ليس لها من صفات القانون إلا شكله الخارجي واسكن مضمونها لا يعبر عن فكرة العدل والحق . وهذا المفهوم لمبدأ الشرعية هو الذي يمنحه قوة جديدة ومضمونا ديمقراطيا .

ضمانات الشرعية :

يجعل الميثاق سلطة المجالس الشعبية المنتخبة فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية . وينص على أن وسيلة الديمقراطية أن تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الإنتاج وفوق كل أجهزة الإدارة المركزية أو المحلية . فأول واجبات السلطة الشعبية الممثلة في المجالس المنتخبة أن تراقب شرعية تصرفات السلطات الإدارية والتنفيذية ومدى التزامها للقانون .

بل إن قانون المجالس الشعبية الذي تم اعداده وطرحه للمناقشة العامة يجعل هذه المجالس الشعبية بمثابة برلمانات صغيرة على المستوى المحلي . فكما أن هناك مجالس شعبي أعلى على مستوى الجمهورية هو مجلس الأمة ستكون هناك مجالس شعبية على المستوى المحلي لتمارس في

حدود إقليمها سلطة الرقابة على الأجهزة التنفيذية والإدارية وسلطة الإشراف على جميع مراكز الإقليم .

كذلك فإن تنظيمات الاتحاد الاشتراكي يمكن أن تمارس الرقابة الشعبية على التزام الشرعية الاشتراكية . فالإتحاد الاشتراكي هو للمثل لتحالف قوى الشعب العامل وهو السلطة الممثلة للشعب والدافعة لإمكانات الثورة ، ومن أهدافه أن يعمل على حماية الضمانات التي قررها الميثاق وأن يقاوم الانحراف . فعليه إذن أن يقاوم الانحراف على التزام الشرعية الاشتراكية .

على أن الرقابة السياسية التي يملكها مجلس الأمة أو الرقابة الشعبية التي تملكها تنظيمات الاتحاد الاشتراكي لا تغني عن رقابة قضائية على تصرفات جهاز الدولة الإداري والاقتصادي . فبعد أن اتسعت وظيفة الدولة الاقتصادية وأصبح تنظيم الاقتصاد يتم وفقاً لخطط مرسومة — فإنه من الخطورة أن يقع أي انحراف في التزام القانون . مما قد يؤدي إلى إعاقة تنفيذ الخطة الاقتصادية وإلى خلق بيروقراطية ضرة مستعمية معزلة عن مصالح الجماهير : والقضاء اليوم يجب أن يقف حارساً للقيم الاشتراكية ، ومن بينها التزام مبدأ الشرعية . وهو يمارس رقابته بناء على طلب المواطنين سواء بإلغاء القرارات الإدارية المخالفة للقانون أو بالحكم بالتعويض لمن ناله ضرر من تصرفات الإدارة . وهو يباشر رقابته أيضاً بناء على طلب النيابة الإدارية التي تعمل هي الأخرى على حراسة مبدأ الشرعية مستعينة بجهاز الرقابة الإدارية .

والتمسكين لهذه الرقابة القضائية يقتضي تدعيم استقلال القضاء والحامين ، كما أنه يقتضي تحقيق التجانس بينها وبين الديمقراطية الشعبية ، وذلك يخلق قضاء شعبي يشترك في إدارة شؤون العدالة .

بل إن رقابه القضاء قد اتسعت في إحدى الدول الاشتراكية — وهي يوغوسلافيا — لتصبح أيضاً رقابة على دستورية القوانين وليست مجرد رقابة على شرعية تصرفات الإدارة . فقد أنشأ دستور يوغوسلافيا الجديد الصادر عام ١٩٦٣ محكمة دستورية عليا تنظر في مطابقة القوانين لدستور يوغوسلافيا . ويكون لها أن تقرر أن قانوناً ما لا يطابق الدستور وعندئذ يتعين على البرلمان أن يطابق هذا القانون للدستور في بحر مدة لا تتجاوز ستة أشهر تالية لحكم المحكمة وإلا بطل العمل به . كما أن هذه المحكمة تختص بمتابعة المسائل ذات الأهمية بالنسبة

إلى مبدأ الدستورية والشرعية ، وتقدم إلى البرلمان الآراء والمقترحات لوضع القوانين وغيرها من الإجراءات الضرورية لحماية الدستورية والشرعية ولصيانة حقوق وحرقات المواطنين والمنظمات . وقد كفل الدستور اليوغسلافي عدم انعزال هذه المحكمة عن القاعدة الشعبية ، وفي نفس الوقت فإنه قد كفل لها استقلالها . فأعضاء المحكمة يختارون بالانتخاب لمدة ثمانى سنوات على أن يحدد نصف الأعضاء كل أربع سنوات وهو ما يكفل اتصال هذه المحكمة بالقاعدة الشعبية . كما أن الدستور قد حصنهم ضد العزل . فلا يجوز عزل رئيس المحكمة أو أحد أعضائها قبل نهاية المدة المقررة إلا إذا حكم عليه بالحبس لجريمة أو فقد أهلية التصرف أو أصبح عاجزاً عن ممارسة وظيفته بينما أنه يجوز عزل قضاة المحاكم الأخرى بقرار من البرلمان الذى انتخبهم .

إن البلاد الاشتراكية الأخرى تفكر تجربة الرقابة القضائية على التزام أحكام الدستور . وترى أن السلطة الشعبية هى أعلى سلطة فى الدولة وهى التى تملك هذه الرقابة . ولستكها لا تجيز لقاضى أن يتصدى لاحكم على قانون أصدره ممثلو الشعب ، وأن ينفرد بتقدير مخالفته للدستور . فإن ذلك يعنى إخضاع إرادة الشعب لسلطة تقديرية للقضاة . فهذه الرقابة تتنافى فى نظرهم مع مبدأ وحدة وتجانس السلطة . فالسلطة واحدة لا تنجزأ وهى مركزة فى الشعب الذى تمثله الهيئة الشعبية المنتخبة .

فهرس

النشاط النقابي

ذكريات محام : مشاق المهنة ، المرحوم الأستاذ صليب سامي .
مقالات وبحوث اشتراكية : سيادة القانون والثورة التشريعية ، للسيد الأستاذ الدكتور جمال العطيفي المحامي وعضو مجلس النقابة .

أولاً- المقالات والبحوث

مجلس الدولة اختصاصه التشريعي بصياغة القوانين ، الأثر المترتب على عدم عرض التشريع عليه ؛ الأستاذ الدكتور رياض شمس المحامي .
ص ٦٧٣

دعوى التزوير الفرعية للدكتور أحمد أبو الوفا أستاذ المرافعات بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية .
ص ٦٧٨

القانون الجنائي المغربي الجديد للسيد عي دليتل ، رئيس الغرفة الجنائية بالمجلس الأعلى .
ص ٦٩١

كتب جديدة : تاريخ قضاء الأندلس للشيوخ أبي الحسن النباهي المالقي الأندلسي . ص ٧٠٠

ثانياً- الأحكام

قضاء محجكك النقض

التفصل الجزائي

يونيه ١٩٦٣

الحكم ٢٢١ : ٣ من يونيه ١٩٦٣ :

سلاح : ظرف مشدد : حكم ، تسليب ، عيب استبعاد الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٧ من قانون ٣٩٤ لسنة ٢٩٤٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤
ص ٧٠٢

الحكم ٢٢٢ :

(١) تلبس : قبض ، حكم ، تسبب ، عيب مواد مخدرة . تخلي الطاعن عنها الاختيار قبل القبض عليه . قيام حالة التلبس بالجريمة إعمالاً للبادة ٧ من القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٥ . القبض عليه أثر قيام هذه الحالة . إستيقاف الخفير النظامي للطاعن لتأكيد من شخصيته .

(ب) جسم الجريمة - أثاره الطاعن أنه كان في مكانه لإعدامه . جدل موضوعي . رد المحكمة عليه .

ص ٧٠٢

الحكم ٢٢٣ :

إستئناف : دعوى مدنية لإجراءات نظرها أمام القضاء الجنائي دعوى جنائية . قوة الشيء المقضي . نقض ، طعن ، أحواله ، الخطأ في تطبيق القانون . إجراءات جنائية م ٣٠٤ .

ص ٧٠٣

الحكم ٢٢٤ :

(١) عاكمة : إجراءاتها ، شاهد محكمة إستئناف دفاع ، إخلال بحقه .

(ب) نقض : طعن ، أسبابه : دفاع ، إخلال بحقه بحضور الجلسة ، محتوياته .

(ج) دفاع : دعوى ، جزء الحكم ، تسبب ، عيب ، نقض ، طعن ، أسباب .

(د) دعارة : ركن العادة لإثباته ، حكم ، تسبب عيب .

(و) تفتيش : إذن ، إصدار . محكمة

موضوع .

ص ٧٠٤

الحكم ٢٢٥ : ٤ من يونيو ١٩٦٣ .

(١) قتل خطأ : خطأ دعوى مدنية . سكة الحديد ، لا تحتها . م ١٢٣ و ٢٤ ، عامل منواره ، شريط ، هيوبه . نقض ، طعن ، أحواله خطأ في تطبيق القانون .

(ب) حكم : تسبب ، عيب تأسيس الأحكام الجنائية على التثبت واليقين لا على الفرض والاحتمال

ص ٧٠٥

الحكم ٢٢٦ : ٤ من يونيو ١٩٦٣

(١) وصف التهمة : قتل عمد . قتل خطأ . تعديل ، اسناد واقعة جديدة دفاع ، لفته إلى التعديل هو تعديل التهمة نفسها على إستناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة . على لغت الدفاع إلى هذا التعديل .

(ب) طبيب شرعي : طالب الدفاع إستدعائه لمناقشته . محكمة تقديرها جدية هذا الطالب نظر المحكمة الدعوى في إصدار حكمها دون إجابة الدفاع إلى طلبه ، ودون أن تعرض في حكمها لهذا الطلب أو لإبداء سبب عدولها عن تنفيذه .

ص ٧٠٦

الحكم ٢٢٧ : ١٠ من يونيو ١٩٦٣

(١) تجمهر : جريمة شروط قياسها ، ق ١٠ لسنة ١٩١٤ . حكم ، إغفاله التدليل على

توافر هذه العناصر الجوهرية . قصور .

(ب) دفاع شرعى : حكم ، تسبیب ، عیب .

ص ٧٠٧

الحكم ٢٢٨ :

(١) جريمة التزوير : جريمة الاستعمال ،
وقتيّة ، جريمة مستمرة دعوى جنائية ، إقتضاؤها
بمضى المدة .

(ب) حكم : تسبیب ، إغفال الحكم بيان
تاريخ الحكم النهائي القاضى رد وبطلان الورقة
المزورة ، إغفاله أيضا ذكر تاريخ المحاكمة
الجنائية والمدة التى انقضت بين الحكم النهائي
وبده تلك المحاكمة فى استظهار أركان جريمة
التزوير وعلم الطاعن به . إكتفاؤه بقضاء المحكمة
المدنية رد وبطلان الورقة . ضرورة إقامة الدليل
على أن الطاعن هو الذى قارف التزوير أو اشترك
فى ارتكابه . تحقيق ما أثاره الطاعن فى صدد
تحويل المحرر إياه من الغير . دفاع جوهرى .

ص ٧٠٧

الحكم ٢٢٩ :

(١) خبرة : محكمة موضوع ، تقرير خبير
سلطاتها فى تقدير قوته التدليلية حكم ، تسبیب ،
عیب . تقرير خبير ، تقدير .

(ب) مسؤولية : جنائية ، مدنية مسؤولية
طبيب إصابة خطأ . نقض طعن ، أحراله مخالفة
القانون والخطأ فى تطبيقه .

(ج) إستئناف : وصف التهمة . : خطأ

محاكمة ، إجراءاتها .

ص ٧٠٨

الحكم ٢٣٠ :

حالة مدنية : من ٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن
الأحوال المدنية ، بطاقة الزام صاحبها بحملها
معه تقديمها .

ص ٧٠٩

الحكم ٢٣١ :

(١) دفاع : إخلال بحقه طالب ضم قضية ،
المحكمة ردا صريحا تهديد .

(ب) خبرة : محكمة الموضع ، سلطاتها فى
تقدير الدليل مفاضلتها بين تقارير الخبراء والأخذ
منها بما تراه وإطراح ما عداها حكم ، تسبیب ،
عیب .

(ج) تهديد : أركانه ، قصد جنائى ، التحدث
عن إستقلالها . تعرف الأثر الفعلى الذى كونه المتهم
خير جاد فى تهديده .

(د) دعوى مدنية : إستئنافها وحدها نصاب
استئناف المتهم الحكم الصادر ضده فى الدعوى بين
الجنائية والمدنية ، قبول الاستئناف لإجراءات
جنائية م ٤٠٣ .

(هـ) قوة الشيء المحكوم به : موضوع الجريمة
وصفها الجنائى ، نسبتها إلى فاعلها القضاء بالإحالة
بالنسبة إلى الدعوى المدنية ، تصحيح الحكم .

ص ٧١٠

الحكم ٢٢٢ : ١١ من يونيو ١٩٦٣

(١) عيار نارى : إنطلاقه لعيب فى ماسوره
البندقية .

(ب) لوائح : مخالفتها ، رابطة السببية بين
الخطأ والإصابة .

ص ٧١١

الحكم ٢٢٣ :

(١) قطن : رسوم ق ٤١٧ لسنة ١٩٥٥
بفرض رسم حليج على الأقطان التى يتم حليجها
ولزام أصحاب المحالج ومديرها بتحصيله من
أصحاب القطن وتوريدده لحساب مصلحة القطن
خلال الأجل الذى حدده القانون المخاطب بهذا
التكليف من أصحاب المحالج .

(ب) محاكمة : لإجراءاتها ، تأجيل المحكمة
الدعوى انضم قضية بناء على طلب الدفاع ، مع
تصريحها بتقديم مذكرات إلى ما قبل الجلسة بأسبوع .
إصدار المحكمة حكمها بالجلسة الأخيرة دون
أن يثبت فى المحضر النداء على المتهمين أو حضور
أحد منهم . إستبعادها مذكرة قدمها الدفاع عن
المتهمين قبل الجلسة التى صدر فيها الحكم بحجة
ورودها بعد الميعاد الذى حددته لإيداعها .
إجراءات جنائية م ٢٧٥ أن تسمع دفاع المتهم
بطلان فى الإجراءات ، إخلال بحق الدفاع .

ص ٧١٢

الحكم ٢٢٤ : ١٧ من يونيو ١٩٦٣

(١) تزوير : اشتراك فيه ، مظاهر خارجية
وأعمال مادية محسوسة .

(ب) محكمة : أقوال المجنى عليه المؤيدة بما
أوردته من أدلة أخرى عرلت عليها نزاع بين
الطاعن ، المجنى عليه .

(ج) دفاع : إخلال بحقه لإشارة محامى
المتهم فى مرافعته إلى تشوؤ خلاف بينه وبين
المجنى عليه وأن الأخير قدم فى حقه عدة شكاوى .
ثبوت أن الدفاع لم يطلب ضم تلك الشكاوى .
عدم ضم المحكمة لها .

ص ٧١٤

الحكم ٢٣٥ :

(١) وصف التهمة : دفاع ، إخلال بحقه
تنبيه المتهم على تغيير الوصف أو تعديل التهمة ،
طريقته .

(ب) دفع : بشيوع التهمة ، لا يستأهل اطراحه

(ج) أسباب الإباحة : دفاع شرعى ، تقدير
الوقائع المؤدية لقيام حاله أو نفيها .

(د) حكم : تسبيب ، عيب . محكمة
موضوع شهود . أخذ بأقول الشاهد وإحدى
مراحل التحقيق ، وإطراح أقواله فى مرحلة
أخرى ، ببيان السبب .

(هـ) عقوبة : محكمة الموضوع ، سلطانها
فى تقديرها أسباب توقيع العقوبة بالقدر الذى
رأته .

(و) مسؤولية مدنية : خطأ . ضرر .
تعويض مساهمة المجنى عليه فى الخطأ الذى تسبب
عنه الضرر الذى لحق به نقض ، طعن ، أسباب .

ص ٧١٤

الحكم ٢٣٦ :

(١) تفتيش : إذن ، إصداره ، تنفيذه صدور
إذن النيابة العامة بالتفتيش كتابة لإجرائه للمأمور
الضبط القضائي الذي ندب للتفتيش ندب غيره
مأموري الضبط لإجرائه . أمر الندب الصادر
من المندوب الأصيل ثبوته بالكتابة .

(ب) محكمة الموضوع : سلطاتها في تقدير
الدلائل . شاهد ، الأخذ بقول الشاهد في جلسة
المحاكمة ولو خالف قولاً آخر له أبداه في
التحقيقات .

ص ٧١٦

الحكم ٢٣٧ : ٢٤ من يونيو ١٩٦٣

أسباب الإباحة : شرعي . محكمة الموضوع
تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء ، ودخوله في
حدوده حق الدفاع الشرعي لإنهاء المحكمة إلى أن
الطاعن كان في حالة دفاع شرعي ، استخلاصها
ما يخالف هذه الحقيقة في تقدير القوة اللازمة
لرد الاعتداء . لمحكمة النقض ، تصحيحها هذا
الاستخلاص الخاطئ .

ص ٧١٦

الحكم ٢٣٨ :

مسؤولية جنائية : إصابة عمدية . قصد جنائي
خطأ في شخص المجنى عليه . مسؤوليته عن الإصابة
العمدية .

ص ٧١٧

الحكم ٢٣٩ :

أامي : شخصية اعتبارية . أهلية القاضي
دفع دعوى مدنية ، رفضها ، عند قبولها نقض ،
طعن ، أحوال الخطأ في تطبيق القانون ق ١١٧
لسنة ١٩٩١ .

الحكم ٢٤٠ : ٢٥ من يونيو ١٩٦٣

(١) معارضة حكم : حضورى نقض . طعن
أحواله خطأ في تطبيق القانون لإجراءات
جنائية م ٢٩٨ .

(ب) عقوبة : إرهاب نقض . وأحوال الطعن
بالنقض ، «الخطأ في تطبيق القانون» ، إصابة خطأ
كلاعب عقوبة ق ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ م ١٤ ، عقوبة
عقوبات م ٢٤٤ عقوبات قبل تعديلها بالقانون
١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . عقوبة المقررة للجريمة
الأشد ، م عقوبات ٢/٢٢ .

(ج) نقض : طعن ، أسبابه محكمة النقض ،
سلطاتها لإبداء أسباب أمام محكمة النقض غير التي
سبق بنائها . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م م ٣٤
و ٢/٣٥ .

(د) جريمة : كلاب لوحة المعدنية ق ٢٠٣
لسنة ١٩٥٦ م ١ .

ص ٧١٨

الحكم ٢٤١ :

(١) فاعل أصلي : جريمة .

(ب) اشتراك : شريك حكم ، تسبيب ، عيب
قصد الاشتراك ، انصبابه على جريمة أو جرائم
معينة عدم ثبوت الاشتراك في جريمة عقوبات
م م ٤٣٠ و ٤١٠ و ٤٣٠ .

ص ٧١٩

النقضُ المدني

ديسمبر ١٩٦٣

الحكم ٢٤٥ :

نقل : أمين النقل . وكيل بالعمولة . مسؤولية
كل منها . دعوى تقادم مسؤولية وكالة مسؤولية
عقدية حكم تدليل قصور . عش خيانة ق
التجارة م ١٠٤ .

ص ٧٢٢

الحكم ٢٤٦ :

(١) مسؤولية : تقصيرية . مسؤولية حارس
الشيء . قوة قاهرة خطأ معترض لا يصل لإثبات
العكس ، خطأ المضرور ، خطأ الغير . مدني
م ١٧٨ .

(ب) حكم : تدليل ، قصور ، حرص المضرور
مظاهرة .

ص ٧٢٢

الحكم ٢٤٧ :

(١) نقض : طعن ، إعلان صفه فيه إعلان
وفاة المطعون عليه قبل صدور قرار دائرة الفحص
بالاحالة إعلان جميع الورثة بطلان .

(ب) نقض : طعن ، خصومة فيه دعوى .
نظرها انقطاع سير الخصومة .

(ج) بطلان : نقض طعن ، خصوم فيه
تجزئة ، نزع ملكية .

ص ٧٢٣

الحكم ٢٤٢ : ٥ من ديسمبر ١٩٦٣

شفعة : إجراءاتها . ثمن ، إيداعه . صورية
إثبات . مدني م ٩٤٢ .

ص ٧٢٠

الحكم ٢٤٣ : ١١ من ديسمبر ١٩٦٣

ضريبة : عامة على الإيراد . إجراءات ربطها
إعلان الممول بالربط . مرافعات م م ١٥ - ١٩ .

ص ٧٢٠

الحكم ٢٤٤ : ١٢ من ديسمبر ١٩٦٣

(١) تموين : استيلاء ، معناه في المواد ٤٤
وما بعدها من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥
قرار وزير التموين : ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و ٥١٩
لسنة ١٩٤٦ .

(ب) ملكية : قيود على حقها نقلها مدني
م ٨٠٦ .

(ج) تسعيرة جبرية : قانون سريانه من
حيث الزمان .

(د) فرائد : بدم سريانه ادويض . مسؤولية
تقصيرية مدني م ٢٢٦ .

ص ٧٢١

الحكم ٢٤٨ :

جرك : مخالفة . غرامة جمركية . جمركية
مدى إعفاء منها . لائحة جمركية م ٣٧ .
ص ٧٤٧

الحكم ٢٤٩ : ١٨ من ديسمبر ١٩٦٣ .

(أ) نقض . طعن ، إعلان ، إعلان ، إعلان
(ب) مسافة : ميعادها ، نقض طعن ، إعلان .
ص ٧٢٤

الحكم ٢٥٠ : ١٩ من ديسمبر ١٩٦٣

(أ) إثبات : قواعده ، تعلقها بالنظام العام
نظام عام .

(ب) عقد : أركانه . رضا . نيابة في التقاعد
نيابة مدني م ١٠٨ . وديعة .

(ج) نقض : طعن ، أثره . دفاع جوهري
أفعالة حكم ، تسبب ، عيب .

ص ٧٢٥

الحكم ٢٥١ :

استئناف : اسم . دعوى . قانون الرسوم
٩ لسنة ١٩٦٤ رسم منخفض إلى النصف
لاستئناف الأحكام الصادرة في المسائل الفرعية .
ص ٧٢٦

الحكم ٢٥٢ :

(أ) نقض : طعن ، إعلان ، إعلان ، حضور
المطعون عليه وتقديمه مذكرة بدفاعه في الميعاد .
تمسكه بإعلان إعلان بتقرير الطعن دون بيان
وجه مصلحته في ذلك ، لا بطلان .

(ب) إثبات : طريقة إقرار . غير قضائي ،
حجيته ، محكمة الموضوع . مبدأ ثبوت بالكتابة .

ص ٧٢٦

الحكم ٢٥٣ : ٢٥ من ديسمبر ١٩٦٣

ضريبة : دينها ، امتيازها ، حق عيني ، حق
امتياز ، تنفيذ ، زيادة عشر ق ١٤٥ لسنة ١٩٢٩
م ٩٠ . ق ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ مرافعات م ٦٩١
و ٦٧٤ بإيداع قائمة شروط البيع وتاريخه .

ص ٧٢٧

الحكم ٢٥٤ :

(أ) اختصاص : محكمة ابتدائية ارتباط .

(ب) عمل : عقده ، فسخه ، فصل مبرر ، شركة
التزام الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأهم
والشركات ذات المسؤولية المحدودة بتشغيل
٧٥٪ من مستخدميها من المصريين ، ق ٢٦ لسنة
١٩٥٤ م ٩٣ .

ص ٧٢٨

الحكم ٢٥٥ : ٢٦ من ديسمبر ١٩٦٣

(أ) نقض : طعن ، الخصم فيه حكم
طعن إفلاس .

(ب) إفلاس : جماعة الدائنين دعوى التفضية
سنديك دعوى ، تمثيل الخصوم فيها .

(ج) سنديك : تمثيله لدائني التفضية ، ابتهاؤه .

(د) خصومة : اعتراض الخارج عليها ،
قبوله ، أثره .

(هـ) شركة تضامن : حكم شهره إفلاس أثره .

(و) نقض : طعن ، سبب جديد مرافعات

م ٤٥٠

ص ٧٢٨

الحكم ٢٥٦ :

اثبات : وكيل ، تقديره محكمة موضوع .

ص ٧٢١

الحكم ٢٥٧ :

(ا) دعوى : تكليفها .

(ب) اختصاص : ولائي إدارة ، تعويض
عن أعمالها المخالفة للقوانين واللوائح ق ١٤٧

ص ٧٢١

لسنة ١٩٤٩ م ١٨

الحكم ٢٥٨ :

حكم : تدليل ، عيب أهلية ، عوارضها ،
عته .

ص ٧٢٢

الحكم ٢٥٩ :

دعوى : طلاق نيابة عامة ، تدخلها ، جنسية .

ص ٧٢٢

المحكمة الإدارية العليا

فبراير ١٩٦٤

الحكم ٢٦٠ : ٨ من فبراير ١٩٦٤

(ا) عقد إراري : عقد توريد ملة إضافية ،
غرامة تأخير . لائحة مناقصات مزادات م ١٠٥ .
متأخر ، رده .

(ب) عقد توريد : إسناد التوريد إلى عقد
آخر ، إعدار .

(ج) متعهد مقصر : إسناد عملية التوريد
لغيره على حسابه ، ممارسة ، مناقصة محلية ، عامة .

(د) فوائد قانونية : مطالبة رسمية ، ميعادها .
ق ٥٥ لسنة ١٩٥٠ م ٢٣ عريضة ، إعلانها .
منازعة إدارية .

ص ٧٣٣

الحكم ٢٦١ : ٢٢ من فبراير ١٩٦٤

(ا) ملهى : تياترو ، ترخيص . فتحه ،
تشغيله . لائحة تياترات ١٢ من يولييه ١٩١١ .

(ب) ترخيص : إدارة ملاه متعددة . ق

٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ .

(ج) لائحة تياترات : تأخيرها في ق ٣٧٣
لسنة ١٩٥٦ .

ص ٧٣٤

الحكم ٢٦٢ :

(ا) تأديب : موظف . تعدد متهمين ،
اختصاص . ارتباط لا يقبل التجزئة . موظف
مؤقت .

(ب) حق دفاع : من متهم حاضره . تأجيل
قضية في مواجهته ، إعلانه .

ص ٧٣٤

الحكم ٢٦٣ : ٢٦ من فبراير ١٩٦٤

(ا) تأميم : شركة مساهمة نزاعها مع
الوزارات الجمعية العمومية للقسم الاستشاري
مجلس الدولة ، اختصاصه ق ٧٢ لسنة ١٩٦٣ .
م ٤٧ فقرة ج مصالح هامة . نزاع ، تحكيم .

(ب) قرار إداري : تنظيمي عام ، مركز
قانوني ، إنشاءه ، تعديله .

(ج) رسم : إذاعة وجهاز لاسلكي ١١٢

لسنة ١٩٦٠ . ق ٤٨ لسنة ١٩٦٢ .

ص ٧٣٥

الحكم ٢٦٤ : ٢٩ من فبراير ١٩٦٤

(١) دعوى : ميعاد رفعها بناء ، لإخطار
غرامة ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ قرار إدارى نهائى
تظلم فى خلال تسعين يوما .

(ب) قرار إدارى : تظلم ، ت فيه ، شكله

ص ٧٣٦

الحكم ٢٦٥ :

قضاء إدارى : اختصاص ، رقابة مؤسسة
عامة غرف تجارية ، اتحادها العام ، لانحائها
ق ١٨٩ لسنة ١٩٥١ . مرسوم ١٨ من أغسطس
١٩٥٣ . مرفق عام قرار إدارة مصلحة التجارة .

ص ٧٣٦

الحكم ٢٦٦ : ٢٩ من فبراير ١٩٦٤

(١) جنسية . إسقاطها شارع ، حرية فى
تنظيمها وتقديرها حق مكاسب . ق ٤٩١ لسنة
١٩٥٦ ، م ١٩١٨ .

(ب) وزير داخلية : سلطته فى إسقاط
الجنسية بقرار مسبب . دولة أجنبية ، عمل
لمصلحتها إسقاط الجنسية عن الزوجة والأولاد
القصر .

ص ٧٢٧

ديسمبر ١٩٦٢

الحكم ٢٦٧ : أول ديسمبر ١٩٦٢

(١) دعوى إلغاء : ميعاد رفعها سفر إلى
الخارج قائمة الممنوعين من السفر قرار باضاعة
اسم إليها ، تجديد أثره . برفض التصريح بالسفر .

صدور ومناسبة سفر جديدة متميزة . يعاد
الطعن فيه .

(ب) مباحث عامة : سفر إلى الخارج .
الترخيص به ، لتقدير الإدارة . ص ٧٣٧

الحكم ٢٦٨ :

مهندس مكلف : استقالة . سقوبة ، تأديبية ،
جنائية ، حق الموظف فى الاستقالة وفقا
للقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى
الدولة يعطى منه فى نطاق ق ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦
فى شأن أوامر التكليف للمهندسين .

ص ٨٢٨

الحكم ٢٦٩ : ٢ من ديسمبر ١٩٦٢

كادر عمال : نطاق تطبيقه عامل مؤقت استقالة
أثرها على الصفة المؤقتة ، قرار إدارى مالى ،
كتابتها ٢٨ - ٣١ / ٢٠ فى إبريل ١٩٤٧ .
ص ٧٤٠

الحكم ٢٧٠ : ٨ من ديسمبر ١٩٦٢

(١) مؤسسات عامة : تسكينها القانونى قبل
العمل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، تعرفها خلط
مؤسسة ذات نفع عام .

(ب) مستشفى المواساة بالاسكندرية مؤسسة
ذات نفع عام . ص ٧٤١

الحكم ٢٧١ : ٩ من ديسمبر ١٩٦٢

دعوى الإلغاء : ميعادها ، إعلانها وسيلتها
لإثبات قرار إدارى ، لإبلاغه . ص ٧٤٢

الحكم ٢٧٢ :

دعوى : ميعاد . وقف تنفيذ . مرتب .
ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ م ٢١ في ميعاد تقديم طلب
صرف المرتب نظلم رفضه . ص ٧٤٢

الحكم ٢٧٣ :

عامل مؤقت أو موسمي : فصله قرار
جمهوري ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ ، مفاده . العامل
المؤقت أو الموسمي عند انقضاء المدة المحددة لخدمته
المؤقتة أو عند انتهاء العمل . ص ٧٤٤

الحكم ٢٧٤ :

(١) جزاء تأديبي : تجديد الجزء المناسب ،
محكمة تأديبية ذنب إداري حسامه . لإخلال
بواجبات الوظيفة أو خروج على مقتضياتها .
حسب أركان العمل المذكور للذنب الإداري
ما تحديدها . وصف جنائي ، قانون عقوبات .

(ب) تأديب : مشروعية -- محكمة إدارية
عليها . ذنب ، سلطة تقدير خطورته غلو ، قسوة
شطط . معيار موضوعي محكمة إدارية عليها ،
رقابتها .

(ج) موظف : مهندس مكلف . تأديب .
انتهاء إعادة . عزل ضار بالمصلحة العامة .

ص ٧٤٧

الحكم ٢٧٥ : ٩ من ديسمبر ١٩٦١

موظف : ترقية : نقل . قانون : تفسير .
حظر ترقية الموظف المنقول ، ترقية بالاختيار
ترقية في درجات المصالح المنشأة حديثا ، أساس

ق ٢١٠ لسنة ١٩٦١ م ٤٧ . ص ٧٤٩

الحكم ٢٧٦ ١٥ من ديسمبر ١٩٦٢

(١) وزارة الأوقاف : قسم قضايا . مجلس
الدولة ، أعضاء الفنيون : أحكام خاصة بهم .

(ب) قرار إداري : سبب ، جزاء تأديبي ،
إحالة إلى المعاش بغير الطريق التأديبي . وقائع
يستند إليها . صلاحية البقاء في الوظيفة ،
استخلاصها .

(ح) مستشار بقسم قضايا الأوقاف : صلاحية
البقاء في الوظيفة . شبهة ، تجنب مواضعها .

ص ٧٥٢

الحكم ٢٧٧ :

(١) محاماة : بطلان ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ،
خطر المرافعة ضد المصلحة التي كان يعمل بها المحامي
نطاق الخطر مكائيا . حكمته .

(ب) كادر عمال : فصل تأديبي : فنية يصدر
بتشكيلها قرار وزاري ، أخذ رأيها ، وكيل وزارة
مدى تقيده في إصدار قراره بهذا الرأي .

(ج) لجنة استشارية : لإنعقادها ، نصابه .

(د) فصل تأديبي : عقوبة تبعية : مكافأة --
توصية لجنة استشارية بحرمان العامل من المكافأة
قرار رئيس الجمهورية ٦٣٤ لسنة ١٩٦٠ .

ص ٧٥٢

الحكم ٢٧٨ :

(أ) قرار إداري : وقف تنفيذ . إلغاء
قضاء إداري ، رقابة استعجال ، سبب جدي
يرجح الإلغاء .

(ب) وقف تنفيذ : قرار إداري . ترخيص
مقصف أموال . ص ٧٥٤

الحكم ٢٧٩ : ٢٢ من ديسمبر ١٩٦٢

(أ) عقد إداري : ممارسة الزام جهة الإدارة
باختيار متعاقد معين .

(ب) إجراء وقائي : عقد إداري ، استبعاد
شخص عن مجال التعاقد مع الإدارة .

ص ٧٥٦

الحكم ٢٨٠ :

(أ) موظف : فصل : تأديبي غير تأديبي .
قرار إداري ، سبب : إثبات : جزاء .

(ب) تأديب : فصل غير تأديبي . اختصاص
نيابة إدارية . محكمة تأديبية . محكمة تأديبية
إجراءاتها ساطة قضائية . إحالة أوراق المخالفة .

ص ٧٥٦

الحكم ٢٨١ :

موظف : تقرير سنوي . جزاء تأديبي .
كفاية الموظف . تقديرها ، دلالة تقدير سابق .

ص ٧٥٨

الحكم ٢٨٢ :

(أ) محكمة تأديبية : ميعاد الستين يوما -
انقطاع . محكمة إدارية عليا . مجلس تأديب ،
قراره طعن ، من الخدمة طعن فيه سريان مواعيد
الطعن . رسم معافاه .

(ب) ميعاد الستين يوما ، حبس احتياطي .
طعن . معافاه .

(ج) موظف : تأديب ، جريمة إدارية ،
ذنب إداري ، جريمة جنائية ، حكم عقوبة جنائية
محاسبة الموظف على المخالفة الإدارية التي ينطوي
عليها الفعل الجنائي .

(د) جزاء تأديبي : حكم جنائي فلب
إداري ، عقوبته ، تدرجها ملامتها تزوير
واختلاس ، نفي الحكم الجنائي الذي صدر
لاحقا لقرار مجلس التأديب بموت هاتين الجريمةتين

ص ٧٩٥

الحكم ٢٨٤ : ٢٩ من ديسمبر ١٩٦٢

(أ) دمة : تظلم إداري ، خلوه من طابع
الدمة . بطلان . ق ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

(ب) موظف : جريمة مخلة بالشرف بدون
رصيد . إنهاء خدمة ، قصد جنائي خاص .

ص ٧٦١

محكمة القضاء الإداري

أبريل ١٩٦٣

الحكم ٢٨٥ : ٣ من أبريل ١٩٦٣

(أ) قرار إداري ، فصل موظف ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة ١١٢ ، استقالة اعتبارية ، معهد ، انقطاع بدون إذن . وقف تنفيذ مرتب صرفه مؤقتا استعجال ، موافق ركنه مورد رزق للموظف خلاف مرتبه .

(ب) تظلم : إداري ، تقديمه إلى غير الوزير المختص .
ص ٧٦٤

الحكم ٢٨٦ :

اختصاص : قضاء إداري ، مجلس دولة . موظف ، نديه ، إلغاؤه قرار إداري ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، إدارة ظاهره .
ص ٧٦٦

الحكم ٢٨٧ : ٦ من أبريل ١٩٦٣

(أ) تحقيق إداري : ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة ٨٥ . إجابة عن شكوى ، دفاع .

(ب) سبب : قرار إداري . قصوره : مخالفت التعليمات وجاوز اختصاصه ، تسبيب .

ص ٧٦٧

الحكم ٢٨٨ : ١٧ من أبريل ١٩٦٣

استقالة : مهندس مسكف ، قبولها ق ٢١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن موظفي الدولة . ق ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن أوامر التسكين م ٢ و ٥ .

ص ٧٦٨

الحكم ٢٨٩ :

نيابة إدارية : محكمة تأديبية قرار مباشرة دعوى أمامها ، محكمة إدارية ، اختصاصها . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ق ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن النيابة الإدارية م ٢ و ٣ و ٧ و ١٢ و ١٧ و ١٨ و ٢٣ سلطة تأديبية . نيابة إدارية :

ص ٧٧٠

الحكم ٢٩٠ : ٢٤ من أبريل ١٩٦٣

كادر متوسط : كادر عال : درجة ، نقلها . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة م ٤٧ : كادر أدنى ، كادر أعلى ، رفع موظف ، تعيين بالكادر الأعلى ، إدارة ، سلطات في التعيين . ترقية .

ص ٧٧١

الحكم ٢٩١ :

قرار تأديبي : سبه ، ذنب إداري ، حمل ،

تركة بدون إذن . مصلحة أملاك أميرية .
تعليمات .

ص ٧٧٣

الحكم ٢٩٢ :

سككك حديد مصر : تقرير سنوى ،
موظف ، كفايته ، تظلم ، قرار رئيس الجمهورية
٢١٩ لسنة ١٩٥٩ بنظام هيأتها م م ٢٢ و ٢١ ،
قرار رئيس الجمهورية ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ باللائحة
التنفيذية للقرار الجمهورى ٢١٩ لسنة ١٩٥٩ ،
لجنة شؤون موظفين .

ص ٧٧٤

الحكم ٢٩٣ :

(١) دواء : ق ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم
تجارة الادوية والكياويات والمستلزمات الطبية
م م ١١ و ١٤ و ١٩ و ٢٠ : ق ١١٣ لسنة ١٩٥٨ .
ق ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٠ ، موظف ، انتهاء خدمته .
ق ٢٧٣ لسنة ١٩٦٠ .

(ب) مؤسسة عامة : لتجارة وتوزيع ادوية ،
موظف ، تعيين ، إنهاء خدمة . تعسف ، إثبات
قيامه .
ص ٧٧٥

الجمعية العمومية للقسم الاستشارى

الحكم ٢٩٤ : ١٥ أكتوبر ١٩٦٣

شركة : قرار جمهورى ٣٥٤٦ بلائحة نظام
العاملين بالشركات السابقة للمؤسسات العامة م ٦ .
ص ٧٧٩

الحكم ٢٩٥ :

ضريبة : أرباح تجارية ، فوائد الودائع ،
دمغة ، هيئة عامة لشؤون النقل البحرى .
ص ٧٧٩

الحكم ٢٩٦ : ١٦ من أكتوبر ١٩٦٣

إدارة محلية : تعليم لمجالس المحلية : تفتيش
مالى وإدارى اختصاص ، ق إدارة محلية م ٣٩ .
ص ٧٧٩

الحكم ٢٩٧ :

غش : تدليس ، مشروبات كحولية ، ق ٤٨
لسنة ١٩٤١ بقمع الغش والتدليس ، ق ٢١ لسنة
١٩٥٨ م ١٤ ، قرار وزارى ، قرار جمهورى .
ص ٧٨٠

الحكم ٢٩٨ :

عقد إدارى : مصلحة الطرق والكبارى ،
ضامن التزامه ، انقضاؤه .
ص ٧٨٠

الحكم ٢٩٩ : ٢٨ من أكتوبر ١٩٦٣

مؤسسة عامة : هيئة عامة ، ق ٦٠ لسنة
١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة ، مؤسسة ضاحية
المعادى .
ص ٧٨٠

الحكم ٣٠٠ :
مجلس الوزراء في ٨ من فبراير ١٩٥٠ بلائحة
إنشائها .
ص ٧٨١

الحكم ٣٠٢ : ٣١ من أكتوبر ١٩٦٣
مكافأة : عمل إضافي ، حسابها ، ق ٢١٠ لسنة
١٩٥١ بشأن موظفي الدولة ، م ٢٥ ، مجلس
وزراء ، قرار ١١ من أغسطس ١٩٥٢ و ٢٦
من مايو ١٩٥٥ ، قرار جمهوري ١٩٥٦ لسنة
١٩٥٩ .
ص ٧٨١

تأميم : محلي قطن ، ق ٢٨ لسنة ١٦٦٣ .
ص ٧٨١

الحكم ٣٠١ : ٣٠ من أكتوبر ١٩٦٣
عهد : أرباب العهد ، تأمين ، صندوق
التأمين الحكومي لضمان أرباب العهد ، قرار

قضايا مختارة للاستئناف

الحكم ٣٠٣ : ٢٤ من أبريل ١٩٦٣ إيجارات : دعوى اخلاء ، استئناف حكم صدر فيها . ص ٧٨٢	خزاة المحكمة . ص ٧٨٢
الحكم ٣٠٤ : قواعد : نوع ملكية عقار غصبا ، ايداع مقابله	الحكم ٣٠٥ : دعوى استحقاق : طريقة استئنافها . ص ٧٨٣

ثالثا - التشريعات

القوانين

قانون ٨ لسنة ١٩٦٥ : بشأن شهادات الاستثمار التي يصدرها البنك الأهلي المصري . ص ٩٧	قانون ١٠ لسنة ١٩٦٥ : بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الدفاع المدني ص ١٠٥
قانون ٩ لسنة ١٩٦٥ : بتنظيم الإرشاد بميناء الاسكندرية . ص ٩٧	قانون ١١ لسنة ١٩٦٥ : بتعديل بعض أحكام القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٥ في شأن الاحوال المدنية ص ١٠٦

قانون ١٢ لسنة ١٩٦٥ : بإضافة مادة جديدة
برقم ٤٢ مكرر إلى القانون ١٨٩ لسنة ١٩٥١
بشأن الغرف التجارية
ص ١١٣

قانون ١٣ لسنة ١٩٦٥ : بتعديل المادة الأولى
من القانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن تيسير
أداء السلف الممنوحة لتجار منطقة القناة .

ص ١١٤

قانون ١٤ لسنة ١٩٦٥ : بتعديل بعض
أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالإصلاح الزراعي .
ص ١١٤

قانون ١٦ لسنة ١٩٦٥ : في شأن مد أجل ديون
التزامات الشركات والمنشآت .
ص ١١٥

قانون ١٧ لسنة ١٩٦٥ : بتعديل بعض
أحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠
في شأن البنك المركزي المصري والبنك الأهلي
المصري
ص ١١٦

قانون ١٨ لسنة ١٩٦٥ : بإلغاء المادة ٣٠
مكرر من القانون ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن

شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة
ص ١١٧

قانون ١٩ لسنة ١٩٦٥ : بتعديل بعض
أحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن
قواعد خدمة ضباط الاحتياط بالقوات المسلحة
ص ١١٧

قانون ٢٠ لسنة ١٩٦٥ : بشأن تطبيق أحكام
القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٤٦ على ضباط الصف
والجنود المجندين بالقوات المسلحة الفرعية .
ص ١١٨

قانون ٢١ لسنة ١٩٦٥ : بشأن الموافقة على
الاتفاقية الخاصة بإنشاء الشركة العربية للملاحة
البحرية
ص ١١٩

قانون ٢٢ لسنة ١٩٦٥ : بتقرير بعض
الإعفاءات الضريبية .

قانون ٢٣ لسنة ١٩٦٥ : في شأن تعيين
مدرسي مدارس تحفيظ القرآن الكريم الرسمية
ص ١٢٠

قرارات رئيس الجمهورية

١٩٦٥

قرار ٢٦٣ لسنة ١٩٦٥ : بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة واللائحة التنفيذية لنظام الدراسة والامتحان بكلية الطب في جامعة أسيوط . ص ١٢١	قرار ٢٩١ لسنة ١٩٦٥ : بإضافة حكم جديد إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من أبريل ١٩٥٥ ببيان إجراءات التنظيم الإداري وطريقة الفصل فيه ص ١٢٣
قرار ١٣٠٢ لسنة ١٩٦٥ . بتعيينات بمحاكم أمن الدولة . ص ١٢٢	

قرارات وزارية

١٩٦٥

وزارة العدل :	
قرار ١٦٨ لسنة ١٩٦٥ : بإنشاء مأمورية للشهر العقاري وفرع للتوثيق بمدينة نصر محافظة أسوان ص ١٢٩	قرار : بنقل محكمة أجا الجزئية إلى المجمع الجديد . ص ١٢٤
قرار ١٦٠ لسنة ١٩٦٥ : بتعديل دوائر اختصاص بعض مكاتب ومأموريات الشهر العقاري . ص ١٣٠	قرار : بمنح بعض موظفي وزارة الزراعة ومصلحة الجمارك صفة مأموري الضبط القضائي ص ١٢٤
قرار ١٦١ لسنة ١٩٦٥ : بتعديل دوائر اختصاص بعض مكاتب التوثيق وفروعها . ص ١٣٣	قرار : بتعديل المادة ١٤ من القرار الوزاري الصادر في ١٩ أكتوبر ١٩٦٣ بنظام اختصاص إدارة التفتيش القضائي بالنيابة العامة . ص ١٢٦
مجلس الدولة :	
قرار ٦١ لسنة ١٩٦٢ : بتعديل اختصاص بعض المحاكم التأديبية . ص ١٣٥	قرار : بمنح صفة مأموري الضبط القضائي ص ١٢٧
وزارة الخزانة :	
قرار ٢٢ لسنة ١٩٦٥ : في شأن تنظيم كيفية	قرار : بإنشاء محكمة سيدى سالم الجزئية . ص ١٢٨

أداء الأموال المدة للاستثمار بالهيئة العامة
للتأمين والمعاشات إلى وزارة الخزانة وكيفية
الوفاء بها . ص ١٣٦

قرار ٣٧ لسنة ١٩٦٥ : باعفاء القروض
التي حصل عليها البنك المركزي المصري من
بنكودي روما وكريد إيتالياو بيميلانو بتاريخ
أول أكتوبر ١٩٦٤ من الضريبة على إيرادات
رؤوس الأموال المنقولة ص ١٣٧

قرار ٣٨ لسنة ١٩٦٥ : بتعديل بعض أحكام
القرار ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار لائحة المناقصات
والمزايدات . ص ١٣٨

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية :

قرار ٢٩٢ لسنة ١٩٦٥ : في شأن شهادات
الاستثمار التي يصدرها البنك الأهلي المصري . .
ص ١٣٨

ديوان الموظفين :

قرار ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ باعتماد شهادة المعهد
التجاري التابع للغرفة التجارية لترشيح لوظائف
الدرجة السابعة بالمكادر المتوسط .
ص ١٤٠

وزارة الداخلية :

قرار : بإعلان نتيجة الاسئفاء على رئاسة
الجمهورية العربية المتحدة الذي تم في يوم الاثنين
الموافق ١٥ مارس ١٩٦٥ . ص ١٤١

اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين :

قرار التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٥ .
ص ١٤٢

المحاماة

مجلد قضائى شهري

مجلس الدولة

اختصاصه التشريعى بصياغة القوانين

الأثر المترتب على عدم عرض التشريع عليه

للاستاذ الدكتور رياض شمس المحامى

أصدرت المحكمة الإدارية العليا حكماً هاماً فى ٢١ من يونيو ١٩٦٤ (فى القضية ١١١٦ لسنة ٧١ القضائية) ، انصب على الأثر الناجم عن عدم عرض مشروع قانون على القسم الاستشارى للفتوى والتشريع .

وقد تضمنت نشرة الأحكام التى يصدرها المكتب الفنى قبل طبع الأحكام كاملة فى المجموعة المخصصة لها ، تلخيصاً لهذا الحكم وردت به العبارة التالية :

« عدم عرض التشريع على مجلس الدولة ، لا يترتب عليه البطلان » .

والتشريع المقصود ، كما هو ظاهر من التلخيص ، هو القانون ٨٤ لسنة ١٩٤٩ ، الخاص بضم قسم قضايا الأوقاف إلى إدارة قضايا الحكومة .

وقد جرت ديباجته بما يلى :

« بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة إجراءات وزارة الأوقاف ؛

وعلى المادة ١٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ المعمول به فى الإقليم المصرى المعدلة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية ؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة ؛

قرر القانون الآتى :

ويلاحظ أن الديباجة خلت من عبارة :

« وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛ »

ولما كان الحكم وثيق الصلة بدستورية القوانين ، وهو موضوع يعد من أركان سيادة القانون ؛

ولما كان مجلس الدولة بهيأة محكمة إدارية هو الجهة القضائية التي يغلب أن تطرح عليها الطعون في دستورية القوانين من حيث شكلها ومن حيث موضوعها ، لذلك رأينا أن نمهد لإبداء الرأي فيما تضمنه ملخص الحكم المشار إليه ، ريثما يتاح لنا الاطلاع على الحكم في المجموعة المطبوعة عند صدورها .

المادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة :

كانت المادة ٣٥ من القانون ٩ لسنة ١٩٤٩ ، المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٥٠ وبالقانون ٣ لسنة ١٩٥٢ ، تنص على أن : « يتولى (قسم التشريع) صياغة المراسيم ، ما عدا ما يتعلق منها بمحالات فردية ، وصياغة اللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين والمراسيم » .

أحكام محكمة القضاء الإداري تطبيقاً للمادة ٣٥ :

وقد سبق لمحكمة القضاء الإداري ، أن حكمت دائرتها الأولى في ٢٦ من فبراير ١٩٥٢ ، بإعلان قرار إداري لم يعرض على قسم التشريع ، مستندة إلى الأسباب التالية :

« ومن حيث إن الفقرة الثمانية من المادة ٣٥ . . وهي في صدد تعداد ما يختص به قسم التشريع بالمجلس ، تنص على أن : « يتولى كذلك صياغة المراسيم » . . . »

« ومن حيث أن هذا النص قد ورد مطلقاً في معنى العموم . . فهو لم يميز بين طائفة وأخرى من المراسيم التنظيمية واللوائح والقرارات التنفيذية ، بل جعلها جميعاً مما يعرض على قسم التشريع . »
« وورد مطلقاً في معنى الوجوب ، بجعل ولاية القسم تتناول إلزاماً صياغة هذه المراسيم واللوائح والقرارات . »

« وإذا أثبت النص ولاية لهيأة في عمل معين ، تعين ألا يتم هذا العمل إلا عن طريق هذه الولاية . » (مجموعة مجلس الدولة لأحكام القضاء الإداري ، السنة السادسة ، ص ٥٢٢)

« ومن حيث . . . إن التعبير . . . بلفظي : « يتولى » ، و « يختص » ، ليس المقصود منه مجرد توزيع الاختصاص في جميع المسائل التي عدتها النصوص

« ومن حيث . . . إن المشرع قصد إلى وجوب عرض اللوائح والقرارات التنفيذية كافة على قسم التشريع لحسكة ظاهرة هي أن يجعل لمجلس الدولة رقابة على الإدارة وهي تمارس اختصاصها الاستثنائي في التشريع ؛ فالإدارة بحسب الدستور لا تملك التشريع إلا في حدود مرسومة ونطاق محدود ، ويجب فوق ذلك أن تلتزم في تشريعها ألا تصطدم بأحكام الدستور ، وينص صراحة القوانين التي أقرها البرلمان . »

« ومجلس الدولة في هيئته : قسم التشريع ، والجمعية العمومية تقسمى الرأى والتشريع ، هو الذى يذبه الإدارة إلى (صحتها على) تجنب هذا الاصطدام . فإذا لم تتجنبه ، وتعارض تشريعهما الفرعى مع التشريعات الرئيسية ؛ كان لزاماً على مجلس الدولة فى محكمته الإدارية أن يزول هذا التعارض بإلغاء ما تعارض من تشريع الإدارة مع تشريع البرلمان ، أو مع أحكام الدستور . .

« ومن حيث إن عرض اللوائح والقرارات التنفيذية على قسم التشريع لا يعدو أن يكون متعلقاً بالاختصاص أو بالشكل ، وهو على كل حال واجب واضح يحتمه القانون . .

« ومن حيث إن القول بأن البطلان لا يكون إلا بنص قد أصبح قولاً مبهجوراً ، ولم يعد هو الرأى المعمول به ، وبخاصة فى دائرة القانون الغام . .

« ومن حيث إن المحكمة التى توخاها المشرع من إيجاب عرض اللوائح والقرارات التنفيذية على قسم التشريع . . (المرجع السابق ص ٥٢٥) لا يدع مجالاً للشك فى أن العرض إجراء جوهري : ف ضمان أن تكون التشريعات الفرعية غير متعارضة مع التشريعات الرئيسية أمر خطير لا يجوز التهاون فيه ، وقد حرص المشرع على توفير هذا الضمان لتشريعاته الرئيسية حتى يكفل لها الاحترام الواجب .

« ومن حيث . إن عرض اللوائح والقرارات التنفيذية على قسم التشريع ، ليس لحجب إجراء واجباً ، بل هو أيضاً إجراء جوهري ، فيتعين القول بأن جزاء هذا الإجراء الجوهري هو البطلان .

« ومن حيث إن هذا المبدأ الذى تقرره المحكمة فى هذه القضية . قد جرى به قضاء سابق لها ، وأفتت به الجمعية العمومية لمجلس الدولة .

« ومن حيث إن القرار المطعون فيه . . لم يعرض على قسم التشريع ، ولم تثبت الحكومة أن هناك ضرورة اقتضت عدم عرضه على هذا القسم ، فيتعين الحكم بإبطاله . (بمجموعة مجلس الدولة لأحكام القضاء الإدارى ، السنة السادسة ، ص ٥٢١ إل ص ٥٢٧) .

حكمة الدوائر مجتمعة :

« وليس الأمر مقصوراً على فتوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة ، مؤيدة بحكم الدائرة الأولى فى ٢٦ من فبراير ١٩٥٢ ، بل صار المبدأ من مسلمات القضاء الإدارى بصدور حكم دوائر محكمة القضاء الإدارى مجتمعة فى ٢١ من يوفية ١٩٥٢ ، وقبيل عزل الملك السابق بأيام معدودة ، وهو يقضى بإعلان المرسوم بقانون ٦٤ لسنة ١٩٥٢ لأنه :

« لم يعرض على قسم التشريع بمجلس الدولة ، وفقاً لأحكام المادة ٣٥ من قانون هذا المجلس ،

كان من المبين أن هذا المرسوم بقانون باطل من ناحية الشكل ، بطلانه من ناحية الموضوع ، فإن عيوباً . . تشوبه : عيباً في المحل إذ اشتمل على أحكام تخالف الدستور . . . (مجموعة مجلس الدولة لأحكام القضاء الإداري ، السنة السادسة ، ص ١٢٧٣) .

تعديل المادة ٣٥ :

وبلاحظ أن المادة ٢٥ قد صارت المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة ١٦٥ الصادر في ٢٣ من مارس ١٩٥٥ ، بعد تعديل صيغتها بحذف عبارة : « ويتولى كذلك صياغة المراسيم » .
وغنى عن البيان أن هذا التعديل لا يسرى على المراسيم التي صدرت قبل حدوثه ، بل تبقى خاضعة لأحكام المادة ٣٥ التي كانت سارية وقت صدرها .

المادة ٤٥ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ :

نصت هذه المادة على أن : « تتولى الإدارات (إدارات القسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة) صياغة مشروعات القوانين التي تقترحها الحكومة ، وكذلك صياغة مشروعات اللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين ، وقرارات رئيس الجمهورية ذات الصفة التشريعية » .

وهذه المادة هي التي تقابل المادة ٣٥ من قانون ١٩٤٩ ، والمادة ٤٢ من قانون ١٩٥٥ ، وقد أعادت إلى مجلس الدولة حقه في أن تتولى إدارات القسم الاستشاري للفتوى والتشريع صياغة : « قرارات رئيس الجمهورية ذات الصلة التشريعية » ، وهي القرارات المنصوص عليها بالمادة ٣ من الدستور المؤقت ، المقابلة للمادة ٤١ من دستور ١٩٢٣ ، وهذه القرارات هي التي كان دستور ١٩٢٣ يسميها : « مراسيم بقوانين » ، إذ نصت المادة ٤٥ من قانون مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة الصادر في ٢١ من فبراير ١٩٥٩ على أن : تتولى الإدارات صياغة . . . قرارات رئيس الجمهورية ذات الصلة التشريعية . . .

العرض للصياغة من مقومات سيادة القانون :

وظاهر مما تقدم أن الشارع قد وكل لأسباب جوهرية إلى القسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، أمر صياغة جميع مشروعات القوانين التي تقترحها الحكومة ، كما وكل إليه لنفس الأسباب صياغة قرارات رئيس الجمهورية ذات الصلة التشريعية .

وقد أجمعت أحكام مجلس الدولة بهيأة محكمة إدارية ، لأسباب جوهرية سجلتها ، كما انعقد رأى جمعية العمومية على بطلان المراسيم التي لا تطرح على القسم المختص بصياغتها في المجلس .

العبرة التاريخية لتجاهل مجلس الدولة في صياغة القوانين :

دلت التجارب على النتائج الخطيرة التي يمكن أن تترتب على تخلف الحكومة مجلس الدولة ، بإصدار المراسيم دون عرضها عليه لصياغتها .

ونعزب مثلاً : المرسوم بقانون ٢٩ في ١٢ من أبريل ١٩٥٢ بوقف عمليات الانتخاب ، مع أن المرسوم الصادر بمحل مجلس النواب في ٢٤ من مارس ١٩٥٢ ، كان قد قرر إجراء عمليات الانتخاب لمجلس النواب الجديد في ١٨ من مايو ١٩٥٢ ، ونص على دعوة مجلس النواب الجديد للاجتماع في ٣١ من مايو ١٩٥٢ ؛ وفقاً للمادة ٨٩ من دستور ١٩٢٣ .

وقد اعتبر عدم عرض هذا المرسوم وبعض المراسيم الأخرى التي صدرت في تلك الفترة المريبة ، عدواناً على أخطر الاختصاصات التشريعية لمجلس الدولة ، نوهت به إذ ذاك «مجلة التحرير» في حين نشرت أن الهم الموجهة إلى رئيس الوزارة الذي لم يعرض المراسيم على مجلس الدولة لصياغتها ، هي : وقف الدستور لمدة غير محدودة ، والاعتداء على مجلس الدولة .

ويلاحظ أنه لولا العدوان على مجلس الدولة بالامتناع عن عرض المراسيم عليه ، لما تمكن رئيس وزراء ذلك العهد من استصدار المرسوم ٢٩ بتأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى ، أو بعبارة أخرى بوقف الدستور لمدة غير محدودة .

كما اعتبر هذا العدوان تحايلاً على أحكام الدستور الذي كان قائماً ، وهو جريمة نص عليها قانون محكمة الثورة الصادر في ١٦ من سبتمبر ١٩٥٣ ، وقرر لها أقصى عقوبة .

دعوى التزوير الفرعية*

للدكتور احمد ابو الوفا

أستاذ قانون المرافعات بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية

١ — مقدمة :

تميز دعوى التزوير الفرعية صعوبات هامة في التطبيق العملي ، وعلى الرغم من أنها قد حظيت بعناية كبيرة من جانب الفقه والقضاء إلا أن اختلاف الرأي بصددتها وتشعبه حدانى على كتابة هذا البحث : فمحكمة النقض المصرية مثلاً قد أصدرت في سنتين متتاليتين حكيمين متناقضين — فيما يدولنا — في مسألة واحدة وفقاً لما سوف نراه .

٢ — طبيعة دعوى التزوير الفرعية :

هى ادعاء من جانب الخصم يدلى به على صورة طلب عارض . وهذا الادعاء قد يكون من جانب المدعى عليه فى مواجهة المدعى ، وقد يكون من جانب المدعى عليه ، وقد يكون من جانب أحدهما فى مواجهة الغير الذى قد يختصم لإلزامه بتقديم ورقة تحت يده عملاً بالمادة ٢٥٩ التى تهين للمحكمة فى أثناء سير الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف ، أن تأذن فى إدخال الغير لإلزامه بتقديم ورقة تحت يده . وقد يكون الادعاء بالتزوير من جانب الغير الذى اختصم فى الدعوى فى مواجهة طرفيها أو أحدهما .

واقدر ورد فى المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ عبارة هى التى جعلت البعض يتشكك فى طبيعة تلك الدعوى الفرعية ، فهى تقول : « ولم يجد القانون الجديد أى داع للنص على وقف الدعوى . بسبب الادعاء بالتزوير ، لأن هذا الادعاء لا يدو أن يكون وسيلة دفاع ذات موضوع الدعوى . فالسير فى تحقيقه لا يكون إلا من قبيل المضى فى إجراءات الخصومة الأصلية ، شأنه فى ذلك شأن أية منازعة عارضة كدفع مانع من قبول الدعوى ، أو كأيّة منازعة فى واقعة من وقائدها يحتاج لإثباتها إلى تحقيق ويتوقف عليها الحكم ، » .

لأن الفقه أرى القضاء قبل صدور قانون ١٩٤٩ لم يفضل ذلك الوصف الذى جاء فى المذكرة ، فمثلاً يقول المرحوم الأستاذ محمد حامد فهمى : « ثم نلاحظ أخيراً أن الطعن بالتزوير فى محرر

مقدم في دعوى أصلية ، يعتبر من وسائل الدفاع (الدفع الموضوعية) التي يجوز إبدائها والسير في تحقيقها في أية حالة تكون عليها الدعوى (٢٧٢ / ٣١٤) . وإذن يجوز الادعاء بالتزوير لأول مرة أمام محكمة الدرجة الثانية . فتجوز هذه المحكمة تحقيقه والحكم فيه . ولا يعترض على ذلك بأن الطعن بالتزوير يتخذ شكل الدعوى وأن الدعاوى يجب طرحها على درجتين من درجات التقاضي (١) .

ثم يلاحظ أيضا أن قانون الرسوم لا يوجب تحصيل أى رسم بصدد دعوى التزوير الفرعية (عدا رسم الاعلان) ، وأن هذه القاعدة متبعة قبل قانون مرافعات سنة ١٩٤٩ - قانون ٩٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن الرسوم القضائية - مما يقطع في الدلالة على أن قانون ١٩٤٩ لم يستحدث قاعدة جديدة أو وجهة نظر في التفسير .

وإذا كان القانون الجديد لم ينص على وقف الدعوى الأصلية بسبب الادعاء بالتزوير ، فذلك شأنه شأن أى منارعة عارضة (كما قالت المذكرة التفسيرية) ، فكما أن المحكمة لا يجوز لها وقف الدعوى الأصلية إذا تقدم المدعى عليه فيها بطلب تعويض عن الضرر الذى لحقه بسبب السير فيها مثلا ، فإن سلامة الاوضاع تقتضى أيضاً عدم وقف الدعوى الأصلية إذا ما رفعت دعوى التزوير الفرعية ومن ناحية أخرى : الفصل فيها بعد وقف الدعوى الأصلية لا يضى عليها صفة الاستقلال عن الدعوى الأصلية ، كما لا يؤثر في طبيعتها وتكييفها القانونى أو تكييف أحكام الصادر فيها أو وصفه .

ولا يصح الاعتماد في هذا الصدد بكون الادعاء بالتزوير يعتبر دفاعا في الدعوى الأصلية لا يحصل عليه رسم ، فهذه الصفة لا تغير شيئا من طبيعة الادعاء بالتزوير وكونه طلباً موضوعياً شأنه شأن أى طلب عارض يدلى به كدفاع في الدعوى الأصلية ، كطلب بطلان العقد أو فسخه (راجع المادة ١٥٢ / ٢) .

كما لا يتغير وصف الاجراء سواء اقتضى الادعاء بالتزوير وقف الدعوى الأصلية أم لم يقتض هذا . وسواء أوجب القانون هذا الوقف أم لم يوجبه ، وسواء فصل في التزوير قبل الفصل في الدعوى الأصلية أم بعده . وهذا طبيعى لأن الادعاء بالتزوير . أثناء نظر خصومة قائمة ، ما هو إلا طلب عارض يفضل فيه قبل الفصل في الدعوى الأصلية أو معه أو بعده عملاً بالمادة ١٥٥ .

بل إن إمكان الفصل في دعوى التزوير الفرعية ولو بعد الفصل في الدعوى الأصلية أو د. ن. حابة إلى رفقها هو دليل قاطع على أن للدعاء بالتزوير كيان مستقل . لأنه طلب موضوعي عارض .

ولم يفت محكمة النقض المصرية أن تؤكد - في الكثير من أحكامها - تلك الصفة المنقمة لدعوى التزوير الفرعية ، فهي تقول مثلاً : إن دعوى التزوير هي بمثابة طلب عارض ودفاع في الخصومة الأصلية . . . (١)

ونقول في - كم آخر : متى كان الحكم المطاوع فيه قد قضى برفض دعوى التزوير الفرعية بعد أن قررت المحكمة وقف الدعوى الأصلية حتى يفصل نهائياً في الطعن بالتزوير ، فإنه يكون قد أنهى الخصومة في موضوع دعوى التزوير التي تعتبر قائمة بذاتها ، وإن تفرعت عن الدعوى الأصلية (٢)

والجدير بالذكر أن الطالب العارض من جانب المدعى عليه (أن دعوى المدعى عليه) تختلف عن الدفاع الموضوعي ، فالأخير هو مجرد وسيلة دفاع سلبية محض ، يرمى بها المدعى عليه إلى تفادي الحكم المدعى بمطلوبه دون أن يقصد الحصول على مزية خاصة لنفسه ، بينما الطالب العارض يقصد منه الحصول على منفعة خاصة ، وليس مجرد تفادي الحكم للخصم بما يدعيه . فمثلاً في دعوى التعويض إذا أذكر المدعى عليه حصول ضرر ، فهو يبدى دفعا موضوعياً ، أما إذا هو طالب بتعويض الضرر الذي لحقه بسبب خطأ المدعى فإنه يكون قد تقدم بطلب عارض . وكذلك إذا تمسك المدعى عليه بالوفاء ، فهو إنما يبدى دفعا موضوعياً ، أما إذا أقام دعوى التزوير الفرعية فهو إنما يبدى طلباً عارضاً ، ولا يقصد مجرد تفادي الحكم عليه بمطلوب خصمه بل يطلب إهدار سنده حتى لا يتمسك خصمه به في مواجهته سواء بصدد ما جاء في تلك الدعوى التي قدمت فيها دعوى التزوير الفرعية ، أو بصدد ما لم تحصل المطالبة القضائية فيه بعد ، كما إذا كان السند يثقل كاهل المدعى عليه بالتزامات أخرى بخلاف الالتزام الذي رفعت الدعوى على أساسه .

ثم أن دعوى التزوير الفرعية هي في ذاتها إدعاء يقتضى ويتطلب إثباتها ، فالمادة ٢٨١ وما يليها

(١) نقض ١٦ من يونيو ١٩٥٥ السنة ٦ ص ١٢٦٢

(٢) نقض ٢٣ من أبريل ١٩٥٣ السنة ٤ ص ٩٢١ .

ومنع ذلك قارن حكم النقض ٣١ من مايو ١٩٥٦ [السنة ٧ ص ٥٨٨] الذي قد يفهم منه أن المحكمة تكاد تعتبر النزاع في دعوى التزوير الفرعية - في صورة القضية القائمة أمامها - بمثابة مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها . ملاحظته أنها وصفت هذا النزاع بأنه « بطبيعته نزاعاً عارضاً » .

من قانون المرافعات الجديد تصف صراحة دعوى التزوير الفرعية بأنها «إدعاء» وتصف المتمسك بها بأنه : مدعى ، ، وتصف الموجه إليه الدعوى بأنه «المدعى عليه بالتزوير» ، وتحدد المآراء (٢٨١) وما يليها إجراءات الإدلاء بالطلب وإجراءات اثباته :

وبداهة إذا كان القانون الجديد يقصد أن يعتبر دعوى التزوير الفرعية بمثابة دفع موضوعى ، ويعتد بهذا الوصف فى كل الأحوال ، ما كان فى حاجة إلى ذكر سائر التعبيرات المتقدمة .

بل إن كل الشراح — فيما نسلم — إنما يتكلم عن دعوى التزوير الفرعية بوصف كونها إدعاء ولم يعالجها فى باب الدفوع .

والغريب أن تصف محكمة النقض ، دعوى التزوير الفرعية ، فى حكمها الصادر فى ٣١ من مايو ١٩٥٦ المتقدمة الإشارة إليه . أنها : «بمثابة مسألة فرعية متعلقة بالإثبات» ، بينما لإثباتها هى «المسألة الفرعية المنعلة بالإثبات» .

جواز رفع دعوى التزوير الفرعية لأول مرة فى الاستئناف :

تنص المادة ٢٨١ على جواز الادعاء بالتزوير فى أى حالة تكون عليها الدعوى ، ويحيز الفقرة والقضاء الإدعاء بالتزوير ولو لأول مرة فى الاستئناف ، وليس فى هذا نفويت لدرجة من درجات التقاضى ، لأن الادعاء بالتزوير يعد فى الواقع دفاعا موضوعيا منصبا على مستندات الدعوى ، فضلا عن كونه طلبا موضوعيا عارضا يقصد به مقدمه اجتناء منفعة وتحقيق مصلحة فى رد دعوى خصمه ودفوعها .

ويجوز الادعاء بالتزوير لأول مرة أمام محكمة النقض ، كما إذا تعلق بصور الأحكام المقدمة إليها مثلا ، وقضت محكمة النقض بأن الادعاء بالتزوير لا يقبل إذا كان بصورة مهمة غير مقطوع فيها بشئ . (١)

ولما كان الادعاء بالتزوير هو بمثابة طلب عارض ، ولما كان القانون يحيز لإبداء الطلبات العارضة فى أى حالة تكون عليها الدعوى ، ولو بعد إقفال باب المرافعة عملا بالمادة ١٥ ، فمن الجائز الادعاء بالتزوير ولو بعد إقفال باب المرافعة ونص المادة ٢٨١ يؤكد هذا المعنى ، فقد جاء عاما يقرر جواز الإدعاء بالتزوير فى أى حالة تكون عليها الدعوى . ولذا سنسواء اعتبر التزوير بمثابة دفاع فى الدعوى ، أو اعتبر بمثابة طلب عارض ، فمن الجائز فى الحالتين الإدلاء به فى أى حالة تكون عليها الإجراءات . (٢)

(١) نقض من ١١ أبريل من ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ١ ص ٦٧٩

(٢) راجع القاهرة الابتدائية فى ٢١ فبراير ١٩٣٣ الحاماة ١٣ ص ١٢٣ وقارن نقض أول يونيو ١٩٣٣

الحاماة ١٤ ص ٢٩ ونقض ٩ أبريل ١٩٥٣ السنة ٤ ص ٨٥٤ .

وعلى أى حال تملك المحكمة فتح باب المرافعة من جديد ، حتى تتيح للخصم فرصة الادعاء بالتزوير .

وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الطاعن قد طالب فى مذكرة الأخرى بعد حجب القضية للحكم بإعادة الدعوى إلى المرافعة ليقرر الادعاء بالتزوير فى محضر إعلان باشره المحضر ، ورفضت المحكمة الاستجابة لهذا الطلب استناداً إلى أنه قد مضت مدة سنة من تاريخ رفع معارضته فى الحكم الغياى دون أن يقرر بالتزوير ، واستخلصت من ذلك أنه طالب كيدى يبغي من ورائه مجرد إطالة أمد التقاضى ، فإنها لا تكون قد أخلت بحق هذا الخصم فى الدفاع (١) .

تقرير قيمة دعوى التزوير الفرعية :

واقصد نص القانون فى المادة ٤٤ منه على أن دعوى التزوير الأصلية تقدر قيمتها بقيمة الحق المثبت فى الورقة المطلوب الحكم بتزويرها . وقررت المذكرة التفسيرية للقانون أن هذا الظر هو أكثر إنطباقاً على الواقع لأن مآل هذه الدعوى هو صلاحية الورقة أو عدم صلاحيتها للمعاجة بالحق الوارد فيها .

والعلة المتقدمة لصالح أيضاً لنسوية تقدير قيمة دعوى التزوير الفرعية بقيمة الحق الثابت فى الورقة

واقصد كان من الأوفق أن ينص صراحة على أن تقدر دعوى التزوير الفرعية بقيمة الحق الثابت فى الورقة ، وإنما يبدو أن الممارع شاء ألا يتعرض لتقدير قيمتها ، لأن مآل الأمر بصدها أن تسرى عليها قاعدة أخرى من قواعد تقدير قيمة الدعوى بحيث تأخذ بمصير الدعوى الأصلية ، أو تأخذ هذه مصيرها ؛ إما عملاً بالمادة ٣٩٩ التى تنص على أنه إذا قدم المدعى عليه طلباً عارضاً كان التقدير على أساس الأكبر قيمة من الطرفين : الأصلى أو العارض ، وإما عملاً بالمادة ٤٣ التى تنص على أنه إذا كان المطلوب جزءاً من حق ، قدرت الدعوى بقيمة هذا الجزء ، إلا إذا كان الحق كله متنازلاً فيه ، ولم يكن الجزء المطلوب باقياً منه ، فيكون التقدير باعتباره قيمة الحق بأكمله ، وتسرى المادة الأولى عندما يكون مدعى التزوير هو المدعى عليه فى الدعوى الأصلية ، وتسرى المادة الثانية عندما يكون مدعى التزوير هو المدعى فى الدعوى الأصلية ، ويطعن بتزوير سند مقدم من المدعى عليه قيمته تزيد على قيمة الدعوى الأصلية ، فيمتد النزاع إليه وبالتالي يعاد تقدير قيمة الدعوى بقيمة التى كانت ثابتة لها عند رفع الدعوى .

ولمذ أن يبين بما قدمناه أنه يجب أولاً تقدير قيمة دعوى التزوير الفرعية ، كما يقدر أى طالب عارض

على الدعوى الأصلية ، ، ثم بعدئذ يعاد تقدير الدعوى أو نصاب الاستئناف — على حسب الأحوال بإعمال قاعدة أساسية من قواعد تقدير قيمة الدعوى .

ومن المتصور أن ترفع دعوى تزوير فرعية ثم ينزل المدعى عن دعواه الأصلية أو تبطل وحدها لآى سبب من الأسباب ، فتبقى هذه الأخيرة وحدها قائمة وبداية لا تقدر إلا بقيمتها . ومن هذا تبدو أهمية إعمال ضابط التقدير على أساس تحديد قيمتها أولا كطالب عارض ، ثم تحديد مدى تأثيرها على الدعوى الأصلية أو مدى تأثير هذه عليها .

ولقد تعددت وجهات النظر وتشعبت في ظل القانون القديم ، وإنما لم يعد ثمة مجال لتعدد الرأى فى تقدير قيمة دعوى التزوير الفرعية . فإذا كان هناك رأى كان يعتبر تلك الدعوى غير مقدرة للقيمة فإنه لا يستقيم الآن بعد ما قرره المادة ٤٠٤ . إذ لا يتصور أن تقدر قيمة دعوى التزوير الأصلية بقيمة الحق الثابت فى الورقة ، ثم يقال إن دعوى التزوير الفرعية تعتبر غير مقدرة للقيمة فتكون للدعوى الواحدة قيمتان . وتختلف هذه القيمة باختلاف طريق رفع الدعوى .

وإذا كان ثمة رأى يتجه إلى تقدير قيمة دعوى التزوير الفرعية بقيمة الدعوى الأصلية دائما وفى كل الأحوال ، ، بصرف النظر عن قيمة السند المطعون بتزويره ، على اعتبار أن تلك الدعوى هى فرع والفرع يتبع الأصل . فإن مثل هذا الرأى هو الآخر يتمشى مع نص المادة ٤٠٤ ؛ هذا فضلا عن أن القاعدة فى الطلبات العارضة أن تقدر قيمتها مع مراعاة حكم المادة ٣٩٩ . وإذا كانت المادة ٤٠٤/١ تقرر أن جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل فى موضوع الدعوى يراعى فى تقدير نصاب استئنافها قيمة الدعوى ، فإن هذه المادة لا تطبق إلا بصدد الأحكام الفرعية — أى الصادرة فى غير الطلبات الموضوعية سواء أكانت أصلية أم عارضة . أما الطلبات الموضوعية التى يدلى بها الخصم فى صحيفة دعواه أم بصورة عارضة عليها فإن الحكم الصادر فيها هو حكم موضوعى لا يخضع لحكم هذه المادة التى تخضع الأحكام الفرعية — من ناحية استئنافها — لذات القاعدة المقررة بالنسبة للحكم الصادر فى موضوع الدعوى .

وإذا كان ثمة رأى آخر يتجه إلى تقدير دعوى التزوير الفرعية بقيمة الدعوى الأصلية ، ما لم تجاوز قيمة المحرر المطعون فيه قيمة الدعوى الأصلية فعندئذ تقدر الدعوى بقيمة ذلك المحرر المطعون فيه أى إذا كان ثمة رأى يقدر قيمة دعوى التزوير الفرعية على أساس الأكر قيمة من الطرفين: الأصل أو العارض (أى دعوى التزوير الفرعية) ، فإنه — أى هذا الاتجاه فى الرأى لا يختلف عما نقوله فى واقع الأمر ، لأنه ينتهى إلى ما انتهينا إليه ، وهو لا ينتهى إلى ما انتهينا إليه إلا بعد تقدير قيمة دعوى التزوير الفرعية بقيمة الحق الثابت فى الورقة المطلوب الحكم بتزويرها ، وهو ما نسعى دائما إلى تقريره — على اعتبار أن دعوى التزوير الفرعية ما هى إلا طلب عارض ، ثم بعدئذ يصير تقدير قيمة الدعوى فى العادة وفقا لقيمة الدعوى الأصلية فى بعض الأحوال ووفقا لقيمة السند فى أحوال

أخرى ، سواء عملاً بالمادة ٣٩٩ أو المادة ٤٢ ، ويكون التقدير في النهاية للأكبر قيمة من الطالبين .
الأصلي أو العارض .

وقد حكمت محكمة النقض ، في ٢١ من يونيو ١٩٥٦ بأن دعوى التزوير الفرعية تقدر — على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — بقيمة الدعوى الأصلية ، فإذا كانت قيمة . الدعوى الأصلية تقل عن الحد الأقصى لاختصاص القاضى الجزئى الانتائى فإن دعوى التزوير الفرعية تتبعها في تقدير قيمتها ولا يجوز استئناف الحكم الصادر فيها من المحكمة الجزئية .

وتتلخص وقائع القضية فى أن شخصاً رفع دعوى على آخر يطلب فسخ عقد رهن ثلاثة قرارات يط مقابل مبلغ الثلاثين جنيهاً ، وعند نظر الدعوى تمسك المدعى عليه بالإقرار منسوب إلى المدعى بضمين إقراره بمالية مورث المدعى عليه فى فدان ١٦ قيراطاً و ١٠ أسهم من بينها القرارات الثلاثة موضوع عقد الرهن ، فطعن المدعى فى هذا الإقرار بالتزوير ، وصدر الحكم على المدعى فاستأنفه وصدر الحكم فى الاستئناف بعدم قبوله لصدور الحكم فى حدود النصاب الانتائى للقاضى الجزئى . وفى النقض رجعت المحكمة امتداد النزاع إلى الإقرار بالمالية الذى تجاوز قيمته الاختصاص الانتائى للمحكمة الجزئية ، واعتدت بقيمة الدعوى الأصلية مقرر أن دعوى التزوير الفرعية إنما تقدر بقيمة الدعوى الأصلية . كل هذا على الرغم من أنه من شأن الحكم الصادر فى الدعوى أن يؤثر على الحق الثابت فى الإقرار المطعون عليه بالتزوير ، والذى تجاوز قيمته الاختصاص الانتائى للمحكمة ؛ والذى يعبر فى واقع الأمر عن القيمة الحقيقية للدعوى بحسب ما أنتهت إليه قبل صدور حكم محكمة الدرجة الأولى وذلك عملاً بالمادة ٤٣ من قانون المرافعات .

كما حكمت محكمة النقض فى ١٦ من يونيو ١٩٥٥ ، بأن المشرع وإن كان قد قرر أن دعوى التزوير الأصلية تقدر بقيمة الحق المثبت فى المحرر المطعون فيه وفقاً للمادة ٤٠ ، إلا أن دعوى التزوير فى هذه الصورة هى بمثابة طلب عارض ودفاع فى الخصومة الأصلية : وتقدر قيمتها بقيمة الدعوى الأصلية التى لا نزاع فى أنها تزيد على النصاب الجائز استئنافه .

ولاشك فى سلامة هذا الحكم الأخير ، وهو تطبيق مركب لنص المادة ٣٩٩ ، إذ أن الدعوى قد رفعت إلى المحكمة الابتدائية فتقدم المدعى عليه بطلب عارض فى حدود النصاب الانتائى للمحكمة الابتدائية (وهو ٢٥٠ ج) ثم طعن المدعى بتزوير سند المدعى عليه ، ولما كانت القاعدة أن العبرة بأكبر الطالبين الأصلى أو العارض من المدعى ، فيكون الحكم الصادر فى الدعوى قابلاً للاستئناف برمته ، وإنما القول كأصل عام وكقاعدة عامة بأن الطلب العارض إنما يقدر بقيمة الدعوى الأصلية فإنه محل نظر .

مدى قابلية الحكم الصادر فى دعوى التزوير الفرعية للطعن المباشر :

تنص المادة ٣٧٨ على أن الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنهى بها الخصومة كلها أو بعضها ، لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع ، سواء كانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالاثبات أو بسير الإجراءات . إنما يجوز الطعن فى الحكم الصادر بوقف الدعوى وفى الأحكام الوقفية والمستعجلة قبل الحكم فى الموضوع .

وقد قالت المذكرة التفسيرية فى صدد هذا : « رائد المشرع فى ذلك هو منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل فى موضوع الدعوى ، وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضى مع احتمال أن يقضى آخر الأمر فى أصل الحق للخصم الذى أخفق فى النزاع الفرعى ، فيغنيه ذلك عن الطعن فى الحكم الصادر قبل الفصل فى الموضوع ، » .

وعلا لاشك فيه أن المادة ٣٧٨ إنما تتعلق فقط بالأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع ، أى تلك الأحكام الفرعية التى لا تصدر فى ذات النزاع الموضوعى الذى رفعت به الدعوى ، أو فى مسألة موضوعية متفرعة ، وإنما تلك التى تصدر فى دفع شكلى أو دفع بعدم القبول .

وإذن الحكم الصادر فى الموضوع ، أو فى شق منه ، يخرج عن نطاق المادة ٣٧٨ ، ويجوز الطعن فيه فور صدوره عملا بالأصل العام فى التشريع .

وتقول محكمة النقض : « أنه يبين من نص المادة ٣٧٨ أن مناط عدم جواز الطعن ، هو أن يكون الحكم محل الطعن صادرا قبل الفصل فى الموضوع ، ومن ثم إذا كان فاصلا فى موضوع الدعوى أو فى شق منه ، فإنه بذلك يخرج عن نطاق التحريم . وفى هذه الحالة لا يكون هناك محل للبحث فيما إذا كانت الخصومة فى الدعوى قد انتهت أو لم تنته ، ما دام هذا الحكم قد حسم النزاع فى المسألة الموضوعية التى فصل فيها (١) .

وإذن تلزم التفرقة بين الحكم الموضوعى الذى يحسم النزاع الأصلى أو يحسم شقا منه ، والحكم الفرعى الذى قد ينهى الخصومة كلها أو بعضها ،

وبعبارة أخرى ، المادة ٣٧٨ لا شأن لها بالأحكام الموضوعية أى الأحكام التى تفصل فى طلبات الخصم الأصلية التى من أجلها رفع الدعوى أو الطعن ، وإنما هى تتعلق بالأحكام الفرعية فقط كما نص صراحة .

(١) نقض ٨ من يناير ١٩٥٣ القضية رقم ٢٦١ سنة ٢٠ قضائية .

ولقد قدمنا أن الادعاء بالتزوير ما هو إلا طلب موضوعي — يكون أصليا إذا رفعت به الدعوى وحده ويكون عارضا إذا أدلى به خصم أثناء نظر الدعوى — والحكم فيه ينهي النزاع في شأن صحة الورقة أو تزويرها ؛ ولا يقدر في هذا اعتبار الادعاء بالتزوير دفاعا في الدعوى الأصلية فهذه الصفة لا تغير شيئا من طبيعة الادعاء بالتزوير وكونه طلبا موضوعيا (شأنه شأن أى طلب عارض يدلى به كدفاع في الدعوى الأصلية) .

ومن ثم فإن الحكم بصحة الورقة أو تزويرها يقلل الطعن المباشر ، سواء اقتضى الادعاء بالتزوير وقف الدعوى الأصلية أم لم يقتض هذا ، وسواء أوجب القانون هذا الوقف أم لم يوجبه . وسواء فصل التزوير قبل الفصل في الدعوى الأصلية أم بعده ، وهذا طبيعي لأن الادعاء بالتزوير في أثناء نظر خصومة قائمة ما هو إلا طلب عارض يفصل فيه قبل الفصل في الدعوى الأصلية أم معه أم بعده عملا بالمادة ١٥٥ ، بل إن إمكان الفصل في دعوى التزوير الفرعية ولو بعد الفصل في الدعوى الأصلية أو دون حاجة إلى وقفها ، هو دليل قاطع على أن للادعاء بالتزوير كيانا مستقلا ، لأنه طلب موضوعي عارض — فصدور الحكم في موضوع الدعوى الأصلية لا يغني مطلقا عن الطعن المباشر في الحكم الصادر في الادعاء بالتزوير ، ومن ثم تتوافر حكمة الطعن المباشر في الحكم ، كما أن صدور الحكم في الدعوى الأصلية لا يغني مطلقا عن وجوب الفصل في الادعاء بالتزوير إن لم يكن قد فصل فيه قبل هذا الحكم .

والحكم في دعوى التزوير الفرعية هو حكم موضوعي يصدر في طلب عارض ، وقد يصدر بعد الحكم في الموضوع الأصلي ، وإذن ، بداهة ، لا يتصور أن يكون من الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع .

ولقد قضت محكمة النقض بالمعنى المتقدم في أحكام متعددة وهي تقول : « متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى التزوير الفرعية بعد أن قررت المحكمة وقف الدعوى الأصلية حتى يفصل نهائيا في الطعن بالتزوير ، فإنه يكون قد أنهى الخصومة في موضوع دعوى التزوير ، التي تعتبر قائمة بذاتها ، وإن تفرعت عن الدعوى الأصلية ويجوز الطعن فيه على استقلال (١) » .

ومع ذلك قضت محكمة النقض — في حكم وحيد — بأنه متى كان الحكم صادرا في الادعاء بالتزوير الذي أثاره الشفعي توصلا لإثبات ما تمسك به من بطلان الحكم المستأنف القاضي بسقوط

(١) للنقض ٢٣ من أبريل ١٩٥٣ لسنة ٤ من ١٩٢١ ، وأنظر أيضاً نقض ٢٩ من يناير ١٩٥٣ القضية رقم ٢٦٨ لسنة ٢١ قضائية ، ويقول الأستاذ راغب حنا الحاي في الأحكام الصادرة في دعاوى التزوير المحامة ٣٢ العدد ٧ واستئناف القاهرة في ١٨ من نوفمبر ١٩٥١ المحامة ٣٣ ص ٨٧ وقتنا الابتدائية في ٢٨ من فبراير ١٩٥٣ المحامة ٣٤ ص ٢٩٧ ونقض ٧ من أبريل ١٩٥٥ المحامة ٣٦ ص ٨٤٣ .

حقه في الشفعة ، وبالتالي قبول استثنائه شكلاً ، وكان هذا النزاع بطبيعته نزاعاً عارضاً لا تنتهي به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها . فإنه لا يجوز الطعن في الحكم الصادر في الادعاء بالتزوير لاستقلاله إلا عند صدور الحكم في موضوع الدعوى وفقاً للمادة ٢٧٨ التي قصدت إلى أن الخصومة التي ينظر إلى انتهائها وفقاً لهذا النص ، هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين طرفيها ، لا تلك التي تثار عارضاً بشأن دفع شكلي في الدعوى ، أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها (١) .

وبعد إذ عادت محكمة النقض إلى سابق تقايدها مقرررة في حكم صدر بعد الحكم المتقدم : ، إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى كان الحكم قد قضى برفض دعوى التزوير الفرعية بعد أن قررت المحكمة واقف الدعوى الأصلية حتى يفصل نهائياً في الطعن بالتزوير ، فإنه يكون قد أنهى الخصومة في موضوع دعوى التزوير التي تعتبر قائمة بذاتها وأن تفرعت عن الدعوى الأصلية ، ويجوز الطعن فيه على استقلال (٢) .

والقد رحب بعض الشراح بحكم محكمة النقض الذي شذ عن تقليدها ؛ بمقولة إنه أياً كان الحكم في الادعاء بالتزوير بصحة الورقة أو بتزويرها ، فقد يصدر الحكم في الموضوع لمصلحة الخصم الذي أخفق في الادعاء بالتزوير ؛ فيغني ذلك عن الطعن في الحكم الصادر في الدليل ، وبمقولة : إن القول بأن الحكم الصادر في الادعاء بالتزوير قد أنهى الخصومة في شق منها ، وهو المتعلق بالادعاء بالتزوير ، وهو قول غير منتج : لأنه لو صح لما كان هناك حكم قطعي صادر قبل الفصل في الموضوع كالحكم في الدفع بعدم الاختصاص أو الدفع ببطلان صحيفة الدعوى أو الدفع بعدم قبول الدعوى إنما ينهي الخصومة في شق منها هو شقها المتعلق بالنزاع حول الاختصاص أو بطلان صحيفة الدعوى أو قبولها . مع أن من المسلم أن هذه الأحكام أحكام صادرة قبل الفصل في الموضوع . لا يجوز الطعن فيها على استقلال إلا إذا أنهت الخصومة الأصلية كما لو حكم فيها بقبول الدفع (٣) ، وبمقولة أن المقصود بالحكم في الموضوع ، الحكم في الطلب الذي رفعت به الدعوى وهو ما عيرت عنه المذكرة التفسيرية بالحكم في أصل الحق أما ما عداه من الأحكام التي تصدر قبل ذلك فيما يثار من مسائل أثناء نظر الدعوى ، سواء تعلقت بإجراءات الخصومة أو بقبولها أو بالإثبات فيها أو بمسائل متصلة بالموضوع ، فتعتبر أحكاماً صادرة قبل الفصل في الموضوع ، لا يجوز الطعن فيها على استقلال فور صدورها . لأن حكمة المنع من الطعن ، كما أفصح عنها واضع القانون في المذكرة الإيضاحية ، متوافرة بالنسبة لهذه الأحكام .

(١) نقض ٣١ من مايو ١٩٥٦ لسنة ٧ ص ٦٥٨ .

(٢) نقض ١٥ من أبريل ١٩٥٧ لسنة ٨ ص ٤٦٠ .

(٣) الوسيط للدكتور رمزي سيف سنة ١٩٦١ رقم ٦٢١ .

ويدور أن الرأي المتقدم قد خلط بين تعبير « الخصومة » وتعبير « النزاع » ؛ واعتبر الأحكام الصادرة في المسائل المتصلة بالموضوع من الأحكام الفرعية .

وفي نظرا ، وكما قدمنا ، وكما تتجه إليه محكمة النقض وأكثر الشراح ، لا تتعلق المادة ٢٧٨ بالأحكام الموضوعية Jugement sur le fond وإنما هي تتصل بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع 'jugement d'avant dire d'oit' والموضوع هو ليس فقط الطلب الأصلي الوارد في صحيفة إفتتاح الدعوى ، وإنما هو ذلك الطلب والطلبات الموضوعية الإضافية من جانب المدعى ، ودعاوى المدعى عليه وسائر الطلبات الموضوعية العارضة التي قد يدلى بها خصم في مواجهة آخر اختصم أو تدخل أثناء نظر الدعوى .

ولإذن والنزاع على أصل الحق هو النزاع الذي آتت إليه العلاقة القانونية التي تستند إليها الدعوى من تعديل موضوع الدعوى من جهة مقداره أو حدوده ، ومن أن ينزل به إلى طاب أقل يدخل ضمن الطلب الأصلي أو يعتبر من عناصره ، ومن أن يرتفع به إلى طاب أكبر أو من أن يعدل من جهة أطراف الخصومة أو السبب الذي بذت عليه ، كل هذا في الحدود المقررة في المادة ١٥٠ وما يليها .

أما الخصومة فهي الحالة القانونية الناشئة عن مباشرة الدعوى ، أي هي مجموعة الإجراءات التي تبدأ من وقت إعلان صحيفة الدعوى ، وتنتهى بصدر الحكم في الموضوع ؛ وقد تنتهى بصدر حكم صادر قبل الفصل في الموضوع ينهى الخصومة ولا ينهى النزاع على أصل الحق . والحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع — أي الفرعى — هو الذي لا يفصل في مسألة موضوعية ، أي لا يفصل في مسألة من المسائل التي رفعت الدعوى من أجلها ، أو قدمت بعدئذ بصورة عارضة عليها ، وإنما يفصل في مسألة فرعية تتصل بشكل الإجراءات أو تتصل بإثبات الدعوى .

ويقصد بالخصومة التي قد تنتهى كلها أو بعضها بصدر الحكم الفرعى ، فيكون قابلا للطعن المباشر — يقصد بها تلك التي تنتهى بالفعل أمام المحكمة دون أن ينتهى النزاع على أصل الحق ، كالحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة بنظر بعض الطلبات ، فهو ينهى جزأ من الخصومة (أي من نطاقها من حيث الموضوع) ، وإنما لا ينهى النزاع على أصل الحق في تلك الطلبات .

أما الحكم الصادر باختصاص المحكمة بنظر تلك الطلبات فهو لا ينهى الخصومة في هذا الشق من الطلبات . أما انتهاء النزاع في مسألة الاختصاص بصدر الحكم بالاختصاص أو بعدم الاختصاص ، فهو قول لا أثر له من الناحية القانونية عند إعمال المادة ٣٧٨ ، ولا يؤثر على وجه الإطلاق في تحديد مدى قابلية الحكم الفرعى للطعن فيه مباشرة . وهذا ما أراد الشارع أن يعبر عنه صراحة في المادة ٣٧٨ عند منعه الطعن المباشر في الحكم الفرعى بقوله : « سواء أكانت تلك الأحكام قطعية (définitive) ، بمعنى هذا أن الحكم الفرعى القطعي الذي يحوز حجية الشيء المحكوم فيه

والذى لا ينهى النزاع فى مسألة الاختصاص ، لا يقبل الطعن إلا إذا أنتمى الخصومة أو شقاً منها .

والدليل القاطع على أن الحكم الصادر فى شق من الموضوع يأخذ من القانون مأخذاً آخر غير الذى يأخذه الحكم الفرعى ، أن ذات المذكرة التفسيرية المادة ٣٧٨ تذكر أمثلة مقصورة على الأحكام الفرعية فقط ، أى غير الموضوعية : كذلك التى تصدر فى دفع شكلى ، أو دفع بعدم القبول ، أو فى مسألة متعلقة بالإثبات ، أو بسير الإجراءات . كذلك المادة ١٠١ التى تنص على أن جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل فى موضوع الدعوى يراعى فى تقدير نصاب استئنافها قيمة الدعوى . هذه المادة جاءت بعد المواد القانونية التى بينت كيفية تقدير نصاب الاستئناف بصدد الطلبات العارضة من المدعى عليه (م ٣٩٩) ، وتلك التى بينت وجوب الرجوع إلى القواعد الأساسية لتقدير قيمة الدعوى (م ٣٠ - م ٤٤) سواء غدت تعدد الطلبات الموضوعية أو فى غيرها من الأحوال (م ٣٩٨) ، مما يقطع فى الدلالة على أن المشرع لا يعتبر الأحكام الصادرة فى الطلبات العارضة من الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع .

والحكم الموضوعى هو الذى يحسم النزاع فى موضوع الدعوى أو فى طلب عارض عليه ؛ بينما الحكم الفرعى هو الذى قد يحسم النزاع فى مسألة تتصل بدفع شكلى أو دفع بعدم القبول أو تتصل بإثبات الدعوى أو سيرها ، وقد ينهى الخصومة كلها أو بعضها ؛ دون أن ينهى النزاع على أصل الحق ، ودون أن يمس هذا النزاع .

ويراعى أن الحكم الذى يقضى بقبوله دعوى التزوير الفرعية أو عدم قبولها — كما إذا كان الإدعاء بالتزوير مثلاً لا يتعلق بالدعوى الأصلية أو غير منتج فيها — هو حكم فرعى .

أما الحكم الذى يصدر بإحالة دعوى التزوير الفرعية إلى التحقيق ، عملاً بالمادة ٢٨٤ وما يليها ، فهو حكم فرعى غير قطعى .

ومن ناحية أخرى صدور الحكم فى موضوع الدعوى لمصلحة خصم ، ما قد لا يفتى مطلقاً عن الطعن المباشر فى الحكم الموضوعى الصادر عليه فى شق من الموضوع ، بينما صدور الحكم فى موضوع الدعوى لمصلحة من صدر عليه الحكم الفرعى ، يخفيه حتماً عن الطعن المباشر فى الحكم الفرعى ؛ وهذا ما قرره المذكرة التفسيرية عن المادة ٣٧٨ ، فهى كما قدمنا لا شأن لها بالأحكام الموضوعية ، والضابط الحاسم الذى وضعته لا يستقيم إلا بصدد الأحكام الفرعية ، ولم تقصده إلا لإعماله بصدد الأحكام الفرعية .

فتتلاً إذا رفع شخص دعوى على آخر بطلب فسخ عقد رهن ثلاثة قرارات مقابل مبلغ ثلاثين جنيهاً ، وعند نظر الدعوى تمسك المدعى عليه باقرار منسوب إلى المدعى يتضمن إقراره بمسكية مورث المدعى عليه فى خمسة أفدنة من بينها القرارات الثلاثة موضوع عقد الرهن ، ثم طعن المدعى

في هذا الإقرار بالتزوير وصدور الحكم في دعوى التزوير على المدعى برفضها ، فهل يتصور أن يكون صدور الحكم في الموضوع بصدور القرار بطء الثلاثة لمصلحة ذلك المدعى مغنياً له عن الطعن المباشر في الحكم الصادر عليه في دعوى التزوير الفرعية .

وإذا طلب المدعى الحكم له بمبلغ عشرين جنيهاً مثلاً ، فدفع المدعى عليه بأنه سدد هذا الدين ضمن ديون أخرى ، وقدم للتدليل على ذلك سنداً بمبلغ مائة جنية يتضمن سداد العشرين جنيهاً موضوع الدعوى ، فطعن المدعى بتزوير هذا السند طالباً بالحكم برده وبطلانه ، فهل يتصور أن يكون صدور الحكم في الموضوع بطلب العشرين جنيهاً لمصلحة المدعى ، مغنياً له عن الطعن المباشر في الحكم الصادر عليه في دعوى التزوير الفرعية .

وإذا طلب المدعى تثبيت ملكيته لغيره واحد ، فنازعه ، عليه مقدماً عقداً صادراً له من المدعى بفدانين ، من بينهما القيراط موضوع الدعوى الأصلية : فطعن المدعى في هذا العقد بالتزوير فهل يتصور أن يكون صدور الحكم في الدعوى الأصلية لمصلحة المدعى ، مغنياً له عن الطعن المباشر في الحكم الصادر عليه في دعوى التزوير .

أما بالنسبة للأحكام الفرعية فإن الأمر يختلف ، وذلك أنه إذا تملك المدعى عليه بعدم اختصاص المحكمة . فرفضت المحكمة باختصاصها فإن صدور الحكم لمصلحة المدعى عليه برفض الدعوى الأصلية يغنيه حتماً عن الطعن المباشر في الحكم الفرعي . وإذا تملك المدعى بندب خبير ورفضت المحكمة هذا الندب فإن صدور الحكم في الموضوع لمصلحته يغنيه حتماً عن الطعن المباشر في ذلك الحكم الفرعي .

وهذا وكثيراً ما قضت محكمة النقض باعتبار بعض الأحكام منهيّة لشق من الخصومة ومن ثم تضعها لحكم المادة ٢٧٨ ، في حين أن هذه الأحكام تكون من الأحكام الصادرة في شق من الموضوع وتخرج عن نطاق المادة ٢٧٨ ، وتكون قابلة للطعن المباشر بحكم القواعد العامة .

والموضوع قد أصبحت له أهمية عملية كبيرة بعد العمل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، الذي ينص على أن ميعاد الطعن في الحكم يسرى في وقت صدوره ، فمضى صدر الحكم في دعوى التزوير الفرعية ، وجب الطعن فيه على الفرد في ميعاده الذي يبدأ من وقت صدور الحكم ؛ والاسقط الحق في الطعن فيه مع الحكم في الموضوع عملاً بالأصل العام في التشريع ، الذي يقتضاه أن ميعاد الطعن في أي حكم موضوعي ، إنما يبدأ من وقت صدوره ما لم ينص القانون على ما يخالف ذلك .

واستثناف الحكم الصادر في الموضوع لا يستتبع استئناف الأحكام الموضوعية الصادرة في شق الموضوع أي لا يستتبع الحكم الصادر في دعوى التزوير الفرعية . لأن المادة ٤٠٤ إنما تعني وتقصد فقط الأحكام الفرعية أي الصادرة قبل الفصل في الموضوع

القانون الجنائي المغربي الجديد

المطبق منذ ١٧ من يونيو ١٩٦٣ روحه العمومية ، وابتكاراته الرئيسية

للسيد غني دلتيل ، رئيس الغرفة الجنائية

بالمجلس الأعلى

روح المجموعة الجديدة وابتكاراتها الرئيسية :

أن تحضير مجموعة جنائية لعمل دقيق للغاية . لأن المبدأ الأساسي القائل بأنه « جريمة ولا عقوبة بدون نص » ، إذا كان من جهة يوافق ضمناً جوهرياً لحماية المواطن ضد كل تعسف قد يرتكب بحقه ، فإن من شأنه من جهة أخرى أن يمنع القاضي من التوسع في تطبيق القانون الجنائي ، حتى لو كان الغرض من التوسع سد فراغ في التشريع ، الأمر الذي يلزم المشرع بأن يبالغ في العناية والدقة عند تحضير النصوص الجزية التي يصدرها .

تفريد العقوبة — وعلايه إذا كان من واجب مجموعة جنائية عصرية بوصف كونها مرآة تنعكس عليها المبادئ والسياسة الجزية الإجرام الخاصة بكل بلد ، أن لا تتجاهل الروح القومية وخصائصها ومقوماتها ، فإنه لا يسعها من جهة أخرى أن تبقى في معزل عن بعض التيارات الفكرية في ميدان القانون الجنائي ، التي تجاوزت الحدود في السنوات الأخيرة وبرزت في معظم الأنظمة في القانونية الجزية التي وصلت إلى درجة متقدمة في التطور . نعم أن الحكم بالادانة لم يزل ، كما كان في الماضي ، يفترض وجود فعل محرم وشخص مجرم وعقوبة ، ولكن بينما كان الأسلوب التقليدي يميل إلى فرض عقوبة مماثلة على كل من يرتكبون الجريمة نفسها ، لأنه كان يعتبر الفعل الإجرامي مماثلاً في حالة ارتكاب الجريمة نفسها فإن القانون الجنائي المعاصر يميل يوماً بعد يوم إلى زيادة التعمق في درس شخصية المجرم .

ونتيجة لهذا التيار الفكري الجديد ، فإن التشريعات الجزية الحديثة تترك قصداً شقة واسعة بين الحد الأقصى والحد الأدنى للعقوبة التي تقررها لكل جريمة ، وذلك لتضع بين يدي القاضي أداة جزية مرنة تسمح له بتفريد العقوبة الجزية ، لاسيما أن إمكانية اعتبار الظروف المخففة لمن شأنه أن يزيد في هذه المرونة . ومن جهة أخرى فإن الغاية المقصود والبواعث التي دفعت المجرم إلى ارتكاب الجريمة ، أصبحت تؤخذ في كثير من الجرائم بعين الاعتبار ، وأصبحنا نرى أن

(١) ملخص عن مجلة القضاء والقانون ، تصدرها وزارة العدل المغربية السنة السابعة ، أكتوبر - ديسمبر ١٩٦٣ .

المشرع لم يعد يقتصر ؛ على تجريم أفعال معينة ، موضوعيا ، بل يحرم أيضاً بعض أنواع النشاط الجنائي أو الخطر ، معقداً بهذه الكيفية ما يمكن تسميته : « جرائم سلوك » ، وأهم ما في الأمر ظهور والتدابير الوقائية ، إلى جانب العقوبة الأمر الذي يسمح بالانتقال من العقوبة التي لها صفة إرهابية ، إلى وقاية خاصة موضوعية ناتجة عن تطبيق تدبير مفرد (بتشديد الرأى) يمكنه أن يصل إلى معالجة المسوؤل الذي يتبين أنه شاذ أو مصاب بتسمم مزمن بسبب تعاطي الكحول أو المخدرات .

ولهذا فإن دور القاضى الزجرى العصرى قد أصبح محل تغيير عميق ، فبدلاً من أن يقتصر على توزيع عقوبات قرررها بكيفية موضوعية المشرع وحداً ، صار من واجبه منذ الآن فصاعد أن يزن العقوبة أو التدبير الوقائى ، ليس فقط بالنظر إلى العناصر الموضوعية للجريمة ، بل أيضاً بالنظر إلى سمات المجرم ونيته وأصرفه وخطورته على المجتمع .

لكن واضعى المجموعة الجديدة حرصاً منهم على مجازاة الواقع العملى ، نزعوا إلى التوفيق بين مختلف التيارات .

فإذا كان الفصل الثالث يصرح بتمسكه بمبدأ « لا جريمة ولا عقوبة بدون نص » ، فإن المجموعة قد سعت ، بإبقائها شقة كبيرة بين الحد الأقصى والحد الأدنى للعقوبات التي تقررها ، لترك للقاضى مجالاً واسعاً للتفريد ، تزيده اتساعاً إمكانيه منح ظروف مخففة متروك أمر تقريرها لاجتهاده .

كما يرى من جهة أخرى بتنوع الجرائم إلى تأمين عدالة أصلح وانسب لخطورة الأفعال المرتكبة . فى السرقة — مثلاً السرقة التي قررت بشأنها مجموعة من العقوبة تمتاز بتنوعها إلى أبعد حد .

فالسرقه وهى اختلاس شيء ملك الغير ، تعتبر فى الأصل جنحة ضبطية يعاقب عليها بالحبس من سنة إلى خمس سنوات ، فإذا اقترب الاختلاس بأحد الظروف المشددة أصبح جنابة يعاقب عليها بالسجن من خمس إلى عشر سنوات ، فإذا اقترن بظرفين على الأقل من الظروف المشددة أصبح جنابة يعاقب عليها بعقوبة السجن من عشرة سنين إلى عشرين سنة . وتصبح مدة عقوبة السجن من عشرين إلى ثلاثين سنة إذا ارتكبت السرقة فى الطرقات العمومية أو فى القطارات أو المحطات أو المطارات ، وأقترنت بظرف واحد على الأقل من الظروف المشددة السابقة . وأخيراً تكون العقوبة هى السجن المؤبد إذا كان السارق حاملاً لسلح سواء كان ظاهراً أو خفياً .

أما سرقة الأشياء الزهيدة القيمة فهى جنحة ضبطية يعاقب عليها بالحبس من شهر إلى سنتين . وسرقة المحاصيل المنفصلة عن الأرض يعاقب عليها بالحبس من خمسة عشر يوماً إلى سنتين ، لكنها إذا ارتكبت ليلاً ، أو من عدة أشخاص ، أو بالاستعانة بناقلات أو دواب الحمل ، أصبحت جنحة

تأديبية يعاقب عليها بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وسرقة محصلات لازالت متصلة بالأرض وقت اختلاسها تؤلف مخالفة من الدرجة الأولى معاقبا عليها بالحبس من يوم واحد إلى خمسة عشر يوما ، إذا لم تقترن بظروف مشددة ، لكنها تصبح جنحة ضبطية معاقبا عليها بالحبس من خمسة عشر يوما إلى سنتين إذا اقترنت بظرف واحد من الظروف المشددة ، وتصبح جنحة تأديبية معاقبا عليها بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات إذا اقترنت بأربعة ظروف مشددة . وأخيرا فإن قطف ثمار مملوكة للغير وأكلها في عين المكان وكذلك التقاط محاصيل في المزارع التي لم تجرد نهائيا من محصولاتها أو جمعها بيد أو بمشط ، يعتبر مخالفة من الدرجة الثانية معاقبا عليها بالغرامة من خمسة دراهم إلى ستين درهما .

وهكذا فإن السرقة تعاقب حسب درجة خطورتها بعقوبات متفاوتة تتراوح بين الغرامة الضعيفة والسجن المؤبد . وذلك أن المشرع قد عني بتنويع العقوبات المطبقة على الجرائم الرئيسية ، بالنظر إلى الظروف الواقعية ، التي تقترن بها والتي تميز درجة جراءة المجرم وأهمية ما يمثله من خطر على المجتمع . وقد كان من نتائج هذا الأسلوب أن ازداد عدد الفصول في المجموعة الجديدة عما كان عليه في المجموعات السابقة بشأن الجريمة الواحدة . لكن من محاسنه أنه يهدي القاضى في تقدير الظروف الخاصة ، التي تقترن في كل حالة معينة بارتكاب تلك الجريمة ، ويحضه على فرض عقوبة تناسب مع خطورة الشخص الإجرامية ، وأهمية الفعل الصادر عنه ضد المجتمع .

والحق يقال إن التشريعات التي تسمح بالزجر بكيفية تناسب مع خطورة الجريمة بالمقدار الناتج عن المجموعة الجديدة قليلة لتسهيل مهمة القاضى وأرشاده وضعت جداول تبرز مختلف العقوبات التي يمكن أن يعاقب بها على الجريمة الواحدة والجرائم التي هي من نوعها حسب الظروف الخاصة التي اقترنت بارتكابها .

التدابير الوقائية :

ويتبين أن مسؤولية المجرم لم تزل هي الأساس الرئيسى للعقوبة ، وعليه فإن هذه تحتفظ بصفتها التقليدية كعقوبة تعريضية فضلا عن دررها الارهابى . لكن واضعى المجموعة قد أخذوا أيضا بالكثير من الإصلاحات التي ينادى بها علماء القانون الجنائي المعاصرون ، بعد تسكينها لجداولها ملائمة للمجتمع المغربى ، وفتحوا الباب لإدخال « التدابير الوقائية » ، فإذا كانت الغاية من العقوبة هي فرض جزاء على المجرم المعتبر مخطئا ، فإن التدبير الوقائى يعكس عن فكرة الألم كتكفير ، وإنما هو في جوهره تدبير احتياطى للدفاع عن المجتمع حتى لو أدى بطريقة غير مباشرة إلى فرض عقوبة خطيرة على المجرم كعقوبة الإقصاء : والأسلوب المزدوج الذى أتبع في نهاية الأمر لا يجمع بين العقوبة والتدبير الوقائى ، وإنما يلجأ على بساط البحث مسألة تطبيق هذين النوعين معا أو كلامهما منفردا .

بعض التدابير الوقائية كالإبداع القضائي داخل مؤسسة لعلاج الأمراض العقلية ، والوضع القضائي في مؤسسة فلاحية ، تقتضى إنشاء مؤسسات متخصصة أو على الأقل تهية لإحياء ملائمة داخل المؤسسات الموجودة في المغرب . ولكي يترك للسلطات العامة الوقت الكافي لأعداد مثل هذه المؤسسات ، نص الفصل الثاني من ظهير المصادقة على أن المقتضيات المتعلقة بتطبيق هذين التدبيرين لا يجرى العمل بها ابتداء من اليوم الذي يحدده قرار مشترك خاص بوضعها موضع التنفيذ يصدره الوزراء المختصون .

وأخيرا فإن واضعى المجموعة رفضوا إعطاء المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية لمدة قصيرة ، رخصة في آخر كل أسبوع ، إذ لم يتبين لهم فائدة هذا التدبير .

وإذا كانوا قد أبقوا على سلطة القاضى للحكم بتأجيل تنفيذ العقوبة ، إلا أنهم لم يعطوا تأجيل التنفيذ ، صفة تجزية بالمعنى الذى يفهم به هذا التدبير في القانون الإنكليزي فالمحكوم عليه المتمتع بتأجيل تنفيذ العقوبة يبقى متروكا لنفسه ، فلا يطالب منه أى وعد بإصلاح ذاته ولا تقام عليه أى رقابة . وسبب ذلك أن قيمة النظام الإنكليزي المشار إليه تستند على ما يتمتع به من مزايا تربوية . المندوبون للتجربة ، ، وعلى وجود عدد كاف من هؤلاء المندوبين بحيث يتسنى لكل واحد منهم أن ينصرف إلى الاعتناء بعدد قليل من المجرمين ، فيتمكن من التحدث إليهم والاتصال بهم غالبا . لكن لتساع رقعة المغرب والمصاريف الباهظة التى يقتضيها إحداث هيئة من المندوبين الأكفاء ، حدث واضعى المجموعة على العدول في الوقت الحاضر عن الأخذ بنظام إعادة تربية المجرم المتمتع بتأجيل التنفيذ .

ومع التسليم بوجود فئة من الأفراد (المصابين بتسمم بسبب تعاطى المخدرات ، وبسبب تعاطى الكحول ، والمصابين بأمراض عقلية ، والمومسات . .) تنبئ أدلة واضحة على أن سلوكهم ضار بالمجتمع ومن شأنه أن يهينهم الإجرام ، فإن واضعى المجموعة قد رأوا أن اعتبار هؤلاء الأفراد خطرا على المجتمع ليس بالأمر الثابت بعد ليبرر إتخاذ تدابير وقائية بحفهم قبل أن تصدر عنهم أفعال إجرامية . وفي الواقع فإن إتخاذ التدابير الوقائية على سبيل الاحتياط أمر غير مقبول في البلدان التى تأخذ بمبدأ احترام الحرية الفردية . وللا لأصبح كل مواطن عرضة لوشاية تملئها نية سيئة ، وعرضة للشك الذى تقترن به نتائج الفحص على يد خبير . فالخوف من الوصول إلى تدابير تعسفية ، يكفى في الحالة الحاضرة للعلوم النفسية إلى إقصاء كل تدخل قضائي يستند على « الحالة الخطرة السابقة للإجرام » .

العقوبات :

أما فيما يعود إلى العقوبات فإن عقوبة الإعدام تزل في المجموعة الجديدة أشد العقوبات الزجرية وأقساما . وليس من أحد يشك في فائدة هذه العقوبة لأن الخوف من الإعدام وسيلة أراهبية فعالة وراعية قوى المجرم وقد يكون أحيانا الحاجز الوحيد الذى يردع المجرم عن الأقدام على الجريمة .

وزيادة على الإعدام تقر المجموعة الجديدة العقوبات الجنائية الأصلية الآتية : السجن المؤبد ، السجن المؤقت من خمس سنوات إلى ثلاثين سنة ، الإقامة الاجبارية ، التجريد من الحقوق الوطنية والعقوبات الجنحية الأصلية هي الحبس من شهر إلى خمس سنوات والغرامة التي تتجاوز ١٢٠ درهما . والعقوبة العنابية الأصلية هي الاعتقال لمدة تقل عن شهر ، والغرامة من خمسة إلى مائة وعشرين درهما .

القانون المغربي في الزمان :

حين يلغى قانون جنائي سابق ، أو يغير أو يعرض بقانون جديد أقسى منه ؛ فإن القانون الجديد يصبح مطبقا على جميع الجرائم التي ترتكب بعد إجراء العمل به ، ولكن هل يطبق هذا القانون على الجرائم التي سيحاكم مرتكبوها بعد إجراء العمل به في حين أنه ارتكبت في ظل القانون القديم ؟

رجعية القوانين :

إن الفصل السابع من القانون الجنائي الصادر بتاريخ ٢٤ من أكتوبر ١٩٥٣ كان يسمح بتطبيق رجعي إذا صدر بذلك نص صريح ، إذ جاء في الفصل المشار إليه ما يلي : « لا يمكن أن يحكم بأى عقوبة إلا لأجل جريمة نص القانون عليها وعلى عقوبتها ، وارتكبت بعد صدور هذا القانون ، ما لم يقع نص على خلاف ذلك » .

ولدينا مثال حديث العهد على تطبيق رجعي لقانون زجرى جديد أقسى من القانون القديم في قضية الزيوت المسممة ، إذ صدر ظهير ٢٠ من أكتوبر ١٩٥٩ المتعلق بزجر الجرائم المرتكبة بحق صحة الأمة ، وأعطى له مفعول رجعي فالنص الذي كان معمولا به قبل صدور الظهير المذكور وهو ظهير ١٤ من أكتوبر ١٩١٤ بشأن قمع الغش ، كان يحرم في فصله الأول : بيع المواد الغذائية المغشوشة أو العفنة أو المسممة ، ويعاقب المخالف بالعقوبة المنصوص عليها في الفصل ، وهي الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين . فنص الظهير الصادر بتاريخ ٢٠ من أكتوبر ١٩٥٩ في فصله الأول على أنه : « يعاقب بعقوبة الإعدام كل من أقدم عمدا على صنع محاصيل أو سلع معدة لتغذية الأشخاص وخطرة على الصحة العمومية ، أو على حياتهم بقصد المتاجرة بها ، أو على توزيعها أو تقديمها للبيع أو بيعها ، ويضيف الفصل الثاني إن : « الجرائم المعينة في الفصل الأول يعاقب عنها حتى ولو كان ارتكابها قد حصل قبل تاريخ هذا الظهير ، وفي الواقع لم تكن غاية المشرع معاقبة الذين سبق لهم أن ارتكبوا تلك الجريمة قبل صدور الظهير المشار إليه ، بقدر ما هي وقف بيع الزيوت المغشوشة فورا بواسطة الإرهاب الذي تهدده عقوبة الإعدام في نفس من كان يذوى السير في ذلك البيع » .

ومهما يكن من أمر فإن المسألة لا يمكن أن تثار في المستقبل ، لأن الفصل الرابع من الدستور المغربي نص صراحة على أنه ليس للقانون أثر رجعي . وعليه لن يجوز منذ الآن فصاعدا للقانون الجاني الجديد المتضمن عقوبة أقسى من العقوبة القديمة ، أن يحدث أثرا رجعيا . أما العكس فيمكن إذ أن العرف قد جرى دائما على تطبيق القانون الجديد على الجرائم المرتكبة قبل صدوره ولم يحكم فيها بعد ، متى كان أصالح للمتهم . وقد أكدت المجموعة الجنائية الجديدة في فصلها السادس صراحة هذه القاعدة العرفية .

وقد يصعب في بعض الأحيان معرفة ما إذا كان القانون الجديد أصالح للمتهم أو أقسى من القانون السابق ، ولذلك يجب التمييز بين حالات مختلفة . فإذا كان القانون الجديد يلغى جريمة ما ، أو يخفض الحد الأقصى أو الحد الأدنى للعقوبة ، فهو بلا شك أصالح للمتهم . أما إذا كان يرفع الحد الأقصى للعقوبة ويخفض الحد الأدنى ، فالمنفق عليه اعتبار القانون الجديد أقسى من القديم وإذا قلب الجنائية جنحة . والغى في الوقت نفسه الظروف المخففة بشأنها فإن هذه المقتضيات التي لا تقبل التجزئة تعتبر أصالح للمتهم ، وأخيرا إذا كان القانون الجديد يتضمن مقتضيات أصالح للمتهم ومقتضيات أخرى أقسى مما في القانون القديم . وكانت التفرقة ممكنة بين هذين النوعين من المقتضيات . فإن المقتضيات التي هي أصالح للمتهم تحدث وحدها أثرا رجعيا .

بيد أن المجموعة الجديدة تضمنت حالة واحدة نص عليها الفصل السابع . لا يطبق فيها القانون الأصالح للمتهم ، وذلك متى كانت الجريمة معاقبا عليها في قانون مؤقت أي في قانون حدد هو في ذاته ميعاد انتهاء مدة تطبيقه . فلو أخذنا بمبدأ رجعية القانون الأصالح للمتهم لاسفر ذلك عن نتائج خطيرة ، لأن المجرم وهو يعرف من القانون المؤقت نفسه ميعاد انتهاء تطبيقه ، سيحاول إذ ذاك عن طريق الدفوع الشكلية والمماطلات والحيل المبنية على مسائل إجراءات محضنة . أن يؤخر البت في الدعوى إلى ما بعد وصول الميعاد المذكور ، فيكون تطبيق القانون الأصالح للمتهم جزاء لتحاييل المجرمين على المسطرة وهذا ما ياباه المشرع .

وعلى عكس ما يجري بشأن العقوبات فإن التدابير الوقائية تحدث أثرا رجعة لأنها مجردة مبدئيا من كل صفة عقابية وإنما ترمى إلى مساعدة المجرم . وقد بين الفصل الثامن من المجموعة الجديدة أنه : « لا يحكم إلا بالتدابير الوقائية المصووص عليها في القانون وقت صدور الحكم » . وعليه ينبغى ألا تطبق التدابير التي كن جاريا العمل بها وقت اقتراف الجريمة ، حتى ولو كان لها ظاهر عقوبة حقيقية كالأقضاء مثلا .

وإذا كان الأصل في القوانين الجنائية الجوهرية هو عدم الرجعية . فإن الأمر على عكس ذلك بصدد القوانين المتعلقة بالمسطرة وبوسائل الإثبات . فهذه القوانين يعتبر فيها القانون الجديد أصالحا بالنسبة للقديم ، ولذلك فإنها تطبق فورا . أما القوانين المتعلقة بتقديم الدخري العمومية أو

العقوبة ، فهي تمس بالمسطرة من حيث إنها تعين شروط المناوبة وتنفيذ العقوبة . وعليه فقد حكم المجلس الاعلى (الغرفة الجنائية . في ١٦ من نوفمبر ١٩٦٢ رقم ١٢٣٠ بأن القانون الجديد بشأن التقادم ، وإن كان أقسى من القانون القديم ، يطبق فوراً على مهل التقادم التي بدأت في ظل هذا الأخير) .

القانون المغربي في المكان :

« يسرى التشريع الجنائي المغربي على كل من يوجد بأقاليم المملكة من وطنيين وأجانب وعديمي الجنسية ، مع مراعاة الاستثناءات المقررة في القانون العام الداخل والقانون الدولي ، .

ومبدأ إقليمية التشريع المغربي الجنائي المقرر في الفصل السالف الذكر ، يستند على واقع وهو أن الدولة المغربية هي وحدها ذات الصلاحية لجزر الأفعال التي تمس بسلطانها فوق التراب الخاضع لسيادتها . سواء كان مقترف تلك الأفعال من مواطنيها أو من يتمتعون بضيافتها ، ومن جهة أخرى بما أن أدلة الجريمة وشهودها موجودون غالباً في مكان اقترافها ، فن الأصلح لتدبير شؤون العدل أن يسند النظر إلى قاضي مكان وقوع الجريمة .

ويدخل ضمن أقاليم المملكة ، السفن والطائرات المغربية أينما وجدت ، فيما عدا الحالات التي تكون فيها خاضعة لتشريع أجنبي بمقتضى القانون الدولي . وسبب التحفظ الأخير هو أنه في حالة وجود السفن أو الطائرات المغربية في مياه إقليمية أجنبية ، أو في فضاء إقليمي أجنبي ، ينشأ تنازع بين القانونين فبالنسبة إلى السفن من المسلم به غالباً هو تطبيق القانون الأجنبي — أي قانون الدولة التي لها سيادة على المياه الإقليمية — حين يكون مرتكب الجريمة أو الشخص المراكبة بحقه الجريمة ليس من بحارة السفينة التي اقترفت الجريمة على متنها . وكذلك حين يقع تعكير صفو الأمن في المرفأ الراسية فيه السفينة أو حين تطالب سلطات السفينة تدخل السلطات المحلية .

أما فيما يعود إلى الطائرات ، فالقضية موضوع خلاف . فإذا كان في الغالب يعتبر القانون الواجب تطبيقه هو قانون الدولة التي تحمل الطائرة جنسيتها ، إلا أنه من المعترف به أيضاً اختصاص قانون أول دولة تنزل الطائرة في ترابها بعد اقتراف الجريمة .

وبما أن نطاق التشريع الإقليمي قد حصر بالكيفية المتقدم ذكرها ، فإنه من الممكن أن تنشأ

بعض الصعوبات حين تمتد الجريمة إلى إقاليم عدة دول : فإذ كانت الجريمة هي من نوع الجرائم المتصلة (مثلا حمل سلاح ممنوع) فمن المسلم به أن يعتبر أنه اقترفت جريمة في كل إقليم وإن كانت من جرائم الاعتقاد فإن المحاكم لا تأخذ بهذين الاعتبار الأفدال المقررة في البلاد الأجنبية لقرار صفة الاعتقاد؛ ما لم يرد نص تشريعي صريح بشأن ذلك: مثلا تحريض القاصرين على الفساد، أو اتفاقية دولية.

وإذا كانت الجريمة قابلة للتجزئة إقليميا؛ فإن المحاكم تستند أحيانا على مبدأ عدم قابلية التجزئة: مثلا في حالة النصب الدولي، وإذا اقترفت الأفعال الاحتياطية في إقليم دولة وسلمت الأموال في إقليم دولة أخرى، وذلك متى كانت التجزئة تمس العناصر المكونة للجريمة. ومضى حصلت تجزئة اقليمية بين الفعل الإجرامي وآثاره: مثلا شخص يطلق النار من داخل إقليم دولة المجاورة، أو شخص يوجه من وراء الحدود إهانة إلى موظفي جمارك الدولة المجاورة، فإن الرأي السائد يستند النظر إلى الدولتين، ويقرر أن أول دولة تعرض القضية على محاكمها هي التي تبث فيها دون الأخرى.

بيد أنه توجد استثناءات لمبدأ اقليمية التشريع الجنائي، فمن جهة يلاحظ أن بعض الجرائم المقررة في إقليم الدولة المغربية لا تخضع للقانون المغربي وينطبق هذا القول بالخصوص على الحصانة الدبلوماسية التي يتمتع بها السفراء والمنتدبون الدبلوماسيون المندوبون فكلما كانوا يمثلون دولة أجنبية أصبح الأمر ماسا بسيادة تلك الدولة ويعود الأمر إذ ذاك إلى محاكمها لفرض العقوبة. وقد أنشأ قانون المسطرة الجنائية حالة أخرى من حالات الحصانة في المغرب، إذ قرر أنه لا يمكن أن تجرى ضد أجنبي أية متابعة من أجل جنائية أو جنحة أقررت بالمغرب إذ أدلى بما يثبت أنه حوكم بدون تعقيب في الخارج من أجل نفس جنائية أو الجنحة. أو إذا أدلى، في حالة الحكم عليه، بما يثبت أنه قضى مدة عقوبته، أو مر عليها أمد التقادم الجنائي، أو صدر العفو عليه في شأنها.

ومن جهة أخرى قد يقع على العكس من ذلك أن يعاقب القانون الجنائي المغربي على جرائم اقترفت خارج إقالمة. وسبب ذلك أن الدولة المغربية لا يمكنها أن تتنازع عن مواطنيها الموجودين في بلاد أجنبية، لأنهم بارتكابهم جرائم خطيرة يسيئون إلى سمعة بلادهم، وعليه فإنه يجوز أن يحاكم في المغرب المغاربة الذين ارتكبوا في بلاد أجنبية إما جنابة وإما جنحة، إذا كانت هذه معافيا عليها في التشريع المغربي وفي تشريع الدولة التي ارتكبت الجريمة في إقليمها. لكن هذا الاختصاص المغربي الذي هو في الواقع اختصاص احتياطي ينتهي إذا أثبت المجرم المغربي المرتكب للجنابة أو الجنحة أنه قد حوكم في قانون المسطرة الجنائية. ويتبين من الأيضاحات الواردة في الفصل ٧٥٤ من البلاد

الأجنبية (الفصلان) من القانون المذكور أن المتابعة لا يمكن أن تجرى في المغرب إلا حضوريا بعد رجوع مقترف الجريمة .

وأخيرا فإن المسطرة الجنائية تقرر إمكانية متابعة الأجنبي ومحاكمته في المغرب من أجل أفعال ارتكبت خارج إقليم المملكة ، إذا كانت هذه الأفعال تؤلف جناية ضد سلامة الدولة أو جناية تزيف النقود .

والشرع الجنائي يتغاضى عن المخالفات التي يقترفها مواطنوه في الخارج ، ما لم يقرر خلاف ذلك في معاهدات دولية .

كتب محمد بركة .

تاريخ قضاء الأندلس

للشيخ أبي الحسن النباهي المالقي الأندلسي

هذا كتاب في أربعة أبواب أولها . د القضاء وما ضارعه ، وهو مقسم إلى فصول : ما تنفى
لفظة (القضاء) لغة ، وخطة القضاء ، واجتهاد القاضى والحصل المعبرة في القضاة ، وكون القاضى
مسلط اليد ، وتقسيم أحكام القضاة ، والتحذير من الحكم الباطل أو الجهل ، والمقصد المحمود ،
وما يجب من ابتلى بالقضاء ، وإخراج ما يدعيه الطالب من يد المطلوب الموسوم بالظلم .

والباب الثانى : في سير بعض القضاة الماضين ، والثالث : في كتب القضاة إلى القضاء ،
والرابع في : الشهادة على الخطوط .

حصانة القضاء :

ومن طرائف ماورد بالكتاب ، قصة تدل على حصانة القضاء وعلى إجلال الأمير للقاضى وحكمه :

دخل على الأمير ذات يوم رجل كان أثيرا لديه ، باكيا . فقال له الأمير : د ما دهاك ؟ قال :
د يا مولاي ! عرض لى الساعة مع القاضى ما لم يعرض لى مثله قط ! ولوددت أن الأرض انضمت
على ولم أفب بين يديه قال د وما ذلك ؟ ، قال د دست على امرأة تطالبنى فى دار يدي ، فأغفل
ما كنت إذ جاءتنى بطابع القاضى ، وكنت أنت أمرتنى بما فعله ، فاعتذرت إليها وقالت : أنا اليوم
مشغول بشغل الأمير - أعزه الله - وسأكتب لى القاضى ، وأستعلم ما يريد . ثم لانى
أقبلت إلى القصر وقد أثبت باب القنطرة ، فإذا برسول من أعوان القاضى يدرك لى ، فطرب على
عائقى ، وصرفنى عن طريقى إليه ، فدخلت عليه فى المسجد الجامع ، فوجدته غضبان فذهبنى وقال :
د عسيتنى ، ولم تأخذ طابعى ! ، فقلت له : د لم أفعل ! وقد عرفت المرأة بوجه تأخيرى ، فقال لى :
ورب هذا البيت لو صح عندى عصيانك ولادبتك ! ، د ثم قال : د أنصف هذه المرأة فقلت : د أوكل
من يخاصمها عنى ! فأبى على إلا أن أنكلم . فلما رأيت صعوبة مقامى ، أعطيتها بدعواها ، ونجوت
بنفسى ، أفيجسن عندك ، يا مولاي ! أن يركب منى قاضيك مثل هذا ؟ ومكانى من خدمتك مكانى .

فتغير وجه الأمير محمد وقال له : د يا فلان : أخضع عليك أفمحك منى فعله ، فاسألها به حوائجك
نحبك إليها ! ما خلا معارضة القاضى فى شىء من أحكامه ، فإن هذا باب قد أغلقناه ، فلا نهيب
عليه أحدا من أبنائنا ، ولا من أخواننا ، ولا من أبناء عمنا فضلا عن غيرهم ، والقاضى أدرى بما فعل .

فمسح الرجل عينيه وأنصرف .

محاضر الجلسات :

ويقول المؤلف في باب « الشهادة على الخطوط » ،

وسميت فصول المقالات المنعقدة عند القضاة قبل التسجيلات ، وهي التي تستفتح بها الخصومات ، محاضر ، وأحدها « محاضرة » وهو مأخوذ من « حضور » الخصمين بين يدي القاضي والذي جرى به رسم قضاة الجماعة بقرطبة أن يكتب الكتاب : « قال القاضي فلان بن فلان ، قاضي الجماعة بكذا : فلان ابن فلان قام عليه خصمه فلان ، فأدعى عليه بكذا . فقال فلان أنه لا يعرف شيئاً من ذلك ، ولا يقر به »

حكم القاضي بعلمه :

وقد أجمع الفقهاء على أن للقاضي أن يعدل ، ويسقط المدلول بعلمه ، إذا علم أن ما شهدوا به على غير ما شهدوا به . وينفذ في ذلك ، ولا يقضى بشهادتهم .

ثم يذهب المؤلف إلى بيان رأيه في الحكم بعلم القاضي المسمى : فيقول : « وعلى كل تقدير ، فطريق الاحتياط هو العمل فيما أمكن على الإشهاد . ولذلك عهد العلماء في أدب القضاء أن يكون الحكم بمحضر عدول ، ليحفظوا لإقرار الخصوم خشية رجوع بعضهم عن مقالتهم . وأو كان القاضي من يتضى بعلمه ، لكان أخذه بما لا خلاف فيه أحسن مثله ، وليكون حكمه بشهادتهم لا بعلمه » .

قَضَاءُ مَحْكَمَةِ النِّقَضِ الْجَزَائِرِيِّ

يُونِيَّة ١٩٦٣

٢٢١

٣ من يُونِيَّة ١٩٦٣

سلاح : طرف مشدد . حكم ، تسبيب ، عيب لاستبعاد
الطرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٧ من القانون
٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ .

المبدأ القانوني :

مق كان الثابت أن مذكرة جدول التهمة
المرفقة بملف الطعن تفيد أن المظنون ضده حكم
عليه غيابيا في جريمة سرقة بالحبس شهرا مع
مع الشغل والنفاذ ، وأنه عارض في هذا الحكم
وقضى بالتأييد ، وأن العقوبة نفذت عليه .
وكانت هذه المذكرة لا تدل بما حوته على أن
الحكم الذي أشارت إليه صار نهائيا ، بحيث
يعتد به في إثبات توافر الظرف المشدد المنصوص
عليه في المادة ٣/٧ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
بشأن الأسلحة والذخائر ، للمعدل بالقانون ٥٤٦
لسنة ١٩٥٤ ، ولم تقدم الدعاية ما يخالف الظاهر
من تلك المذكرة ، ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى
لهذا النرض . فإن ما انتهى إليه الحكم المظنون
فيه من استبعاد الظرف المشدد بناء على الأوراق
المطروحة أمام المحكمة ، يكون صحيحا لا مخالفا
فيه للثابت في الأوراق .

طعن ٢٨٠٢ لسنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة محمود حامي خاطر ، عادل بونس ، وتوفيق أحمد
الحسن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت السركي المستشارين .

٢٢٢

٣ من يُونِيَّة ١٩٦٣

١ - تلبس : قبض . حكم ، تسبيب ، عيب مواد مخدرة .
تخلى الطاعن عنها لاختيارا قبل القبض عليه . قيام حالة
التلبس بالجريمة ، أعمالا للمادة ٧ من القانون ١٨١ لسنة
١٩٥٥ . القبض عليه أثر قيام هذه الحالة . لاستيقاف
الخفي النظامي للطاعن لاعتأكد من شخصيته .
ب - جسم الجريمة : أنارة الطاعن أنه كان في مكانه
إعدامه ، جدل موضوعي ، رد المحكمة عليه .

المبادئ القانونية :

١ - لما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن
تخلى عن الحذر اختيارا قبل القبض عليه ، فإنه
يصبح عندئذ في حالة تلبس ، وينبغي على ذلك
أن يقع القبض عليه على أثر قيام هذه الحالة
صحيحا لا مخالفا فيه للقانون . ولا يعيب الحكم
ما استورد إليه من اعتبار استيقاف الخفي
النظامي للطاعن للتأكد من شخصيته ليس من
قبيل القبض أو الضبط ، ما دام ما انتهت إليه
المحكمة صحيحا في القانون ، إذ ثبت أن ضبط
المواد المخدرة كان بناء على حالة التلبس بالجريمة
وأن هذه الحالة قد كشف عنها إجراء مشروع

ذلك قائم ولو كان الحكم في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائياً وحائزاً قوة الشيء المحكوم فيه ، لأنه مستقل عن حق الفياضة العامة وعن حق المتهم ، لا يقيد به إلا النصاب . ذلك أن الدعوى وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد ، إلا أن الموضوع في إحدهما يختلف عنه في الأخرى ، مما لا يمكن معه التمسك بمجعية الحكم الجنائي .

وطرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية ، لا يمنع هذه المحكمة من أن تعرض لمبحث عناصر الجريمة ، من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم . ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد اعتبرت الحكم الابتدائي حائزاً لقوة الشيء المقضي به بعدم استئناف النيابة له . بحيث يمنع عليها وهي في سبيل الفصل في الدعوى المدنية المسماة أمامها أن تنص على إحدى لمبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم ، فإنها بذلك تكون قد أخطأت في تطبيق القانون . بما يستوجب نقض الحكم .

طعن ٢٢ لسنة ٣٣ ن بالهيئة السابقة .

هو مطالبة الخفير النظامي للطاعن بتقديم بطاقته الشخصية ، ذلك أن المادة السابعة من القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٥ ، أباح لرجال السلطة العامة مطالبة الأفراد بإبراز بطاقاتهم الشخصية في أي وقت .

٣ — ما يثيره الطاعن من أنه كان في إمكانه إعدام جسم الجريمة بالقاء المخدر في النيل ، هو من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا تلتزم المحكمة بالرد عليه ، لماعو مقرر من أن قضاءها بالأدانة استناداً إلى أدلة المبروت التي أوردتها ، ما يفيد ضمها أنها أطرحته . طعن ٢٨١٣ لسنة ٢٢ ن بالهيئة السابقة .

٢٢٣

٢٣ من يونيو ١٩٦٣

استئناف : دعوى مدنية . إجراءات نظرها أمام القضاء الجنائي . دعوى جنائية . قوة الشيء المقضي . نقض ، طعن ، أحواله ، الخطأ في تطبيق القانون . إجراءات جنائية م ٤٠٣ .

المبدأ القانوني :

تجيز المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية المسؤول عن الحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية ، إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً . ومن المقرر أن حقه في

٢٢٤

٢٣ من يونيو ١٩٦٣

- ١ - محاكمة : لإجراءاتها ، شاهد . محكمة استئنافية .
دفاع ، لإخلال بحقه .
- ب - نقض : طعن ، أسبابه . دفاع . لإخلال بحقه
محضر الجلسة ، محتوياته .
- ج - دفاع : دعوى ، حيزها للحكم ، إعادتها للمرافعة
لإجراء تحقيق فيها .
- د - شهود : محكمة موضوع . حكم ، تسبيب ، عيب .
نقض ، طعن ، أسباب .
- هـ - دعارة : ركن العادة إثباته . حكم ، تسبيب عيب .
- و - تفتيش : إذن ، إصداره . محكمة موضوع .

المبادئ القانونية :

١ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى على مقتضى الأوراق ، وهي لا تسمع من شهود الإثبات إلا من ترى لزوماً لسماعهم ، وما دامت لم تجد بها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء فلا شيء يعيب حكمها .

٢ - الأصل في إجراءات المحاكمة اعتبار أنها روعيت : فلا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة . وإذا كان المتهم يهمل بصفة خاصة تدوين أمر في محضر الجلسة فهو الذي عليه أن يطلب صراحة لإثباته به ، فإن هو لم يفعل فليس له أن يشير ذلك أمام محكمة النقض . ومن ثم فلا يقبل القول بأن المحكمة لم تمسكن الدفاع عن الطاعن من إثبات تمسكه بسماع شهود

الإثبات :

٣ - من المقرر أنه متى حيزت المحكمة القضية للحكم ، فإنها لا تكون مازمة بإعادتها للمرافعة لإجراء تحقيق فيها .

٤ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها طرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

٥ - لما كان الحكم قد أقام الحجة بما أورده من أسباب سائغة على مقارفة الطاعنة الفحشاء مع الرجل الذي كان معها وقت الضبط ووجودهما معاً في حالة تنبيء بذاتها عن وقوع هذه الجريمة ، واستغفل ركن العادة بالنسبة إلى جريمتي إدارة المحل للدعارة وممارستها بما استخلصه من شهادة الشاهد من سابقة تردده مرات عدة لارتكاب الفحشاء معها ، فلا تثير على المحكمة إن هي عولت في إثبات هذا الركن على شهادة الشهود ، طالما أن القانون لا يستلزم اثبوتة طريقة معينة من طرق الإثبات .

٦ - تقدير جدية التعهيرات متروك لسلطة

التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ،
ومتى أقرتها عليه فلا يجدى المتهم نفيه أن إذن
الفتيش صدر بناء على تحريات غير جدية ، مما
لا يجوز معه مصادرة المحكمة في عقيدتها أو
مجادلتها فيما انتهت إليه .

طعن ٣٢ لسنة ٣٣ ق بالهيئة السابقة

٢٢٥

٢ من يونيو ١٩٦٣

١ - قتل خطأ : خطأ . دعوى مدنية . سكة الحديد ،
لا تحتها . م م ١٢٢ و ٢٤٠ ، عامل منواره ، شريط ،
هبوبه . نقض ، طعن ، أحواله خطأ في تطبيق القانون .

ب - حكم : تسبب ، عيب ، تأسيس الأحكام الجنائية
على التثبت واليقين لا على الفرض والاحتمال .

الموادى القانونية :

١ - فرضت المادة ١٢٢ من لائحة السكة
الحديد على عمال المناورة واجبين : أحدهما -
أن يحذروا مستخدمي المصلحة والمشتغلين
بالعربات أو حولها ، وثانيهما - أن يطلبوا من
الأشخاص المشتغلين بالشحن أو التفريغ ألا
يبقوا بالعربات المزعم تحريكها لعملية المناورة
ولا يقتربوا منها ، وإذا كانت طبيعة التحذير
تقتضى أن يكون قبل البدء بالمناورة ، بحكم
وجود المستخدمين والمشتغلين بالعربات وحولها
بالقرب من القطر ، فإن طلب عدم الاقتراب
من العربات المزعم تحريكها لعملية المناورة

يقتضى أن يكون قبل عملية المناورة وإبانها ،
لاحتمال وجودهم عقب البدء بعملية المناورة
وبعد التحذير .

كما أوجبت المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة
تحذير الجمهور من اجتياز خط السكة الحديد
عند ما يخشى حدوث خطر بسبب ذلك ،
والمستفاد من النص الأخير أن اجتياز الخط
ولو كان أسوأ منه ، لا يمنع من القيام بواجب
التحذير ، وأن التحذير أمر عام لم يقصد لللائحة
توجيهه إلى فئة دون غيرها لما يقتضيه
واجب المحافظة على أرواح الناس بغير
تفرقة .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه -
براءة المتهمين من تهمة القتل الخطأ - على أن
النص يوجب التحذير لمن يوجد من العمال
والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل إجراء عملية
المناورة وتحريك العربات ، وليس لمن يأتون
من بعيد بقصد العبور فوق الشريط من بين
العربات ، فأغفل بذلك ما فرضه النص من
طلب عدم البقاء أو الاقتراب من العربات الذى
يوجه إلى عمال الشحن قبل وإبان عملية
المناورة . كما أنه لم يعن ببيان حقيقة مركز المجنى
عليه بين القائمين بالشحن والتفريغ . وكان
الحكم قد أقام قضاءه في - رفض الدعوى
المدنية - على براءة المتهمين تأسيساً على التفسير
م ٤ - مقالات

المبادئ القانونية :

١ - التغيير الذى تجريه المحكمة فى التهمة من قتل عمد بالسهم إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن فى أمر الإحالة ، مما تملك المحكمة إجراؤه بغير تعديل فى التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة فى أمر الإحالة ، وهى واقعة القتل الخطأ ، مما كان يجب معه على المحكمة أن تلقت الدفاع إلى ذلك التعديل ، وهى إذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالبطلان مما يستوجب نقضه .

٢ - ولما كانت المحكمة رغم تأجيلها للدعوى أول الأمر كطلب الدفاع لاستدعاء الطبيب الشرعى ، مما يبين منه أنها قدرت جدية الطلب ، قد نظرت الدعوى وأصدرت حكمها فيها دون إجابة الدفاع إلى طلبه ، ودون أن تعرض فى حكمها لهذا الطلب أو تبدى سبب عدولها عن تنفيذ ما سبق أن أمرت به وقررت من استدعاء الطبيب الشرعى ، فإنها تكون قد أخلت بحق الطاعن فى الدفاع ، مما يسبب حكمها ويستوجب نقضه .

طعن ٦٤٠ لسنة ٣٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمد متولى عتلم وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى ، أحمد موانى المستشارين .

الخطأ فى الأثمة السكة الحديدية ، وكان هذا الخطأ هو أحد العناصر التى اعتمد الحكم عليها وكان له أثره فى تكوين عقيدة المحكمة ، فإنه يجب نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى المدنية .

٢ - من المقرر وجوب تأسيس الأحكام الجنائية على الثبوت واليقين ، لا على الفرض والاحتمال . ولما كان الحكم المطعون فيه فيما خاص إليه من أنه لا يوجد ما يبنى أن الطاعنين الأول والثانى قد قاما بالمرور على شريط السكة الحديدية وتحذير العمال والمشغلين بعملية الشحن والتفريغ على عربات القطار ، قد أقام قضاؤه على مجرد الاحتمال ، فإنه يكون معيباً .

طعن ٢٦٤٣ لسنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة مادل يونس ، توفيق أحمد الحشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت السركى ، وأحمد موانى المستشارين .

٢٢٦

٤ من يونيو ١٩٦٣

١ - وصف التهمة : قتل عمد . قتل خطأ . تعديل التهمة ، إسناد واقعة جديدة دفاع ، لفعه إلى التعديل هو تعديل التهمة نفسها . على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة فى أمر الإحالة . على أن الدفاع إلى هذا التعديل .
ب - طبيب شرعى : طلب الدفاع لاستدعائه لمناقشته .
حكمة تقديرها جدية هذا الطلب نظر المحكمة الدعوى وإصدار حكمها دون إجابة الدفاع إلى طلبه ، ودون أن تعرض فى حكمها لهذا الطلب أو إبداء سبب عدولها عن تنفيذه .

فإنه يكون مشوبا بالقصور والتناقض في

التسبيب مما يعيبه ويوجب نقضه .

طن ٢٨٣٥ لسنة ٣٧ في رئاسة وعضوية السادة الأساندة
محمود حامى خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، وعثمان مصطفى
رضوان ، ومحمد صبرى ، وأحمد موانى المستشارين .

٢٢٨

١٠ من يونيو ١٩٦٣

١ - جريمة التزوير : جريمة الاستعمال ، جريمة وقتية ،
جريمة مستمرة دعوى جنائية ، لاقتضاؤها بعضى المدة .
ب - حكم : تسبيب ، عيب ، لإغفال الحكم ببيان تاريخ
الحكم النهائى الفاضى برد وبطلان الورقة المزورة ،
لإغفاله أيضا ذكر تاريخ المحاكمة الجنائية والمدة التى انقضت
بين الحكم النهائى وبدء تلك المحاكمة فى استظهار أركان
جريمة التزوير وعلم الطاعن به ، لاكتفاؤه بقضاء المحكمة
المدنية برد وبطلان الورقة - ضرورة إقامته الدليل على
أن الطاعن هو الذى قارف التزوير أو اشترك فى ارتكابه .
تحقيق ما أثاره الطاعن فى صدد تحويل المحرر إليه من
الغير ، دفاع جوهرى .

المبادئ القانونية :

١ - جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية ،
بمكس جريمة استعمال الورقة المزورة فإنها
مستمرة ، تبدأ بتقديم تلك الورقة لأى جهة
من جهات التعامل والتمسك بها ، وتظل قائمة
ما دام مقدم الورقة متمسكا بها . فإذا كان
التمسك بالورقة قد استأنف الحكم الابتدائى
الذى قضى بردها وبطلانها طالها إلغاء الحكم
بصحتها ، كما مستفاد من مدونات الحكم
المطعون فيه ، فإن الجريمة تظل مستمرة حتى
يتنازل عن التمسك بالورقة أو يقضى نهائيا

٢٢٧

١٠ من يونيو ١٩٦٣

١ - تجمهر . جرمته شروط قياسها ، ق ١٠ لسنة
١٩١٤ . حكم ، لإغفاله الدليل على توافر هذه العناصر
الجوهرية . قصور .

ب - دفاع شرعى . حكم ، تسبيب ، عيب .

المبادئ القانونية :

١ - يشترط لقيام جريمة التجمهر المؤتم
بالمادتين الثانية والثالثة من القانون ١٠ لسنة
١٩١٤ - اتجاه غرض المتجمهرين الذين يزيد
عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم
التي وقعت تنفيذًا لهذا الغرض ، وأن تكون
نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى
نفذوا غرضهم المذكور ، وأن تكون الجرائم
التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامى
من طبيعة واحدة ، ولم تكن جرائم استغل
بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدى إليها
السير الطبيعى للأمر ، وقد وقعت جميعها
حال التجمهر . ولما كان الحكم المطعون فيه
لم يدل على توافر هذه العناصر الجوهرية فى
حق الطاعنين ، وكان ما أورده فى مجموعته
لا يكشف عن توافرها ، فإنه يكون مشوبا
بالقصور ، مما يعيبه ويوجب نقضه بالنسبة لهم .

٢ - لما كان ما أورده الحكم المطعون
فيه حوثياته يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى
لدى الطاعنين ، وكان قد دانهم دون أن يعرض
لهذه الحالة أو يرد على انقضاها وعدم توافرها ؛

طعن ٤٠ لسنة ٣٣ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة
محمد متولى عتلم، وعادل يونس، وتوفيق الحشن، وأديب
نصر، وحسين السركى المستشارين :

٢٢٩

١٠ من يرنيه ١٩٦٣

أ - خبره : محكمة موضوع ، تقرير خبير ، سلطتها
في تقدير قوته الدليلية حكم ، تسبيب ، عيب . تقرير
خبير ، تقدير .

ب - مسؤولية : جنائية ، مدنية مسؤولية طبيب إصابة
خطأ . نقض طعن ، أحواله مخالفة القانون والخطأ
في تطبيقه .

ج - استئناف : وصف التهمة ، خطأ ، محاكمة ،
لإجراءاتها .

المبادئ القانونية :

١ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في
تقدير القوة الدليلية لتقرير الخبير لتقديم إليها،
وما دامت قد اطمأنت إلى ما جاء به فلا تجوز
مجادلتها في ذلك . ولما كان الحكم المطعون
فيه قد اطمأن إلى ما جاء بتقرير كبير الأطباء
الشرعيين من أن التمزق إنما حدث للمجنى
عليها أثناء إجراء الطاعن لعملية « السكحت »
فإن هذا ما يضمن الرد على دفاع الطاعن للقائم
على أن هذا التمزق كان نتيجة عامل أجنبي
تدخل بعد العملية ، ولا تنافي فيما ذكره كبير
الأطباء الشرعيين في تقريره من أن المؤهل
الدرامي الذي حصل عليه الطاعن يبيح له
إجراء عملية السكحت ، وبين ما فصله من
مهمة عددها ونسبها إليه .

بتزويرها ، ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى إلا
من هذا التاريخ .

٢ - لما كان الثابت أن الحكم المطعون

فيه لم يبين تاريخ الحكم النهائي القاضى برد
وبطلان الورقة المزورة ، مع ما لهذا البيان
من أثر هام في تحديد بدء انقضاء الدعوى
الجنائية ، كافات الحكم ذكر تاريخ المحاكمة
الجنائية ، والمدة التي انقضت بين الحكم
النهائي وبدء تلك المحاكمة ، مما يعجز محكمة
النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على
الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، هذا بالإضافة
إلى قصوره في استظهار أركان جريمة التزوير
وعلم الطعن به ، وكيفائه في هذه الخصوص
بقضاء المحكمة المدنية برد وبطلان الورقة
للطعون عليها بالتزوير ، دون العناية ببحث
الموضوع من وجهته الجنائية ، إذ أن مجرد
التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا
العلم ، مادام الحكم لم يقيم لدليل على أن
الطاعن هو الذى قارف التزوير أو اشترك في
ارتكابه ، فضلاً عما انطوى عليه الحكم
من إخلال بحق الطاعن في الدفاع بالدفاته عن
تحقيق ما أثاره في صدد تحويل المحرر إليه
من الغير ، وهو دفاع له أهميته لما يترتب عليه
من أثر في تحديد مسؤوليته الجنائية . فإن هذا
العوار الذى أصاب الحكم يكفي ليقضه .

طن ٢٥٣٧ لسنة ٣٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة
السيد أحمد عفيفي، محمود حلمي خاطر وعبد الحليم البيطاش
ومختار مصطفى رضوان ومحمد صبرى المستشارين .

٢٣٠

١١ من يونيو ١٩٦٣

حالة مدنية : ق ٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن الأحوال المدنية ،
بطاقة ، إلزام صاحبها بحملها معه . تقديمها .

المبدأ القانوني :

جاء القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن
الأحوال المدنية ، خاليا من النص على إلزام
صاحب البطاقة بحملها معه ، وإنما أوجب
تقديمها إلى من عليهم كلما طلبوا ذلك ، مما
مقتضاه أن الجريمة لا تقم لجرد عدم حمل
البطاقة بل بعدم تقديمها للمدوبى السلطات العامة
عند طلبها ، أو بعد ذلك بفترة مناسبة ولما كان
الثابت أن المطعون ضده لم يقدم بطاقته عندما
طلبه بمدوبى السلطة العامة ، وتقاوس عن
تقديمها زهاء خمسة شهور ونصف شهر من
تاريخ مطالبته ، فإن الجريمة تقع في حقه ،
ويكون الحكم المطعون فيه إذا دانه بها قد
طبق القانون تطبيقاً سليماً .

طن ٢٦١١ لسنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة

٢ — من المقرر أن لإباحة عمل الطبيب
مشروط بأن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول
العلمية المقررة ، فإذا فرط في اتباع هذه الأصول
أو خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية بحسب
تعمده ونتيجته ، أو تقصيره وعدم تحريزه في
أداء عمله . ولما كان ما أثبتته الحكم من
عناصر الخطأ التي وقعت من الطاعن في أثناء
إجرائه العملية الجراحية للمجنى عليها ، تسكفي
لحمل مسؤوليته جنائياً ومدنياً ، فإن ما يدعاه
الطاعن على الحكم من مخالفة القانون والخطأ
في تطبيقه يكون غير سديد .

٣ — استئناف النيابة والمدعية بالحقوق
المدنية — يمد طرح الدعوة برمتها على محكمة
الدرجة الثانية ، فيكون لها أن تعطى الواقع
التي سبق طرحها على القاضى الابتدائى وصفها
القانونى الصحيح ، وأن تغير في تفصيلات
التهمة وتبين عناصرها وتحدها ، وكل ما عليها
الا ترجع أفعالا جديدة إلى المتهم . ومن ثم فإنه
لا يعيب حكم محكمة ثانى درجة إن أضاف
عنصر من عناصر الخطأ ، ولو كانت محكمة
أول درجة قد اطرحته ، مادام هذا العنصر
كان مطروحا على بساط البحث أمام محكمة
أول وثانى درجة ، ودارت المرافعة على أساسه ،
وما دامت الواقعة التى دين بها المتهم هى التى
رفعت بها الدعوى .

٢٣١

٢٣ من بونية ١٩٦٣

١ - دفاع . إخلال بحقه طالب ضم قضية ، المحكمة ردا صريحا تهديد .

ب - خبرة . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل مفاضلتها بين تقارير الخبراء والأخذ منها بما تراه وإطراح ما عداها حكم ، تسبيب ، عيب .

ج - تهديد . أركانها ، قصد جنائي ، النجس عن استقلالها ، تعرف الأثر الفعلي الذي كونه المتهم خير جاد في تهديده .

د - دعوى مدنية لاستئنافها وحدها نصاب لاستئناف التهم المحكم الصادر ضده في الدعوى الجنائية والمدنية ، قبول الاستئناف لإجراءات جنائية م ٤٠٣ .

هـ - قوة الشيء المحكوم به ، موضوع الجريمة وصفها الجنائي ، نسبتها إلى فاعلها القضاء بالإحالة بالنسبة إلى الدعوى المدنية ، تصحيح الحكم .

المبادئ ، القانونية :

١ - طلب الدفاع ضم قضية لا يستلزم من المحكمة عند رفضه ردا صريحا ، مادام الدليل الذي قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة ، أو ينفى للقوة التدايلية القائمة في الدعوى . ولما كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ومما يسلم به الطاعن في وجه طعنه . أن طلب ضم القضية إنما قصد به إتهام إتهام البساعت لديه على تهديد الجاني عليه ، فإن ما يثيره الطاعن بصدد الإخلال بحق الدفاع يكون عن غير أساس .

٣ - من المقرر أن المحكمة الموضوع أن

تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداها : إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه . ولما كان الثابت أن المحكمة أخذت بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير للإسناد التي بنى عليها ولما تبينته بنفسها مما يتعلق مع الرأي الذي انتهى إليه هذا التقرير ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن طلب إلى المحكمة استدعاء خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير والخبير الاستشاري لمناقشتهم ، كما لم يطلب الاستعانة بخبير ثالث مرجح فإنه لا تريب على المحكمة إذ هي طرحت تقرير الخبير الاستشاري ولم تستعن بخبير ثالث ، ومن ثم يكون الدعي على الحكم بالقصور لهذا السبب غير سديد .

٣ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التهديد يتوافر متى ثبت للمحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس الجاني عليه ، وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه من أن يذعن الجاني عليه راغما إلى إجابة الطلب ، وذلك بغض النظر عما إذا كان قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد فعلا ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس الجاني عليه ، ولا يلزم التحدث استقلالا

الدعوى المدنية .

٥ - القضاء برفض الطعن في شرطه الخاص بالدعوى الجنائية ، من شأنه أن يجعل القضاء بالعقوبة نهائيا ، بحيث يكون للحكم الجنائي قوة الشيء المحكوم به عند نظر الدعوى المدنية فيما يتعلق بموضوع الجريمة ووصفها الجنائي ونسبتها إلى فاعلها . ومن ثم فإنه لا جدوى للطاعن من القضاء بالإحالة بالنسبة إلى الدعوى المدنية اكتفاء بتصحيح الحكم طالما أن التعويض المحكوم به هو قرش صاغ واحد .

طعن ٢٨٢٦ لسنة ٣٢ بالهيئة السابقة

٢٣٢

١١ من يونيو ١٩٦٣

- أ - عيار نارى : إنطلاقه اعيب في ماسوره البندقية .
ب - لوائح : مخالفتها ، رابطة السببية بين الخطأ والإصابة .

المبادئ القانونية .

١ - لما كان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه تسوية لقضائه ، أن إصابة الجنى عليه إنما حدثت من انفجار البندقية الذى أدى إليه انطلاق العيار النارى ، لوجود عيب في معدن الماسورة لا دخل للمتهم فيه ، ولم تحصل

عن هذا الركن ؛ بل يكفي أن يكون مذهباً من عبارات الحكم ومصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة كما أوردها ، كما لا يعيب الحكم إغفال التحدث عن أثر التهديد في نفس الجنى عليه ، وما يقال من أن المتهم لم يكن جادا في تهديده .

٤ - مفاد نص المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن استئناف المتهم للحكم الصادر ضده بالتعويض يخضع للقواعد المدنية فيما يتعلق بالنصاب النهائي للقاضى الجزئى ، إذا كان مقصورا على الدعوى المدنية وحدها ، أما إذا استأنف المتهم الحكم الصادر ضده في الدعويين الجنائية والمدنية ، أيا كان مبلغ التعويض المطالب به ، فلا يجوز قبول الاستئناف بالنسبة إلى إحداها دون الأخرى لكون الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية ، مما يمنع تجزئة الدعويين ، ومن ثم فإن قضاء المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف المرفوع من المتهم من الحكم الصادر ضده في الدعوى الجنائية لرفعه من حكم جائز استئنافه - وبعدم جواز استئنافه لهذا الحكم في الدعوى المدنية على أساس أن مبلغ التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب النهائى للقاضى الجزئى ، يكون معيبا بالخطأ في القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه والحكم بقبول استئناف المتهم في

٣٣٣

٣ من يونيو ١٩٦٣

١ - قطن : رسوم ق ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ بفرض رسم حليج على الأقطان التي يتم حليجها وإلزام أصحاب الحليج ومديرها بتجهيله من أشجار القطن وتوريده لحساب مصلحة القطن خلال الأجل الذي حدده القانون المخاطب بهذا التكليف من أصحاب الحليج .

ب - محكمة : لإجراءاتها ، تأجيل المحكمة الدعوى اضم قضية بناء على طلب الدفاع ، مع تصريحها بتقديم مذكرات إلى ما قبل الجلسة بأسبوع ، إصدار المحكمة حكمها بالجلسة الأخيرة دون أن يثبت في المحضر النداء على المتهمين أو حضور أحد منهم . لاستبعادها مذكره قدمها الدفاع عن أحد المتهمين قبل الجلسة التي صدر فيها الحكم بحجة ورودها بعد اليمين الذي حددته لإبداءها . لإجراءات جنائية م ٢٧٥ أن تسمح دفاع المتهم بعلان في الإجراءات ، لإخلاق بحق الدفاع .

المبدأ القانوني :

١ - المستفاد من نص المادتين الأولى

والثانية من القانون ٢١٧ لسنة ١٩٥٥ بفرض رسم حليج على الأقطان التي يتم حليجها وإلزام أصحاب الحليج ومديرها بتجهيله من أشجار القطن وتوريده لحساب مصلحة القطن خلال الأجل الذي حدده القانون ، أن المخاطب بهذا التكليف من أصحاب الحليج ، هم الذين لهم شأن في إدارتها مما يخول لهم التدخل فيها بصفة واقعية أو قانونية سواء أ كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر ، ولما كانت الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته نقلا عن شهودي الإثبات في الدعوى ، انقطاع صلة الطاعن الأول وباقي الملاك بالحليج ، ونفى أي إشراف

هذه الإصابة مباشرة من عيار نارى أطلقه المتهم بطريقة طوعية ، وكان هذا الذي أثبتته الحكم له سنده الصحيح من أقوال الطبيب الشرعى أمام محكمة أول درجة ، فإن نعى الطاعنة على الحكم بالخطأ في الإسهاد يكون على غير أساس ٢ - لما كانت الوقائع كما أوردها الحكم

تدل على أن العيار النارى الذي انطلق لم يكن ليصيب أحدا لولا انفجار ماسورة السلاح ، وأن إصابة الجنى عليه حدثت من شظايا الماسورة المنفجرة بسبب عيب في صماعتها ، لم يكن المتهم يد فيه ولم يكن في استطاعته أن يتوقعه ، وكانت مخالفة اللوائح وإن أمكن اعتبارها خطأ مستقلا بذاته في قضايا الإصابة والقتل خطأ ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث ، بحيث لا يتصور وقوعه لولاها ، وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى .

ومن ثم يكون الحكم صحيحا فيما انتهى إليه من اعتبار رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين إصابة الجنى عليه غير قائمة ، والقضاء ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ ويصبح الدعوى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون غير سليما بما يستوجب رفض الطعن موضوعا .

طعن ٢٨٢٨ لسنة ٢٢ ق بالهياأ السابقة

التأجيل مع ضم القضية المطلوبة والتعريض بتقديم مذكرات إلى ما قبل الجلسة بأسبوع، وأثبت الاطلاع على القضية المضمومة، ثم عرج إلى المذكرة التي قدمها الدفاع عن الطاعن قبل الجلسة الأخيرة، ورأى استبعادها للورودها بعد الميعاد.

ولما كانت إجراءات المحاكمة لم تكن قد استوفيت قانوناً، إذ لم تتح المحكمة للطاعن فرصة إبداء دفاعه، وكان من المتعين عليها أن تسمعه أن أو تعرض لدفاعه المكتوب الذي حوته مذكرته المصريح له بتقديمها، دون أن تعمل استبعادها بتجاوز الأجل الذي حددته لايداعها، طالما أنها لم تكن قد أصدرت قرارها بإقفال باب المرافعة عملاً بالمادة ٢٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية، بل إن قرارها بالتأجيل للجلسة التي صدر فيها الحكم لم يكن إلا من قبيل تجهيز الدعوى للحكم، ومن ثم فإن النعي على الحكم باطوئه على بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع، يكون سديلاً ويجب نقضه.

طعن ٢٩١ لسنة ٣٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود حلمي خاطر، وعادل يونس، وتوفيق الحشن، وأديب نصر، وحسين السركي المستشارين.

فعلى أوقانوني عليه بعد أن قاموا بتأجيله للطاعن الثاني الذي انحصرت فيه الإدارة، وبذلك يخرج الطاعن الأول ومن معه من الملاك من نطاق الالتزام القانوني المفروض بمقتضى المادة الثانية سالفه البيان، وينتقل هذا العبء إلى المستأجر الذي حل محلهم بمقتضى عقد الإيجار في مباشرة الإدارة والاستغلال.

ولا يقدح في هذا ما استورد إليه الحكم من أن عقد الإيجار لم ينص على إلزام المستأجر وحده بأداء الرسم: ذلك بأن خلو العقد من هذا البيان لا ينقل ذلك التكليف القانوني إلى صاحب الحاجج، بل إن إلزام المسالك في هذه الحالة لا يكون إلا بنص صريح، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن على أساس هذا الفهم الخاطئ للقانون يكون مخطئاً ويجب نقضه.

٢ - متى كان الثابت أن المحكمة الاستئنافية قررت بالجلسة السابقة على إصدار الحكم تأجيل نظر الدعوى لضم قضية المدافع عن الطاعن ضمها، وصرحت بتقديم مذكرات إلى ما قبل هذه الجلسة بأسبوع، وبالجلسة الأخيرة أصدرت المحكمة المطعون فيه دون أن يثبت في الحضر الإداء على التهمين أو حضور أحد منهم، وكان الحكم بعد أن عرض لما طلبه الدفاع عن الطاعن من طلب الضم، انتهى إلى أن المحكمة قررت

٢٣٤

١٧ من يونيو ١٩٦٣

١ - تزوير : اشتراك فيه ، مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة .

ب - محكمة : أقوال المجنى عليه المؤيدة بما أوردته من أدلة أخرى عوات عليها نزاع بين الطاعن ، المجنى عليه .
ج - دفاع : إخلال بحقه لإشارة محامي المتهم في مرافعته إلى أشوء خلاف بينه وبين المجنى عليه وأن الأخير قدم في حقه عدة شكاوى . لبوت أن الدفاع لم يطلب ضم تلك الشكاوى . عدم ضم المحكمة لها .

للبادى القانونية :

١ - الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فإنه يكفي أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون اعتقادها هذا سوغه الوقائع التي أثبتتها الحكم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل بأسباب معقولة على ما استنتجه من قيام الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع فاعل أصلي مجرم في ارتكاب جريمة التزوير ، فإن النعى عليه بالقصور والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

٢ - متى كانت المحكمة قد أقامت قضاها على عناصر مائغة اقتنع بها وجدانها واطمأنت إلى أقوال المجنى عليه المؤيدة بما أوردته من أدلة أخرى عوات عليها من أن التوقيع للنسوب

إليه قد زور واطرحت في حدود سلطتها دفاع الطاعن من وجود نزاع بينه وبين المجنى عليه والذي قصد به التشكيك في صحة أقواله ، فإن ما يشير الطاعن من هذه الداحية هو من قبيل الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٣ - لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن محامي الطاعن أشار في مرافعته إلى أن خلافا نشأ بينه وبين المجنى عليه وأن الأخير قدم في حقه شكاوى عدة ، إلا أن المحامي لم يطلب من المحكمة ضم هذه الشكاوى على نحو ما جاء بالطعن ، وهو ما تنفى معه حالة الإخلال بحق الدفاع .

طعن ٢٩٤ لسنة ٣٣ ق بالهيئة السابقة .

٢٣٥

١٧ من يونيو ١٩٦٣

١ - وصف التهمة : دفاع ، إخلال بحقه تنبيه المتهم على تغيير الوصف أو تعديل التهمة ، طريقته .
ب - دفع : بشيوع التهمة . لا يستأهل اطراحه .
ج - أسباب الإباحة : دفاع شرعى ، تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة أو نفيها .
د - حكم : تسبيب ، عيب . محكمة موضوع شهود . أخذ بأقوال الشاهد في إحدى مراحل التحقيق ، وإطراح أقواله في مرحلة أخرى ، ببيان السبب .
ه - عقوبة : محكمة الموضوع ، سلطتها في تقديرها أسباب توقيع العقوبة بالقدر الذى رآه .
و - مسؤولية مدنية : خطأ ، ضرر . تعويض مساهمة المجنى عليه في الخطأ الذى تسبب عنه الضرر الذى لحق به نقض ، طعن ، أسباب .

المبادئ القانونية :

١ - لا يتطلب القانون اتباع شكل خاص لتنبيه المتهم على تغيير الوصف أو تعديل التهمة ، وكل ما يشترطه هو تنبيهه على ذلك التعديل بأي كيفية تراها المحكمة محقة لهذا الغرض سواء أ كان هذا التنبيه صريحاً أو ضمناً أو باتخاذ إجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع ويصرف مدلوله إليه .

ولما كان الثابت أن الطاعنين قدما للمحاكمة بوصف إحداث عاهة مستديمة بالجني عليه ، وكان يبين من مطالعة محضر الجلسة أن المحكمة لفتت نظر الدفاع عنهما إلى أنه قد أسند إلى الطاعن الثاني في التهمة إحداث إصابة الجني بجداريته اليسرى ، وهي التي تخلقت عنها العاهة ، كما أسند إلى الطاعن الأول إحداث الإصابة بجداريته اليمنى ، وترافع محاميهما على هذا الأساس ، ثم دانهما الحكم بمقتضى هذا الوصف ، فإن هذا يعد كافياً في لفت نظر الدفاع عن الطاعن الأول إلى ذلك التعديل . أما الطاعن الثاني فقد دانه الحكم بمقتضى الوصف الوارد بقرار الاتهام . ومن ثم فإن ما يدعاه الطاعنان على الحكم من الإخلال بحق الدفاع لا يكون سديداً .

٣ - الدفع بشيوع التهمة ، من الدفع الموضوعية التي لا تستأهل رداً خاصاً ، وفي قضاء المحكمة بإدانة الطاعنين استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها ما يفيد اطراحه .

٣ - تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها ، من الأمور الموضوعية التي تستقل بمحكمة الموضوع بالفصل فيها . ولما كان ما أثبتته المحكمة من تلك الوقائع مودياً إلى النتيجة التي استخلصها من أن الطاعنين لم يكونا في حالة دفاع شرعى عن النفس ، وأنهما كانا الهادئين العدوان ، فإن ما يدعاه الطاعنان على الحكم بالقصور في التسيب لا يكون مقبولاً .

٤ - المحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشاهد في إحدى مراحل التحقيق متى اطمأنت إليها ، وتطرح أقواله في مرحلة أخرى ، دون أن تكون ملزمة ببيان السبب .

٥ - تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون هو مما يدخل في ساطة محكمة الموضوع وهي غير ملزمة ببيان الأسباب التي دعته لتوقيع العقوبة بالقدر الذي رآته .

٦ - للعمل الضار يستوجب مسؤولية فاعله عن التعويض طبقاً لأحكام القانون ، ولما كان الحكم قد أثبت اعتداء الطاعنين على المدعى بالحق المدني وإحداث إصاباته بالتقرير الطبي فإنه لا محل لما يشيره الطاعنان في طعنهما من مساهمة الجني عليه في الخطأ الذي تسبب عنه الضرر الذي لحق به ، اتعاقبه بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يخضع لتقدير محكمة الموضوع وحدها بغير معقب عليها .

٢٣٦

١٧ من يونيو ١٩٦٣

١ - تفتيش : إذن ، إصداره ، تنفيذه صدور إذن النيابة العامة بالتفتيش كتابية . إجارتها لمأمور الضبط القضائي الذي ندب للتفتيش ندب غيره من مأموري الضبط لإجرائه . أمر الدب الصادر من المدوب الاصيل نبوته بالكتابة .

ب - محكمة الموضوع : سلطتها في تقدير الدليل . شاهد ، الأخذ بقول الشاهد في جلسة المحاكمة ولو خالف قولا آخر له أبداه في التحقيقات .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان الطاعن لا يمارع في أن إذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر كتابية ، وأنه أجاز لمأمور الضبط القضائي الذي ندب للتفتيش أن يدب غيره من مأموري الضبط لإجرائه ، فإنه لا يشترط في أمر الدب الصادر من المدوب الأصيل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن أن يكون ثابتا بالكتابة لأن من يجري التفتيش في هذه الحالة ، لا يجريه باسم من ندبه له ، وإنما يجريه باسم النيابة العامة الآمرة .

٢ - الأخذ بقول الشاهد في جلسة المحاكمة ولو خالف قولا آخر له أبداه في التحقيقات ، من إطلاق محكمة الموضوع : إذ للرجع في ذلك إلى ما يطمئن إليه وجدانها ، فلا يصح مصادرتها في اقتناعها بدليل صحيح اعتمدت عليه ، ولا يمدو ما يشار في هذا الصدد أن يكون جدلا موضوعيا في أدلة الثبوت ، مما لا يجوز

إثارته أمام محكمة النقض .

طعن ٣٠١ لسنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساندة محمد متولى عتلم وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى ، أحمد - حواى المستشارين .

٢٣٧

٢٤ من يونيو ١٩٦٣

أسباب الإباحة : شرعى . محكمة الموضوع تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء ، ودخوله في حدود حق الدفاع الشرعى لانتهاء المحكمة إلى أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعى ، استخلاصها ما يخالف هذه الحقيقة في تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء . لمحكمة النقض ، تصحيحها هذا الاستخلاص الخاطى .

المبدأ القانونى :

تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء ، وما إذا كان ذلك يدخل في حدود حق الدفاع الشرعى أو يعمده هو من شأن محكمة الموضوع . إلا أنها متى كانت قد أثبتت في حكمها من الوقائع ما يدل على أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعى وهو ما انتهت إليه في تكليفها المركزه من الناحية القانونية ؛ وليسكنها استخلاصت ما يخالف هذه الحقيقة في تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء بإيجابها على الطاعن البدء بإطلاق النار للارهاب دون سند من القانون ، فإنه يكون لمحكمة النقض أن تطبق القانون تطبيقا صحيحا ، وتصحيح هذا الاستخلاص الخاطى ، بما يجب منه نقض

الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن .

طعن ٥٧٧ لسنة ٣٣ برئاسة وعضوية السادة الأساندة محمود حلمي خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، وعلاء مصطفى رضوان ، ومحمد صبرى ، وأحمد موانى الششارين .

٢٣٨

٢٤ من يونيو ١٩٦٣

مسؤولية جنائية . إساءة عمدية . قصد جنائي خطأ في شخص المجنى عليه . مسؤوليته عن الإساءة العمدية .

المبدأ القانوني :

الخطأى شخص لحنى عليه لا يغير من قصد المتهم ، ولا من مادية العمل الجبانى الذى ارتكبه تحقيقا لهذا المصد ، فيعتبر مسؤولا عن الإساءة للعمدية ولو أصاب شخصا غير الذى تعمد ضربه ، لأنه إنما قصد الضرب وتعمد ، والعمد يكون باعتباره الجانى وليس باعتباره المجنى عليه .

طعن ٦٢٨ لسنة ٣٣ برئاسة وعضوية السادة الأساندة محمد متولى عتلم ، وعادل يونس ، وتوفيق أحمد الحشن ، وأ.ب.نصر ، وحسين صفوت السركى الششارين .

٢٣٩

٢٤ من يونيو ١٩٦٣

تأميم : شخصية اعتبارية . أهلية تقاضى دفع دعوى مدنية ، رفضها ، عدم قبولها نقض ، طعن ، أحوال الخطأ في تطبيق القانون ق ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

المبدأ القانوني :

مؤدى نصوص القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمؤسسات ، ومذكرته الايضاحية ، أن الشارع لم يشأ انقضاء المشروع المؤتمم بمقتضى هذا القانون بل رأى الإبقاء على

شكله القانونى واستمرار ممارسته لنشاطه مع إخضاعه لإشراف الجهة الادارية التى يرى إلحاقه بها ، وهذا الإشراف لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤتمم ، بسـل تغل له الشخصية الاعتبارية التى كانت له قبل التأميم ، كما أن أيلولة أهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المؤتممة إلى الدولة ، مع مسؤوليتها عن التزاماتها السابقة في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تريح التأميم ، لا يمس الشكل القانونى الذى كان لهذا .

ولما كانت الشركة مالكة السيارة موضوع الجريمة محل التعويض ، من بين الشركات المؤتممة بمقتضى القانون المذكور ، وقد ألحقت بمؤسسة النقل والواصلات ، ثم بالمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى ، وكان من بين أغراض المؤسسة الأخيرة الإشراف على الشركات الملحقة بها التى تكون منها أموالها ذلك الإشراف المخول للمؤسسات العامة على الشركات التى ألحقت بها بمقتضى القانون سالف الذكر ، وهو ما لا ينفك هذه الشركات شخصيتها الاعتبارية أو أهليتها في التقاضى . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى ، لرفضها على غير ذى صفة ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، بما يجب معه نقضه وتصحيحه ، والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المؤسسة المذكورة .

طعن ٧١١ لسنة ٣٣ ق بالهيئة السابقة

٢ - لما كانت العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٤ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ للتهمة الأولى المسندة للمطعون ضده ، هي الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين ، وكانت العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ للتهمة الثابتة ، هي الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو الغرامة التي لا تتجاوز عشرة جنيهات ، فإنه يجب الحكم بعقوبة الجريمة الأولى دون غيرها ، باعتبارها العقوبة المقررة للجريمة الأشد ، عملاً بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات .

ولما كان الحكم الابتدائي قضى بتفريم المطعون ضده مائتي قرش عن المتهمين ، وكانت النيابة قد استأنفت هذا الحكم للخطأ في تطبيق القانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذا أزيد قضاء محكمة أول درجة ، يكون قد جانب التطبيق السليم للقانون ، مما يستوجب نقضه والقضاء بمعاينة المطعون ضده بغرامة قدرها عشرة جنيهات عن هاتين التهمتين .

٣ - من المقرر أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام محكمة النقض غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المحدد بالمادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن

٢٤٠

٢٥ من يونيو ١٩٦٣

١ - معارضة : حكم حضوري . نقض . طعن ، أحواله خطأ في تطبيق القانون ، إجراءات جنائية م ٣٩٨ .
ب - عقوبة : ارتباط . نقض . « أحوال الطعن بالنقض »
« الخطأ في تطبيق القانون » . إساءة خطأ كلاب عقوبة ق ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ م ١٤ ، عقوبة عقوبات م ٢٤٤ عقوبات قبل تعديلها بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .
عقوبة المقررة للجريمة الأشد ، م عقوبات ٢/٣٢ .
ج - نقض : طعن ، أسبابه . محكمة النقض ، ساطعها .
إبداء أسباب أمام محكمة النقض غير التي سبق بيانها .
ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٤ و ٢/٣٥ .
د - جريمة : كلاب . لوحة المدنية ق ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ م ١ .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن المعارضة لا تقبل إلا في الأحكام العيائية وفقاً لما تقتضيه المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كان الثابت أن الحكم الذي عارض فيه المطعون ضده أمام محكمة أول درجة قد صدر حضورياً فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة في المعارضة ، بقبولها شكلاً وبإلغاء الحكم المعارض فيه بالنسبة لبعض التهم السابقة الفصل فيها وتأيمده بالنسبة للباقى ، يكون قد انحطى على خطأ في القانون ، ومن ثم يجب إلغاؤه والقضاء بعدم قبول المعارضة .

الأفعال المكونة لها ، ولما كان يبين مما حصله الحكم المطعون فيه أن كلا من الطاعنين الأول والثاني قد ساهم في جريمة السرقة التي قارفاها ودبرا أمرها مع الفاعلين الجوهريين ، بفعل من الأفعال المكونة لها ، فذلك يكفي لاعتبار كل منهما فاعلا أصليا .

٣ - مستفاد من مطالعة نصوص القانون العامة في الاشتراك (المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ من قانون العقوبات) أنها تتضمن أن قصد الاشتراك يجب أن ينصب على جريمة أو جرائم معينة ، فإذا لم يثبت الاشتراك في جريمة معينة أو في فعل معين فلا تعتبر الجريمة متى ارتكبها الفاعل نتيجة مباشرة للاشتراك لأنه لم يقع عليها ، ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه قاصرا في التبريل على أن الطاعن الثالث كان يعلم علما يقنيا بما اقترأه المتهمان الأولان من ارتكاب جريمة سرقة ، وأنه قصد إلى الاشتراك في هذه الجريمة وهو عالم بها وبظروفها ، وساعدها في الأعمال المجهزة والمسهلة لارتكابها بأن أمدّها بسيارة تنفيذ الغرض الإجرامي الذي دبره معهما . فإن الحكم قاصر ثابتان بما يستوجب نقضه .

طعن ٤٧ لسنة ٣٣ في بالهياة السابقة

أمام محكمة النقض ، إلا أنه بمقتضى الفقرة الثمانية من المادة ٣٢ من ذلك القانون ، المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها ، إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى ، أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى .

٤ - مفاد نص المادة الأولى من القانون ٣٠٣ لسنة ١٩٥٦ أن جريمة عدم تثبيت اللوحة المعدنية في رقبة الكلب لا تقوم إلا إذا كان مقيدا فعلا في السجل الخاص برقم مسلسل .

طعن ٣٩ لسنة ٣٣ في رئاسة وعضوية اسادة الأساندة محمد متولى عتلم ، وعادل يونس ، وتوفيق الحشن ، وأديب نصر ، وحسين السركي المستشارين .

٢٤١

٢٥ من يونيو ١٩٦٣

١ - فاعل أصلي : جريمة .
ب - اشتراك : شريك . حكم ، تسبب ، عيب قصد الاشتراك ، انصبابه على جريمة أو جرائم معينة . عدم ثبوت الاشتراك في جريمة عقوبات م . م ١٠١ و ٤٣ .

المبادئ القانونية :

١ - يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا أصليا في الجريمة ، أن يساهم فيها بفعل من

قضايا محكمة النقض المدنية

ديسمبر ١٩٦٣

٢٤٢

٥ من ديسمبر ١٩٦٣

شفعة : إجراءاتها ، ثمن ، إيداعه ، صورية . إثبات .
مدني م ٩٤٢ .

المبدأ القانوني :

التمن الذي توجب المادة ٤٢٥ من القانون المدني على الشفيع إيداعه حتى لا يسقط حقه في الأخذ بالشفعة ، هو التمن الذي حصل الاتفاق عليه بين البائع والمشتري وانعقد به البيع ، ولا يكون هذا التمن دائماً هو التمن المسمى في العقد ، إذ يحتمل أن يكون هذا التمن غير حقيقي بقصد تمجيز الشفيع عن الأخذ بالشفعة ، ولا شفيع أن يطعن في هذا التمن بالصورية ، وله أن يثبتها بطرق الإثبات القانونية كافة بحيث إن عجز عن إثباتها اعتبر أنه قد تخلف عن الإيداع المفروض عليه قانوناً ، إن كان المبلغ الذي أودعه يقل عن التمن المسمى في العقد .

طعن ٢٧ لسنة ٢٩ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الحسيني العوضي ، ومحمود توفيق اسماعيل ، وامييل حبران ، وابراهيم الجاني ، وصبري فرحات المستشارين .

٢٤٣

١١ من ديسمبر ١٩٦٣

ضريبة : عامة على الإيراد . إجراءات ربطها اعلان الممول بالربط . مرفعات م م ١٥ - ١٩ .

المبدأ القانوني :

في طريقة إعلان الممول بربط الضريبة العامة على الإيراد ، اكتفى المشرع بأن يكون هذا الاعلان بخطاب موصني عليه مع علم الوصول وجعل للاعلان بهذه الطريقة ذات الأثر المترتب على الاعلان بالطرق التي نص عليها في قانون المرافعات ، واعتبر أن رفض الممول استلام هذا الخطاب يقوم مقام الاعلان ، كما اعتبر الاعلان صحيحاً ، ومن ثم فلا حاجة إلى اتباع أحكام المواد من ١٥ إلى ١٩ من قانون المرافعات الخاصة بالاعلان الذي يقوم به المحضر عن طريق البريد في حالة رفض الممول استلام الخطاب .

طعن ٥٧ لسنة ٢٩ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر وأحمد زكي محمد ، وحافظ محمد بدوي ، وابراهيم محمد عمر هندی ، ومحمد نور الدين هويس المستشارين .

تقرير الاستيلاء مجرد ادعى هذا النحو ، لا يعدو أن يكون إجراء تنظيمياً قصد به تحقيق العدالة في التوزيع ، وتنظيم تداول البذرة ومنع المضاربة فيها بعد تحديد سعرها والكميات الواجب صرفها .

وليس من شأن هذا الاستيلاء أن يقلل ملكية البذرة أو حيازتها إلى الحكومة : يؤكد ذلك صدور قرارات بعد ذلك القرار بتنظيم تداول هذه البذرة ، وبيان كيفية التصرف فيها وتحديد أسعارها ، وفرض مثل هذه القيود على التصرف في البذرة وتحديد سعر جبري لها لا ينفيان ملكية صاحبها لها ، إذ أن تقييد حق الملكية بقيود قانونية تتضمنها تشريعات خاصة مراعاة للمصلحة العامة أمر جائز ، وقد أقرت ذلك المادة ٨٠٦ من القانون المدني .

٣ — القرارات المحددة الأسعار الجبرية تطبق بأثر فوري بحيث تسري الأسعار المحددة فيها على ما لم يكن قد تم بيعه من السلع قبل صدورها ، دون اعتبار لما قد يلحق أصحاب هذه السلع من خسارة نتيجة فرض تلك الأسعار .

٤ — يبين من الأعمال التحضيرية المادة ٢٢٦ من القانون المدني أن المشرع قصد من إيراد عبارة : « ركان معلوم المقدار وقت الطلب » المذكورة في هذه المادة منع سريلان الفوائد (م ٨ — أحكام)

٢٤٤

١٢ من ديسمبر ١٩٦٣

١ — تموين : استيلاء ، معناه في المواد ٤٤ وما بعدها من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . قرارا وزير التموين : ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و ١٩٩ لسنة ١٩٤٦ .

ب — ملكية : قيود على حقها . نقاها . مدني م ٨٠٦ .

ج — تسعيرة جبرية : قانون سريانه من حيث الزمان .
د — فوائد : بدء سريانها تعويض . مسؤولية تقصيرية مدني م ٢٢٦ .

المبادئ القانونية :

١ — الاستيلاء المقصود في معنى المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بحسب مفهوم نصوصها إنما هو الاستيلاء الفعلي المقتضى بالتسليم للواد المستولى عليها وبعد جردها جردا وصفيا في حضور ذوي الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل وليس هو مجرد صدور قرار الاستيلاء في ذاته .

٢ — متى كان قرار وزير التموين ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، المعدل بالقرار ٥١٩ لسنة ١٩٤٦ والصادر تنفيذاً للمرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، قد تضمن الاستيلاء استيلاء عاماً على جميع ما يوجد من بذرة القطن ، وكذلك على جميع ما ينتج أو ما يرد منها في المستقبل ، سواء أكانت في الحالج أو في شون البنوك أو في المحال التجارية أو في حيازة الأفراد أو الهيئات ، بأي صفة كانت ، فإن

المقصود عليها فيها على التعويض عن العمل غير المشروع من تاريخ المطالبة القضائية بها. وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بالمبلغ المحكوم به للطاعة على أساس أنه تعويض تستحقه عن الخسارة التي لحقت بها بسبب تقصير المطعون عليهما لعدم استلامهما بذرة التقاوى التي كانت لدى الطاعة في الميعاد المناسب - فإنه يكون قد أقام التزام المطعون عليهما بذلك المبلغ على أساس المسؤولية عن العمل غير المشروع وهو الأساس الصحيح الواجب إقامة مسؤوليتهما عليه ، ويكون قضاؤه بالفوائد من تاريخ صدوره غير مخالف للقانون .

طعن ٣٤٨ لسنة ٢٨ برئاسة وعضوية السادة الأساندة الحسيني العوضي محمود توفيق اسماعيل ، و ابراهيم الجاني ، وصبري فرحات ، وبطرس زغلول المستشارين .

٢٤٥

١٢ من ديسمبر ١٩٦٣

نقل : أمين النقل . وكيل بالعمولة . مسؤولية كل منهما . دعوى . تقادم . مسؤولية وكالة . مسؤولية عقدية . حكم . تدابير لصور . غش . خيانة في التجارة م ١٠٤ .

المبدأ القانوني :

مفاد مانصت عليه المادة ١٠٤ من قانون للتجارة من أن : « كل دعوى على الوكيل بالعمولة أو على أمين النقل بسبب التأخير في نقل البضائع أو بسبب خيانتها أو تلفها تستقط

بعض مائة وثمانين يوماً فيما يختص بالإرساليات التي تحصل في داخل القطر المصري .. وذلك مع عدم صرف النظر عما يوجد من الغش والخيانة » أن القانون قد قصر الاستثناء الوارد في هذه المادة على حالتى الغش والخيانة ، فلا محل لقياس الخطأ الجسيم عليهما في هذا الشأن . وإذا كان الحكم المطعون فيه رغم تسليمه بأن الطاعن تمسك بأن ما وقع من مصلحة السكة الحديد ، وأدى إلى تلف البصل يعتبر غشاً ، اقتصر على إيراد القاعدة القانونية المتقدمة دون أن يقول كلمته في وصف الوقائع التي صح لديه وقوعها من المطعون عليهما ، وهل كانت مما يسرى عليه التقادم التقصير المخصوص عليه في المادة ١٠٤ المذكورة ، أو يتناول الاستثناء الوارد فيها الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة سلامة تطبيق القانون ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

طعن ٩ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة

٢٤٦

١٢ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - مسؤولية : تقصيرية . مسؤولية حارس الشيء . قوة قاهرة خطأ معترض لا يصل لإثبات العكس ، خطأ المضرور ، خطأ الغير مدعى م ١٧٨ .
ب - حكم : تدليل ، لصور ، حرص المضرور بظاهرة .

المبادئ القانونية :

١ - المسؤولية المقررة في المادة ٢٧٨ من

٢٤٧

١٢ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - نقض : طعن ، إعلانه صفة فيه إعلان . وفاة المطعون عليه قبل صدور قرار دائرة الفحص بالإحالة إعلان جميع الورثة بطلان .

ب - نقض : طعن ، خصومة فيه دعوى . نظرها انقطاع سير الخصومة .

ج - بطلان : نقض طعن ، خصوم فيه تجزئة . نزاع ملكية .

المبادئ القانونية :

١ - على الطاعن أن يراقب ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغيير في الصفة ، ليعلن بالطعن من يصح اختصاصه قانوناً بصفته : فإن وجد أن خصمه قد توفي كان عليه إعلان ورثته بتقرير الطعن في الميعاد المقرر بالقانون . وإذا كان إعلان الطعن في الميعاد من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على عدم سرعاتها البطلان ، وكان الثابت أن المطعون عليه الثاني قد توفي قبل صدور قرار دائرة الفحص بالإحالة فأعلن الطاعن تقرير الطعن إلى ورثته بعد الميعاد ، فإن للطعن يكون باطلاً بالنسبة إلى ورثة المطعون عليه المذكور .

٢ - لا تنمقد الخصومة أمام محكمة النقض في ظل القانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ إلا بإعلان تقرير الطعن مؤشراً عليه بالإحالة ، مما لا يصح معه القول بانقطاع سير الخصومة

للقانون المدني تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء افتراضاً لا يقبل إثبات العكس ، ومن ثم فإن هذه المسؤولية لا تدرأ عن هذا الحارس باثبات أنه لم يرتكب خطأ ، ما وأنه قام بما ينبغي من العناية والحيلة حتى لا يقع الضرر من الشيء الذي في حراسته ، وإنما ترتفع هذه المسؤولية فقط إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يدل عليه فيه ، وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في القول بانتفاء الخطأ من جانب الوزارة حارسه الشيء ، فإن ذلك لا تندفع به مسؤوليتها طبقاً للمادة ١٧٨ من القانون المدني .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان خطأ المضرور (الطاعن) بعبارة مجملة تتضمن أن الطاعن لم يكن حريصاً في سيره دون أن يكشف عن مظاهر عدم هذا الحرص ، وعين الأعمال التي وقعت من المضرور واعتبرها الحكم عدم حرص منه ، ودون أن يبين المصدر الذي استمد منه هذه الواقعة أو يقيم الدليل عليها ، فإنه يكون مشوباً بالفصور .

طعن ١٧ لسنة ٢٩ في الهيئة السابقة

ووقف ميماد إعلان الطعن في حالة وفاة المطعون عليه قبل إعلانه بالتقرير .

٣ — متى كان الموضوع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه ، هو بطلان القيد الذي أجرته الشركة سلف الطعن على العين محل النزاع ، وبطلان إجراءات نزع الملكية التي تعاقبها فيها ضد مدّينها المطعون عليه السادس ، وإلغاء ما انتهت به تلك الإجراءات من الحكم ببيع تلك العين إلى المطعون عليه الثالث الراسي عليه المزاد ، تثبتت ملكية المطعون عليه الأول للعين المذكورة تبعاً لذلك ، وبالإستناد إلى عقد البيع المسجل الصادر له من المطعون عليه الثاني ، فإن النزاع في هذه الصورة يكون غير قابل للتجزئة : ومن ثم فإن بطلان الطعن بالنسبة إلى ورثة المطعون عليه الثاني يستتبع بطلانه بالنسبة إلى باقي الخصوم .

طعن ٣٠ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة .

٢٤٨

١٢ من ديسمبر ١٩٦٣

جرك : مخالفة . غرامة جركية . جركية . مدى إعفاء منها . لائحة جركية م ٣٧ .

المبدأ القانوني :

الإعفاء للشار إليه في الفقرة الرابعة من

المادة ٣٧ من اللائحة الجركية ، مقصورة على البضائع المشحونة صبا المفوه عنها بالفقرة الثالثة ، دون البضائع المشحونة في طرود المفوه عنها في الفقرتين الأولى والثانية .

طعن ١٠٧ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة

٢٤٩

١٨ من ديسمبر ١٩٦٣

أ — نقض : طعن ، إعلانه ، إعلان . بطلان .
ب — مسافة : مبعدها ، نقض ، طعن ، إعلان .

المبادئ القانونية :

١ — إعلان الطعن في الميعاد المحدد له ومن الإجراءات الختمية التي يترتب على إغفالها سقوط الحق فيه وبالتالي عدم قبول الطعن .

٢ — إعلان المطعون عليه بصورة من تقرير الطعن لا يلزم لإجرائه سوى انتقال المحضر من مقر محكمة النقض التي حصل التقرير بقلم كتابها إلى محل من يراد إعلانه : ومن ثم فإن ميعاد المسافة الذي يزاد على ميعاد الطعن يحتسب على على أساس المسافة بين هذين المحليين .

طعن ١٥٢ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة

هو أم الحساب شخص آخر دون ترخيص من الأصيل، فإذا حصل التعاقد بغير هذا الترخيص فلا يكون نافذاً في حق الأصيل إلا إذا أجازته، وقد استندت المادة من حكمها الأحوال التي يقضى فيها القانون أو قواعد التجارة بصحة هذا التعاقد.

فإذا كان الموقع على الإيصال سهد الدعوى هو مدير الشركة الطاعنة بوصف كونه ممثلاً لها، وقد تضمن هذا الإيصال إقراره بهذه الصفة باستلام الشركة منه بصفته الشخصية المبلغ المثبت به بصفة كونه وديعة بين نفسه وبين الشخص الاعتباري الذي يذوب عنه (الشركة) وهو ما لا يجوز عملاً بالمادة ١٠٨ سالفة الذكر إلا بترخيص من الشركة أو بإجازتها لهذا التعاقد.

وبالتالي لا يجوز للمدير أن يرجع على الشركة على أساس عقد الوديعة : وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر العبارة المؤشر بها على ظهر الإيصال والموقع عليها من المدير بصفته الشخصية متضمنة لإقراره منه بملكية سيده ما لقيمة تلك الوديعة، وكان هذا الإقرار منصفاً على ذات الوديعة المشار إليها في صلب السند، فإن الإقرار المذكور لا يكون من شأنه أن يرتب بذاته في ذمة الشركة التزاماً جديداً مشتقاً عن الالتزام الناشئ عن عقد الوديعة؛ وإنما يستمد ذلك الإقرار أثره من هذا العقد، وبالتالي

٣٥٠

١٩ من ديسمبر ١٩٦٣

- ١ - إثبات : قواعده ، تعلقها بالنظام العام . نظام عام .
- ب - عقد : أركانه . رضا . نيابة في التعاقد . نيابة مدني م ١٠٨ . وديعة .
- ج - نقض : طعن ، أثره . دفاع جوهرى ، لإفالة حكم ، تسبيب ، عيب .

المبادئ القانونية :

١ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة فيما يجب إثباته بالكتابة ليست من النظام العام ، فيجوز الاتفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها . فتي كان الثابت أن الطاعنة لم تبسك بعدم جواز الإثبات بالبينة قبل صدور الحكم القاضي بإحالة الدعوى إلى التحقيق ولم تبد اعتراضاً ما على الإثبات بالبينة قبل البدء في سماع الشهود ، بل إنها أحضرت شهوداً رسمتهم المحكمة كما سمعت شهود المطعون عليها الأولى وانتهى التحقيق بغير إبداء هذا الاعتراض من جانبها ، فإن ذلك يعد قبولاً منها للإثبات بالبينة يسقط حقها في الدفع بعدم جواز الإثبات بهذا الطريق ؛ ولا يجوز لها بعد ذلك أن تعود فيما أسقطت حقها فيه .

٢ - تقضى المادة ١٠٨ من القانون المدني

بأنه : « لا يجوز للشخص أن يتعاقد مع نفسه باسم من يذوب عنه ، سواء كان التعاقد لحسابه

يدور معه وجودا وعدما ، ومن ثم فإن عدم نفاذ عقد الوديعة في حق الشركة الطاعنة ، يستتبع أن يكون الأفرار المذكور غير ملزم لها .

٣ - متى كان عيب القصور الذي لحق بالحكم المطعون فيه واستوجب نقضه - بسبب إغفاله الرد على دفاع جوهرى للطاعنة قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى - لا يلحق بالحكم الاستئنافى الصادر بالإحالة إلى التحقيق ، لأنه وقد أراد بهذا التحقيق الثابت من صفة المطعون عليها الأولى فى رفع الدعوى ، وهو الأمر الذى يجب أن يسبق التعرض لدفاع الطاعنة سالف الذكر ، فإنه لا يمكن رعى ذلك بالحكم بالقصور لكونه ترك أمر الرد على هذا الدفاع للحكم الذى يمتد فى موضوع الدعوى ، بعد أن تثبت الصفة للمطعون عليها . ومن ثم فإن طلب الطاعنة نقضه يكون على غير أساس .

طعن ٢٨ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة

٢٥١

١٩ من ديسمبر ١٩٦٣

استئناف : رسم . دعوى . قانون الرسوم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ رسم مخفض إلى النصف لاستئناف الأحكام الصادرة فى المسائل الفرعية .

المبدأ القانونى :

مؤدى نص المادتين الأولى والثالثة من

قانون الرسوم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، أن رسم الاستئناف فى الدعاوى المعلومة القيمة بقدر على أساس الفئات المبينة فى المادة الأولى تبعا لقيمة هذه الدعاوى ، وأن الرسم الخفض إلى النصف المقرر لاستئناف الأحكام الصادرة فى المسائل الفرعية ومدها بالحكم الصادر بعدم قبول الطعن فى قرار لجنة تقدير الضرائب شكلا ، إنما يقدر على أساس الفئات المبينة فى تلك المادة ، لأن هذا النصف منسوب إلى تلك الفئات وذلك دون اعتبار لعدم اتصال الحكم الصادر فى المسألة الفرعية بالموضوع . كما أنه إذا كانت الدعوى متضمنة عدة طلبات ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة ، فإن الرسم يحدد على أساس قيمة كل طلب منها على حدة ، دون تفرقة بين ما إذا كان الحكم الصادر فى هذه الطلبات قد فصل فى الموضوع أم فى مسألة فرعية .

طعن ٧٧ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة

٢٥٢

١٩ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - نقض : طعن ، إعلانه . إعلان . حضور المطعون عليه وتقديمه مذكرة بدفاعه فى الميعاد . تمسك ببطالان . إعلانه بتقرير الطعن دون بيان وجه مصلحته فى ذلك . لا بطلان .

ب - إنبات : طرقه . إقرار . غير قضائى ، حجته . محكمة الموضوع . مبدأ ثبوت بالسكتابة .

المبادئ القانونية :

متى كان إعلان تقرير الطعن قد تم فى الميعاد

الجزء الملائم ، بما يحفظ حق الخزنة العامة وهو إضافة مدين جديد إلى مدينها الأصلي «الممول» بحيث يكون التسبب في التقصير أو التأخير مسؤولاً عنه عن أداء الضرائب المستحقة في حدود قيمة الأموال المبيعة . وبهذا النص لم يرد المشرع إدراج مصلحة الضرائب في عداد أولى الشأن من الدائنين الذين إذا لم يتم إخطار أحدهم جاز له طبقاً للمادة ٦٩١ مرافعات أن يقرر بالزيادة بالمشر خلال ستين يوماً من تاريخ إخطاره برسو المزداد والتمن الذي الذي رسا به . من ثم فإن النص في القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، دون قانون المرافعات ، على وجوب إخطار مصلحة الضرائب بإيداع قائمة شروط البيع وتاريخه ، لا يغير من طبيعة حقها باعتبارها صاحبة حق امتياز عام على أموال مدينها لا أكثر، وبالتالي لا يكون لها حق التقرير بزيادة المشر إلا في خلال الأيام المشرة التالية لرسو المزداد طبقاً للمادة ٦٧٤ مرافعات .

طعن ١٥ لسنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وإبراهيم عمر هندي ، ومحمد نور الدين عويس المستشارين .

وكان المطعون عليه قد قدم دفاعه في الميعاد القانوني ، فإنه لا يجوز له التمسك ببطلان الإعلان بدعوى وجود عيب فيه ، طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في ذلك .

٢ — الإفراز غير القضائي يخضع لتقدير القاضي الذي يجوز له تجزئته والأخذ ببعضه دون البعض ، كما أن له مع تقدير الظروف التي صدر فيها أن يعتبره دليلاً كاملاً أو مبدأً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة أولاً يأخذ به أصلاً .

طعن ١٩٩ لسنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عيساد ، ومحمود توفيق اسماعيل ، وإبراهيم الجبالي ، وصبري فرحات ، وبطرس زغلول المستشارين .

٢٥٣

٢٥ من ديسمبر ١٩٦٣

ضريبة : دينها ، امتيازها . حق عبي . حق امتياز . تنفيذ : زيادة عشر . ١٤٥ لسنة ١٩٣٩ م ٩٠ ق ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ مرافعات م ٦٩١ و ٦٧٤ بإيداع قائمة شروط البيع وتاريخه .

المبادئ القانونية :

توجب الفقرة الثالثة من المادة ٩٠ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ — بعد تعديلها بالقانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ — إخطار مصلحة الضرائب بإيداع قائمة شروط البيع وتاريخه ، ورتبت على التقصير أو التأخير في أي من هذين الإجراءين

٢٥٤

٢٥ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - اختصاص - محكمة ابتدائية ارتباط .

ب - عمل : عقد . فسخ . فصل مبرر . شركة
التزام الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم
والشركات ذات المسؤولية المحدودة بتشغيل ٧٥٪ من
مستخدميها من المصريين . في ٢٦ سنة ١٩٥٤ م ٩٣ .

المبادئ القانونية :

١ - المحكمة الابتدائية هي المحكمة ذات
الاختصاص العام في النظام القضائي ، متى
كانت مختصة بالنظر في طلب ما ، فإن اختصاصها
هذا يمتد إلى ما عساه أن يكون مرتبطاً به من
طلبات أخرى ، وإن كانت أصلاً مما تدخل في
الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي ، ومن ثم
فتي كانت الدعوى قد تضمنت عدة طلبات منها
طلب المكافأة وطلب العمولة ، وكانت المكافأة
تحدد على أساس جملة عناصر منها الأجر الثابت
والعمولة ، وقد استظهرت محكمة الاستئناف في
حدود ساطعها الموضوعية قيام الارتباط بين
هذين الطلبين ، وأقامت قضاءها باختصاص
المحكمة الابتدائية بطلب العمولة على هذا
النظر ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون أو
أخطأت في تطبيقه .

٢ - بالرجوع إلى القانون ٢٦ سنة ١٩٥٤

يبين أنه نص في الفقرة الأولى من المادة ٩٣
منه على أنه : « يجب ألا يقل عدد المصريين
المستخدمين في مصرف في شركات المساهمة عن
٧٥٪ من مجموع مستخدميها ، وألا يقل مجموع
ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥٪
من مجموع الأجور والمرتبات التي تؤديها
الشركة ، ويسرى حكم هذه الفقرة على شركات
التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية
المحدودة إذا زاد رأس مالها عن خمسين ألف
جنيه » ومفاد ذلك أن للشركات المشار إليها
أن تعين مستخدميها جديداً من المصريين ، أو
أن تفعل من موظفيها الأجانب ما يحقق
النسبة المقررة في هذا القانون ، مما لا يجزئ معه
للقول بأن فصل المطعون عليه من خدمة الشركة
وهو من موظفيها الأجانب تحقيقاً لهذه النسبة ،
يكون بغير مبرر .

طعن ٢٣٥ لسنة ٣٠ ق بالهبة السابقة

٢٥٥

٢٦ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - نقض : طعن ، الخصم فيه حكم طعن إفلاس .
ب - إفلاس : جماعة الدائنين دعاوى التفليسة سنديك
دعوى ، تمثيل الخصوم فيها .
ج - سنديك : تمثيله الدائني التفليسة ، انتهاءه .
د - خصومة : اعتراض الخارج عليها ، قبوله ،
أنسره .
ه - شركة تضامن : حكم شهر إفلاس أنسره .
و - نقض : طعن ، سبب جديد مرافعات م ٤٥٠ .

المبادئ القانونية :

١ — اختصاص الشركة التي صدر حكم الإفلاس ببناء على طلبها في دعوى الاعتراض التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، لا يستلزم طبقاً للقواعد العامة — اختصاصها في الطعن المرفوع من وكيل التفليسة عن هذا الحكم متى كان الحكم المذكور لم يقض لها بشيء ، ولم تغد هي منه ، ولم يكن للطاعن في تلك الدعوى طلبات قبلها ، أو كانت لها هي طلبات قبله ، وكان كل منهما مختصاً باعتباره مدعى عليه ، وكانت مصالحهما في الدعوى واحدة هي أن يقضى برفضها .

٢ — وكيل التفليسة يمثل جماعة الدائنين ويعمل باسمها في كل ماله علاقة بأموال التفليسة كما يمثل في الدعاوى التي ترفع على هذه التفليسة . وإذا كانت دعوى الاعتراض التي أقامها المطعون عليه بطلب عدم الاعتداد بالحكم الصادر بإشهار إفلاس الشركة — بالنسبة إليه شخصياً — تعتبر من الدعاوى التي تمس أموال تفليسة الشركة المذكورة ، لأن الهدف منها إنما هو إقصاء الأموال الخاصة لرافعها عن أموال التفليسة التي يشملها حق الضمان العام المقرر لجماعة دائيها ، تلك الجماعة التي تضم الشركة طالبة الإفلاس باعتبارها دائنة عادية للشركة المفلسة ، فإن اختصاص وكيل التفليسة (السنديك)

في دعوى الاعتراض يكون مغنياً عن اختصاص أي من دائني التفليسة ، ومن بينهم تلك الشركة وبالتالي فهم ويمثلها في الطعن الذي رفعه بوصف كونه وكيلاً لدائني التفليسة عن الحكم الصادر في دعوى الاعتراض وتفيد هي بذلك من هذا الطعن ولها أن تخرج على المطعون عليه .

٣ — مالم يصدر أمر بعزلي وكيل التفليسة (السنديك) فإن تمثيله لدائني التفليسة لا ينتهي إلا بانتهاء التفليسة بأحد الطريقتين اللذين وضعهما القانون التجاري لإسائها ، وهما : الصلح ، واتحاد الدائنين ، وباتباع الإجراءات الخاصة بهما . ومن ثم فلا ينتهي مأمورية وكيل التفليسة ولا تزال صفته في تمثيل الدائنين بقيام الدائن الذي حكم بإشهار الإفلاس ببناء على طلبه بتصفية أعمال التجارة ، ولا بمفادته أراضى الجمهورية .

٤ — تشترط الفقرة الأولى من المادة ٤٥٠ من قانون المرافعات لقبول اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها ، أن لا يكون قد أدخل أو تدخل في الدعوى التي صدر فيها الحكم المعارض عليه . فمقى كان للثابت من الحكمين الابتدائي والاستئنافي في دعوى إشهار الإفلاس واللذين كانا تحت نظر محكمة الموضوع أن المعارض (المطعون عليه) قد (٩٢ — أحكام)

اختصم في تلك الدعوى ، وأنه حضر أمام المحكمة الابتدائية وأبدى دفاعه في الدعوى وقدم المستندات المؤيدة لهذا الدفاع ، ولما حكم بإشهار الإفلاس رفع المطعون عليه ووالده كل بصفته الشخصية استئنافا عن هذا الحكم ولما حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعن هو ووالده في الحكم الاستئنافي بطريق النقض ، وقضى برفض هذا الطعن ؛ فإن اعتراض المطعون عليه على حكم الإفلاس بحجة وقوع إهمال جسيم من أخيه ووالده في تمثله في الخصومة التي صدر فيها هذا الحكم ، لا يكون مقبولا ، متى كان هو طرفا في تلك الدعوى وما تلا فيها بشخصه .

وإذا نصت المادة ٤٥٥ من قانون المرافعات على أنه يترتب على الاعتراض على الحكم إعادة طرح الخصومة على المحكمة من جديد ، فإن مناط ذلك أن يكون الاعتراض جائرا ومقبول بحسب أحكام المواد السابقة على تلك المادة ، فإذا لم يكن الاعتراض كذلك ، فإنه يمنع على المحكمة التي رفع إليها هذا الاعتراض أن تبحث الخصومة من جديد ، أو أن تقرر فيها ما يخالف ما قرره الحكم المعترض عليه .

وعلى المحكمة أن يرفع إليها الاعتراض أن تتحقق من تلقاء نفسها من توافر الشروط التي يتطلبها القانون لقبول الاعتراض وأن

تقضى بعدم قبوله إذا تبين تخلف شرط منها ولو لم يدفع الخصم أمامها بذلك .

٥ — متى كان المطعون عليه شريكا متضامنا فإن الحكم بإشهار إفلاس الشركة يستتبع حتما إفلاسه هو أيضا ، إذا أن الشركاء المتضامنين مسؤولون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة ، فإذا وقفت الشركة عن الدفع فمعنى ذلك أنهم هم أيضا قد وقفوا عنه ، ولا يترتب على إغفال الحكم الصادر بإفلاس الشركة البص على شهور إفلاس الشركاء المتضامنين فيها ، أو على إغفاله بيان أسماهم أن يظلوا بمأوى عن الإفلاس ، إذ أن إفلاسهم يقع كنتيجة حتمية ولازمة لإفلاس الشركة :

٦ — متى كان المطعون عليه لم يؤسس اعتراضه أمام محكمة الموضوع على أساس أنه بوصف كونه بالتضامن مع الشركة للامتناع بإفلاسها ، يحق له الاعتراض على حكم الإفلاس استنادا إلى الفقرة الثانية من المادة ٤٥٠ مرافعات وإنما أسسه على أساس وقوع خطأ جسيم ممن كان يمثل في دعوى الإفلاس وهو الأمر الذي تشير إليه الفقرة الأولى من المادة المذكورة ، وكان دفاعه في دعوى الاعتراض كما كان في دعوى الإفلاس التي صدر فيها الحكم المعترض عليه ، يقوم على إنكار أنه شريك متضامن في الشركة المألمة ، فإنه لا يقبل منه المسمى

٢ - العبرة في اختصاص المحاكم العادية بالتعويض عن أعمال الإدارة المخالفة للقوانين واللوائح وفقاً لنص المادة ١٨ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء هي بمجرد الإدعاء بالمخالفة وليس بتحقيق وقوعها ، إذ أن وقوع المخالفة فعلاً إنما هو شرط للمستووية لا للاختصاص . وإذا كان طلب الشركة الطاعة المحكم لها يبلغ معين بصفة تعويض أفعالها من ضرر بسبب حرمانها من الإعانة بقرار إداري مدعى بمخالفة للقوانين واللوائح ، هذا الطالب لا يهدف إلى وقف أو تأويل القرار الإداري الصادر برفض صرف الإعانة إليها ، كما أن الفصل في موضوع ذلك الطالب لا يقتضي التعرض لهذا القرار بتعطيل أو تأويل ، إذ يقتصر الأمر على تحرى ما إذا كان القرار المذكور قد صدر بالمخالفة للقوانين واللوائح أو بالموافقة لها ، وما إذا كان في حانة تحقق المخالفة قد أضر بالمصلحة ، فإن المحكم المظنون فيما انتهى إليه من عدم اختصاص المحاكم العادية بنظر دعوى الطاعة بوصف كونها دعوى بطلب تعويض عن إجراء إداري مدعى بوقوعه مخالفاً للقوانين واللوائح ، قد أخطأ في تطبيق القانون .

طعن ٧٨ لسنة ٢٩ في بالهيئة السابقة

بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض .

طعن ٢٣ لسنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الحسيني العوضي ، ومحمد توفيق اسماعيل ، وإبراهيم الجاني ، وصبري فرحات ، وبطرس زغلول المستشارين :

٢٥٦

٢٦ من ديسمبر ١٩٦٣

لإثبات : وكيل ، تقديره ، محكمة موضوع .

المبدأ القانوني :

تقدير ما إذا كانت الكتابة الصادرة من الخدم من شأنها أن تحمل التصرف المدعى به قريب الاحتمال أو لا تجعله كذلك ، هو من سلطة محكمة الموضوع ، إلا أنه يشترط أن يقيم هذا التقدير على أسباب تنبئ به عقلاً .

طعن ٤٧ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة

٢٥٧

٢٦ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - دعوى : تكليفها .

ب - اختصاص : ولائي إدارة ، تعويض عن أفعال المخالفة للقوانين واللوائح في ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ م ١٨

المبادئ القانونية :

١ - العبرة في تكليف الدعوى ليس بما يصفه بها الخصوم ، بل بما تبيته المحكمة من وقائعها ومن تطبيق القانون عليها .

٢٥٨

٢٦ من ديسمبر ١٩٦٣

حكم : تدليل ، عيب أهلية ، عوارضها ، عته .

المبدأ القانوني :

إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في اثبات قيام حالة العته لدى اللهاثع إلى التقرير الطبي الذي أثبت وجودها في نوفمبر ١٩٥٤ ، ورتب الحكم على ماورد في هذا التقرير أن هذه الحالة لا بد أن تكون راجعة إلى تاريخ حصول للتصرف المطعون فيه ، أي في ديسمبر ١٩٥٣ وكان التقرير الطبي خلوا مما يمين على تأكيد إرجاع حالة العته التي أثبتها الطبيب في نوفمبر سنة ١٩٥٤ إلى تاريخ ذلك التصرف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يفصح عن مصدر آخر استند منه تأكيد كيد رجوع حالة العته إلى ذلك التاريخ بالذات وهو مايجب ثبوته بيمين

لإبطال التصرف ، يكون قاصرا بما يستوجب تقضيه .

طعن ٧٩ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة

٢٥٩

٢٦ من ديسمبر ١٩٦٣

دعوى : بطلان النيابة عامة ، تدخلها ، جنسية .
المبدأ القانوني :

توجب المادة ٩٩ من قانون المرافعات تدخل النيابة في كل دعوى تتعلق بالجنسية وإلا كان الحكم باطلا ، وإذا كانت هذه المادة لم تفرق بين حالة وأخرى ، بل أطلقت النص فيستوى في هذا أن تكون الدعوى رفعت أصلا بوصف كونها دعوى جنسية ، أو رفعت بوصف كونها دعوى مدنية ، متى كانت قد أثبت فيها مسألة أولية من مسائل الجنسية تقتضي تدخل النيابة في الدعوى .

طعن ١٠٠ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة

قضاء المحكمة الإدارية العليا

فبراير ١٩٦٤

٢٦٠

٨ من فبراير ١٩٦٤

١ - عقد إداري : عقد توريد مهلة إضافية ، غرامة تأخير . لأئحة مناقصات مزايادات م ١٠٥ . متأخر ، رده .

ب - عقد توريد : إسناد التوريد إلى عقد آخر ، إعذار .

ج - متعهد مقصر : إسناد عملية التوريد لغيره على حسابه ، ممارسة ، مناقصة محاية ، عامة .

د - فرائد قانونية : مطالبة رسمية ، ميعادها . ق ٥٥ لسنة ١٩٥٠ م ٢٣ عريضه ، إعلانها . منازعة إدارية

المبادئ القانونية :

١ - الجهة الإدارية بمنح المورد المتأخر مهلة إضافية للتوريد ، مع توقيع غرامة التأخير ، وذلك طبقاً لنص المادة ١٠٥ من لأئحة المناقصات والمزايدات .

و يمنح المهلة للمورد المتأخر في حالة إبقائه جهة الإدارة عليه ، يكون استفاداً لمهته وحثاً له على الإسراع بالتوريد .

٢ - لا حاجة لمنح مهلة للمورد المتأخر ، أو لإعذاره ، إذا أسهت الإدارة التوريد إلى

شخص آخر على حساب المتعاقد الأصلي .

٣ - قيام جهة الإدارة بإسناد عملية التوريد إلى شخص آخر على حساب المتعاقد الأصلي ، يمكن أن يكون بطريق الممارسة ، أو المناقصة العامة ، أو المناقصة المحلية .

ولا يعفى المتعهد المقصر من توقيع غرامات التأخير في هذه الحالة ، رغم إسناد التوريد لغيره

٤ - قيام جهة الإدارة بالشراء على حساب المتعهد لا يؤدي إلى إنهاء الرابطة التعاقدية بين الطرفين ، مادامت الإدارة لم تلجأ إلى الإجراء الآخر : إنهاء التعاقد مع مصادرة التأمين .

٥ - ميعاد بدء المطالبة الرسمية بالفوائد القانونية المحكوم بها من تاريخ المطالبة الرسمية يكون في المنازعات الإدارية من تاريخ إبداء العريضة سكرتيرية المحكمة ، وفق المادة ٢٣ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، وليس من تاريخ إعلان هذه العريضة .

قضية ٩٣٣ لسنة ٨ ق .

للائحة التيارات .

ولا وجه لإعمال المادة ٤٣ من القانون
المذكور .

قضية ١٠٨٢ لسنة ٨ ق .

٣٦٣

٢٢ من فبراير ١٩٦٤

١ - تأديب : موظف . تعدد متهمين ، اختصاص .
ارتباط لا يقبل التجزئة . موظف مؤقت .
ب - حق دفاع : من متهم حاضر . تأجيل قضية في
مواجهته ، لإعلانه .

المبدأ القانوني :

إذا تعدد المتهمون المقدمون للمحاكمة
التأديبية ، لقيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين التهم
الموجهة اليهم ، فإن المحكمة التي تحاكم أعلام
درجة ، هي التي تختص بمحاكمتهم جميعاً .

ولا يؤثر في ذلك كون أحدهم من الموظفين
المؤقتين .

٢ - حضور المتهم أمام المحكمة التأديبية ،
وتأجيل القضية في مواجهته ، لا يحل محله لإعلانه
بموجب الجلسات التالية .

فإذا تخلف عن الحضور ، ثم احتج بعدم
سماع دفاعه ، فإن احتجابه يكون على غير
أساس :
قضية ١٢٧ لسنة ٩ ق .

٣٦١

٢٢ من فبراير ١٩٦٤

١ - ملهى : تياترو ، ترخيص . فتحة ، تشغيل . لائحة
تيارات ١٢ من يولييه ١٩١١ .
ب - ترخيص : إدارة ملاه متعددة . ق ٣٧٢ لسنة
١٩٥١ .
ج - لائحة تيارات : تأييدها في ق ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦

المبادئ القانونية :

١ - لا يجوز فتح التيارات أو تشغيلها قبل
الترخيص بذلك مقدماً وفقاً لنص المادة الأولى
من لائحة التيارات الصادرة في ١٢ من يولية
١٩١١ .

ومفاد أحكام هذه اللائحة ، أن يكون
الترخيص الواحد للملهى واحد :

٢ - المادة الثالثة من القانون ٢٧٢ لسنة
١٩٥٦ بشأن الملاهى ، تشترط لمنح ترخيص
واحد لإدارة ملاه متعددة ، أن تشغل هذه الملاهى
مكاناً واحداً في فترة زمنية واحدة . ويجب
في حالة عدم توافر الشرط المتقدم إصدار ترخيص
مستقل قائم بذاته لكل ملهى على حدة .

٣ - الترخيص بإدارة ملهى ، وفقاً لللائحة
التيارات ، المنصوص فيه على شرط بإلغائه
بمجرد إلغاء اللائحة الصادرة وفقاً لها ، يجب اعتباره
لاغياً بصدد القانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ ملفياً

قانونها ، ومن ثم لا يكون قراراً إدارياً ، قول
مردود ، بأنه يجب التفرقة بين حالة كون
النص المقيّد متملقاً بفرد معين ، وحالة كونه
يضع قاعدة عامة أو مجردة .

وتطبق هذا النص في الحالة الأولى لا يقتضي
من الإدارة إلا التقييد المادي ، في حين يستلزم
صدور قرارات فردية تحدد مجال انطباق النص
في الحالة الثانية .

وكون هذه القرارات الفردية تطبقها لنص
عام ، لا يمنع من أنها هي التي تنشئ المركز
القانوني الفردي ، ومن ثم فهي قرارات إدارية ،
وليست أعمالاً مادية .

٣ - وضع القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن
رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية ، قاعدة
عامة بفرض رسم على كل مستخدم لخط كهربائي
وفرق في ثنات الرسم بين دائرة كل من مجلس
بلدى مدينتى القاهرة والأسكندرية ، وبين
دائرة المجالس البلدية الأخرى ؛ وليس معنى هذه
التفرقة إعفاء من لا يدخل النطاق الإدارى
لمجلس بلدى معين ، وما يؤكده هذا المعنى أحكام

القانون ٤٨ لسنة ١٩٦٢

لفضية ٩٧٩ لسنة ٨ ق .

٢٦٣

٢٦ من فبراير ١٩٦٤

١ - تأميم : شركة مساهمة نزاعها مع الوزارات
الجمعية العمومية للقسم الاستشارى مجلس الدولة ،
اختصاصه ق ٧٢ لسنة ١٩٦٣ م ٤٧ فقرة ج . مصالح
عامة . نزاع ، تحكيم .

ب - قرار إدارى : تنظيمى عام ، فردى . مركز قانونى
، إنشاؤه ، تعديله .

ج - رسم : إذاعة وجهاز لاسلكى ١١٢ لسنة
١٩٦٠ . ق ٤٨ لسنة ١٩٦٢ .

المبادئ القانونية :

١ - تأميم شركة المساهمة وفقاً للقانون ٧٢
لسنة ١٩٦٣ ، مؤداه أيلولة ملكيتها للدولة مع
احتفاظها بشكائها القانونى .

ولا يجوز اعتبارها من المصالح العامة في
تطبيق الفقرة (ج) من المادة ٤٧ من قانون
مجلس الدولة .

ولا تختص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى
بمجلس الدولة بإبداء الرأى في نزاعات الشركة
مع الوزارات أو المصالح العامة ، ما لم يلجأ إليها
في ذلك اختياراً على سبيل التحكيم .

وينعقد الاختصاص لمجلس الدولة بهيأة
قضاء إدارى .

٢ - القول بأن العمل الإدارى الذى يكون
تطبيقاً لنص مقيّد ، لا ينشئ أو يعدل مركزاً

٢٦٤

٢٩ من فبراير ١٩٦٤

١ - دعوى : ميعاد رفعها . بناء ، إخطار عنه ، غرامة
ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ قرار إدارى نهائى تظلم فى خلال
تسعين يوما .
ب - قرار إدارى : تظلم ، بت فيه ، شكله .

المبادئ القانونية :

١ - القرار الصادر بفرض غرامة لعدم
الإخطار عن البناء فى المواعيد المحددة طبقاً
للمانون ٥٩ لسنة ١٩٥٤ ، هو قرار إدارى
نهائى ، يجوز التظلم منه فى خلال تسعين يوما
من تاريخ التكليف بالأداء .

وكون قرار المدير العام فى التظلم نهائياً ،
مؤاده استنفاد الإدارة كل سلطاتها بالفصل فى
التظلم ، ويكون تقديم أى تظلم تال غير مجد ،
سواء بالنسبة للاستجابة إليه أو بالنسبة لإبقاء
ميعاد رفع الدعوى مفتوحاً .

ويجب التقيد فى رفع الدعوى بالمواعيد
محسوبة من تاريخ الفصل فى التظلم لأول

٢ - البت فى التظلم من القرار الإدارى
لا يلزم فيه شكل معين ، يكفي أن يوافق الرئيس
الإدارى المختص على المذكرة التى توضع فى
شأن التظلم .

قضية ٩١٩ لسنة ٨ ق .

٢٦٥

٢٩ من فبراير ١٩٦٤

قضاء إدارى : اختصاص ، رقابة . مؤسسة عامة .
غرف تجارية ، اتحادها العام ، لائحتها ق ١٨٩ لسنة
١٩٥١ . مرسوم ١٨ من أغسطس ١٩٥٣ . مرفق
عام قرار إدارى . مصلحة التجارة .

المبدأ القانونى :

الاتحاد للعام للغرف التجارية ، هو مرفق
عام من مرافق التمثيل المهنى لدى السلطات العامة
ويجب اعتباره مؤسسة عامة ، واعتبار
وسائله فى تعيين موظفيه وفصلهم قرارات
إدارية تخضع لوصاية إدارية من مصلحة
التجارة .

ولا يؤثر فى هذا التكليف عدم تطبيق
قواعد التوظيف الحكومية ، والأخذ بقواعد
القانون الخاص التى تنظم هذه الشؤون .

وكون سلطة المكتب فى هذا الشأن
لائحية ، يضاف على قواعد القانون الخاص هنا
صفة الأحكام اللائحية . وتخضع القرارات
السالفة الذكر لرقابة مجلس الدولة بهيأة قضاء
إدارى .

قضية ٩٧٩ لسنة ٨ ق .

٢٦٦

٢٩ من فبراير ١٩٦٤

١ - جنسية : إسقاطها . شارع ، حريته في تنظيمها وتقديرها . حق مكتسب . ق ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ ، م ١٨ ، ١٩ .
ب - وزير داخلية : سلطته في إسقاط الجنسية بقرار مسبب . دولة أجنبية ، عمل لمصالحها إسقاط الجنسية عن الزوجة والأولاد القصر .

المبادئ القانونية :

١ - الشارع مطلق الحرية في تنظيم الجنسية وتقديرها ولا محل للاحتجاج بوجود حق مكتسب أو ترتيب مركز ذاتي للفرد قبل الدولة في اكتساب جنسيتها على وجه معين ، أو في استمرار احتفاظه بها متى كان الشارع قد عدل ذلك بتشريع جديد .

فمثلا المادة ١٩ من القانون ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاصة بالجنسية المصرية ، تخول وزير الداخلية لأسباب هامة يقررها أن يسقط الجنسية عن كل مصري غادر البلاد بقصد عدم العودة ، إذا تجاوزت غيبته في الخارج ستة شهور

٢ - لوزير الداخلية سلطة إسقاط الجنسية المصرية بقرار مسبب منه عن كل من يعمل لمصلحة دولة أجنبية في حالة حرب مع جمهورية مصر . فإذا أسقطها عن زوج ، إعمالا لنص المادة ٤٨ من القانون ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ ، ثم

قام مسوغ لإسقاط الجنسية عن الزوجة والأولاد القصر ، جاز للادارة تعديل قرار لإسقاط الصادر طبقاً للمادة ١٨ . بإسقاطه إلى المادة ١٩ من القانون ، حتى يشملهم أثر الإسقاط .

ويعتبر التعديل صحيحاً مادامت شروط تطبيق المادة ١٩ متوافرة في شأن الجميع .

قضية ١٢١٧ لسنة ٧ ق .

ديسمبر ١٩٦٢

٢٦٧

أول ديسمبر ١٩٦٢

١ - دعوى الغاء : ميعاد رفعها . سفر إلى الخارج . قائمة الممنوعين من السفر . قرار بإضافة اسم إليها ، تجديد أثره . برفض التصريح بالسفر . صدور ومناسبة سفر جديدة متميزة ، يعاد الطعن فيه .
ب - مباحث عامة : سفر إلى الخارج ، الترخيص به ، لتقدير الادارة .

المبادئ القانونية :

١ - إن القرار الصادر في ٢١ من يولييه ١٩٥٩ برفض طلب المدعى التصريح له بالسفر إلى الخارج ، والذي أعلن المدعى في ٢٨ من يولييه سنة ١٩٥٩ ، وهو القرار الطعون فيه ، قرار إداري لا يسوغ اعتباره تأكيذاً لقرار منه في ٢ من إبريل سنة ١٩٥٨ من السفر إلى سوريا . وذلك أنه صادر في مناسبة سفر (١٠م - أحكام)

٢٦٨

أول ديسمبر ١٩٦٢

مهندس مكلف : استقالة • عقوبة ، تأديبية ، جنائية .
حق الموظف في الاستقالة وفقا للقانون ٢١٠ لسنة
١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - يمتل منه في نطاق
في ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر التكاليف
للمهندسين -

المبدأ القانوني :

إن انقطاع المهندس المكلف المهتم عن
مباشرة عمله يوم تقديم استقالته في أول ديسمبر
١٩٥٧ ، وعدم عودته رغم إخطاره بعدم
قبولها ، يعد خروجاً على حكم المادة الخامسة
من القرار بقانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ ، كما أن
في امتناعه عن أداء عمله في خدمة الدولة خروجاً
على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته ، وإخلالا
صارخا بحق الدولة قبله ، الأمر يستوجب
مساءلته على قدر ما بدر منه ولا يجدي المهندس
للمهم تبريراً لموقفه أنه كان يريد الاشتغال
بالأعمال الحرة ، وأنه لم يكن يعلم حكم القانون .
فلا وجه إذا لما جاءت به صحيفة الطعن من أن
الحكم التقاضي قد أخطأ في تطبيق القانون
بمقولة أن قانون نظام موظفي الدولة قد أقر
حق الموظفين في الاستقالة من الوظيفة . وهذا
قول مردود أولاً بما أفصح عنه نص المادة
الخامسة من القرار بقانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٩ ،
وبما سبق أن نصت عليه بنود الأسرين

جديدة متميزة عن مناسبة السفر السابقة . وقرار
وضع اسم المدعى على قوائم المتنوعين من السفر
يتجدد أثره - بحكم طبيعته - كلما استجدت
مناسبات السفر ، ومن ثم فالقرار المطعون فيه
له ميعاد للعامل مستقل .

٢ - إن الترخيص أو عدم الترخيص في
السفر إلى خارج البلاد هو من الأمور المتروكة
لتقدير الإدارة حسبما تراه متفقاً مع المصلحة
العامة ، فلها أن ترفض الترخيص إذا قام لديها
من الأسباب ما يبرر ذلك . فإذا كان القرار
المطعون فيه قام على أمور معينة منسوبة للمدعى
وهي أمور تسوغ النتيجة التي انتهى إليها القرار
وقد بان للمحكمة من الأوراق المقدمة أن وزارة
الداخلية استخلصتها من التحريات التي تجمعت
لدى إدارة المباحث العامة (فرع النشاط الداخلي
- أجنب) ؛ ولا تريب على الوزارة إذا
كانت قد اطمأنت فيما انتهت إليه إلى صدق
تحريات موظفيها المسؤولين ، وليس بقصدح في
سلامة قرارها أن يكون قد مضى بمض الوقت
على لوائح التي تضمنتها التحريات ، سُمح
للمدعى خلاله بالسفر دون اعتراض . إذ هي
حرة في اختيار مناسبة إصدار قرارها بتغير معقب
عدا إساءة استعمال السلطة وهو ما لم يقم عليه
دليل .

قضية ١٩٧٧ لسنة ٦ في رئاسة وعضوية السادة
الأسسائنة الأهم الامام الحريبي ، ومصطفى كامل
اسماعيل ، وحسن السيد أيوب ، والدكتور ضياء الدين
صالح ، وعبد خنار النزي المستشارين .

تخطر الإدارة بقبولها والاستغناء عن خدماته، وتلك قاعدة عامة تشمل جميع موظفي الدولة، مهما يكن مركزهم في السلم الإداري، وحكمها أن امتناع الموظف عن عمله عقب استقالته مباشرة، يؤدي حتما إلى ارتباها كات شديدة في سير المرافق العامة بانتظام واطراد.

وقد جاء قانون موظفي الدولة ٢١٠ لسنة ١٩٥١ واضحا صريحا في تنظيم أحكام الاستقالة على ضوء ما تقدم من أصول، ونصت المادة ١١١ منه على أنه: «يجب على الموظف أن يستمر في عمله إلى أن يبلغ إليه قرار قبول الاستقالة أو إلى أن ينقضي الميعاد المبين في الفقرة الأولى من المادة السابقة ١١٠، وغنى عن القول أن استمرار سير المرافق العامة هو من أولى الواجبات التي يفرضها القانون على الموظفين.

واثن كان التشريع الخاص بطائفة المهندسين، وهو القرار بالقانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦، قد عاين على مخالفة أحكامه بقنوات جنائية؛ فليس يعني ذلك أنه يجب المخالفات التأديبية التي نص عليها قانون موظفي الدولة ٢١٠ لسنة ١٩٥٠، وقانون المحاكمات التأديبية ١١٧ لسنة ١٩٥٨... وقد سبق لهذه المحكمة العليا أن قضت بأنه لا نطاق بين نطاق الحرية الجنائية والجزائية التأديبية، وللمحكمة التأديبية

المسكربين ١٢٥ و ١٢٧ للصادرين في ٢١ من سبتمبر و ٩ من أكتوبر ١٩٥٥. وحاصل ذلك حظر الامتناع عن تأدية أعمال الوظيفة لو كان ذلك عن طريق الاستقالة، سواء أ كانت مريحة أم ضمنية، فقد اعتبرها القانون في هذا المجال كأنها لم تكن وفضلا عن ذلك فإن الاستقالة وهي ليست إلا مجرد رغبة من الموظف أو المستخدم في ترك عمل وظيفته بإرادته واختياره وبصفة نهائية.

إلا أنها وإن كانت بهذا المعنى حقا للموظف، وأمرها بما حاله، فإن هذه اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة تقييد كثيرا من استعمال هذا الحق. بحيث لا يكون الموظف في نفس مركز الأجير في عقد إيجارة الأشخاص، وإنما الموظف يقوم بعمل للمصلحة فرد بذاته، بل لمصلحة المجموع، ومن ثم فقد حرص المشرع عند تنظيم هذا الحق على أن يوقف بين حق الموظف في ترك العمل، وحق الجماعة في الحصول على المصلحة العامة. ومن أجل هذا استقر القضاء الإداري وفقه القانون لعام منذ وقت بعيد، على أن علاقة الموظف بالإدارة لا تنقطع بمجرد تقديم استقالته، بل بقبول هذه الاستقالة، ومعنى ذلك أن على الموظف الذي أبدى رغبته في ترك العمل نهائيا بتقديم استقالته، أن يستمر في أداء عمله ومباشرة واجبات وظيفته إلى أن

مجالها الخاص لاختلاف طبيعتها عن المحاكمة الجنائية الأولى قوامها مخالفة الموظف لقواعد وظيفته وخروجه على مقتضياتها ، فهي متعددة العصور ، ونطاقها غير محدود ، وهي بهذه المثابة تعتبر ذات كيان مستقل عن الاتهام الجنائي الذي يستند إلى جرائم وعقوبات محدودة .

ومن ثم فإن الفعل الواحد كما يشكّل جريمة من جرائم القانون العام ، يمكن أن يتمخض في ذات الوقت عن مخالفات أدبية وذنوب إدارية يرتب القانون الإداري الجزاء عليها . وقد نصت المادة ٨٣ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أن « كل موظف يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يعاقب تأديبياً وذلك مع عدم الإخلال بالحق في إقامة الدعوى المدنية أو الجنائية عند الإقضاء » .

ومفاد ذلك أن الموظف الذي يخالف الواجبات الوظيفية ، إنما يرتكب ذنباً إدارياً يسوغ تأديبه جزاء على « خطأ وظيفي » فتتجه إرادة السلطة الإدارية إلى توقيع « عقوبة وظيفية » ، وفقاً للأشكال والأوضاع التي تقررها اللوائح والقوانين . وذلك في حدود النصاب المقرر ، وسبق لهذه المحكمة أن قضت بأن الذنب التأديبي يختلف عن الجريمة الجنائية ، في أنه لا يخضع لقاعدة : « إلا جريمة بغير نص »

ولأنما يجوز لمن يملك قانوناً سلطة التأديب أن يرى في أي عمل إيجابي أو سلبي يقع من الموظف عند ممارسة أعمال وظيفته ، ذنباً تأديبياً إذا كان لا يتفق وواجبات الوظيفة ، ولا شك أن في تقديم موظف استقالته ، ثم الانقطاع فور تقديمها عن أداء واجبات وظيفته ، والإصرار على الامتناع عن العمل رغم تنبيه جهات الإدارة على ضرورة العودة فوراً إلى العمل ، ووجوب النزول على حكم القانون ، أمر لا تقره الشرائع الإدارية ويستوجب التأديب .

قضية ٢٥٤٩ لسنة ٦ ق رئاسة وعضوية السادة الاساندة عبد العزيز البيلوي ، ومصطفى كامل اسماعيل ، وحسن السيد أيوب ، والدكتور ضياء الدين صالح ، ومحمد مختار العربي المستشارين .

٣٦٩

٢ من ديسمبر ١٩٦٢

كادر عمال : نطاق تطبيقه عامل مؤقت استعطالة، أنشأها على الصفة المؤقتة ، قرار إداري ماليه ، كتابها ٧٨ - ٣١ / ٢٩ في إبريل ١٩٤٧ .

المبدأ القانوني :

إن هذه المحكمة سبق أن قضت بأن العامل متى هين بصفة مؤقتة ، وتخصصت طبيعة الرابطة القانونية التي تحدد مركزه القانوني في علاقته بالحكومة عند تعيينه على هذا النحو بالقرار الصادر بهذا التعيين على وفق أوضاع الميزانية ، فإنه يخرج بذلك عن نطاق تطبيق

أحكام كادر العمال . كما أكد ذلك كتاب وزارة المالية ٧٨ - ٣١/٢٩ الصادر في أبريل سنة ١٩٤٧ وما دام هذا التعمين على غير درجة من درجات كادر العمال ، وعلى بند في الميزانية غير مخصص لأجور العمال . ولا حجة في القول بأن استقالة الخدمة في هذه الحالة تقاب الصفة المؤقتة إلى دأمة لأن هذا يتعارض مع الميزانية من جهة إذ يخضعها لظروف العامل ويطغى إلى تعديلها تبعاً لذلك ، كما يخالف أحكام كادر العمال من جهة أخرى ، حيث لا ينشأ الحق في الإفادة منها إلا بمقتضى القرار الإداري الذي يصدر في هذا الشأن ، منشأاً للمركز القانوني الذي يحدد معاملة العامل على أساسه : فيما لو عين بصفة مؤقتة ، أو بصفة دائمة ، أو هندا يتم تثبيته على درجة من درجات كادر العمال .

قضية ١٨٥٩ لسنة ٦ في رئاسه وعضوية السادة الأساتذة : الامام الامام الحريبي ، والدكتور محمود سعد الدين الشريف ، وعبد الفتاح نصار ، وعزت عبد المحسن وأبو الوفا زهدى المستشارين .

٢٧٠

٨ من ديسمبر ١٩٦٢

١ - مؤسسات عامة : تكييفها القانوني قبل العمل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، تعرفها خلط مؤسسة ذات نفع عام .
ب - مستشفى المواساة بالاسكندرية : مؤسسة ذات نفع عام .

المبادئ القانونية :

١ - أن التشريعات في مصر قبل العمل

بالقرار بقانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة ، قد خلا من أى تعريف للمؤسسات العامة . بل أنه لم يحسن استعمال تعبير المؤسسات العامة ، فكان يخلط بينها وبين المؤسسات ذات النفع العام ، كما أنه لم يلتزم خطة موحدة ، أو شكلاً واحداً في إنشاء المؤسسات العامة : فمنها ما نص صراحة على تكييفها القانوني واعتبارها مؤسسات عامة . ومنها ما اجتزأ بمسحها الشخصية المدنية في قانون إنشائها أو في قانون لاحق ، دون النص صراحة على تكييفها القانوني .

فلا مندرجة من أن يوكل أمر التكييف القانوني للمؤسسات وهل هي عامة أم لا ، إلى تقدير القضاء في كل حالة على حدة . والقضاء في تقديره لكل حالة يستعين بالمقاييس المشار إليها في مجموعها بوصف كونها علاقات تهدي إلى حقيقة طبيعة المؤسسة ، فهو يرجع فعلاً إلى الفصوص التشريعية إن وجدت ليتعرف أكان المشرع قد أعلن بوضوح إرادته فيما يتعلق بطبيعة المؤسسة أم لا . ولا يجتزى بذلك بل يستهدى بأصل نشأة المؤسسة وهل هي من خلق الإدارة أو من خلق الأفراد . كما يستأنس بمدى اختصاص السلطة العامة التي تتمتع بها المؤسسة ، وهل لها مثلاً حق فرض الضرائب والرسوم أم لا ، ويستدير أيضاً بمدى رقابة الإدارة على المؤسسة من الناحية الإدارية والمالية ، ثم يستدبر من كل أولئك وما إليه ،

تقديره لحقيقة طبيعة المؤسسة .

٢ - إن مستشفى المواساة هو في أصل نشأته من خلق الإدارة ، وأن المشرع إذ تدخل فيما يمد في تظيمه لم يعان إرادته بوضوح في جعله مؤسسة عامة . بل لم يفتح أى اختصاص من اختصاصات السلطة العامة . أما رقابة الإدارة على المستشفى من الناحيتين الإدارية والمالية فهي بالقدر الذى يفرض عادة على المؤسسات الخاصة ذات النفع العام ؛ مقابل ما تحصل عليه من إعانات وتسهيلات خاصة ، وليست من نوع السيطرة التى تمارسها الإدارة بالنسبة للمؤسسات العامة ومن ثم فإن المستشفى المذكور ليس من المؤسسات العامة .

قضية ٢٤٤ لسنة ٥ ق بالهيئة السابقة .

٢٧١

٩ من ديسمبر ١٩٦٢

دعوى الإلغاء ميمادها ، إعلاناتها وسبلاتها . إثبات قرار إدارى ، لإبلاغه .

المبدأ القانونى :

أن المادة الثامنة عشرة من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تظيم مجالس الدولة . قد نصت على أن : « ميماد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بإلغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه ،

في الجريدة الرسمية أو في النشرات التى تصدرها المصالح أو اعلان صاحب الشأن به » .

فالإعلان notification هو الطريقة التى بها تنقل جهة الإدارة القرار الإدارى إلى فرد بعينه ، أو أفراد بذواتهم من الجمهور والأصل هنا أن الإدارة ليست ملزمة اتباع وسيلة معينة لكي تبلغ الفرد أو الأفراد بالقرار على أن عدم خضوع الإعلان لشكايات معينة يجب أن لا يحرمه من مميزات كل إعلان : فيجب أن يظهر فيه اسم الجهة الصادر منها سواء أ كانت الدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى ، وأن يصدر من الموظف المختص ، وأن يوجه إلى ذوى المصلحة شخصيا إذا كانوا كاملي الأهلية ، وإلى من يتوب عنهم إذا كانوا ناقصي الأهلية .

ومن المسلمات في المجال الإدارى في مصر وفي فرنسا أن عبء إثبات النشر أو الإعلان الذى تبدأ به المدة يقع على عاتق جهة الإدارة . ولئن كان من اليسير عليها إثبات النشر لأن له طرقا معينة ، فإنه من العسير عليها نسبيا إثبات الإعلان لعدم تطلب شكاية معينة في إجراءاته .

والقضاء الإدارى في مصر وفي فرنسا يقبل في هذه الخصوصية كل وسيلة تؤدي إلى إثبات حصول الإعلان . فقد يكون مستمدا من توقيع صاحب المصلحة على أصل القرار أو صورته

٢٧٢

٨ من ديسمبر ١٩٦٢

دعوى : ميعاد ، وقف تنفيذ . مرتب - ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ م ٢١ في ميعاد تقديم طلب صرف المرتب تظلم ، رفضه .

المبدأ القانوني :

أن المادة ٢١ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أنه : « لا يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة ، وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه ، على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه ، إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ، ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها » .

« وبالنسبة للقرارات التي لا يقبل طلب إلغائها قبل التظلم منها إداريا ، لا يجوز طلب وقف تنفيذها ؛ على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المظلم ، أن تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبه كله أو بمضيه ، إذا كان القرار صادرا بالفصل أو بالوقف ، فإذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ، ولم يرفع دعوى الإلغاء في الميعاد ، اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه »

ويبين من هذا النص أن المشرع غاير في الاجراءات المواعيد بين طلب صرف المرتب ،

بالعلم ، وأحيانا يكفي بمحضر التبليغ الذي يحضره الموظف المنوط به إجراء التبليغ . ويجوز قبول إيصال البريد كقرينة يمكن إثبات عكسها إذا ما أرسل التبليغ بكتاب عن طريق البريد . وقد سبق لهذه المحكمة العليا أن قضت بأن العلم يجب أن يكون يقينيا ، لا ظاهريا ولا افتراضيا ، وأن يكون شاملا لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة إلى هذا القرار ، ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقة الطعن فيه ، ولا يجري الميعاد في حقه إلا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم .

ويثبت هذا العلم من أي واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقييد في ذلك بوسيلة إثبات معينة وللقضاء الإداري ، في أعمال رقابته القانونية التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة ، وتقدير الأثر الذي يمكن أن ترتبه عليها من حيث كفاية العلم أو قصوره ، وذلك حسبما تستبينه المحكمة من أوراق الدعوى وظروف الحال .

قضية ٥٨٨ لسنة ٧ ق : بالهيئة السابقة .

٢٧٣

٨ من ديسمبر ١٩٦٢

عامل مؤقت أو موسمي : فصله قرار جمهوري ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ ، مقاده . العامل المؤقت أو الموسمي عند انقضاء المدة المحدد لخدمته المؤقتة أو عند انتهاء العمل .

المبدأ القانوني :

إن الأصل أن العامل ، الذي تخصصت طبيعة الربطة القانونية التي تحدد مركزه القانوني في علاقته بالحكومة عند تعيينه باتصافها بالتوقيت ، أما أن يكون معينا لمدة محددة ، وعندئذ يعتبر مفصولا تلقائيا بانتهاء المدة المحددة لخدمته المؤقتة ، سواء انتهت الأعمال المعين عليها أو نفذت الاعتمادات المقررة لها أم لا ، الم يجدد تعيينه بذات الصفة المؤقتة ، أو بصفة أخرى ، فيكون هذا تعيينا جديدا بشروطه وأوضاعه بعد انفصال الربطة الأولى . وإما أن يكون معينا بصفة مؤقتة ، دون تحديد مدة ؛ وفي هذه الحالة يعتبر مفصولا عقب كل يوم عمل يقوم به ، وأن طال قيامه بهذا العمل ولو لم تنته الأعمال المعين عليها أو تنفذ الاعتمادات المالية المخصصة لها ؛ ومن باب أولى تنقطع صلاته بالعمل بانقطاع تلك الأعمال أو نفاد الاعتمادات .

بيد أن الشارع لحكمة تتعلق برعاية العمال

وبين طلب وقف التنفيذ : فهو قد سمح بتقديم طلب صرف المرتب في المدة المحددة لابت في التظلم ، أي في الوقت الذي لم يفتح فيه بعد طريق التقاضي ، وهو بالتالي لم ينص على وجوب اقتران طلب صرف المرتب بطلب الإلغاء في صحيفة واحدة ، كما فعل بالنسبة لطلب وقف التنفيذ

ومن ثم فلا محل للقياس بين الطلبين من حيث الإجراءات والمواعيد . بحكم هذه المغايرة . ولما كان المشرع لم يحدد نهاية الميعاد لتقديم طلب صرف المرتب ، وكان في الوقت نفسه قد منع من اعتبار الحكم بصرف المرتب كأن لم يكن بعد رفض التظلم إذا رفعت دعوى الإلغاء في الميعاد ، فإن المستفاد من ذلك أن طلب صرف المرتب يكون مقدما في الميعاد ، إذا كانت دعوى الإلغاء مرفوعة في الميعاد ، إلى أن يقضى فيها نهائيا .

ولما كان لا جدال في أن دعوى الإلغاء التي أقامها المدعي مرفوعة في الميعاد ، فإن طلب صرف المرتب بناء على ما تقدم ، يكون هو الآخر مقدما في الميعاد .

القضية ٨٢٠ لسنة ٨ ق : بالمبدأ السابقة .

المؤقتين والموسمين الذين تهيأ لهم إلى حد ما قسط من اتصال العيش ، حتى لا يحرمهم من مورد رزق رتبوا حياتهم على الاعتماد عليه وعلى الأجر الذي يتقاضونه منه ، أصدر في ٩ من فبراير سنة ١٩٦٠ القرار الجمهوري ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن العمال المؤقتين والعمال الموسمين نص في مادته الأولى على أن : « يحظر على الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة فصل أى عامل مؤقت أو موسمي إلا بالطريق التأديبي » وبذلك أورد قيودا على ما للإدارة من سلطة تقديرية ترخص في استعمالها للأسباب التي تراها ، وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ، بحكم كونها المهمة على تسيير المرافق العامة على الوجه الذي يحقق هذه المصلحة ، والمسؤولة عن حسن سير هذه المرافق في انتهاء خدمة هؤلاء العمال غير الطريق التأديبي ، في أى وقت كان ، قبل انتهاء المدة المحددة لخدمتهم المؤقتة ، أو قبل انتهاء الأعمال المعينين عليها أو نفاذ لاعتمادات المرصودة لها ، فأصبح على العمال المؤقتين ، طالما أن عملهم لم ينقذ ، واعتماداته لم تنقذ ، حماية لم تكن لهم من قبل ، إذ حظر على الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة استعمال الرخصة التي كانت تملكها أصلا في حق العمال المذكورين في فصلهم بغير الطريق التأديبي ، وبذلك سلبها هذه السلطة التقديرية

وأبقى لها حق الفصل بالطريق التأديبي .
غير أنه لم يمس هذا الحظر سلطة لإدارة المقيدة في فصل العامل المؤقت أو العامل الموسمي عند انتهاء الأعمال التي عين عليها ، أو نفاذ الاعتمادات المخصصة لها ، وهذا الفصل الذي يجب إعماله خارج نطاق الحظر متى توافرت أسبابه ، إذ لا تملك الإدارة سلطة تقديرية ملازمة الإبقاء على العامل المؤقت أو الموسمي ، على الرغم من انتهاء الأعمال أو نفاذ الاعتمادات ، بل أن خدمته تقتضي لزوما في هذه الحالة وتقطع علاقته بالحكومة لزوال حاجة العمل إليه ، ولا أجر بغير عمل ، أو لانعدام المصرف المالى لأجره إذ لا صرف من غير اعتماد . ولم يخرج القرار الجمهوري ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ على هذا الأصل بل أوردته مادته الثانية ، مما يؤخذ منه أنه حدد نطاق الحظر المنصوص عليه في مادته الأولى ، بنصه على تحريم فصل العمال المؤقتين والموسمين ، أثناء قيامهم بالعمل المكلفين به ، وقبل انتهائه أو نفاذ اعتماداته ، إلا بالطريق التأديبي لا بعد ذلك : إذ نص في المادة الثانية على أنه : يجب على الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة موافاة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالإقليم الجنوبي بأسماء العمال للمؤقتين المعينين في كل منها ، مع بيان للمهنة والأجر اليومي المقرر لكل عامل . وذلك قبل

نفاذ الاعتمادات وانتهاء الأعمال المكلفين بها بشهرين على الأقل : كما نص في المادة الثالثة منه على أن « تدرج وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أسماء هؤلاء العمال في مكاتب التوظيف والتخديم التابعة لها وتكون الأولوية في التعيين في الجهات التي كانوا يعملون بها أو في أقرب جهة إليها » ونص في مادته الخامسة على أن : « على وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الاتصال بالوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة بشأن العمال المؤقتين المدرجة أسماؤهم في مكاتب التوظيف ، لاستخدامهم في المشروعات التي تقوم بها كل منها بالأجر الذي كان يتقاضاه كل منهم أو لتعيينه مع المقاولين الذين يقولون تنفيذ هذه المشروعات » كذلك أوجب في مادته السادسة على : « الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة مراعاة أن تتضمن عقود التوريد إلزام المقاولين بأن يستخدموا ما لا يقل من ٢٥٪ من العمال سالف الذكر ، وذلك بناء على اقتراح وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل » .

ومفاد هذه النصوص هو تأكيد انقطاع صلة العمال المؤقتين بالحكومة وانتهاء خدمتهم بانتهاء الأعمال المكلفين بها ، أو نفاذ الاعتمادات المالية المدرجة لها في ميزانية الجهة التي كانوا يعملون بها ، وتقدير أولوية لهم ، بعد تحقق هذه الواقعة ، في إعادة تعيينهم في هذه الجهة أو في أقرب جهة إليها ، مع توظيف ترشيحهم للاستخدام

في المشروعات التي تقوم بها الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة ، وبيان أسس تعيينهم مع المقاولين الذين يقولون تنفيذ هذه المشروعات أو لذين يلتزمون بمقود توريد وشروط هذا التعيين وأوضاعه ، وكل أولئك يفترض سبق انتهاء خدمتهم ، وبؤكد القاعدة التي يقوم عليها .

وإذا كانت المادة الرابعة من القرار الجمهوري ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ قد نصت على أن : « تعتبر كل وزارة والمصالح والإدارات التابعة لها في تنفيذ أحكام هذا القرار وحدة واحدة من حيث تعيين العامل المؤقت على اعتماد آخر عند نفاذ الاعتماد المعين عليه » ، فإن وضع هذه المادة بوودها بعد المادتين الثانية والثالثة ، اللتين أقرتا لأصل سالف الذكر فقررتا أولوية العمال المؤقتين الذين انتهت الأعمال المكلفين بها ، أو نفذت الاعتمادات المخصصة لها في التعيين في الجهات التي كانوا يعملون بها ، أو في أقرب جهة إليها . إن ما يفيد تضيدها توجيها للإدارة ، وإيضاحاً لمداول هذه الجهات ، وتحديد انطاقها فإنها تشمل الوزارات والمصالح والإدارات التابعة لها . وأنها لا تنطوي على استثناء بوجوب تعيين العامل المؤقت على اعتماد آخر في أي منها بعد نفاذ الاعتماد المعين عليه ، لأن وجود الاعتماد لآخر في ذاته لا يعني أنه يتسع حتماً ، سواء من حيث طبيعة العمل أو من حيث مقدار المال ، لاستيعاب

عمال جدد فوق حاجته أو تقديراته متى كان مستوفياً العدد اللازم له .

ومن ثم فإن ما ذهب إليه حكم المحكمة الإدارية المطعون فيه من أن السبب المسوغ الفصل العامل المؤقت لا يمكن أن يكون إلتفاد كل الاعتمادات الموجودة بالوزارة بجميع مصالحها وإداراتها وقت فصله ، يكون على غير أساس سليم من القانون .

الفضية ٩٠٦ لسنة ٨ : بالهيئة السابقة .

٢٧٤

٨ من ديسمبر ١٩٦٢

١ - جزاء تأديبي : تجديد الجزء المناسب . محكمة تأديبية ذنب إداري حمامه ، إخلال ، بواجبات الوظيفة أو خروج على مقتضياتها . حسب أركان الفعل المكون للذنب الإداري ما تحديدها ، وصف جنائي ، قانون عقوبات .
ب - تأديب : مشروعية - محكمة إدارية عليا . ذنب ، ساطة تقدير خطورته غلو ، قسوة ، شطط ميار موضوعي محكمة إدارية عليا ، رقابتها .
ج - موظف : مهندس مكلف ، تأديب ، انتهاء إعادة . عزل ضار بالمصلحة العامة .

المبادئ القانونية :

١ - أن هذه المحكمة سبق أن قضت بأن القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، لم يفتح مجالاً لسلطة قانون العقوبات القوانين الجبرائية الأخرى في حصر الأعمال المؤثمة وتحديد أركانها ونوع العقوبة المقررة لكل منها ومقدارها

، وإنما سرد في الفصل السادس من الباب الأول منه أمثلة واجبات الموظفين والأعمال المحرمة عليهم ونص في المادة ٨٣ على أن : « كل موظف يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته ، يعاقب تأديبياً » .

ثم نص في المادة ٨٤ على أن الجزاءات التي يجوز توقيعها على هؤلاء الموظفين عن المخالفات المالية والإدارية هي : ١ - الأضرار .

٢ - الخصم من المرتب مدة لا تتجاوز شهرين .
٣ - تأجيل موعد استحقاق العالوة لمدة لا تقل عن ستة أشهر .
٤ - الحرمان من العالوة .
٥ - الوقف عن العمل بدون مرتب مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .
٦ - خفض الدرجة .
٧ - خفض المرتب والدرجة .
٨ - العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في الماش أو المكافأة ، أو مع الحرمان من كل أو بعض الماش أو المكافأة .

فالأفعال المكونة للذنب الإداري إذن ليست محددة حصراً ونوعاً ، وإنما مردها بوجه عام إلى الإخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها ، وكل فعل بالذات لم يحدد له ما يندسبه من جزاء ، وإنما ترك تحديد المصائب للسلطة التأديبية بحسب تقديرها لدرجة بحسامة

الفعل ، وما يستأمله من جزاء في حدود انصاف القانوني المقرر .

والحكمة التأديبية بوصف كونها سلطة تأديبية، ينبغي عليها أن تلتزم هذا النظام القانوني وتسند قضاءها إليه في تكيفها للفعل المكون للذنب الإداري ، وفي تقديرها للجزاء الذي يفاسيه : ذلك أنه هو النظام القانوني الواجب التطبيق في هذا الخصوص ، فينبغي إذا هي انتهت من وزن الأدلة إلى ثبوت الفعل المكون للذنب الإداري ، أن تتم الإدانة على أساس رد هذا الفعل إلى الإخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها، وأن تقيم تقديرها للجزاء الذي توقعه على أساس التدرج بحسب درجة جسامته الذنب .

فإن هي سارت على السنن المتبع في قانون العقوبات ، فلم ترد الفعل المكون للذنب الإداري إلى الإخلال بواجبات الوظيفة ، أو الخروج على مقتضياتها ، وإنما استمارت له وصفاً جهائياً ورداً في قانون العقوبات ، وعقدت بتحديد أركان الفعل على نحو ما حدده القانون المذكور للوصف الذي استمارته ، ثم اختارت لهذا الفعل أشد الجزاءات التي يجيز قانون التوظيف توقيعها ، بمقولة أن هذا الجزاء هو الذي حدده القانون لهذا الفعل ، وإنها إن فعلت ذلك كان الجزاء المقضى به معيباً ، لأنه بني على خطأ في

الإسناد القانوني فهذا الجزاء وإن كان من بين الجزاءات التي أجاز قانون التوظيف توقيعها ، إلا أنه أسند إلى نظام قانون آخر ، غير النظام القانوني الواجب التطبيق .

٢ - أنه ولئن كانت للسلطات التأديبية ، ومن بينها المحاكم التأديبية، سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يفاسيه من جزاء ، بغير معقب عليها في ذلك ، إلا أن مناط مشروعية هذه السلطة - شأنها كشأن أي سلطة تقديرية أخرى ، ألا يشوب استعمالها غلو ، ومن صور هذا الغلو : عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري ، وبين نوع الجزاء ومقداره ، ففي هذه الصورة تتعارض نتائج عدم الملاءمة الظاهرة ، مع هدف القانون من التأديب ، وهو بوجه عام تأمين نظام سير المرافق العامة ، ولا يتحقق هذا التأمين إذا انطوى الجزاء على مفارقة صارخة . فركوب هذا الشطط في القسوة يؤدي إلى إحجام عمال المرافق العامة عن تحمل المسؤوليات خشية التمرض لهذه القسوة الممعة في الشدة ، والإفراط للسرف في الشفقة يؤدي إلى استهانتهم بأداء الواجبات التي تفرضها عليهم وظائفهم . طمعاً في هذه الشفقة المفرقة في اللين . فشكل من طرفي التقيض لا يؤمن بانتظام سير المرافق العامة ، وبالتالي يتعارض مع الهدف الذي رمى إليه القانون من التأديب . وعلى هذا

أكبر قدر من القوى العاملة والكفايات الفنية والعملية والمهندسية لاستغلالها في تنفيذ المشروعات الإنتاجية في المرافق الجديدة التي تقوم الدولة الآن على النهوض بها ، وأن معاقبة المهندس المتهم على ما بدر منه في حق المصلحة العامة من إخلال بواجبات وظيفته ، لا تكون بحرمان هذه المصلحة من الخدمات التي يمكن أن تفيدها منه ، إذ يعدّ جزاء العزل في هذه الحالة ذا حدّين : فهو يصيب المهندس المذكور ، وهو مخطئ ، يستحق الجزاء ، كما يقال في الوقت ذاته من المصلحة العامة ، وهي برئية لا يصح أن تضار بفعله . ويجب في تقدير الجزاء عدم اغتيال الاعتبار الذي تقوم عليه هذه المصلحة ، وأنها تملو على ما سواها ، بما يوجب عدم الفصل أو الإسراف في القصاص اسرافاً يترد أثره إلى المصلحة المذكورة ، ولا يقف عند الموظف المسيء .

قضية ١١٣٦ لسنة ٨ في بهأه السابقة

٢٧٥

٩ من ديسمبر ١٩٦١

موظف : ترقية ، نقل . قانون ، تفسير . خطر ترقية الموظف المقول ، ترقية بالاختيار ، لرقية في درجات المصالح المنشأة حديثاً ، أساس ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ٤٧ .

المبدأ القانوني :

إن الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون موظفي الدولة ، وضعت الأصل العام في جواز

الأساس يعتبر استعمال سلطة تقدير الجزاء في هذه الصورة مشوباً بالغلو ، فيخرج التقدير من نطاق المشروعية ؛ إلى نطاق عدم المشروعية ، ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة .

ومعيار عدم المشروعية في هذه الصور ليس معياراً شخصياً ، وإنما هو معيار موضوعي قوامه أن درجة خطورة الذنب الإداري لا تناسب البتة مع نوع الجزاء ومقداره . وغنى عن البيان أن تعيين الحد الفاصل بين نطاق المشروعية في الصورة المذكورة ، مما يخضع أيضاً لرقابة هذه المحكمة .

٣ - أن انتهاء إعاره المهندس المكلف

وعدم عودته للجهة المعار منها والمكلف العمل فيها ، وإن كان ينطوي على خروج على مقتضى الواجب في أداء أعمال وظيفته ، وإخلال بما تفرضه عليه القوانين الخاصة بالإعارة وبأوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية ، مما يكون ذنباً إدارياً ، إلا أن الحكم المطعون فيه قد غالى في تصور خطورة هذا الذنب وتقدير درجة جسامته ، ووزن نتائجه في ضوء المصلحة العامة ، فرتب عليه جزاء أكثر مما تستلزمه هذه المصلحة منه بمصلحة المتهم ذاته ، الذي قضى بعزله من الوظيفة مع حرمانه من المعاش أو المكافأة ، إذا روعي أن البلاد في وثبتها التصنيعية الراهنة ، في احتياج إلى حشد

ومما يجدر التنويه به في هذا المقام، أن هذه الفقرة تحدثت عن أمر واحد فقط، وهو حق الموظف المنقول في الأقية بالأقدمية المطلقة بالنسبة لموظفي الجهة التي نقل منها.

وقد أفردت المادة فقرتها الثانية لتحديد حق الموظف المنقول، والموظفين الذين يعملون في الجهة التي نقل إليها، وفي الحالة الثانية وضعت قيداً زمنياً على ترقيته بالأقدمية المطلقة، واستهدفت من وراء ذلك فيما استهدفته محاربة السعي للحصول على درجة في غير الجهة التي يعمل فيها الموظف دون وجه حق. ومن ناحية أخرى فقد قصدت هذه الفقرة إلى رعاية آمال موظفي الجهة المنقول إليها ذلك الموظف، في النطاق إلى الترقية في الدرجات العليا التي تخلو في جهتهم، فاستلزم ألا تكون ترقية المنقول قبل مضي سنة من تاريخ نقله، وجعلت من هذا الحظر أصلاً عاماً، وأوردت عليه استثناءين لا ثالث لهما، يعمدان من أعمال أحكام هذا الأصل، إذا توافر أحدهما أو كلاهما، وهما: «إلى الترقية بالاختيار»، و«إلى الترقية في درجات المصالح المنشأة حديثاً والمرتبة في هذا المصالح المصالح المنشأة حديثاً وليست بالدرجات المنشأة حديثاً في المصالح»، وآية ذلك أن الشارع أورد كلمة «المصالح» نافية لكلمة «درجات» ولو كان على الدرجات لافترض على ذكرها دون المصالح، قبل أن يردت الكلمة الأخيرة بوصفها «المنشأة»

نقل الموظف من إدارة إلى أخرى أو مصلحة إلى أخرى: فجاءت بعبارة صريحة واضحة في بيان هذا الجواز، ولكنها استشعرت أن إطلاقه قد يؤدي إلى الإقلال من ضمانات الموظف وحقوقه، أو إلى إساءة استعمال السلطة، فأحاطته بسياج حتى يكون واقعياً له من المصلحة، وهو ما انتهى إليه عجز هذه الفقرة حيث تقول: «إذا كان النقل لا يفوت عليه دوره في الترقية بالأقدمية، أو كان بناء على طلبه»، بعد أن قرر صدرها جواز النقل.

والمعنى الواضح من هذا النص أن نقل الموظف جائز إلا إذا كان هذا النقل من شأنه أن يفوت عليه دوره في الترقية في المصلحة المنقول منها، ففي هذه الحالة لا يسوغ للجهة الإدارية أن تعمل سلطتها في النقل، لورود هذا التقييد التقييدي عليها تحقيقاً لل غاية التي أراد حمايتها به، والنقل جائز لها متى كان بناء على طلب الموظف، ولو كان من شأنه أن يفوت عليه دوره في الترقية بالأقدمية المطلقة، فلا يسوغ إذاً لمن نقل من جهة إدارية إلى أخرى بناء على طلبه أن يظن في ترقية تمت بالأقدمية في الجهة التي نقل منها بعد نقله ولو كان من شأنها ترقية فيما لو لم ينقل منها، وذلك استقراراً للأوضاع وحفظاً على المراكز الشخصية التي تحدثت نهائياً باستجابة الجهة الإدارية لطلبه في النقل.

و «حديثاً» ، كما أن عبارة المذكرة التفسيرية صريحة في هذا الشأن .

وغنى عن البيان أن الفقرة الثانية لم تتحدث عن كفاءة نقل الموظف ، وعمّا إذا كان ذلك بطلب منه أو دون طلب ، ولم ترتب أى أثر على الطالب في الحالتين كما فعل عجز الفقرة الأولى ومن ثم كان من غير السائغ عقلاً الخلط بين ضوابط الترقية في الحالتين وسحب الأثر الذى رتبته الشارع على الترقية في الجهة التى كان بها الموظف في الترقية في الجهة التى نقل إليها بحجة تفسير النص أو قياس حالة على حالة فيما لا وجه للقياس فيه إذا أورد النص حالتين مميزتين ولو كان في مراد واضعه توحيد ضوابط الترقية في الحالتين أو المشابهة بينهما لجاء بتعبير صريح يعرب فيه عن مراده أما ولم يفعل فيجب الوقوف عند مراده وعدم الخروج عن المجال الذى حدده وفى الحق أن الشارع لم يتحدث كذلك في هذه الفقرة الأخيرة عن صلاحية الموظف في البقاء في الجهة التى يعمل فيها ، وعين فترة هذه الصلاحية وضرورتها سبباً للفعل إلى جهة أخرى ؛ ولم يتحدث كذلك عن ربط الفعل بالدرجة باعتباره استثناء يخرج عن حكم الأصل العام ، مثل الاستثناءين السابقين عليه ؛ ولم يذكر شيئاً عن النقل على درجة منشأة ، وأصل يختلف عن النقل على غير درجة منشأة .

وهذه أمور دون أدنى بسب زيادة عن مفهوم النص ونطاقه المحدد ، ولا تلك قواعد التفسير فيما لو كان النص غامضاً ، ويحتاج إعمال هذه القواعد أن تخاق حالات جديدة ليس لها وجود تشريعى يأخذ حكم ما نظمته المشرع تنظيمياً واضحاً ، ولا يكون ذلك إلا بتشريع جديد يصدر في قوة التشريع الأول على الأقل . كما أن أفراد حالة من هذه الحالات ، وإنزل حكم الاستثناءين عليها ، تخصيص بلا تخصيص ، وخروج على قواعد التفسير السليمة التى تقضى بأن الاستثناء يفسر في أضيق الحدود ولا يقاس عليه . وفى حالة الموظف الذى ينقل تبعاً لتفصل درجته ، لا يمنع نقل درجته من التحايل الذى قصد المشرع من النص إلى منعه ، كما أن نقل الدرجة لا يفيد منه موظفو الجهة التى نقل إليها ، فكيف يقبل القول بأنه يفيد هو على حسابهم لجورد نقل الدرجة وهم الذين عناهم المشرع بحمايته ، ونقل الدرجة لا يمنع من التحايل كما سبق القول .

قضيتان ٢٥١٠ لسنة ٦ ق و ٢٥٤٣ لسنة ٦ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز الببلاوى ، والدكتور محمود سعيد الدين الشريف ، و عبد الفتاح نصار ، وعزت عبد المحسن ، وأبو الوفا زهدى السشارين .

٢٧٦

١٥ من ديسمبر ١٩٦٢

- ١ - وزارة الأوقاف : قسم قضايا . مجلس الدولة ،
عضاؤه الفنيون ، أحكام خاصة بهم .
- ب - قرار إدرى : سبب ، جزاء تأديبي ، إحالة إلى
المعاش بغير الطريق التأديبي . وقائم يستند إليها صلاحية
البقاء في الوظيفة ، استخلاصها .
- ج - مستشار بقسم قضايا الأوقاف : صلاحية البقاء
في الوظيفة . شبهة ، تجنب مواضعها .

المبادئ القانونية :

- ١ - أن ما يطبق على أعضاء قسم قضايا
الأوقاف من أحكام خاصة بالأعضاء التقنيين
بمجلس الدولة هو فقط ما يتعلق بالمرتبات
وشروط التعيين ، ولا يجوز القياس فيما عدا
ذلك من الأحكام الخاصة بانتهاء خدمة أعضاء
الهيئة الفنية بمجلس الدولة . ومن ثم فإن القرار
المطعون فيه الصادر بإحالة إحدى مستشاري
قسم قضايا الأوقاف إلى المعاش عن غير الطريق
التأديبي ، قد جاء تطبيقاً صحيحاً للمادة ٦ من
المادة ١٠٧ من قانون النوظف .

ومثل هذا القرار لا يستلزم مشروعيته فهو
كل الوقائع التي يستند إليها . وإنما يقع صحيحاً
ويعتبر قائماً على السبب المبرر له قانوناً ، وأن
التفت بعض هذه الوقائع . ما دامت الوقائع
الأخرى تحمله . بمعنى أن تكون تلك الوقائع
الأخرى صحيحة ومستمدة من أصول لها وجود
ثابت في الأوراق ، ويمكن أن يستخلص منها
عدم الصلاحية للبقاء في الوظيفة استخلاصاً
سائفاً .

- ٣ - أن المدعى ليس موظفاً عادياً وإنما هو
في درجة مستشار وينبغي أن توزن صلاحيته
للبقاء في وظيفة . بحسب أرفع مستويات
الأخلاق والسلوك التي تتطلبها هذه الوظيفة
وبحسب ما تستوجبه من أبلغ الحرص على
اجتناب مواضع الشبهات .

قضية ١٧٢٧ لسنة ٦ ق رئاسة وعضوية السادة
الأسانذة الامام الامام الخريبي ومصطفى كامل اسماعيل ،
وحسن السيد أيوب ، والدكتور ضياء الدين صالح ، وعبد
مختار العزبي المستشارين .

٢٧٧

١٥ من ديسمبر ١٩٦٢

- ١ - محاماة : بطلان ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، خطر
الرافعة ضد المصلحة التي كان يعمل بها المحامي ، نطاق
الحظر مكانها ، حكته .
- ب - كادر عمال : فصل تأديبي ، فنية يصدر بتشكيكها
قرار وزاري ، أخذ رأيها وكيل وزارة ، مدى تقيده
في إصدار قراره بهذا الرأي .
- ج - لجنة استشارية : إنعقادها ، نصايه .

- ٢ - أن القرار المطعون فيه لم يكن في الواقع
من الأمر جزاء تأديبياً ، حتى يسوغ القول
بوجوب قيامه على كامل سببه : بمعنى أنه إذا
كان قائماً على عدة تهم ، وثبت انتفاء إحدى
هذه التهم أو بعضها فبمعين الغاؤه ، ولكنه
كان قرار إحالة إلى المعاش بغير الطريق التأديبي .

د - فصل تأديبي : عقوبة تبعية ، مكافأة - توصية
لجنة استشارية بجرمان العامل من المكافأة قرار رئيس
الجمهورية ٦٣٤ لسنة ١٩٦٠ .

المبادئ القانونية :

١ - نصت المادة ٢١ من قرار رئيس
الجمهورية بالقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمعاملة
أمام المحاكم على أنه لا يجوز لموظف الحكومة
الذي ترك الخدمة واشتغل بالمعاملة أن يترافع
ضد المصلحة التي كان بها ، وذلك خلال
السنوات الثلاث التالية لترك الخدمة ، وقد ورد
في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون بخصوص
هذه المادة ما يلي : « كما حظر المشروع في المادة
٢١ على موظف الحكومة الذي ترك الخدمة
واشتغل بالمعاملة أن يترافع ضد المصلحة التي
كان يعمل بها خلال الثلاث سنوات التالية
لترك الخدمة ، وذلك منعاً لاستغلال الموظف
لما عسى أنه يعرفه بحكم وظيفته من أسرار ضد
المصلحة التي كان يعمل بها والتي كان أميناً
على أسرارها » .

وظاهر من البص أن الشارع ، وهو بصفه
لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة ، قيداً ،
استحدثه على الحق المقرر أصلاً للمحامي في حرية
المرافعة ضد أي خصم ، لم يشأ أن يوسع من هذا
القيود باطلاق المنع من المرافعة حتى يسرى
بالنسبة إلى الوزارة وجميع مصالحها وفروعها
وهيئاتها التي كان موظف الحكومة الذي ترك

الخدمة واشتغل بالمعاملة يعمل بها أو بإحدى
المصالح التابعة لها ، بل أورد على هذا الحظر
للتخفيف منه ضابطاً مكانياً وآخر زمانياً : إذ
حصر نطاق المنع مكانياً في المصلحة التي كان
يعمل بها المحامي ، وأوضح حكمته بالرغبة في
تجنب استغلال الموظف ما عسى أن يكون قد
علمه بحكم وظيفته من أسرار لهذه المصلحة التي كان
في وقت ما أميناً عليها ، وحدده زمانياً بثلاث
السنوات التالية لترك الخدمة ، وإن تحقق فرض
استغلال الأسرار بعد هذا الفاصل لتضاؤل
خشية الاستغلال بمرور الزمن . ومن ثم يجب
تقدير حظر المرافعة بقدره ، فلا يمتد إلى غير
المصلحة التي كان يعمل بها المحامي قبل تركه
خدمة الحكومة ، ولو كانت تابعة لذات الوزارة
التي تنتمي إليها المصلحة التي كان موظفاً فيها متى انقضت
علته ، ويقوم في نطاق مبادئ الأوسع متى
تحقققت هذه الصلة كما قد لا يستمر بعد السنوات
الثلاث التالية لترك الخدمة ، وإن كان استغلال
الأسرار بعدها ممكناً ، أو كانت المرافعة ضد
ذات المصلحة .

٢ - أن كادر العمال نص على أنه لا يجوز
بصل العامل من الخدمة بسبب تأديبي إلا بموافقة
وكيل الوزارة ، بعد أخذ رأي اللجنة الفنية
التي يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص .
وظاهر من عبارات النص أن هذه اللجنة ولو
أنها ضماناً قصد بها الشارع تأمين جانب العمال
(م ٦٣ - أحكام)

فيما يختص بالقرارات التي تمس بقاءهم في الخدمة، أو اقضاءهم بما يتمثل فيها من عناصر هي أقدر من سواها على تعرف أحوالهم والحكم عايتها إلا أنها لا تعدو أن تكون مجرد لجنة فنية استشارية ذات رأي غير ملزم لو كبل الوزارة. فكل ما استلزمه الشارع هو استطلاع رأي هذه اللجنة مقدما، كإجراء شكلي تمهيدى قبل إصدار قرار فصل العامل بسبب تأديبي؛ دون أن يتقيد وكيل الوزارة بإصدار قراره برأى هذه اللجنة.

٣ - إذا كان القرار الوزاري ٦٤ لسنة ١٩٦٠ الصادر بتشكيل لجنة فنية لشؤون عمال وزارة الصحة، من رئيس وثلاثة أعضاء معينين بأشخاصهم، لم يحدد نصا بمعية لصحة انعقاد هذه اللجنة وإلا كان اجتماعها غير قانوني، وكانت قراراتها باطلة، فإن الأصل العام بالنسبة إلى لجنة استشارية شأنها هكذا، إن انعقادها بأغلبية أعضائها يقيم صحيحا، وإن قراراتها عند عدم النص صراحة على بطلانها في هذه الحالة، وعدم وقوع عيب جوهري فيها، تكون صحيحة كذلك ولا سيما إذا كان اجتماعها - كما هو الشأن في الحالة المعروضة - قد حضره ثلاثة أرباع أعضائها، وهم الرئيس وعضوان، ولم يتخلف سوى عضو واحد، وإن القرار الذي اتخذته ما كان ليتأثر من حيث النتيجة التي انتهى إليها رأى الأعضاء الثلاثة الحاضرين

بصوت العضو الرابع الذي تخلف عن الحضور على الرغم من توجيه الدعوة إليه.

٤ - لا يعيب قرر اللجنة الفنية لشؤون العمال، توصيتها بحرمان المدعى من المكافأة المستحقة له عن مدة خدمته السابقة كمقوبة تبعية لجزء الفصل؛ وإن أغفل قرار رئيس الجمهورية ٦٣٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن قواعد تأديب عمال اليومية الحكوميين الصادر في ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٠ النص على هذا الحرمان بين الجزاءات التي أورد بيانها في المادة الأولى منه، باعتباره من توابع الفصل، وعقوبة مكاملة له لا تقوم على استقلال حتى تحتاج إلى نص يقررها.

قضية ١٠٣٨ لسنة ٧ في بالهيئة السابقة.

٢٧٨

١٥ من ديسمبر ١٩٦٢

- ١ - قرار إداري : وقف تنفيذ، إلغاء قضاء إداري، رقابة استعمال، سبب جدي يرجع الإلغاء.
- ب - وقف تنفيذ : قرار إداري : ترخيص - ملصق أموال.

المبادئ القانونية :

١ - أن رقابة القضاء الإداري للقرارات الإدارية سواء في مجال وقف تنفيذها أو في مجال إلغائها، هي رقابة قانونية تملكها المحكمة في الحالين على هذه القرارات لتعرف مدى

مشروعيتها من حيث مطابقتها للقانون نـعـا وروحاً . فينبغي ألا تلغى قراراً إدارياً إلا إذا شابه عيب من هذا القبيل ، وألا تقف قراراً إلا إذا كان — على حسب الظاهر من الأوراق ومع عدم المساس بأصل طلب الإلغاء عند الفصل فيه — متسماً بمثل هذا العيب ، وقامت إلى جانب ذلك حالة الاستمجال بأن كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يعمد تداركها .

ومن المسلمات أن سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الإلغاء وهي فرع منها ، مردداً إلى رقابة المشروعية التي هي وزن لقرار الإداري بميزان القانون . ومن ثم يعمين على القضاء الإداري ألا يقف تنفيذ قرار إداري ، إلا بعد قيام ركن الاستمجال بمعنى أن يترتب على تنفيذ القرار الإداري المظنون فيه بالإلغاء نتائج لا يمكن تداركها ، كأن يكون من شأن تنفيذ القرار حرمان الطالب من فرصة أداء الامتحان ، لو كان له حق فيه ، مما يعمد معه تدارك النتيجة التي تترتب على ذلك . وكما لو صدر قرار بهدم منزل أثرى ، أو بجمع مريض من السفر إلى الخارج للعلاج ، ففي مثل هذه الحالات يكون ركن الاستمجال قائماً ، فإذا نفذ القرار المظنون فيه استنفد أغراضه .

النتائج الخطيرة مع المحافظة على مبدأ سلامة القرارات الإدارية ، وقابليتها للتنفيذ ، فجعل في المادة ١٨ من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجالس الدولة ، لمن أصابه من القرار حق الانتجاع إلى القضاء يطلب وقف تنفيذ ذلك القرار مؤقتاً حتى يصدر حكم بالفائه في الموضوع أو برفض الإلغاء . فبصت المادة ١٨ على أنه : لا يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه ، على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه مؤقتاً ، إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ، ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يعمد تداركها ، على أن قيام ركن الاستمجال وحده لا يكفي للحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري ، وإنما لابد من توافر ركن ثان هو أن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائماً — بحسب الظاهر على أسباب جديدة تحمل على ترجيح إلغاء القرار . وهذا الركن يتصل بمبدأ المشروعية وتقدير جديدة الأسباب متروك لقاضي الموضوع . وكل من ركن قيام الاستمجال وركن قيام الأسباب الجديدة ، هو من الحدود القانونية التي تحد سلطة محكمة القضاء الإداري ، وتخضع بالتحالي لرقابة المحكمة العليا .

٢ — أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ القرار الإداري الصادر في ٢٧ من

ولهذا حرص المشرع على أن يتلافى هذه

أبريل سنة ١٩٦٢ بإلغاء ترخيص استغلال المقصف بعد أن استظهر كلا من الركبتين اللذين يقوم عليهما طلب وقف التنفيذ، مراعيًا ما يترتب على تنفيذ القرار المعلوم عليه من أضرار جسيمة قد يتغذر تدراكمها تتمثل ليس فحسب في حرمان المدعى من الانتفاع بالترخيص، بل أيضًا في أرتهاك التزاماته المالية، فضلًا عن تشريد عدد غير قليل من المستخدمين والعمال اللذين يعملون في هذا المقصف؛ وكلهم يقول أسرا متعددة الأفراد؛ قد أصاب الحق فيما قضى به من أن طالب المدعى وقف تنفيذ القرار قد قام على حسب الظاهر من الأوراق ومع عدم المساس بأصل طلب الإلغاء عند الفصل فيه على أسباب جديدة تبرره.

قضية ٣١٢ لسنة ٨ ق بالهيئة السابقة

٣٧٩

٢٢ من ديسمبر ١٩٦٢

أ - عقد إداري : ممارسة الزام جهة الادارة باختيار متعاقد معين ،

ب - اجراء وقائي : عقد إداري ، استبعاد شخص عن مجال التعاقد مع جهة الادارة .

المبادئ القانونية :

١ - أن مبدأ التعاقد في مجال العقد الإداري عن طريق الممارسة أو الاتفاق المباشر de gré à gré ، يخضع لقاعدة حرية الإدارة في اختيار التعاقد ، وإن كانت هذه الحرية في الاختيار

لا يتنافى معها إخضاع عملية الممارسة لتنظيم قانوني معين . وقد التقى القضاء والفقه الإداري على أنه مهما تسكن دقة النظام المقرر لإحدى طرق التعاقد عن طريق الممارسة ، فإنه ليس من طريقة واحدة تلزم جهة الإدارة اختيار متعاقد وبهذه الحقيقة تمتاز طرق التعاقد الممارسة عن طرق التعاقد المذاقصات العامة .

٢ - من المسلمات أنه كما يجوز إصدار قرارات الاستبعاد بالنسبة للمتعهدين والمقاولين كجزاء بسبب العجز عن تنفيذ التزام سابق ، يجوز أيضًا استبعاد بعض الأشخاص غير المرغوب فيهم ، بما يتجمع لدى الإدارة من تقدير عام عن كفاية هؤلاء وقدرتهم ، دون أن يسبق ذلك ارتباطهم مع جهة الإدارة في عمل ما ، وذلك كاجراء وقائي تمليه غير الإدارة توخيا المصلحة العامة وحدها .

قضية ١٦٥٤ لسنة ٦ ق بالهيئة السابقة .

٢٨٠

٢٢ من ديسمبر ١٩٦٢

أ - موظف : فصل ، تأديبي غير تأديبي . قرار إداري ، سبب . إثبات . جزاء .

ب - تأديب : فصل غير تأديبي . اختصاص . نيابة ادارية . محكمة تأديبية . محكمة تأديبية لاجراءاتها سلطة قضائية . لحالة أوراق المخالفة .

المبدأ القانوني :

١ - أن فصل الموظف من الخدمة يتم

التأديبية لضالة السكينة المضبوطة، إذ أن فيها عناء عن المحاكمة الجنائية .

فالفصل غير التأديبي إنما يقوم على ما يجمع لدى الإدارة من أسباب مستمدة من ملف خدمة الموظف، أو من أوراق أخرى، أو من معلومات رؤسائه فيه، ويعتبر القرار صحيحا قائما على سببه المبرر له، وذلك في حالة عدم ذكر السبب، وعلى من يدعى العكس الاثبات فإذا ما أفصح القرار عن السبب خضع لرقابة المحكمة .

٢ - إذا كانت جهة الإدارة قد رأت في بداية الأمر إحالة الأوراق إلى النيابة الإدارية لمباشرة الدعوى التأديبية؛ وقبل اتخاذ أى إجراء من النيابة الإدارية قامت باستعمال حقها الخول لها بالمادة ١٠٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١، وأصدرت قرار جمهوريا في ٢٩ من سبتمبر ١٩٥٩ بفصل الموظف ضده من الخدمة بغير طريق التأديب، وقبل أن تفصل الدعوى بالمحكمة التأديبية، فإنه لا يجوز القول في هذه الحالة بأن الإدارة قد أعتدت على السيادة القضائية وصارت أختصاصها .

ذلك أنه وقت أن وضع تقرير الاتهام في ٩ من نوفمبر ١٩٥٩، لم يكن الموظف ضده في عداد موظفي الحكومة، لأن خدمته كانت قد انتهت لصدور قرار بفصله من الخدمة بغير

بأحدى طريقتين؛ أما عن طريق التأديبي، أو بغير طريق التأديب، طبقا للأوضاع المرسومة قانونا، والفصل التأديبي يدخل في باب الجزاءات المنصوص عنها قانونا، ليس كذلك الفصل غير التأديبي . فإذا ما وقع من الموظف أمور لا ترى معها جهة الإدارة الإبقاء عليه في الخدمة، لعدم صلاحيته للقيام بأعباء الوظيفة العامة، فإن لها أن تتخذ في شأنه إجراءات التأديب كما أن تقرر فصله بغير طريق التأديب وأن كان الفصل التأديبي قوامه وقائع معينة محددة، وهو ما لا يتطلبه الفصل بغير طريق التأديب، الذي يكفي فيه وجود أسباب لدى الإدارة تبرره سواء أفصح عنها أم لم تفصح، مادام لم يثبت أنها قد انحرفت به إلى غير الصالح العام .

ومن حيث أن النيابة في قرارها الذي ارتآه فيه محاكمة المطعون ضده تأديبيا للأمر التي نسبت إليه، لم تتعرض لنفي الوقائع التي أنبنى عليها تقرير الاتهام، وكل ما تناوله هو عدم ثبوت أن المتهم (المطعون ضده) أو غيره من موظفي التموين، قد تصرفوا بالبيع فدا في كوبونات السكر وسين، أو أن لهم صلة بأصحاب شركات البترول . وهذه الواقعة ليست كل الاتهام الذي وجه للمطعون ضده، لذلك وبعد أن انحصر الاتهام . . من وجهة نظر النيابة العامة في كوبونات رجدة في مكتبه وفي منزله بغير وجه حق، قد رأت ألا كيفةاء بالمحاكمة

المبدأ القانوني :

إن لخدمة شؤون الموظفين إذا قدرت كفاية المدعى بدرجة ضعيف في التقرير السنوي السري عن عام ١٩٥٧ ، إنما استعملت قرارها من أصول صحيحة ثابتة في الأوراق ، وفي ملف الخدمة ذاته ، وهي أصول منتجة الأثر في ضبط درجة الكفاية . وليس بصحيح ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن ملف خدمة المدعى قد حوى من التقارير ما ينعكس بكفايته . لأن كفاية المدعى قدرت في التقرير السنوي السري عن عام ١٩٥٧ بدرجة ضعيف ، ولأن دلالة التقارير السابقة على العام المذكور ، أي عن الأعوام من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٦ بدرجة ٨٥ و ٩٥ و ٩٨ و ١٠٠ على التوالي ليست دلالة قاطعة لإزاء العناصر الأخرى التي أخذتها اللجنة في الاعتبار ، والتي لم تتضمنها التقارير السابقة أو التي استجذبت بعدها . وهي عناصر ذات أصول صحيحة وثابتة في الأوراق ، ومنتجة الأثر في ضبط درجة الكفاية كما سلف البيان . كما أنه لا تريب على اللجنة إن هي اعتمدت على سبق توقيع جزاءات على المدعى ، مادام في تعاقب هذه الجزاءات ما يرين على صفحته ويخشد قيامه بعمله بكفاية . وهو مجال غير مجال التأديب : إذ ليس المباط فيه عقاب المدعى على ما اقترفه ، وإنما المباط فيه هو استكمال جميع العناصر تقدير كفايته .

الطريق التأديبي ، نفذ فلا لم يكن جائزا إذن السير في إجراءات المحاكمة التأديبية التي أصبحت غير ذات موضوع ، وإنما يرجع سبب السير في إجراءات المحاكمة التأديبية بعد صدور قرار الفصل غير التأديبي ، إلى أن الجهة الإدارية لم تخطر النيابة الإدارية بذلك في حينه .

هذا وغنى عن البيان أن كلا من الفصل التأديبي وغير التأديبي له نطاقه القانوني الخاص به ووصفه الذي يتميز به ، فلا تمنع المحاكمة التأديبية والحكم على الموظف بعقوبة غير الفصل ، جهة الإدارة من استعمال حقها في الفصل بنظر الطريق التأديبي ، متى قام على سببه المبرر له ، ولا يعتبر ذلك اعتداء من جهة الإدارة على السلطة القضائية وعلى الأحكام العادة منها ، لأن الفصل غير التأديبي ليس جزاء ، وإنما هو إجراء خوله القانون لها ، لأبعاد من لم تر فيهم الصلاحية للقيام بأعباء الوظيفة العام ، أو من قامت بهم حالة تجعلهم غير أهل لشرف الانتماء إليها .

قضية ١٠٧٦ لسنة ٧ في الحياة السابقة .

٢٨١

٢٢ من ديسمبر ١٩٦٢

موظف : تقرير سنوي . جزاء تأديبي . كفاية الموظف قدرها ، دلالة تقدير سابق .

وغنى عن البيان أن هذا هو الذى يتفق مع حسن سير العمل ، ويحقق وجه المصلحة العامة المنشودة من ضبط درجة كفاية الموظفين .

قضية ١٢٢٣ لسنة ٧ ق بالهيئة السابقة .

٢٨٢

٢٢ من ديسمبر ١٩٦٢

١ - محكمة تأديبية : ميعاد الستين يوما - انقطاع .
محكمة إدارية عليا . مجلس تأديب ، قراره طعن ، من الخدمة طعن فيه . سريان مواعيد الطعن . رسم معافاة .
ب - ميعاد الستين يوما : حبس احتياطي . طعن . معافاة .

ج - موظف . تأديب ، جريمة إدارية ، ذنب إداري . جريمة جنائية . حكم عقوبة جنائية ، محاسبة الموظف على المخالفة الإدارية التى ينطوى عليها الفعل الجنائى .
د - جزاء تأديبى : حكم جنائى ذنب إداري ، عقوبته ، تدرجها . ملائمتها تزوير واختلاس ، نفى الحكم الجنائى الذى صدر لاحقا لقرار مجلس التأديب بثبوت هاتين الجريمةين .

المبادئ القانونية : .

١ - أن قرار مجلس التأديب ، الصادر بعزل الطاعن ، هو حكم يسرى عليه ما يسرى على أحكام العزل الصادرة من المحاكم التأديبية فيكون الطعن فيه مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا ، يكون لزاما على المفوض أن يطعن فيه إذا ما طلب صاحب الشأن ذلك . فإذا كان الطاعن قد تقدم بطلب إلى مفوض الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا ، لمعافاة من رسوم الطعن في هذا القرار أمام المحكمة المذكورة ،

فقد كان على المفوض أن يعتبر هذا الطلب بمثابة طلب للطعن في ذلك القرار ، بالاعلى كان لزاما عليه طبقا للقانون أن يقوم بالطعن فيه ؛ فإن هو رأى غير ذلك وأحاله إلى مفوض الدولة لمحكمة القضاء الإداري ، بوصف أن القرار المطلوب الطعن فيه ليس بحكم يطعن فيه رأسا أمام المحكمة الإدارية العليا ، فإن هذا الطلب كيفما يمكن الوصف الذى أسبغ عليه ، قد قطع سريان مواعيد الطعن .

٢ - إذا كان الثابت وقت أن صدر قرار مفوض الدولة لمحكمة القضاء الإداري برفض طلب الاعفاء من الرسوم المقدم في الميعاد ، أن الطالب كان محبوسا على ذمة جنائية ، وبعد الافراج عنه وفي خلال الستين يوما التالية له قام بإقامة الطعن ، فإن الطعن على هذه الصورة يكون مقبولا في الميعاد القانوني .

٣ - أن الجريمة الإدارية أو الذنب الإداري ، إنما يختلف اختلافا كليا في طبيعته وتكوينه عن الجرائم المنصوص عنها في قانون العقوبات : فقد يكون الفعل ذنبا إداريا ، في الوقت نفسه لا يعتبر ذنبا جنائيا إذ المرد في الحالة الأولى إلى الإخلال بواجبات الوظيفة ، وما ينطوى عليه من مخالفة التعليمات والسلوك الوظيقي الواجب مراعاته ، حتى يكون الموظف بعيدا عن كل شبهة ، استقرارا للثقة التى لابد من توافرها فيه حرصا

على المصلحة العامة .

وأما في الحالة الثانية ، فإن الذنب يكون قد خرج من النطاق الإداري إلى نطاق قانون العقوبات ، وتناولتهصوصه ؛ وهذا لا يمنع أن يكون الفعل الواحد ذا وجهين : جنائي ، وإداري ، وقد ترى السلطة المختصة بالدعوى الجنائية الاكتفاء بالعقوبة الإدارية ، فتحيل الأمر برمته إلى الجهة الإدارية . كما أن الحكم بالعقوبة الجنائية ، لا يمنع الجهة الإدارية من محاسبة الموظف على ما يكون قد انطوى عليه هذا الفعل الجنائي من مخالفات إدارية ، وأيضاً ما قضى ببراءة الموظف لعدم تكامل أركان الجريمة الجنائية ، فإن للجهة الإدارية أن تنظر في أمره من ناحية الفعل المنسوب هل يكون ذنباً إدارياً أم لا ، بحيث لا تعمدي في هذا النظر ما هو خارج عن اختصاصها المرسوم قانوناً .

٤ — إن القانون قد تدرج بالعقوبات المقررة للذنوب الإدارية ، بما يتلاءم وهذه الذنوب ؛ ومجلس التأديب حين قرر فصل الطاعن من الخدمة ، إنما قدر هذه العقوبة تأسيساً على ما ارتآه من ثبوت جرمي التزوير والاختلاس في حقه ، الأمر الذي نفاه الحكم الجنائي صاحب القول الفصل في الجرائم الجنائية ، والذي صدر بعد قرار مجلس التأديب . لذلك ترى هذه المحكمة أن العقوبة التي أنزلت

على الطاعن على الأساس المتقدم . لا تتلاءم والذنب الإداري الذي ثبت بصفة نهائية في حقه ؛ ومشروعية العقاب إنما تقوم على الزجر لمرتكب الفعل ولنفيه ؛ فإذا ما ثبت أن الطاعن لم يرتكب قبل ذلك ما يؤخذ عليه ، وأنه كفء في عمله وقام بسداد المبلغ جميعه وضمن مائتمسه الذي تقدم به إلى مدير الجامعة ظروف مبررات الرأفة به ، فإنه يجب تعديل العقوبة المقررة بها والاكتفاء بخمسة شهور من مرتبه ٤ .

قضية ١٠٨١ لسنة ٨ ق بالهيئة السابقة .

٢٨٣

٢٣ من ديسمبر ١٩٦٢

دهوى : تنازل عن أحد شقيها ، أثره .

المبدأ القانوني :

أنه يتنازل المدعى عن الشق الأول من الدعوى ، وقصرها على شقها الثاني ، لا يكون هناك نزاع بين طرفي الخصومة حول ذلك الشق ، وبالتالي يفقد مقومات وجوده ويصبح غير ذي موضوع ، ويجب الحكم باعتباره الخصومة منتهية فيه .

وإذ قضى الحكم في هذا الشق من الخصومة

نطاق المشروعية — قائما منتجا آثاره القانونية كافة .

ومن حيث إنه صدر في ٣١ من يولية سنة ١٩٥٦ قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية واصل في المادة الثانية على أن تكون لجنة من وكلاء وزارات الأشغال العمومية والمواصلات والصناعة والشؤون البلدية والقروية للترشيح من واقع البيانات والإقرارات المقدمة باسماء الخريجين الذين تدعو حاجة الوزارات المختلفة والهيئات والمؤسسات العامة إلى إلحاقهم بوظائفهم ، كما نصت المادة الثالثة على أن يصدر الوزير المختص أو من ينوبه أمر تكليف إلى الخريجين الذين رشحتهم اللجنة للعمل في الوظائف التي عينتها ، ويكون هذا الأمر نافذا لمدة سنتين قابلا للامتداد . ، وجرى نص المادة الخامسة على أن : « يحظر على مهندسي الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها ، الامتناع عن تأدية أعمال وظائفهم ما لم تلتزم خدمتهم بأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من القانون ٣١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ، وذلك فيما عدا الاستقالة ، سواء كانت صريحة أو ضمنية ، فإنها تعتبر كأن لم يكن ،

ويبين عما تقدم أن اللجنة المشار إليها تقتصر سلطاتها على مجرد الترشيح للوظائف الهندسية الحالية ورفعها إلى الوزير المختص ليصدر أمر التكليف من اشتملت عليهم كشوف الترشيح ، وهذا الأمر بطبيعته مؤقت وينطوي على عنصر الإلزام والتجديد للخدمة العامة ، ويقتضيه بعد سنتين من صدوره ، إذا لم يجدد لمدة أخرى . أو يعين وفقا للقوانين واللوائح الصادرة في هذا (١٥ — أحكام)

الإدارة إصدار قرار بقبول استقالة مقدمة بالخلاف لأحكام هذا القانون ، وإلا وقع قرارها باطلا عديم الأثر ، وجاز سحبه في أى وقت .

المحكى :

ومن حيث أن المادة ١١٠ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة ، تنص على أن للموظف أن يستقيل من الوظيفة ، وتكون الاستقالة مكتوبة وخالية من أى قيد أو شرط ، ولا تنتهى خدمة الموظف إلا بالقرار الصادر بقبول استقالته ، ويجب الفصل في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه وإلا اعتبرت الاستقالة مقبولة .

ومن حيث إن مفاد ذلك أنه إذا قدم موظف طلب استقالته كان للجهة الإدارية أن ترفض في قبوله أو رفضه وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ، ولا ينتج هذا الطلب أثره إلا إذا قبلته الجهة الإدارية صراحة ، أو ضمنا بانقضاء مدة معينة على تقديمه فالاستقالة طبقا لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ عملية إدارية تثار بطلب يقدم من الموظف الذى لا يرغب فى البقاء فى خدمة الحكومة ، ويتوقف نفاذها بانقطاع رابطة التوظيف على قبول الجهة الإدارية أياها ، وهذا القبول ليس أمرا واجبا على سبيل الحتم والإلزام ، وإنما هو رخصة جوازية لجهة الإدارة وملاءمته متروكة لتقديرها ، بلا معقب عليها مادام قرارها خاليا من إساءة استعمال السلطة ، ويحمل قرارها بالرفض محل الصحة ولو صدر خلوا من بيان أسبابه ، مادام القانون لم يلزمها تبيينه من الناحية الشكائية . وعلى مدعى العكس أن يقيم الدليل عليه ، فإذا أخفق فى إدعائه بقي هذا القرار فى

الشان ، وبوجه خاص قانون موظفي الدولة . ٢١ لسنة ١٩٥١ . فإذا ما تم شغل الوظيفة العامة بالإدارة القانونية وفقا لأحكام ذلك القانون ، انسحب المركز الشرطي الخاص بالوظيفة على المكاف بجميع التزاماته ومزاياه في الحدود التي نصت عليها القوانين ، وأصبح بهذه المثابة شأنه شأن غيره من الموظفين ، ومن ثم يسرى عليه نص المادة الخامسة من القانون سالف الذكر من تاريخ نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية في ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٦ .

ومن حيث إنه يخلص مما تقدم أنه بصدد القرار الوزاري ٦٦١ بتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، بتعيين المدعى وهو من خريجي الجامعات المصرية في وظيفة مهندس حياة المواصلات الملكية والاسلامية ، فإنه يسرى عليه ما يسرى على مهندسي الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها ، من حيث الامتناع عن تأدية أعمال وظائفهم ما لم تفتهم خدمتهم بأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من القانون ٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ، وذلك فيما عدا الاستقالة سواء كانت صريحة أو ضمنية ، فإنها تعتبر كأن لم تكن ، وذلك لحكمة كشف عنها المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور ، وهي عدم تعريض المشروعات الحكومية لخطر التوقف وتعويق سير الجهاز الحكومي بوجه عام ، في الوقت الذي فيه زادت المشروعات الإنتاجية في البلاد زيادة كبيرة ، ومن ثم فلا تشريب على المشرع إذا ما لجأ إلى تقرير عدم جواز الامتناع عن تأدية الموظفين المهندسين أعمال وظيفتهم ، أو تقديم استقالتهم ، استثناء من الحق المقرر لهم

بقانون التوظيف مراعاة للمصلحة العامة .

كما أنه لا تثار على المشرع إن هو سلب الجهة الإدارية سلطاتها التقديرية في البت في طلبات الاستقالة المقدمة من هؤلاء المهندسين في قبولها أو رفضها طالما كانوا يشغلون المرتبة الثالثة فما دونها ومن ثم لا يكون لها إصدار قرار بقبول استقالة مقدمة بالمخالفة لأحكام هذا القانون وإلا وقع قرارها باطلا عديم الأثر ، ويجوز سحبها في كل وقت .

ومن حيث إنه متى وضح ما تقدم فإنه لا وجه لما ينهض المدعى على القرار الصادر برفض طلبه في هذا الخصوص .

قضية ١٠٢٦ لسنة ١٤ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد فهمي البيلوي ، ومحمد عبد الجواد حسين ، ولطفي نجيب عبد الله المستشارين .

٢٨٩

١٧ من أبريل ١٩٦٣

نيابة إدارية : محكمة تأديبية قرار مباشرة دعوى أمامها . محكمة إدارية ، اختصاصها . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ق ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن النيابة الإدارية م ٢٢ و ٣ و ٧ و ١٢ و ١٧ و ١٨ و ٢٣ . سلطة تأديبية . نيابة إدارية .

المبدأ القانوني :

النيابة الإدارية في حكم القانون لا تعتبر سلطة تأديبية ، ومن ثم لا يدخل في اختصاص القضاء الإداري الطعن في قرارها المتعلق بمباشرة الدعوى أمام المحكمة التأديبية . ويجب الحكم بعدم الاختصاص .

المحكى :

النيابة الإدارية في حكم هذا القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بموظفي الدولة ، لا تعتبر سلطة تأديبية ، وتكون النيابة الإدارية طبقاً للمادة ٢ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ من قسم الرقابة وقسم التحقيق ، وهي تختص طبقاً للمادة ٣ من هذا القانون بإجراء الرقابة والتحريات اللازمة للكشف عن المخالفات المالية والإدارية وتفحص الشكاوى التي تحال إليها من الرؤساء المختصين أو من أى جهة رسمية عن مخالفة قانون أو الإهمال في أداء واجبات الوظيفة ، وبإجراء التحقيق في المخالفات الإدارية والمالية التي يكشف عنها إجراء الرقابة وفيما يحال إليها من الجهات الإدارية المختصة . وفيما تلتفاه من شكاوى الأفراد والهيئات التي يثبت الفحص جديتها .

وتتولى النيابة الإدارية عملاً بحكم المادة ٤ من القانون سالف الذكر .. مباشرة الدعوى التأديبية أمام المحاكم التأديبية بالنسبة إلى الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة .

ومن حيث إنه بمراجعة المواد من ٧ إلى ١٧ من قانون النيابة الإدارية ، وهي متعلقة بمباشرة التحقيق والتصرف فيه ، يبين بشكل واضح أن النيابة الإدارية لا تعتبر طبقاً لهذا القانون من السلطات التأديبية ، ولم ينصها الشارع بأي نوع من التأديب تتولاه ، وحتى الوقف فإنها لا تملكه لأنه يكون بقرار في الوزير أو الرئيس المختص (مادة ١٠ من القانون) .

كما أن سلطة النيابة الإدارية مقيدة بمباشرة

الدعوى التأديبية في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانونها ، كما أن عليها مباشرة الدعوى أمام المحكمة التأديبية المختصة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٢ من القانون ذاته .

ومن حيث إن الاختصاص بمحاكمة الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة معقود بالمحاكم التأديبية ، حسبما يقضى به المادة ١٨ من قانون تنظيم النيابة الإدارية ، طبقاً لحكم المادة ٢٣ من القانون ؛ يتولى الادعاء أمام المحاكم التأديبية أحد أعضاء النيابة الإدارية حسبما يقضى بذلك نص المادة ٢٢ من القانون .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم ترى المحكمة أن النيابة الإدارية لا تعتبر قانوناً من السلطات التأديبية ، ومن ثم لا يدخل في اختصاص هذه المحكمة الطعن من قرارها المتعلق بمباشرة الدعوى أمام المحاكم التأديبية ، ويتعين لذلك الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بالفصل في طلب المدعى المستعجل الأصلي ، أو الاحتياطى مع إلزامه بالمصروفات .

قضية ١٩٥ لسنة ١٧ ق رئاسة وعضوية الشادة الأستاذة أحمد فهمى البيللاوى ، وعبد الجواد ، وحسين صادق مبرك المستشارين .

٢٩٠

٢٤ من أبريل ١٩٦٣

كادر متوسط : كادر عال ؛ درجة ، نقلها . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة م ٤٧ ؛ كادر أدنى ، كادر أعلى ، رفم موظف ، تعيين بالكادر الأعلى . لإدارة ، ساطتها في التعيين . ترقية .

المبدأ القانوني :

رفع الموظف من كادر أدنى إلى كادر أعلى هو بمثابة التعمين في هذا الكادر الأخير ، فضلا عما ينطوي عليه في الوقت ذاته من ترقية من كادر أعلى ، وما يعلوها من ترقيات في هذا الكادر الأخير .

والتميين في الوظائف العامة متروك تقريره مبدئيا للجهة الإدارية ، كما أن نقل الموظف تبعاً لنقل بعض الدرجات من الكادر العالي ، هو أمر جوازي للوزير طبقاً لنص المادة ٤٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، والقانون لم يخضع هذا النقل لقيود يجب على الإدارة التزامها

التفكير :

ومن حيث أن الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هي التي تسكمت على نقل الدرجات من كادر متوسط إلى الكادر العالي ، فنصت على أنه في حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي بميزانية إحدى الوزارات أو المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي في نفس درجته ، أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها .

وقد ورد في المذكرة الإيضاحية أنه قد استدعى حالة العمل والمصلحة العامة نقل وظيفة ما مدرجة في الكادر المتوسط إلى الكادر العالي ، وأن يتم هذا النقل في قانون الميزانية نفسه .

ونقل الوظيفة من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي لا يستتبع حتماً وبقوة القانون نقل من يقوم بعملها من أحد الكادرين إلى الآخر ؛ فقد لا يكون صالحاً للقيام بأعمال وظيفته في الكادر العالي سواء من حيث الكفاية أو المؤهل ؛ ولأن هذا النقل يعتبر تحسیناً في حالة الموظف لا يجوز إجراؤه إلا في الحدود وبالشروط التي ينص عليها القانون .

ومن حيث إن المحكمة الإدارية العليا سبق أن قررت (سنة رابعة العدد الأول ص ٢٤٢) أنه ليس ثمة شك في أن رفع الموظف من كادر أدنى إلى كادر أعلى في مثل هذه الحالة هو بمثابة التعمين في هذا الكادر الأخير ، فضلاً عما ينطوي عليه في الوقت ذاته من ترقية في كادر أعلى وما يعلوها من ترقيات في هذا الكادر الأخير .

ومن حيث إنه من المقرر أن التعمين في الوظائف العامة متروك تقديره للجهة الإدارية بما لا يعقب عليها ، طالما لم يكن التعمين مشوباً بعيب إساءة استعمال السلطة ، وطالما لم يقيد بها القانون بنص خاص ، ومادامت لم تقيد نفسها بقواعد معينة . كما أن نقل الموظف تبعاً لنقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي ، هو أمر جوازي للوزير يترخص في إجرائه بحسب مقتضيات المصلحة العامة طبقاً لصريح نص المادة ٤٧، فقرة الأخيرة ، وأن القانون لم يخضع هذا النقل مع ما ينطوي عليه من ترقية من كادر أدنى إلى كادر أعلى للقيود التي يجب على جهة الإدارة التزامها من إجراء الترقية ، سواء بالاقدمية أو بالاختيار .

التأديبي ، فتتجه إرادة الإدارة إلى توقيع جزاء عليه بحسب الشكل والأوضاع المرسومة قانونا وفي حدود النصاب المقرر .

ومتى انتهت الإدارة - بحسب فهمها الصحيح للعناصر التي استخلصت منها قيام هذا الذنب ، إلى تكوين إقتناعها بأن مسلك الموظف كان معيبا ، أو أن الفصل الذي أناء أو التقصير الذي وقع منه كان غير سليم ، أو مخالفا لما يقضى القانون أو الواجب باتباعه في هذا الشأن ؛ كانت لها حرية تقدير الخطورة الناجمة عن ذلك ، وتقدير ما يناسبها من جزاء تأديبي في حدود النصاب القانوني ، دون أن يخضع إقتناعها أو تقديرها في ذلك لرقابة القضاء الإداري .

أما إذا انعدم المأخذ على السلوك الإداري للموظف ، ولم يقع منه أي إخلال بواجبات وظيفته أو خروج على مقتضياتها ، وللمحكمة تقدير ذلك في حدود رقابتها القانونية ، فلا يكون ثمة ذنب إداري ، وبالتالي محل لجزاء تأديبي ، لفقدانه .

ومن حيث إن دفاع المدعى يقوم على أنه لم يكن في مقدوره ذلك اليوم أن يستأذن رئيسه المباشر قبل توجهه لمقابلة السيد المستشار الجمهوري لوفاة شقيقه ، بالإضافة إلى ذلك ، أن مكتبه يقع في مبنى خارج المصلحة ، ومكتب مراتب البيع ومكتب السيد المستشار الجمهوري يقمان في مبنى المصلحة وأنه لكي يحصل على الإذن المطلوب يتعين عليه أن يتوجه إلى ذات المكان ، وإنه فعلا توجه إلى مكتب مراقب عام البيع قبل مروره على السيد المستشار الجمهوري وأنه إلى

ومن حيث أنه لم يتم دليل في الأوراق على إنحراف جهة الإدارة بسلطاتها عند إصدار القرار المطعون فيه ، ومن ثم يكون هذا القرار صحيحا لا مطعون عليه .

قضية ٦٨٥ لسنة ١٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد فهمي البيلالوي ، واطفي نجيب عبد الله وصادق حسين مبروك المستشارين .

٢٩١

٢٤ من أبريل ١٩٦٣

قرار تأديبي : سببه ، ذنب إداري ، عمل ، تركه بدون إذن . مصلحة أملاك أميرية . تعليمات .
المبدأ القانوني :

الموظف بمصلحة الأملاك الأميرية يكون قد خالف تعليمات المصلحة إذا بارح مكتبه دون تصريح كتابي سابق من الرئيس المباشر . ولا يعني التصريح الشفوي بفرض حصوله .
المسكوت :

ومن حيث إن سبب القرار التأديبي - بوجه عام - هو إخلال الموظف بواجبات وظيفته إيجابا أو سلبا ، أو إتيانه عملا من الأعمال المحرمة عليه ، فكل موظف يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين أو اللوائح ، أو القواعد التنظيمية العامة ، أو أوامر الرؤساء الصادرة في حدود القانون ، أو يخرج على مقتضى الواجب من أعمال وظيفته ، أو يقصر في تأديتها بما تتطلبه من حيطة وذمة وأمانة ، أو يخل بالثقة المشروعة في هذه الوظيفة ، إنما يرتكب ذنبا إداريا يسوغ تأديبه ، وهذا الذنب هو سبب القرار

أنه متوجه لمقابلة سيادته فلم يعترض كما أن . . .
التعليمات المقدمة من جهة الإدارة خاصة بموظفي
مبنى المصلحة والديوان العام أما هو فيشغل
وظيفة بمبنى مستقل .

ومن حيث أن تعليمات مصلحة الأملاك الأميرية
رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ تقضى في البند الرابع منها
بعدم مبارحة الموظف لمكتبه سواء داخل المصلحة
أو خارجها إلا بتصريح كتابي من السيد مدير
الإدارة أو وكيله خارج المصلحة ، أو من السيد
رئيس القلم المباشر إذا كان داخل المصلحة ، كما
تقضى تعليمات المصلحة رقم ١٢ لسنة ١٩٥٨
بأن يرسل مدير الإدارة ووكلائهم بعد التصريح
للموظفين جميع التصاريح المباشرة للسيد مدير
المراقب العام ، الذي يقوم بدوره في آخر كل
يوم بتسليمها لإدارة السكرتارية والمخازن لحفظها
بالدرسيه الخاص بذلك ، بعد التأشير عليها في
الدفاتر .

ومن حيث إنه يستفاد مما تقدم أن المصلحة
تهدف من ذلك أن ينحصر الموظف وقت العمل
الرسمي لأداء واجبات وظيفته ، رغبة في التثبت
من أن الموظف لا يمارح مكتبه إلا لأمر يتعلق
بعمله الرسمي ، أوجبت التعليمات سالفة الذكر
ضرورة الحصول على تصريح كتابي يثبت ذلك ،
فإذا بارح الموظف مكتبه دون تصريح كتابي
سابق ، فإنه يكون بذلك قد خالف تعليمات
المصلحة ، سواء ثبت بعد ذلك أنه لم يمارح
مكتبه إلا لأمر رسمي ، أو ثبت عكس ذلك
كما أن التعليمات سالفة الذكر لم تفرق بين موظف
يعمل بمبنى المصلحة ، وبين آخر يعمل في مبنى
مستقل ، طالما أنه يتبع رئيساً مباشراً يستطيع

الحصول منه على تصريح كتابي سابق قبل
مبارحته لمكتبه والتوجه لأداء عمل رسمي في
مكان آخر بخلاف مكتبه .

ومن حيث إن الثابت من التحقيق الذي أجري
في شأن الشكوى التي قدمت ضد المدعى أنه كان
يقوم بعمل رسمي بمكتب السيد المستشار
الجمهوري لمصلحة الأملاك الأميرية ، إلا أنه لم
يثبت كذلك الحصول على تصريح كتابي من
رئيسه المباشر ؛ ولا شك أنه بذلك قد خالف
التعليمات التي تقضى بضرورة الحصول على تصريح
كتابي من الرئيس المباشر أو مدير الإدارة أو
وكيله ، وقد كان في مكتبه قبل التوجه إلى مكتب
السيد المستشار الجمهوري الحصول على هذا
التصريح الكتابي ، أما ما يدعيه المدعى من أنه
حصل على موافقة شفوية من السيد المراقب العام
للبيع قبل التوجه لمقابلة السيد المستشار ، فإنه
بغرض صحة ما يدعيه ، فإنه يكون قد خالف
التعليمات لعدم حصوله على تصريح كتابي
بذلك . .

قضية ٥٦٣ لسنة ١٥ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة أحمد فهمي البيلالوي ، واطفي نجيب عبد الله ،
ومصدق حسن مبروك المستشارين .

٢٩٢

٢٤ من أبريل ١٩٦٣

سكك حديد مصر : تقرير سنوي ، موظف ،
كفايته ، نظم ، قرار رئيس الجمهورية ٢١٩ لسنة
١٩٥٩ بنظام هباتها م ٢١ و ٢٢ ، قرار رئيس
الجمهورية ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية للقرار
الجمهوري ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ ، لجنة شؤون موظفين .

المبدأ القانوني :

تعرض التظلمات التي يقدمها الموظفون

بسكك حديد مصر ، الذين حصلوا على تقرير بدرجة مرضى أو أضعيف ، على لجنة شؤون الموظفين المختصة خلال شهر من تقديمها ، وتفصل اللجنة فيها بالطريقة المنصوص عليها في المادة ٢٣ ، ويعتبر قرارها نهائيا يعلن به الموظف في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره .

المحكمة :

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيأة سكك حديد مصر قد نص في المادة ٢١ على أن يخضع لنظام التقارير السنوية جميع الموظفين لغاية المرتبة الأولى من الوظائف العالية ، وتقدم هذه التقارير عن كل سنة ميلادية خلال شهرى يناير وفبراير من السنة التالية ، ويكون ذلك على أساس تقدير كفاية الموظف بمرتبة ممتاز أو جيد أو مرضى أو ضعيف ، وتراعى في هذه التقارير القواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية . ونصت المادة ٢٢ منه على أن يعلن الموظف الذى يقدم عنه تقرير بدرجة مرضى أو ضعيف ، وله أن يتظلم منه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه به إلى لجنة شؤون الموظفين ، وتنظم اللائحة التنفيذية طريقة الإعلان وتقديم التظلم وطريقة الفصل فيه .

وقد نص المادة ٢٩ من قرار رئيس الجمهورية ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية للقرار الجمهورى ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر على كيفية إعداد التقرير واختصاص لجنة شؤون الموظفين في تقدير درجة الكفاية وبينت المادة

٣٠ الإجراءات التى تتبع في التظلم من هذا التقرير ، فنصت على أن يعلن الموظف الذى يقدم عنه تقرير بدرجة مرضى أو ضعيف بصورة منه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه من لجنة شؤون الموظفين ، ويتم الإعلان بتسليم الموظف صورة من التقرير مع توقيعه على الأصل بما يفيد التسليم وتاريخه فإذا امتنع عن تسليم صورة التقرير ، ترسل إليه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول وللموظف التظلم لرئيس لجنة شؤون الموظفين المختصة من التقرير خلال أسبوع من تاريخ تسلم صورته . وقضت المادة ٣١ على أن تعرض التظلمات التى يقدمها الموظفون الذى حصلوا على تقرير بدرجة مرضى أو ضعيف على لجنة شؤون الموظفين المختصة خلال شهر من تاريخ تقديمها ، وتفصل اللجنة فيها بالطريقة المنصوص عليها في المادة ٢٣ ، ويعتبر قرارها في هذا الشأن نهائيا ويعلن به الموظف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور قرار اللجنة .

قضية ٢٢ لسنة ١٦ في برئاسة وعضوية السادة الأستاذة أحمد فهمى البيلوى ، ومحمد عبد الجواد حسين ولطفى نجيب عيد الله المستشارين .

٢٩٣

٢٤ من أبريل ١٩٦٣

١ - دواء : في ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم تجارة الأدوية والكيمياويات والمستلزمات الطبية م ١١ و ١٤ و ١٩ و ٢٠ في ١١٣ لسنة ١٩٥٨ . في ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٠ . موظف ، انتهاء خدمته . في ٢٧٣ لسنة ١٩٦٠

ب - مؤسسة عامة : لتجارة وتوزيع أدوية ، موظف ، تعيين ، إنهاء خدمة . تعسف ، إثبات قيامه .

المبادئ القانونية :

١ - المشرع رأى أن يستمر القانون بالعمل

لدى الأفراد أو الهيئات التي يتم الاستيلاء عليها طبقاً لأحكام القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ في القيام أعمالهم .

وتعين الذين كانوا قائمين بالعمل في النشاط المتعلق بتجارة الأدوية والكيماريات والمستلزمات الطبية لا يتم تلقائياً بقوة القانون ، متى وقفت المؤسسة موقفاً سلبياً بعدم إصدار قرار يعبر عن إرادتها قبل نهاية المدة المحددة بالقانون ، بل يجب إصدار قرار إيجابي فينشىء المراكز القانونية للموظف الذي استوفى الشروط ووقع عليه اختيارها للتعين في الوظيفة .

٢ - لا يجدى في إثبات عيب التعسف ما قاله المدعى من أنه صيدلى كفء لم تشبهه شائبة طوال مدة خدمته ، وأن المؤسسة كانت في حاجة إلى أمثاله ، بدليل أسوأ عيبت صيادلة بعد إسراء خدمته ، لأن هذه الأمور مجردة لا تكفى لأن تضم القرار بعيب إساءة استعمال السلطة .

المسألة :

ومن حيث أن المادة ١١ من القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية والكيماريات والمستلزمات الطبية نصت على أنه يجب على القائمين بالعمل لدى الأفراد أو الهيئات التي يتم الاستيلاء عليها طبقاً لأحكام هذا القانون ، الاستمرار في أعمالهم وعدم الامتناع بأى حجة كانت عن العمل ما لم يصدر قرار سابق من وزير

التقنين أو من ينيبه في ذلك بإعفائه من العمل . كما نصت المادة ٤ منه على أنه : إستثناء من أحكام القانون ١١٣ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه ، يعين في المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية الموظفون القائمون بالعمل في النشاط المذكور ، الذين يتم إختيارهم وتحديد مرتباتهم بواسطة لجنة تشكل بقرار من وزير التقنين ، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون . كما نصت المادة ١٩ على أن يعاقب على مخالفة هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة ، وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ومن حيث إنه يستفاد مما تقدم أن المشرع رأى حتى تتمكن المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية من اتخاذ الإجراءات والحظرات اللازمة لإستيفاء الجهاز الإدارى لإشراف وإرادة وتنظيم المرفق العام الذى عهد به إلى المؤسسة المذكورة بالاشتراك مع الهيئة العليا للأدوية فى إستيراد الأدوية والتجار فيها وتوفير الدواء للأفراد الشعب ، تخلصاً من جشع التجار وإستغلالهم حاجة المريض للدواء وأن يستمر القائمون بالعمل لدى الأفراد أو الهيئات التي يتم الاستيلاء عليها طبقاً لأحكام القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ في القيام بأعمالهم وعدم الامتناع بأية حجة كانت عن العمل ما لم يصدر قرار سابق من وزير التقنين أو من ينيبه في ذلك بإعفائه من العمل ، وقد عاقبة على مخالفة أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة له

ورغبة في استقرار العمل بالمؤسسة المذكورة ، أعطى المشرع لوزير التقنين الحق في تعيين القائمين بالعمل في النشاط المذكور الذين يتوسم

ومن حيث إن المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية بوصف كونها المهيمنة على مرفق الدواء في الجمهورية العربية المتحدة، كان لها في الفترة المحددة بالقانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ سلطة اختيار من ترى تعيينهم من بين القائمين بالعمل في النشاط سالف الذكر، إستثناء من أحكام القانون ١١٣ لسنة ١٩٥٨، لغاوتها في القيام بأعمال المرفق بسلطة تقديرية مطلقة، لا يجدها في ذلك إلا إساءة استعمال السلطة أو التعسف في استعمالها .

ومن حيث إنه يخلص مما تقدم جميعه أن الموظفين الذين كانوا قائمين بالعمل لدى الأفراد والهيئات وتم الاستيلاء عليها طبقاً لأحكام القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ خدمتهم بالمؤسسة تلقائياً بعد إنقضاء سنة من تاريخ نشر ذلك القانون، كما لا يعتبرون معينين في وظائف بالمؤسسة طالما لم يصدر قرار بتعيينهم في المؤسسة أو إعفائهم من العمل . إلى أن يصدر هذا القرار طبقاً لأحكام القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ يتعين عليهم الاستمرار في تادية أعمالهم وإلا وقعوا تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في ذلك القانون .

وما يؤكد هذا الرأي ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون ٢٧٣ لسنة ١٩٦٠ أنه أوجبت المادة ١١ من القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية والكيمويات والمستلزمات الطبية على القائمين بالعمل في النشاط المتعلق بتجارة وتوزيع الأدوية لدى الأفراد والهيئات التي يستولى عليها طبقاً لأحكام هذا القانون، الاستمرار في أعمالهم لمدة غير محددة ، ، وذلك إلى أن يبت في أمرهم بالتعيين أو بالاستغناء عنهم . الأمر الذي يؤكد ضرورة صدور قرار بالتعيين أو الاستغناء عنهم وإلا اعتبر الإلتزام بالاستمرار في العمل قائماً .

(م ١٦ - أحكام)

فيهم اللجنة التي تشكل بقرار من الصلاحية لشغل وظائف في المؤسسة المذكورة إستثناء من أحكام القانون ١١٣ لسنة ١٩٥٨ ولمدة ثلاثة أشهر . يلتزم بانتهاء حق الوزير في التعيين بالمخالفة لأحكام القانون ١١٣ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

ونظراً لأنه لم يفيسر للجنة المشكلة بقرار وزير التكوين ١٦٠ لسنة ١٩٦٠ أداء مهمتها في اختيار وتحديد مرتبات الموظفين المشار إليهم خلال المهلة المحددة بالقانون بالتعيين إستثناء من أحكام القانون ١١٣ لسنة ١٩٥٨ ، فقد صدر بعد ذلك القانون ٢٧٣ لسنة ١٩٦٠ بتعديل الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ ، يقضى بمد المدة المشار إليها بحيث ينتهي من عملها خلال سنة من تاريخ العمل بالقانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ ، بدلاً من ثلاثة أشهر . بحيث لا يجوز بعد إنتهاء هذه المدة التعيين في وظائف بالمؤسسة المذكورة إستثناء من أحكام القانون ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين في الشركات المساهمة والمؤسسات العامة . كما يستفاد مما تقدم أيضاً أن تعيين الذين كانوا قائمين بالعمل في النشاط المتعلق بتجارة الأدوية والكيمويات والمستلزمات الطبية لا يتم تلقائياً بقوة القانون ، متى وقفت المؤسسة موقفاً سلبياً بعدم إصدار قرار يعبر عن إرادتها قبل نهاية المدة المحددة بالقانون ؛ بل يجب إصدار قرار إيجابي يفشيء المراكز القانونية للموظف الذي إستوفى الشروط ووقع عليه إختيارها للتعيين في الوظيفة إستثناء من أحكام القانون ١١٣ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر ، أو إعفائه من العمل بحيث لا يكون إمتناعهم عن العمل بعد ذلك موجبا للمسؤولية الجنائية وتوقيع العقوبة المنصوص عليها في القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ .

وحيث إنه لا حيل في أن المؤسسة سالفة الذكر تترخص بصفة تعنى القانون ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ في التعمين لإبتداء كما ترخص في إنهاء الخدمة بالأداة المنصوص عليها في هذا القانون ، ومرجع ذلك إلى أنها المسؤولة عن توفير الدواء لأفراد الشعب ويجب أن يترك لها تقدير جهود الموظفين الذين يعملون تحت إشرافها، ولها وحدها حق إختيارهم بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في القانون أو إنهاء خدمتهم .

ومن حيث إنه والحالة هذه فلا تريب عليها لأن هي استعملت الرخصة المخولة لها قانوناً في إنهاء خدمة المدعى فأصدرت قرارها بالاستغناء عن خدماته اعتباراً من أول أغسطس ١٩٦١ .

فمن ثم يكون قرارها قد جاء سليماً ومطابقاً للقانون ، وبالتالي تكون الدعوى الحالية بطلب إلغائه غير قائمة على أساس سليم من القانون متعينة الرفض ولا يجدى المدعى نفعا في إثبات عيب التعسف ما قال به من أنه صيدلى كفاء لم تشبهه شاذة طوال مدة خدمته ، وأن المؤسسة قد كانت في حاجة إلى أمثاله بدليل أنها قد عيّنت صيادلة بعد إنهاء خدمته ؛ لا يجدي به ذلك في إثبات التعسف لأن هذه الأمور مجردة لا تكفى لأن تضم القرار بعيب إساءة استعمال السلطة ، أى أن المؤسسة قد توخت في إصداره مصلحة خاصة لا مصلحة عامة .

قضية ٢٣٥ لسنة ١٦ ق برئاسة وعضوية السادة الأسانده أحمد فهمى البيلاوى ، واطفى نجيب عبد الله ، وصادق حسن مبروك المستشارين .

الجمعية العمومية للقسم الاستشاري

٢٩٤

١٥ أكتوبر ١٩٦٣

شركة : قرار جمهوري ٣٥٤٦ بلائحة نظام العاملين .
بالشركات السابقة للمؤسسات العامة م ٦ .

الفتوى :

المادة ٦ من القرار الجمهوري ٣٥٤٦ بلائحة
نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات
العامة ، تميز تعيين موظفي الحكومة
والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في
وظائف الشركة بأجور تجاوز مرتباتهم
الأصلية بما لا يزيد على ١٠٪ .

ونص المادة الثانية من اللائحة على عدم
سرمان القواعد والنظم الخاصة بإعلان غلاء
المعيشة على العاملين باللائحة ، لايعني المساس
بإعانة الغلاء التي يتقاضاها المعينون طبقا للمادة
السادسة السابقة .

فتوى ١١١٥

٢٩٥

١٥ من أكتوبر ١٩٦٣

ضريبة : أرباح تجارية ، فوائد الودائع ، دمنه ، هيئة
عامة لشؤون النقل البحري .

الفتوى :

تخضع الهيئة العامة لشؤون النقل البحري
الملغاة ، لضرائب الأرباح التجارية وفوائد
الودائع والدمنه . ذلك بأنه لا يوجد نص بإعفاؤها
إذ لم تكن الهيئة مؤسسة عامة ذات طابع
اقتصادي .

فتوى ١١١٣

٢٩٦

١٦ من أكتوبر ١٩٦٣

إدارة محلية : تعامير المجالس المحلية ، نفثيش مالي وإداري
، إختصاص ، في إدارة محلية م ٣٩ .

الفتوى :

المراقب المالي ، التابع لوزارة الخزانة ، هو
الجهة المختصة بإجراء التفتيش المالي والإداري
على شؤون التعليم بالمجالس المحلية ، طبقا لحكم
المادة ٣٩ من قانون الإدارة المحلية ، دون
وزارة التربية والتعليم ، التي تقتصر رقابتها
واختصاصها على الشؤون المالية فقط .

فتوى ١١١٩

٢٩٧

١٦ من أكتوبر ١٩٦٣

غش : تدليس ، مشروبات كحولية ، ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمم الغش والتدليس . ق ٢١ لسنة ١٩٥٨ م ١٤ ، قرار وزاري ، قرار جمهوري .

الفتوى :

تنظيم صناعة المشروبات الكحولية وتجارتها في ظل القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس ، يجب أن يصدره قرار جمهوري في هذا الشأن قرار وزاري .

فلا يجوز الاكتفاء بقرار وزاري استنادا إلى المادة ١٤ من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها . ذلك بأن القانون الأخير إنما انصرف إلى تحديد أنواع ومواصفات ومعايير المنتجات المحلية والمواد الأولية المصرية تحديدا وصفا وقتيا يسهل التعامل فيها دوليا .

فتوى ١١١٨

٢٩٨

١٦ من أكتوبر ١٩٦٣

عقد إداري : مصلحة الطرق والكباري ، ضامن ، التزام ، انتصاؤه .

الفتوى :

إذا تماقت مصلحة الطرق والكباري

مع إحدى الشركات على صليتين لتوسيع بعض الطرق ورصفها ، وضمن بنك مصر الشركة المتعاقد معها بمقتضى كتب ضمان قدها ، ولم تنجز الشركة إحدى الصليتين مما اقتضى سحب العمل منها لمقاول آخر تعهد بتقديم خطابات ضمان من بنك آخر ، فإن التزام الضامن الأول (بنك مصر) يبقى طوال أجل الضمان : فلا ينص إلا بانقضاء أجله ، أو بانقضاء الالتزام الأصلي .

فتوى ١١٢٠

٢٩٩

٢٨ من أكتوبر ١٩٦٣

مؤسسة عامة : هيئة عامة ، ق ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة ، مؤسسة ضاحية المعادى .

الفتوى :

فيما عدا المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي لا تسري أحكام القانونين ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة ، و ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات ، على المؤسسات العامة أو الهيئات العامة القائمة وقت صدورهما ، إلا بعد صدور القرارات الجمهورية التي تحدد ما يعتبر منها مؤسسة عامة أو هيئة عامة .

ويستمر العمل بفظم المؤسسات والهيئات القائمة إلى حين صدور هذه القرارات . وينطبق هذا على مؤسسة ضاحية المعادى .

فتوى ١١٢٠

٣٠٠

٢٨ من أكتوبر ١٩٦٣

تأمين : محالج قطن ، ق ٢٨ لسنة ١٩٦٣ .

الفتوى :

القانون ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بشأن تأمين بعض المباشات يتحدد نطاق تطبيقه بالنسبة إلى محالج القطن التي نص على تأمينها، بالفرقة بين المحالج المملوكة للأفراد أو للشركات ذات النشاط المتعدد ، وبين المحالج التي تتخذ شكل شركات المساهمة ، ولا مباشر غير نشاط الحليج

وينصرف التأمين بالنسبة للنوع الأول إلى العناصر المادية والمعنوية للمحالج، دون الحقوق والالتزامات المتعلقة فتبقى عالة بذمة أصحابها .

أما بالنسبة للنوع الثاني، فإن الحكم يختلف إذ يرد التأمين على الشركة ذاتها بما فيها من حقوق والتزامات.

فتوى ١١٦٨

٣٠١

٣٠ من أكتوبر ١٩٦٣

عهده : أرباب العهد ، تأمين ، صندوق التأمين الحكومي لضمان أرباب العهد ، قرار مجلس الوزراء في ٨ من فبراير ١٩٥٠ بلائحة انشائها .

الفتوى :

تنص المادة السابعة من من لائحة إنشاء

صندوق التأمين الحكومي لضمان أرباب العهد على سداد الصعوق كل خسارة مادية تلحق عمدة الموظف المضمون إذ كانت تشبه عن ضياع أو سرقة ارتكبها الموظف ، أو غش ، أو خيانة أمانة ، أو تهديد ، أو اختلاس ، أو اختلاس ، أو إهمال .

ولا يكون الصندوق ملزماً السداد بمجرد تحقق سبب من هذه الأسباب ، بل يجب أن يثبت ارتكاب الموظف المضمون لأي سبب منها .

فتوى ١١٨٠

٣٠٢

٣١ من أكتوبر ١٩٦٣

مكافأة : عمل إضافي ، حسابها ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة ، م ٤٥ ، مجلس وزراء ، قرار ١١ من أغسطس ١٩٥٢ و ٢٦ من مايو ١٩٥٥ ، قرار جمهوري ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

الفتوى :

نصت المادة ٤٥ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩١٥ بشأن موظفي الدولة ، وقرار مجلس الوزراء في ١٩ من أغسطس ١٩٥٢ و ٢٦ من مايو ١٩٥٥ ، والقرار الجمهوري ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، على حساب المكافآت عن الأعمال الإضافية بواقع الساعة من العمل الإضافي بساعة من العمل الأصلي ، على أساس اليوم الواحد ست ساعات .

وتدخل أيام الجمع والعطلات الرسمية ضمن

أيام الشهر في حساب الراتب اليومي :

فتوى ١١٧٩

قضاء محكم الاستئناف

٣٠٤

٢٤ من أبريل ١٩٦٢

فوائد: نوع ملكية عقار غصبا ، ابداع مقابلة خزانه
الحكمة
المبدأ القانوني :

إذا كانت الحكومة لم تتخذ الإجراءات
القانونية التي رسمها قانون نزاع الملكية ،
بل شرعت في الاستيلاء على الأرض دون
اتباعها ، فإن المالك ، الذي اغتصب ملكه
وأضيف إلى المرافق العامة بغير اتباع الإجراءات
القانونية لنزع الملكية ، حق مطالبة الحكومة
بفائدة تعويض مقابل ربع الأرض التي نزع
ملكها منه جبراً عنه . ولحكمة الموضوع حق
تقدير هذه الفائدة على الوجه الذي تراه غير
مقيدة في ذلك بالقواعد القانونية الخاصة به ،
أخيراً . فحكم محكمة أول درجة ، إذ قضى
باستحقاق الفائدة بواقع ٤ / من تاريخ
الحكم حتى الوفاء ، باعتباره تعويضاً عن
الاستيلاء ، هو تقدير لا قبل لمحكمة الاستئناف
بتعديله ، حيث لم تطعن فيه تستأنف عليها
ولا يسع إلا أن تؤيده دون يكون لما ساقه
المستأنفون في مذكرتهم عن ابداع المقابل
خزافة المحكمة - وعدم إيجاب الفوائد من

٣٠٣

محكمة استئناف طنطا

٢٤ من أبريل ١٩٦٢

إيجارات : دعوى إخلاء ، استئناف حكم صدر فيها .
المبدأ القانوني :

إذا كان الحكم صادراً في دعوى إخلاء ،
فإن استئنافه لا يكون مقبولا ، وذلك تطبيقاً
للمادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
كذلك لا يجوز استئناف الدفوع المقدمة في
الدعوى ، مثل الدفع ببطالان التكاليف بالحضور
أو الإنذار ، إذ يسرى عليها ما يسرى على
الأصل .

إلا إذا كان الحكم قد صدر في خصوص دفع
بعدم الاختصاص بنظر الدعوى في دائرة الإيجارات
بالحكمة الابتدائية ، فإن مثل هذا الحكم
لو صدر يكون في نزاع خارج عن نطاق تطبيق
القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فيكون قابلاً
للطعن فيه بطريق الاستئناف .

استئناف ٢٦١ س ١١ في ، برئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد زكي محمد ، والدكتور حافظ
محمد إبراهيم وسامي ناصر المستشارين .

ناريخ الإيداع أى أثر على سلامة الحكم لأن أحكام الإيداع هذه لا تنطبق على حالة الغصب والاستيلاء بدون اتباع الإجراءات التي نص عليها قانون نزع الملكية المنفعة العامة .

استئناف ٢٠٥ لسنة ١١ ق بالهيئة السابقة

٣٠٥

٢٤ من أبريل ١٩٦٢

دعوى استحقاق : طريقة استئنافها .

المبدأ القانوني :

دعوى الاستحقاق الفرعية لا تعدو أن تكون إشكالا موضوعيا يتعلق بالتنفيذ ، لأنها تتضمن فضلا عن طلب تثبيت الملكية

إلغاء إجراءات التنفيذ المتخذة على العقار المحجوز عليه ؛ وقد وصفت بأنها دعوى فرعية لكونها متفرعة بالتنفيذ، وإذا كانت المادة ٤٨٢ من قانون المرافعات قد نصت على أن جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ يحكم فيها على وجه السرعة ، وكانت دعوى الاستحقاق الفرعية هي بمثابة منازعة متعلقة بالتنفيذ فمن ثم تدخل في عداد الدعاوى التي ينهض الفصل فيها على وجه السرعة ، وبالتالي يكون الاستئناف الذي يرفع عن الأحكام الصادرة فيها بتكاليف بالحضور لا بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة الاستئنافية فيه بالتطبيق لحكم المادتين ١١٨ و ١٤٠ من قانون المرافعات .

استئناف ٨٣ لسنة ١١ ق مدني بالهيئة السابقة

قوانين وقارات ومنشورات

قانون ٨ (١)

في شأن شهادات الاستثمار التي يصدرها البنك الأهلي المصري

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يجوز للحكومة أن تعهد إلى البنك الأهلي المصري إصدار شهادات استثمار مختلفة للمساهمة في دعم الوعي الادخاري ، وتمويل خطة التنمية وتحديد الشروط والأوضاع الخاصة بكل إصدار بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على عرض مجلس إدارة البنك الأهلي المصري .

مادة ٢ - تعني شهادات الاستثمار المنصوص عليها في المادة السابقة وما تفرغ من فائدة أو جائزة وكذلك قيمة استردادها أو استحقاقها من كافة الضرائب ورسوم الدمغة ، فيما عدا الضريبة على التركات ورسم الأيلولة .

مادة ٣ - لا يجوز الحجز على قيمة شهادات الاستثمار مالمدة الذكر وما تفرغ من فائدة أو جائزة وكذلك قيمة استردادها أو استحقاقها إلا فيما يجاوز خمسة آلاف جنيه ، سواء كان توقيع الحجز في حياة مالك الشهادة أو كان بعد وفاته .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

بهم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٨٤ (٢١ مارس سنة ١٩٦٥)

قانون ٩

بتنظيم الإرشاد بمباني الإسكندرية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٧٦ الصادر في ٤ من أبريل ١٩٦٥ .

الباب الأول

أحوال الإرشاد

مادة ١ — يكون الإرشاد بميناء الإسكندرية إجبارياً بالنسبة لجميع السفن لدى دخولها مناطق الإرشاد أو تحركها فيها أو خروجها منها مقابل أداء الرسم المقرر في هذا القانون .

مادة ٢ — استثناء من حكم المادة السابقة يعفى من الالتزام بالإرشاد :

(أولاً) السفن الحربية أيا كانت جنسيتها :

(ثانياً) السفن المملوكة لحكومة الجمهورية العربية المتحدة بشرط أن تكون غير مخصصة لأعمال تجارية .

(ثالثاً) وحدات وسفن هيئة قناة السويس .

(رابعاً) السفن الآتية والشراعية التي تقل حمولتها عن ٣٠٠ طن .

(خامساً) السفن والعائمات المرخص لها بالعمل بموانئ الجمهورية العربية المتحدة ، كالبراطيم والمواوين والصنادل والزوارق والقاطرات والرافعات والكراكات والجرارات وقوارب الغطاسة والأحواض العائمة وغيرها التي لا تبحر الميناء عادة .

(سادساً) السفن والوحدات المرخص لها من هيئة النقل المائي الداخلى ومع ذلك يجوز لهذه السفن الاستعانة بخدمات المرشد .

مادة ٣ — على كل سفينة خاضعة للالتزام بالإرشاد ترغب في أن تدخل منطقة الإرشاد أو تخرج منها أو التحرك فيها أن ترفع على ساربتها الإشارة الخاصة بطلب المرشد ، وغير مصرح لها بالدخول أو الخروج من منطقة الإرشاد أو التحرك فيها إلا بعد صعود المرشد عليها أو الحصول على إذن بذلك من رئيس مصلحة الموانئ والمنائر .

مادة ٤ — على المرشد أن يجيب طلب السفينة بمجرد رؤية الإشارة المذكورة وأن يقدم خدماته للسفينة التي تتقدم أولاً أو إلى التي تكون قد عهد إليه بإرشادها بصفة خاصة .

ومع ذلك عليه أن يقدم مساعدته أولاً للسفينة التي تكون في خطر ولو لم يطلب إليه ذلك متى تبين له الخطر المهدق بها .

وفي هذه الحالة يكون للمرشد الحق في مكافأة خاصة يحددها رئيس مصلحة الموانئ

والمنائر .

الباب الثاني

شئون المرشدين

مادة ٥ — لا يجوز مزاولة مهنة الإرشاد إلا بعد الحصول على شهادة الأهلية الخاصة بذلك من مصلحة الموانئ والمناظر .

ولا تعمل الحكومة أية مسؤولية عما يحدث من هلاك أو ضرر بسبب استخدام أحد المرشدين الحاصلين على هذه الشهادة .

مادة ٦ — تكون السفينة مسؤولة قبل الغير عن كل هلاك أو ضرر ولو كان ذلك ناشئاً بسبب خطأ المرشد وتكون السفينة أيضاً — فيما عدا حالة الخطأ الجسيم من المرشد — مسؤولة عن كل هلاك أو ضرر يصيب سفينة الإرشاد أثناء عمليات الإرشاد أو المناورات الخاصة بركوب المرشد في السفينة أو نزوله منها .

مادة ٧ — تتألف هيئة الإرشاد من مرشدين من درجات ثلاث : أولى وثانية وثالثة، ويحدد وزير الحربية بقرار منه عدد مرشدى كل درجة واختصاصاتهم وشروط تعيينهم وترقيتهم وتقاعدهم وكذلك القواعد الخاصة بتأديهم .

مادة ٨ — يدير هيئة الإرشاد رئيس يعينه رئيس مصلحة الموانئ والمناظر من قائمة مشتملة على أسماء ثلاثة يرشحهم المرشدون المشتغلون من بين المرشدين المشتغلين أو المتقاعدين الذين أمضوا عشر سنوات في الخدمة كمرشدين من الدرجة الأولى .

ويكون تعيين رئيس هيئة الإرشاد لمدة خمس سنوات ، وتجوز إعادة ترشيحه ويجب عرض القائمة المشار إليها على رئيس مصلحة الموانئ والمناظر قبل إنقضاء مدة الرئيس بثلاثة أشهر على الأقل ، وفي حالة الخلو تعرض القائمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حصوله ، وإلا كان لرئيس المصلحة أن يعين من يراه من بين المرشدين الذين تتوافر فيهم للشروط المقررة في هذه المادة .

الباب الثالث

مناطق الإرشاد

مادة ٩ — تشمل مناطق الإرشاد بميناء الاسكندرية :

(أولا) منطقة البواغيز وتتكون من :

البواغيز الثلاثة الموضحة بالرسم المرافق لهذا القانون المشار إليها بالحروف (ا ، ب ، ج) وذلك من حاجز الأمواج الخارجى إلى مسافة ميل بحرى خارج العلامات الخارجية لهذه البواغيز الثلاثة .

(ثانيا) منطقة الميناء الخارجية ، وهي الواقعة بين الخط الوهمي الذي يبدأ عند الجانب الداخلي من رصيف حوض الفحم مارا بفنار رأس التين والخط الوهمي بين فنارى مدخل الميناء .

(ثالثا) منطقة الميناء الداخلية ، وهي الواقعة شرق الخط الوهمي الذى يبدأ من عند الجانب الداخلى من رصيف حوض الفحم مارا بفنار رأس التين .

(رابعا) الحوض الجاف .

مادة ١٠ — يختص مرشدو البوغاز بما يأتى :

(أ) إرشاد السفن عند دخولها فى منطقة البواغيز الثلاثة إلى أن يتم استقبالها على مخطافها فى منطقة الميناء الخارجية أو بالعكس .

(ب) إرشاد السفن عند خروجها من أمام فنار أرصفة الفحم إذا كانت السفينة آتية من منطقة الميناء الداخلية .

(ج) إرشاد السفن بعد انتهاء حل رباطها وابتعادها من الأرصفة أو العوامات بمسافة كافية إذا كانت موجودة بمنطقة الميناء الخارجية .

مادة ١١ — يختص مرشدو الميناء بما يأتى :

(أ) العمل فى منطقتى الميناء الخارجية والداخلية بحيث يبدأ عملهم عندما ينتهى عمل مرشدى البوغاز المحدد فى المادة السابقة أو بالعكس .

(ب) إرشاد السفن بدخولها الحوض الجاف أو لخروجها منه .

(ج) إرشاد السفن بمنطقتى الميناء الخارجية والداخلية عند طلب تحركها من مكان إلى آخر .

مادة ١٢ — يجوز لوزير الحربية بقرار منه تعديل حدود مناطق الإرشاد .

الباب الرابع

رسوم الإرشاد وتعويضات المرشدين

مادة ١٣ — تحدد رسوم الإرشاد عند دخول مناطق الإرشاد أو الخروج منها كالتالى :

(أ) تحدد الرسوم عن الارشاد الذى يقوم به مرشدو منطقة البوغاز بميناء الاسكندرية على الوجه الآتى :

مليم جنيه		
٥٠٠	٤	لغاية ٤٥٠ طنا من حمولة قناة السويس الصافية للسفينة .
٥٠٠	٥	أكثر من ٤٥٠ طنا لغاية ٦٠٠ طن من حمولة قناة السويس الصافية للسفينة .
٥٠٠	٦	أكثر من ٦٠٠ طن لغاية ٩٠٠ طن من حمولة قناة السويس الصافية للسفينة .

مليم جنيه

- ٨ أكثر من ٩٠٠ طن لغاية ٣٠٠٠ طن من حمولة قناة السويس الصافية للسفينة .
- ٩ أكثر من ٢٠٠٠ طن لغاية ٤٠٠٠ طن من حمولة قناة السويس الصافية للسفينة .
- ١١ أكثر من ٤٠٠٠ طن لغاية ٥٥٠٠ طن من حمولة قناة السويس الصافية للسفينة .
- ١٢ أكثر من ٥٥٠٠ طن لغاية ٧٠٠٠ طن من حمولة قناة السويس الصافية للسفينة .
- ١٤ أكثر من ٧٠٠٠ طن لغاية ٩٠٠٠ طن من حمولة قناة السويس الصافية للسفينة .
- ١٥ أكثر من ٩٠٠٠ طن لغاية ١٠٠٠٠ طن من حمولة قناة السويس الصافية للسفينة .
- ١٦ أكثر من ١٠٠٠٠ طن .

(ب) وتحدد الرسوم عن الارشاد الذى يقوم به مرشدو الميناء بقسمها الداخلى والخارجى
أو الحوض الجاف طبقا للجدول الآتى :

مليم جنيه

- ٤ رسوم إرشاد وربط السفن على الرصيف أو الشمندورة نهارا .
- ٤ رسم إرشاد وحل السفن من الرصيف أو الشمندورة نهارا .
- ٤ رسم نقل سفينة مستقبلة على مخطافها من مكان فى البحر إلى مكان آخر بالميناء الخارجى .
- ٦ تحصيل فى الحالات سالفة الذكر إذا كانت حمولة السفينة ٢٠٠٠ طن فأكثر .
- ٨ تحصيل عند مساعدة السفن فى الدخول أو الخروج من الحوض الجاف وتزاد الرسوم بنسبة ٥٠٪ إذا تمت عملية الإرشاد كلها أو بعضها بين عروب الشمس وشروقها .

ويعتبر نقل السفينة من رصيف إلى رصيف آخر عمليتين مستقلتين وتحصل الرسوم طبقا
للفئات السابق الإشارة إليها وعند نقل سفينة من رصيف إلى آخر على امتداده يعتبر ذلك عملية
واحدة وتحصل الرسوم طبقا للفئات سالفة الذكر .

مادة ١٤ — إذا اضطر مرشد للسفر مع السفينة بسبب الأحوال الجوية أو إذا طلب ربان
السفينة استصحاب مرشد للسفر معه أو للحضور معه من ميناء آخر فتحصل التعويضات المستحقة
طبقا للفئات الآتية :

مليم جنيه

- ٣٤ إذا سافر المرشد مع السفينة من أول مرسى لها أو لإحدى موانئ البحر الأبيض
المتوسط الواقعة عرب تلك الميناء .

٢٧ — ملزم جنبيه إذا سافر المرشد مع السفينة من أر إلى أية ميناء أخرى من موانى البحر الأبيض المتوسط عدا موانى الجمهورية العربية المتحدة .

١٧ — إذا سافر المرشد مع السفينة من أر إلى إحدى موانى الجمهورية العربية المتحدة .

وتلتزم السفينة التي يسافر عليها المرشد بانزاله في أقرب ميناء ترسو عليه على أن تتحمل بمصاريف إقامته ومصاريف عودته إلى الاسكندرية في أول سفينة ركاب ، أو أول طائرة تتجه إليها أيهما أقرب في الوصول ، ويكون سفر المرشد بالسفينة أو السكة الحديد أو الطائرات بالدرجة الثانية أو ما يعادلها ، وتتحمل السفينة بمصاريف انتقال المرشد من الاسكندرية إلى الميناء التي طلبت حضوره إليها ومصاريف إقامته بهذا الميناء .

وإذا وضع الحجر الصحي على السفينة المقلّة له لدى دخولها ميناء الاسكندرية التزمت السفينة التي سافر معها المرشد ، فضلاً عما تقدم بدفع مبالغ جنبيه واحد وخمسمائة مليم يوميا طوال مدة الحجر الصحي .

وإذا خرج المرشد مع السفينة لتجربة آلاتها أو لضبط بوصلاتها فيحصل رسم قدره جنيهان عن كل ساعة يقضيها المرشد على السفينة بشرط ألا تزيد جملة الرسم المحصل عن ستة عشر جنيهما عن كل أربع وعشرين ساعة يقضيها على ظهر السفينة لهذه العمليات .

مادة ١٥ — يحصل رسم قدره جنيهان في حالة الاستغناء عن خدمات أحد مرشدى البوغاز أو الميناء بعد حضوره وعدول السفينة عن السفر في الميعاد الذى حدده ربان السفينة أو الشركة التابعة لها السفينة .

ويحصل رسم قدره جنيهان عن الساعة أو جزء من الساعة في حالة انتظار المرشد بالسفينة بسبب تأخرها عن السفر في الميعاد الذى حدده ربان السفينة أو الشركة التابعة لها السفينة، غير أن انتظار نصف الساعة الأولى يكون بدون مقابل .

ويعتبر انتظار المدة التي يضطر فيها المرشد إلى البقاء بالسفينة بسبب عطل بها وبناء على طلب ربان السفينة وموافقة مصلحة الموانى والمنائر ، وذلك عند دخولها مناطق الإرشاد أو خروجها منها وتحسب هذه المدة إذا تجاوزت ساعة من وقت صعود المرشد إلى وقت نزوله من السفينة بشرط ألا يزيد عن ستة عشر جنيهما عن كل أربع وعشرين ساعة يقضيها المرشد على السفينة وبشرط اعتماد ذلك من مصلحة الموانى والمنائر .

مادة ١٦ — تلتزم السفن المشار إليها بالمادة الثانية بأداء الرسوم والمبالغ المقررة بهذا القانون متى استعانت بخدمات المرشد .

مادة ١٧ - تحصل رسوم الإرشاد المقررة بهذا القانون على أساس الحولة الصافية المقدرة تأسيساً على القواعد الدوائية لحركة قناة السويس على أن يضاف إليها ما قد يكون مستعملاً من صهاريج القاع المزدوج والأماكن المعفاة وقت الوصول سواء كان هذا الاستعمال خاصاً بالنقل التجاري أو بمهمات أو مواد خاصة بالسفينة ، وإذا تعذر الوصول على حولة قناة السويس الصافية على الأساس المشار إليه ، فيقدر باعتبارها مساوية ١٣٠ ٪ (مائة وثلاثين في المائة) من الحولة المسجلة الصافية للسفينة إذا لم تكن السفينة ذات الكوبريتة الكاسية ، أما إذا كانت من السفينة ذات كوبريتة كاسية فتقدر حمولتها باعتبارها مساوية ١٧٠ ٪ (مائة وسبعين في المائة) من حمولتها الصافية وفي هاتين الحالتين يصرف النظر عن المستقبل من صهاريج القاع المزدوج والأماكن المعفاة .

وفي جميع الحالات يعتبر كسر الطن طناً كاملاً إذا ما زاد على ٤٩ ٪ وإلا فيصرف النظر عنه .

مادة ١٨ - تحصل مصلحة الموانئ والمنائر الرسوم والمكافآت والتعويضات وتقوم هذه المصلحة باتخاذ التدابير اللازمة لصرفها لهيئة الإرشاد بعد خصم نسبة مئوية بمقد أقصى ٢ ٪ من الرسوم المحصلة يصدر بتحديد قرار من وزير الحرية مقابل المصروفات التي تنفقها المصلحة .

ويكون الصرف بناء على الطلبات التي تقدم من هيئة الإرشاد وتحصل المصلحة ضريبة كسب العمل طبقاً للهئات المقررة على الحصص الشهرية التي توزع على المرشدين طبقاً للكشوف التي تقدمها هيئة الإرشاد . أما الرسم الإضافي المنصوص عنه في المادة ١٩ من هذا القانون فيكون من حق الحكومة وحدها .

الباب الخامس

في مخالفات أحكام هذا القانون

مادة ١٩ - كل سفينة خاضعة لالتزام الإرشاد لا تستعين بخدمات المرشد تلتزم - فضلاً عن الرسم المقرر - بأداء الرسوم الإضافية طبقاً للبيان الآتي :

مليم جنيه

— ٥٠٠ (خمسمائة جنيه) إذا دخلت السفينة منطقة البواغين الثلاثه أو خرجت منها .

— ٥٠ (خمسون جنياً) إذا دخلت السفينة منطقة الميناء بقسمها الداخلي أو الخارجي أو تحركت فيها أو تركت الرصيف المخصص لها الرصيف آخر سواء كان على امتداده أو في جهة أخرى .

ولا تستحق الرسوم الإضافية المشار إليها في حالة حصول السفينة على إذن بذلك من رئيس مصلحة الموانئ والمنائر .

مادة ٢٠ - مع عدم الإخلال بحكم المادة ١٩ يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ربان كل سفينة خاضعة لالتزام الإرشاد إذا دخل بالسفينة في مناطق الإرشاد أو تحرك فيها أو خرج منها دون الاستعانة بخدمات المرشد ما لم يكن قد أذن له رئيس مصلحة الموانئ والمناظر في ذلك .

مادة ٢١ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تتجاوز المائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مرشد لا يقدم المساعدة لسفينة تكون في حالة خطر أو يقوم بإرشاد سفينة أو يحاول ذلك وهو في حالة سكر ، أو يتولى إرشاد سفينة من غير الجواز له إرشادها طبقاً لأحكام القرارات الصادرة تنفيذاً لهذا القانون .

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً كل مرشد يمتنع عن تقديم خدماته طبقاً لأحكام هذا القانون ، وذلك كله مع عدم الإخلال بالجزاءات التأديبية .

ويسوى لإيرادات مصلحة الموانئ والمناظر كل مبلغ يخص من حصة المرشد بصفة حزاء تأديبي .

مادة ٢٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص يتولى إرشاد سفينة أو يحاول ذلك دون أن يكون حاملاً لشهادة الأهلية أو تصريح من مدير مصلحة الموانئ والمناظر .

وفي حالة العود يحكم بالحبس بمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر .

الباب السادس

أحكام عامة

مادة ٢٣ - يلغى القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٨ والقوانين المعدلة له وكل حكم يخالف هذا القانون .

مادة ٢٤ - لوزير الحربية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٢٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد مضي شهر من تاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (٣١ مارس ١٩٦٥)

قانون ١٠ لسنة ١٩٩٥ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩
في شأن الدفاع المدني

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه . وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنصوص المواد ٣ ، ٤ (فقرة أولى) ، ٥ ، ٦ (فقرة أولى)
١٠ ، ٧ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الدفاع المدني النصين الآتيين :
« مادة ٣ - تختص مصلحة الدفاع المدني بما يأتي :

(أولاً) جميع أعمال الدفاع المدني ولها في سبيل ذلك وضع خطط ومشروعات الدفاع المدني ومتابعة تنفيذها وعمل الإحصائيات وتدريب مختلف المستويات والفرق وتدريب المهمات والأدوات ونشر وتنمية الوعي المدني بين المواطنين .

(ثانياً) مواجهة حالة الكوارث العامة التي يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس الجمهورية ولها في سبيل ذلك أن تستخدم فرق الدفاع المدني وأن تطلب مباشرة من أية إدارة أو هيئة تقديم ما يلزم من معونات ترى لزومها لمواجهة الكارثة سواء كانت تلك المعونات جهود الأفراد أو مهمات وأدوات

(ثالثاً) أعمال الإنقاذ النهري بالنسبة للأفراد والجماعات .
ويكون مدير الأمن بالمحافظة هو المراقب العام للدفاع المدني ويتولى شئونه تحت إشراف المحافظ

« مادة ٤ - (فقرة أولى) ينشأ مجلس أعلى للدفاع المدني ويكون تشكيلا بقرار من رئيس الجمهورية .

« مادة ٥ - تنشأ في كل محافظة لجنة للدفاع المدني ويكون تشكيلا بقرار من وزير الداخلية :

وتختص هذه اللجنة بدراسة الوسائل المؤدية إلى تنفيذ خطة الدفاع المدني وتبلغ قراراتها لمصلحة الدفاع المدني لاعتمادها .

وللجنة أن تقرر استدعاء من ترى ضرورة الاستعانة بهم من الخبراء وغيرهم دون أن يكون لهم صوت محدود في القرارات التي تصدرها .

وتتخذ اللجنة بناء طلب رئيسها ، ويكون اجتماعها صحيحا إذا حضره نصف عدد الأعضاء على الأقل ، وتصدر القرارات بالأغلبية فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .»

د مادة ٦ - (فقرة أولى) - يصدر وزير الداخلية قرارا بالتدابير التي يقتضيها الدفاع المدني في دوائر اختصاص المجالس المحلية .

د مادة ٧ - تتولى المجالس المحلية تنفيذ تدابير الدفاع المدني التي يصدر بتحديد لها قرار من وزير الداخلية وفي المدة المحددة لها وحسب الترتيب المعين لها وفقا للقرار المشار إليه في المادة السادسة .

ويسكون مجلس المحافظة مسئولا عن تنفيذ خطة الدفاع المدني ،
د مادة ١٠ - تخصص المجالس المحلية كل سنة الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ خطة الدفاع المدني كل في دائرته .

مادة ٢ - يضاف إلى المادة ٢ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الدفاع المدني بعبارة :
جديدان بالنص الآتي :

د (١٦) إعداد وسائل وقاية المنشآت والمؤسسات والمشروعات والمرافق العامة .

(٧١) إعداد وسائل الوقاية ضد أخطار الحرب النووية والكيميائية والبيولوجية .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (٣١ مارس سنة ١٩٦٥) .

قانون ١١ لسنة ١٩٦٥ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠

في شأن الأحوال المدنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه .

مادة ١ - يستبدل بالمواد ٢ (فقرة أولى) ، ٣ ، ٤ (بند ب) ، ٦ ، ٧ (فقرة ثانية) ، ١٠ ،
(فقرة ثالثة) ، ١١ (فقرة ثانية) ، ١٢ ، (فقرة أولى) ، ١٣ (فقرة أولى) ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ،
(فقرة أخيرة) ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ (فقرة أولى) ، ٢٦ (فقرة أولى) ، ٢٩ ، ٣٤ ،

٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٢٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٤ (فقرة ثالثة) ٤٨ ، ٤٩ ، ٦٣ (فقرة أولى) من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية النصوص الآتية :

« مادة ٢٢ - ج فقرة أولى) - تختص مكاتب السجل المدني بتسجيل واقعات الأحوال المدنية لمواطني الجمهورية العربية المتحدة من ولادة وزواج وطلاق و وفاة وإصدار البطاقات الشخصية والعائلية وفق أحكام هذا القانون . »

« مادة ٣ - يكون لكل مكتب من مكاتب السجل المدني أمين يعاونه مساعد أو أكثر كما يكون بكل مديرية أمن بالمحافظة مفتش للأحوال المدنية يتولى الإشراف على المكاتب المنشأة بدائرتها ومراجعة سجلاتها . »

« وافتشى مصلحة الأحوال المدنية في سبيل تنفيذ أحكام هذا القانون الاطلاع على دفاتر المواليد والوفيات والزواج والطلاق لدى الجهات القائمة بالعمل . »

« مادة ٤ - (بند دب ،) - سجل لقيد كل واقعة من واقعات الأحوال المدنية المبينة في المادة ٢ ، . »

« مادة ٦ - - يمسك مكتب السجل المدني المختص بالمصلحة سجلات لقيد واقعات الأحوال المدنية والبطاقات الشخصية والعائلية للمواطنين المقيمين في الخارج . »

« وتمسك قنصليات الجمهورية العربية المتحدة دفاتر لقيد التبليغات عن هذه الواقعات وطلبات الحصول على البطاقات . »

« وتنظم اللائحة التنفيذية اختصاص هذا المكتب والإجراءات التي تتبع في هذه الأحوال . »
« مادة ٧ - (فقرة ثانية) - وعلى المواطن الذي يوجد في الخارج أن يبلغ قنصل الجمهورية العربية المتحدة أو مكتب السجل المدني المختص بالمصلحة في حالة عدم وجود قنصلية عن كل واقعة مدنية في المواعيد وطبقا للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية . »

« مادة ١٠ - (فقرة ثالثة) - ويجوز إعطاء هذه الصور لكل من يثبت لمدير مصلحة الأحوال المدنية أو من يفوضه أن له مصلحة فيها من غير من تقدم ذكرهم . »

« مادة ١١ - (فقرة ثانية) - ويجب على جميع الجهات حكومية كانت أم غير حكومية الاعتماد في مسائل الأحوال المدنية على البيانات المقيدة في هذه السجلات . »

« مادة ١٢ - (فقرة أولى) - لا يجوز لأي موظف من موظفي مصلحة الأحوال المدنية أن

يسجل أية واقعة أو يباشر أى عمل من أعمال الأحوال المدنية إذا كان الأمر متعلقا به أو بوجه أو أقاربه أو أصهاره حتى الدرجة الرابعة ،

د مادة ١٣ - (فقرة أولى) - يجب على أمين السجل المدني ومساعديه تاتى التبليغات وإجراء القيد بالسجلات عقب تلقىها مباشرة وعليهم تسجيل كل واقعة قيدت فى سجلات الواقعات أو المتقوا لإخطار عنها فى السجل المدني خلال ثلاثة أيام من تاريخ قيدها أو من تاريخ وصول الإخطار بها ، وعليهم أيضا إخطار مكتب السجل المدني المختص خلال المدة ذاتها بالواقعات التى قيدت بسجلاتهم إذا كان تسجيلها فى السجل ليس من اختصاصهم .

د مادة ١٥ - يجب التبليغ عن المواليد خلال ثمانية أيام من تاريخ حدوث الولادة ؛ ويكون التبليغ على النموذج المعد لذلك .

د مادة ١٦ - يكون التبليغ إلى مكتب الصحة فى الجهة التى حدثت فيها الولادة إذا وجد بها مكتب أو إلى الجهة الصحية التى يحددها وزير الصحة بقرار يصدر منه فى الجهات التى ليست بها مكاتب صحة أو إلى العمدة فى غيرها من الجهات .

وعلى العمدة إرسال التبليغات إلى مكتب الصحة أو إلى الجهة الصحية خلال سبعة أيام من تاريخ التبليغ بالولادة .

ويجب على مكتب الصحة أو الجهة الصحية إرسال التبليغات إلى مكتب السجل المدني المختص خلال ثلاثة أيام من تاريخ تبليغها لقيدها بسجل المواليد ،

د مادة ١٧ - (فقرة أخيرة) - وفى جميع الأحوال يجب عل الطبيب أو غيره من المرخص لهم بالنوليد إخطار مكتب الصحة أو الجهة الصحية خلال ثلاثة أيام من تاريخ الولادة بما يجرؤنه من ولادات ومع ذلك لا يكتفى ورود هذا الإخطار لإثبات الواقعة فى الدفتر الخاص بها ، .

د مادة ١٩ - يجب على أمين السجل المدني تحرير شهادة الميلاد على النموذج المعد له لذلك عقب قيد الواقعة وتتضمن الشهادة البيانات المخصوص عليها فى المادة ١٨ وتسلم شهادة الميلاد إلى رب أسرة المولود بعد التحقق من شخصيته ، وذلك بغير رسوم .

د مادة ٢١ - إذا توفي مولود قبل التبليغ عن ولادته ، فيجب التبليغ عن ولادته ثم وفاته .

أما إذا ولد ميتا بعد الشهر السادس من الحمل فيكون التبليغ مقصورا على وفاته .

د مادة ٢٢ - إذا حصلت ولادة أثناء السفر إلى الخارج وجب التبليغ عنها إلى قنصل الجمهورية العربية المتحدة فى الجهة التى يقصدها المسافر أو إلى مكتب السجل المدني المختص طبقا للمادة ٧ ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ الوصول .

أما إذا حصلت الولادة أثناء العودة فيسكون التبليغ خلال الاجل المذكور إلى مكتب الصحة أو الجهة الصحية في محل الإقامة .

د مادة ٢٣ - يجب على كل من عثر على طفل حديث الولاد في المدين أن يرسله فوراً - بالحالة التي عثر عليه بها - إلى إحدى المؤسسات أو الملاجئ المعدة لاستقبال الأطلال حديثي الولادة أو إلى أقرب جهة شرطة التي عليها أن ترسله إلى إحدى المؤسسات أو الملاجئ ، وفي الحالة الأولى يجب على المؤسسة أو الملجأ إخطار جهة الشرطة المختصة .

وفي القرى يسكون التسليم إلى العمدة أو الشيخ بمثابة التسليم إلى جهة الشرطة ، وفي هذه الحالة يقوم العمدة أو الشيخ بتسليم الطفل فوراً إلى المؤسسة أو الملجأ أو جهة الشرطة أيها أقرب .

وفي جميع الحالات ، على جهة الشرطة أن تحرر محضراً يتضمن ما تنص عليه اللائحة التنفيذية للقانون من بيانات خاصة بالطفل ومن عثر عليه ما لم يرفض الأخير ذلك . ثم تخطر جهة الشرطة طبيب الجهة الصحية التي عثر في دائرتها على الطفل ليقوم الطبيب بتقدير سنه وتسميته تسمية ثلاثية ثم يثبت بياناته في دفتر المواليد طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية وترسل الجهة الصحية صورة المحضر وغيره من الأوراق إلى مكتب السجل المدني المختص خلال سبعة أيام من تاريخ القيد في دفتر مواليد الصحة .

وعلى أمين السجل المدني قيد الطفل في سجل المواليد طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية وإذا تقدم أحد الوالدين إلى جهة الشرطة بإقرار بأبوة أو أمومة للطفل حرر محضر بذلك تثبت فيه البيانات المنصوص عليها في المادة ١٨ وينبع في شأنه الإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .

د مادة ٢٤ - (فقرة أولى) - يكون قيد الطفل غير الشرعي للبيانات التي يدلى بها المبلغ وتحت مسؤوليته عدا إثبات اسمي الوالدين أو أحدهما فيسكون بناء على طلب كتابي صريح بمن يرغب منهما وذلك وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .

د مادة ٢٦ - (فقرة أولى) - على السلطات المختصة بتوثيق عقود الزواج أو شهادات الطلاق أو التصديق عليهما أن تقدم ما تبرمه من وثائق إلى أمين السجل المدني الذي حدثت بدائره الواقعة خلال سبعة أيام في المدين وخمسة عشر يوماً في القرى من تاريخ إبرامها ، وذلك لقيدها في السجل الخاص وختمها والتأشير عليها برقم القيد .

د مادة ٢٩ - يكون التبليغ عن الوفيات على النموذج المعد لذلك إلى مكتب الصحة في الجهة التي حدثت فيها الوفاة أو إلى الجهة الصحية التي يحددها وزير الصحة بقرار يصدر منه في الجهات التي

لست بهما مكاتب صحة أو إلى العمدة في غيرها من الجهات وذلك خلال أربع وعشرين ساعة من وقت حصول الوفاة أو ثبوتها .

وعلى العمدة لإخطار مكتب الصحة أو الجهة الصحية على حسب الأحوال فور تبليغه بالوفاة ، ويجب أن يكون التبليغ مصحوباً ببطاقة المتوفى إن وجدت أو بإقرار من المبلغ بعدم وجودها .

ويجب على مكتب الصحة أو الجهة الصحية أن ترسل التبليغات إلى مكتب السجل المدني المختص خلال ثلاثة أيام من تاريخ تلقيها بقيدها بسجل الوفيات مرافقاً لها البطاقة أو الإقرار المشار إليه .

« مادة ٣٤ — يسرى على التبليغ عن الوفاة التي تحدث أثناء السفر إلى الخارج أو العودة حكم المادة ٢٢ . »

« مادة ٣٥ — العسكريون والمدنيون التابعون لوزارة الحربية أو القوات المسلحة والمتطوعون الذين يتصرفون أو يستشهدون داخل أراضي الجمهورية العربية المتحدة أو خارجها تقوم وزارة الحربية أو القوات المسلحة بإخطار مصلحة الأحوال المدنية عنهم لإخطار مكتب السجل المدني المختص ووزارة الصحة .

وتنظم اللائحة التنفيذية الإجراءات التي تتبع في هذه الحالة . »

« مادة ٣٦ — لا يجوز إجراء أى تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية المدونة في سجلات الواقعات والسجل المدني إلا بناء على قرار يصدر من اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤) .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يكون إجراء التغيير أو التصحيح في الجنسية أو الديانة أو المهنة أو في قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو التصديق أو الطلاق أو التظليق أو التفريق الجسماني أو لإثبات النسب بناء على أحكام أو وثائق صادرة من جهة الاختصاص دون حاجة إلى استصدار قرار بذلك من اللجنة المشار إليها .

ويكون أمين السجل المدني تصحيح الأخطاء المسادية والتوقيع عليه على أن يعتمد التصحيح من مفتش الأحوال المدنية المختص .

ويجوز تقديم طلبات التصحيح من النيابة العامة أو أمين السجل المدني .

وتنظم اللائحة التنفيذية الإجراءات التي تتبع في جميع هذه الأحوال . »

« المادة ٣٧ — على أمين السجل المدني لإخطار دوائر التجنيد بطلبات تصحيح قيد ميلاد الذكور لتبدي رأيها فيها . »

ومادة ٣٩ - تقدم طلبات تصحيح قيود الأحوال المدنية المسجلة لدى قناصل الجمهورية العربية المتحدة أمام اللجنة المختصة بمحل القيد .

ومادة ٤٠ - تتبع في شأن من يبلغ عن ميلاده أو وفاته بعد الميلاد المحدد لذلك في القانون وقبل نهاية السنة الأولى من تاريخ الميلاد أو الوفاة الإجراءات التي تحدد لذلك في اللائحة التنفيذية ولا تقيد المواليد والوفيات التي باخ عنها بعد نهاية سنة من تاريخ الميلاد أو الوفاة في السجلات المختصة لذلك لإلبناء على قرار يصدر من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤١ .

ومادة ٤١ - تشكل في كل محافظة لجنة من :

رئيس النيابة العامة	رئيسا
مدير صحة المحافظة	عضوا
مفتش الأحوال المدنية

وتختص هذه اللجنة بالفصل في طلبات تصحيح قيود الأحوال المدنية في سجلات الواقعات وفي السجل المدني وفي طلبات قيد المواليد والوفيات المنصوص عليها في المادة السابقة .

وتحدد اللائحة التنفيذية الإجراءات الخاصة بتقديم هذه الطلبات والفصل فيها .

ومادة ٤٤ - (فقرة ثالثة) - فإذا أصبح المواطن رب أسرة طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية وجب عليه أن يسلم ببطاقته الشخصية لمكتب السجل المدني الذي يقيم في دائرته للحصول على بطاقة عائلية .

ومادة ٤٨ - على صاحب البطاقة أن يبلغ مكتب السجل المدني الذي يقيم في دائرته بكل ما يطرأ من تغيير على البيانات الواردة فيها خلال ثلاثين يوما من تاريخ حصول التغيير ، وإذا تناول التغيير محل الإقامة يكون التبليغ إلى المكتب الذي يقع في دائرته محل الجديد ويصدق عليه من العمدة بالمحل الجديد أو اثنين ممن يحملون بطاقة .

ومادة ٤٩ - تقدم طلبات الحصول على البطاقة أو تجديدها أو استخراج بدل فاقد أو مالف بالنسبة إلى المواطنين المقيمين في الخارج إلى قنصليات الجمهورية العربية المتحدة أو إلى مكتب السجل المدني المختص في حالة عدم وجود قنصلية .

وتنظم اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات التي تتبع في هذه الأحوال .

ومادة ٦٣ - (فقرة أولى) تستمر اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٢ من القانون رقم ١٣٠

لسنة ١٩٤٦ . الخاص بالمواليد والوفيات والقوانين المعدلة في نظر طلبات تفسير البيانات الخاصة بالاسم أو اللقب وقيد ساقطى قيد الميلاد والوفاة المعروضة عليها عند العمل بالقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ الى أن تلتئم منها .

مادة ٢ - تضاف إلى المادة ٤٤ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية فقرة أخيرة وإلى المادة ٤٥ فقرة ثانية نصوصهما ما يأتي :

« مادة ٤٤ - (فقرة أخيرة) -- ويجوز للقيمين من غير مواطني الجمهورية العربية المتحدة أن يحصلوا على بطاقة شخصية أو عائلية على حسب الأحوال وذلك بعد موافقة وزير الداخلية أو من ينيبه . »

« مادة ٤٥ - (فقرة ثانية) -- ويجوز لوزير الداخلية أو لوكيل الوزارة إعفاء من إثبات عدم قدرته على أداء الرسوم المقررة وذلك طبقاً للإجراءات التي تنظمها اللائحة التنفيذية . »

مادة ٣ - تضاف إلى القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية مادة جديدة برقم ٦١ مكرراً نصها الآتي :

« مادة ٦١ مكرراً - استثناء من حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦ يكتمل خلال فترة الانتقال التي يحددها وزير الداخلية طبقاً للمادة السابقة بالتحقيق من شخصية الزوج الذي ليست لديه بطاقة . »

مادة ٤ - تلغى المادتان ٢٠ ، ٣٨ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاسم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (٣١ مارس سنة ١٩٦٥)

قانون ١٢ لسنة ١٩٦٥ (١)

إضافة مادة جديدة برقم ٤٢ مكرر إلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

بشأن الغرف التجارية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ -- يضاف إلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ ، بشأن الغرف التجارية مادة جديدة برقم ٤٢ مكرر نصها كالآتي :

« مادة ٢ مكرر -- يجوز أن ينشأ في الاتحاد العام للغرف التجارية شعب تجاريه لتذيق العلاقات التجارية بين الجمهورية العربية المتحدة وأى من الدول الأجنبية .

وتتضمن كل شعبة ممثلين عن المؤسسة المصرية العامة للتجارة وشركات الطيران وشركات السياحة التي تتمتع بحسنية الجمهورية العربية المتحدة .

ويجوز أن يحضر اجتماع الشعبة الممثل التجاري للدولة الأجنبية .

ويكون لكل شعبة لائحة نظامها الأساسي يبين على الأخص ما يأتي :

(أ) اسم الشعبة ومقرها وغرضها .

(ب) كيفية تشكيل الشعبة وحائها وشروط قبول الأعضاء وفصلهم .

(ج) قيمة الاشتراكات التي تتقاضاها الشعبة من أعضائها .

(د) القواعد المتعلقة بسير أعمال الشعبة .

ويصدر قرار من وزير التكوين بإنشاء كل شعبة واعتماد لائحة نظامها الأساسي ، ويجوز لوزير التكوين حل الشعبة إذا قامت بعمل لا يدخل في أغراضها أو وقعت منها مخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة ٢ -- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير التكوين إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٨٤ (٣١ مارس سنة ١٩٦٥)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٧٦ الصادر في ٤ من أبريل ١٩٦٥ .

قانون ١٣ لسنة ١٩٦٥ (١)

بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن تيسير أداء السلف
الممنوحة لتجار منطقة القناة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٩
في شأن تيسير أداء السلف الممنوحة لتجار منطقة القناة النص الآتي .

« يؤخذ بمبدأ التقسيط من أول يناير سنة ١٩٦٤ على أقساط سنوية لمدة عشرة سنوات بغير
فوائد تستحق كل منها في ٣١ ديسمبر » .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم
٢٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

يبهم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٨٤ (٣١ مارس سنة ١٩٦٥) .

قانون ١٤ لسنة ١٩٦٥

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢

بالإصلاح الزراعي

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرتين الأخيرتين من المادة ٢٩ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ النص الآتي :

« ويجب تسجيل التصرفات الصادرة إلى الأولاد وفقاً للبند (١) من المادة الرابعة وكذلك
أحكام صحة التعاقد الخاصة بها قبل أول يوليو سنة ١٩٥٩ .

كما يجب تسجيل التصرفات الصادرة وفقا للبندين (ب) ، (ج) من المادة الرابعة أو أحكام صحة التعاقد الخاصة بها ، خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون إذا كان تصديق المحكمة الجزئية أو ثبوت تاريخ التصرف سابقا على أول أبريل سنة ١٩٥٥ ، فإذا كان التصديق أو ثبوت تاريخ أو تسجيل هريرة دعوى صحة التعاقد لاحقا على أول أبريل سنة ١٩٥٥ وجب تسجيل التصرف أو الحكم في دعوى صحة التعاقد خلال سنة من تاريخ تصديق المحكمة أو ثبوت التاريخ أو صدور الحكم أو خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، أى هذه المواعيد أبعد .

ويترتب على مخالفة هذه الأحكام الاستيلاء على الاطيان محل التصرف وكذلك استحقاق الضريبة الإضافية كاملة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٣ حتى تاريخ الاستيلاء .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يختم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٨٤ (٣١ مارس سنة ١٩٦٥)

قانون ١٦ لسنة ١٩٦٥ (١)

في شأن مد أجل ديون والتزامات الشركات والمنشآت التي تسرى عليها أحكام القوانين رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٧٨ لسنة ١٩٦٣ ورقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ ورقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٤ ورقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ ، بإضافة بعض الشركات والمنشآت إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات .

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يجوز للجهة الإدارية المختصة تأجيل أداء ديون والتزامات الشركات والمنشآت التي تسرى عليها أحكام القوانين رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٣ وإضافة بعض الشركات والمنشآت إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، ورقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، ورقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بإضافة بعض الشركات والمنشآت إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، ورقم ٧٨ لسنة ١٩٦٣ بإضافة بعض الشركات والمنشآت إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ورقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ بإضافة بعض الشركات والمنشآت

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٧٦ الصادر في ٤ من إبريل ١٩٦٥

إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، ورقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٤ بإخضاع بعض الشركات والمنشآت للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ ، ورقم ١٤١ لسنة ١٩٦٤ بإضافة بعض الشركات والمنشآت إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ لمدة سنة تبدأ من تاريخ انتهاء المدة المنصوص عليها في القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن مد أجل ديون والتزامات الشركات والمنشآت التي تسرى عليها أحكام القوانين رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ورقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ ، ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على الديون المستحقة لغير الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة أو هيئات الإدارة المحلية أو المنشآت أو الشركات التي تملكها للدولة أو تساهم فيها إلا فيما يتجاوز خمسة آلاف جنيه بالنسبة لكل دائن .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٤ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٨٤ (٣١ مارس سنة ١٩٦٥)

قانون ١٧ لسنة ١٩٦٥ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري
والبنك الأهلي المصري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بالمادة ٤ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري والبنك الأهلي المصري النص الآتي :

د يشكل مجلس إدارة البنك المركزي المصري من محافظ يرأس المجلس نائب محافظ واثنين يمثلان وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ويمثل الوزارة الخزانة ، ورؤساء مجالس إدارة البنوك التجارية والمتخصصة ومن ينوب عنهم من أعضاء مجالس الإدارة ، وثلاثة من كبار المشتغلين بالمسائل النقدية والمالية يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برياسة الجمهورية في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٨٤ (٣١ مارس سنة ١٩٦٥)

قانون ١٨ لسنة ١٩٦٥ (١)

بالغاء المادة ٣٠ مكرر من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية

لضباط القوات المسلحة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — تلغى المادة ٣٠ مكررا من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برياسة الجمهورية في ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٨٤ (٣١ مارس سنة ١٩٦٥)

قانون ١٩ لسنة ١٩٦٥

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة ضباط الاحتياط

بالقوات المسلحة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه .

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ ، في شأن قواعد ضباط الاحتياط بالقوات المسلحة النص التالي :

مادة ٦٩ — استثناء من أحكام قوانين التوظيف يكون لضباط الاحتياط الأفضلية عند التعيين أو الترقية بالاختيار في الوظائف العامة إذا تساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط .

ويستفيد من أحكام هذه المادة المشطوبون من عداد ضباط الاحتياط لعدم لياقتهم الطبية للخدمة العسكرية الناجم عن الإصابة بسبب الخدمة العسكرية .
وتسرى هذه الأحكام على الهيئات والمؤسسات والشركات العامة والخاصة .
مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (٣١ مارس سنة ١٩٦٥)

قانون ٢٠ لسنة ١٩٦٥ (١)

بشأن تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ على ضباط الصف والجنود المجندين بالقوات المسلحة الفرعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يطبق القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة على ضباط الصف والجنود المجندين بالقوات المسلحة الفرعية .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ ، في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (٣١ مارس سنة ١٩٦٥)

قانون ٢١ لسنة ١٩٦٥ (١)

بمأن الموافقة على الاتفاقية الخاصة بإنشاء الشركة العربية للملاحة البحرية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — ووفق على الاتفاقية الخاصة بإنشاء الشركة العربية للملاحة البحرية المعقودة بين حكومات كل من المملكة الأردنية الهاشمية ، الجمهورية التونسية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية ، جمهورية السودان ، الجمهورية العراقية ، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية المتحدة ، الجمهورية العربية اليمنية ، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية ، المملكة الليبية ، المملكة المغربية ، والتي أقرها المجلس الاقتصادي العربي في دورة انعقاده العادى التاسع بالقاهرة بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣ .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبهم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٨٤ (٣١ مارس سنة ١٩٦٥)

قانون ٢٢ لسنة ١٩٦٥

بتقرير بعض الإعفاءات الضريبية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يعفى من الضريبة على القيم المنقولة المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل ، الفرق بين قيمة الإصدار وبين القيمة التى تؤدي عند الاستبدال النقدى لشهادات تستبدل بها أسهم الشركات الآتية :

١ — الجمعية التعاونية للبترول .

٢ — شركة الحديد والصلب المصرية .

٣ — الشركة العامة لمنتجات الخنزير والصينى .

٤ — الشركة القومية لإنتاج الاسمنت .

٥ — شركة مصر للفنادق .

٦ — الشركة المصرية لمنتجات الرمال السوداء .

٧ — الشركات الأخرى التي يصدر بتحديد ما قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢ — تحدد بقرار من رئيس الجمهورية الشروط والأوضاع الخاص بكل إصدار .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٨٤ (٣١ مارس سنة ١٩٦٥)

قانون ٢٣ لسنة ١٩٦٥ (١)

في شأن تعيين مدرسي مدارس تحفيظ القرآن الكريم الرسمية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة للقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — استثناء من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة يجوز تعيين مدرسي مدارس تحفيظ القرآن الكريم التي حوت والتي ستحول إلى الأزهر من وزارة التربية والتعليم ، في الدرجات التي تتفق ومؤهلاتهم العلمية ، أو صلاحيتهم ، بميزانية الأزهر ، مع إعفائهم من شرطى اجتياز الامتحان واللياقة الطبية .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٨٤ (٣١ مارس سنة ١٩٦٥)

قرارات رئيس الجمهورية

رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٦٥ (١)

بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة واللائحة التنفيذية لنظام الدراسة والامتحان بكلية الطب في جامعة أسيوط

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٦٩ لسنة ١٩٨٠ باللائحة التنفيذية للدراسة والامتحان بكلية الطب بجامعة أسيوط ؛

وعلى ما أتمه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص كل من الماد (٣٧٣ ، ٧٦٣ ، ٩٥٠) من القرار الجمهوري رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ونص المادة (٢) من القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه النص الآتي .

• مدة الدراسة لنيل درجة بكالوريوس في الطب والجراحة خمس سنوات تسبقها سنة إعدادية وتوزع هذه المدة على المراحل الآتية :

المرحلة المتوسطة : ومدتها سنتان جامعتان .

المرحلة الاكلينيكية : ومدتها ثلاثة وثلاثون شهرا .

ويمنح الطلاب درجة البكالوريوس عقب نجاحهم في الامتحان النهائي

(١) تنشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٩ الصادر في ٢٠ من فبراير ١٩٦٥

(م : سنة قوانين)

ولا يجوز أن يزاول الخريجون مهنة الطب إلا بعد أن يؤدوا التدريب الإجبارى الذى يتطلبه القانون لمزاولة المهنة . .

مادة ٢ - - يصدر وزير التعليم العالى قرارا بالأحكام الانتقالية اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة ٣ - - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويلغى كل نص يخالف أحكامه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ شوال سنة ١٣٨٤ (١٥ فبراير سنة ١٩٦٥) .

قرار ١٠٢٢ لسنة ١٩٦٥ (١)

بتعيينات بمحاكم أمن الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - - عين للجلوس بمحاكم أمن الدولة العليا بدائرة محكمة استئناف القاهرة كل من
المستشارين السادة :

محمد راعب الحوارى ، رئيس الدائرة .

محمد أنور حجازى .

محمد عبد المنعم خليفة محمود .

على اورالدين .

مادة ٢ - - يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٨٤ (١٧ أبريل سنة ١٩٦٥)

قرار ٢٩١ لسنة ١٩٦٥ (١)

إضافة حكم جديدة إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ ببيان
لإجراءات التظلم الإداري وطريقة الفصل فيه

رئيس الجمهورية

ومن الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ ببيان إجراءات التظلم الإداري
وطريقة الفصل فيه؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم النشرات المصلحية وإجراءات
التظلم الإداري؛

وعلى قرار الجمهوري رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٦٣ بإضافة مادة جديدة إلى قرار مجلس الوزراء
الصادر في ٦ أبريل سنة ١٩٥٥؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة؛

قرر؛

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٦ مكررا من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من أبريل
١٩٥٥ المشار إليه النص الآتي :

« مادة ٦ مكررا - يقدم التظلم من قرارات رئيس الجمهورية بإحالة الموظفين العموميين إلى
المعاش أو الاستيداع أو فصلهم عن غير الطريق التأديبي إلى لجنة تشكل بقرار من رئيس الجمهورية
من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي وذلك بطلب يقدم إليها أو بكتاب موصى
عليه مصحوب بعلم وصول خلال ستين يوما من تاريخ نشر قرار رئيس الجمهورية في الجريدة
الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به ، ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات المخصوص عليها
في المادة (٢)

وعلى اللجنة أن تبت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه ، فإذا صدر القرار بالرفض
وجب أن يكون مسييا . ويبلغ صاحب الشأن بالكتاب موصى عليه ، .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ شوال سنة ١٣٨٤ (٦ فبراير سنة ١٩٦٥)

قرارات وزارية

وزارة العدل

قرار بنقل محكمة أجا الجزئية إلى المجمع الجديد (١)

وزير العدل

بعد الإطلاع على المادة العاشرة من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى كتاب محكمة المنصورة الابتدائية المؤرخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٥ المتضمن الإفادة بنقل محكمة أجا الجزئية من مبناها الحالية إلى المجمع الجديد المخصص لها بمدينة أجا وذلك اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٥ .

ق-رر :

مادة ١ - نقل محكمة أجا الجزئية من مبناها الحالية إلى المجمع الجديد الذي أنشئ لها بمدينة أجا .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٥

تحريراً في ٣٠ شوال سنة ١٣٨٤ (٣ مارس سنة ١٩٦٥) .

قرار (٢)

بمنح بعض موظفي وزارة الزراعة ومصلحة الجمارك صفة مأموري الضبط القضائي

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ ؛

وعلى موافقة السيد وزير الخزانة ؛

ق-رر :

مادة ١ - يخول صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه موظفو وزارة الزراعة ومصلحة الجمارك المذكورون بعد ، كل في دائرة اختصاصه :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢١ الصادر في ٢٨ من مارس ١٩٦٤

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٤ الصادر في ٢٩ من مارس ١٩٦٥

(أ) موظفو وزارة الزراعة :

مديرو المناطق الزراعية والمديرون المساعدون بالمحافظات .

مفتشو الزراعة ووكلاؤهم بالمحافظات .

مهندسو الزراعة والمهندسون المساعدون بالمحافظات .

المشرفون الزراعيون للمجتمعات الزراعية .

الإخصائيون في بحوث الدخان بالوزارة .

(ب) موظفو مصلحة الجمارك .

مدير عام الجمارك .

وكيل عام الجمارك .

مدير عام الشؤون الإدارية والقانونية .

مدير عام التعريفات والشمون الاقتصادية .

مدير عام جمارك المنطقة الغربية .

مدير عام رسوم الإنتاج .

مدير عام جمارك المنطقة الشرقية .

مدير عام جمارك المنطقة الجنوبية .

مدير عام إدارة التفتيش العام ووكيله ومفتشو الإدارة .

مدير إدارة القضايا ووكيله .

مراقب عام الإنتاج ووكيله .

مدير الجمرک ووكيله .

مدير إدارة المباحث السرية ووكيله .

مدير إدارة الإنتاج ووكيله .

مأمورو الجمارك ونوابهم .

مأمورو الإنتاج ونوابهم .

الوكلاء الإداريون بالجمارك ومساعدوهم .

الجرادون الأول ومفتشون الإنتاج ومساعدوهم .

مفتشو المباحث السرية بالجمارك ومساعدوهم .

معاونو المباحث السرية بالجمارك ومساعدوهم والخبراء بها .

معاونو الإنتاج بالجمارك وأمناء المخازن .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٦ ذو القعدة سنة ١٣٨٤ (٩ مارس سنة ١٩٦٥) .

قرار (١)

بتعديل المادة ١٤ من القرار الوزاري الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٣

بمنظام اختصاص إدارة التفتيش القضائي بالنيابة العامة

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ١٣٠ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ ؛

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٣ بمنظام واختصاص إدارة التفتيش القضائي بالنيابة العامة ؛

وبعد أخذ رأى النائب العام وموافقة مجلس القضاء الأعلى ؛

فقرر :

مادة ١ — تعديل المادة ١٤ من القرار الوزاري الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٣ بمنظام واختصاص إدارة التفتيش القضائي بالنيابة العامة المشار إليه على النحو الآتي :

د إذا اتفق الميعاد المنصوص عليه في المادة الثانية عشرة دون اعتراض أو انتهت اللجنة من الفصل في الاعتراض يقوم النائب العام بتبليغ الوزير . ن استقر الرأي على تقدير كفايته من رؤساء النيابة أو الوكلاء الممتازين — بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط وذلك لإعمال حكم المادة ٨٧ من قانون السلطة القضائية .

مادة ٢ — على النائب العام تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٣ ذو القعدة سنة ١٣٨٤ (١٦ مارس سنة ١٩٦٥) .

قرار (١)

بتحويل بعض موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية صفة مأموري

الضبط القضائي

وزير العدل

بعد الإطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ؛

وعلى موافقة السيدة الدكتورة وزيرة الشؤون الاجتماعية ؛

قرر :

مادة ١ — يخول صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ كل في دائرة اختصاصه :

(أولاً) مدير ومديريات الشؤون الاجتماعية ووكلائها ومفتشو إدارات النشاط الأهلي بهذه المديريات .

(ثانياً) رؤساء الوحدات الاجتماعية .

(ثالثاً) مدير الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات ومفتشوها .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره في
نهريرا في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (١٠ مارس سنة ١٩٦٥) .

قرار

بمنح صفة مأموري الضبط القضائي

وزير العدل

بعد الإطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن أشغال الطرق العامة ؛

وعلى قرار السيد وزير الاسكان والمرافق رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٦١ في شأن تفويض السادة

المحافظين في مباشرة الاختصاصات المخولة له في بعض القوانين ؛

وعلى موافقة السيد محافظ كفر الشيخ ؛

قرر :

مادة ١ - يخول صفة مأمورى الضبط القضائى فى إنبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه كل فى دائرة اختصاصه مهندسو التنظيم بمجالس مدن محافظة كفر الشيخ وبمجلس قروى مطويى .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريرا فى ٦ ذى القعدة سنة ١٣٨٤ (٩ مارس سنة ١٩٦٥) .

قرار بإنشاء محكمة سيدى سالم الجزئية (١)

وزير العدل

بعد الإطلاع على المادة العاشرة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية ؛

وعلى القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإدارة المحلية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى ، وتحديد نطاق المحافظات المعدل بالقرار رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى كتاب محكمة كفر الشيخ الابتدائية رقم ٧٧٩ المؤرخ ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ بالموافقة على إنشاء محكمة جزئية بمدينة سيدى سالم ؛

قرر :

مادة ١ - تنشأ محكمة جزئية بمدينة سيدى سالم تسمى محكمة سيدى سالم الجزئية تكون تابعة لمحكمة كفر الشيخ الابتدائية ويشمل اختصاصها دائرة شرطة سيدى سالم بمحافظة كفر الشيخ .

مادة ٢ - جميع القضايا التى أصبحت بمقتضى المادة السابقة من اختصاص محكمة سيدى سالم الجزئية تحال بالحالة التى هى عليها إلى هذه المحكمة بأوامر تصدرها المحاكم التى تنظرها الجلسات محددة وبغير مصروفات ، وفى حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع تسكينه بالحضور فى المواعيد المقررة .

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة القضايا التى تكون قد تمت فيها المرافعة وأجلت للنطق بالحكم فيها .

مادة ٣ - يكون مقر المحكمة المذكورة - بصفة مؤقتة - مبنى مجمع المحكمة الابتدائية بميدان المحطة ببندر كفر الشيخ .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من ٥ أبريل سنة ١٩٦٥ .

تحريرا في ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٨٤ (٢٣ مارس سنة ١٩٦٥)

قرار رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦٥ (١)

بإنشاء مأمورية للشهر العقارى وفرع للتوثيق بمدينة نصر
محافظة أسوان

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ بتعيين مكاتب الشهر العقارى ومقرها ودائرة اختصاص كل منها والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير العدل الصادر فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٦ بإنشاء مأموريات لمكاتب الشهر العقارى وتعيين مقر كل منها ودائرة اختصاصها والقرارات المعدلة له ؛

وبعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير العدل الصادر فى ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ بتعيين عدد مكاتب التوثيق ومقر كل منها ودائرة اختصاصه والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير العدل الصادر سنة ١٩٥٦ بإنشاء مأمورية للشهر العقارى بمركز عنيزة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٥٧ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى ، وتحديد نطاق المحافظات والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير الداخلية الصادر فى ٤ من يولية سنة ١٩٦٤ بإنشاء مركز شرطة نصر بمحافظة أسوان بدلا من مركز شرطة عنيزة ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ؛

وبناء على اقتراح وكيل الوزارة المختص ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤١ فى ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٥

(م ٤ — قانون)

قرار :

مادة ١ — تنشأ مأمورية للشهر العقارى بمركز نصر محافظة أسوان تتبع مكتب الشهر العقارى بأسوان ويشمل اختصاصها بلاد المركز .

مادة ٢ — تلغى مأمورية الشهر العقارى بمركز عنيزة ، وتنتقل جميع مراجعها إلى مأمورية الشهر العقارى بمركز نصر .

مادة ٣ — ينشأ فرع للتوثيق بمركز نصر محافظة أسوان يتبع مكتب توثيق أسوان ويشمل اختصاصه بلاد المركز .

مادة ٤ — يلغى فرع التوثيق بمركز عنيزة ، وينقل جميع مراجعها إلى فرع التوثيق بمركز نصر ١٩٦٥ .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من أول يونية سنة ١٩٦٥ .

تحريرا فى ١٤ المحرم سنة ١٣٨٥ (١٥ مايو سنة ١٩٦٥) .

قانون ١٦٠ لسنة ١٩٦٥ (١)

بتعديل دوائر اختصاص بعض مكاتب ومأموريات الشهر العقارى

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٣٦ بتنظيم الشهر العقارى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ باللائحة التنفيذية لهذا القانون والقرارات المعدلة لها ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ بتعين مكاتب الشهر العقارى ومقرها ودائرة اختصاص كل منها والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير العدل الصادر فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٦ بإنشاء مأموريات بمكاتب الشهر العقارى وتعيين مقر كل منها ودائرة اختصاصها والقرارات المعدلة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات والقرارات المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم مصاحف الشهر العقارى والتوثيق ؛
وبناء على قرار اقتراح وكيل الوزارة المختص ؛

قرر :

مادة ١ — تعدل دائرة اختصاص مكتب الشهر العقارى بالاسماعيلية بحيث تشمل محافظتى
الاسماعيلية وسيناء .

مادة ٢ — تعدل دائرة اختصاص مأمورية الشهر العقارى بالاسماعيلية التابعة لمكتب الشهر
العقارى بالاسماعيلية بحيث تشمل محافظة الاسماعيلية ومحافظة سيناء .

مادة ٣ — تعدل دوائر اختصاص مأموريات الشهر العقارى الآتية بحيث تشمل أقسام وبنادر
ومراكز الشرطة الموضحة قرين كل مأمورية منها بحسب الحدود الإدارية لكل قسم أو بندر
أو مركز منها .

رقم مسلسل	المأمورية	المكتب التابعة له	دائرة الاختصاص المعدلة
١	أسوان	أسوان	بندر شرطة أسوان ومدن وقرى مركز أسوان .
٢	الأقصر	الأقصر	بندر شرطة الأقصر ومدن وقرى مركزى أرمنت والأقصر .
٣	قنا	"	بندر شرطة قنا ومدن وقرى مركز قنا
٤	سوهاج	سوهاج	بندر شرطة سوهاج ومدن وقرى مركز سوهاج
٥	طهطا	"	مدن وقرى مركزى جبهة الغربية وطهطا
٦	أسيوط	أسيوط	قسمى شرطة أول وثان أسيوط ومدن وقرى مركز أسيوط .
٧	ملوى	المنيا	بندر شرطة ملوى ومدن وقرى مركزى ديرمवास وملوى .
٨	المنيا	"	بندر شرطة المنيا ومدن وقرى مركز المنيا .
٩	مغاغة	"	مدن وقرى مركزى العدوة ومغاغة .
١٠	بنى سويف	بنى سويف	بندر شرطة بنى سويف ومدن وقرى مراكز أهناسية وبنى سويف وبوش .
١١	الفيوم	الفيوم	بندر شرطة الفيوم ومدن وقرى مركز الفيوم
١٢	مصر الجديدة	القاهرة	قسم وشرطة الزيتون والمطرية والنزهة ومصر الجديدة .
١٣	بنها	بنها	بندر شرطة بنها ومدن وقرى مركز بنها وكفر شكر .
١٤	الزقازيق	الزقازيق	بندر شرطة الزقازيق ومدن وقرى مركز الزقازيق .
١٥	المنصورة	المنصورة	قسمى شرطة أول وثان المنصورة ومدن وقرى مركز المنصورة .
١٦	المنزلة	"	بندر شرطة المطرية ومدن وقرى مركز مركز المنزلة ،
١٧	كفر الشيخ	كفر الشيخ	بندر شرطة كفر الشيخ ومدن وقرى مركز سيدى سالم .
١٨	الحلة الكبرى	طنطا	بندر شرطة المحلة الكبرى ومدن وقرى مركز المحلة الكبرى .
١٩	طنطا	"	قسمى شرطة أول وثان طنطا ومدن وقرى مركز المحلة الكبرى .
٢٠	شين الكوم	شين الكوم	بندر شرطة شين الكوم ومدن وقرى مركز شين الكوم .
٢١	دمهور	دمهور	بندر شرطة دمهور ومدن وقرى مركز دمهور .
٢٢	الرمل	الإسكندرية	قسمى شرطة الرمل والمنزلة .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ صدوره

تحريرا فى ١٤ المحرم سنة ١٣٨٥ (١٥ مايو سنة ١٩٦٥)

قرار ١٦١ لسنة ١٩٦٥

بتعديل دائر اختصاص بعض مكاتب التوثيق فروعها

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير العدل الصادر في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ بتعيين عدد مكاتب التوثيق ومقر كل منها ودائرة اختصاصه والقرارات المعدلة له .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٥ بتقسيم الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات والقرارات المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم مصلحة الشهر العقاري والتوثيق ؛
وبناء على اقتراح وكيل الوزارة المختص ؛

قرر :

مادة ١ — تعديل دوائر اختصاص كل مكتب من مكاتب التوثيق بالقاهرة والجيزة وبها ومدنها بحيث تشمل المحافظة التي يقع في دائرتها المكتب وذلك طبقاً للتحديد الوارد بالحدود والكشوف والخرائط المرفقة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه والقرارات المعدلة له .

على أنه بالنسبة لمكتب توثيق الاسماعيلية فتعدل دائرة اختصاصه إلى محافظتي الاسماعيلية وشبيناء .

مادة ٢ — تعديل تبعية فرع التوثيق بالعريش المنشأ بالقرار الوزاري رقم ١٦٧ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٩ إلى مكتب توثيق الاسماعيلية بدلا من مكتب توثيق بورسعيد .

مادة ٣ — تعديل دوائر اختصاص فروع التوثيق الآتية بحيث تشمل أقسام وبنادر ومراكز الشرطة الموضحة قرين كل فرع منها بحسب الحدود الإدارية لكل قسم أو بندر أو مركز منها .

رقم سلسل	فرع التوثيق	المكتب التابع له	دائرة الاختصاص المعدلة
١	قنا	الأقصر	بندر شرطة قنا ومدن وقرى مركز قنا .
٢	طهطا	سوهاج	مدن وقرى مركز جبهينة الغربية وطهطا .
٣	ملوى	المنيا	بندر شرطة ملوى ومدن وقرى مركزى ديرمواس وملوى .
٤	مغاغة	المنيا	مدن وقرى مركزى العدوة ومغاغة .
٥	سنورس	الفيوم	مدن وقرى مركزى سنورس وطامية .
٦	الموسكى	القاهرة	أقسام شرطة الجبلية ، الموسكى عاهدين .
٧	الوايلى	»	أقسام شرطة : الظاهر الوايلى باب الشعرية .
٨	حلوان	»	قسمى شرطة المعادى ، حلوان .
٩	شبرا	»	أقسام شرطة : الساحل وروض الفرج شبرا .
١٠	قصر النيل	»	أقسام شرطة : الألبكية بولاق قصر النيل .
١١	مصر الجديدة	»	أقسام شرطة : الزيتون والمطرية والنزهة مصر الجديدة .
١٢	امبابه	الجيزة	قسم شرطة . امبابه ومدن وقرى مركز امبابه .
١٣	شبين القناطر	بنها	مدن وقرى مركزى الخانكة وشبين القناطر .
١٤	قايوب	بنها	بندر شرطة شبرا الخيمة ومدن وقرى مركز قايوب ،
١٥	فارسكور	دمياط	مدن وقرى مركز فارسكور فقط ، على أن تضم مدن وقرى مركز سعد التابعة لها حاليا إلى مكتب توثيق دمياط .
١٦	المنزلة	المنصورة	بندر شرطة المطرية ومدن وقرى مركز المنزلة .
١٧	المحلة الكبرى	طنطا	بندر شرطة المحلة الكبرى ومدن مركز المحلة الكبرى .
١٨	قويسنا	شبين الكوم	مدن وقرى مركزى بركة السبع وقويسنا ،

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ صدوره ؟

تحريرا فى ٢٦ المحرم سنة ١٣٨٥ (٢٧ مايو سنة ١٩٦٥)

مجلس الدولة

قرار (١) رقم ٦١ لسنة ١٩٦٥

بتعديل اختصاص بعض المحاكم التأديبية

رئيس مجلس الدولة

بعد الاطلاع على المادتين ١٨ و ١٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١١٤٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية في الاقليم المصرى ؛

وعلى المادتين ٤ و ٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١١٦٩ فى شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية على موظفى المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ؛

وعلى القرار رقم ٣٢٩ بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بتعيين عدد المحاكم التأديبية ودائرة اختصاص كل منها ، المنشور فى الوقائع المصرية بالعدد رقم ٩١ بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ؛

وبعد أخذ رأى مدير النيابة الإدارية .

قرر :

مادة ١ - بالنسبة إلى العاملين من الدرجة الثالثة فما دونها :

تختص المحكمة التأديبية لرياسة الجمهورية ورياسة الوزارة ، الجهاز المركزى للتظيم والإدارة والجهاز المركزى للمعاسبات ، ووزارات التخطيط ، والداخلية ، والخارجية ، والعلاقات الثقافية الخارجية ، والعدل ، بالنظر فى القضايا التأديبية الخاصة بوزارات :
البحث العلمى ، والشئون الاجتماعية ، والعمل ، والشباب ، والأعلام ، والسياحة والآثار (الثقافة والإرشاد القومى) .

مادة ٢ - تختص محكمة تأديبية بنظر القضايا التأديبية لوزارى التعليم العالى والتربية والتعليم .

مادة ٣ - جميع القضايا التى أصبحت بمقتضى هذا من اختصاص محكمة الأولى ، وتكون منظورة أمام المحكمة الثانية ، تحال بحالتها إليها بقرار من رئيس المحكمة التأديبية المنظورة أمامها الدعوى مالم تكن مهتأة للفصل فيها ، ويبلغ ذوى الشأن جميعا بقرار الإحالة .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٨٤ (٢٩ مارس سنة ١٩٦٥)

وزارة الخزانة

قرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٥ (١)

في شأن تنظيم كيفية أداء الأموال المعدة للاستثمار بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات
إلى وزارة الخزانة وكيفية الوفاء بها

وزير الخزانة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمينات والمعاشات لموظفي
الدولة وعملها المدنيين ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن قيام وزارة الخزانة باستثمار أموال
الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

فقرر :

مادة ١ — تقوم الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بتحويل الأموال التي يعهد إلى وزارة الخزانة
باستثمارها وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٦٢ المشار إليها تباعا على مدى
الفائض الذي يتجمع في حسابها الجارى بالبنك الأهلى المصرى .

مادة ٢ — تصدر الهيئة إلى البنك الأهلى المصرى التعليمات لتحويل الأموال المشار إليها لحساب
الخزانة للعامه بالبنك المركزى المصرى ، وتقرم بإخطار الإدارة العامة للقروض وتنمية الإذخار
القومى بوزارة الخزانة بقيمة المبالغ المحول وتاريخ إخطار البنك بالتحويل .

مادة ٣ — تؤدى الخزانة العامة مقابل هذه الأموال صكوكا غير قابلة للتحويل مدتها سنة قابلة
للتجديد تلقائيا ما لم يقرر استهلاكها .

وفي نهاية كل سنة مالية تتولى الإدارة العامة للقروض وتنمية الإذخار القومى بوزارة الخزانة
إعداد صك على الخزانة العامة بقيمة المبالغ التي تحول خلال السنة على أن تسلم الملك الصكوك إلى الهيئة
العامة للتأمين والمعاشات بعد توقيعها من وكيل وزارة الخزانة المختص .

مادة ٤ — تسلم الملك الصكوك طبقا للقواعد التي يتم الاتفاق عليها بين وزارة الخزانة ومجلس
إدارة الهيئة بعبء ظروف الميزانية والتزامات الهيئة وتؤشر على ظهر الصك بقيمة المبالغ التي تؤديها
الخزانة العامة وتجرى المحاسبة على الفائدة عن المبالغ المتبقية من تاريخ الأداء حتى آخر يونيو من كل سنة .

مادة ٥ — تستحق فائدة سنوية قدرها ٥ ٪ على كل مبلغ يحول لوزارة الخزانة اعتبارا من تاريخ التحويل حتى آخر يونية من كل سنة ، وتؤدى هذه الفائدة نقدا في أول يوليو من السنة المالية التالية ولما بتعليماتها على مجموع المبالغ المحولة خلال السنة المالية ليصدر الصك بمجموعها .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٢٨ شوال ١٣٨٤ (أول مارس سنة ١٩٦٥) .

قرار رقم (١) ٣٧ لسنة ١٩٦٥

بإعفاء القروض التي حصل عليها البنك المركزي المصري من بنكودى روما وكريد ايتاليانو بميلانو بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٦٤ من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة

وزير الخزانة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى الاتفاق المبرم في أول أكتوبر سنة ١٩٦٤ بين البنك المركزي المصري وبين بنكودى روما وبنك كريديتو ايتاليانو بميلانو والاستاذ تريستانو المعين مديرا للبنك الإيطالى المصرى ؛ وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

فـ سـ ر :

مادة ١ — تعفى من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، فوائد القروض التي حصل عليها البنك المركزي بموجب الاتفاق المشار إليه والبالغ قدرها ٢,١٨٥,٩٢٠ دولار أمريكى .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

تحريرا في ٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٥ (١٠ أبريل سنة ١٩٦٥)

قرار رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٥

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار

لائحة المناقصات والمزايدات

وزير الخزانة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٣٦ لسنة ٢٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات والقوانين
المعدلة له ١

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ؛

وعلى القرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار لائحة المناقصات والمزايدات والقرارات
المعدلة له ١

وعلى ما ارآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تضاف فقرة أخيرة إلى المادة رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليها نصها الآتي :

« مادة ٨٨ (فقرة أخيرة) — يلتزم المقاول بتقديم ما يثبت تنفيذ الالتزامات المقررة في
قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لصالح عماله ، وأداءه مستحقات
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

وفي حالة إخلاله بهذه الالتزامات يكون للجهة الإدارية المتعاقدة الحق في أن تقوم بتنفيذها على
نفقته وذلك إما بالخهم من مستحقاته لديها أو من مبلغ التأمين النهائي سواء كان نقداً أو
كتاب كفالة .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٦ ذى الحجة سنة ١٣٨٤ (١٨ أبريل سنة ١٩٦٥)

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

قرار رقم (١) ٣٩٢ لسنة ١٩٦٥

في شأن شهادات الاستثمار التي يصدرها البنك الأهلي المصري

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ في شأن شهادات الاستثمار التي يصدرها البنك
الأهلى المصرى ١

وبناء على قرار مجلس إدارة البنك الأهلي المصري بتاريخ ٤ من مايو سنة ١٩٦٥ :

قرر :

مادة ١ -- يصرح للبنك الأهلي المصري بإصدار شهادات استثمار بأنواع ثلاثة :

شهادات استثمار ذات قيمة متزايدة (مجموعة أ) .

شهادات استثمار ذات عائد جارى (مجموعة ب) .

شهادات استثمار ذات فائدة أو يا نصيب (مجموعة ج) .

مادة ٢ -- تصدر شهادات الاستثمار ذات القيمة المتزايدة (مجموعة أ) بالفئات الآتية : ٥ ،

١٠ ، ٥٠ ، ١٠٠ ، ٥٠٠ ، ١٠٠٠ ، ٥٠٠٠ جنيه وتستحق بعد ١٠ سنوات من إصدارها بالفئات المبينة بالجدول المرافق .

وتصدر شهادات الاستثمار ذات العائد الجارى (مجموعة ب) بالفئات الآتية : ١٠ ، ٥٠ ،

١٠٠ ، ٥٠٠ ، ١٠٠٠ ، ٥٠٠٠ جنيه وتستحق بعد ١٠ سنوات من تاريخ الإصدار بنفس قيمة إصدارها وتغل أثناء مدة سريانها فائدة قدرها ٥ ٪ تستحق الدفع لذلك كل ستة أشهر .

ويجوز إصدار شهادات الاستثمار بنوعها الأشخاص الاعتبارية العامة بفئات أعلى وفما لها

يقرره مجلس إدارة البنك الأهلي المصري .

مادة ٣ -- يعتبر تاريخ إصدار شهادات الاستثمار هو أول الدهر الذى دفعت فيه قيمتها للبنك .

مادة ٤ - شهادات الاستثمار اسمية ولا يجوز التصرف فيها بالبيع أو الحراسة أو التنازل أو

الرهن أو الخصم أو بأية طريقة أخرى .

على أنه يجوز لذلك شهادات الاستثمار استرداد قيمتها بعد مضي ستة أشهر من تاريخ إصدارها

وتحتسب القيمة الاستردادية لكل نوع حسب الجدول المرافق ، ويجوز كذلك رهن الشهادات للبنك

الأهلى المصري ضمانا للقرض الممنوح من البنك بالشروط التى يقررها مجلس إدارته ويثبت هذا

النص على الشهادة .

مادة ٥ -- يكون للأشخاص الاعتبارية الآتية حق تملك شهادات الاستثمار :

(أ) المؤسسة المصرية العامة للتأمين والمنشآت التابعة لها .

(ب) النقابات العامة واللجان النقابية والروابط والاتحادات .

(ج) الجمعيات التعاونية والخيرية .

- (د) الأموال المخصصة لرعاية وتأمين العاملين وأرباب المعاشات .
 (هـ) صندوق التأمين والمعاشات لهيئة قناة السويس .
 (و) الشركات والمؤسسات والهيئات التي تنظم شراء العاملين فيها للشهادات من طريق الخصم الشهري من أجورهم .
 (ز) الأشخاص الاعتبارية الأخرى التي تصدر بها قرارات لاحقة من مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى ؛

مادة ٦ — تعتبر حمولة شهادات الاستثمار الصادرة من البنك الأهلى المصرى مالا مخصصا لتحويل مشروعات التنمية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الاقتصاد ، كما يجرى الصرف منه على خدمة الشهادات . واستهلاكها ويمسك البنك عن هذا المال حسابا خاصا .

مادة — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ؟

تحريرا فى ٢٨ المحرم سنة ١٣٨٥ (٢٩ مايو سنة ١٩٦٥) .

ديوان الموظفين

قرار رقم (١) لسنة ١٩٦٤

باعتقاد شهادة المدهود النجارى التابع الغرفة التجارية للشيوخ

لوظائف الدرجة السابعة بالكادر المتوسط

رئيس ديوان الموظفين

-- بعد الاطلاع على المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة ؛
 وعلى المرسوم الصادر فى ٨ أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد عليها
 الالتحاق بالخدمة .

وعلى قرار الديوان رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى كتاب الغرفة التجارية المصرية للقاهرة رقم ٦٥ المؤرخ ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ .

قرر :

مادة ١ — يستبدل بالمادة الاولى من القرار رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٣ النص الآتى :

و تعتمد شهادة المعهد التجاري التابع للفرقة التجارية التي تمنح بعد دراسة مدتها سنتان للحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو الشهادة الثانوية التجارية أو شهادة الدراسة الثانوية الدسوية أو شهادة الدراسة الثانوية الفنية للبنات اصلاحية أصحابها في التقدم للترشيح لوظائف الدرجة السادسة بالمكادر المتوسط،

مادة ٢ - على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ؟

تحريرا في ٢٥ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٨ أبريل سنة ١٩٦٤)

وزارة الداخلية

قرار (١) بإعلان نتيجة الاستفتاء على رئاسة الجمهورية

العربية المتحدة الذي تم في يوم الاثنين الموافق

١٥ مارس سنة ١٩٦٥

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية والقوانين المعدلة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢١ لسنة ١٩٦٥ بدعوة الناخبين إلى الاستفتاء على رئاسة الجمهورية ؛

وعلى القرار رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ بشأن تحديد ومقار اللجان العامة في الاستفتاء على رئاسة الجمهورية ؛

قرر :

مادة ١ - تعلن موافقة الناخبين على انتخاب جمال عبدالناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة بأغلبية ٩٨,٠٠٠ صوتا مقابل ٦٥ صوتا وذلك على التفصيل المبين في الجدول المرفق .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ؟

تحريرا في ١٣ ذى القعدة سنة ١٣٨٤ (١٦ مارس سنة ١٩٦٥) .

نتيجة

الاستفتاء على رئاسة الجمهورية العربية المتحدة

- ١ - عدد الناخبين المدعوين لإبداء الرأي وهم جملة الأشخاص المقيدة أسمائهم في جداول الانتخاب
- بالتطبيق لأحكام القانون ٧,٠٥٥,٦٥٤
- ٢ - عدد من حضر منهم واشترك في عملية الاستفتاء : ٦,٩٥٠,٦٥٢
- ٣ - عدد الآراء الصحيحة التي أعطيت ٦,٩٥٠,١٦٣
- ٤ - عدد الآراء الباطلة ٤٨٩
- ٥ - عدد آراء الموافقين ٦,٩٥٠,٠٩٨
- ٦ - عدد آراء غير الموافقين ٦٥
- ٧ - النسبة المئوية لعدد الحاضرين إلى عدد الناخبين المدعوين ٩٨,٥١ %
- ٨ - النسبة المئوية لعدد آراء الموافقين إلى عدد الآراء الصحيحة التي أعطيت ٩٩,٩٩٩

اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين

قرار التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٤

اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام مؤقتة للعاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - سبب العاملون الذين لم يكونوا يستحقون إعانة غلاء معيشة في يوم ٣٠/٦/١٩٦٤ لأنه لم يمكن قد مضت في ذلك التاريخ ثلاثة أشهر على التحاقهم بالخدمة ... لا يستحقون إعانة غلاء معيشة بعد ذلك ولا تضاف إلى مرتباتهم هذه الإعانة .

والتغيرات في الحالة الاجتماعية للعامل التي حدثت في خلال شهر يولييه سنة ١٩٦٤ (كالزواج والطلاق وميلاد الأولاد أو وفاتهم) والتي كان من شأنها التأثير في الإعانة التي يستحقها من أول شهر يولييه ، لا تؤثر في مقدار هذه الإعانة سواء بالزيادة أو النقصان ، ولا يعتد بتلك التغيرات في تحديد مقدار الإعانة التي تضاف إلى المرتب اعتباراً من ١/٧/١٩٦٤ .

مادة ٢ - العبرة في حساب المدد المنصوص عليها في الجدول الثاني الملحق بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ هي بالمدة التي قضاها العامل في الدرجة التي كان عليها عند بدء تطبيق قانون العاملين الجديد في ١/٧/١٩٦٤ فني كان العامل في الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي أو الإداري فإنه يعتد بالمدة التي قضاها في هذه الدرجة بالذات في مجال تطبيق القرار الجمهوري المذكور ولا يعتد بالمدة التي قد يكون قضاها بالدرجة السادسة بالكادر الفني المتوسط أو السكّاني فإذا كان لم يمض بالدرجة السادسة بالكادر الفني العالي أو الإداري ست سنوات لغاية ٣١/١٠/١٩٦٤ فإنه لا ينتقل إلى الدرجة السادسة الإدارية أو الفنية العالية بالتطبيق لحكم المادة الثالثة بند (ب) من القرار الجمهوري سالف الذكر ، وإنما ينتقل بمقتضى البند (أ) من هذه المادة إلى الدرجة السابعة المعادلة لدرجته .

الجريدة العشرية

الأول : ١٩٢١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشا

الثاني : ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٢٥ قرشا

لكل من المدنى ، والمرافعات ، وتحقيق الجنايات ، والعقوبات ،
والتجارى وما يتبعه من باقى الأقسام

الثالث : ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشا

لكل من المدنى ، والمرافعات ، والعقوبات ، وتحقيق الجنايات

أجرة البريد ١٠ قروش ، وطالب من دار النقابة ، ش رمسيس بالقاهرة

بيان

أولاً - الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو إدارتها ، توجه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة
المحامين ، ش رمسيس بالقاهرة

ثانياً - الاشتراكات :

لغير المحامين والطلبة : ٢٠٠ قرش

للمحامين تحت التمرين : ٢٥ قرشاً

لطلبة كلية الحقوق : ٥٠ قرشاً

ثالثاً - ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ - السنوات الحادية والأربعون إلى الثالثة والأربعين : ٢٠ قرشاً

٢ - السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين : ٥ قرشاً

٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها : ٥ قروش

التليفونات

٥٤٧٤٤ سيارة النقيب (رقم خاص)

٥٠٨٣٥ و ٤٥٥٨٥ و ٥٠٦٤٩ النقابة والنساذى

٩٠٨٨٤٢ و ٩٠٤٨٤٩ غرفة المحامين بمحكمة القاهرة

٥٠٨٣٥ غرفة المحامين بمحكمة النقض والاستئناف

٨٠٣١٩٨ غرفة المحامين بمجلس الدولة

٨١٤٥١٣ غرفة المحامين بمحكمة الجيزة السككية

دار الراي للطباعة
٢٤ شارع عماد الدين بالقاهرة
تليفون ٧٥٠٧هـ

المحكمة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصِمَانِ بَغَى بَعْضُنَا
عَلَى بَعْضٍ فَأَحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ
"قرآنكريم"

مايو ١٩٦٥

يونيه ١٩٦٥

السنة الخامسة والأربعون

التاسع
العددان
والعاشر

النشاط النقياني

اتحاد المحامين الدولى

موضوعات المؤتمر الحادى عشر

لوزان (سويسرا) من ١١ - ١٥ من يوليه ١٩٦٦

تم اختيار موضوعات المؤتمر وفيما يلى بيان هذه الموضوعات ليطلع عليها السادة الزملاء الذين قد يرغبون الاشتراك فيها :

١ - (أ) القيود على المحامين المؤهلين فى دول أجنبية ، ويريدون مزاولة المهنة فى بلد آخر .

(ب) فتح مكتب محاماة فى بلد أجنبى وما يثيره من مشكلات قانونية .

٢ - مزاولة غير المحامين المحاماة .

٣ - الاتفاقات الدولية الخاصة بالاختراعات .

٤ - وظيفة المحامى فى الدول النامية .

٥ - التوكيلات التى يصدرها الأجانب للمحامين : شرط صحتها وانتهائها

٦ - موضوع لم تقترحه بعد النقابة المضيفة (إذ جرى العرف على أن يترك اختيار أحد

الموضوعات للنقابة المضيفة) .

وجدير بالذكر أن الموضوع الخامس كان قد اقترحه الزميل الأستاذ الدكتور أحمد زكى الشيتى ، فى لجة اختيار موضوعات المؤتمرات المستقبلية . كما يشمل الموضوع رقم ٢ جزءا من اقتراح لسيادته خاص بمركز المحامين الموظفين فى المؤسسات وشركات القطاع العام . أما الموضوع الرابع فقد اقترحه سيدوب تايلاند .

ولعل فى الاختيار سالف الذكر ما يدل على المسكاة التى أصبحت تتمتع بها الجمهورية العربية المتحدة ودول أسيا وأفريقيا عموما فى هذه المنظمات .

مقالات ونحوث اشتراكية

المحاماة في المجتمع الاشتراكي*

للدكتور أبو اليزيد علي المقيت

بينما كانت الشعوب تعيش على الفطرة ، كانت مصر الفرعونية تطبق المبادئ الاشتراكية والأنظمة الديمقراطية ، وكانت لديها نفس درجات التقاضي المتبعة لدينا في العصر الحديث .

فقد عرفت المحاماة لأول مرة في تاريخ البشرية في مصر الفرعونية ، ففي سنة ٢٧٧٨ قبل الميلاد ، في خلال حكم الأسرة الثالثة ، ثم الأسرة الرابعة وهي الأسرة التي بنى ملوكها أهرامات الجيزة ، أنشأت المحاكم لفض المنازعات بين الناس .

والسلطة القضائية كانت مستقلة عن سائر السلطات ، ففي الأسرة الخاصة كانت توجد محاكم إقليمية ، ومحكمة عليا استئنافية بها ست دوائر ، مدنية وجنائية وإدارية ، تسأف أمامها أحكام المحاكم الإقليمية . وتأسف كل دائرة منها من خمسة مستشارين .

وكان عمل المحامي في العصر الفرعوني يقتصر على رفع الدعوى وإعداد دفاع المتقاضين الذين يمثلون أمام القضاء بأنفسهم .

وفي خلال حكم الأسرة الثانية عشرة سنة ٢٠٠٠ قبل الميلاد تقريباً ، أنشئت محكمتان للقضاء العالي ، واحدة خاصة بشؤون الوجه البحري ، والأخرى خاصة بشؤون الوجه القبلي ، وتختص كل منهما بنظر الطعون في أحكام المحكمة الاستئنافية (محكمة الدوائر الست) .

ولما غزا الإغريق مصر ، أخذت المحاماة طابعاً جديداً ، هو مؤازرة الطبقة السكادحة ضد الاستعمار .

* ملخص عاضرة ألقىت بنقابة المحامين .

وقد خضعت مصر للنموذ الرومانى منذ سنة ٣٠ قبل الميلاد ، إلا أن الإمبراطورية الرومانية تركت التشريعات الفرعونية ، وتلك التى كانت مطبقة فى مصر خلال الحكم الإغريقى كما كانت عليه ، وظل الحال كذلك حتى تولى الإمبراطور « جستنيان » (٥٢٧ - ٥٦٥ ميلادية) ففتح المعاهد لتدريس القانون فى بيروت والقسطنطينية وأثينا والإسكندرية ، وأصبحت القوانين الفرعونية هى المصدر الأساسى للتشريعات فى عهد جستنيان ، أى أن التقاضى فى الإمبراطورية الرومانية فى القرن السادس الميلادى ، قد وصل إلى المرحلة التى وصلت إليها مصر سنة ٢٥٩٣ قبل الميلاد .

وكانت المحاماة فى عهد جستنيان ، مهنة لها كيانها ، لا يعمل بها إلا كل حاصل على قسط كبير من الثقافة ، وكانت من أكبر المهن شأنًا ، ولم تكن مهنة المحاماة فى أوائل العصر الإسلامى كما كانت عليه فى العصر الفرعونى أو الإغريقى أو الرومانى ، بل اتخذت طابعًا جديدًا هو شرح ما جاء بالقرآن والسنة ، وقياس الحالات الواردة بها على ما استحدثت من حالات لا يوجد بشأنها نص صريح .

أما فى عهد المماليك والعثمانيين ، فإن المحاماة لم تؤد رسالتها السامية ، بل كثرت الرشوة والفساد وتدخل الحكام وأصحاب رؤوس الأموال ، مما زعزع ثقة الناس بالقضاة والمحامين .

وقد تناول المحاضر للتطور التشريعى فى فرنسا وأثره فى مصر ، وكيف أن نابليون لم يقيم بتنظيم اتحاد المحامين الذى ألقته الثورة الفرنسية ، ولكنه سرعان ما شعر بأهمية الدور الذى يقوم به المحامون فى تثبيت دعائم الحرية والمعادلة الاجتماعية ، وأيقن بأن الديمقراطية الحقيقية لا توجد إلا بوجود المحاماة ، لأنها هى التى توضح عنها وتدافع عن أهدافها ، وتعبّر تعبيرا صادقا عن حياة المجتمع . فدأى بالفكرة التى نادى بها « جستنيان » من قبل ، واقتبس من الفقه الرومانى والعرف مجموعة قوانينه التى تأثرت بها مصر فوضعت تشريعاتها الحديثة فى سنة ١٨٨٣ على غرارها .

ولقد أظهرت الثورة الفرنسية نخبة من قادة المحاماة ، الذين أوضاعوا بكل اعتزاز مهنة المحاماة على حقيقة أنها أمام موجة الإرهاب والقتل التى قامت بها محكمة الثورة ، فلو كانت محكمة الثورة فى فرنسا ، وقد قضت بإعدام ١٣٥١ متهما فى أقل من سنتين بداء على اتهامات المدعى

العام « فوكيه تانفيل » إلا أن المحامين قد برهنا محكمة الثورة وهي في عامها الثالث ، مدى الفوضى الاجتماعية التي أثارها « فوكيه » وأن أغلبية الذين قادم إلى الثورة كانوا أبرياء ، الأمر الذي أدى بمحكمة الثورة إلى محاكمة « فوكيه » وأربعة من القضاة وسبعة من المحلفين الذين كانوا يعملون بمحكمة الثورة .

ومادما قد تكلمنا عن المحاماة في عهد الثورة الفرنسية فيجب أن نتكلم عن « شوفو لاجارد » المحامي الذي دافع عن الملكة « ماري انطوانيت » وعن « شارلوت كورداي » وبعض الجمهوريين الذين أرادوا الحد من المحاكمات الإرهابية التي يقوم بها « فوكيه » أمام محكمة الثورة سنة ١٧٩٣ . ثم دافع عن السيدة اليزابيث ، شقيقة الملك « لويس السادس عشر » .

إنه لم يدافع إلا عن الحق ، فارتفع شأنه أمام الشعب ورجال الثورة معا — لقد تكلم عن الحرية الفردية وشرح حقيقة الاتهامات الموجهة إلى المتهمين ، تلك الحقيقة التي أوضحت بعد ذلك لرجال الثورة شخصية « فوكيه » وساعدت على محاكمته ، والتي أدت إلى تعيين « شوفو لاجارد » ، مستشاراً بمحكمة النقض وهو في الثانية والسبعين من العمر .

إنه لم يتقاضى أتعاباً مادية عن دفاعه عن المتهمين أمام محكمة الثورة ، فقد أخرجت إحدى السيدات خاتم الزوجية من أصبعها وقدمته له تقديراً لما بذله من جهد . وقالت « شارلوت كورداي » قبل أن ترتقى سلم المقصلة : « لقد كنت سامياً في دفاعك عني بشكل فيه عزة لك ولي . . لقد صودرت أموالى ، ولكن أريد أن أعطيك أكبر عرفان بالجميل ، وهو أن تدفع عني ما يجب على أن أدفعه للسجن » .

فالمحاماة إذن علم وأخلاق وشجاعة ومروءة .

أثر الأنظمة الاقتصادية على المحاماة :

القاضي السوفيتي لا يلتزم باتباع المذهب القانوني إذا تعارض مع الاتجاهات العامة للحزب الشيوعي ، إذ يجب على القاضي بصفة عامة أن يطبع اتجاهات الحزب ، لأنها هي التي تعتبر دائماً القانون الأهل بالنسبة له . لذلك ألغيت من الاتحاد السوفيتي قاعدة : لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص .

وقد ألفت المحاماة في الاتحاد السوفيتي في سنة ١٩١٧ تم أعيد تنظيمها من جديد في سنة ١٩٢٧ ، ولكن المحامي يجب عليه أن يتأكد من سلامة الدفاع ، ويعبر عن الحقيقة مراراً في ذلك مصالح الدولة الاشتراكية ، حتى ولو تعارضت مع مصالح موكله .

المحاماة في فرنسا :

أصدر نابليون بونابارت سنة ١٨١٠ أول قانون بتنظيم المحاماة بعد الثورة الفرنسية ، وفي ٢٦ يونيو ١٩٤١ ، عدل قانون المحاماة ، وأصبح لزاماً على كل من يريد الاشتغال بالمحاماة ، فضلاً على حصوله على ليسانس في القانون ، أن يؤدي امتحان القبول لمهنة المحاماة . فإذا اجتاز امتحان القبول عليه أن يقضى فترة تمرين بمكتب أحد المحامين المقيدين أمام محكمة الاستئناف لمدة ثلاث سنوات على الأقل ، ويلتزم خلالها بحضور المحاضرات القانونية التي تلقى بالمحكمة الابتدائية تحت إشراف نقيب المحامين . كما يشترك في الندوات الأسبوعية التي تنظمها النقابة لمناقشة إحدى الموضوعات القانونية ؛ وبعد ذلك يقبل المحامي في جدول المحامين أمام محكمة الاستئناف .

وقد ظهر في فرنسا كثير من المحامين الرأسماليين كالأستاذة « موريس جارسون » و « فلوربو » ، و « جاك ابزورنى » .

المحاماة في بولندا :

التمرين لمدة سنتين ، ويأمر وزير العدل بالحد الأدنى والأقصى الأتعاب حسب نوع الدعوى التي يهاجرها المحامي ودرجة التقاضي المنظورة أمامها الدعوى .

المحاماة في الجمهورية العربية المتحدة :

إنه لمن غير الجائز أن نتصور نجاح الطريقة التي نهجتها بعض الدول الشيوعية ، كالانحد السوفيتي من تكوين جمعيات تضم المحامين لتوزع عليهم القضايا على أن تقسم بينهم الأتعاب حسب عدد القضايا التي وزعت على كل منهم وأقدميتهم في المهنة .

ذلك أن نظام المحاماة في الاتحاد السوفيتي له طابع خاص ، إذ لا يعترف النظام السوفيتي بمبدأ الاحتفاظ بأسرار المهنة أو الدفاع عن وجهات نظر الموكل ، وإنما الدفاع عن الحقيقة التي تتمشى مع وجهة النظر الشيوعية .

واختيار الموكل لمحامي يتوقف عادة على ثقته به أو تفضيله على غيره ، وثقة الموكل بمحاميه تساعد الموكل على الثقة بالمعالة ، كما أن الحرية الشخصية تتضمن حرية اختيار الفرد من يدوب عنده في تصرفاته وأعماله .

فمجمعات المحامين في جمهوريات ، كما هو متبع في الاتحاد السوفيتي أو الصين الشعبية ، يصبح مهمة المحاماة بالصيغة الوظيفية ، ويضرب بواعث البحث عن مصالح الموكلين ، مما يؤدي إلى جمود الفكر القانوني .

وعلى النقابة أن تستبعد من المهنة كل من يخل بالتزاماتها ويخرج عن واجباتها ، كما تعمل على تطبيق مبدأ التخصص في فروع القانون : فلا تتاح لمحامي النقض المرافعة أمام المحاكم الجزئية كي يفسحوا المجال أمام الفاشيين . وعلى كل من يريد قيد اسمه بجدول المحامين أن يؤدي امتحان القبول بالمهنة ، وأن تكون المرافق أمام القضاء لطائفتين من المحامين فحسب : المحامين الأحرار ، ومحامي الحكومة ؛ دون مستخدمي الشؤون القانونية بالمؤسسات ، لأنهم موظفون ، يحظر عليهم قانون المحاماة أن يجمعوا إلى وظائفهم الاشتغال بالمحاماة .

أما القول بأن النقابة قامت بتعديل هذا النص ، بعد أن امتصت المؤسسات العامة نحو ثلاثة آلاف محام ، فردود عليه بأن الغرض من توظيف هذا العدد هو الحد من تزايد المحامين بما لا يتفق وحاجة البلاد ، وليس تمسكينهم من الاستمرار في منافسة زملائهم السابقين .

ومع ذلك فاللوائح أن تنشئ لها إدارات قانونية تتولى الدفاع عنها أمام المحاكم ، والمحامي الذي يعمل بالمؤسسة يسرى عليه قانون المحاماة ، فلا بد أن يكون من حيث التقييد بجدول المحامين .

وقد قضت محكمة النقض في ٩ من مايو سنة ١٩٦٢ بأن أهم ما يميز عقد العمل عن عقد الوكالة وفقاً لاتجاهات تشريعات العمل الحديثة ، هو توافر عنصر التبعية الذي يربط العامل ، برب العمل ، مع استمرار العلاقة بينهما لفترة من الزمن ، وليس لمهمة أو مهام معينة .

وقد اتسع التشريع الحديث ليشمل الذين يحترفون أعمالاً كانت تجعلهم في عداد الوكلاء ؛ متى كان الثابت أن العلاقة به أتت لمدة غير محددة ولم تكن مدوّطة بالانتهاء من مهام معينة على سبيل التحديد ؛ فإن ذلك يكفي لتوافر علاقة التبعية ، وليكون له الحق في الرقابة والإشراف والتوجيه ، وفقاً لأحكام قانون عقد العمل .

ومعنى ذلك أن محامى شركات القطاع العام ومؤسساته ، يحق لهم المرافعة أمام المحاكم عن الشركات والمؤسسات التابعة لها ، بشرط أن يكون ذلك أمام نفس درجة التقاضى المقيدين أمامها في جدول نقابة المحامين .

ويرجع تزايد عدد المحامين إلى سهولة قيد الحاصل على ليسانس الحقوق بجدول المحامين ؛ واتخاذ الكثيرين المحاماة صناعة لهم مكرهين عن غير رغبة فيها ؛ وسهولة التدرج في القيد ، حتى زاد عدد المحامين في الجمهورية العربية المتحدة على تسعة آلاف محام ، مع أن عدد سكانها لا يزيد على ٣٦ مليون نسمة ؛ في حين أن عددهم في فرنسا خمسة آلاف محام مع أن عدد سكانها ٤٥ مليون نسمة .

ونتيجة لإقدام المحالين إلى المعاش على العمل بالمحاماة ؛ وعدم وجود شروط للقيد بجدول المحامين .

ويخلص مما تقدم أن صناعة المحاماة ، تعبر عن الديمقراطية السليمة والعدالة الاجتماعية أمام السلطات القضائية والرأى العام ، وتوجد في المجتمع منذ العهد الفرعونى إلى الآن .

وعلى الرغم من العقبات التى عرقلت خطاها في بعض المراحل أو التطبيقية ، إلا أن

تلك العقبات لم تصمد أمام مؤازرة الشعب وتأييده للمحاماة ورسالتها . فاستقرار المجتمع وتقدمه يتوقفان على ما يسوده من عدالة وحرية ، وهما من خصائص المحاماة .

وإنه لمن الواضح في ظل الاشتراكية العربية ، التي إنبثقت من طبيعة مجتمعاتنا لتؤكد الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية ، أن المحاماة استطاعت أن تؤدي رسالتها السامية في نصرة الحق ؛ وإحباط محاولات الخروج على الأنظمة العامة التي أقرها المجتمع لتنمية اقتصادياته ورفع مستوى أفرادها .

والمحاماة تعتبر الآن في أذهن عصورها ، حيث يرفرف على المجتمع الحرية والمساواة والإخاء . أما زيادة عدد المحامين ، فمرجعة نقابة المحامين ، التي عليها اتباع الإجراءات التي حلت بها الدول الأجنبية هذه المشكلة .

فهرس

نشاط نقابي

اتحاد المحامين الدول ، موضوعات المؤتمر الحادي عشر ، لوزان سويسرا من ١١ - ١٥
من يوليو ١٩٦٦ .

المحامية في المجتمع الاشتراكي ، للدكتور أبو اليزيد علي المنيت .

أولاً- المقالات والبحوث

تعليق على الأحكام :

مدى التزام الإدارة بديون ملتزم المرفق العام : الأستاذ الدكتور مصطفى كمال وصفي المحامي
ص ٧٨٥

الرجل الذي يضبط مرتكباً الدعارة ، محاكمته بدلا من اعتباره شاهداً : الأستاذ عبد اللطيف
الحسيني المحامي . ص ٧٩٣

تعريف بالمقالات القانونية الهامة :

الدفع بالتجريد وأحكامه في القانون والاجتهاد : للقاضي الدكتور مصطفى صدقي ربحاوي
ص ٨٠١

مترجمات :

موقف المحامين من القضاة وحرمة الجلسات .

ص ٨١٠

ثانياً - الأحكام

التفصيل الجزائي

أبريل ١٩٦٤

الحكم ٣٠٩ :	الحكم ٣٠٦ : ٨ من أبريل ١٩٦٤ نقابات و تظلمات مجامين .
افتيش : إذن : تنفيذ : نقض : خطأ في تأويل القانون . محل تجارة : حرمة . مسكن . ص ٨١٥	١ - محاماة : قيد المحامي بجدول المحامين المشتغلين ق ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ .
الحكم ٣١٠ :	ب - محاماة : جدول مجامين ، قيد شروطه . ص ٨١٣
حكم : تسبيب ، عيب . محكمة موضوع ، شهادة مرضية . دليل . ص ٨١٦	الحكم ٣٠٧ : ٦ من أبريل ١٩٦٤
الحكم ٣١١ : ٧ من أبريل ١٩٦٤	١ - افتيش : إذن ، تنفيذ : قبض وافتيش ، دفع بطلانها . تحقيق ، اختصاص ، قبض نيابة عامة .
١ - رسم : تقديره ، دعوى حكومة ، ق ٩٣ لسنة ١٩٤٤ م ٥٠ ق ٦٣ لسنة ١٩٤٤	ب - قبض ، وافتيش : بطلانها أثره . ص ٨١٤
ب - رسم : أمر تقدير ، نظم محكمة مختصة بنظره ، مدى اختصاصها ص ٨١٥	الحكم ٣٠٨ :
الحكم ٣١٢ :	تنظيم : بناء نقض ، طعن خطأ في تطبيق القانون ق ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ م ٢ و ٨ و ٣٠ ق ٤٥ لسنة ١٩٦٢ .
١ - تنظيم بناء : ترخيص هدم ، نقض ، خطأ في تطبيق القانون ق ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . ص ٨١٤	

ب - قانون أصابع : تطبيقه ق ١٧٨ لسنة ١٩٦١ ق ٢٤٤ لسنة ١٩٥٤ لإعمال أحكام القانون الجديد الذى يعتبر قانوناً أصالح المتهم عقوبات م ٢٢٥ . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لجنة ، توجيه أعمال الهدم والبناء .

ص ٨١٧

الحكم ٣١٣ :

١ - دعوى جنائية : رفعها نظرها محكمة ، لإجراماتها قيمة ، بديد أحوال شخصية ، يجوز عليه .

ص ٨١٨

الحكم ٣١٤ : ١٣ من أبريل ١٩٦٤

مرفق عام : عقد التزام عام لإسقاطه التزام نقض طعن ، مخالفة القانون . دعوى مدنية ، قبولها دفرع . ق ١٢٣ لسنة ١٩٦١ ، شركة ترام القاهرة دعوى صفة .

ص ٨١٨

الحكم ٣١٥ :

المس : تفتيش ، إذن تنفيذه تبطن . مأمور قضائى مواد مخدرة . إجراءات جنائية م ٤٣ و ٤٦ .

ص ٨١٩

الحكم ٣١٦ :

١ - علامة تجارية : ليس ، شرط ارتفاعه بين الفلانتين ق ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .

ب - قاضى موضوع : تشابه بين علامتين

تجاريتين . ص ٨٢٠

الحكم ٣١٧ :

١ - إثبات : اعتراف ، إقرار : حكم ، تسليب : عيب .

ب - خبرة : تقرير استشارى . تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ومحكمة الموضوع وأخذها به .

ص ٨٢١

الحكم ٣١٨ :

مسؤولية جنائية : أسباب لإباحة وموانع عقاب . عقوبات م ٦٢ لإثارة . لاستقرار حالة الإثارة أو الاستفزاز لمحكمة النقض .

ص ٨٢٢

الحكم ٣١٩ :

١ - نقض : طعن لإجراءات ، تقرير به ، مانع ازواله .

ب - سبب : جريمة ، أركانها ، عقوبات م ١٧١ ، علانية ، بشر سلم .

ج - حكم : ، تسليب ، عيب ، محكمة موضوع ، دافعه سبب . ص ٨٢٣

الحكم ٣٢٠ : ١٤ من أبريل ١٩٦٤

١ - دعوى : نظرها . قضاء ، تنجى ، رد . إجراءات جنائية م ٢٤٧ . مرافعات م ٣١٣

ب - دعوى مدنية : إجراءات نظرها أمام
القضاء الجنائي . إجراءات جنائية م ٣٠٩ .

ج - حكم : تسليب ، عيب ، محكمة
موضوع .

د - إجراءات محاكمة : شهود . سماعهم .
ص ٨٢٣

الحكم ٢٢١ :

أ - مسؤولية جنائية : أسباب إباحة وموانع
عقاب طاعة المرؤس لرئيسه حسن نية عقوبات
م ٦٣ .

ب - محكمة موضوع : دليل ، سلطاتها في
تقديره .
ص ٨٢٥

الحكم ٢٢٢ :

هناك عرض : مسؤولية جنائية ، حكم ،
تسليب ، عيب عقوبات م ٢٦٩ : يميز رضا سن
طفولة
ص ٨٢٥

الحكم ٢٢٣ : ٢٠ من أبريل ١٩٦٤

نقض : طعن ، تقرير به ، ميعاده

ص ٨٢٦

الحكم ٢٢٤ :

أ - سلاح : ق ٣٩٤ لسنة ١٩٦٤ ، ق ٥٤٦

ب - حكم : تسليب ، حكم ، براءة ، حكم
بها ، مسوغة .
ص ٨٢٦

الحكم ٢٢٥ :

أ - محكمة جنائية : إجراءات محاكمة .
ارتباط دفاع ، إخلال بحقه . إجراءات جنائية
م ٢٨٣ .

ب - مسؤولية جنائية : أسباب إباحة .
دفاع شرعي . حكم ، تسليب ، عيب ، محكمة
موضوع .

ج - نقض : طعن أسبابه .

د - تفتيش : دفع بطلانه .

ص ٨٢٧

الحكم ٢٢٦ : ٢٧ من أبريل ١٩٦٤

أ - استئناف : ميعاده . نظام عام .

ب - محكمة موضوع : شهادة مرضية :
اعتبارها دليلا من أدلة الدعوى . خضوعه
تقديرها لمحكمة الموضوع .
ص ٨٢٨

النقض المبدئي

مايو ١٩٦٤

الحكم ٢٢٧ : ٦ من مايو ١٩٦٤

أ - ضريبة عامة على الإيراد وعاقبها ضريبة على أرباح تجارية وصناعية ق ١٤ لسنة ١٩٢٩

ب - ضريبة واقعة مذمنة ق ٩٩ لسنة ٢٩٤٩ . ق ٢١٨ لسنة ١٩٥١ .

ص ٨٢٩

الحكم ٣٢٨ :

ضريبة رسم دفعة أوراق وقراطيس تقديره ق ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ . ص ٨٢٩

الحكم ٣٢٩ : ٧ من مايو ١٩٦٤

أ - حكم : إصداره : نطق به ، بياناته ، بطلانه ، مرافعات م م ٢٣٩ و ٢٤٢ و ٢٤٩

ب - محضر جلسة : بياناته ، ادخالها

ص ٨٣٠

الحكم ٣٣٠ :

حراسة : حارس التزاماته ، مدني ٧٣٤ / ١ مدني قديم ، ٤٨٥ و ٥٢١ ، ودفع تقصير جسيم وكيل ومأجور . ص ٨٣٠

الحكم ٣٣١ :

عقد : تفسيره ، حكم ، تدليل ، عيب

ص ٨٣١

الحكم ٣٣٢ :

اصلاح زراعي : قانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ شروط تطبيقه . ص ٨٣١

الحكم ٣٣٣ : ١٤ من مايو ١٩٦٤

إيجار الأماكن : ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ م ١٥ اختصاص ، نوعي ، حكم ، طعن دعوى تكييفها

ب - أجرة : تخفيضها ، تقادم ، بطلان ، نظام عام ، قانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

ج - اختصاص : نوعي ، دعوى ، تكييفها

د - اصلاح وتحسين : إجارة ، أماكن .

ه - إجارة : إيجار الأماكن ، القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٨ ، التجديدات والإصلاحات ، اختصاص ، نوعي ، حكم ، الطعن في الأحكام .

ذ - محكمة ابتدائية : اختصاص بنظر منازعات ، إيجار أماكن منشأة قبل أول يناير

ص ٨٣٢

١٩٤٤

الحكم ٣٣٤ :

ا - موروث ؛ تصرفاته طعن فيها . وصية
بيع لإثبات ، عبوة ، طرقه قرائن مدني م ٩١٧
ب - إثبات : عبوة طرقه ، قرينة .
ج - وصية . بيع حكم ، تدليل ، فساد
في الاستدلال تبرع صحيح .

د - وصية ؛ قانون واجب التطبيق ق ٧١
لسنة ١٩٤٦ ص ٨٣٣

الحكم ٣٣٥ :

ا - شخص اعتباري : جمعية ، إندماجها في
أخرى خلف شخصية اعتبارية لجمعية ثبوتها ،
بشهر نظامها ق ٣٨٤ سنة ١٩٥٦ م ٧ .

ب - نقض : طعن ، سبب جديد .

ج - حكم : تسبيب ، كفاية ملكية دعوى
الملكية ، حكم فيها . ص ٨٣٤

الحكم ٣٣٦ :

ا - استئناف : رفعه ، صحيفة ، بياناتها
بطلان مرافعات م ٤٠٥ .

ب - عقد : فسخ العقد . إغذار ، نقض ، طعن
سبب جديد .

ج - بنك : اعتماد مصرفي . خطاب ضمان
الزام إغذار . ص ٨٣٥

الحكم ٣٣٧ : ٢٠ من مايو ١٩٦٤

ضريبة أرباح : تجارية وصناعية سنويتها
سنة الأساس م ق ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

ص ٨٣٦

الحكم ٣٣٨ : ٢٠ من مايو ١٩٦٤

عمل : انتهاء عقده عامل ، معاشة منحة علاوة
اجتماعية ص ٨٣٦

الحكم ٣٣٩ : ٢١ من مايو ١٩٦٤

ا - عقد : رضا أهلية ، عوارضها صفة ،
وغفلة . تصرفات ذى الغفلة والسفيه مدني قديم
م ١١٥ .

ب - التزام : آثاره شرط جزائي تعريض
محكمة موضوع .

ج - حق : أمية تان تأمينات عينية ، تقريرها .
ص ٨٢٧

الحكم ٣٤٠ :

ا - حكم : قوة الأمر المقضي ، إثبات ،
طرقه ، قرينة قانونية ؛ دعوى .

ب - أمر مقضي : قوته ، نظام عام .

ص ٨٣٨

الحكم ٣٤١ : ١٧ من مايو ١٩٦٤

أحوال شخصية

وقف : على غير الخيرات ، الغاؤه ، دعوى ،
استحقاق ، اختصاص ، قوة الشيء المحكوم فيه ؛
فيه ، دعوى عدم جواز نظرها . ق ١٨٠ لسنة
١٩٥٢ . ق ٣٩٩ لسنة ١٩٥٣ .

ص ٨٣٨

الحكم ٣٤٢ :

أحوال شخصية

أحوال شخصية : أجنب ، قانون ، تنازع
القوانين من حيث المكان مواريث ، نظام عام
ص ٨٣٩

الحكم ٣٤٣ : ٢٨ من مايو ١٩٦٤

١ - تنفيذ عقارى : بيع ، طلب وقفه ، حجيا
حكمه أو الاستمرار فيه ، قاضى للبيوع حجية
المحكمة .

ب - النزاع : أسباب انقضائه ، التنازل .
تقام مسقط ،

ج - إثبات : إجراءات ، استجواب ، عدول
حكمه الموضوع . ص ٨٣٩

الحكم ٣٤٤ :

١ - إرادات مرتبة : مرتبات مقررة ، وقف
على خير الخيرات ، إلغاؤه ، تقدم ، مدنى قديم

م ٢١١ .

ب - إثبات : دليل تقدير دليل . محكمة
موضوع . نقض ، طعن ، أسباب واقعية .

٢ - نقد : عملية تقييم ، تقدير جزافى ، حكم
تدليل ، قصور . ص ٨٤٠

الحكم ٣٤٥ :

١ - صورية : إثباتها . محكمة موضوع ،
نقض . طعن ، أسباب واقعية .

ب حكم : تسبب .

ج - عقد : المفاضلة بين العقود تسبب ، تزوير .
ص ٨٤١

الحكم ٣٤٦ :

١ - ارتفاق : حقوق ، التنازل عنها . محكمة
الموضوع . حقوق عينية .

ب حق : حقوق عينية ، تسجيل بناء : حقه
تنازل عنه ص ٨٤٢

الحكم الإدارى العجلى :

الحكم ٣٤٨ :

عامل ترقية : قرار إدارى ، درجة دقة ممتازة

صانع ممتاز ، عامل دقيق ص ٨٤٣

الحكم ٣٤٩ : ٧ من مارس ١٩٦٤

ترك الخدمة : ظلمه موظف : استقالة . ق

مارس ١٩٦٤

الحكم ٣٤٧ : أول مارس ١٩٤٦

قرارى إدارى : سحب ، موظف ، فضله ،
خدمة متصلة ص ٨٤٣

٢٠ لسنة ١٩٦٠ ، محاكمة ، تأديبية ، وظيفة ،
رابطتهما ، انقضاؤها ص ٨٤٤

الحكم ٣٥٠ :

ترك الخدمة طلبه ق ١٢٠

ص ٨٤٤

الحكم ٣٥١ :

عقد إداري : أطرافه ، عقوبة إدارية مرفق
اختصاص مجلس الدولة ص ٨٤٤

الحكم ٣٥٢ : ١٤ من مارس ١٩٦٤ .

جامعة : خريج قسم الأهلية في الحقوق .
قرار مجلس وزراء ١٧ من أبريل ١٩٤٩ .

ص ٨٤٥

الحكم ٣٥٣ :

ناقصة عامة : تأمين مؤقت . إيداعه . عطاء .
جزاء ، تمويض . ص ٨٤٥

الحكم ٣٥٤ :

عقد إداري : متعاقد تقصيره الجسم من
تنفيذه على حسابه . عقد ، إنتهاؤه . إدارة ،
إرادتها . استخلاصها . ص ٨٤٥

الحكم ٣٥٥ :

١ - عهد ومشايخ : لجنة عهد ومشايخ ، قرار
فصل سحبه ، تعديله ، وزير داخلية ، قرار اعتماده ،
صراحة ضمنا نظام دعوى ، إلغاء ، قبولها .

ب - حكم : محكمة إدارية عليا ، عدم قبول ،

محكمة إدارية عليا ، تصد للفصل في الموضوع .
ص ٨٤٦

الحكم ٣٥٦ :

ترقية : كونسيتابل ، رتبة محامية ، ضابط تحت
الاختبار . ص ٨٤٦

الحكم ٣٥٧ : ١٥ من مارس ١٩٦٤

جامعة : خريج قسم الأهلية في الحقوق ،
مركزه القانوني ، قرار مجلس وزراء ١٧ من
أبريل ١٩٤٩ ، درجة سابعة . ص ٨٤٦

الحكم ٣٥٨ :

تقرير سنوي : موظف ، كفايته ، تقديرها
بدرجة ضعيف ، بطلان . ص ٨٤٧

الحكم ٣٥٩ : ٢١ من مارس ١٩٦٤ .

١ - دعوى : بطلان ، محضر جلسة ، خطأ
مادى .

ب - رى وصرف : قرار إداري ق ٦٨ لسنة
١٩٥٣ مسقاء مصرف خاض . حيازته انتفاع
بها ، تصريح باستعمالها . ص ٨٤٧

الحكم ٣٦٠ :

١ - اختصاص : مجلس دولة ، قضاء إداري ،
موظف ندب . نقل مكاني . مصالحة عامة . طلب
إلغاء . عقوبة مقننة . أوقاف . هيئة لإصلاح
زراعي .

نقل موظف : وضعه في درجة أقل .

ص ٨٤٧

الحكم ٣٦١ : ٢٢ من مارس ١٩٦٤

منازعة إدارية : دعوى ، إجراءات ، قانون
مجلس الدولة ، قانون مرافعات ، غياب خصوم .

ص ٨٤٨

الحكم ٣٦٢ من مارس ١٩٦٤

١ - أجنب : إقامة خاصة . ق ٨٩ لسنة
١٩٦٠ إقامة ممتدة . سلطة تقديرية .

ب - إبعاد : أجنبي ، سلطة تقديرية ،
مصلحة عامة .

ج - رقابة : قضاء إداري ، مشروعية ، رقابة
دولية ملازمة تقديرية الإدارة ، سلطة ، إساءة
استعمالها قانون ، مخالفته . ص ٨٤٨

الحكم ٣٦٣ : ٢٩ من مارس ١٩٦٤

١ - قرار إداري : ق ١١ لسنة ١٩١٠ ،
مدارس معلمي الكتاتيب ، سلطة تقديرية .
عمل مادي .

ب - مجلس دولة : قرار إداري صادر
قبل إنشائه . ص ٨٤٩

الحكم ٣٦٤ :

حكم : حجته شيء مقضى به . تعويض .
ص ٨٤٩

محكمة القضاء الإداري

مايو ١٩٦٣

الحكم ٣٦٥ : أول مايو ١٩٦٣

١ - كادر كتابي : كادر إداري . رفع درجة ،
كتابية إلى إدارية . ق ٢١٠ لسنة ٢٩٥١ بشأن
موظفي الدولة م ٢٨ و ٤٧ .

ب - لجنة شؤون موظفين : نقل كادر
متوسط إلى كادر عمال : أقدمية .

ص ٨٥٠

الحكم ٣٦٦ :

صحيفة دعوى : بطلانها ، محام ، محظور

عليه المرافعة ضد مصلحة بالوزارة . حكم
سائر ، مصالح الوزارة . ص ٨٥١

الحكم ٣٦٧ : ٨ من مايو ١٩٦٣

١ - مخالفة مالية : مجلس تأديبي ، ق ٢١٠
لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة ق م ٣ و ٨٤ .
مرسوم بقانون ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ ، ق ٧٣ لسنة
١٩٥٧ ، قرار إداري ، اختصاصه . مخالفة
مالية .

ب - دعوى تأديبية : سقوطها بمضي ست

سنوات، مرسوم بقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ م ٢٠٠
ص ٨٥٢

الحكم ٣٦٨ : ١٥ مايو ١٩٦٣

تقرير سرى سنوى ؛ ضعيف : قضاء إدارى
رقابته ؛ قرار إدارى سببه . عمل ، انقطاع .
ق ١١٢ لسنة ١٩٥٩ م ٣٠ ، ق ٢١٠ لسنة
١٩٥١ م ٥٧ ، تقرير سنوى ، وضعه عن مدة
أول من سنة .
ص ٨٥٤

الحكم ٣٦٩ :

تقرير سنوى سرى : موظف . جهة : منقول
منها ، جهة منقول إليها ، موظف مندوب للقيام
بعمل وظيفة أخرى . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن
موظفى الدولة م م ٣٠ و ٣١ و ٣٢ . ق ٧٣
لسنة ١٩٥٨ . قرار وزارى ٦٢٩ لسنة ١٩٥٧
ص ٨٥٦

الجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى

نوفمبر ١٩٦٤

الحكم ٣٧٠ : ٣ من نوفمبر ١٩٦٣

تقرير سنوى ؛ موظف ، كفايته ، تقديرها
بدرجة ضعيف ؛ علاوة ؛ ترقية ، ق ٢١٠ لسنة
١٩٥١ بشأن موظفى الدولة م ٣١
ص ٨٥٨

الحكم ٣٧٣ : ١٤ من نوفمبر ١٩٦٣

موظف : معار ، مرتب ، ق ٢١٠ لسنة
١٩٥١ بشأن الموظفين ، ٥١ ، قرار مجلس وزارة
فى ٢٤ من أغسطس ١٩٥٥ . ص ٨٥٩

الحكم ٣٧٤ :

هبة : مستورة ، شكل بطلان . مدنى م ٨٩
التزام طبيعى
ص ٨٥٩

الحكم ٣٧١ : ٤ من نوفمبر ١٩٦٣

قوات مسلحة : ق ٥ ٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن
الخدمة العسكرية م م ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ ،
تطوع ، تعيين أقدميته ، مجند ، كقائد الأعمال
الوطنية .
ص ٨٥٨

الحكم ٣٧٥ : ١٧ من نوفمبر ١٩٦٣

شركة عامة : موظف إعانة غلاء . لائحة
نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة
قرار جمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٥ .

الحكم ٣٧٦ : ١٧ من نوفمبر ١٩٦٣

جامعة : هيئة التدريس ؛ معيد ق ١٨٤ لسنة
١٩٥٨ ، ق ٢٨٧ لسنة ١٩٥٨ . وظيفة حكومية
وظيفية هيئة عامة .
ص ٣٦٠

الحكم ٧٧٢ : ١٣ من نوفمبر ١٩٦٣

رسم : ضريبة ، إدارية محلية . دستور
مؤقت م ٢٣ د ق ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الإدارة
المحلية .
ص ٨٥٨

الحكم ٣٧٧ :

إعانة اجتماعية : موظف ، مراتب ، مجلس وزراء . قرارات ٣٠ من يناير و ١٢ و ٢٢ من أغسطس ١٩٤٤ و ٢٩ من يولية ١٩٥١ . ص ٨٦٠

الحكم ٣٧٨ : ١٧ من نوفمبر ١٩٦٣

تعليم ثانوي : ق ٢١١ لسنة ١٩٥٣ م ٥٣٠ إعادة الدروس ص ٨٦١

الحكم ٣٧٩ :

جامعة : عمادة ؛ بدل ؛ ق ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ق ٢٧٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم جامعات . ص ٨٦١

الحكم ٣٨٠ :

قرار إداري : الغاء كلي ؛ جزئي ، نفاذه ، بأثر رجعي . ص ٨٦١

الحكم ٣٨١ : ٣٠ من نوفمبر ١٩٦٣

طرح نهر وأكله : ق ٧٣ لسنة ١٩٥٣ م ٩٠ تعويض ، طلبه ، ميعاد تنظيمي ؛ مخالفته ص ٨٦٢

الحكم ٣٨٢ : ٢٥ من نوفمبر ١٩٦٣

مهندس ري : راتب بدل تفرغ ، قرار رئيس الجمهورية ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ ، اختبار على فهم خاطيء عدول ص ٨٦٢

الحكم ٣٨٣ :

مكافآت تشجيعية : خدمة ممتازة قرار مجلس وزراء ١٦ من اكتوبر ١٩٥٥ قانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موطن الدرلة م ٤٥٠ ص ٨٦٢

الحكم ٣٨٤ :

بنك مركز مصري : بنك أهلي ؛ محافظوكلية نهاية خدمة ؛ مكافأة ق ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ م ١٣٠ بشأن البنك الاهلي المصري . قرار جمهوري ٣٣٣٦ لسنة ١٩٦٠ بنظام البنك المركزي م ٢١ ق ١٥٣ لسنة ١٩٥١ ص ٨٦٣

الحكم ٣٨٥ : ٢٦ من نوفمبر ١٩٦٣

موظف : مراتب ؛ معاش ؛ ق ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن عدم جواز الجمع بين مراتب الوظيفة العامة وبين المعاش ص ٨٦٤

أحكام عربية

مجلس الدولة السوري

محكمة القضاء الاداري

الحكم ٨٣٦ : ٢٠ من يوفية ١٩٦٣

موظف : وفاته بسبب حادث وقع بسبب الوظيفة

حادث طاريء راتب تقاعدى ، غداة اجتماعية . ص ٨٦٥

ثالثاً- التشريعات

القوانين

قانون ٢٩ لسنة ١٩٦٥ : في شأن تعديل بعض أحكام القانون ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الطب ص ٢٣١	قانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ : في شأن السلطة القضائية . ص ١٤٥
قانون ٣٠ لسنة ١٩٦٥ : بتعديل أحكام القانون ١٣٨ لسنة ١٩٦٣ في شأن تكليف خريجي الجامعات والكليات والمعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالي لشغل وظائف المعيدين . ص ٢٢٢	قانون ٢٥ لسنة ١٩٦٥ : في شأن اتحاد الناشئين بالجمهورية العربية المتحدة . ص ١٨٧
قانون ٣١ لسنة ١٩٦٥ : بشأن إعفاء تأشيرات الدخول والممرور التي تمنح لرعايا بعض الدول من رسم الدفعة ص ٢٣٢	قانون ٢٦ لسنة ١٩٦٥ : بشأن الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب . ص ١٩٩
قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٥ : بمد العمل بأحكام القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٠ بإعادة تنظيم انهاء الحكم على الأعيان الموقوفة . ص ٢٣٣	قانون ٢٧ لسنة ١٩٦٥ : بشأن المرشدين السياحيين ص ٢٢٥
	قانون ٢٨ لسنة ١٩٦٥ : بشأن تغيير حجم ووزن العملات المعدنية الفضية من فئتي العشرة القروش والخمسة القروش ص ٢٢٩

قرارات رئيس الجمهورية

قرار ١٦٣٦ لسنة ١٩٦٥ : بشأن إقرار ما تم من جمع بين المعاش والمرتب بالنسبة لرؤساء وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات والهيئات العامة والشركات التي تساهم فيها الدولة . ص ٢٣٥	قرار بتعديل المادة الثانية من النظام الدستوري لقطاع غزة . ص ٢٣٤
	قرار ٥٧٢ لسنة ١٩٦٥ : بتعيين نائب رئيس مجلس الدولة . ص ٢٣٤

قرار ١٦٦٠ لسنة ١٩٦٥ : بتقرير قواعد وبعض استثناءات لمن تفرض الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم وفقاً لأحكام القانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤
ص ٢٣٦

قرارات وزارية

وزارة العدل

قرار : بنقل محكمة مرسى مطروح الجزئية
ومأمورية سيوه القضاة ص ٢٣٨

قرار : بنقل محاكم كفر الشيخ الابتدائية
والجزئية والأحوال الشخصية ص ٢٢٨

اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين

قرار ١ لسنة ١٩٦٥ ص ٢٣٩

قرار بنقل محكمة منفلوط الجزئية إلى مقرها
الجديد . ص ٢٤٠

قرار بإنشاء مأموريتين للشهر العقاري
وفرعين للتوثيق بمحرم بك والدخلية بمحافظة
الإسكندرية . ص ٢٤١

وزارة الاقتصاد

قرار ٨٩٠ لسنة ١٩٦٤ : بشأن الصياغة
وتجار البضائع الشرقية والجبوتية وتجار مخلفات
السفن بمدينة بورسعيد ص ٢٤٢

وزارة الثقافة والإرشاد القومي

قرار ٤ لسنة ١٩٦٥ : في شأن إضافة بعض

الفنادق إلى قائمة الفنادق الواردة بالقرار رقم
٤٣٥ لسنة ١٩٦٤ ص ٢٤٣

اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين .

ص ٢٤٤

وزارة الداخلية

قرار ١١ لسنة ١٩٦٥ : بشأن تحديد عدد
ومقر اللجان العامة في الاستفتاء على رئاسة
الجمهورية . ص ٢٥٠

وزارة الشؤون الاجتماعية

قرار ٥ لسنة ١٩٦٥ : بالترخيص الجمعيات
الخيرية بإصدار أوراق اليانصيب الخيرية عن
عام ١٩٦٥ ص ٢٥١

وزارة العمل

قرار ١٨١ لسنة ١٩٦٥ : بقواعد تحصيل
الاشتراكات المستحقة وفقاً لأحكام قانون
التأمينات الاجتماعية .

ص ٢٥٣

المحاماة

مجلة نقضائية

تعليم على الام طام

مدى التزام الإدارة بديون ملتزم المرفق العام

للاستاذ الدكتور مصطفى كمال وصفي المحامي

قررت محكمة النقض في حكمها الصادر في ٣٠ من يناير ١٩٦٤ (مجلة المحاماة العدد الرابعة والأربعون - العدد العاشر رقم ٦٨١ صفحة ٨٣٦) أن : القاعدة في عقود الالتزام بالمرافق العامة ، هي أن الملتزم يدير لحسابه وعلى نفقته وتحته مسؤوليته . وتبعاً لذلك فإن جميع الديون التي تترتب في ذمته أثناء قيامه بإدارة المرفق تعتبر التزاماً عليه وحده ، ولا شأن لجهة الإدارة مانحه الالتزام بها ، فإذا انتهى عقد الالتزام وعاد المرفق لجهة الإدارة ، فإنها لا تلتزم بشيء من هذه الديون إلا إذا وجد نص في عقد الالتزام يلزمها بها ، ذلك أن الملتزم في إدارته المرفق لا يعتبر وكيلاً عن جهة الإدارة كما أن هذه الجهة لا تعتبر بمثابة خلف عام أو خاص له .

وقرر الحكم أيضاً أنه : متى كان قد نص في عقد إنهاء الالتزام على أن جميع موجودات الشركة تؤول إلى الحكومة المصرية ، وعلى أن تشكل لجنة لتقييم هذه الموجودات وأن الحكومة المصرية لا تلتزم بأى خصوم على الشركة إلا في حدود قيمة هذه الموجودات التي تقدرها اللجنة ، فإن مفاد ذلك أن التزام الحكومة بالخصوم التي على الشركة مقيد بأن تكون هذه الخصوم مما يدخل في قيمة هذه الموجودات .

(انظر أيضاً حكمها في أول نوفمبر ١٩٦٢ ومجموعة أحكام محكمة النقض المدنية السنة الثالثة عشرة رقم ١٤٤ صفحة ٩٥٢)

الصعوبة التي تثيرها المسألة :

والصعوبة التي تثيرها المسألة أن الالتزام بالمرافق العامة ليس اتفاقاً بين الجهة الإدارية والملتزم حسب (١) ، ولكنه يستلزم إنهاء مشروع كامل للقيام بالخدمة المعهود بها إلى المقاول .

١ - لا قصد بذلك الخلاف المشهور عن طبيعة الالتزام وأنه ليس عقد وأنه تنظيم تعاقدي في بعض نواحيه وتنظيم لائحي في بعضه الآخر (انظر في هذا الخلاف ونظرياته الأستاذ « ديوبادير » العقود الادارية الجزء الأول بند ٤١٥ وما بعده) .

وهذا المشروع يتألف عن عناصر العدل اللازمة له ، ومن الموجودات التي يعمل بها المشروع من أراض ومبان وآلات وأدوات وملحقات ووسائل للنقل وتأمينات وإيجارات وغير ذلك مما يحتاجه المشروع وهذه الوحدة الانتاجية تستدين وترتبط وتتعاقد وتكسب وتخسر وتكون مركزاً للنشاط خلال الفترة التي يقوم فيها بنشاطها .

فعندنا إذن من ناحية ، الاتفاق الذي يعقده المقاول مع الإدارة ، وهو بطبيعته اتفاق موقوت محدد بزمان معين ، لأن التزام المرافق العامة لا يجوز أن يكون أبدياً بل يجب أن يكون موقوتاً . وهذا الاتفاق يكون بطبيعته على مسؤولية المقاول في الفترة التي يقوم فيها بالخدمة العامة .

ومن ناحية أخرى لدينا مشروع أى نشاط منظم . وهذا المشروع يفترض فيه أنه أبدي دائم ويعمل حساب تأسيسه واستملاكه وتحديد على هذا الأساس ؛ والسبب في ذلك أنه يقوم على خدمة إدارية ، أى خدمة مستمرة مضطردة دائمة كالنقل وتوريد التيار الكهربائي وغيره . ولذلك فإن هذه الخدمات تتطلب من المقاول أن يقوم بإنشاء مشروع معد للاستثمار الدائم البقاء الطويل المدى الذي يعمر لمدة أطول من الاتفاق بينه وبين الإدارة مانحة الالتزام . وغالباً ما تشترط عليه الإدارة ذلك وتكلفه أن يسلمها موجودات المشروع في حالة جيدة في نهاية مدة اتفاقه ، كما أنه يتعذر - من الناحية الفنية - على المقاول أن يقيم مشروعاً مؤقتاً يؤدي به خدمة دائمة . لأن الوسائل الفنية التي تحكمه تختم عليه في هذه الحالة أن ينشئ مشروعاً متكامل معداً لمدة أطول وأبقى من المدة التي أتيق عليها مع الإدارة .

هذه هي الصعوبة التي تقوم عليها المسألة . فالأفاق الموقوت لا يفترض استخلافه ولا أن تحمل الحكومة محل المقاول بعد انتهاء مدته فهو يقوم بالعمليات على مسؤوليته في مدة مقاوله ، وينتهي دون أن تخلفه الحكومة فيه .

أما المشروع فعلي العكس من ذلك تماماً . يفترض البقاء بعد انتهاء مدة الالتزام ، ويتطلب الاستخلاف ويحتم أن تقوم الحكومة كخلف عام - أى وارث لذلك المشروع السابق بعد أن يؤول إليها - ولكن هذا الحل فطناً عن تعارضه مع الفكرة الأولى ، فإنه ضار بالمصلحة العامة ويؤدي إلى أن يلتزم الإدارة بأخطاء تتسلسل إليها عن سلفها وهي لذلك تتطلب حلاً متزايماً بالناحيةين .

حل الصعوبة :

· وإزاء هذه الصعوبة أوجد الفكر القانوني حلاً مناسباً يجمع بين المصلحتين أو الاعتبارين الشليتين .

من ناحية يصفى الاتفاق المؤقت في نهايته ، ومن ناحية أخرى يستمر المشروع بعد تصفية هذا الاتفاق .

ويقتضى هذا الحل أن يصفى مركز المقاول وحده في نهاية مدة الالتزام ، بأن تعود إليه نتائج استغلاله واستثماره للمشروع إماله أو عليه . ونتيجة لهذه التصفية الخاصة يخرج المقاول من المشروع إما فائدا ما كسب ، أو غارما ما خسر .

وبعد هذه التصفية الشخصية لموقف المقاول ، يستمر المشروع قائما فينتقل إلى الإدارة لا على وجه الاستخلافات فلا تعتبر خلفا عاما أو خاصا المقاول السابق ، بل ينتقل إليها انتقالا جديدا خالصا بعد انتهاء مدة المقابلة ، وبعد تصفية آثارها .

ولذلك فإن التصفية في نهاية مدة الالتزام هي أمر ضروري ، حتى يخرج المقاول منه ويستمر المشروع خالياً من الالتزامات فيبدأ بذلك حياة جديدة بعد تلك التصفية .

وهذه التصفية كما سنرى لا تخلو من الصعاب ، لأن بعض العمليات تكون مستمرة أو معلقة على أجل لم يحل حين التصفية . فالعمال مثلا يرتبطون بالعمل بمقود مستمرة لأن المشروع مستمر . ومن سوء الإدارة أن يجعل المقاول عقودهم تنتهي بانتهاء مدة اتفائه لأن معنى ذلك هو إنهاء المشروع عند انتهاء الأجل مع احتياجه لأن يستمر بالأيدي العاملة التي كانت تحركه . وكذلك فإن المقاول قد يضطر إلى إقامة منشآت أو استيراد مهمات يفوق ثمنها قدرته على السداد مدة اتفائه ولذلك فيضطر إلى أن يؤجل أقساط أنعامها لمدة أطول من مدد الالتزام لتحديد بمدد استهلاكها أو يرتبط بعقود للتأمين أو الإيجار أو نحوه لمدة أطول من مدد اتفائه حتى تناسب استمرار المشروع . ولذلك فإن التصفية في نهاية الالتزام لا تخلو من الصعوبات التي يجب التروى في إعطاء الحلول المناسبة لها .

١ — تصفية أموال المشروع : تجري تصفية أموال المشروع في نهاية عقد الالتزام سواء ما يكون المقاول قد قدمه أو اكتسبه أثناء قيامه بالخدمة العامة أو ما يكون الجهة الإدارية مانحة الالتزام قد منحت أياه ، كأموال الدومين العام التي تخصص له ليقوم المرافق اللازمة عليها .

وعند التصفية تقسم أموال المشروع إلى ثلاثة أقسام . قسم يعود إلى المقاول ويظل في ملكيته وأموال تعود إلى الإدارة مانحة الالتزام بالمقابل وتسمى الأموال العائدة *le bien de retour* وأموال تؤول إلى الإدارة ولكن بعد أن تدفع ثمنها وتسمى الأموال المستولى عليها *le bien de reprise* . وفي كل ذلك يكون المرجع أولاً وقبل كل شيء إلى نصوص الاتفاق الذي منح الامتياز بمقتضاه . وهذه النصوص هي الحكم الأول في تصفية أموال المشروع وبيان مداها وحدودها . وتعني دوائر الشروط عناية خاصة ببيان أحكامها والنص عليها .

وتنص المشاركة عادة على الأموال التي تؤول إلى الإدارة مانحة الالتزام بدون مقابل أو التي يجوز لها أن تملكها بمقابل . وبذلك تكون الأموال التي تبقى للمقاول ضمن الأموال التي لا ينص على إيلوانها إلى الإدارة . وعند قصور النص تكون الأموال التي تبقى للمقاول هي ما يسمى دوميته الخاص *son domaine prive* وهو تلك الأموال التي لا تعتبر ضمن العناصر المكونة لمشروع الالتزام، أو التي لا تدخل في مجموع حصة استغلال *qui ne font partie integr* *ant de l'exploitation du service* ويدخل في ذلك أيضاً ما هو معد لخدمته كالأجارات والتأمينات والامتيازات الإدارية ونحوها .

٢ — تصفية الالتزامات : وهذه هي النقطة التي تناولها الحكم الذي نحن بصددده . وقد بين أنه إذا انتهى عقد الالتزام وعاد المرفق إلى جهة الإدارة ، فإنها لا يلتزم بشيء من هذه الديون إلا إذا وجد نص في عقد الالتزام يلزمها بها . وجاء في حكم محكمة النقض الصادر في أول نوفمبر ١٩٦٢ (بجمعة النقض المدة سنة الثالثة عشرة رقم ١٤٤ المشار إليه) مثل ذلك . وأضاف ذلك الحكم أنه « ليس لدائني الملتزم في حالة إسقاط الالتزام بالنسبة لجهة الإدارة سوى مجرد حق احتمالي في إستيفاء ديونهم من الثمن الذي يرسو به مزاد بيع المرفق على الملتزم الجديد إذا ما أسفر هذا المزاد عن ملتزم آخر يحمل على الملتزم الذي سقط الالتزام عنه لأن هذا الثمن يكون من حق مديونهم . أما إذا لم يأت المزاد بهذه النتيجة وكانت شروط الالتزام تقضى في هذه الحالة باستيلاء جهة الإدارة على موجودات المرفق بغير مقابل فلا سبيل لدائني الملتزم إلى إستيفاء ديونهم من هذه الجهة . »

وهذا الحل ليس ملائماً من جميع الوجوه لحل المسألة . إذ أننا في الواقع بصدد تصفية مركز المقاول شخصياً ليقبى المشروع بعد ذلك خالصاً من التكاليف التي تتعلق بذلك المقاول . وهذا في الواقع يدعونا أن نقسم التكاليف إلى قسمين تكاليف تتعلق بالمقاول شخصياً وهذه تصفى حتماً بانتهاء مدته . وتكاليف تتعلق بذات المشروع . هذه لا معدى من بقائها وإستمرارها ما دام المشروع مستمراً .

وهذه التكاليف العينية لا معدى منها ولا بد من أن توجد وقت التصفية ولا بد من أن يرث الخلف بعضها . ولذلك فلا بد من الاعتراف بوجود الاستخلاف في هذه التكاليف . ومثال ذلك

لرابطات المشروع مع العمال . إذ أنه يتمذر في القول بأن يعمد المقاول إلى تجديد عقود العمل بنهاية الالتزام بحيث ينتهيان سوياً . فذلك من سوء الإدارة ومن أسباب إحباط المشروع وإنهياره بل لا بد من أن يستمر العاملون في عملهم ما دام المشروع ذاته مستمراً . ولا شك أن المشروع سيحتاج لمؤلاء العاملين بالذات ولخبراتهم بعد انتهاء مدة المقابلة ولذلك سيكون الإدارة ماعية الالتزام أن تصدر أوامر بتكليفهم - في حدود القانون - بعد إنهاء الالتزام أو إنتهائه . وهذا ما حدث عند تأميم الكثير من المشروعات كشركة قناة السويس . ولذلك فالقول بأن عقود العمل تنتهي بانتهاء الالتزام هو قول نظري لأن رابطة العامل بالمشروع هي رابط عينية بذات المشروع وليست رابطة شخصية بصاحب العمل . وكانت الثمرة المقصودة من ذلك أولاً هي أن يكون الإدارة - إن شاءت - أن تستمر في استخدامهم لاحتياجها لاضطراد المرفق أو أن تفصل منهم من تشاء بمقولة أن انتهاء الالتزام ينهي عقودهم . وقد أفتى مجلس الدولة مراراً بذلك . ولكن محكمة النقض في حكم لاحق لها (صادر في ١٢ من نوفمبر ١٩٦٢ - مجموعة أحكام النقض المدنية السنة الثالثة عشرة رقم ١٥٤) (صفحة ١٠٠٤) رأت بحق أن الفصل في هذه الحالة يكون فصلاً بدون مبرر وذلك بصرف النظر عما يقرره القانون الإداري من تأثير لانتهاء الالتزام على عقود العمل لأن المسألة يجب ألا ينظر إليها من زاوية امتيازات الإدارة فقط ولكن من الناحية الاجتماعية التي من أجلها يحرم فصل العامل بلا مبرر . فما دام المشروع مستمرا والعامل يؤدي عمله فيه بصفة مرضية فمن العسير أن يعتبر مفصولاً لمجرد سبب نظري لحسب .

وكذلك الحال بالنسبة لمشتريات المشروع وإحتياجاته الدائمة للتوريد وتجديد استهلاكاته . فالمشروع يحتاج باستمرار لتجديد ما هلك من موجوداته ومن المستحيل تقريباً أن يدفع تكاليف ذلك فوراً بل لا بد له من التقسيط والتأجيل والائتمان في ذلك السبيل . فإذا ما انتهى المشروع بانتهاء مدة الالتزام فمن المنعذر القول بأن حقوق هؤلاء الدائنين تصبح معقدة على نتيجة ما يؤول إلى المقاول . وقد لا يؤول إليه شيء للنص على أن تملك الإدارة الموجودات بلا مقابل .

فمن شأن هذا التنظيم أن يضر بالمرافق العامة ومشروعاتها لأنه يضعف انتمائها ويؤدي إلى صعوبة تجديدها في أواخر مدتها لأن الدائنين يكفون عن إفراضها وبالتالي يصعب عليها التجديد وتسليم الموجودات للإدارة في حالة مرضية .

هذا وبخاصة أن معظم هذه الديون ممتازة . لحقوق العامل والبائع والمورد من الحقوق الممتازة . كما أن بعض هذه الحقوق قد تكون مكفولة بتأمين عيني .

والحل الذي يصدر في ذلك هو إما القول بأن جميع الالتزامات يحل أجلها بانتهاء مدة الالتزام فتستقط آجال تلك الالتزامات وتصفى في حدود موجودات المشروع . أو تبقى هذه الالتزامات

بأجلها لتضمن هذه الموجودات عند حلول أجلها والحل الأول لا يسند القانون . لأنه لا يوجد ما يؤدي إلى القول بسقوط الأجل في تلك الحالة ومع ذلك فهناك أحوال لا معدى من القول فيها بسقوط آجال الديون وخلوها باقضاء مدة الالتزام ، ومن هذه الفروض أن ينتهي الالتزام بالسقوط *dichiance* والسقوط كما هو معلوم جزاء يقع على الملتزم بسبب سوء إدارته وهو يختلف عن الاسترداد *rachat* الذي تجرية الإدارة في غير حالة التقصير والخطأ كما يختلف عن التأمين *nationalisation* الذي تجرية لصالح قومية خاصة أو عند انتهاء مدة الالتزام أو انحلاله *reseliation* لغير السهمين السابقين . ففي حالة السقوط يعتبر المدين قد أضعف الضمان بفعله ولذلك يسكن الدائن بالخيار بين سقوط الأجل أو الاكتفاء بتأمين يرتضية . وكذلك قد يسقط الأجل إذا تحول الحق في الموجودات إلى مبالغ نقدية سائلة وذلك إذا أعيد طرح الالتزام في مزايعة ورست على ملتزم جديد . فإن المبالغ الذي يرسو على المقاول الجديد يعتبر بعضه مقابل الموجودات التي آلت لذلك المقاول وبذلك تنتقل حقوق الدائنين إلى هذه المبالغ بعد أن كانت على الأعيان ويتطهر المشروع منها . وقد أشار الحكم الصادر في أول نوفمبر ١٩٦٢ (المشار إليه) إلى هذا الفرض وقرر مآله في شأنه .

وفيما عدا هذه الفروض ، فإن الحل الثاني هو الذي يبدو مطابقاً للقانون . وفي هذه الحالة يجب أن تجرى التفرقة بين العناصر العينية أي التابعة للمشروع والعناصر الشخصية أي الخاصة بالمقاول . فالديون التي عقدت لتكوين العناصر الأساسية التي تتكون منها موجودات الشركة وهقوق العمل تصنف من موجودات المشروع والديون الشخصية التي لا ترتبط بالمشروع أو التي تزيد على هذه الموجودات يلتزم بها المقاول . فإذا كان المقاول قد تعاقد لإقامة المصانع والآبانية اللازمة للمشروع أو لتزويده بالآلات والوسائل اللازمة أو لتجديد استهلاكها فإن هذه الديون تكون ضمن عناصر المشروع وتسدد من موجوداته ولو بعد التأمين وإذا كان الأجل الذي تعاقد عليه المقاول لم ينفذ وقت انتهاء مدة الالتزام فإن الدين يستمر في هذه الموجودات ليسدده المشروع نفسه . أما إذا كانت الديون تزيد على قيمة الموجودات وكانت لا تكفي لسداده فإن الأصل أن الالتزام بسداد هذه الديون يرجع فيه إلى القواعد العامة للمسؤولية فيلزم به المقاول شخصياً من ذمته الخاصة وبخاصة إذا تسبب فيها بإسرافه وسوء إدارته وسوء صيانه ، أما إذا نشأ العجز بسبب ظروف خارجة عن إرادة الملتزم وبدون خطأ منه كأن هلكت موجودات الشركة بقوة قاهرة فإن القواعد العامة تطبق في هذه الحالة والتي تفرق بين شركات الأشخاص والأموال والمشروعات الفردية . وفي حالة سقوط الالتزام يسكن الدائن بالخيار إما يحل أجل دينه أو يطالب الملتزم شخصياً بتأمين إضافي وذلك باعتبار أن السقوط يترتب على تقصير المقاول وخطئه فيكون بذلك قد أنقضى من جانبه فعلاً أدى إلى أضعاف الدين وضمانه مما يؤدي إلى الخيار المتقدم .

وقد نص الحكم الذي نحن بصددده على بجملة هذه النتائج ولكن بدون هذا التفصيل فقرر أن الديون تصنف من الموجودات وفي حدودها . وقد استقى هذه النتيجة من نص صريح في مشاركة

الالتزام ولكن إذا لم يوجد نص فإنها تطبق على الالتزامات المتعلقة بالمشروع على الوجه السالف . أما الالتزامات الشخصية للملتزم ، وهي التي لا تتعلق بالمشروع أو التي تزيد على قيمة الموجودات بسبب خطئه أو التي تدور إليه بسبب مسؤوليته الشخصية عن المشروع فلا يلتزم بها المشروع بل يلتزم بها المقاول شخصياً على الوجه الذي بيناه .

وقد أكد الحكم الثاني الصادر في أول نوفمبر ١٩٦٢ أن الدائنين لا يكون لهم إلا حق احتمالي في استيفاء ديونهم من الثمن الذي يرسو به المزايد على الملتزم الجديد ولا حظ أن الحكم قد طبق ذلك على حالة الاسقاط بالذات ، وهو — أي الاسقاط — يعتبر كعقوبة توقع على الملتزم بسبب سوء إدارته للمرفق . وبذلك قد جعل الحكم أن القيمة التي يرسو بها المزايد على الملتزم الجديد بديل عن الموجودات وينتقل إليها حقوق الدائنين ليستوفوا حقوقهم منه بدلاً من أن يستوفوها من الموجودات ذاتها . وهذه النتيجة لا تكون إذا تواترت الإدارة نفسها المرفق بعد الملتزم واستولت على الموجودات بدون مقابل طبقاً لشروط الاتفاق . إذا تبدلت هذه النتيجة عند ذلك بجمعة بالدائنين وبالملتزم وضارة بالثمن لهذا النوع من المشروع ومعتل لاتمانها ولذلك يكون الأولى هو التفرقة بين الديون الشخصية في هذه الحالة — كما في غيرها — فيلتزم بها المقاول والديون المتعلقة بذات المشروع فتظل موجوداته قائمة على سدادها لأن الغنم بالغرم ولا يحل أجلها إلا لسبب من الأسباب القانونية التي يؤمننا بعضها .

٣ — التأمينات والحقوق العينية : قررنا من قبل أن التأمينات التي على أموال المشروع تبقى . وهي بذلك تتبع المال حيث آل وذلك بما لدائنها من حق التتبع . فإذا آلت إلى الجهة الإدارية أو إلى الملتزم الجديد آلت إليه مثقلة بتلك الحقوق . وإذا آلت إلى المقاول الذي أنقضى التزامه آلت إليه مثقلة بها .

أما التأمينات التي لمصلحة المشروع فإنها تسهر بطبيعية الحال لصالحه ويكون للقائم على المشروع بعد انتهاء الالتزام — حق الاستغناء عنها لأنها مقررة لمصلحته بأعتباره دائناً بها .

٤ — عقود العمل : بينا من قبل أن فقه القانون الإداري يتجه إلى انتهاء الالتزام وأن هذا الحل ليس ملائماً من وجهة النظر الاجتماعية التي توجب حماية العامل وأن محكمة النقض قررت ذلك في حكمها السابق بالإشارة إليه والصادر في ١٤ من نوفمبر ١٩٥٦ .

وعلى أي حال فإذا وجد نص فإنه يكون أولى بأن يتبع مع احتفاظ العامل بحقه في التعويض . وجاء في الحكم الصادر في أول نوفمبر ١٩٦٢ سابق الذكر أن المقاول الذي أسقط التزامه يظل مسؤولاً عن المكافآت التي تستحق لها مستخدميه عن مدة عملهم في عهده وأن كان قد روى

رعاية هؤلاء العمال والمستخدمين وتيسيرا لحصواتهم على هذه المكافآت أن تقوم الدولة بمهمة لهم على أن ترجع بقيتها على الشركة المذكورة باعتبارها مدينة لها.

وقد صدر الحكم الذى نحن بصددده (الصادر فى ٢٠ من يناير ١٩٦٤) فى خصوصية تتعلق بمقد العمل وهى الالتزام بتعويض إصابات العمل . قرأى أن المقاول يلتزم بها وإبست الإدارة متجهها إلى أنه ، إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام الطاعنة التعويض عن وفاة المورث فى أثناء قيامه بعمله لدى الشركة دون أن يستظهر هل كان المبلغ الذى الزمها به يدخل فى حدود ما تلتزم به بمقتضى إنهاء الالتزام أو لا يدخل فإنه يكون قاصر التسبيب . ، وواضح من سائر أسباب الحكم أنه لا يدخل فيها .

وقد قدمنا أن ذلك كله لا يخل بالامتياز المقرر للعامل فى استيفاء حقوقه من أموال المشروع .
أر! الأموال النقدية إلى يتحول إليها عن طريق المزايدة .

الرجل الذى يضبط مرتكباً الدعارة

محاكمته بدلا من استمرار اعتباره شاهدا

للاستاذ عبد اللطيف الحسينى المحامى

اليوم يكون قد مضى أكثر من سبعة عشر عاما على تحريم الفساد الذى كان مباحا قانونا . حتى صدر الامر العسكرى ٧٦ لسنة ١٩٤٩ فى ٢٠ من فبراير ١٩٤٩ بإلغاء إباحة الفساد . وفى ٢٦ من أبريل ١٩٥١ صدر القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ بتعديل القانون الاول ، وقد أريد به التخفيف وفى ١٤ من مارس ١٩٦١ صدر القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ ليشتمل الاقليم الشمالى الشقيق فى زمن الوحدة المباركة ، ليمنفع بمزايا هذا العهد الرشيد .

ورغم مضى المدة الطويلة منذ سنة ١٩٤٩ ، لم تنقطع القضايا ولم يقل الفساد ولم تختفى الجريمة لا فى ظل القانون الشديد ولا فى ظل القانون الخفيف . وتنحصر الثغرات التى نأخذها على هذا القانون هى : —

أولا — المهمة التى تضبط وهى تمارس الرزيلة : لا تعاقب لمجرد ذلك ، ولو كانت متلبسة . بل معترفة . إذ أن العقاب منصب على الاعتياذ (م ٩ ف ج من القانون) . وهكذا يكون الفساد فى ذاته غير معاقب عليه بل الجريمة فى تكراره . وقديما كانت الفتاة المريضة تناسليا تعاقب بالحبس من ثلاث إلى خمس سنوات ، وقد ألغى هذا النص . كذلك ألغى حظر إيقاف التنفيذ .

ثانيا — أصحاب المنزل الذى يدار للفساد : لا يعاقبون إذا لم يثبت اعتيادهم على إدارة ذلك المنزل للفساد . (م ١٠ من القانون) .

ثالثا — العقاب على إدارة المنزل لفساد الغير ، : فلا جريمة إذا تم الفساد من أهل المنزل ، أو على أهل المنزل (م ١٠ من القانون) .

رابعا — الشخص الذى يضبط مقارفا لهذا الفساد : يلاحظ أولا : أن الشخص الذى يتهم بإدارة المنزل للفساد ، رجلا كان أو امرأة يحكم عليه بالحبس مدة لا تقل عن سنة والوضع تحت المراقبة لمدة بمائة ، وغرامة حدها الأدنى مائة جنيه ، فضلا عن غلق المنزل ومصادرة الأمتعة الموجودة فيه . وثانيا : فإن الفتاة التى تضبط مقارفة لهذا الفساد عند ثبوت الجريمة يحكم عليها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وتصل إلى ثلاث سنوات ، وغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيهها وتصل إلى ثلاثمائة جنيه أو وباحدى العقوبتين ،

في الوقت الذي يمسككم فيه على المشتغلين بالإدارة والمشتغلين بالدعارة ، وما يحجره ذلك من الفضيحة والوصمة وخراب البيوت ويمس الأعراض وكرامة العائلات في الحال ومستقبل الاجيال ؛ فإن الجارى عليه العمل حالياً أن الطرف الثالث وهو الشخص المضبوط يقارف الفساد هذا الشخص الذي يغوى الأئى الضعيفة ويغريها ويشجعها ويحرصها ويعاونها ويساعدها بل يدفعها إلى سلوك الطريق المشين ، هذا الشخص الجبان الخطر ، يجد نفسه في النهاية طليقاً بريئاً سليماً خارجاً عن متناول القانون والعقاب ، بعيداً مفلتاً من يد العدالة والجزاء ، بينما هو في البداية والنهاية أكبر مسؤول عن هذه الجريمة والاعتداء على الأعراض وهتك ستر الأسر وهدم العدالة والحريات .

هذا الرجل المضبوط تعتبره الشرطة مجرد شاهد ثم يخلى سبيله فينتقل من امرأة إلى امرأة ومن مكان إلى مكان ومن منزل إلى منزل دون خشية حتى اتصل به الحال في بعض الاحيان إلى اتخاذ الشهادة وسيلة للاشتغال ، والتحايل على الشرطة والإجراءات بانتحال طريق لانتهاك الحرمات ودخول البيوت وطعن الآمنات .

أهم من كل ذلك أن العدالة جوهرها المساواة . وهنا لا نجد أى أساس لاية مساواة بين الرجل والمرأة ، بل بالعكس فالمرأة العقاب ، واللجاني الافلات . ومن ناحية أخرى فنحن الآن في مجتمع الحرية والعدالة والمساواة وتسكافؤ الظروف وعدم التفرقة بين إنسان وآخر لاى سبب كالجنس أو خلافه كنص الميثاق . وهذا ما فات القائمين بتنفيذ القانون عن قصد أو غير قصد . وأن القانون نفسه ليتسع لعقاب هذا الشخص ، فإنه عند إصدار القانون الاول في سنة ١٩٤٩ وقد نصت مادته الاولى على عقاب كل من دفتح أو أدار بيتاً للفساد ، أو ساهم أو عاون في إدارته . . ، فقد اعتبر هذا الشخص متهماً معاوناً في إدارته ، وحق عليه العقاب لأنه لو لا معونته وتدخله لما تمت الجريمة ، ولما صار بيتاً للفساد .

كذلك في سنة ١٩٥١ وعند تخفيف القانون أيضاً فقد طبق عليه هذا النص .

فالقانون بحق يشمل . وأنه لا يوجد نص آخر يدخله سنتحدث عنه بعد . لكن روى صرف النظر عن محاكمة هذا الشخص ، بمقولة هدم تعريض الجريمة للضياع يجعل الرجل شاهداً يثبت لاثمهما ينكر . وهذا وجه آخر ظالم وخطر : إذ أنه في سبيل إثبات جريمة واحدة ، وردع امرأة واحدة يفتح السبيل لارتكاب ألف جريمة . لدخول البيوت وهتك الأعراض باسم الشهادة وباسم القانون وباسم العدالة المفترى عليها .

ومع المبدأ القويم الذي ندعو إليه : مبدأ معاقبة الفاسق ، فإن كل من ارتكب الفسق أو اعترف به فهو في الشريعة فاسق . والفاسق لا تسمع له شهادة لأنه في حقيقة متهم وليس شاهداً .

ان يقدح في فكرة تدرج العقاب التي تحتضنها القانون ، فإن ما سيطبق على الرجل هنا هو نص المادة ٦ : « ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيهاً ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . »

والفقرة ج هي : « كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة ، وتنطبق عليه هنا بشروطها تماماً ، كما هو الحال بالنسبة للمرأة ، أى إذا كان معتاداً عليها فقط فلا يعاقب لمجرد الارتكاب . بل الممارسة . هذه هي روح القانون . وإن كان يوجد رأى يعاقب على مجرد الارتكاب . وهنا سيكون عقابه عند ثبوت ركن الاعتياد فقط فلا عقاب عليه ولو عند التلبس ، ولو عند الاعتراف ، تماماً كما هو الحال بالنسبة للمرأة . بل العقاب فقط على الاعتياد والتكرار . وإذن فلا ظلم الرجل ولا تفريط . بل مجرد تطبيق ومساواة وعدالة في القانون تقابلها عدالة في التقديم وفي التطبيق عندما يطلب من القضاء . فهو ان يؤذى في أول مرة بل ستكفيه المحاكمة وسترده وسترجه . أما إذا لم يرتدع ولم يرجع بل عاد ، فالويل له من الجزاء والعقاب . ونحن إذا كنا نطالب العقاب لمن يتعرض لأذى على وجه مخدش للحياة العام ، أفلا يستحق العقاب أشد من يجرح أو يذتهك هذا الحياة . »

ومن الأمثلة على هذه الأضرار والأخطار :

١ - القضية ٨١٨ لسنة ١٩٦٥ جنح مذنية : استأجر (إثنان) شقة في فندق وأخذوا المفتاح معهما ، وفي شغلة من المسؤولين أحضرا سيدة وضبطوا ، فأرسلت السيدة وخادم الفندق للنيابة وأحضر صاحب الفندق من مسكنه وأرسل للسجن وأُغلق الفندق وانطلق (المستأجران) بكل حرية وعادا في اليوم التالي يهددا زوجة صاحب الفندق بطلب الأجرة التي دفعها . لا يهمهما ما حصل له من دمار إذ كبده حيانته ومستقبله ومستقبل أسرته وأولاده . ولو كانوا حوكموا لظهرت براءة صاحب الفندق وتأكيدت جريمة المجرمين ولاستراح المجتمع من كل الشرور .

٢ - الحكم ١٨٥٤ لسنة ١٩٥٩ جنح مستأنفة الاسكندرية في ٢ من أبريل ١٩٥٩ دائرة الاستاذ

عبد العظيم طنطاوى :

« ومن حيث أن « الملازم ، استصدر إذناً من النيابة بتفتيش منزل المتهم لما دلت عليه تحرياتهم أنها تديره للدعارة ، فذهبوا المنزل ووجد فيه رجلاً وامرأة في حالة اختلاط جنسى وبسؤال الرجل في محضر البوليس . قرر أن المتهم قدم له المرأة الأخرى ، وأنه ارتكب الفحشاء معها كما سبق أن تردد على هذا المنزل مرتين مع صديق له وأنه واقع المتهمه هذه مرة سابقة في نفس المنزل . وبسؤال المرأة الأخرى قالت إن المتهم نادتها ، وبعد أن دخلت منزلها حضر الرجل فقدمتها له بعد أن وعدتها بدفع مبلغ لها . وبسؤال المتهمه قالت إن الرجل حضر ليسأل عن غرفة

خالية ثم دخل مع مبروكة ، وبعد ذلك حضرت القوة ؛ ثم أنكرت ذلك في النيابة ، وبالجلسة .
وبجلسة المرافعة أضافت أن هذا الشخص مرشد من قبل مكتب الآداب للايقاع بها

ومن حيث أن جريمة إدارة بيت للدعارة هي من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق
ببوتها .

ومن حيث أنه ليس بالأوراق دليل على قيام ركن العادة إلا قول الرجل (الشاهد) في محضر
البوليس أنه سبق ترده على هذا المنزل مرتين لارتكاب الفحشاء ، وأنه ارتكب الفحشاء مع من
تدعى . . . التي ضبطت معه في مرة سابقة أيضاً .

ومن حيث أن المحكمة لا تعمل على أقوال الشاهد . . من أنه تردد على هذا المنزل قبل
ذلك ، لأنها رواية عن واقعة سابقة لا يؤيدها دليل آخر ، فضلاً عن أن هذا الشاهد لم تسمع
أقواله أمام النيابة ، ولم يستدل عليه لسماع شهادته أمام المحكمة ، مما يضعف الثقة به . ومن ثم
يكون ركن العادة مشكوكاً في قيامه وبالتالي تكون التهمة غير قائمة قانوناً ، ويكون الحكم المستأنف
أدان المتهم عنها ، قد جانب الصواب ، مما يتعين معه إلغاؤه والقضاء لها بالبراءة بالمادة
١/٣٠٤ ح .

٣ - الحكم ٦٠٠٥ لسنة ١٩٥٩ جنح مستأنفة الإسكندرية في ١٧ من نوفمبر ١٩٥٩ دائرة

الأستاذ محمود محمد خليل :

وحيث أن الملازم . . قد حصل على إذن من النيابة العامة بتفتيش سكن . . لضبطها ومن معها
يمارسون أعمال الدعارة . ثم ثبت أنه انتقل بناء على الإذن المشار إليه ورافق سكن . . وشاهد
دخول شخص إليه . . وبعد ربع ساعة طرق هو باب المسكن مع الكورنستابل . . ففتحت له
فاطمة وهي مدعورة فتحفظ عليها الكورنستابل بينما فتح هو باب غرفة مرارياً فألقى المتهم ومعهما
شخص اتضح أنه . . وكانا بملابسهما الكاملة وفي حالة ذعر شديد وألقى كل منهما التهمة على
على الآخر ، وأثبت الضابط أيضاً في محضره أنه سأل الجميع شفاهاً فاعترفوا بما يفيد إدارة
السكن للدعارة كما أنه أثبت فيه وجود بقع منوية بالحجرة التي ضبط فيها المتهمان .

وحيث أن (الرجل الشاهد) ذكر في محضر الضبط أنه كان على وشك ارتكاب الفحشاء
مع المتهم ، وأنه سبق له هذا لأن صاحبة المنزل تتقاضى منه ثلاثين قرشاً كل مرة . وأنه يعرف
أنها تدير سكنها للدعارة ، وسبق له التردد عليه مراراً . أما المتهم فأنكرت سبق ارتكابها
الفحشاء معه وذكرت أنها كانت جالسة معه للتفاهم على زواجهما ، ورددت في أقوالها أمام النيابة
ذلك . صاحبة المنزل فأنكرت في محضر الضبط وأن الرجل الشاهد حضر هو والمتهمة إليها

للتفاهم على زواجهما ، وأنها تعرفهما من مدة ، وأنها تعاشر شخصاً ينفق عليها ، وأن لها سرايق خلفية متنوعة لكنها لم ترتكب شيئاً منذ أربعة عشر عاماً ، ثم جاءت في النيابة وأنكرت وجود سوابق لها أو معاشرتها شخص ورددت المهمة أنهما حضرا إليها للتفاهم على الزواج نظرا لمعارضة أخ المتهمة في هذا الزواج .

د وحيث أن محكمة أول درجة قد أدانت المتهمة على أساس ما أثبتته الضابط في محضره من وقائع وعلى أساس أقوال الرجل الشاهد في هذا المحضر ، من سبق ارتكاب الفحشاء ، وعلى أساس اعتراف الأخيرة بوجودها معه حيث ضبطا ، وحكمت المحكمة بحبسها ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة لإيقاف التنفيذ ، ووضعها تحت المراقبة لمدة مساوية للحبس .

د وحيث أن المتحصل من مجمرع ما تقدم أن المتهمة لم تضبط تقارف فعلا من أفعال الدعارة ، وإنما يستمد الاتهام دليله ضدها أساساً من وجودها مع الرجل الشاهد في حجرة ، وكل منهما ياتي التبعة على الآخر ، وهذا في ذاته لا يحمل دلالة ما على ارتكاب الدعارة ، بل هو أمر طبيعي ومتوقع من رجل وامرأة يدهمهما رجال القوة العامة فجأة في موقف يشير حرطهما الشبهات كما يستند الاتهام على اعتراف الرجل الشاهد فور الضبط بسبق ارتكاب الفاحشة مع المتهمة ، وبأنه كان على وشك ارتكابها معها حين ضبط . والواقع أن مثل هذا الاعتراف الذي لايس صاحبة عادة وإنما يتوهم قائله أن ينال به التسامح معه ، ووضعها في موضع الشهادة لا الاتهام مثل هذا الاعتراف جدير بأن يؤخذ بعين الشك لما يحيط به من ظروف خاصة ، وأنه أتى في غضون الرهبة والارتباك المتولدين عن الضبط كما أن دفاع المتهمة أنها حضرت مع الرجل الشاهد إلى منزل . للاتفاق على زواجهما نظرا لمعارضة أخيها فيه وأعتداؤه عليها بالضرب ، هذا الدفاع لا يخفى من وجهة بعد أن رددته معها صاحبة المنزل لأول وهلة وفور واقعة الضبط كما أثبت الضابط ما يؤيد وجود أصابة في وجه المتهمة عزتها إلى شقيقتها ولا يبقى بعد إلا ما أثبتته الضابط في محضره من اعتراف الجميع بما يفيد إدارة المسكن للدعارة ، وهو قول فيه من الغموض والشمول ما لا يصح للمحكمة أن تستظهر منه اعترافاً محدداً بفعل معين منسوب لشخص بذاته ، ولا يصلح من ثم دليلاً على المتهمة . وأما ما أثبتته الضابط من وجود بقعة منوية على السرير فأمر لم تستجل غرامضه ، ولا يصلح بحال دليلاً وقرينة قبل المتهمة .

د وحيث أنه بخاص بما سلف أن أدلة الاتهام وقرائنه قبل المتهمة كلاهما يحوطها الشك ، ولا تصاح بمجمعه أو منفردة لكي تقطع بها المحكمة بإدانة المتهمة وإذا كانت الادانة الجنائية إنما تبني على الحزم واليقين ، فإنه يتحتم من ثم القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ، وبراءة المتهمة بما أسند إليها ، عملاً بحكم المادة ١/٣٠٤ .

هذه هي مغبة الوضع في موضع الشهادة لا الاتهام وقد أدانها القضاء وأظهر ما ينجم عنها من ظلم وأفراء فكيف نأخذ بها ونستمر عليها .

وهكذا نكون قد بينا أهمية وأهمية محنة الرجل الذي يضبط بارتكاب الفساد ، بدلا من استمرار اعتباره شاهدا وهو الجاني المنسب الطليق . هذا هو جوهر العدالة والانصاف والمساواة وتكافؤ الفرص والظروف تشيد بها تحقيق حماية كاملة لنصف المجتمع المرأة الجانب الضعيف ، ونشد بها سلامة شاملة للمجتمع الجديد الشريف الطيف ، بعد تجربة أكثر من سبعة عشر عاما في تطبيق هذا القانون سواء .

وقد أرسا السيد المؤلف اقتراحه إلى المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، فتلقى ردا من السيد الدكتور أحمد الأفي استعرض فيها المواقف الثلاثة التي اتخذها التشريعات المعاصرة من مشكلة ممارسة البغاء وهي :

أولا : عدم تجريمه : (أ) لأن البغاء رذيلة يحسن تركها لضمير مقارناتها وأخلاقياتها .
(ب) لأن البغاء ممارسة لحق شخصي هو حق الشخص في أن يتصرف في نفسه . (ج) لأن البغى غالبا ضحية المجتمع . (د) المساواة بين الجنسية تستوجب عدم عقاب البغى أسوة بالرجل .
(هـ) إثبات فعل البغاء وهو يقع في الخفاء يقتضي تدخلا خطرا في حياة الناس الخاصة يخشى منه على الحريات الفردية . والقوانين السويسرية والفرنسية والبلجيكية تأخذ بهذا الرأي ، وهو الاتجاه الغالب في المؤتمرات الدولية ، بل لقد كان الاتجاه في المؤتمر الدولي التاسع لقانون العقوبات المنعقد بلاهاي سنة ١٩٦٤ إلى عدم تجريم الاتصالات الجنسية عموما ، حتى من متزوجين .

ومع ذلك فالتشريعات التي لا تعاقب على البغاء ، تجمع على العقاب عليه إذا أدت ممارسته إلى الإضرار بالسكينة العامة ، أو لإزعاج الناس أو قلاقمهم ، أو إلى تصيد العملاء بالطرق والمحال العامة ، أو إلى الإخلال علنا بالحياة العام .

ثانياً : تجريم البغاء : (أ) لا مجرد كونه رذيلة ، بل لخطورته على الأمن والصحة والآداب فضلا عن تقويض نظام الزواج . (ب) ولأن حرية الإنسان في استخدام جسده ، يجب أن تقف عند الحدود التي لا تعرض بعد المصلحة العامة للخطر . (ج) لأن القول بأن البغى ليست إلا ضحية المجتمع ، يصدق على كثير من المجرمين غيرها . ولا يمنع ذلك المجتمع من أن يتخذ حيال سلوكهم الاجتماعي الخطر التدابير اللازمة للدفاع الاجتماعي . (د) لأن البغاء ليس وحده الذي يقع في الخفاء .

وتأخذ بهذا رأى فنلندا والنرويج والفلبين ورومانيا وأغلب قوانين الولايات المتحدة . ومعظم هذه القوانين تجرم أيضا فعل العميل .

وهذا التجريم يتفق مع توصية الحلقة الأولى لمسلكه الجريمة للجمهورية العربية المتحدة ، التى دعا إليها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى يناير ١٩٦١ . إذ طالبت الحلقة بتعديل التشريعات الخاصة بمكافحة الفجور والدمار ، لإمكان المساواة فى العقاب بين البغى وشريكها فى الجريمة ، ولتجريم إتخاذ محال تخصص لارتكاب الفسق إرضاء لشهوات أصحابها .

ثالثا - تجريم الاعتیاد على ممارسة البغاء : وهو المبدأ الذى طبقه الشارع المصرى بالقانون ١٠ لسنة ١٩٦١ م ٩ فقرة (ج) : « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ، ولا تزيد على ثلاث سنوات ، وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيها ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين . . (ج) كل من اعتاد ممارسة الفجور والدمار . »

ويستند الشارع المصرى إلى : أ - أن القانون لا يعاقب على فعل مادی يشترك فيه طرفان ، بل يعاقب على حالة خطيرة تتمثل فى الاعتیاد على ممارسة البغاء ، أى على وصف يلحق البغى ، ولا يمتد إلى شريكها فى الفعل ، وبالتالي يتعذر معاقبته سواء بصفة كونه فاعلا أصليا ، أو شريكا . وتعتبر جريمة الاعتیاد على ممارسة البغاء مثالا لجرائم العادة التى لا يكون الفعل المادى فيها جريمة ، مثل جريمة الاعتیاد بربا فاحش ، فن يساهم مع المقرض فى إعطاء قرض ربوى ، لإعقاب عليه ، مادامت لم تتوافر فى حقه صفة الاعتیاد على الاقتراض . وما يؤكد هذا النظر أن قضاء محكمة النقض المصرية قد استقر على عدم جواز المطالبة بالتعويض فى جرائم العادة أمام المحاكم الجنائية ، إذ أن الضرر المترتب على المقرض أو على ممارسة البغاء ، ليس ناجما عن جريمة وبالتالي فإنه لا يجوز مساعدة العميل الذى يشترك فى واقعة الممارسة ، إذ أنه لا يرتكب باشتراك هذا جريمة ما . ب - قصد المشرع من تجريم الاعتیاد على ممارسة البغاء مواجهة استغلال الشخص لجسده وإعتباره وسيلة للتكسب . ولا تتوافر هذه الحكمة لإزام العميل الذى تدفعه الرغبة فى المنة الجسدية إلى ممارسة البغاء . ولو افترضنا أن هناك نفرا من الرجال يعتادون الاتصال الجسمى بالنساء للتكسب المادى ، لما يتمتعون به من فحولة أو قوة غير عادية ؛ فإن هؤلاء يخضعون فى رأينا لحكم القانون ويوجب عقابهم . ج - أن تجريم فعلة العميل سيجعل من المتعذر إن لم يمكن من المستحيل نسبة اعتياده هو أو البغى على ممارسة البغاء ، إذ ستتلاقى معنيتهما فى الإنكار ، ويكفى أن يقرر أنه لم يسبق لهما الاتصال الجسمى قبل ذلك ، وبهذا لا يمكن إثبات زكن الاعتیاد لإزامهما . إن إثبات واعتیاد البغى يتم عادة نتيجة الاعتراف العميل ، ولو أتم فعله لتعذر هذا الإثبات ، لأنه سيضطر حينئذ إلى الإنكار .

أما إذا قبل بتجريم فعل العميل كجريمة مستقلة عن جريمة الاعتياد على ممارسة البغاء ، فإن ذلك سيقضى ولا شك تجريم الممارسة في ذاتها ، وهو الأمر الذى رفضه المشرع المصرى الأخذ به .

وفى ضوء ذلك ومع مراعاة موقف القانون الذى لا يحرم الممارسة في ذاتها ولكن يعاقب فقط على الاعتياد عليها ، نرى عدم إمكان تجريم فعله العميل .

ومن ناحية أخرى فإننا لا نرى تجريم الممارسة بغض النظر عن اشتراط الاعتياد عليها لما أوردناه من اعتبارات ، ولأن الحاجة القوية التى تدفع بعض الرجال إلى اللجوء إليها ، وتأخر سن الزواج كنتيجة للرغبة فى استكمال التعليم ولاارتفاع تكاليف الحياة كل ذلك سيحول دون وضع حد لها مهما غلظ العقاب عليها ، وإن يؤدى ذلك إلا أن تأخذ ظاهرة البغاء طابعاً أكثر سرية ، وقد يضطر العملاء إلى الانطواء تحت سيطرة عصابات منظمة تسهل لهم هذه العملية .

وفضلاً عن ذلك فإن ظاهرة البغاء سمة من سمات المجتمعات الرأسمالية ، والآن وقد أخذ مجتمعنا يتحول بمجد نحو مجتمع اشتراكى يقضى توفير العمل لكل مواطن ومواطنه ويحاول جاهداً أن يقضى على كل مشكلة من جذورها ولا يقتصر على مجرد وضع نصوص يقصد بها مواجهة هذه المشاكل دون أن تحقق الغرض المرجو منها ، اعتقد عن يقين أن مشكلة البغاء ستخف حدتها بحيث تختفى فى المدى الطويل .

على أننا إذا كنا لا نذهب إلى تجريم فعله العميل ، إلا أننا نرى أن يضمن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ نصاً يعاقب الشخص الذى يعد مسكناً خاصاً مخصصه فقط للاتصالات الجنسية غير المشروعة . ولا يخفى أننا ونحن نواجه أزمة مستحكمة فى المساكن نجد المئات منها تعد لهذا الغرض ، مع ما فى ذلك من إشاعة الفحشاء وجرح شعور السكان والعائلات . ويتفق هذا رأى مع التوصية التى أصدرتها اللجنة الأولى لمكافحة الجريمة وقد سبقت الإشارة إليها .

رد على الرد : ويرد الأستاذ عبد اللطيف الحسنى بما خلاصته أنه يتفق مع الأستاذ الأبقى لأنه لا يطالب بأكثر من معاقبة الرجل المعتاد ، فهو لا يطالب بمعاقبة على البغاء فى حد ذاته ، بل على صدره الإعتياد ، ونعاقبه كذلك على حالة ووصف قائم به ، وليس على مجرد واقعة مادية .

كما أنه يقول بأنه لاصحة للقول بأن إنبات الاعتياد يتم عادة نتيجة لاعتراف العميل ، إذ قد رأى فى المحاكم من يوم صدور القانون الآن ، وقد أخرج مجموعة من المبادئ والأبحاث ، أن إنبات الاعتياد يكون بشهادة رجال الضبط والمفاتيح من سبق الاتهام أو سبق الإدانة ، والأحكام والاعتراقات والمضبوطات والتحقيقات . دون أدنى حاجة لأقوال العميل أو أقوال الفتيات .

تعريف بالمقالات القانونية الهامة

الدفع بالتجريد وأحكامه في القانون والاجتهاد*

Le bénéfice de discussion

المقاضى الدكتور مصطفى صدقي ربحاوى

خول القانون الكفيل غير المتضامن حق طلب تجريد المدين من أمواله قبل الرجوع عليه . وقد منح الشارع الكفيل العادى هذه المنحة القانونية بالنظر إلى أن التزامه قبل الدائن إنما هو التزام تبهى Engagement subsidiaire لا يتوجب عليه وفاؤه إلا عند عدم وفاء المدين له . ولا يرد هذا الحكم إلا فى حق الكفالة البسيطة غير التضامنية cautionnement simple ou non solidaire

ذلك أن الكفالة التضامنية من مقتضاها التزام الكفيل قبل الدائن متضامنا مع المدين ، بحيث يحق للدائن أن يطالب أحدهما أو كلاهما بوفاء الالتزام ، ولا ينجو الكفيل من المطالبة إداماتمسك مثلا بالدفع بالتجريد لعدم جواز التمسك به فى نظر القانون وقد ورد حكم ذلك فى المادة ٧٥٩ من القانون المدنى فنصت على أنه : « لا يجوز للكفيل المتضامن مع المدين أن يطلب التجريد » . هل أن من حق الكفيل أن يتمسك بدفع أخرى قررهما له القانون كما أن عليه التزامات تخرج عن صدد بحثنا هذا .

أما الدفع بالتجريد فقد ورد النص عليه بالمادة ٧٥٤ من القانون المدنى حيث جاء فيها :

- ١ - لا يجوز للدائن أن يرجع على الكفيل وحده ، إلا بعد رجوعه على المدين .
- ٢ - ولا يجوز له أن ينفذ على أموال الكفيل إلا بعد تجريده المدين من أمواله ، ويجب على الكفيل فى هذه الحالة أن يتمسك بهذا الحق .

وهذا النص منقول عن نص المادة ٧٨٨ من القانون المدنى المصرى . وجاء نص المادة ٢٠٢١ من القانون المدنى الفرنسى بذات الحكم فقال : لا يلزم الكفيل أداء دين الدائن إلا عند تخلف المدين عن ذلك ، ولا بد من أن يجرّد هذا المدين من أمواله أولا .

* ملخص من مجلة القانون [مجلة شهرية تصدرها وزارة العدل السورية] العدد العاشر السنة الثالثة
عشرة جادى الاول ١٣٨٣

ونص الفقرة الأولى من المادة ٧٥٤ من القانون المدني لا يجيز للدائن مطالبة الكفيل وحده ، ولا بد من مطالبة المدين أولاً . وعلى هذا الأساس فإذا ما أقيمت الدعوى من الدائن على الكفيل وحده ، تحتم تقرير ردها لعدم توفر الشرط القانوني لسماعها ؛ إلا أن ذلك لا يمس حق الدائن ولا يهدره ، ويستطيع رفع الدعوى مجدداً عند استجتماعها شرائطها القانونية ؛ كأن يرفعها بحق المدين وحده ؛ أو المدين وكفيله معاً . وقد أيد ذلك اجتهاد محكمة النقض السورية فقالت في القضية ١٩٩ في ١٤ من يولية ١٩٥١ المنشور في مجلة القانون لعام ١٩٥١ في الصحيفة ٥٨٥ .

ولما كان بموجب المادة ٧٥٤ من القانون المدني لا يجوز للدائن أن يرجع على الكفيل وحده إلا بعد رجوعه على المدين ، وكانت إقامة الدعوى على الكفيل قبل الرجوع على المدين يجعلها حرة بالرد ،

وحكم ملاحقة المدين وكفيله معاً مستخلص من مقارنة نفس الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٧٥٤ مدني ، إذ الفقرة الأولى تتعلق بالمراجعة القضائية ، بينما الفقرة الثانية تتعلق بالتنفيذ على الأموال . فمراجعة القضاء إذا بحق المدين وكفيله معاً جائزة ، وإقامة الدعوى في مواجهة ما مقبولة ؛ إلا أنه لا يجوز التنفيذ على أموال الكفيل إلا بعد تجريد المدين من أمواله وعند تمسك الكفيل بهذا الحق طبعاً . وعلى هذا الأساس فإن رفع الدعوى على المدين وكفيله لا يسوغ لهذا الكفيل أن يتمسك بالدفع بالتجريد بل لابد لسماع هذا الدفع من قيام الدائن بإجراءات قانونية من شأنها التنفيذ على أموال هذا الكفيل .

وقد قررت محكمة النقض السورية بأنه لا يجوز للدائن الرجوع على الكفيل إلا بعد رجوعه على المدين وتجريده من أمواله . ويجب على قانونية من شأنها التنفيذ على أموال هذا الكفيل .

(نقض سوري ٢٦ من فبراير ١٩٥٢ مجلة القانون ص ٥٢٤) .

وقررت أيضاً بأنه :

د لئن كانت المادة ٧٥٤ مدني نصت بقولها لا يجوز للدائن أن يرجع على الكفيل وحده إلا بعد رجوعه على المدين ولا يجوز له أن ينفذ على أموال الكفيل إلا بعد تجريد المدين من أمواله إلا أنه لما كان المدعي لم يلاحق بدعواه الكفيل وحده بل أقام الدعوى على المدين وكفيله ؛ وصرح بأنه لا يلاحق الكفيل قبل تجريده الاصيل على أمواله إذا كانت لديه ثمة أموال .

وكان على القاضى ؛ سواء تعهد المدعى بعدم ملاحقة الكفيل قبل تجريده للمدين من أمواله أو لم يتعهد ؛ سماع الدعوى على الإثنين ، مادامت أقيمت عليهما معاً ، وكان على القاضى بعد أن

يثبت من صحة الدعوى أن يحكم على الاثنين معا ، ويشترط في حكمه عدم جواز التنفيذ بحق الكفيل قبل تجريد المدين من أمواله ، ولما لم يفعل كان رده للدعوى بحق الكفيل لا يستند إلى أساس قانوني صحيح مما جعل حكمه مختلا مستلزما للنقض .

نقض سوري قرار ١٧٣٠ في ١٢ من يولييه ١٩٥٨ ، في مجلة القانون ١٩٥٨ ص ٤٣٦

على أن القانون المدني الفرنسي تضمن أحكاما تغاير أحكام القانون السوري في هذا الشأن ، فقد قرر أنه عند حلول أجل الدين لا يلزم الدائن بملاحقة المدين الأصلي أولا كما لا يلزم بإعذاره ؛ ويملك حق مطالبة الكفيل وحده على أن القانون مكن الكفيل من وقف مطالبة الدائن له إذا ما تمسك بالدفع بالتجريد مما يلزم الدائن عند ذلك بمطالبة المدين بالدين .

ومضت المادة ٢٠٢٢ من القانون المدني الفرنسي على أنه : لا يجبر الدائن على تجريد المدين الأصلي من أمواله إلا عندما يطالب الكفيل بذلك استنادا للإجراءات الأولى الموجهة ضده .

شروط الدفع بالتجريد :

من استقراء نص الفقرة الثانية من المادة ٧٥٤ من القانون المدني (السوري) يتضح أن حق التجريد مقيد بتوفر الشروط التالية :

١ - ألا يكون الكفيل متضامنا مع المدين . فإذا قامت حالة التضامن بين المدين وكفيله ، أمتنع على الكفيل طلب التجريد ، إعمالا لنص المادة ٧٥٩ مدني التي تقول : « لا يجوز للكفيل التضامن مع المدين أن يطلب التجريد » . وهذا الوضع مستمد من طبيعة التضامن الحقيقية ، فالدائن يملك حق مطالبة أي من الملتزمين قبله على وجه التضامن : إن شاء طالب أحدهم ، وإن شاء طالب بعضهم ، أو كلهم . وطبيعي أن تشمل المطالبة الكفيل المتضامن ، لأن الكفيل رضى حين التزم قبل الدائن أن يعامل معاملة المدين الأصلي في تنفيذ الالتزام الذي ضمنه ، فلا يجوز له أن ينكسر عما التزم به وقيل بشروطه .

هذا وقد ورد النص صريحا على أنه في الكفالة القضائية أو القانونية ، يكون الكفلاء دائما متضامنين . (المادة ٧٦١ مدني) . وهذا الحكم يشمل كفيل الكفيل أيضا . فان كان كفيل الكفيل مرتبطا برباط التضامن مع الكفيل أو مع المدين ، فلا يحق له أن يتمسك بالدفع بالتجريد ومطالبة الدائن بتجريد مكفوله ، أي الكفيل الأول أو المدين من أموالهما . أما إذا كان الكفيل الثاني كفيلًا عاديًا غير متضامن ، فيحق له عندها المطالبة بتجريد كل من الكفيل والمدين .

وهذا هو حكم المادة ٧٦٣ مدني التي تنص على أنه :

« تجوز كفالة الكفيل ، وفي هذه الحالة لا يجوز للدائن أن يرجع على كفيل الكفيل قبل رجوعه على الكفيل ، إلا إذا كان كفيل الكفيل متضامنا مع الكفيل »

٢ — أن يتمسك الكفيل بحق التجريد . فالدفع بالتجريد حق من حقوق الكفيل يجوز له التمسك به أو التنازل عنه ، فإن تنازل عنه أمتنع عليه التذرع به والاحتجاج بمقتضاه بعد ذلك .

وقد بحثت المادة ٢٠٢١ من القانون المدني الفرنسي هذا الشرط فقررت بأنه لا محل للدفع بالتجريد إذا ما تنازل الكفيل عن هذا الدفع .

والتنازل عن هذا الحق يحصل أما صراحة وإما ضمنا ، إلا أنه في كلا الحالتين ينبغي أن يكون التنازل ثابتا وكيدا لأجل حال الشك فيه . وقد تقرر في فرنسا أنه لا يمكن استنتاج التنازل من عبارات غامضة لا تكشف بوضوح عن إرادة الطرفين .

والتنازل الضمني يحصل عندما يصرح الكفيل بأنه يلتزم بالدين كالمدين الأصلي أو عندما يعمل أو يتأخر بالتمسك بالدفع بالتجريد حينما يلاحقه الدائن ، وكذلك حينما يلقى الحجز التنفيذي على أمواله المنقولة ، الحجز على مزروعاته وثماره ويشرع في بيعها أو حينما يصادق على صحة الحجز التنفيذي الواقع على أمواله أو عندما يحجز عقاره ويتبلغ ذلك دون أن يتمسك بالدفع بالتجريد .

وكما يمكن أن يحصل التنازل حين انبرام عقد الكفالة ، يمكن أن يحصل بعده . وتقدير قيام التنازل الضمني منوط بسلطة قاضي الموضوع . هذا ولم ينص القانون السوري على الوقت الذي يجب فيه إبداء هذا الدفع ، إلا أننا نرى أن بإمكان الكفيل إثباته عند مبادرة الدائن إلى التنفيذ على أمواله طالما أنه لم يصدر عنه ما يشعر بتنازله عن هذا الحق صراحة أو ضمنا .

أما القانون الفرنسي فقد اشترط في المادة ٢٠٢٢ تمسك الكفيل بالدفع بالتجريد عند اتخاذ الإجراءات الأولى الموجهة ضده .

وهذا يعني أن يتمسك الكفيل بحق التجريد في أول مراحل الدعوى ، وقبل الدخول في الأساس ، وإلا يعتبر متنازلا عن هذا الحق .

وقد قال علماء القانون في فرنسا بأن التمسك بهذا الدفع لا يقبل في الاستئناف ، أو عند بيع أموال الكفيل بالمزاد العلني ؛ إذ يعتبر الكفيل متنازلا عن استعمال هذا الحق .

وقد استثنوا من ذلك حالة واحدة وهي أيلولة أموال المدين منذ الإجراءات الأولى .

الأمر الذي يجوز للكفيل التمسك بالدفع بالتجريد ، ولو لم يكن قد تمسك به قبلاً ، نظراً إلى أنه لم تكن لدى الدين أموال ليمسك بطلب تجريدها .

وقد قضى في فرنسا بأنه لا يقبل الدفع بالتجريد إذا ما أثير بعد تقديم المذكرات الخطية في جلسة المحاكمة العلنية ، وفي مواجهة الخصوم وبعد تهيئة القضية للفصل ، ويعود للقاضي الموضوع حق تقدير ما إذا كانت إثارة هذا الدفع قد وردت بصورة متأخرة أم لا . على أن حق الكفيل بإثارة هذا الدفع لا يعتبر ساقطاً إذا ما بدأ بإثارة دفع أخرى تتعلق بعدم الاختصاص ، أو ببطالان الدين المكفول .

٣ — أن يقوم الكفيل بإرشاد الدائن إلى أموال المدين التي تفي بتمام الدين . وهذا يعني أن طلب الكفيل تجريد المدين لا يكفي وحده بل لابد من قيامه أيضاً بدلالة الدائن على أموال المدين ، يمكنه استيفاء حقه كاملاً منها . والمادة ٧٥٥ من القانون المدني تقول : إذا طالب الكفيل بالتجريد وجب عليه أن يقوم على نفقته بإرشاد الدائن إلى أموال المدين التي بالدين كله .

وينتج من حكم هذه المادة أنه إذا كانت الأموال التي أرشد عنها الكفيل لا تفي بالدين كله ، فالدفع بالتجريد غير مقبول . وغنى عن البيان أنه يتوجب على القاضي قبل البدء في الدفع المشار ، أن يعتمد إلى تقدير قيمة أموال تفي لوفاء الدين كله (أي أصل الدين وفوائده ونفقاته اللاحقة) . اعتبر الدفع بالتجريد مقبولا ، وإلا وجب رده .

والمسألة موضوعية بحجة يستقل في تقديرها قضاة الأساس .

وقد جاء في الفقرة الثانية من المادة ٧٥٥ من القانون المدني أنه : « لا عبء بالأموال التي يدل عليها الكفيل ، إذا كانت هذه الأموال تقع خارج الأراضي السورية ، أو كانت أموالاً متنازعاتها » .

وظاهر من حكم هذا النص أن الشارع أراد تجنب الدائن العقوبات التي تعترضه في سبيل الوصول إلى حقوقه ، فأموال المدين الموجودة خارج الأراضي السورية والتي يرشد عنها الكفيل ، يصعب تأمين حق الدائن منها طالما أنها بعيدة عن منال القانون السوري وسلطته وتكتنفها صعاب كثيرة للتنفيذ عليها ، وكذلك الأمر بالنسبة للأموال المتنازع فيها ؛ إذا لابد من تصفية المنازعات القائمة بشأنها أولاً حتى يمكن التنفيذ عليها ، وقد يطول أمد ذلك وقد تكلف نفقات كبيرة .

على أن القانون المدني الفرنسي لم يذهب مذهب القانون السوري في التشديد الذي جنح إليه .

بل اكتفى في المادة ٢٠٢٣ بإلزام الكفيل الذي يدفع بالتجربة بإرشاد الدائن إلى أموال المدين
يسهل التنفيذ عليها مباشرة .

وعلى هذا فقد تقرر في فرنسا بأن الأموال التي توجد في خارج نطاق دائرة محكمة الاستئناف،
والأموال غير المنقولة المتنازع عليها أو المرهونة التي هي تحت يد الاغيار المرتمين ، لا تعتبر أموالاً
يسهل التنفيذ عليها ، وبالتالي فلا يقبل طلب التجريد عليها . وقد اعتبر أن المرتمين يتمتعون بحق
تجريد الأموال المرهونة وفاء اديوتهم الممتازة ، كما أن الأموال غير المنقولة المشاعة تعتبر مشابهة
لأموال غير المنقولة المتنازع عليها قبل إزالة الشيوع فيها وغنى عن البيان أن الدفع بالتجريد يشمل
الأموال المنقولة وغير المنقولة سواء إلا أنه لا يشترط في القانون الفرنسي أن تكون الأموال التي
يرشد عنها اكتفى لوفاء تمام الدين .

هذا وما تجدر الإشارة إليه أن نص المادة ٢٠٢٣ مدني فرنسي قضى بإلزام الكفيل بتقديم
النفقات اللازمة لإجراء التجريد ، إذ ما طلب ذلك الدائن .

وحكمة ذلك أن طلب التجريد إنما شرع لمصلحة الكفيل وحده فمن الطبيعي إذ أن يسلف
المبالغ اللازمة لإجراء التجريد . أما إلزام الدائن بتأمين هذه المصارف ، فغضلاً عن أنه قد تكون
غير مجد ولا طائل ورائه ، قد تسبب في إرهاقه بنفقات إضافية هو في غنى عنها ، والاجتهاد
الفرنسي مستقر على أن القاضى هو الذى يحدد المبلغ الواجب لإسلافه لتأمين هذه النفقات .

أما موقف القانون السوري من هذه النقطة ، فيؤخذ من مجموعة الأعمال التحضيرية لمشروع
القانون المدني المصري ، الذى نقل عنه قانوننا في أغلب فصوله ومواده . إن المشرع الاساسى
تضمن في الاصل نصاً يقضى بوجوب تقديم الكفيل الذى يطلب التجريد المصروفات الكافية
للقيام بالتجريد . وبذلك سار واضع مشروع القانون الجديد على غرار اجتهاد المحاكم المصرية في
ظل التقنين المدني الملقى ، الذى لم يكن يتضمن نصاً كنص المادة ٢٠٢٣ مدني فرنسي . غير أن
مشرع النص الباحث في هذه المصروفات ، مالبث أن عدل أثناء المناقشات الدائرة حول ذلك في
اللجنة المختصة ، واضحى النص المعدل يقضى بلزوم تقديم الكفيل الذى يدفع بالتجريد نفقات
الإرشاد إلى أموال المدين ، دون النفقات الأخرى التي تتطلبها عمليات إجراءات التجريد من هذه
الأموال والتنفيذ عليها بحيث يتحملها الدائن أولاً ويرجع بها على الكفيل بعد ذلك .

وقد كانت عبارة النص الاساسى على الصورة التالية : « وجب عليه أن يدل الدائن على أموال
لمدين تفي بالدين كله وأن يقدم له المصروفات الكافية للقيام بالتجريد » .

وبعد التعديل أصبحت كما وردت في شكلها الحالي في المادة ٧٥٥ : وجب عليه أن تقوم على نفقته بإرشاد الدائن إلى أموال المدين التي بالدائن كله .

النتائج المترتبة على قبول الدفع بالتجريد :

ينتج عن قبول بالتجريد تقييقتان :

الأولى : وقف إجراءات التنفيذ المقررة في حق أموال الكفيل . ويتخذ قرار في هذا الشأن بوقف التنفيذ على أموال الكفيل ، إلى أن يتم تجريد المدين من أمواله التي أرشد الكفيل عنها . ويفهم من مجموعة الأعمال التحضيرية للتقنين المدني الجديد (الجزء الخامس الصحيفة ٤٩٨) أن من حق الدائن إيقاع الحجز الاحتياطي (Saisie Conservatoire) على أموال الكفيل ، إذ قد يعمد هذا الأخير إلى تهريب أمواله أو التصرف بها تصرفاً مضراً بالدائن ، مما ينعذر على الدائن استيفاء حقه إذا ما ظهر أن أموال المدين التي أرشد إليها الكفيل لا تكفي لوفاء كامل حق الدائن .

على أن الاجتهاد الفرنسي يوجب رفع الحجز الواقع على أموال الكفيل .

الثانية : إلزام الدائن بالتنفيذ على أموال المدين التي أرشد إليها الكفيل . فإذا نفذ الدائن على أموال المدين واستوفى كامل دينه انقضى الالتزام وبرئت ذمة المدين والكفيل . أما إذا استوفى الدائن بعض دينه فتبرأ ذمة الكفيل بقدر ما استوفى . على أنه إذا كان سبب عدم استيفاء الدائن باقى دينه يرجع إلى خطأ ارتكبه ؛ كأن يتأخر في تجريد أموال المدين التي دل عليها الكفيل بحيث تمكن المدين من التصرف بها ، أو تهريبها ، يعتبر الدائن مسؤولاً عن هذا الخطأ ، وتبرأ ذمة الكفيل بقدر ما أضاعه الدائن من أموال وضمانات .

وفي هذا تقول المادة ٨٥٦ من القانون المدني : « في كل الأحوال التي يدل فيها الكفيل على أموال المدين يكون الدائن مسؤولاً قبل الكفيل عن إعسار المدين الذي يترتب على عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة في « الوقت المناسب » .

وقد جاء في قرار لمحكمة النقض السورية ، أنه : « إذا قدم الدائن على التفريط بضمانات مدينه حق للكفيل أن يتصل من نتائج كفالته بمقدار ما فرط به الدائن » :

وإذا كان السبب في عدم استيفاء الدائن باقى دينه يرجع إلى عوامل أخرى لا يد للدائن فيها ، كأن يكون تقدير قيمة الأموال مبالغاً فيها ، فلا يكون الدائن مسؤولاً ؛ ويحق له الرجوع على الكفيل والتنفيذ على أمواله .

هذا ويقع على عاتق الكفيل عبء إثبات أن السبب في عدم ملاءة المدين يرجع إلى عدم قيام

الدائن باتخاذ الاجراءات اللازمة في الوقت المناسب . على أنه إذا كان الدائن هو الذي يدعى بأن تجريد المدين من أمواله لم يفض إلى أى نتيجة ، أو أفضى إلى نتائج بسيطة ، فعلمية وحده يقع عبء إثبات هذه الواقعة بضوابط رسمية .

تجريد المدين من المال المثقل بتأمين عيني ، والمخصص وفاء للدين المكفول :

نصت المادة ٧٥٧ من القانون المدني على أنه :

« إذا كان هناك تأمين عيني خصص قانوناً أو اتفاقاً لضمان الدين وقدمت كضمانة بعد هذا التأمين أو معه ، ولم يكن الكفيل متضامناً مع المدين ، فلا يجوز التنفيذ على أموال الكفيل إلا بعد التنفيذ على الأموال التي خصصت لهذا التأمين . »

يبحث القانون هناك في حالة ما إذا كان الدين المكفول مخصصاً لوفائه مال معين مثقل بتأمين عيني (رهن أو امتياز) أنشئ عليه وقت الكفالة أو قبلها ، فقطضى بأنه إذا ما كان الكفيل غير متضامن مع المدين وتمسك هذا الكفيل بتجريد المدين من المال المخصص لوفاء الدين المكفول يتوجب عندها وقف التنفيذ على أموال الكفيل حتى يتم تجريد المدين من المال المخصص لوفاء هذا الدين . وواضح من حكم النص المتقدم أنه يشترط لتطبيقه أربعة شروط :

١ — تخصيص مال معين مثقل بتأمين عيني ما لضمان وفاء الدين المكفول .

٢ — نشوء التأمين العيني وقت انعقاد الكفالة أو قبلها : ذلك أن تقرير التأمين العيني بعد الكفالة يفيد أن الكفيل التزم بوفاء الدين المكفول دون أن يعتمد على وجود مال معين يخصص للوفاء ، أما إذا كان التأمين حصل عند انعقاد الكفالة أو قبلها ، فإن ذلك يعني أن الكفيل أخذ بعين الاعتبار تخصيص مال معين لوفاء الدين المكفول ، ولم يشأ إلا وفاء ما يفيض من الدين المكفول بعد استيفاء قيمة المال المخصص تأميناً لهذا التأمين .

٣ — عدم قيام حالة التضامن بين الكفيل والمدين إذا أن قيام التضامن بينهما يحرم الكفيل من التمسك بالتجريد ، حتى لو كان هناك تخصيص مال معين لوفاء الدين المكفول .

٤ — ضرورة تمسك الكفيل بتجريد المدين من المال المخصص لوفاء الدين المكفول : ذلك أن التجريد حق مقرر للكفيل غير المتضامن ، يملك استعماله أو التنازل عنه .

وعلى هذا الأساس فلا يمكن التنفيذ على أموال الكفيل ، ولا بد أولاً من التنفيذ على المال المخصص للتأمين ، ومن ثم ملاحقة الكفيل بما فاض من الدين المكفول .

أهم مراجع البحث

- Aubry et Rau : Cours de droit civil français .
Boudant : cours de droit civil français .
Colin et Capitant : traité élémentaire de droit civil français .
Planiol et Ripert : traité Pratique de droit civil français
Encyclopédie Dalloz .
Code civil français .
Baudry — Lacontinerie et Wahl : du cautionnement,

* * *

مترجمات :

موقف المحامين من القضاة*

وحرمة الجلسات

« هذه آراء رصينة في آداب المحاماة والمحاکمات ، ومدى تأثير المحلفين بالتليفزيون ، رأينا أن نترجمها تعميماً لنفعها في البيئة القانونية العربية . »

المحْكِرُ

بغض النظر عن رأينا في نتيجة محاكمة دجاك زوبي ، أو في صحة قرار المحلفين أو خطأه ، فإن هناك بعض أوجه - للقضية تدعو إلى التعليق من الناحية الفنية ، ولا سيما بسبب الدعاية الواسعة الناتجة من إذاعة تلاوة قرار المحلفين ، والمقابلات الاستعلامية مع المشتركين في القضية بعد تأجيل المحاكمة .

وقد كثرت المناقشة حول وجود أشخاص بين المحلفين شاهدوا في التليفزيون « زوبي » وهو يقتل « أوزولد » رمياً بالرصاص ، ويبدو أن الدفاع لم يثر أى اعتراض حول واقعة الرمي بالرصاص ، أو شخصية القاتل . أما الأثر القانوني على المحاكمة من وجود أولئك الأشخاص بين المحلفين ، فسوف تمر به المحكمة ، وليس من اختصاصنا ولا في نيتنا أن نناقشه هنا .

ولسنا نلاحظ مع ذلك أن نظام المحلفين عندنا ، كما نعرفه ، قد تمخض عنه نظام سابق عليه بزمان طويل ، كان المحلفون فيه يشكلون من أفراد من الجماعة عندهم أكبر المعلومات عن الجريمة التى وقعت ، ولم يكن للشهود أثر فى ذلك النظام القديم ، بل كان المحلفون أنفسهم يحلفون اليمين على صحة الوقائع التى يدلون بها . وقد كان هذا الأسلوب هو أصل تسميتهم بـ « المحلفين » .

ونحسب أن أهم حادث مانعت للنظر فى المحاكمة التى نحن بصددنا ، كان الكلام المقذع الذى

أوغل فيه المحامي الرئيسي للدفاع ، على إثر تلاوة قرار المحلفين ، والذي استمر يردده بعد ذلك في مقابلته الاستعلامية في التلفزيون ، وفي تصريحات أخرى نشرتها الصحف على مدى عدة أيام .

وقد ندد هذا الزميل بالمحلفين الذين دانوا موكله ، وأهان القاضي رئيس الجلسة في غيابه ، بأن سبه ، واتهم المجتمع الذي صدر منه الحكم بثبوت الجريمة بأنه مجتمع قذر .

وقد أدى مسألكه إلى أن يعلق عليه بمثل الاتهام بجهل ، إذ قال بأن محامي الدفاع يتصرف كأنه لم يخسر قضية من قبل . فهل كان مسلك المحامي متمشياً مع أول قوانين آداب المهنة التي تنص على أن :

من واجب المحامي أن يتخذ من المحكمة موقف الاحترام ، ليس فقط ، من أجل الاحترام الوفي الواجب للوظيفة القضائية ، ولكن لدعم أهميتها الفارقة . فإنه لما كانت حرية القضاة في الدفاع عن أنفسهم ليست كاملة ، فإن من حقهم أن يحصلوا على معاملة المحاماة ضد النقد غير العادل ، والصخب ، فإذا ما وجد سبب معقول للشكوى الجدية من قاض ، فإن من حق المحامي وواجبه أن يقدم شكواه إلى السلطات المختصة . وفي هذه الحالات وحدها ، يجب تشجيع هذه الاتهامات ، وحماية الشخص الذي يوجهها .

إن أعضاء نقابتنا معنيون بعناية متزايدة بما يطلق عليه « تصرير الجمهور » للمحامي . ونحن حريصون دائماً على أن يعلم الجمهور بالعمل الذي نقوم به في سبيل تحسين الإدارة القضائية . وإنه سيكون من نافلة القول أن نسأل إلى أي مدى أصاب الضرر سمعة المحامي في نظر الجمهور ، بعد تلك المظاهرة المتطرفة التي أشرنا إليها .

وإننا لنلاحظ بطريق المقارنة بين الضدين ، التحاشي الذي أبداه بمثل الاتهام في مقابلته الاستعلامية في التلفزيون ، في نفس المناسبة ، حيث التزم الصورة التي نريد أن تكون ماثلة في ذهن الجمهور عن التصرف المأمني السليم .

وثمة مسألة أخرى في محاكمة ، روبي ، نراها جديرة بالتعليق . فقد قرر مجلس نوابنا في جلسة منتصف سنة ١٩٦٣ بأغلبية ساحقة ، الاحتفاظ بالمادة ٣٥ من قانون الآداب القضائية ، وعدم التراخي في تطبيقها . وتحرم هذه المادة تصوير إجراءات المحاكمة أو إذاعتها بالراديو أو بالتلفزيون وقد عدلت ولاية « تكساس » من هذا النص ، بأن تركت التقدير للقاضي . وصرح القاضي « براون » بناء على هذا التعديل ، بإذاعة قرار المحلفين بالتلفزيون .

وإن الأغلبية العظمى لأفراد صناعتنا ترى الامتناع عن إذاعة إجراءات المحاكمة بالتلفزيون ؛

ومن أقوى الحجج المؤيدة لهذا الرأي صعوبة السيطرة على الجلسة وعلى تصرف المحامين بمجرد دخول آلات تصوير التلفزيون في قاعاتها .

وكان قد أذيع أن كل إجراءات المحاكمة في قضية « روبي » سوف تداع بالتلفزيون ، ولكن القاضي « براون » كان حكيماً في استبعاد آلات التصوير ، إلا في أثناء تلاوة قرار المحلفين .

وبعد تأجيل المحاكمة نوه القاضي « براون » في مقابلة استعلامية في التلفزيون ؛ بأنه قد اشترط للسماح بإذاعة قرار المحلفين بالتلفزيون ، أن لا تدخل الجلسة غير آلة تصوير واحدة ، وأن تغلق بمجرد تركه المنصة . وقرر بأن هذا الاتفاق لم ينفذ .

وهذا هو الخطر الذي أقنع كثيرين من أبناء صناعتنا بأن الطريقة الوحيدة السليمة لمواجهة المسألة هي استبعاد التلفزيون والراديو استبعاداً تاماً .

وإن في وسعنا أن نتكهن بما كان يمكن أن يسفر عنه تصرف المحامين في قضية « روبي » ، لو أن القاضي « براون » كان قد صرح بإذاعة إجراءات المحاكمة كلها بوساطة التلفزيون .

قضاء محكمة النقض الجزائرية

أبريل ١٩٦٤

٣٠٦

نقابات
تظلمات محامين

٨ من أبريل ١٩٦٤

إلى الجدول العام للمحامين أمام المحاكم الوطنية
دون ما تحفظ أو مساس بحقوقهم المكتسبة ،
على أن يسرى في حقهم ما يسرى على زملائهم
المقيدين أمام المحاكم الوطنية فيما يتعلق بالنقل
من جدول غير المشتغلين إلى جدول المشتغلين
أمامها .

٢ — لم يشترط القانون للاشتغال بمهنة
الحاماة عدم فوات مدة معينة على الحصول على
المؤهل القانوني أو ضرورة الاشتغال في أعمال
فنية معينة ، وطالما أن الأعمال التي اضطلع بها
الطاعن لا تمس حسن السمعة أو تخل بالاحترام
الواجب للمهنة ، وتوافرت فيه الشروط
القانونية لممارسة مهنة الحاماة ؛ فإن القرار
المطعون فيه إذ رفض طلب نقل اسمه إلى جدول
المحامين المشتغلين ، يكون قد خالف القانون ،
ويتمين لذلك إلغاؤه وإعادة نقل اسم الطاعن
إلى جدول المحامين المشتغلين أمام المحاكم
الابتدائية .

طعن ٧ لسنة ٣٣ ق تظلمات محامين رئاسة وعضوية
السادة الأستاذة محمود اسماعيل ، غار مصطفى رضوان ،
ومحمد محمد محوط ، وبطرس زغلول . المستشارين

١ — عمادة : قيد المحامي بجدول المحامين المشتغلين
ق ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥

ب — عمادة : بجدول محامين ، قيد شروطه .

المبادئ القانونية :

١ — القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ —
في شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية للمغاة —
إذ نص في المادة الأولى منه على أن ينقل إلى
جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية المحامون
المقيدون بجدول المحامين الشرعيين وحده غاية
٣١ من ديسمبر ١٩٥٠ كل في الدرجة الماثلة
لدرجة التي هو مقبول للمرافعة أمامها وبأقدميته
فيها — لم يفرق عند نقل أسماء المحامين المقيدين
أمام المحاكم الشرعية قبل هذا التاريخ بين
المحامين المشتغلين منهم وغير المشتغلين ، لأن
النقل كان من الجدول العام للمحامين الشرعيين

٣٠٧

٦ من أبريل ١٩٦٤

١ - تفتيش : إذن ، تنفيذ . قبض وتفتيش ،
دفع بطلانهما . تحقيق ، اختصاص ، قبض نيابة عامة .

ب - قبض ، وتفتيش ، بطلانهما أثره .

المبادئ القانونية :

١ - متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ، ثم استجوبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة ، فإن هذه الإجراءات منه أو من يندبه لها تكون صحيحة لا بطلان فيها .

٢ - كل ما يترتب على بطلان القبض والتفتيش ، هو استبعاد الدليل المستمد منه ؛ وهذا البطلان لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى ، طالما كانت هذه الإجراءات منقطعة العسل بالتفتيش الباطل .

طعن رقم ٢١٢١ لسنة ٣٣ ق برئاسة وعضوية
السادة الاساتذ توفيق الحشن ، مختار رضوان ، ومحمد
صبري ، ومحمد محفوظ ، وبطرس عوض الله المستشارين .

٣٠٨

٦ من أبريل ١٩٦٤

تنظيم : بناء تقض ، طعن خطأ في تطبيق القانون
في ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ م ١ و ٨ و ٣٠ ق ٤٥
لسنة ١٩٦٢ .

المبدأ القانوني .

المستفاد من نصوص المواد ١ و ٨ و ٣٠ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - في شأن تنظيم الباني - والمادة الأولى من القرار الوزاري الصادر تنفيذاً لهذا القانون والمملعى بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - بتنظيم المباني أن الشارع رتب عقوبة الغرامة وسداد الرسوم المستحقة في تعديل رسم البناء الذي منح على أساسه الترخيص عند مخالفة حكم المادة ٨ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - طالما أن المخالف لم يخرج في تعديل رسم البناء عن المواصفات القانونية التي رصد القانون لمخالفتها عقوبة التصحيح أو الهدم :

ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المتهم أقام البناء مخالفاً للرسوم أو المستندات والبيانات التي منح على أساسها الترخيص قبل الحصول على موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم ، ولم يسند إليه أنه أقام البناء على خلاف المواصفات القانونية ، فإنه إذ قضى بتصحيح الأعمال المخالفة يسكون قد أخطأ في التطبيق والتصحيح للقانون ، بما يستلزم نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تصحيح الأعمال المخالفة .

طعن ٢١٢٤ لسنة ٣٣ ق بالهيئة السابقة .

٣٠٩

٦ من أبريل ١٩٦٤

تفتيش : إذن ، تنفيذ ، نقض ، خطأ في تأويل
القانون ، محل تجارة ، حرمة ، مسكن .

المبدأ القانوني :

التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص
والمساكن بغير مسوغ من القانون أما
حرمة محل التجارة فمستمدة من اتصاله بشخص
صاحبه . ومن ثم فإن ما ذهب إليه الحكم
من بطلان تفتيش محل تجارة المتهم رغم
صدور إذن من النيابة العامة بتفتيشه ومسكنه ،
يكون قد أخطأ في تأويل القانون بما يوجب
نقضه .

طعن ٢٠١٢٦ لسنة ٣٣ ق بالهيئة السابقة

٣١٠

٦ من أبريل ١٩٦٤

حكم : تسبيب ، عيب . محكمة موضوع . شهادة
مرضية . دليل .

المبدأ القانوني :

جرى قضاء محكمة النقض على أن الشهادة

المرضية وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلاً
من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع ،
إلا أنه متى كانت المحكمة قد أوردت في حكمها
أسباب اطراح تلك الشهادة ورفض التعويل
عليها ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا
كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى
النتيجة التي رتبها الحكم عليها . ولما كان
ما أوردته المحكمة عن تلك الشهادة لا يسوغ
به اطراحها لأن إلزام المتهم بإبلاغ عذره إلى
المحكمة عن طريق وكيل عنه — حال قيام
هذا العذر لديه — وإلا التفت عنه — هو تكليف
بواجب لم يرد به نص في القانون ، وقعوده
عن إبلاغ عذره إلى المحكمة حال قيام المرض
به — لا يفيد كذب دعواه ولا يستقيم به
وحده في هذه الحالة — التذليل على اصطناع
الشهادة التي قدمها . ومن ثم فإن الحكم
المطعون فيه يكون معيباً ومستوجباً نقضه
والإحالة .

طعن ٣٠١ لسنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة

٣١١

٧ من أبريل ١٩٦٤

١ - رسم . تقديره . دعوى حكومية ، ق ٩٣ لسنة

١٩٤٤ م ٥٠ . ق ٩٣ لسنة ١٩٤٤

ب - رسم : أمر تقدير ، نظم ، محكمة مختصة بنظره ، مدى اختصاصها .

المبادئ القانونية :

١ - نصت المادة ١٨ من قانون ٩٣ لسنة ١٩٤٢ بشأن الرسوم الجنائية على أن : « تطبق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية في الدعاوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية .. » ونصت المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٢ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية على أنه : « لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة . فإذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استعقت الرسوم الواجبة » . ولما كان الاستئناف بمثابة الدعوى الابتدائية في تقدير الرسوم ، فإن الطاعة « وزارة البحرية والبحرية » المسؤولية عن الحقوق المدنية - وقد خسرت استئنافها بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض ، لا تدفع عنه رسوماً . ولما كانت محكمة الجبح المستأنفة قد قضت بقبول استئناف المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية والمدعية بالحق المدني شكلاً ، وبتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من عقوبة وتعويض ، ولم تلزم أحداً من المستأنفين بمصاريف استئنافه سوى المدعية بالحق المدني ؛

فإنه على مقتضى هذا القضاء النهائي لا يحق إلزام المتهم والطاعة بشيء من مصروفات الدعوى المدنية الاستئنافية حتى يتدارك صاحب الشأن هذا النقص بالطريق الذي رسمه القانون .

٢ - تقدير الرسوم متفرع عن الأصل المقضى به وهو قضاء محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن المحكمة التي تنظر العظم في أمر تقدير الرسوم لا تمتد ولايتها إلى الفصل في النزاع القائم حول أساس الالتزام بالرسم ، بل يقتصر بحثها على مدى سلامة الأمر من حيث تقدير الرسوم على ضوء القواعد التي أرساها قانون الرسوم ، وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الإلزام . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد أمر تقدير الرسوم بما اشتمل عليه من إدراج الرسوم المدنية الاستئنافية تأسيساً على أن المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية ملزمان أيضاً بالمصروفات الاستئنافية ، مع أن الحكم الاستئنافي الصادر في الموضوع لم يلزم أيهما بشيء من هذه المصروفات ، فإنه يكون قد بني قضاءه على ما يخالف الثابت في الأوراق ، وخرج عن حدود ولايته بما يعيبه ويوجب نقضه .

وهو بيان كان يجب إirاده ، حتى تستطيع
محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على
واقعة الدعوى فإنه يكون مشوباً بقصور يعيبه
ويستوجب نقضه .

٢ - اقتضت أحكام القانون ١٧٨
لسنة ١٩٦١ على حظر هدم المباني قبل موافقة
لجنة توجيه أعمال الهدم ، دون إقامتها أو
تعديلها أو ترميمها كما كانت تجرى به أحكام
القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملغى . ومن ثم فإنه
كان يتعين على المحكمة - طبقاً لنص الفقرة
الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات
- إعمال أحكام القانون الجديد الذى يعتبر -
بجمله فعل الطاعن بمنأى عن القائمين - قانوناً
أصلح له ، أما وهى لم تفعل ، فإنها تكون قد
أخطأت صحيح القانون مما يتعين معه طبقاً لنص
المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة
النقض ؛ قبول الطعن وبراءة الطاعن من تهمة
عدم إخطار لجنة توجيه أعمال الهدم والبناء .

طعن ٢٣٩٥ لسنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة

٣١٢

٧ من أبريل ١٩٦٤

١ - تنظم بناء : ترخيص هدم : نقض ، خطأ فى
تطبيق القانون ق ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

ب - قانون أصحح : تطبيقه ق ١٧٨ لسنة ١٩٦١
ق ٣٤٤ لسنة ١٩٥٤ لإعمال أحكام القانون الجديد الذى
يعتبر قانوناً أصحح للمتهم عقوبات م ٢٢٥ - ق ٥٧ لسنة
١٩٥٩ لجنة توجيه أعمال الهدم والبناء .

المبادئ القانونية :

١ - تنص المادة الأولى من القانون
٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ على أنه : لا يجوز لأحد أن
ينشئ بناء إلا بعد الحصول على ترخيص فى
ذلك من السلطة القائمة على أعمال التنظيم .
بمعنى أنه يجب على من يقيم بناء أن يحصل على
ترخيص من جهة الاختصاص قبل الشروع فى
إقامته . ومؤدى ذلك أن المسألة الجدائية على
مخالفة حكم هذه المادة لا تقوم إلا حيث
لا يحصل مقيم البناء على الترخيص ولما كان
الثابت مما أورده الحكم أن الطاعن حصل على
الترخيص قبل البناء ، وأنه قام بإتمام البناء قبل
صدور حكم المحكمة الإدارية العليا للنهائى بإلغاء
قرار الترخيص ومع ذلك فقد دانه الحكم بتلك
الجرية دون أن يبين تاريخ انتهائه من البناء ،

٣١٣

٧ من أبريل ١٩٦٤

١ - دعوى جنائية : رفعها نظرها محكمة، إجراءاتها قيمة، تبديد أحوال شخصية، محجور عليه .

ب - حكم : تسببه ، التدليل ، ميب خطأ في الاستناد

ج - دفاع : اخلال بحقه .

المبادئ للقانونية :

١ - من المقرر أنه متى رفعت الدعوى الجنائية أصبحت المحكمة وقد اتصت بها ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها ، وعلى هدى ما تستلزمه في تكوين عقيدتها من العناصر والأدلة المطروحة عليها دون أن تتقيد في ذلك بقرارات جهات الأحوال الشخصية ، أو تعلق قضاءها على ما عساه يصدر من قرارات منها بشأن النزاع المطروح عليها . ومن ثم فإن معاودة محكمة الأحوال الشخصية تحقيق قدر ما تمتلكه المحجور عليه ، ليس من شأنه أن يحول دون مباشرة المحكمة لنظر دعوى التبديد المقامة ضد القيم والفصل فيها .

٢ - الخطأ في الاستناد لا يوجب الحكم ،

ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . ومادام الحكم قد أثبت تسلم

الطاعن لأطيان المحجور عليه جميعها ، وكان الطاعن قد أقر في أسباب الطعن أنه امتنع عن إبداء ريع ثلاثة أفدنة منها ، فإن خطأ المحكمة في هذا الخصوص — بفرض صحته — لا يقدح في سلامة الحكم ، إذ يستوى أن يكون المبالغ المهدد من حصيلة الأطيان جميعها أو من حصيلة جزء منها فقط .

٣ - متى كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الدفاع — حين أشار إلى الدعوى المدنية — لم يقصد سوى إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة ، دون أن يطلب إليها تحقيقاً معيناً في هذا الصدد ، فليس له من بعد أن يدعي عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ومن ثم فإن ما يسمى الطاعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

طعن ١٥٧ لسنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة .

٣١٤

١٣ من أبريل ١٩٦٤

مرفق هام : عقد التزام عام اسقاطه التزام القرض طعن ؛ مخالفة القانون . دعوى مدنية ، قبولها دفع . ق ١٢٣ لسنة ١٩٦١ ، شركة ترام القاهرة دعوى صفة .

المبدأ القانوني :

القاعدة في عقود الترام المرافق العامة ، هي أن الملتزم يدير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته بما يترتب عليه أن جميع الالتزامات التي ثبتت في ذمته أثناء قيامه بإدارة المرفق تقع على عاتقه وحده ، لا شأن للملتزم الجديد أو جهة الإدارة مانحة الالتزام بها ما لم يرد نص خاص في عقد الالتزام الجديد أو في القانون المسقط للالتزام يحمل الملتزم الجديد أو الدولة بهذه الالتزامات السابقة .

ولما كان يبين من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ في شأن إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة ، أنه لم يرد به نص على التزام مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بالالتزامات التي تترتب بذمة الشركة المذكورة ، إلا في حدود ما ورد بالسادة الثالثة في شأن عقود العمل التي كانت قائمة في تاريخ العمل بهذا القانون ، وكان ماورد بالمادتين الخامسة والسادسة خاصا بتشكيل لجنة لقيّم جميع الالتزامات والحقوق وخفهم هذه الالتزامات ، إنما قصد به النص على المقاصة بين حقوق كل من جهة الإدارة والشركة الملتزمة التي تقتضيها تصفية الحساب بينهما بعد إسقاط الالتزام وذلك قطما لكل

نزاع عند التصفية ، فإن دعوى التعريض المقامة على مؤسسة النقل العام عن حادث وقع قبل إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة ، تكون غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها ، قد خالف القانون بما يستوجب نقضه والحكم بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها على غير ذي صفة .

طعن ٢٣٧٤ لسنة ٣٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود اسماعيل ، وبختار مصطفى وضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد عفو ، وبطرس زغلول المستشارين .

٣١٥

١٣ من أبريل ١٩٦٤

تلبس ، تفتيش ، اذن ، تنفيذ قبض . مأمور قضائي مواد مخدرة . اجراءات جنائية م ٣٤ و ٤٦ .

المبدأ القانوني :

إذا كان الثابت مما أوردته الحكم بيانا للدعوى ، أن الضابط عندما قام بتفتيش مسكن المتهم - الصادر إذني التفتيش - بتفتيشها هي ومسكنها - وجدها جالسة ومعهم المطعون ضده

الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها حصرا وعلما الجنايات .

ومؤدى ما تقدم أن القبض جائز لمأمور الضبط القضائي سواء كانت الجناية مقلبا بها أو في غير حالات التلبس ، متى كانت ثمة دلائل كافية على اتهامه وليس من ريب في أنه يجوز لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانوناً إعمالاً لمصر المادة ٢٦ من ذات القانون .

طعن ٢٣٨٥ لسنة ٢٣ في الهيئة السابقة

٣١٦

١٣ من أبريل ١٩٦٤

- ١ - علامة تجارية : ليس ، شرط ارتفاعه بين العلامتين في ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .
ب - قاضى موضوع : تشابه بين علامتين تجاريتين .

المبادئ القانونية :

١ - الغرض من العلامة التجارية على ما يستفاد من المادة الأولى من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ أن تكون العلامة وسيلة لتمييز المنتجات والسلع ، ويتحقق هذا الغرض بالمغايرة بين العلامات التي تستخدم في تمييز سلعة معينة

وعثر أمامها على أرضية الحجرة على قطعة أفيون عارية قررت المأذون بتفتيشها أنها تخص المطعون ضده فقام الضابط على الفور بتفتيشه فمثر بجيب « بنطلونه » على إلفاقه بها أفيون ، فإن قيام الضابط بهذا الإجراء وتفتيش المطعون ضده والقبض عليه يكون إجراء صحيحا في القانون ، ذلك لأنه بضبط المخدر الملقى على أرضية الحجرة في مسكن المأذون بتفتيشها يجعل جريمة إحراز المخدر متلبسا بها وهو ما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد الجريمة وكانت آثارها بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أى دليل على مساهمته فيها كفاعل أو شريك وأن يفتشه .

هذا فضلا عن أن وجود المطعون ضده مع المأذون بتفتيشها في مسكنها العا - ادر الإذن بتفتيشه وعلى مسرح الجريمة أثناء التفتيش ووقت العثور الضابط على المخدر ، وقول المأذون بتفتيشها أن المخدر المضبوط يخص المطعون ضده ، إنما تتحقق به الدلائل القوية على اتهامه ، مما يسوغ القبض عليه وتفتيشه استدادا إلى توافر حالة التلبس من جهة ، ومن جهة أخرى إلى حكم المادتين ٣٤/١ و٤٦١ من قانون الاجراءات الجنائية ، فقد أباححت المادة ٣٤ لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر

ب - خبرة : تقرير استشاري ، تقرير قسم أبحاث
التزييف والتزوير ومحكمة الموضوع وأخذها به .

المبادئ القانونية :

١ - إقرار الطاعن بتحرير إذن الصرف

المزورين - مع تفصله من التوقيع عليهما وإن
كان لا يعد اعترافاً بجريمة التزوير التي دين بها
كما هي معرفة به قانوناً ، إلا أنه يتضمن في ذاته
إقرار بتحرير إذن الصرف موضوع الدعوى ،
ومن ثم فإن خطأ المحكمة في تسمية هذا الإقرار
اعترافاً ، لا يقدح في سلامة الحكم طالما أنه
أنه تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى
الأخرى ، وما دامت المحكمة لم ترتب عليه
وحده الأثر القانوني للاعتراف - وهو الاكتفاء
به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود .

٢ - الأمر في تقدير آراء الخبراء من

إطلاقات محكمة الموضوع ، إذ هو يتعلق
بسلطاتها في تقدير أدلة الدعوى ولا معقب عليها
فيه . فإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه
بالحكم المطعون فيه ، قد أخذ بتقرير قسم أبحاث
التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي ،
واستند إليه في قضائه بإدانة الطاعن ، فإن هذا
يفيد أنه طرح التقرير الاستشاري دون أن تلتزم
المحكمة بالرد عليه استقلالاً .

طعن ٢١٥ لسنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة

بحيث يرتفع اللبس بينها ولا يقع جمهور المستهلكين
في الخلط والتضليل . ومن أجل ذلك يجب
لتقدير ما إذا كانت للعلامة ذاتية خاصة متميزة
عن غيرها ، النظر إليها في مجموعها لا إلى كل من
العناصر التي تتركب منها . ولا عبرة باحتواء
العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه
العلامة الأخرى ، بل العبرة بالصورة العامة التي
تنطبع في ذهن نتيجة لتركيب الصور والحروف
والرموز مع بعضها ، والشكل الذي تبرز به
في علامة أو أخرى ، بغض النظر عن العناصر
التي تتركب منها وما إذا كانت الواحدة تشترك
في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى .

٢ - من المقرر أن وحدة النقاش بين

العلامتين الذي يخضع به جمهور المستهلكين
أو عدمه ، هو من المسائل الموضوعية التي تدخل
في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه من
محكمة النقض ، متى كانت الأسباب التي أقيم
عليها الحكم متبوع النتيجة التي انتهى إليها :
طعن ٢٣٨٨ لسنة ٣٣ ق بالهيئة السابقة .

٣١٧

١٣ من أبريل ١٩٦٤

١ - إثبات : اعتراف ، إقرار ، حكم ، تسبب ،

عيب .

٣١٨

١٣ من أبريل ١٩٦٤

مسؤولية جنائية . أسباب إباحة وموانع عقاب .
عقوبات م ٦٢ . إثارة . استقرار حالة الأثارة أو
الاستفزاز لمحكمة النقض .

المبدأ القانوني :

مبدأ الإعفاء من العقاب لتفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً — على ما تنص به المادة ٦٢ من قانون العقوبات — لجنون أو عاهة في العقل دون غيرهما . فإذا كان المستفاد من دفاع الطاعن أمام المحكمة هو أنه كان في حالة من حالات الأثارة أو الاستفزاز ، تملكته فآلياته إلى فعلته دون أن يكون متمالكا ادراكه . فإن مادفع به على هذه الصورة من انتفاء مسؤوليته لا يحقق به الجنون أو العاهة في العقل ، وهما مقياس الإعفاء من المسؤولية ، ولا يعد في صحيح القانون عذرا معقبا من العقاب ، بل هو دفاع لا بد أن يكون مؤذنا بتوفر عذر قضائي مخفف ، يرجع مطلق الأمر في أعماله أو أطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض .

المحكمة :

وحيث أن المدافع عن الطاعن ذكر في مرافقته أن الطاعن كان قائدا من عمله مراديا ملايسه العسكرية ، ومعه سلاحه حين قصد إلى المجنى عليها لمصالحتها ، فإذا هي تنهره وتصفعه وتخلع حذاءها لتضربه ، ففقد صوابه واضطر إلى ارتكاب فعلته دون أن يكون في كامل وعيه ولانتهى إلى طالب براءة الطاعن واحتياطيا استعمال منتهى الرأفة .

وقد خلاص الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدهوى بيانا تتوافق به العناصر القانونية لجريمة القتل العمد ، مؤداه أن الطاعن التقى بزوجته في الطريق فتشاحنا ثم أطلق عليها عيارين ناريتين من مسدسه ، ولذفرت من أمامه واحتتمت في حجرة بأحد المنازل فقد تبعها وأطلق عليها عيارا آخر فأودت الإصابات التي خلفتها بها هذه الأعيرة بحياتها . ثم أورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة استمدتها مما شهد به شهود الإثبات وما أثبتته تقرير الصفة التشريعية ومن اعترافات الطاعن بارتكابه الجريمة دون أن يشعر بفعلته لما أن صفعته أثناء المشاهدة التي قامت بينهما أسوء سيرتها .

طعن ٢١٦ لسنة ٣٤ في بالهياة السابقة

٣١٩

١٣ من أبريل ١٩٦٤

١ - اقض : طعن إجراءات ، تقرير به ، مانع ، زواله .

ب - سب . جريمته ، أركانها ، عقوبات م ١٧١ علانية ، بئر سلم .

ج - حكم : ، تسييب ، عيب ، محكمة موض - وع ، دافعه سب .

المبادئ القانونية :

١ - مجرد التقرير بالطعن بالنقض لا يعدو أن يكون عملا ماديا ينعين القيام به إثر زوال المانع . فإذا كانت الطاعة بعد أن علمت بالحكم المطعون فيه قد قام بها المذرع المانع دون التقرير بالطعن فيه في الميعاد القانوني ، ثم بادرت فور زواله إلى الطعن فيه وتقديم أسباب به موقعا عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض ، فإن الطعن يكون مقبولا شكلا .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعة جهرت بألفاظ السب وهي تقف في « بئر السلم » بجوار المصعد ، بحيث سمع سكان العمارة جميعهم تلك الألفاظ ، فإن ذلك كاف لإثبات توفير العلانية طبقا للمادة ١٧١ من قانون العقوبات .

٣ - لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة من جماع الأدلة المطروحة ، وهي ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة ، بل إن لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ماتقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي فإذا كان الجاني قد احتاط ولم يذكر اسم المجني عليه صراحة عبارات السب ، فإن لمحكمة الموضوع أن تتعرف شخص من وجه إليه السب من واقع عبارات السب وظروف حصوله والملاسات التي اكتنفته .

طعن ٢١٨ لسنة ٣٤ ق
رئاسة وعضوية السادة الأساتذة المستشارين مختار مصطفى رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد عذظ ، وبطرس زغلول . المستشارين

٣٢٠

١٤ من أبريل ١٩٦٤

١ - دعوى : نظرها . قضاء ، تنجى ، رد . إجراءات جنائية م ٢٤٧ . مرافعات م ٣١٣

ب - دعوى مدنية : إجراءات نظرها أمام القضاء الجنائي . إجراءات جنائية م ٣٠٩ .

ج - حكم : تسييب ، عيب . محكمة موضوع :

د - إجراءات محاكمة : شهود . سماعهم .

المبادئ القانونية :

١ - حددت المادة ٢٤٧ من قانون

الإجراءات الجنائية الأحوال التي يتمتع فيها على القاضى نظر الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ، ومن بين هذه الأحوال أن يكون القاضى قد قام فى الدعوى بعمل مأمور بالضبط القضائى أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة ، وهو نص مقتبس مما ورد فى المادة ٣١٣ من قانون المرافعات ومتملق بالنظام العام وأساس وجوب امتناع القاضى عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترك فى القاضى من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا . والتحقيق والإحالة فى مفهوم حكم المادة ٢٤٧ إجراءات — كسبب لامتناع القاضى عن الحكم — هو ما يجزبه القاضى أو يصدره فى نطاق تطبيق قانون الإجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم . ولا يجوز أن يقاس عليه التحقيق الذى يقوم به قاضى بحكمة الأحوال الشخصية فى نطاق اختصاصه القانونى وما يبنى عليه من قرارات بإحالة أمر معين إلى الجهة المختصة ، فإذا كان الثابت من دعوى الأحوال الشخصية أن القاضى قام بتحقيق اعتراضات الوصية على محضر الجرد وما أثارته حول الأموال والمجوهرات التى خلفها المورث واستمع فى هذا

الشان إلى أقوال الخصوم وشهردم بحنا عن حقيقة أموال القاصرين ومصيرها — وهو ما يدخل فى صميم اختصاصه كقاض للأحوال الشخصية — فلما عرضت له واقعة السرقة ، أحالها إلى النيابة العامة لتحقيقها دون أن يبدى رأيا فيها أو يتخذ أى قرار يكشف عن اعتقاده بصحتها ، وهى إجراءات لا تعد من أعمال جمع الاستدلالات أو التحقيق فى موضوع واقعة السرقة ، ولا تفيد فى حد ذاتها أن القاضى كون رأيا معيناً ثابتاً بصدد إدانة المتهمين فيها ؛ فإنه ليس هناك ما يمنعه بعد ذلك من نظر موضوع الدعوى الجنائية والفصل فيها .

٣ — إذا كانت المحكمة قد قدرت فى نطاق اختصاصها الموضوعى المطلق أن تقدير التمييز يستلزم إجراء تحقيق خاص لتحديد قيمة الأموال المسروقة ومقدارها بالضبط ، وهو ما لا يتسع له وقتها وقضت بإحالة دعوى المدعية بالحق المدنى المحكمة المدنية على مقتضى ما تجيزه المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكانت قيمة المسروقات ليست عسرا من عناصر جريمة السرقة ، فإنه ليس ثمة تعارض بين الفصل فى الدعوى الجنائية بالإدانة وبين إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها، وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة التي استخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها، وهي ليست مطالبة بأن تأخذ بالأدلة المباشرة وحدها، بل إن لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة، متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي.

٤ - للمحكمة أن تستغنى عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك، ويستوى في ذلك أن يكون القبول صريحاً أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه.

طعن ١٢٨٢ لسنة ٣٣ ق .
رئاسة وعضوية السادة الأساتذة توفيق أحمد الحشن ،
ومختار رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ،
ومحمد عبد النعم حمزاوى المستشارين .

٣٣١

١٤ من أبريل ١٩٦٤

١ - مسؤولية جنائية : أسباب إباحة وموانع عقاب طاعة الرؤس لرئيسه حسن نيه عقوبات م ٦٣ .
ب - محكمة موضوع : دليل ، سلطتها في تقديره .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن طاعة الرؤس لرئيسه لا تكون في أمر من الأمور التي يحرمها

القانون . وقد جعل القانون أساساً في المادة ٦٣ من قانون العقوبات لمع مسؤولية الموظف الجنائية - أن يكون فيما قام به حسن النية ، وأنه قام أيضاً بما ينبغي له من وسائل التثبت ، والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعية الفعل الذى قام به اطاعة لأمر رئيسه وأن اعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة .

٢ - تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم هو اختصاص محكمة الموضوع وحدها ، وهى حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئنانها إليها بالنسبة لمتهم ، وعدم اطمئنانها إليها بالنسبة لآخر .

طعن ٢٠٤٠ لسنة ٣٣ ق بالهيئة السابقة

٣٣٢

١٤ من أبريل ١٩٦٤

هتك عرض : مسؤولية جنائية ، حكم ، تسبب ، عيب عقوبات م ٢٦٩ تمييز رضائن . طفولة

المبدأ القانوني :

نصت للفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات على عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان من وقع عليه فعل هتك العرض صغيراً لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة .

وعدم بلوغ الصغير السابعة من عمره إنما هو ركن مميز لجريمة خاصة يختلف عقابها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من تلك المادة ، ذلك أن الرضا في سن الطفولة لا تعتد به بتاتا لانعدام التمييز والارادة . فإذا كانت محكمة ثاني درجة قد أوردت في مدونات حكمها أن : « المجنى عليه يبلغ من العمر ٩ - ١٠ سنوات وأن نموه العقلي متأخر عن سنة بحوالى أربع سنوات » إلا أنها لم تبد رأيا فيما نقلته عن التقرير الطبي الشرعي خاصا بتأخر نمو المجنى عليه العقلي ، وأثر ذلك في إرادته ورضاه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسبب مما يضمن معه نقصه .

طعن ٢١١٩ لسنة ٣٣ ق

رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أديب نصر ، حسين السركي ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمد عبد المنعم جزاوي ، ومحمد نور الدين عويش المستشارين

٣٢٣

٢٠ من أبريل ١٩٦٤

نقض : طعن ، تقرير به ، ميعاده
المبدأ القانوني :

علة احتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعد مبدأ له هي افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فإذا ما انتفت

هذه العلة لمانع قهرى ، فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم — وهو في هذه الحالة ميعاد كامل مادام العذر قد حال دون العلم بصدور الحكم للراد الطعن عليه هذا ما لم يثبت قيام العذر بعد العلم بصدور الحكم مانعا من مباشرة إجراءات الطعن ، ففي هذه الحالة وحدها جرى قضاء محكمة النقض على أن الميعاد لا يمتد بعد زوال المانع إلا بعشره أيام .

طعن ٢٠٥٩ لسنة ٣٣ ق

رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مختار رضوان وعمد صبرى ، وعمد محفوظ ، وبطرس زغلول المستشارين .

٣٢٤

٢٠ من أبريل ١٩٦٤

١ - س - س - ل : ق ٣٩٤ لسنة ١٩٦٤ . ق ٤١٦
ب - حكم : تسبب ، عيب ، براءة ، حكم ، براءة ، حكم بها ، مسوغه ،

المبادئ القانونية :

١ - نصت المادة ٢٨ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر على عقاب كل من أتجر أو استورد أو صنع أو أصلح بطريق الحيازة أو الاحراز سلاحا ناريا من الأسلحة المنصوص عليها في الجدول رقم (٢) وفي البند الأول من القسم الأول من الجدول رقم (٣) ونصت المادة ٣٥ مكرر المضافة بالقانون رقم ٥٤٦

٣٢٥

٢٠ من أبريل ١٩٦٤

- ١ - محكمة جنابات : إجراءات محاكمة ارتباط دفاع ،
إخلال بحقه . إجراءات جنائية م ٣٨٣ .
ب - مسؤولية جنائية : أسباب إبادة . دفاع
شرعى . حكم ، سبب ، عيب . محكمة موضوع .
ج - نقض : طعن أسبابه .
د - تفتيش ، دفع بطلانه .

المبادئ والقانونية :

- ١ - تجيز المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات
الجنائية لمحكمة الجنابات إذا أحيلت إليها
جنحة مرتبطة بجناية ، ورأت قبل تحقيقتها أن
لا وجه لهذا الارتباط ، أن تفصل الجنحة
وتحيلها إلى محكمة الجبج المختصة . وارتباط
الجنحة بالجناية المحالة إلى محكمة الجنابات
أو عدم ارتباطها ، من الأمور الموضوعية التي
تخضع لتقدير المحكمة . ولا تأثير لذلك على
المتهم في دفاعه مادام أنه أن يناقش أمام محكمة
الجنابات أدلة الدعوى برمتها ، بما في ذلك ما هو
معلق منها بملك الجنحة .

- ٢ - من المقرر أن تقدير الوقائع التي
يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو
انتفاؤها ، متعلق بموضوع الدعوى - لمحكمة
الموضوع الفصل فيه بلا مطع عليها ، مادام
استدلالها سليما يؤدي إلى ما انتهى إليه .

لسنة ١٩٦٤ على أن تعتبر أسلحة نارية في حكم المواد
الواردة بالباب الثامن والمواد ٢٨ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٤
و ٣٥ من الباب الثالث أجزاء الأسلحة النارية
المنصوص عليها بالجدولين رقمي ٢ و ٣ وبما يقب
على مخالفة أحكام هذا القانون بالنسبة للتجار فيها
أو استيرادها أو صنعها أو إصلاحها بنفس
العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن عن
الأسلحة النارية الكاملة .

ومؤدى نص هذه المادة أنها لا تنطبق إلا
في حق المجرمين بالأسلحة النارية والمستوردين
لها أو الذين يعملون في صنعها أو إصلاحها ؛
فإذا لم يثبت في حق الحائز لهذه الأسلحة أنه
يتجر فيها أو يستوردها أو يعمل في صنعها
أو إصلاحها ، فإنه لا يقع تحت طائلة حكم
هذه المادة ولا يمتد إليه العقاب الوارد في المادة
٢٨ من القانون .

- ٢ - يكفي في المحاكمة الجنائية أن
يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم
لكى يقضى له بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في
ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل مادام
الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن
عن بصرو وبصيرة .

طعن ١٤٣ لسنة ٣٤ ق

رئاسه وعضوية السادة الأساتذة توفيق الحنن ، ومختار
رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حزاوى ،
وبطرس زغلول المستشارين .

٣ — تعييب التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصلح أن يكون سبباً للطعن على الحكم بالنقض .

٤ — لا يجوز إثارة بطلان التفتيش أمام محكمة النقض ، طالما أن المتهم لم يدفع به أمام محكمة الموضوع .

طعن ١٤٤ لسنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة

٣٢٦

٢٧ من أبريل ١٩٦٤

١ — استئناف : ميعاده . نظام عام .

ب — محكمة موضوع : شهادة مرضية : اعتبارها دليلاً من أدلة الدعوى . خضوعه لتقديرها المحكمة الموضوع .
المبادئ القانونية :

١ — الميعاد المقرر لرفع الاستئناف من الأمور المتعلقة بالنظام العام ، وللمحكمة أن

تفصل فيه في أي حالة كانت عليها الدعوى . فإذا كانت المحكمة عند نظرها الاستئناف قد استمعت إلى دفاع المتهم وناقشته فيه ، ثم أجلت الدعوى لضم أصل ومخبر الحجز تحقيقاً لدفاعه من غير أن تفصل في أمر الاستئناف من حيث الشكل ، فإن ذلك منها لا يعتبر فصلاً ضمياً في شكل الاستئناف ، ولا يمنعها قانوناً عند إصدار حكمها من أن تنظر في شكل الاستئناف وأن تقضى بعدم قبوله شكلاً لما تبين من أن تاريخ التقرير به قد جاوز الميعاد القانوني .

٢ — من المقرر أن الشهادة المرضية لا تعدو أن تكون دليلاً من أدلة الدعوى ، تخضع في تقديرها لمحكمة الموضوع كشائر الأدلة .
طعن ٥٣ لسنة ٣٤ ق

رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود اسماعيل ، أديب نصر ، وحسين السركي ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب ، والمستشارين :

قَضَاءُ مَحْكَمَةِ النِّقَضِ الْمَدَنِيِّ

٣٢٧

٦ من مايو ١٩٦٤

أ - ضريبة عامة على الإيراد وعائها ضريبة على أرباح
التجارية وصناعية ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

ب - ضريبة واقعة منشئة ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .
ق ٢١٨ لسنة ١٩٥١ .

المبادئ القانونية :

١ - مفاد الفقرة السادسة من المادة
السادسة من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدلة
بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٥١ أنه يتمين لتحديد
وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية
الذى يدخل فى وعاء الضريبة على الإيراد
العام ، والرجوع إلى الأحكام المقررة فى القانون
١٤ لسنة ١٩٣٩ فى شأن تحديد وعاء تلك
الضريبة .

٢ - تحدد الضريبة على الأرباح التجارية
والصناعية طبقاً لما نص عليه فى المادتين ٣٨
و ٣٩ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على تقديرات

الأرباح فى السنة السابقة أو فى فترة الاثنى عشر
شهراً التى اعتبرت نتيجةها أساساً لوضع آخر
ميزانية ، ويسكون تحديد صافى الأرباح الخاضعة
للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف
أنواعها التى باشرتها المنشأة ، ومن ثم فإنه يكفى
أن تسكون نتيجة النشاط التجارى أو الصناعى
فى نهاية السنة الضريبية ربحاً لسكى تفرض
الضريبة على الربح الصافى .

طعن ٣٩١ لسنة ٢٩ ق

رئاسة وعضوية السادة الأستاذة محمد فؤاد جابر
وأحمد أحمد الشامى ، ومحمد ممتاز نصار ، وإبراهيم محمد
عمر مهندي ، ومحمد نور الدين عويس المستشارين :

٣٢٨

٦ من مايو ١٩٦٤

ضريبة رسم دفعة أوراق وقرطيس تقديره .
ق ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

المبدأ القانونى :

الفصل فى الفقرة الأولى من المادة الأولى
من الفصل الثالث من الجدول ٢ الملحق
بالقانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أن : « جميع الأسهم
على اختلاف أنواعها والسندات الصادرة من

الشركات المصرية أو من مجالس المديريات أو من المجالس البلدية والقروية خاضعة لرسم دمغة سفوى مقداره واحد في الألف من قيمة هذه الأوراق ، إذا كانت مقيمة في البرصة ، فإذا كانت الأوراق المذكورة غير مقيمة بالتسعيرة الرسمية بالبرصة فيحسب الرسم النسبي على هذه الأوراق على أساس اثنين في الألف من قيمتها الرسمية « وما دار في شأنها من مناقشات في البرلمان انتهت إلى تعديل عبارة « من قيمتها الاسمية المدفوعة فعلا » الواردة بمشروع الحكومة ، إلى عبارة « من قيمتها الاسمية » يدل على أن المشرع أراد التمويل على القيمة الاسمية المدفوعة على الأسهم والسندات غير المقيمة بالتسعيرة الرسمية بالبرصة في اخضاعها للرسم الدمغة .

طعن ٣٢٦ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة

٣٢٩

٧ من مايو ١٩٦٤

١ - حكم : إصداره ؛ نطق به ، بياناته ، بطلانه ، مرافعات م م ٣٣٩ و ٣٤٢ و ٣٤٩

ب - عضو جلسة : بياناته ، ادخالها

المبادئ القانونية :

١ - مفاد المواد ٣٣٩ و ٣٤٢ و ٣٤٩ من قانون المرافعات على ما جرى به قضاء محكمة النقض أنه إذا تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به فوقع على مسودته المشتملة على مبطوكة وأسبابه ، وحل غيره محله وقت النطق به ؛ وجب إثبات ذلك في الحكم وإلا لحقه البطلان .

٢ - الشهادة الصادرة من قلم للكتاب للتدليل على أن الهيئة التي أصدرت الحكم هي بذاتها التي سمعت المرافعة ، لا تصلح دليلاً على ما ورد في محضر الجلسة على خلاف ذلك .

طعن ٣٩٠ لسنة ٢٩ ق برئاسة وعضوية السادة الأئمة الدكتور عبدالسلام بلنج ، عبد اللطيف مرسى ، واطنى على ، وحافظ محمد بدوي ، وإبراهيم الجاني المستشارين .

٣٣٠

٧ من مايو ١٩٦٤

حراسة : حارس التزاماته ، مدنى ٧٣٤ - ١ مدنى قديم ، ٤٨٥ و ٢١ ، وديم تقصير جسيم وكيل ومأجور .

المبدأ القانوني :

استحدثت المادة ١/٧٣٤ من القانون المدني للقائم بما أوجبه على الحارس - مأجوراً

كان أم غير مأجور — من أن يبذل عناية الرجل المعقود في المحافظة على أموال الحراسة وفي إدارتها حكماً جديداً لم يكن له مقابل في القانون المدني القديم ، إذ لم يتضمن هذا القانون نصاً تنظم سلطة الحارس والتزاماته تنظيمياً كاملاً ، ولم يورد في شأن الحراسة غير مادتين متضبتين تخلفا النص — موصى المتعلقة بالوديعة . وإذا كان الحارس مفوضاً به حفظ الشيء كالوديعة وإدارته كالوكيل ، فإنه لذلك يسرى على الحراسة في ظل القانون المدني القديم أحكام الوديعة وأحكام الوكالة في ذلك القانون وبالقدر الذي يتفق مع طبيعة الحراسة ، ومن هذه الأحكام ما كانت تقرره المادتان ٤٨٥ و ٥٢١ من أن كلا من الوديعة والوكيل لا يسأل إلا عن تقصيره الجسيم إذا كان بغير أجر ، أما إذا كان مأجوراً فيسأل عن تقصيره اليسير ، ومن ثم فإن الحارس غير المأجور لا يكون مسؤولاً في حكم القانون المدني القديم إلا عن تقصيره الجسيم .

لمن ٣٩٩ لسنة ٢٩ بالهيئة السابقة

٣٣١

٧ من مايو ١٩٦٤

عقد : تفسيره حكم ، تدليل ، عيب

المبدأ القانوني :

إذا كان لدلول عبارات العقد معنى ظاهر ، فإن انحراف الحكم المطعون فيه عن هذا المعنى دون أن يبين في أسبابه لم عدل عنه إلى غيره مما أخذ به يجعله معيباً بما يستوجب نقضه .

اللمن ٤٤٠ لسنة ٢٩ بالهيئة السابقة

٣٣٢

٧ من مايو ١٩٦٤

إصلاح زراعي : قانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ شروط تطبيقه .

المبدأ القانوني :

مفاد المادة الأولى من القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ أنه يشترط لتطبيق هذا القانون أن يكون عقد البيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ ، وأن يكون الأجل المعين للوفاء بالثمن كله أو بعضه متفقاً على حلوله بعد هذا التاريخ ، يستوي في ذلك أن يكون هذا الأجل قد حدد في عقد البيع ذاته . أو بمقتضى اتفاق لاحق له ثم قبل ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ ؛ إذ يعتبر الأجل في الجالين محل أصلاً بعد هذا التاريخ في المعنى الذي يقصده للقانون سالف الذكر ، وتتحقق بذلك الحيلة التي توخاها المشرع وهي — على ما صرحت به المذكرة الإيضاحية — حماية المشتري الذي

استحق عليه باقي الثمن استحقاقاً عادياً بعد ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ وقصرت مسواردة عن الوفاء به نتيجة لصدور قانون الإصلاح الزراعي .

طعن ٤٤٢ لسنة ٢٩٤٧ ق بالنيابة السابقة

٣٣٣

١٤ من مايو ١٩٦٤

١ - إيجار الأماكن : ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ م ١٥ اختصاص ، نوعي ، حكم ، طعن دعوى تسكييفها .
ب - أجرة : تخفيضها ، تقادم ، بطلان ، نظام عام ، قانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

ج - اختصاص : نوعي ، دعوى ، تسكييفها .
د - اصلاح وتحسين : إيجاره ، أماكن .

هـ - إجارة : إيجار الأماكن ، القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٨ ، التجديدات والإصلاحات ، اختصاص ، نوعي ، حكم ، الطعن في الأحكام .

د - محكمة ابتدائية : اختصاص بنظر منازعات ، إيجار أماكن منفعة قبل أول يناير ١٩٤٤ .

المبادئ القانونية :

١ - المقصود بالمنازعات التي تشير إليها المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ جميع المنازعات التجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائي .
وإذا كانت الدعوى هي منازعة بين المؤجر والمستأجر بشأن تحديد الأجرة المستحق دفعها قانوناً ، وتستند رافعتها وهي المستأجرة في

تخفيض هذه الأجرة واسترداد ما دفعته زائداً على الحد الأقصى إلى أحكام ذلك التشريع ، فإن هذه الدعوى تعتبر من المنازعات التجارية المشار إليها في المادة ١٥ من القانون سالف الذكر والتي تختص بنظرها المحكمة الابتدائية ، ويكون حكمها فيها قابل للطعن عملاً بدفع الفقرة الرابعة من المادة المذكورة .

٢ - إذا كانت الدعوى بطلب تخفيض الأجرى مبناها ببطلان الاتفاق على أجرة تزيد على الحد الأقصى المقرر بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وكان هذا البطلان - على ما يبين من نصوص هذا القانون - بطلاناً مطلقاً متعلقه بالنظام العام ، فإن هذه الدعوى يصح رفعها في أي وقت ولو بعد انقضاء للعلاقة التجارية مادام لم يسقط الحق في رفعها بالتقدم ولا يصح اعتبار سكوت المستأجر ومدة من الزمن نزولاً منه عن الحق المطالب به ، لأن هذا النزول صريحاً كان أو ضمناً يقع باطلاً ولا يعتد به .

٣ - الدعوى بطلب استرداد ما دفع زائداً على الأجرة القانونية تعتبر من المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٨ في معنى المادة ١٥ منه ، ومن ثم تختص بنظرها وفقاً لهذا القانون المحكمة الابتدائية سواء

القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وإنما يجيز للمالك إضافة زيادة مقابل تكاليفها على أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ ، ومن ثم فإن المحكمة الابتدائية تختص بنظر المنازعات في هذا الشأن ويكون حكمها فيها غير قابل للطعن .

٣٣٤

١٤ من مايو ١٩٦٤

- أ - مورت : تصرفاته طعن فيها - وصية بيع لإثبات ، عبؤه ، طريقه قرأته مدني م ٩١٧ .
- ب - إثبات : عبؤه ، طريقه ، قرينه .
- ج - وصية : بيع حكم ، تدليل ، فساد في الاستدلال تبرع صحيح .
- د - وصية : قانون واجب التطبيق ٧١ لسنة ١٩٤٦

المبادئ القانونية :

- ١ - إذ نصت المادة ٩١٧ من القانون المدني على أنه : « إذا تصرف شخص لأحد ورثته واحتفظ بأي طريقة كانت بحيازة المين التي تصرف فيها وبحته في الانتفاع بها مدى حياته ، اعتبر التصرف مضافاً إلى ما بعد الموت وتسرى عليه أحكام الوصية ما لم يقدم دليل يخالف ذلك » فإنها تكون قد أقامت قرينة قانونية من شأنها - متى توافرت عناصرها - إعفاء من يطعن في التصرف بأنه يعطوي على وصية من إثبات هذا الطعن ، ونقل عبء الإثبات على طاق المتصرف إليه .

رفعت تلك الدعوى مستقلة أو مندمجة في دعوى تخفيض الأجرة ، وبصح رفعها ولو بعد انقضاء العلاقة التأجيرية ، ولا يجوز للمؤجر دفعها في في هذه الحالة بزاول صفة المستأجر عن رافعها ، لأنه إنما يطالب بالاسترداد عن مدة كانت له فيها هذه الصفة .

٤ - المستفاد من أحكام القانون ١٢١

لسنة ١٩٤٧ أن الإصـاحات والتحسينات الجديدة التي يكون المؤجر قد أدخلها في المين المؤجرة قبل التأخير ، تقوم ويضاف مقابل انتفاع المستأجر بها إلى الأجرة التي تحدد على الأسس التي قررها ذلك القانون ، وقد يتفق على ذلك بين المؤجر والمستأجر في عقد الإيجاز ذاته أو في اتفاق لاحق ، ويعمل بما اتفق عليه الطرفان ما لم يثبت المستأجر أن القصد من هذا الاتفاق هو التحايل على أحكام القانون ، فبعدئذ يقوم التقاضي بالتقدير . ويعتبر في حكم التحسينات التي يدخلها المؤجر في المين المؤجرة كل ميزة جديدة يولها المؤجر للمستأجر ، كما لو كان محروماً من حق التأجير من الباطن ورخص له المؤجر في هذا الحق .

٥ - مجرد القيام بتحديدات أو إصلاحات

في المباني المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ لا يخرج هذه المباني عن القيود الواردة في

٢ — للقاعدة الواردة بالمادة ٩١٧ من القانون المدني مستحدثة ، ولم يكن لها نظير في التقنين الملقى . والملغى التي استحدثتها هذه المادة لاتصالها بموضوع الحق اتصالاً وثيقاً ولا يجوز إعمالها بأثر رجعي على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني القائم . ولقد كان من المقرر في ظل القانون الملقى أن الأصل في إقرارات المورث أنها تعتبر صحيحة ومازمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها بأي طريق من طرق الإثبات ، فعبء الإثبات كان على من يطعن في التصرف ، ولم يكن احتفاظ البائع بحقه في الانتفاع بالعين للبيعة مدى حياته سوى مجرد قرينة قضائية المتوسل بها الطاعن إلى إثبات دعواه والقاضي بعد ذلك حر في أن يأخذ بهذه القرينة أو لا يأخذ لأنها كسائر القرائن القضائية تخضع لمطلق تقديره .

٣ — البيع الذي يستر تبرعاً صحيح في التقنين القديم والقائم متى كان التصرف ميجزاً غير مضاف إلى ما بعد الموت . فيجب إذن للقول بأن الدقة المطعون فيه يستر وصية أن يثبت إلى جانب اتجاه قصد المتصرف إلى التبرع إضافته التملك إلى ما بعد موته . فإذا كان الحكم المطعون فيه وقد اعتدل على أن العقدين المطعون فيهما يستران وصية من عدم قدره المشترين على دفع الثمن المسمى فيهما ومن

وقوع المورث تحت تأثيرهم وقيام منازعات بينه وبين بناته الطاعنات في العقدين ومن تحرير العقدين على وتيرة واحدة والحرص على ذكر دفع بعض الثمن فيهما أمام الموثق الذي قام بتحريرهما ، وكان ذلك كله ليس من شأنه أن يودي عقلاً إلى نفي التنجيز عن العقدين ، فإن الحكم يكون معيها بالقصور .

٤ — الوصية تخضع للقانون الساري وقت وفاة الموصي لا وقت صدور الوصية منه ، فيسري القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ على كل وصية صدرت من موص توفي بعد العمل بأحكام هذا القانون ، ولو كان تاريخ صدورهما سابقاً عليه .

طعن ١٦٧ لسنة ٢٩ برئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود القاضي ، ومحمد توفيق اسماعيل ، ومحمد عبد الحاميد مرسى ، وحافظ محمد بدوي ، وإبراهيم الجاني المستشارين .

٣٣٥

١٤ من مايو ١٩٦٤

١ — شخص اعتباري : جمعية ، لإندها في أخرى ، خلف شخصية اعتبارية للجمعية ثبوتها ، بشهر نظامها ق ٣٨٤ سنة ١٩٥٦ م ٧ .
ب — نقص : طعن ، سبب جديد .
ج — حكم : تسبيب ، كفاية ملكية دعوى الملكية ، حكم فيها .

المبادئ القانونية .

١ — يقضى القانون ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦

الملكية أن تستبد في ذلك إلى عجز المدعى عن إثبات دعواه دون أن تكون بحاجة إلى بيان أساس ملكية المدعى عليه ، ومن ثم فإن النفي على خطأ الحكم المطعون فيه فيما استطرده إليه تزيد في شأن التدليل على ملكية المدعى في دعوى الملكية ، يكون غير منتج .

طن ٣٠٤ لسنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الأمانة محمود القاضي ، محمود توفيق اسماعيل ، ومحمد عبد اللطيف مرسى ، ولطفى على ، و ابراهيم الجاني المستشارين

٣٣٦

١٤ من مايو ١٩٦٤

١ - استئناف : رفعه ، صحيفة ، بياناته . بطلان مرافعات م ٤٠٥ .
ب - فقد : فسخ العقد لإعذاره نقض ، طعن ، سبب جديد .
ج - بنك : اعتماد مصر في خطاب ضمان التزام إعذاره .
المبادئ القانونية :

١ - مفاد المادة ٤٠٥ مرافعات أن البيان الخاص بتاريخ تقديم عريضة الاستئناف ورقم قيده بجدول المحكمة ليس من البيانات التي أوجب المشرع ذكرها في ورقة إعلان الاستئناف ومن ثم فلا يترتب على إغفال هذا البيان أو الخطأ فيه بطلان الاستئناف .

٢ - الأعذار قد شرع لمصلحة المدين وله أن يتنازل عنه ، فإذا لم يتمسك المدين

بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة في مادته السابعة بأن الشخصية الاعتبارية للجمعية لا تثبت إلا إذا شمر نظامها ، ومن ثم فإن اندماج جمعية ذات شخصية اعتبارية في جمعية جديدة لا يثبت به زوال الشخصية الاعتبارية عن الجمعية المندمجة وخلافه الجمعية الدامجة لها في شخصيتها إلا بشمر نظام هذه الجمعية الأخيرة بوصف كونها خلفاً للجمعية الأولى ، وإلى أن يتم الشهر لا يثبت الاستخلاف بين الجمعيتين في الشخصية الاعتبارية ، وتبقى هذه الشخصية لاصقة بالجمعية التي كانت لها أصلاً .

٢ - متى كان الطاعن قد أقام الدعوى أمام المحكمة الابتدائية على الجمعية المطعون عليها ، بوصف كونها شخصاً اعتبارياً ، وكانت الجمعية قد استأنفت بوصفها هذا الحكم الصادر ضدها ، وقد صدر الحكم النهائي في الدعوى على ذلك الأساس ، وكان ما يعماه الطاعن من عدم ثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية وبالتالي عدم أهليتها للتقاضى واكتساب الحرق يقوم على عنصر واقعي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع هو النشبت مما إذا كانت الجمعية قد سجلت وفقاً لأحكام القانون أو لم تسجل ، فإنه لا يجوز التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - بحسب المحكمة لرفض دعوى

أمام محكمة الاستئناف بأن الدائن لم يعذره قبل رفع الدعوى بفسخ العقد ، فإنه لم يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — البنك في التزامه بخطاب الضمان إنما يلتزم بصفة كونه أصيلاً ، بل المستفيد ، لا بوصف كونه نائباً عن حميله . فإذا قام البنك بصرف مبالغ الضمان للمستفيد ، فإنه ليس للعميل أن يتحدى بوجوب إعادته هو قبل صرف مبلغ التعويض المبين في خطاب الضمان .

طمن ٣٧٠ لسنة ٢٩ برئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود القاضى ، محمد عبد اللطيف ، ولطفي على ، وحافظ محمد بدوى ، وإبراهيم الجالى المستشارين .

٣٣٧

٢٠ من مايو ١٩٦٤

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية سنوية لها سنة الأساس م ق ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

المبدأ القانونى :

وإن كان الأصل في السبقة المالية المنشأة هو أن تكون متمشية مع السبقة التقويمية ، إلا أنه رعاية لمصلحة المولين ممن تختلف

سنتهم المالية عن السنة التقويمية ، اعتبر الشارع نظام السنوات المتداخلة وجعل تحديد الضريبة في العالتين على أساس لربح الذى تكشف عنه الميزانية الختامية في نهاية كل سنة ، مراعيًا في ذلك أن للنشاط الذى تزاوله المنشأة يظل يتردد طوال السنة بين الكسب والخسارة ، ثم يتحدد في نهايتها ؛ وإذا كان الربح الفاتح خلال سنة ١٩٤٦ المتداخلة في سنة ١٩٤٧ يتحدد في سنة ١٩٤٧ فإنها تكون — لا سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ — هي سنة الأساس التى عنها الشارع في المادة الأولى من الرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٣ .

طمن ٣٣٧ لسنة ٢٩ برئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر ، أحمد زكى محمد ، ومحمد ممتاز محمد نصار وإبراهيم محمد عمر ممدى ، ومحمد نور الدين عويس المستشارين .

٣٣٨

٢٠ من مايو ١٩٦٤

عمل : لانتهاء عقده عامل ، معاشه منحه علاوة اجتماعية

المبدأ القانونى :

إذا كان الحكم المطعون فيه رغم تسليمه بأن نظام العمل في البنك قد جرى على احتساب المعاش على أساس المرتب الأصلى وحده ، دون إضافات أخرى ؛ قد عاد فقرر

ادخال المنحة والعلاوة الاجتماعية في حساب الأجر الذي يسوى عليه المعاش استفاداً إلى أنهما يعتبران جزءاً من الأجر، مع أن اعتبارهما كذلك لا يمنع من احتساب المعاش على أساس الأجر الأصلي وحده طبقاً لنظام العمل في البلد ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

طعن ١١٧ لسنة ٣٠ في بالهيئة السابقة

٣٣٩

٢١ من مايو ١٩٦٤

- ١ - عقد : رضاً ملية ، عوارضها سفة وغفلة ، تصرفات ذى الغفلة والسفية مدنى قديم ١١٥ .
 ب - التزام : آثاره شرط جزائى تعويض محكمة موضوع .
 ج - حق : امتياز تامينات عينية ، تقريرها .

المبادئ القانونية :

١ - التصرف الصادر من ذى غفلة أو من السفية قبل صدور قرار الحجر ، لا يكون - وفقاً لما استقر عليه قضاء محكمة النقض في ظل القانون المدنى الملغى ، وقدره المشرع في المادة ١١٥ من القانون القائم - باطلاً أو قابلاً للإبطال إلا إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ . ويقصد بالاستغلال أن يفهم الغير

فرصة سفة شخص أو غفلة فيستصدر منه تصرفات يستغل بها ويثرى من أواله . والتواطؤ يكون عندما يتوقع السفية أو ذو الغفلة الحجر عليه فيعمد إلى التصرف في أمواله إلى من يتواطأ معه على ذلك بقصد نفويت آثار الحجر المرتقب . ومن ثم فلا يكفي لإبطال التصرف أن يعلم المتصرف إليه بما كان يتردى فيه المتصرف من سفة أو غفلة ، بل يجب أن يثبت إلى جانب هذا العلم قيام الاستغلال أو التواطؤ بالمعنى السابق بيانه . كما أنه لا يكفي لتحقيق هذا الاستغلال توفر قصد الاستغلال لدى المتعاقد مع السفية أو ذى الغفلة ، بل يجب لذلك أن يثبت أن هذا المتعاقد قد استغل ذى الغفلة أو السفية فعلاً وحصل من وراء العقد على فوائد أو ميزات تجاوز الحد المعقول ، حتى يتحقق الاستغلال بالمعنى الذى يتطلبه القانون .

٢ - الشرط الجزائى كان يخضع دائماً - وفقاً للقانون المدنى الملغى - لمطابق تقدير القاضي ، فلا يحكم إلا بما يراه مناسباً من التعويض للضرر الذى لحق الدائن .

٣ - الامتياز لا يقرر لحق إلا بمقتضى نص فى القانون ومن ثم فإن اشتراط المتعاقد امتيازاً لحقه في التعويض لا يعتمد به ، وبالتالي

يكون النص عليه في العقد لغوا .

طعن ٢٠٠ لسنة ٢٩ في رئاسته وعضوية السادة الأساتذة
الدكتور عبد السلام محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى على
وابراهيم الجاني وصبرى فرحات المستشارين

٣٤٠

٢١ من مايو ١٩٦٤

١ - حكم : قوة الأمر المقضى ، إثبات ، طرفه ،
قريئة قانونية ، دعوى .

ب - أمر مقضى : قوته ، نظام عام .

المبادئ ، القانونية :

١ - متى حاز الحكم قوة الأمر المقضى
فإنه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها
من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها
بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة
قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى
الأولى ، أو أثبت ولم يبحثها الحكم الصادر
فيها . ومن ثم فمتى كان الحكم الصادر في
الدعوى الأولى المرفوعة بطلب الحكم بصحة
وفناء عقد المعاوضة ، قد حسم النزاع بين
الخصوم في خصوص صحة هذا العقد وقضى
بصحته ، وقد أصبح هذا الحكم نهائياً ؛ فإنه
يحوز قوة الشيء المحكوم به في تلك المسألة ،
ويمنع الخصوم من التنازع فيها بدعوى تالية
موضوعها طلب بطلان ذلك العقد . ولا يغير
من ذلك اختلاف الطلبات في الدعويين ذلك
أنهما متصلتان اتصالاً عالياً إذ علة الحكم بصحة

العقد في الدعوى الأولى عدم بطلانه ، وإقضاء
بصحة العقد يتضمن حتماً أنه غير باطل .

٢ - قوة الأمر المقضى التي اكتسبها
الحكم تعلو على اعتبارات النظام العام .
طعن ٤٥٩ لسنة ٢٩ في بالهيئة السابقة .

٣٤١

أحوال شخصية

٢٧ من مايو ١٩٦٤

وثف : على غير الخبرات ، إلغاؤه ، دعوى استحقاق
اختصاص . قوة الشيء المحكوم فيه ، دعوى ، عدم
جواز نظرها . ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . ق ٣٩٩
لسنة ١٩٥٣ .

المبدأ القانوني :

الحكم الصادر في الدعوى باعتبارها
دعوى ملكية ، وأنها تدخل في اختصاص
الحاكم المدنية أيا كان سببها ؛ في حين أنها في
جوهرها دعوى استحقاق في وقف ، يدور
النزاع فيها حول معرفة من انحل عليه الوقف
من أطراف الخصوم ، وهل كان بغير عوض
فيصبح ما انتهى فيه الوقف ملكاً للواقف ،
أم كان يعوض فيؤول إلى مستحققيه الحاليين ،
وهي بهذا الوصف مما كانت تختص به المحاكم
الشرعية - قبل إلغائها - طبقاً للمادة الثامنة
من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، والفقرة
الأخيرة من المادة الثامنة من القانون ١٨٠
لسنة ١٩٥٢ بعد تعديله بالقانون ٣٩٩ لسنة

١٩٥٣ - هذا الحكم لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه لصدوره من محكمة لا ولاية لها . وإذا اعتد الحكم المطعون فيه بهذا الحكم فيه ورتب عليه عدم جواز نظر الدعوى المرفوعة بالاستحقاق في الوقف لسابقة الفصل فيها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

طعن ٦ لسنة ٣٢ ق « أحوال شخصية » .

رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر : أحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وعبد الحميد يوسف الفايش ، وإبراهيم محمد عمر هندی المستشارين .

٣٤٢

أحوال شخصية

٢٧ مايو ١٩٦٤

أحوال شخصية : أجنبى ، قانون ، تنازع القوانين من حيث المكان ، موارىث ، نظام عام .

المبدأ القانونى :

وفقا للمادة ٢٨ من القانون المدنى ، لا يجوز تطبيق أحكام قانون عينته نصوص القانون ، إذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو الآداب فى مصر . وإذا كان تطبيق القانون الفرنسى على واقعة الدعوى من شأنه حرمان كل من الزوج والأخ من الارث ، على حين تعتبرها الشريعة الإسلامية وأحكام قانون الموارىث ٧٧ لسنة ١٩٤٣ من أصحاب القروض والعصبات .

ولما كانت أحكام الموارىث الأساسية التى تستند إلى نصوص قاطعة فى الشريعة تعتبر فى حق المسلمين من النظام العام فى مصر ، إذ هى وثيقة الصلة بالنظام القانونى والاجتماعى الذى استقر فى ضمير الجماعة بحيث يتأذى الشعور العام عند عدم الاعتداد بها وتغليب قانون أجنبى عليها ، بما لا يسم للقاضى الوطنى معه أن يتخلى عنها ويطبق غيرها فى الخصومات التى ترفع إليه ، متى كان المورث والورثة فيها من المسلمين . وكان الثابت فى الدعوى أن المتوفاة مسلمة ، وأن الخصوم الذين يتنازعون تركتها مسلمون ، فإن الحكم المطعون فيه إذا امتنع عن تطبيق أحكام القانون الأجنبى على واقعة الدعوى ، لا يكون قد خالف القانون .

طعن ١٧ لسنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة .

٣٤٣

٢٨ من مايو ١٩٦٤

١ - تنفيذ عقارى : بيع ، طلب وقفه ، حجبة حكمه أو الاستمرار فيه ، قاضى البيوع حجبة الحكم .
ب - التزام : أسباب انقضائه . التنازل . تقادم مسقط .
ج - لائبات : إجراءات ، استجواب ، عدول محكمة الموضوع .

المبادئ القانونية :

١ - سلطة قاضى البيوع فى الحكم بوقف البيع أو بالاستمرار فيه - فى أحوال وقف البيع

تنفيذ حكم الاستجواب : إذ هو يدل على أنها رأت أن لا جدوى من اتخاذ هذا الاجراء ، وأن في أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها بغير حاجة إليه .

طعن ٤٣٨ لسنة ٢٩ ق

رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمد -ود القاضي ، ومحمد توفيق اسماعيل ، ولطيف على وإبراهيم الجاني ، وصدي فرحات المستشارين .

٣٤٤

٢٨ من مايو ١٩٦٤

١ - ايرادات مرتبة : مرتبات مقررة . وقف على غير الخيرات ، إلغاؤه . تقادم . مدنى قديم م ٢١١ .

ب - اثبات : دليل تقدير دليل . محكمة موضوع . نقض ، الطعن ، أسباب واقعية .

ج - نقد : عملة تقييم ، تقدير جزافى . حكم تدليل ، قصور .

المبدأ القانونى :

١ - إذ كانت المبالغ التى تصرفها وزارة المالية لأصحاب المرتبات المقررة فى الأوقاف الملغاة قد فقدت صفتها باعتبارها استحقاقاً فى الوقف ، وذلك بمجرد إلغاء تلك الأوقاف ، وكانت الحكومة قد رأت تعويض أصحاب تلك المرتبات برصد مبالغ شهرية لهم بقيمة ما كانوا يستحقونه أصلاً فى تلك الأوقاف ، فإن هذه المبالغ التى يجرى صرفها شهرياً تعتبر

الجوازية — إنما تنحصر فى تقدير مدى جدية طلب الوقف : فيأمر بوقف البيع إذا بدا له أن للطلب جدوى ، أو يرفض الوقف ويأمر بالاستمرار فى اجراءات التنفيذ إذا ظهرت له عدم جدية ، دون أن يتعرض لمبحث الموضوع الذى من أجله يطلب الوقف . ومن ثم فإن قضاء قاضى البيوع فى هذا الخصوص ، لا تكون له حججة تمنع محكمة الموضوع من الفصل فيه .

٢ - التنازل الذى يتضمن ابراء الدائن

مدينه من التزام ما ، إنما هو وسيلة من وسائل انقضاء الالتزامات ، وإذا كان التقادم المسقط هو وسيلة أخرى من وسائل انقضاء الالتزام دون الوفاء به ، فإنه لا يمكن أن يرد على مثل هذا التنازل : ومن ثم فإنه متى صدر التنازل نهائياً ، فإنه يفتى بمركباً قانونياً ثابتاً ولا يتقدم أبداً وبحق التنازل إليه أن يطلب فى أى وقت إعمال الآثار القانونية لهذا التنازل ومن بينها ابطال ما اتخذته المتنازل من اجراءات بالخالفه لتنازله .

٢ - متى كانت محكمة الاستئناف قد

حصرت مقطع النزاع فى الدعوى فى أمر واحد رأت أن الفصل فيه يقضى على النزاع ويفنى المحكمة عن اتخاذ أى اجراء آخر ، فإن فى هذا ما يعتبر بياناً ضمنيّاً لسبب عدول المحكمة

٣٤٥

٢٨ من مايو ١٩٦٤

أ - صورية : اثباتها . محكمة موضوع . نقض . طعن ،
أسباب واقعية .

ب - حكم : تسبيب .

ج - عقد : المفاضلة بين العقود . تسبيب ، تزوير

المبادئ القانونية :

١ - إذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت في نطاق سلطاتها الموضوعية توافق إرادة طرفي العقد على الصورية ، ودلت على ذلك بأسباب سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه ، ولم تخرج بأقوال الشهود عما يؤدي إليه مدلولها ، وكان تقدير أدلة الصورية هو مما يستقل به قاضي الموضوع لاهتمامه بفهم الواقع في الدعوى ، فإنه لا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك .

٢ - إذا أقيم الحكم المطعون فيه قضاءه بصورية العقد على دعامين مستقلين أحدهما عن الأخرى ، الأولى شهادة الشهود والثانية القرائن التي ساقها الحكم ، فإنه إذا استقامت الدعامة الأولى وكانت كافية وحدها لحمل الحكم ، فإن الدعوى على الدعامة الثانية بالتناقض وفساد الاستدلال يكون غير منتج

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد

في حكم الإيرادات المرتبة ، فتتقدم بخمس سنوات عملاً بالمادة ٢٢١ من القانون المدني لتقديم ، ومن ثم فإن الحق في المطالبة بالفروق المتعلقة بهذه المبالغ يتقدم أيضاً بهذه المدة .

٢ - متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير الخبير وأخذت به الأسباب الواردة فيه ، وكانت تلك الأسباب سائفة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، فإن ما تثيره الطاعة من قصور الحكم المطعون فيه لإقامة قضائه على هذا التقرير ، لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير المحكمة للدلائل التي اعتمدت عليه مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٣ - التقدير الجزافي لا يصلح أساساً لتقييم العملة لما لها من قيمة محددة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتمد في قضائه بتقدير العملة بأكثر مما قدرتها به وزارة المالية على التقدير الجزافي وحده ، يكون مشوباً بالقصور .

طعن ٤٤٥ لسنة ٢٩ ق .

رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الدكتور عبد السلام بلهم و محمود توفيق اسماعيل وحافظ محمد بدوي وإبراهيم الجاني و صبري فرحات المستشارين .

انتهى إلى اعتبار عقد الطاعة سوريا سورية
مطلقة ، فانه يترتب على ذلك ألا يكون لهذا
العقد وجود في الحقيقة ، وبالتالي فلم يكن
الحكم بحاجة عند ابطال هذا الحكم الى
التمرض للمفاضلة بيده وبين المطعون ضدها
الأولى ، لأن هذه المفاضلة لا تكون إلا بين
عقود حقيقية . ومن ثم فان خطأ الحكم فيما
استطرد فيه تزييداً عند اجراء هذه المفاضلة
لا يؤثر على سلامة النتيجة التي انتهى إليها .
طعن ٤٦٨ لسنة ٢٩ ق بالحياة السابقة .

٣٤٦

٢٨ من مايو ١٩٦٤

١ - ارتفاع : حقوق ، التنازل منها . محكمة
الموضوع . حقوق عينية .
ب - حق : حقوق عينية . تسجيل . بناء ، حق ،
تنازل عنه .

المبادئ القانونية :

١ - التنازل عن حقوق الارتفاق كما
يكون صريحاً ، يجوز أن يكون ضمناً : إذ
القانون لم يشترط لتحقيقه صورة معينة . فنتي
كانت المحكمة قد استخلصت هذا التنازل

الضمنى استخلاصاً سائفاً من مقدمات تؤدي
إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فلا معقب عليها
في ذلك لعلقه بتقدير موضوعي من سلطتها
المطلقة .

٢ - التنازل سواء كان صريحاً أو
ضمناً ، يعتبر ملزماً للتنازل بما يمنعه من توجيه
طلبات إلى التنازل إليه تفتوى على انكار
لهذا التنازل . ولا يغير من ذلك أن يكون
التنازل مما يجب تسجيله ، إذ لا يترتب على
عدم التسجيل سوى تراخي زوال الحق العيني
للتنازل عنه . فإذا كان الطاعمان قد أقاما
دعواهما بطلب تعويض عن مخالفة المطعون عليه
لقيام البناء وذلك أن كانا قد تنازلا عن هذه
القيود ضمناً - على ما حصله الحكم المطعون
فيه - مما يعتبر معه هذا الطلب انكاراً منهما
للتنازل الصادر من جانبهما ، فإن الحكم
المطعون فيه إذ اعتد بهذا التنازل ورتب عليه
آثاره لا يكون مخالفاً للقانون .

طعن ٤٧٤ لسنة ٢٩ ق

رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الدكتور عبد السلام
بلبع ، محمد عبد اللطيف مرسي ، ولطفي علي ، وإبراهيم
الجاني ، وصبري فرحات المستشارين .

قضاء المحكمة الإدارية العليا

٣٤٨

أول مارس ١٩٦٤

عامل : ترقية . قرار إداري تسوية . درجة دقة
ممتازة . صانع ممتاز . عامل دقيق .

المبدأ القانوني :

ترقية للعامل إلى درجة الدقة الممتازة ،
مشروطة بقضائه ست سنوات في درجة عامل
دقيق . وقد استقر قضاء المحكمة الإدارية العليا
على أن هذا الشرط هو شرط صلاحية للترقية ،
لا شرط لزوم .

فإذا اعتقدت الإدارة أنه شرط لزوم ،
فأجبرت الترقية إلى درجة الصانع الممتاز على هذا
الأساس ؛ فإنه يجوز لها سحب هذه الترقية في
أي وقت .

القضية ٢٥٥٧ لسنة ٦ ق .

مارس ١٩٦٤

٣٤٧

أول مارس ١٩٦٤

قرار إداري : سحبه . موظف ، فصله . خدمة
متصلة .

المبدأ القانوني :

الأصل عدم جواز سحب القرارات
الإدارية ، متى صدرت مشروعة ؛ وتستثنى
قرارات الفصل من هذا الأصل ، فيجوز
سحبها في خلال ستين يوماً من تاريخ صدورها ،
ولو تمت صحيحة ، ولو كان السحب قبل
إنشاء قضاء الإلغاء في مصر .

والقرار الساحب لقرار الفصل ، يجعله
كأن لم يكن ؛ ومن ثم يجب اعتبار مدة خدمة
المفصول الذي سحب قرار فصله ، متصلة ، مع
ما يترتب على ذلك من آثار .

قضية ١١٣٦ لسنة ٧ ق .

٣٤٩

٧ من مارس ١٩٦٤

ترك الخدمة : طلبه . موظف . استقالة . ق ٢٠
سنة ١٩٦٠ . محاكمة تأديبية ، وظيفة ، رابطتهما ،
انقضاءهما .

المبدأ القانوني .

الموظف الذي قدم إلى المحاكمة التأديبية
طالب ترك الخدمة ، وفقاً لأحكام القانون ٢٠
سنة ١٩٦٠ ، في أثناء إحاليته إلى المحاكمة
التأديبية ، ثم تراخت المحاكمة التأديبية حتى
صدر حكم ببراءته مما نسب اليه تأديبياً بعد
إحاليته فعلاً إلى المعاش ، وفقاً للقواعد العادية ؛
لا يجوز قبول استقالته في هذه الحالة ، لانقضاء
رابطته الوظيفية .

القضية ١٤٦٤ لسنة ٨ ق .

٣٥٠

٧ من مارس ١٩٦٤

ترك الخدمة : طلبه . ق ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ .

المبدأ القانوني :

مجرد توافر شروط ترك الخدمة في طلب
ترك الخدمة المقدمة طبقاً للقانون ١٢٠
سنة ١٩٦٠ ؛ من شأنه أن يلزم الإدارة قبول

الطلب دون أي قيد آخر غير وارد في هذا
القانون ؛ متى كان الطلب مقدماً من موظف
يشغل ورقة شخصية .

أما قبول طالب الموظف الشاغل للدرجة
أصلية ، فمتروك لتقدير الإدارة ، ولا تثريب
عليها في أن تقيد قبولها بما تراه من قواعد ،
مراعاة للمصلحة العامة .

قضية ١٥٩٧ لسنة ٨ ق .

٣٥١

٧ من مارس ١٩٦٤

عقد إداري : أطرافه ، عقوبة إدارية . مرفق عام .
اختصاص مجلس الدولة .

المبدأ القانوني :

يجب أن تكون الإدارة طرفاً في العقد ،
وإلا فإنه لا يعتبر من العقود الإدارية .

فإذا تعاقدت إحدى الشركات لحساب
جهة الإدارة ولمصلحتها ، مع إبرام العقد بقصد
تيسير مرفق عام ، واتباع وسائل القانون العام
بالنسبة اليه ، اعتبر العقد في هذه الحالة عقداً
إدارياً ، واختص مجلس الدولة وحده دون
غيره بالفصل في المنازعات المتعلقة به .

قضية ١٥٥٨ لسنة ٧ ق .

٣٥٢

١٤ من مارس ١٩٦٤

جامعة : خريج قسم الأهلية في الحقوق . قرار مجلس وزراء ١٧ من أبريل ١٩٤٩

المبدأ القانوني :

يحدد المركز القانوني خريجي قسم الأهلية في الحقوق ، من حيث الدرجة والمرتبة والأقدمية ، على الوجه المحدد بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أبريل ١٩٤٩ في شأنهم : فيمنحونه الدرجة السابعة ببداية مربوطها . وحساب أقدميتهم فيها منوط بصدر قرار بالتعيين في إحدى الوظائف الشاغرة في الميزانية المقرر لها هذه الدرجة ، بشرط أن تتفق طبيعة هذه الوظيفة ، ومواد الدراسة التي تخصص فيها حملة هذا المؤهل . ولا محل لاستلزام مثل هذا القرار بالنسبة لمن كانوا في الخدمة وقت الحصول على المؤهل في مثل هذه الوظيفة والدرجة .
قضية ١٨٧٣ لسنة ٦ ق .

٣٥٣

١٤ من مارس ١٩٦٤

مناقصة عامة : تأمين مؤقت . إيداعه . عطاء . جراء ، تعويض .

المبدأ القانوني :

التأمين المؤقت ، الواجب تقديمه كشرط للظفر في المطاءات التي تقدم في المناقصات

العامة ، لا يترتب البطلان على عدم إيداعه ، إذا ما اطمأنت الإدارة إلى ملائمة العطاء المقدم . ولا يجوز لمقدم العطاء التحلل من التزامه بمقولة إنه لم يتقدم بالتأمين المؤقت مع العطاء . فيجوز للإدارة إذا نكل عن تنفيذهما التزم به توقيع الجزاء عليه ، مع مطالبته بالتعويض .
قضية ١٣٨٦ لسنة ٨ ق .

٣٥٤

١٤ من مارس ١٩٦٤

عقد إداري : متعاقد تقصيره الجسم من تنفيذ على حسابه . عقد ، لإنهاؤه . إدارة ، إرادتها ، استخلاصها .

المبدأ القانوني :

من حق الإدارة في حالة تقصير المتعاقد معها تقصيراً جسيماً ، أن تنفذ العقد على حسابه ، أو أن تنهيه . والعبرة في استخلاص إرادة الإدارة ، ليست بالمعنى الحرفي لقرارها ، بل يجب الاعتداد بالآثار التي رتبها الإدارة على تصرفها لاكتشاف عما قصده في الحقيقة .

وتعتبر الإدارة عن تصرفها في بعض الأوراق بعبارة : « إلغاء العقد وإعادة تأجير المقصف على حساب المدعى عليه » ؛ هو في حقيقته تنفيذ على حسابه ، ما دامت قد اجتزأت بالآثار التي تترتب على التنفيذ على حسابه .

قضية ٨١٥ لسنة ٨ ق .

٣٥٥

١٤ من مارس ١٩٦٤

١ - عمد ومشايخ - لجنة عمد ومشايخ ، قرار فصل
سحب ، تعديله ، وزير داخلية ، قرار اعتماده ، صراحة
ضمن نظام دعوى ، إلغاء ، قبولها .

ب - حكم : محكمة إدارية عليا ، عدم قبول ، محكمة
إدارية عليا ، تصد للفصل في الموضوع .

المبادئ القانونية :

١ - قرار لجنة العمد والمشايخ بفصل
عمدة ، يتمتع سحب أو تعديله بعد اعتماد القرار
اعتماداً صريحاً أو ضمنياً .

فتمنع اللجنة سحبه أو تعديله ، كما يتمتع
سحب أو تعديله على وزير الداخلية .

ولا تكون ثمة جدوى من التظلم من
قرار الفصل في هذه الحالة ، فلا وجه لاستنزامه
كشرط لقبول دعوى إلغاء قرار الفصل .

٢ - الحكم الصادر من المحكمة
الإدارية لوزارة الداخلية بعدم قبول الدعوى
بالإلغاء للقرار الصادر من لجنة العمد والمشايخ
يفصل عمدة ، لعدم التظلم منه سلفاً ؛ لا يتمتع
المحكمة الإدارية العليا من التصدي للفصل في
الموضوع ، ما دامت المحكمة الإدارية لوزارة
الداخلية لم تعرض له .

نفيه ٥٢٢ لسنة ٧ ق

٣٥٦

١٤ من مارس ١٩٦٤

ترقية : كونستابل ، رتبة محلية ، ضابط تحت
الاختبار .

المبدأ القانوني :

منح وزارة الداخلية رتبا محلية لبعض
الكونستبلات ، لا يكسبهم أى حق في الترقية
قبل حلول دورهم الطبيعي للترقية .

ذلك أن منح هذه الرتب غير مقيد بترتيب
من تمنح لهم في الأقدمية .

ويجب التفرقة بين حالة الرتب المحلية ،
وحالة الترقية إلى وظيفة ضابط تحت الاختبار .
نفيه ١٧٢٠ لسنة ٧ ق .

٣٥٧

١٥ من مارس ١٩٦٤

جامعة : خريج قسم الأهلية في الحقوق ، مركزه
القانوني ، قرار مجلس وزراء ١٧ من أبريل ١٩٤٩ ،
درجة سابعة .

المبدأ القانوني .

حدد قرار مجلس الوزراء في ٧ من أبريل
١٩٤٩ المركز القانوني لخريجي قسم الأهلية في
الحقوق ، بمنحهم الدرجة السابعة ببداية مربوطها
وباحتساب أقدميتهم فيها بصدر قرار التعيين
في إحدى الوظائف الشاغرة في الليزانية المقرر

لها هذه الدرجة ، بشرط أن تتفق طبيعة هذه الوظيفة ومواد الدراسة التي تخصص فيها حملة هذا المؤهل .

ولا محل لاستلزام مثل هذا القرار بالنسبة لمن كانوا في الخدمة وقت الحصول على المؤهل في مثل هذه الوظيفة والدرجة .

قضية ١٧٧٣ لسنة ٦ ق

٣٥٨

١٥ من مارس ١٩٦٤

تقرير سنوي : موظف ، كفايته ، تقديرها بدرجة ضعيف ، بطلان .

المبدأ القانوني :

تقرير كفاية موظف بدرجة ضعيف عن سبة معينة ما استناداً إلى واقعة كانت محل اعتبار عند تقدير كفايته في فترة سابقة ؛ من شأنه أن يبطل هذا التقرير وما يترتب عليه من الحرمان من المزاوة في هذه الحالة .

قضية ١٩١٧ لسنة ٦ ق

٣٥٩

٢١ من مارس ١٩٦٤

١ - دعوى : بطلان ، محضر جلسة ، خطأ مادي .
ب - رى ومصرف : قرار إداري في ٦٨ لسنة ١٩٥٣ مسقاه مصرف خاص ، حيازة انتفاع بهما ، تصريح باستعمالها .

المبادئ القانونية :

١ - الخطأ المادي في محضر جلسة المرافعة

المطبوع مقدما ، والثابت فيه حضور رئيس المحكمة السابق بعض جلسات الدعوى ؛ لا يؤدي إلى بطلان الحكم الصادر فيها من الهيئة الجديدة التي سمعت المرافعة وحضرت مداواة ووقمت الحكم .

٢ - رخص القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٣

في شأن الرى والصرف لتفتيش الرى أن يصدر قرارا بتمكين صاحب الأرض أو حائزها أو مستأجرها من استعمال المسقاة أو المصرف الخاص الذي منع بغير حق من الانتفاع به .

ولا يجوز استخدام هذه الرخصة إلا إذا ثبتت حيازة الانتفاع بالمسقاة أو المصرف لصاحب الأرض ، أو حائزها ، أو مستأجرها لمدة سنة سابقة على تاريخ تقديم الشكوى ، وليس ثبوت حق الرى ذاته .

قضية ١٣٣٣ لسنة ٧ ق

٣٦٠

٢١ من مارس ١٩٦٤

١ - اختصاص : مجلس دولة ، قضاء إداري ، موظف ندب . نقل مكاني . مصلحة عامة . طلب إلغاء . عقوبة مقلعة . أوقاف . هيئة إصلاح زراعي . نقل موظف : وضعه في درجة أقل .

المبادئ القانونية :

١ - لا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء

إداري بطلب إلغاء القرار الصادر بـ ندب موظف إلى جهة أخرى توطئة لنقله إليها نهائياً ،

٣٦٢

٢٨ من مارس ١٩٦٤

١ - أجاب : إقامة خاصة . ق ٨٩ لسنة ١٩٦٠
إقامة ممتدة ، سلطة تقديرية .

ب - إبعاد : أجنبي ، سلطة تقديرية ، مصلحة عامة .

ج - رقابة : قضاء إداري ، مشروعية ، رقابة
دولية ملائمة لتقديرية الإدارة ، سلطة ، إساءة استعمالها
قانون ، مخالفته .

المبادئ القانونية :

١ - يميز القانون ٨٩ لسنة ١٩٦٠ بين
فئة الأجانب ذوي الإقامة الخاصة ، ويعتبر
إقامتهم في البلاد في حكم الإقامة الممتدة ، لأن
الترخيص لهم بالإقامة وبتجديدها يتم بقوة
القانون ، دون أن يكون للإدارة سلطة تقديرية
في هذا الشأن .

ورفض الترخيص بالإقامة أو تجديدها ،
إذا ما توفرت حالة من الحالات المنصوص عليها
في المادة ٢٦ من هذا القانون ؛ مشروط بعرض
أمر إبعادهم على اللجنة المشار إليها في المادة ٢٩ ،
ووجوب موافقتها على ذلك .

٢ - إبعاد الأجانب حق مقرر للدولة
ولها سلطة تقديرية لمسوغاته ، تقيدها بحسن
استعمال هذا الحق ، بقيام الإبعاد على أسباب
جديدة ، تقتضيها المصلحة العامة في حدود
القانون .

وفق ما اقتضته المصلحة العامة ؛ ما لم يكن
المقصود منه توقيع عقوبة مقننة على الموظف .
فإذا نقل بعض موظفي أقسام وزارة
الأوقاف إلى هيئة الإصلاح الزراعي تمهيدا
لنقلهم إليها ، فإن القرار الصادر بنقلهم هو
قرار ندب ، لا يمدو أن يكون نقلا مكانيا ،
لا ستر عقوبة مقننة .

٢ - لا يجوز وضع الموظف الموقوف على
درجة أقل من تلك التي كان يشغلها قبل نقله .
نضيه ١٧١٣ لسنة ٦ ق

٣٦١

٢٢ من مارس ١٩٦٤

منازعة إدارية : دعوى ، إجراءات ، قانون مجاز
الدولة ، قانون مرافعات ، غياب خصوم .

المبدأ القانوني :

الأصل في المنازعات الإدارية وجوب
تطبيق قواعد الإجراءات المنصوص عليها في
قانون مجلس الدولة .

ولا سبيل إلى تطبيق قانون المرافعات ،
إلا فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة ،
بشرط ألا تعارض مع أحكامه نصا أو روحا .
فدستبعد مثلا من النظام القضائي لمجلس الدولة ،
النظام الإجرائي المتبع في حالة غياب كل الخصوم
أمام المحاكم المدنية .

نضيه ٢٥٠١ لسنة ٦ ق .

٣ — تقف رقابة القضاء الإدارى على قرار الإبعاد ، عند حد المشروعية أو عدمها فى نطاق الرقابة الادارية . وليس للقضاء وزن مناسبات قرار الإبعاد ، أو التدخل فى تقدير خطورة سببه ، يدخل ذلك فى نطاق الملاءمة التقديرية للإدارة بغير معقب عليها . مادام قرارها قد خلا من إساءة استعمال السلطة ، ومن مخالفة القانون .

قضية ٢٤ لسنة ٨ ق .
وقضية ٤٥٢ لسنة ٩ ق

٣٦٣

٢٩ من مارس ١٩٦٤

١ — قرار إدارى : ق ١١ لسنة ١٩١٠ ، مدارس معلمى الكتائب ، ساطة تقديرية . عمل ماذى .
ب — مجلس دولة : قرار إدارى صادر قبل إنشائه .

المبادئ القانونية :

١ — اشترط القانون ١١ لسنة ١٩١٠ الخاص بمدارس معلمى الكتائب ، لاعطاء شهاده الكفاءة للتعليم فى الكتائب ، تمضية سنة يعد الحصول عليها ، بطريقة مرضية فى

التعليم بأحد الكتائب الخاصة لتفتيش وزارة المعارف .

وقرار الوزير بحرمان أحد الطالبة من الحصول على هذه الشهادة لسوء سلوكه ؛ هو قرار إدارى مستند إلى سلطة تقديرية ، وليس عملا ماديا .

٢ — صدور القرار الإدارى قبل إنشاء مجلس الدولة ، مانع من الطعن فيه .
قضية ٥١٣ لسنة ٦ ق

٣٦٤

٢٩ من مارس ١٩٦٤

حكم : حججه شئ . مقضى به . تعويض .
المبدأ القانونى :

قضاء الحكم بإلغاء القرار الصادر بتخطى أحد الأشخاص فى التمييز ، وتعيين من يلونه فى ترتيب الامتحان ، من شأنه أن يستحق الميخلى الحصول على تعويض عن الفترة التى قضاه بدون عمل .

قضية ١٧١٠ لسنة ٦ ق

محكمة القضاء الإداري

مايو ١٩٦٤

٣٦٥

أول مايو ١٩٦٣

أ - كادر كتابي : كادر إداري ، رفع درجة ، كتابيه
إلى إدارية . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة
م م ٢٨ و ٤٧ .
ب - لجنة شؤون موظفين : نقل كادر متوسط
إلى كادر عمال . أقدمية .

المبادئ القانونية :

١ - رفع الموظف من كادر أدنى إلى
كادر أعلى ، هو بمثابة التعيين في هذا الكادر
الأخير ، فضلاً عما ينطوي عليه في الوقت ذاته
من ترقية في كادر أعلى .

والقانون لم يخضع النقل وما ينطوي عليه
من ترقية من كادر أدنى إلى كادر أعلى للقيود
التي يجب على جهة الإدارة التزامها في إجراء
الترقية .

٢ - للنقل من الكادر المتوسط إلى
الكادر العالي طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ٤٧
من قانون موظفي الدولة ، هو بمثابة تعيين ،

ولا يستتبعه الموظف المنقول أقدميته في
الكادر الأدنى .

وما يوجب القانون عرضه على لجنة
شؤون الموظفين طبقاً للمادة ٢٨ من قانون
التوظيف مقصور على النقل والترقية ؛ وبذلك
تخرج حالة التعيين من وجوب العرض على
اللجنة .

المحكمة :

ومن حيث أن الفقرة الأخيرة من المادة ٧٤
من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هي التي تكلمت
على نقل الدرجات من الكادر المتوسط إلى
الكادر العالي ، فنصت على أنه في حالة نقل بعض
الدرجات من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي
بميزانية إحدى الوزارات أو المصالح ، يجوز
بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل
الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط إلى الكادر
العالي في نفس درجته ، أو تسوية حالته على
درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة
لها . وقد ورد في المذكرة الإيضاحية أنه قد
تستدعي حالة العمل والمصلحة العامة نقل وظيفة
ما بدرجة في الكادر المتوسط إلى الكادر العالي
وإن يتم هذا النقل في قانون الميزانية نفسه ونقل
الوظيفة من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي

لا يتتبع حتماً بقوة القانون في نقل من يقوم بعملها من أحد الكادرين إلى الآخر ، فقد لا يكون صالحاً للقيام بأعمال وظيفته في الكادر العالي ، سواء من حيث الكفاية أو المؤهل . ولأن هذا النقل يعتبر تحسباً في حالة الموظف ، لا يجوز إجراؤه إلا في الحدود وبالشروط التي ينص عليها القانون .

ومن حيث إن المحكمة الإدارية العليا سبق أن قررت (سنة رابعة للعدد الأول ص ٢٤٢) أنه ليست ثمة شك في أن رفع الموظف من كادر أدنى إلى كادر أعلى هو بمثابة التعيين في هذا الكادر الأخير ، فضلاً عما ينطوي عليه في الوقت ذاته من ترقية في كادر أعلى ، وما يعلوها من ترقيات في هذا الكادر الأخير .

ومن حيث أنه من المقرر أن التعيين في الوظائف العامة متروك تقديره للجهة الإدارية بما لا يعقب عليها ، طالما لم يكن التعيين مشوباً بعيب إساءة استعمال السلطة وطالما لم يقيد بها القانون بنص خاص ، ومادامت لم تقيد نفسها بقواعد معنية . كما أن نقل الموظف تبعاً لنقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي هو أمر جوازى للوزير بترخيص في إجراءاته بحسب مقتضيات المصلحة العامة طبقاً للصريح نص المادة ٤٧ فقرة أخيرة وأن القانون لم يخضع هذا النقل مع ما ينطوي عليه من ترقية من كادر أدنى إلى كادر أعلى للقيود التي يجب على جهة الإدارة التزامها في إجراء الترقية ، سواء بالآدمية أو بالاختيار .

ومن حيث إنه لم يقدّم دليل في الأوراق على

انحراف جهة الإدارة بسلطاتها عند إصدار القرار المطعون فيه ؛ ومن ثم يكون هذا القرار صحيحاً لا مطعون عليه .

وحيث إنه لا وجه لما نعاة المدعى على القرار المعطون فيه من أنه لم يعرض على لجنة شؤون الموظفين طبقاً للمادة ٢٨ من القانون التوظيف ذلك أن النقل من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ٤٧ هو بمثابة تعيين ، ولا يستعجب الموظف المنقول أقدميته في الكادر الأدنى طبقاً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة . وما يوجب القانون عرضه على لجنة شؤون الموظفين طبقاً للمادة ٢٨ المشار إليها ؛ إنما هو مقصور على النقل والترقية . وبذلك تخرج حالة التعيين من وجوب العرض على اللجنة ولذلك يتعين الحكم برفض الدعوى مع إلزام المدعى بالمصروفات .

قضية ٦٤٣ لسنة ١٤١٤ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد فهمى البيلوى ولطفى نجيب عبدالله ، وصادق حس مبروك المستشارين -

٣٦٦

أول مايو ١٩٦٣

صحيفة دعوى : بطلانها . محام ، محظور عليه المرافعة ضد مصلحة بالوزارة . حكم سائر ، مصالح الوزارة .

المبدأ القانونى :

تقضى المادة ٢١ من القانون ٩٦ لسنة

١٩٥٧ بشأن الحماية أمام المحاكم ، بحظر المرافعة

ضد المصلحة التي كان الحامي يعمل بها ، قبل
مضى ثلاث سنوات من ترك خدمتها .

والحظر المشار اليه ينصب على المرافعة ضد
المصلحة التي كان الحامي يعمل بها ؛ وهو
ما يخرج باقى مصالح الوزارة من نطاق هذا
الحظر .

المحكمة :

ومن حيث أن الوزارة دفعت الدعوى
بإعلان صحيفتها تأسيساً على أن المحامي وقعها
محظور عليه المرافعة ضدها ، لأنه كان يعمل
بإدارة الشؤون القانونية بها ، ولم يرض على
تركه خدمتها في أغسطس سنة ١٩٥٩ والتوقيع
على صحيفة الدعوى ، الثلاث سنوات المنصوص
عليها في المادة (٢١) من القانون ٩٦ لسنة
١٩٥٧ بشأن المحاماة أمام المحاكم .

ومن حيث إنه ظاهر أن الحظر المشار إليه
إنما ينصب على الواقعة ضد المصلحة التي كان
يعمل بها ، بصريح نص المادة (٢١) من
القانون المشار إليه . وهو ما يخرج باقى مصالح
الوزارة عن نطاق هذا الحظر . كما هو الحال من
الحالة المعروضة . إلا أن الوزارة تمسكت به
في العديد من الدعاوى أمام القضاء الإداري ،
ومن بينها الدعوى ٢٩ لسنة ١٤ ق المقامة من
السيد / محمد أمين عزم ضد وزارة الصحة .
فطعنن الوزارة أمام المحكمة الإدارية العليا في

الحكم الذي صدر فيها من محكمة القضاء
الإداري بجلسة ١٥ من مايو ١٩٦٠ - وتمسكت
بالدفع المنوره هذه ، غير أن هيئة المفوضين قدمت
تقريراً رأت فيه رفضه للأسباب التي استندت
إليها ؛ وفعلاً قضت دائرة فحص الطعون بإجماع
الآراء بجلسة ٢٤ من مارس ١٩٦٣ رفض الطعن .

ومن حيث أنه على ما تقدم وتمشياً مع الاتجاه
القضائي للمحكمة الإدارية العليا ، وللمسوغات
التي رأت من أجلها طرح هذا الدفع السابق
لبداؤه من الوزارة أمام دائرة فحص الطعون
حتى أنها قضت في موضوع الطعن المشار إليه
برفضه - فإنه يجب على هذا المفتضى رفض
الدفع في هذه الدعوى .

فضية ١٣٥٦ لسنة ١٤ ق برئاسة وعضوية السادة
الأساتذة أحمد فهمى الببلاوى ، ومحمد عبد الجواد حـ بن
ولطافى نجيب عبد الله المستشارين .

٣٦٧

٨ من مايو ١٩٦٣

١ - مخالفة مالية : مجلس تأديبي ، ق ٢١٠ لسنة
١٩٥١ بشأن موظفى الدولة ق م ٣ و ٨٤٠ مرسوم
بقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ ، ق ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ،
قرار إداري ، اختصاص . مخالفة مالية .

ب - دعوى تأديبية : سقوطها بمضى ست سنوات ،
مرسوم بقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ م ٢٠

المبادئ القانونية :

١ - المجلس التأديبي لمحاكمة الموظفين عن
المخالفات المالية لم يكن قائماً في سبتمبر ١٩٥٦

وقت التحقيق في المخالفات المنسوبة إلى المدعى.

٢ - النص الخاص بسقوط الدعوى التأديبية بمضى خمس سنين ، نص مستحدث ، لا يجري العمل به إلا من تاريخ العمل بالقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ .

المحكمة :

ومن حيث إن المدعى ينعى على القرار المطعون فيه صدوره مشوباً بعيب عدم الاختصاص لصدوره من رئيس المصلحة التي يتبعها المدعى ، في حين أن المختص بتوقيع الجزاء عن المخالفات المالية المنسوبة إليه هو المجلس التأديبي الذي أنشأه المرسوم بقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ .

ومن حيث أن القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل لأحكام القانون ٢٠ لسنة ١٩٥١ وهو القانون الذي صدر القرار المطعون فيه في ظله - ينص في مادته الثالثة على إلغاء المرسوم بقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مجلس تأديبي لمحاكمة الموظفين المسؤولين عن المخالفات المالية وقد عدت المادة ٨٤ من قانون التوظيف ، المعدلة بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ، الجزاءات التي يجوز توقيعها على الموظفين عن المخالفات المالية والإدارية ، وهي الإنذار ، والحكم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين ، ونصت المادة ٨٥ من نفس القانون على أن لوكيل الوزارة أو لوكيل المساعد أو لرئيس المصلحة كل من دائرة اختصاصه توقيع عقوبات الإنذار والحكم من المرتب لمدة لا تتجاوز ٤٥

يوماً في السنة الواحدة ، بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوماً ، وذلك بعد سماع أقوال الموظف وتحقيق دفاعه ، ويكون قراره في ذلك مسبباً .

ومن حيث أنه يتضح مما تقدم أن المجلس التأديبي لمحاكمة الموظفين عن المخالفات المالية لم يكن قائماً وقت صدور القرار المطعون فيه . وإن القرار المطعون فيه صدر من ملك إصداره قانوناً ، إعمالاً لأحكام القانون ٢١ لسنة ١٩٥١ معدلاً بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ .

ومن ثم فإن ما نعاه المدعى على القرار المطعون فيه من صدوره مشوباً بعيب عدم الاختصاص لا سند له من القانون ، خلاق بالإهدار .

ومن حيث إن المدعى ينفي على القرار ، بالإضافة إلى ما تقدم ، أنه صدر عن وقائع تمت سنة ١٩٥١ ؛ أي مضى عليها أكثر من ست سنوات من تاريخ حدوثها لتاريخ توقيع الجزاء سنة ١٩٥٧ ؛ والمدعى يهدف من ذلك إلى الدفع بسقوط الدعوى التأديبية .

ومن حيث إن القانون الواجب التطبيق في هذه الحالة هو القانون الساري المفعول وقت حدوث الذنب الإداري المنسوب إلى المدعى - وهو ما يهدف إليه المدعى - وهذا القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ ولما كانت المادة ٢٠ سنة تنص على سقوط الدعوى التأديبية بمضى خمس سنوات من تاريخ وقوع المخالفة . وتقطع هذه

المبدأ القانوني :

تقدير الرؤساء المختصين ، وكذلك تقدير لجنة شؤون الموظفين في كل مرحلة من مراحل التقرير السري السنوي ، لا يخضع لرقابة القضاء الإداري ، ولا سبيل إلى مناقشتها ؛ بشرط أن تكون النتيجة النهائية لتقدير كفاية الموظف على أساس هذه التقديرات لها ما يساندها من واقع ملف الخدمة .

فإذا أبدت السلطات المختصة بوضع التقديرات أسباباً أسست عليها تقديرها ، فإن تلك الأسباب تخضع لرقابة القضاء الإداري .

وبمجرد حلول ميعاد التقارير السرية السنوية ، يجب تقدير درجة الموظف دون ما نظر لمدة عمله خلال السنة ، طالت هذه المدة أم قصرت .

المحكمة :

من حيث أنه من المستقر قضاء أن تقديرات الرؤساء المختصين ؛ وكذلك تقدير لجنة شؤون الموظفين في كل مرحلة من مراحل التقرير السري السنوي لا تخضع لرقابة القضاء الإداري ولا سبيل إلى مناقشتها لتعلقها بتصميم اختصاص الإدارة دون معقب عليها من جانب القضاء المذكور ، إذ لا يجوز أن ينصب نفسه مكان الإدارة في هذه التقديرات بالتدخل في وزنها ، إلا أن هذا

المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة . وتسري المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء . وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة إلى أحدهم يترتب عليه إنقطاعها بالنسبة إلى الباقين ولم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة المدة .

ومن حيث إن هذا النص خاص بسقوط الدعوى التأديبية نص مستحدث ، فإعمالاً للمادة الثانية من قانون المرافعات لا يجرى هذا المعيار إلا من تاريخ العمل بالقانون ١٢٢ المنوه عنه وذلك في سنة ١٩٥٢ .

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن التحقيق في المخالفات متى نسبت إلى المدعى قد أجرى في سبتمبر سنة ١٩٥٦ ، وإن الجزاء الذي رقع عليه قد أعان له في ٢١ من يوليو ١٩٥٧ ، ولما كانت إجراءات التحقيق والاتهام قاطعة المدة السقوط بنص المادة ٢٠ السابق الإشارة إليها ، فمن ثم فإن ما نعاه المدعى من سقوط الدعوى التأديبية لا أساس له من القانون ، واجب عدم الاعتداد به .

قضية ٢١٢ لسنة ١٤ ق برئاسة وعضوية السادة الأستاذة أحمد فهمي البيلاوي ومحمد عبد الجواد حسين وصادق حسن مبروك المستشارين .

٣٦٨

١٥ مايو ١٩٦٣

تقرير سري سنوي : ضعيف : قضاء إداري ، رقبته ؛ قرار إداري سببه . عمل ، انقطاع ، ق ١١٢ لسنة ١٩٥٩ م ٣٠ ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ٥٧ ، تقرير سنوي ، وضعه عن مدة أقل من سنة .

مشروط بأن تكون النتيجة النهائية لتقدير كفاية الموظف على أساس هذه التقديرات لها ما يساندها من وافع ملف خدمته الذي يعتبر المرجع الرئيسي في استظهار مدى كفاية الموظف واستقامته في عمله ؛ وكذلك في استقامته خارج نطاق الوظيفة وكرامتها .

كما أنه من جهة أخرى متى أبدت السلطات المختصة بوضع التقديرات أسباباً أسست عليها تقديرها ، فإن تلك الأسباب تخضع لرقابة القضاء الإداري : إذ شأن التقرير السري السنوي في هذه الحالة شأن أي قرار إداري آخر ، يجب أن يقوم على سبب صحيح ، ومن ثم لا يتعرض القضاء الإداري لمشروعية سببه إلا إذا صدر مقترناً به فعندئذ يخضع هذا السبب لرقابة القضاء المذكور .

ومن حيث إنه يبين .. أن المدعى قد تخلف عن العودة إلى أرض الوطن رغم انتهاء إجازته الدراسية ، المرخص له فيها . وانقطع بذلك عن عمله ، وبذلك يكون قد خرج على حكم المادتين ٣٠ من القانون ١١٢ لسنة ١٩٥٩ و ٥٧ من القانون ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وقد أكتفت المحكمة « التأديبية » بمعاقبته بالإنذار مراعية .. أن المدعى قد قارف المخالفة بدافع من حب العلم والاستزادة منه .

كما يبين من ملف خدمة المدعى أنه لم يكن يؤدي ما يطلب تأديته من أعمال منذ التحاقه بالعمل ولم يجد معه المحاولات .. لإقناعه بالتعاون والقيام بالعمل إذ كان يجيب بأنه لا يمكن له القيام بأي عمل ذي مسؤولية حتى يحل موضوع سفره

إلى الخارج لإكمال دراسته ، الأمر الذي من أجله اضطّر السيد كبير المهندسين للمشروعات إلى طلب نقله إلى أي قسم آخر بدون بدل ؛ وقد صدر بعد ذلك الأمر الإداري .. بنقل المدعى وعلم به المدعى .. فتقدم ملتصقاً لرجاء تنفيذ أمر النقل حتى يبيت في طلب استقالته غير أن الجهة الإدارية رفضت هذا الطلب وحددت يوم ١٩٦٠/٤/٢ لتنفيذ قرار النقل ، ومع ذلك لم ينفذ المدعى هذا القرار حتى وافقت الهيئة على طلب مؤسسة الطاقة الذرية على ندمه إليها .

ومن حيث إنه ثمة يبين أن اتهاماً جدياً كان موجهاً إلى المدعى . وقت وضع التقرير السري السنوي عنه عن عام ١٩٥٩ . وكان المدعى يمتنعاً عن القيام بأي عمل ذي مسؤولية ، كما أنه رفض تنفيذ قرار النقل إلى منطقة الوجه البحري وقدم طلبات لقبول استقالته ، ورغم أن الهيئة لم توافق عليها فقد أصر عدم تنفيذ ذلك القرار وإذا كانت هذه العناصر تحت نظر لجنة شؤون الموظفين عند اجتماعها لتقدير درجة كفاية المدعى عن عام ١٩٥٩ فقدرتها بدرجة ضعيف ، فمن ثم يكون تقريرها قد استمد من عناصر صحيحة مادية ثابتة في الأوراق وتؤدي قانوناً إلى النتيجة التي انتهت إليها وبالتالي يكون قرارها بتقدير كفاية المدعى بدرجة ضعيف وهو ذات التقدير الذي قدره رئيساً المدعى المباشران والمدير المحلي ورئيس المصلحة ، قد صدر مطابقاً للقانون .

ولاحظة لما لعاه المدعى عليه هذا التقرير ، بأنه وضع عن مدة تقل عن سنة لأنه فضلاً عن أن المدعى تسلم العمل في ٢٩ من أغسطس سنة

المؤكدة :

ومن حيث إن القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ولائحته التنفيذية قد نظم كيفية إعداد التقارير السنوية السرية ورسم المراحل والإجراءات التي تمر بها حتى تصبح نهائية ، فنصت المادة ٣١ على أن يقدم التقرير السري عن الموظف من رئيسه المباشر ، ثم يعرض على المدير المحلي للإدارة فرئيس المصلحة لإبداء ملاحظاتها ثم يعرض بعد ذلك على لجنة شؤون الموظفين لتسجيل التقرير . ونص في الفقرة الثانية من المادة ٣٠ المعدلة بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على أن تكتب هذه التقارير على النماذج ويحسب الأوضاع التي يقررها وزير المالية والاقتصاد بقرار يصدر منه بعد موافقة ديوان الموظفين . وتنفيذا لذلك صدر القرار الوزاري ٦٢٩ لسنة ١٩٥٧ ناصا في مادته الأولى على أن تعد التقارير السنوية السرية للموظفين لغاية الدرجة الثالثة على أساس تقدير كفاية الموظف بدرجات نهايتها القصوى مائة درجة ، يخصص منها ستون درجة للعمل والإنتاج وعشر درجات للمواظبة ، وعشرون درجة للأصناف الشخصية وعشر درجات للقدرات . ونص في المادة الثامنة على أن يعد التقرير الرئيسي المباشر ويعرض بعد ذلك على المدير المحلي فرئيس المصلحة اللذين لهما الحق في الموافقة أو إدخال تعديل على تقرير الرئيس المباشر ، وفي حالة الموافقة يكتفى بتوقيعها في الخانة المعدة لذلك .

كما تنص المادة الخامسة عشر من اللائحة التنفيذية على أنه إذا كان الموظف مندوبا للقيام

١٩٥٩ واجتمعت لجنة شؤون الموظفين لتقدير درجة كفايته في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٦٠ فإن جهة الإدارة ملزمة قانوناً بوضع تقرير سري عن حالة الموظف لضبط درجة كفايته عن السنة المقدمة ، لما رتبته القانون عليه من آثار منها منح العلاوات والترقيات ، وعلى هذا فإنه بمجرد حلول ميعاد وضع التقارير السرية السنوية يجب تقدير درجة الموظف دون ما انظر لمدة عمله خلال السنة طال أم قصرت .

قضية ١٥١٢ لسنة ١٤ في برئاسة وعضوية السادة الأستاذة أحمد فهمي البيلوي ومحمد عيد الجواد حسين واطفي نجيب عبدالله المستشارين .

٣٦٩

١٥ من مايو ١٩٦٣

تقرير سنوي سري : موظف ، جهة منقول منها ، جهة منقول إليها ، موظف مندوب للقيام بعمل وظيفة أخرى . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة م ٣٠ و ٣١ و ٣٢ . ق ٧٣ لسنة ١٩٥٧ . قرار وزاري ٦٢٩ لسنة ١٩٥٧ .

المبدأ القانوني :

يجب استكمال التقرير السنوي السري المقدم من رئيس الموظف في الجهة التي نقل إليها ؛ بتقرير آخر يقدم من رئيس الموظف المباشر والمدير المحلي بالجهة المنقول منها .

بعمل وظيفة أخرى لمدة لا تزيد على ستة أشهر في الوزارة أو المصلحة ذاتها أو في وزارة أو مصلحة أخرى . أعد رئيسه المباشر في الوظيفة المندوب للقيام بعملها مذكرة بملاحظاته عن مدة نديه ويرسلها للرئيس المباشر للموظف في وظيفته الأصلية يعتمد عليها في إعداد تقريره . فإذا زادت مدة التنب على ستة أشهر أعد الرئيس المباشر في الوظيفة المندوب للقيام بعملها التقرير السنوي والذي يرسل إلى الجهة المندوب منها الموظف لإرفاقه بملف خدمته ، وذلك بالاسترشاد بمذكرة يعدها الرئيس الأصلي عن المدة المسكلة للسنة ، ويراعى في كل ذلك أحكام الفقرة الثانية من المادة ١٣ التي تنص على أن يخطر إبداع الملاحظات المتعلقة بعمل الموظف ملف الخدمة إلا بعد تسليم الموظف صورتها وتوقيعه على الأصل بما يفيد الاستلام . أو إرسالها إليه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول إذا امتنع عن استلام صورة من هذه الملاحظات أو التوقيع بما يفيد الاستلام .

ومن حيث مفاد هذه النصوص أن تقدير كفاية الموظف ، سواء من الرئيس المباشر أو المدير المحلى أو رئيس المصلحة ، يجب أن يتم وفق الأوضاع التي رسمها ونظمتها القانون والقرار الوزاري المنفذ له ، لأن المشرع أراد أن تحاط التقارير بسياج منيع يحميها عن الأهواء ويجعلها بمنأى عن نوازع الهوى ، والمقصود بذلك كله توفير الضمانات للموظف حتى يكون التقدير مبنيًا على أسس واضحة .

ومن حيث إن المفردات المضمومة للملف

القضية قد خلت مما يثبت أن رؤساء المدعى بمنطقة الغربية قد أعدوا تقريراً عن درجة كفاية المدعى عن المدة التي زاول فيها المدعى عمله بها لمدة زادت على ستة شهور . وكان يتعين استكمال التقرير المطعون فيه بتقرير آخر يقدم من رئيس المدعى المباشر والمدير المحلى بمنطقة الغربية ، وهي الجهة المنقول منها ، ذلك أن المادة ٣١ وإن كانت استلزمت أن يقدم التقرير السنوي عن الموظف من رئيسه المباشر ، ثم يعرض على المدير المحلى ، ورئيس المصلحة ، إلا أنها قد افترضت الصورة العادية ، وهي بقاء الموظف طيلة العام الذي كتب عنه التقرير في جهة واحدة ليستطيع رئيسه المباشر أن يقدر خلاله درجة كفايته . أما نقل الموظف خلال السنة من جهة إلى أخرى كحالة المدعى ، فإنه يلزم استيفاء التقرير بتقرير آخر من الجهة التي نقل إليها أو نقل منها ، وهو ما لم يتبع بالنسبة المدعى ، وهذا المبدأ هو الذي تستند عليه المحكمة أخذاً بما تستمد منه من حكم المادة الخامسة عشرة من اللائحة التنفيذية لقانون التوظيف وهو الإجراء اللازم قانوناً في حالة التنب ، ومن باب أولى يستلزم الأخذ به في حالة النقل . ومن حيث إنه لسكل ما تقدم يكون القرار المطعون فيه معيباً بعيب مخالفة القانون فلا ينتج أثره ، مما يتعين معه الحكم بإلغائه مع ما يترتب على هذا الإلغاء من آثار أخصها أحقية المدعى في الحصول على ما قد يكون مستحقاً له من علاوة دورية حرم منها بسبب هذا التقرير .

قضية ٥٣ لسنة ١٦ ق برعاية وعضوية السادة الأساتذة أحمد فهمي البيلالوي ، محمد عبد الجواد حسين ومصدق حسن مبروك المستشارين .

الجمعية العمومية للقسم الاستشاري

المسكبة م م ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٥٩ و ٦٣ ، تطوع ،
تعيين أقدميته ، مجند ، كتائب الأعمال الوطنية .

الفتوى :

المواد ٣٤ إلى ٣٦ من ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥
بشأن الخدمة العسكرية ، تجيز التطوع للخدمة
في القوات المسلحة ، أو في كتائب الأعمال
الوطنية ، مع سريان الأحكام الخاصة بالجندين
إلزاماً على المتطوعين ، ما عدا الميعاد الذي
يستحقون فيه التسريح .

ولا تشمل هذا الحكم ما نصت عليه
المادتان ٥٩ و ٦٣ من أولوية الجندين في التعيين ،
وحساب مدة التجنيد في أقدمية الدرجات التي
يعينون فيها .
فتوى ٢٠١٩

٣٧٢

١٣ من نوفمبر ١٩٦٣

رسم : ضريبة : إدارة محلية . دستور مؤقت م ٢٣ ،
ق ١٢٤ لسنة ١٩١٠ بشأن الإدارة المحلية .

الفتوى :

لا يعتبر مشروعا القرار الذي يصدره أحد
مجالس المحافظات بفرض رسم قدره مائتان

نوفمبر ١٩٦٣

٣٧٠

٣ من نوفمبر ١٩٦٣

تقرير سنوي : موظف ، كفايته ، تقديرها بدرجة
ضعيف ؛ علاوة ، ترقية ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن
موظفي الدولة م ٣١

الفتوى :

تقدير كفاية الموظف بدرجة ضعيف ،
وفقاً لنص المادة ٣١ من قانون التوظيف ، يوجب
حرمانه أول علاوة دورية ، سواء أ كان
موعد استحقاقها في السنة التي قدم فيها هذا
التقرير ، أو في السنة التالية لها ، دون اعتداد
بدرجة الكفاية في هذه السنة الأخيرة .

ويختلف الحكم بالنسبة للترقية : إذ يحرم
الموظف منها في السنة التي يصدر فيها التقرير
المذكور ، وحدها .
فتوى ١٩٨٨

٣٧١

٤ من نوفمبر ١٩٦٣

قوات مسلحة : ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة

وخمسون مليماً على كل مشترك تليفوني ، على أن تقوم الجهة المسؤولة عن توصيل الأجهزة التليفونية بتحصيل هذا الرسم قبل تحرير الاشتراك أو تجديده .

ذلك بأن إصدار مثل هذا القرار يتعارض مع المادة ٢٣ من الدستور المؤقت ، ومع أحكام القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الإدارة المحلية فتوى ٢٠٥٦

٣٧٣

١٤ من نوفمبر ١٩٦٣

موظف : معار ، مرتب ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن الموظفين م ٥١ قرار مجلس وزراء في ٢٤ من أغسطس ١٩٥٥ .

الفتوى :

يعتبر جوازياً للجهة الإدارية التي يقبها الموظف صرف الراتب الذي تصرفه الحكومة المصرية للموظفين المعارين إلى المملكة الليبية المتحدة ، طبقاً لحكم المادة ٥١ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن الموظفين ، ولقرار مجلس الوزراء في ٢٤ من أغسطس ١٩٥٥ بشروط الإحارة وإجراءاتها . فتوى ٥٦٣

٣٧٤

١٤ من نوفمبر ١٩٦٣

هبة : مسترة ، شكل ، بطلان ، مدني م ٤٨٩ .
التزام طبيعي .

الفتوى :

المقد الذي يوصف بأنه عقد شراء ، استقرهبة ، رغم تضمه تفاذلاً عن الثمن إلى المشتري ؛ لا يعتبر عقداً ساتراً لهبة : لوضوح نية التبرع . وتكون الهبة باطلة .

فإذا نفذت هذه الهبة اختياراً طبقاً لنص المادة ٤٨٩ من القانون المدني ؛ اعتبر هذا التنفيذ إجازة للهبة الباطلة ، لا تنفيذاً لالتزام طبيعي . فتوى ٢٠٥٩

٣٧٥

١٧ من نوفمبر ١٩٦٣

شركة عامة : موظف ، إعانة غلاء ، لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، قرار جمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٥ .

الفتوى :

ألفت لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة

المؤسسات العامة ، الصادرة بالقرار الجمهوري
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، الفظم الخاصة بإعانة غلاء
المعيشة ونصها على استمرار العاملين في تقاضي
مرتباتهم الحالية ، بما فيها هذه الإعانة ، بصفة
شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقاً
لأحكامها :

فلا يجوز زيادة قيمة إعانة للغلاء المستحقة
للعاملين الموجودين في خدمة الشركات في
تاريخ العمل باللائحة ، نتيجة لتغير حالتهم
الاجتماعية بعد هذا التاريخ .

فتوى ٢٠٧٥

٣٧٦

١٧ من نوفمبر ١٩٦٣

جامعة : هيئة التدريس ، معيد ق ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ،
ق ٢٨٧ لسنة ١٩٥٩ . وظيفة حكومية ووظيفة
في هيئة عامة .

الفتوى :

تمس الفقرة الثمانية من الجدول الملحق
بقانون الجامعات ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ، المعدل
بالقانون ٢٨٧ لسنة ١٩٥٩ ، على احتفاظ
أعضاء هيئة التدريس بمرتباتهم عند تعيينهم في
« وظائف حكومية » .

والمقصود « بالوظائف الحكومية » في
مفهوم هذه الفقرة ، هو وظائف الحكومة
والهيئات العامة .
فتوى ٢٠٧٥

٣٧٧

١٧ من نوفمبر ١٩٦٤

إعانة اجتماعية : موظف ، مرتب ، مجلس وزراء ،
قرارات ٣٠ من يناير و ١٢ و ٢٢ من أغسطس
١٩٤٤ و ٢٩ من يولية ١٩٥١ .

الفتوى :

الإعانة الاجتماعية مقدرة بمبلغ جنبيه واحد
تمنح للموظف عند زواجه لأول مرة ، وفقاً
لقرارات مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير و ١٢
و ٢٢ من أغسطس ١٩٤٤ .

ويقطع مبلغ الإعانة ، وفقاً لقرار مجلس
الوزراء . الصادر في ٢٩ من يولية ١٩٥١
من أول الشهر التالي لتاريخ طلاق الزوجة
أو وفاتها . ويعقد في ذلك بتاريخ وقوع
الطلاق ، بصرف النظر عن كونه رجعيّاً
أو بائناً ، ودون ارتباط باستحقاق المطلقّة نفقة
في خلال فترة العدة .

فتوى ٢٠٧٣

٣٧٨

١٧ من نوفمبر ١٩٦٣

تعليم ثانوي : في ١ ٢ لسنة ١٩٥٣ م ٤٠ ، إعادة الدروس .

الفتوى :

نص المادة ٤٠ من القانون ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الثانوي ، على عدم السماح للتلميذ بإعادة الدروس أكثر من مرة واحدة في أي فترة .

ولا يعتبر إعادة ، انتظام التلميذ ، بعد تغيبه بعذر مقبول ؛ ويبقى حقه في الإعادة إذا مارس .

فتوى ٢٠٧٢

٣٧٩

١٧ من نوفمبر ١٩٦٣

جامعة : عمادة ، بدل ؛ في ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ، في ٢٧٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم جامعات .

الفتوى :

القانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ، المعدل بالقانون ٢٨٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم الجامعات ، يقرر في جدول المرتبات والمكافآت الملحق به ، بدل عمادة لعميد الكلية مدة عمادته .

ولما كان قيام وكيل جامعة القاهرة لفرع الخرطوم بشؤون كليات هذا الفرع ، راجعاً إلى تواليه اختصاصات مجالس الكليات .

ربما يتم تشكيلها ؛ وليس بصحة كونه عميداً لهذه الكليات ، أو منتدباً للقيام بهذه المهمة ، فمر لا يستحق البديل المقرر للعميد .
فتوى ٢٠٧٤

٣٨٠

١٧ من نوفمبر ١٩٦٣

قرار إداري : إلغاء ، كلى ، جزئي ، نفاذه ، بأثر رجعي .

الفتوى .

إذا صدر قرار من وزارة التربية والتعليم بترقية عدد من الموظفين إلى الدرجتين السادسة والخامسة ، ثم صدر الحكم بإلغاء هذا القرار فيما تضمنه من تخطي بعض الموظفين وكثرت الطعون تبعاً لذلك .

فإنه يجب إعادة النظر في مراكز المرشحين بمقتضى هذا القرار الملغى ، وإجراء المناظرة بينهم وبين من تخطوا على أساس الكفاية التي اتخذت أصلاً كمعيار لحركة الترقية الملغاة ، ثم تجري حركة ترقية جديدة على الأساس

الصحيح ؛ مع إهدار كل قرار صدر
مستنداً للقرار الملغى أو المسحوب .

ويكون تاريخ الترقية الجديدة مستنداً إلى
تاريخ الحركة محل الطعن .
فتوى ٢٠٧٠

٣٨١

١٩ من نوفمبر ١٩٦٣

طرح نهر وأكله : ق ٧٣ لسنة ١٩٥٣ م ٩ ،
تعويض ، طلبه ، مبعاده ، ميعاد تنظيمي ، مخالفة .

الفتوى :

نصت المادة التاسعة من القانون ٧٣ لسنة
١٩٥٣ على تقديم طلبات التعويض من أصحاب
أكل النهر ، في خلال شهر يونية .

وهو ميعاد تنظيمي ، قصد به تجميع طلبات
التعويض لدى جهة الإدارة ، حتى تستطيع
حصر هذه للطلبات وتخصها في خلال السنة
للتأية لتقديمها ، ولا يترتب على مخالفة البطلان
فتوى ١٢٨٤

٣٨٢

٢٥ من نوفمبر ١٩٦٣

مهندس رى : راتب ، بدل تفرغ ، قرار رئيس
الجمهورية ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ ، اختيار ، قيامه على فهم
خاطيء عدول .

المبدأ القانوني :

ينتهي حق الخيار المقرر لمهندس رى في
الجمع بين بدل التفقيش وبدل التخصص ،
أو منحهم بدل التفرغ الكامل وحده ، بمضى
مدته أو باستعماله .

ولا يجوز العدول على الرغبة التي يبدئها
المهندس ، سواء قبل انقضاء المدة المحددة أو بعد
انقضائها . ولا يغير من هذا الفطر الاستناد إلى
قيام الاختيار على فهم خاطيء للقانون في شأن
مدى الخصم من بدل التخصص .

ولا وجه لقياس هذه الحالة على فتوى
الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها
المعقدة في ٥ من يونية ١٩٦٣ ، في شأن تحديد
ميعاد الاختيار ، المنصوص عليه في القانون ١٢٥
لسنة ١٩٦١ المأذونين الذين يشتغلون بالتدريس
فتوى ١٣٠٧

٣٨٣

٢٥ من نوفمبر ١٩٦٣

مكافآت تشجيعية : خدمة ممتازة قرار مجلس وزراء
١٦ من أكتوبر ١٩٥٥ ، قانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١
بشأن موظفي الدولة م ٤٥ .

الفتوى :

المكافآت التشجيعية التي يجوز منحها مقابل الخدمات الممتازة ، وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أكتوبر ١٩٥٥ ، استناداً إلى المادة ٤٥ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن التوظيف ، لا يجوز أن يتجاوز مائة جنيه في السنة المالية الواحدة ، إلا بقرار من رئيس الجمهورية ، سواء أكانت ممنوحة من جهة واحدة ، أم أكثر من جهة .

فتوى ١٣٠٦

٣٨٤

٢٥ من نوفمبر ١٩٦٣

بنك مركزى مصرى : بنك أهلى ، محافظ ، وكيله ؛
نهاية خدمة ، مكافأة ق ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ م ١٣
بشأن البنك الأهلى المصرى ، قرار جمهورى ٣٣٣٦
لسنة ١٩٦٠ بنظام البنك المركزى م ٢١ ، ق ١٥٣
لسنة ١٩٦١ .

المبدأ القانونى :

تبص المادة ١٣ من القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن البنك المركزى المصرى ، على استمرار من يلحق بالعمل بالبنك المركزى المصرى ، من موظفى البنك الأهلى المصرى ، فى تقاضى كل الحقوق وللزايا المقررة لهم وفقاً لنظام البنك الأخير .

فإذا صدر قرار جمهورى بتعيين وكيل محافظ البنك الأهلى ، وكيلاً لمحافظ البنك المركزى ، دون أن يحدد مرتبه ، فإنه يحتفظ بما كان يتقاضاه من مرتبات ومكافآت من البنك الأهلى طبقاً لنص المادة ١٣ سالفة الذكر .

ولا تعارض بين هذا الحكم ، وما تقضى به المادة ٢١ من نظام البنك المركزى ، الصادر بالقرار الجمهورى ٣٣٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، من أن يكون تعيين محافظ البنك ووكلائه وتحديد مرتباتهم ، بقرار جمهورى .

ويعتبر ما قضى به النظام قاعداً عامة لا تعارض مع الحكم الوقتى لنص المادة ١٣ . وتكون تسوية مكافأة نهاية الخدمة ، لمن سرى عليهم الحكم الوقتى ، على أساس مرتباتهم قبل الالتحاق بالبنك المركزى .

ولا وجه للاحتجاج بما نص عليه القانون ١٥٣ لسنة ١٩٦١ ، من عدم تعيين أى شخص بمرتب أو مكافأة قدرها ١٥٠٠ جنيه فأكثر ، إلا بقرار جمهورى ، واستصدار قرارات جمهورية بالنسبة للموظفين الحاليين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، إذا كان هؤلاء الموظفون قد فصلوا من الخدمة قبل انقضاء هذه المهلة .

فتوى ١٣١٣

٣٨٥

٢٦ من نوفمبر ١٩٦٣

موظف : مرتب ؛ معاش ؛ ق ٢٥ لسنة ١٩٥٧
بشأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة ، وبين
المعاش .

الفتوى :

تتصرف أحكام القانون ٢٥ لسنة ١٩٥٧
بشأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة

وبين المعاش قبل التمييز ؛ إلى أصحاب المعاش ،
لا إلى المستحقين عنهم من ورثتهم .

وتتحدد أحكام القرار الجمهوري الصادر
بالترخيص بالجمع بين المعاش والمرتب ، بنطاق
القانون ٢٥ لسنة ١٩٥٧ ؛ ويترب على ذلك
وقف المعاش الموروث ، إذا اشتغل صاحبه
بالحكومة أو بالمؤسسات والهيئات العامة ،
كالملك الأهلي مثلا .

فتوى ١٣١٥

أحكام عربية

هذا باب جديد خصصناه لنشر ما عسانا أن نجد من الأحكام ذات المبادئ التي تصدرها محاكم البلاد العربية ، ولا سيما إذا تضمنت أسبابها ما يصح أن ينتفع به السادة المحامون في مرافعاتهم وإعداد مذكراتهم .

المحْكِر

مجلس الدولة السوري^(١)

محكمة القضاء الإداري

المؤرخة :

ومن حيث إنه من الثابت من الوقائع ومن الوثائق ، أن المرحوم . الذي كان يشغل وظيفة مدير التعليم الفني والمهني في وزارة التربية والتعليم قد قام بمهمة رسمية إلى مدن حمص وحماه وحلب منذ ١١ من يناير ١٩٦٣ استغرقت أربعة أيام . قام خلالها بحل المشاكل القائمة في مدارسها المهنية .

ومن حيث أن الثابت أيضاً أن المرحوم . قام صباح يوم ١٧ من يناير ١٩٦٢ بزيارة المعهد العالي للفنون الجميلة لحل الخلافات القائمة بين أعضاء الهيئة التدريسية ، ولم ينته من مهمته هذه حتى اضطر في الحال إلى زيارة المدرسة الثانوية الصناعية بدمشق ، حيث كان الطلاب مضربين عن تلقي الدروس ، فوقف المرحوم بينهم يناقشهم في مشروعية مطالبهم زهاء أربع

٣٨٦

٣٠ من يونيو ١٩٦٣

موظف : وفاته بسبب حادث وقع بسبب الوظيفة ، حادث طارئ رانب تقاعدي ، عدالة اجتماعية .

المبدأ القانوني :

تكون وفاة الموظف حاصلة نتيجة لحادث وقع بسبب الوظيفة ، سواء أكان الحادث مادياً أو معنوياً أو فكرياً أو نفسياً ، وبسبب خارجي أو بسبب داخلي والإرهاق بالعمل الفكري ؛ والانفعال النفسي الناتج عن القيام بالوظيفة ، يعبران من الحوادث المشمولة بأحكام المادة ٢٣ من قانون التأمين والمعاشات .

(١) مجلة القانون (مجلة شهرية تصدرها وزارة العدل السورية) العدد العاشر ، السنة الثالثة عشرة ، جادى الأول ١٣٨٣ .

ساعات ، يقتنعهم بالعدول عن أضرارهم لتأمين مصالحتهم والمصالحة العامة في مرفق التعليم .

ومن حيث إنه من الثابت أن الإعتياء قد بدا على المرحوم وهو يناقش طلاب الثانوية الصناعية ، حتى اضطر إلى القول أنني أشعر بأنه لم يعد بإمكانى الكلام كما ترون .

ومن حيث إنه من الثابت أنه فور عودة المرحوم .. من المدرسة الصناعية إلى مكتبه في وزارة التربية والتعليم ، أصيب بنوبة قلبية بحضور المراقبين المراجعين ، فأتصل أحدهم من المكتب بالطبيب وأعلمه بحالة المرحوم ، وطلب موافاته إلى منزله حيث نقله إليه في الحال .

ومن حيث إنه من الثابت من التقارير الطبية المنظمة من قبل الدكتور .. أن المرحوم بقى مصاباً بالنوبات التشنجية طيلة ثلاثة أسابيع حتى توفي بتاريخ ٧ من فبراير ١٩٦٢ .

ومن حيث إن الجهة المدعية تطلب اعتبار وفاة مؤرخها نتيجة لحادث وقع بسبب الوظيفة ، وتطلب الحكم لها باستحقاقها راتباً تقاعدياً يساوي ثلاثة أرباع الراتب الأخير الذي كان يتقاضاه واستحقاقها تعويضاً إضافياً قدره ٥٠٪ من تعويض التأمين ، وذلك عملاً بالمادة ٢٣ من القانون ١١٩ لسنة ١٩٦١ للتأمين والمعاشات ، نتيجة لحادث بإصابة مادية وبفعل خارجي كما تنص المادة ٢٣ المشار إليها ، ولأن الوفاة النوبة القلبية يسكون نتيجة استعداد شخصي ولأسباب خاصة لا علاقة لها بالوظيفة ، كما أن التقرير الطبي

منظم بعد وفاة بزمان طويل ، وصادر عن غير الهيئة المختصة .

ومن حيث إن الجهة المدعية ردت على أقوال جهة الإدارة بأن الاجتهاد استقر على أن طارئ العمل قد تكون أسبابه مادية أو عقلية أو نفسية وأن قانون التأمين والمعاشات شرع لمصلحة الفرد لذلك يجب أن يفسر لمصلحته بخلافه هو متعارف عليه في تفسير النصوص المالية لمصلحة الخزينة .

ومن حيث إن جهة الإدارة أجهت بأنه إذا اعتبرت وفاة المرحوم بسبب الوظيفة لا يمكن لكل مستفيد من المعاش أن يربط الوفاة بأسباب الوظيفة ، وفي ذلك هدر لحقوق المشتركين الآخرين في صندوق التأمين والمعاشات .

ومن حيث إن المادة ٢٣ من قانون التأمين والمعاشات ، تنص على ما يلي :

ويخصص المعاش الموظف في حالة الفصل بسبب عدم اللياقة الصحية أو الوفاة وذلك نتيجة لحادث وقع بسبب الوظيفة سواء كان ذلك في أوقات العمل الرسمية أو غيرها بنسبة ثلاثة أرباع الراتب الأخير مهما تكن مدة الخدمة .

كما يمنح الموظفون الذين يفصلون بسبب الظروف المشار إليها والمستفيدون عنهم في حالة وفاتهم تعويضاً إضافياً يقدر بواقع ٥٠٪ من تعويض التأمين الذي يستحق لهم وفقاً لأحكام المادة ١٤ من هذا القانون .

ويحدد وزير المالية بقرار منه الاجراءات

الواجب اتباعها لإثبات أن الحادث وقع بسبب الوظيفة .

ومن حيث أن قانون التأمين والمعاشات لم يحدد هيئة مختصة لإعطاء التقارير الطبية ؛ كما أن جهة الإدارة لم تقل بأن السيد وزير المالية أصدر قرارا بتحديد الإجراءات الواجب اتباعها لإثبات أن الحادث وقع بسبب الوظيفة تتبع الجهة المدعية تلك الإجراءات لذلك يكون حريا بالرفض ، دفع جهة الإدارة بأن التقرير الطبي معطى من غير الجهة المختصة .

ومن حيث إن مانف الدعوى يحوى على تقريرين طبيين خاصين بالمرحوم . ونظما قبل الوفاة ، وعلى تقرير ثالث نظم بعد الوفاة بزمان قصير ، يكون دفاع جهة الإدارة لهذا السبب حريا بالرفض أيضا .

ومن حيث إن عبارة « نتيجة لحادث وقع بسبب الوظيفة » الواردة في المادة ٢٣ المذكورة جاءت مطلقة ، فيكون التفسير الصحيح لها هو أن تكون الوفاة قد حصلت بسبب حادث وقع بسبب الوظيفة .

وهذا الحادث يستوى فيه أن يكون ماديا أو معنويا « فكريا أو نفسيا » وبسبب خارجى أو بسبب داخلى ؛ فالإهراق بالعمل الفكرى والانفعال النفسى الذين يتعرض لهما الموظف أثناء ممارسة الوظيفة ويثبت أن ذلك قد تم بسبب الوظيفة ، يعتبران من الحوادث التى تقع بسبب الوظيفة ، والتى تنطبق عليهما أحكام المادة ٢٣ المشار إليها .

ومن حيث إعطاء جهة الإدارة أن عبارة « نتيجة لحادث وقع بسبب الوظيفة » تعنى حدوث فعل مادى . وبسبب خارجى فقط ، دون الأفعال غير المادية ؛ والتى تقع نتيجة لأسباب داخلية ؛ هو تضيق النص الذى جاء مطلقا ، وهو تفسير لا يتفق مع روح التشريع . ولا مع مبادئ العدالة الاجتماعية .

ومن حيث إنه لمعرفة ما إذا كانت وفاة مؤثر الجهة المدعية نتيجة لحادث وقع بسبب الوظيفة أم لا ، لا بد من تتبع الحوادث التى سبقت الإصابة والوفاة وارتباط بعضها ببعض والفواصل الزمنية بينها ، والاستعانة برأى أهل الخبرة فى فن الطب .

ومن حيث إنه من الثابت من الوثائق بأن المرحوم . قام بمجهود أثناء زيارة المدارس المهنية فى مدن حمص وحماء وحلب لحمل مشاكلها بتاريخ ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من كانون الثانى ١٩٦٢ ، كأنه بذل جهدا كبيرا يوم ١٧ من يناير ١٩٦٢ لانتهاء الخلافات القائمة بين أعضاء الهيئة التدريسية فى المعهد العالى للفنون الجميلة ، ولانتهاء إضراب طلاب المدرسة الثانوية الصناعية بدمشق ، مما اضطره لمناقشتهم زهاء أربع ساعات رافقتها انفعالات نفسية وارهاق فكرى انتهت فورا وأثناء فترة الدوام الرسمى وفى مكتبته فى الوزارة وبحضور المراجعين ، إلى إصابته بنوبة قلبية نقل على أثرها إلى منزله .

ومن حيث إنه من الثابت من التقارير الطبية ومن وقائع الدعوى أن المرحوم . : لزم فرائشه

أثر إصابته بالنوبة القلبية بتاريخ ١٧ من يناير ١٩٦٢ حتى انتهت إلى وفاته بتاريخ ٧ من فبراير ١٩٦٢ .

ومن حيث إنه تبين من تسلسل الحوادث التي مر بها المرحوم قبيل إصابته أنه قضى فترة من الزمن اضطر خلالها بحكم وظيفته أن يقوم بجهود كبيرة متواصلة في سبيل مصلحة المرفق العام الذي يقوم بخدمته، وأن الجهود التي يقوم بها أمثال المرحوم بحكم نوعية أعمالهم ، هي جهود فكرية ترافقها انفعالات نفسية .

ومن حيث إنه من الثابت أن الجهود التي بذلها المرحوم في أداء واجبه الوظيفي وخاصة يوم ١٧ من يناير ١٩٦٢ انتهت في الحال ، وهو في مكتبه ، إلى إصابته بالنوبة القلبية ، فيسكون الارتباط بين حوادث المعهد العالي للفنون والمدرسية الثانوية الصناعية التي وقعت بسبب الوظيفة وبين وفاة . المذكور وثيقا وآنيا .

ومن حيث إن التقارير الطبية المنظمة من قبل الدكتور . . أستاذ أمراض القلب في جامعة دمشق ، والذي أشرف على معالجة المرحوم . . منذ بدء إصابته حتى تاريخ وفاته ، والمنظمة بتاريخ ٢٥ من يناير ١٩٦٢ و ٥ من فبراير ١٩٦٢ و ١٣ من مارس ١٩٦٢ و ١٧ من أكتوبر ١٩٦٢ تشير إلى أن المرحوم . . أصيب بنوبة تشنجية في الصدر بتاريخ ١٧ من يناير ١٩٦٢ استمرت طيلة ثلاثة أسابيع حتى توفي بنوبة خناقية صباح السابع من شباط ١٩٦٢ ؛ ويقول الدكتور . . في تقريره المنظم بتاريخ ١٣ من مارس ١٩٦٢ والذي أعاد تنظيم صورة عنه بتاريخ ١٧ من أكتوبر ١٩٦٢ لتقديمها للبحكمة ، أن المرحوم . .

أخبرة في الزيارة الأولى أن النوبة أنهت في أعقاب مناقشات وخطبة القاها في الطلاب المصريين ، وانفعل أثناءها كثيرا ؛ ويستطرد الدكتور في تقريره بأنه يعتقد أن النوبة كانت مثارة بالانفعال ونتيجة لعمل مرهق متواصل .

ومن حيث إن المحكمة استمعت في جلسة ١٦ من مايو ١٩٦٢ إلى بعض الايضاحات من الدكتور . . بناء على طلبها ، وقد جاء فيها بأن التقارير الطبية المشار إليها منظمة من قله ، وأنه يعتبر نفسه طبيب أسرة المرحوم . . الذي لم يشك مرضا معيناً ، وأن للنوبة التشنجية أسبابا عديدة منها الاجتهاد البدني الفيزيولوجي أو النفسي ؛ وأنه لا يمكن تعيين السبب المباشرة لحدوث النوبة إلا بالاصغاء إلى أقوال المريض ، وأنه يرجح أن ما ذكره له المرحوم في زيارته الأولى بعد الإصابة ودونه في التقرير الطبي ، هو سبب النوبة التي أصابته .

ومن حيث إن المحكمة ترى . . أن الجهود المتواصلة التي بذلها المرحوم في أداء وظيفته منذ إصابته بنوبة قلبية في مكتبه الرسمي وقبل أن ينتهي الدوام الرسمي ويمارس أي عمل آخر لاعلاقة له بالوظيفة ، أزمته الفرائض مدة ثلاثة أسابيع انتهت بوفاته بسببها . . ، أن تلك الجهود هي الحادثة التي وقعت للمرحوم . . بسبب الوظيفة والتي أدت لوفاته ، خاصة وأنه لم يثبت بأنه كان يشكو من أعراض مرض القلب قبل الحادثة المذكورة ومن حيث إنه لكل ما تقدم تكون الوفاة نتيجة لحادث وقع له بسبب الوظيفة ، وتنطبق على هذه الوفاة أحكام المادة ٢٣ من قانون التأمين والمعاشات وتستفيد ورثته من الراتب التقاعدي والتعويض الإضافي المنصوص عليهما في المادة المذكورة .

قوانين وقوانين

قانون ٤٣ (١) لسنة ١٩٦٥

في شأن السلطة القضائية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه . وقد أصدرناه :

مادة ١ — يلغى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء والقوانين المعدلة لها ، ويستعاض عنها بنصوص القانون المرافق ويلغى كل نص آخر يخالف أحكامه .

مادة ٢ — جميع الدعاوى القائمة أمام المستشار الفرد أو القاضى الفرد ولم يكن قد تم الفصل فيها عند العمل بهذا القانون - تعال بمحالتها وبدون رسوم إلى محاكم الجنايات المختصة أو الدوائر المختصة في المحاكم الابتدائية على حسب الأحوال .

مادة ٣ — تستمر محاكم الاستئناف في نظر قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية الصادرة في دعاوى الحيازة التي رفعت إليها قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ والتي ترفع إليها عن أحكام صادرة قبل العمل به ، وذلك حتى يتم الفصل فيها نهائيا ، ويكون الحكم الصادر منها غير قابل للطعن بطريق النقض .

٤ — تختص الهيئة العامة للموارد المدنية بمحاكمة النقض بالفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المالية أو مصادر كل منهما من إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المالية .

وتطبق القواعد والإجراءات المنصوص عليها في المواد ١٨ فقرة ثمانية و ١٩ و ٢٠ من القانون المرافق بالنسبة للطلبات الخاصة بالفصل في النزاع المذكور .

مادة ٥ — تدمج في فئة واحدة وظائف القسطين ، ب الحالية وذلك سواء بالنسبة إلى القضاة أو الرؤساء بالمحاكم الابتدائية ومن في حكمهم من رجال النيابة العامة .

مادة ٦ — مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم شؤون رجال

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٦٢ الصادر في ٢٢ من يولييه ١٩٦٥

(م ١ — مجله)

القضاء الشرعى المنقولين إلى المحاكم الوطنية أو أى قانون آخر يلعب الأعضاء الملاحقون بالمحاكم ونيابات الأحوال الشخصية — طبقاً لحكم المادة الثانية من القانون المذكور — بألقاب رجال القضاء والنيابة المماثلة لدرجاتهم (مستشارين أو رؤساء محاكم ابتدائية أو قضاة أو وكلاء للنائب العام أو مساعدين أو معاونين بالنيابة العامة) على حسب الأحوال .

مادة ٧ - استثناء من أحكام المادة ٢ من القانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه في المادة السابقة ، تجب ترقية رجال القضاء الشرعى الذين يحمل دورهم في الترقية دون أن يتموا المدد المنصوص عليها في البنود (ج ، د ، هـ ، و) من المادة المذكورة ، وذلك على ألا تتجاوز الترقية بهذا الطريق عشر عدد الوظائف المرشح للترقية إليها .

وتحسب هذه النسبة لكل وظيفة على أساس عدد الوظائف المرشح للترقية إليها خلال سنة مالية كاملة .

مادة ٨ - استثناء من أحكام المادتين ٤٤ و ٤٣ من القانون المرافق يجوز تعيين الباحثين الحاصلين على إجازة القضاء الشرعى أو الشهادة العالية أو العالمية من الأزهر ، الموجودين في الخدمة في نيابات الأحوال الشخصية أو الإدارات التابعة للديوان العام بوزارة العدل أو بالمحاكم في تاريخ العمل بهذا القانون — في وظائف معاونين أو مساعدين للنيابة العامة أو وكلاء للنائب العام (للأحوال الشخصية) . وذلك بمراعاة مدد خدمتهم وكفائتهم .

مادة ٩ - استثناء من حكم البند ٣ من المادة ٥٥ من القانون المرافق ، يجوز أن يعين معاوناً بالنيابة العامة للأحوال الشخصية الحاصلون على الشهادة العالية من كلية الشريعة مع إجازة القضاء أو الإجازة العالمية مع التخصص في الشريعة الإسلامية والقانون .

مادة ١٠ - يدرج المعينون وفقاً لأحكام المادتين السابقتين في وظائف القضاء والنيابة للأحوال الشخصية .

مادة ١١ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٨٥ (١٩ يوليو سنة ١٩٦٥) .

قانون السلطة القضائية

الباب الاول

المحاكم

الفصل الاول - ترتيب المحاكم وتنظيمها

مادة ١ - تتكون المحاكم من :

(أ) محكمة النقض .

(ب) محاكم الاستئناف .

(ج) المحاكم الابتدائية .

(د) المحاكم الجزئية .

وتختص كل منها بنظر المسائل الى ترفع اليها طبقا للقانون .

مادة ٢ - يكون مقر محكمة النقض مدينة القاهرة .

مادة ٣ - تؤلف محكمة النقض من رئيس وعدد كاف من نواب الرئيس والمستشارين ، وتكون بها دائرة لنظر المواد الجنائية ودائرة لنظر المواد المدنية والتجارية ودائرة لنظر مواد الأحوال الشخصية والمراد الأخرى يرأس كلا منها الرئيس أو أحد نوابه ، ويجوز تعدد هذه الدوائر بقدر الحاجة .

وتتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون وتصدر الأحكام من خمسة مستشارين .

مادة ٤ - تشكل الجمعية العمومية لمحكمة النقض هيئتين بالمحكمة كل منهما من أحد عشر مستشاراً برئاسة رئيس المحكمة أو أحد نوابه إحداهما المواد الجنائية والثانية للمواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرها .

وإذا رأت إحدى دوائر المحكمة العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة أحالت الدعوى إلى الهيئة المختصة بالمحكمة للفصل فيها وتصدر الهيئة أحكامها بالعدول بأغلبية سبعة أعضاء على الأقل .

وإذا رأت إحدى الدوائر العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة صادرة من دوائر أخرى أحالت الدعوى إلى الهيئتين مجتمعتين للفصل فيها ، وتصدر الأحكام في هذه الحالة بأغلبية أربعة عشر عضواً على الأقل .

مادة هـ - يكون مقر محاكم الاستئناف في القاهرة والإسكندرية وطنطا والمنصورة وبني سويف وأسيوط . وتوافق كل منها من رئيس وعدد كاف من نواب الرئيس ورؤساء الدوائر والمستشارين .

وتصدر الأحكام من ثلاثة مستشارين .

ويجوز أن تنعقد محكمة الاستئناف في أي مكان آخر في دائرة اختصاصها أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة - وذلك بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف .

وكذلك يجوز تأليف دائرة استئنافية بصورة دائمة في أحد مراكز المحاكم الابتدائية بقرار يصدر من وزير العدل بعد أخذ رأي الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف .

مادة هـ - تشكل في كل محكمة استئناف محكمة أو أكثر لتظر قضايا الجنايات وتوافق كل من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف .

ويرأس محكمة الجنايات في كل مدينة بها محكمة ابتدائية وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية

ويجوز أن تنعقد في أي مكان آخر في دائرة اختصاصها - أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة ولذلك بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف .

مادة ٨ - يكون مقر المحكمة الابتدائية في كل عاصمة من عواصم محافظات الجمهورية ، وتوافق كل محكمة من عدد كاف من الرؤساء والقضاة ، ويرأسها مستشار يندب من مستشاري محاكم الاستئناف بموافقة مجلس القضاء الأعلى وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد .

وتصدر الأحكام من ثلاثة قضاة .

ويجوز أن تنعقد المحكمة الابتدائية في أى مكان آخر في دائرة اختصاصها - أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة - وذلك بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس المحكمة .

مادة ٩ - إنشاء محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية وتعيين دائرة اختصاص كل منها أو تعديله ليكون بقانون .

مادة ١٠ - تذهباً بدائرة اختصاص كل محكمة ابتدائية محاكم جزئية يكون لإنشاؤها وتعيين مقارها وتحديد دوائر اختصاصها بقرار من وزير العدل .

ويجوز أن تنعقد المحكمة الجزئية في أى مكان آخر في دائرة اختصاصها أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة - وذلك بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس المحكمة .

مادة ١١ - يجوز تخصص القاضى بعد مضى أربع سنوات على الأقل من تعيينه في وظيفته . ويجب أن يتبع نظام التخصص بالنسبة إلى المستشارين وبالنسبة لمن يكون من القضاة قد مضى على تعيينه ثمانى سنوات .

ويصدر بالانظام الذى يتبع في التخصص قرار من وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى على أن تراعى فيه القواعد الآتية:

(أولا) يكون تخصص القاضى في فرع أو أكثر من الفروع التالية :

جنائى - مدنى - تجارى - أحوال شخصية - مسائل اجتماعية (عمال) - مسائل مالية (غرائب).

ويجوز أن تزداد هذه الفروع بقرار من مجلس القضاء الأعلى .

(ثانيا) يقرر مجلس القضاء الأعلى الفرع الذى يتخصص فيه القاضى بعد استطلاع رغبته .

ويجوز عند الضرورة ندب القاضى المتخصص من فرع إلى آخر .

مادة ١٢ - لوزير العدل أن يثبىء بقرار منه بعد موافقة الجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية محاكم جزئية ويخصصها بنظر نوع معين من القضايا ويبين في القرار مقر كل محكمة ودائرة اختصاصها .

مادة ١٣ - تصدر الأحكام في المحاكم الجزئية من قاض واحد .

الفصل الثانى - ولاية المحاكم

مادة ١٤ - تختص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات والجزائى إلا ما استثنى بنص خاص .

مادة ١٥ - إذا دفعت قضية مرفوعة أمام المحكمة بدفع يثبىء نزاعا تختص بالفصل فيه جهة

قضاء أخرى وجب على المحكمة إذا رأت ضرورة الفصل في الدفع قبل الحكم في موضوع الدعوى أن توقفها وتحدد للخصم الموجه إليه الدفع ميعادا يستصدر فيه حكما نهائيا من الجهة المختصة فإن لم تر لزوما لذلك أغفلت الدفع وحكمت في موضوع الدعوى .

ولإذا قصر الخصم في استصدار حكم نهائى في الدفع في المدة المحددة كان للمحكمة أن تفصل في الدعوى بحالتها .

مادة ١٦ — ليس للمحاكم أن تنظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أعمال السيادة . ولهادون أن تؤول الأمر الإدارى أو توقف تنفيذه أن تفصل :

١ - في المنازعات المدنية والتجارية التى تقع بين الأفراد والحكومة أو الهيئات العامة بشأن عقار أو منقول هذا الحالات التى ينص فيها القانون على غير ذلك .

٢ - فى كل المسائل الأخرى التى يخولها القانون حق النظر فيها .

مادة ١٧ - إذا رفعت دعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادى وأمام جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائى ولم تنخل إحداهما عن نظرها أو تخلت كاتاهما عنها برفع طاب تعيين الجهة المختصة إلى محكمة تنازع الاختصاص ، ويختص هذه المحكمة كذلك بالفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من جهة القضاء العادى والآخر من جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائى .

مادة ١٨ - تؤلف محكمة تنازع الاختصاص من :

(أ) رئيس محكمة النقض أو أحد نوابه عند الضرورة رئيسا

(ب) ثلاثة من مستشارى محكمة النقض يختارهم جمعيتها العمومية سنويا عضوا

(ج) ثلاثة من مستشارى المحكمة الإدارية العليا يختارهم جمعيتها العمومية سنويا عضوا

وتعقد المحكمة جلساتها فى القاهرة .

مادة ١٩ - يترتب على رفع الطاب إلى المحكمة المشار إليها بالمادة السابقة وقف السير فى الدعوى المقدم بشأنها طاب تعيين المحكمة المختصة .

ولإذا قدم الطاب بعد الحكم فى الدعوى فلرئيس محكمة تنازع الاختصاص أن يأمر بوقف تنفيذ الحكمين المتناقضين أو أحدهما .

مادة ٢٠ — يرفع الطالب في الأحوال المبينة في المادة ١٧ بعريضة تودع قلم كتاب محكمة النقض موقع عليها من محام مقبول أمام هذه المحكمة يتضمن — عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحال إقامتهم — موضوع الطلب وبيانا كافيا عن الدعوى التي وقع في شأنها التنازع أو التخلي .

وعلى الطالب أن يودع مع هذه العريضة صورا منها بقدر عدد الخصوم مع حافظة بالمستندات التي تؤيد طلبه ومذكرة .

ويعين رئيس محكمة تنازع الاختصاص أحد مستشاريها لتحضير الدعوى وتمثيلها للمرافعة وله إصدار القرارات اللازمة لذلك .

وعلى قلم الكتاب إعلان الخصوم بصورة من العريضة مع تكليفهم الحضور في الجلسة التي تحدد لتحضير الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى تعرض على رئيس المحكمة لتحديد جلسة أمام المحكمة للمرافعة في موضوعها .

ولا تحصل رسوم على هذا الطلب .

مادة ٢١ — تفصل محكمة تنازع الاختصاص في الطلب بعد سماع أقوال النيابة العامة بحكم غير قابل للنقض .

مادة ٢٢ — تبين قواعد اختصاص المحاكم في قانون المرافعات وقانون الإجراءات الجنائية .

الفصل الثالث — في الجلسات والأحكام

مادة ٢٣ — تكون جلسات المحاكم علنية إلا إذا أمرت المحكمة بجمعها سرية مراعاة الآداب أو محافظة على النظام العام ويكون النطق بالحكم في جميع الأحوال في جلسة علنية .

ونظام الجلسة وضبطها منوطان بالرئيس .

مادة ٢٤ — لغة المحاكم هي اللغة العربية .

وللمحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يحملونها بوساطة مترجم بعد حلف اليمين .

مادة ٢٥ — تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة .

الفصل الرابع — في النيابة العامة

مادة ٢٦ — تمارس النيابة العامة الاختصاصات المخولة لها قانونا . ولها دون غيرها الحق في رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

مادة ٢٧ — مأمورو الضبط القضائي يكونون فيما يتعلق بأعمال وظائفهم تابعين للنيابة العامة ويجوز لها عند الضرورة تكليف معاون النيابة لتحقيق قضية بأركانها .

مادة ٢٨ — يكون لدى المحاكم نائب عام يعاونه محام عام أول وعدد كاف من المحامين العامين ورؤساء النيابة ووكلائها ومساعديهامعانيها .

وفي حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه يحل محله المعامى العام الأول ويكون له جميع اختصاصاته أيا كانت .

مادة ٢٩ — يقوم بتأدية وظيفة النيابة أمام محكمة النقض النائب العام أو محام عام أو أحد رؤساء النيابة .

ويقوم بتأدية هذه الوظيفة أمام باقي المحاكم من سبق ذكرهم أو أحد وكلاء النيابة أو مساعديهامعانيها .

مادة ٣٠ — يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين .

مادة ٣١ — رجال النيابة تابعون لرؤسائهم بترتيب درجاتهم ثم لوزير العدل .

مادة ٣٢ — تتولى النيابة العامة الإشراف على السجون وغيرها من الأماكن التي تنفذ فيها الأحكام الجنائية ويحيط النائب العام وزير العدل بما يبدو للنيابة العامة من ملاحظات في هذا الشأن .

الفصل الخامس — في إدارة نفوذ المحاكم

مادة ٣٣ — تتولى النيابة العامة الإشراف على الأعمال المتعلقة بنفوذ المحاكم .

مادة ٣٤ — حميلة الفرامات وسائر أنواع الرسوم المقررة بالقوانين في المواد الجنائية والمدنية والأحوال الشخصية وكذلك الأمانات والودائع يكون تحصيلها وحفظها وصرفها بمعرفة السكاتب الأول والسكاتب والمرطفين المعيّنين لذلك تحت إشراف النيابة العامة ورقابة وزارة العدل .

الفصل السادس - في الجمعيات العمومية واللجان الوقتية

مادة ٣٥ - تجتمع محكمة النقض وكل محكمة استئناف وكل محكمة ابتدائية بهيئة جمعية عمومية للنظر فيما يأتي :

(أ) ترتيب تأليف الدوائر وتشكيل الهيئات .

(ب) توزيع القضايا على الدوائر المختلفة .

(ج) ندب مستشاري محاكم الاستئناف للعمل بمحاكم الجنايات وقضاة المحاكم الابتدائية للعمل بالمحاكم الجزئية .

(د) سائر المسائل المتعلقة بنظام المحاكم وأدورها الداخلية .

(هـ) المسائل الأخرى المنصوص عليها في القانون .

وتنظر الجمعية العمومية لمحكمة النقض والجمعيات العمومية لمحاكم الاستئناف كذلك في تحديد عدد الجلسات وأيام وساعات انعقادها .

مادة ٣٦ - مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الأخيرة من المادة السابقة يصدر وزير العدل قراراً في بداية العام القضائي بتحديد عدد الجلسات وأيام وساعات انعقادها في المحاكم الأخرى .

مادة ٣٧ - تتألف الجمعية العمومية لكل محكمة من جميع قضاتها العاملين بها وتدهى إليها النيابة العامة ويكون لممثل النيابة العامة رأي معدود في المسائل التي تتعلق بأعمال النيابة .

مادة ٣٨ - تعقد الجمعية العمومية بدعوة من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه من تلقاء نفسه أو بناء على طلب خمس عدد قضاتها على الأقل أو بناء على طلب النيابة العامة ويبين في الطلب المقدم من القضاة سبب اجتماع الجمعية العمومية وميعاده . فإذا لم يستجب رئيس المحكمة لهذا الطلب قام بالدعوة أقدم القضاة الموقعين عليه .

مادة ٣٩ - لا يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحاً إلا إذا حضره أكثر من نصف عدد قضاة المحكمة فإذا لم يتوافر هذا النصاب أعيدت الدعوة ويكون الانعقاد صحيحاً إذا حضره ربع عدد قضاة المحكمة .

مادة ٤٠ — تصدر قرارات الجمعيات العمومية بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين .

وإذا تسارت الآراء يرجع الجانب الذى فيه الرئيس .

مادة ٤١ — تؤلف فى كل محكمة لجنة تسمى (لجنة الشئون الوقتية) من رئيس المحكمة أو أقدم نوابها أو رئيس إحدى الدوائر فيها رئيسا ومن أقدم اثنين من أعضائها وتقوم بمباشرة سلطة الجمعية العمومية عند تعذر دعوتها فى أثناء العطلة القضائية فى المسائل المستعجلة .

مادة ٤٢ — تبلغ قرارات الجمعيات العمومية ولجان الشئون الوقتية لوزير أن يعيد إلى الجمعيات العمومية للمحاكم الابتدائية ولجان الشئون الوقتية بها ما لا يرى الموافقة عليه من قراراتها لتداول فيها مرة أخرى ثم يصدر قراره بعد ذلك بما يراه .

مادة ٤٣ — أثبت محاضر الجمعيات العمومية فى دفتر يعد لذلك ويرفعها رئيس المحكمة وأمين السر أو مكرتير الجلسة .

الفصل السابع — المكتب الفنى بمحكمة النقض

مادة ٤٤ — يكون بمحكمة النقض مكتب فنى يؤلف من رئيس من أعضائها وعدد كاف من الأعضاء فى درجة رؤساء بالمحاكم وقضاة أو ما يعادلها ويكون تدبيرهم للعمل بقرار من وزير العدل لمدة سنة قابلة للتجديد بموافقة مجلس القضاء الأعلى بناء على ترشيح رئيس محكمة النقض أو من يقوم مقامه .

ويحق به عدد كاف من الموظفين .

ويختص المكتب بالمسائل الآتية .

١ — استخلاص القواعد القانونية التى تقررها المحكمة فيما تصدره من أحكام وببوابها وفهرستها بعد عرضها على رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم — بحيث يسهل الرجوع إليها .

٢ — إصدار مجموعات الأحكام والنشرة التشريعية :

٣ — إعداد البحوث الفنية التى يطلب إليه رئيس المحكمة القيام بها .

٤ — سائر المسائل الأخرى التى يعهد إليه رئيس المحكمة القيام بها .

الباب الثاني

في قضاة المحاكم على اختلاف درجاتهم

الفصل الأول — في تعيين القضاة وترقيتهم وأقدمتهم

مادة ٤٥ — يشترط فيمن يولى القضاء .

- ١ — أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وكامل الأهلية المدنية .
- ٢ — ألا تقل سنه عن ثلاثين سنة إذا كان التعيين بالمحاكم الابتدائية وعن أربعين سنة إذا كان التعيين بمحاكم الاستئناف وعن ثلاث وأربعين سنة إذا كان التعيين بمحكمة النقض .
- ٣ — أن يكون حاصلًا على إجازة الحقوق من إحدى كليات الحقوق بجامعة الجمهورية العربية المتحدة أو على شهادة أجنبية معادلة لها وأن ينجح في الحالة الأخيرة في امتحان المعادلة طبقاً للقوانين واللوائح الخاصة بذلك .
- ٤ — ألا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو مجالس النأديب لأمر مغل بالشرف ولو كان قد رد إليه اعتباره .
- ٥ — أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

مادة ٤٦ — يمين قضاة المحاكم الابتدائية من الهيئات الآتية :

- (أ) قضاة المحاكم الابتدائية السابقين ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون .
- (ب) وكلاء النائب العام من الفئة الممتازة .
- (ج) وكلاء النائب العام الذين شغلوا هذه الوظيفة مدة أربع سنوات متوالية .
- (د) النواب بمجالس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وكلاء النيابة الإدارية من الفئة الممتازة .
- (هـ) المحامين الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المحاماة فعلاً أو أى عمل يعتبر نظيراً لعمل إدارة قضايا الحكومة مدة تسع سنوات .
- (و) أعضاء هيئة التدريس بكليات الحقوق وأعضاء هيئة تدريس القانون بجامعة الجمهورية

العربية المتحدة والمشتغلين بعمل يعتبر بقرار من وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى نظيرا لعمل إدارة قضايا الحكومة متى أمضوا تسع سنوات متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة قاض أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة .

مادة ٤٧ - مع مراعاة ما نص عليه في المادتين التاليتين يكون التعيين في وظيفة رئيس المحكمة الابتدائية أو في وظيفة مستشار في محكمة استئناف بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في القضاء أو النيابة .

مادة ٤٨ - متى توافرت الشروط الأخرى المبينة في المادتين ٤٥ و ٤٦ جاز أن يعين مباشرة :

أولا - في وظائف رؤساء المحاكم الابتدائية :

(أ) رؤساء المحاكم الابتدائية السابقون ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون .

(ب) المستشارون المساعدون بإدارة قضايا الحكومة ومجلس الدولة ورؤساء النيابة الإدارية .

(ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض مدة ثلاث سنوات متوالية أو الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف ست عشرة سنة متوالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر نظيرا لعمل إدارة قضايا الحكومة مدة ثمانى عشرة سنة .

(د) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعةات الجمهورية العربية المتحدة الذين أمضوا في وظيفة أستاذ مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

(هـ) المشتغلون بعمل يعتبر - بقرار من وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى - نظيرا لعمل إدارة قضايا الحكومة متى أمضوا ثمانى عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة رئيس بالمحكمة الابتدائية أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة .

ثانيا - في وظائف المستشارين بمحاكم الاستئناف :

(أ) مستشارو محاكم الاستئناف السابقون ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون .

(ب) المستشارون بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والوكلاء العاملون بالنيابة الإدارية .

(ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض خمس سنوات متوالية .

(د) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعة الجمهورية العربية المتحدة الذين أمضوا في وظيفة أستاذ مدة لا تقل عن خمس سنوات .

مادة ٤٩ - استثناء من أحكام المادة ٤٦ والفقرة ١ أولاً ، من المادة ٤٨ والمادة ١٢٢ يجوز أن يعين أعضاء مجلس الدولة والموظفون الفنيون بإدارة قضايا الحكومة والمشتغلون بالتدريس مادة القانون في جامعات الجمهورية العربية المتحدة في وظائف القضاء أو النيابة التي تلي مباشرة درجات وظائفهم في جهاتهم الأصلية ويكون تحديد أقدامهم بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

مادة ٥٠ - يشترط فيمن يعين مستشاراً بمحكمة النقض أن يتوافر فيه أحد الشروط الآتية :

(أ) أن يكون قد شغل مدة ثلاث سنوات على الأقل وظيفة مستشار بإحدى محاكم الاستئناف أو محام عام أو مستشار بإدارة قضايا الحكومة أو مستشار بمجلس الدولة .

(ب) أن يكون قد اشتغل مدة ثمان سنوات بالتدريس بكليات الحقوق أو بتدريس القانون بجامعة الجمهورية العربية المتحدة بوظيفة أستاذ ومضى على تخرجه عشرون سنة لم ينقطع فيها عن العمل القانوني .

(ج) أن يكون من المحامين الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض مدة ثمان سنوات متوالية .

مادة ٥١ - يكون تعيين نواب رئيس محكمة النقض بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمحكمة المذكورة بعد أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى .

ويكون تعيين رؤساء محاكم الاستئناف ونوابها بعد أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى .

ويكون تعيين مستشار محكمة النقض من بين اثنين ترشح أحدهما الجمعية العمومية لمحكمة النقض ويرشح الآخر مجلس القضاء الأعلى ولا يحضره في هذه الحالة رئيس محكمة القاهرة الابتدائية أو من يقوم مقامه وعند تساوى الآراء يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

ويكون تعيين المستشارين بمحاكم الاستئناف والرؤساء بالمحاكم الابتدائية والقضاء وترقيتهم بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

ويكون تعيين أعضاء النيابة العامة بعد أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى إذا كان التعيين غير منظور على ترقية وإلا فيكون بموافقته .

ولا يسرى هذا الحكم على وظيفة النائب العام .

ويكون شغل وظائف مدير عام إدارة التشريع ومدير عام إدارة المحاكم بوزارة العدل وأعضاء هاتين الإدارتين ومدير عام إدارة الشياكات بطريق النذب من بين رجال القضاء أو النيابة بقرار من وزير العدل لمدة سنة قابلة للتجديد بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

مادة ٥٢ — يكون شغل وظيفة وكيل وزارة العدل بطريق النذب من بين المستشارين أو المحامين العاملين بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى .

مادة ٥٣ — يكون تعيين القضاة في وظائفهم وترقيتهم ونقلهم بقرار من رئيس الجمهورية يحدد فيه المحاكم التي يلحقون بها ويصدر تاريخ التعيين أو الترقية من تاريخ موافقة مجلس القضاء الأعلى وتاريخ النقل من تاريخ التبليغ بالقرار .

مادة ٥٤ — لا يجوز عند التعيين في وظيفة قاض بالمحاكم الابتدائية أن تقل نسبة التعيين من المحامين المشتغلين بمهنة المحاماة عن الربع .

ولا يجوز عند التعيين في وظيفة رئيس بالمحكمة الابتدائية أو مستشار بمحاكم الاستئناف أن تقل نسبة التعيين من المحامين المشتغلين بمهنة المحاماة عن العشر .

وتحسب هذه النسبة لكل فئة على أساس الوظائف الحالية خلال سنة مالية كاملة .

مادة ٥٥ — في غير حالات الضرورة تجري التعيينات والترقيات والتنقلات بين القضاة مرة واحدة كل سنة ويكون ذلك خلال العطلة القضائية .

مادة ٥٦ — يكون اختيار قضاة المحاكم الابتدائية بطريق الترقية من بين أعضاء النيابة على أساس الأقدمية ومن واقع أعمالهم وتقارير التفحيش عنهم .

وفيما عدا ذلك يجري الاختيار في الوظائف الأخرى على أساس درجة الأهمية وعند التساوى تراعى الأقدمية .

مادة ٥٧ — تقرر أقدمية القضاة بحسب تاريخ القرار الجمهوري الصادر بتعيينهم وإذا عين أوراق قاضيان أو أكثر في قرار واحد كانت الأقدمية بينهم بحسب ترتيبهم في القرار .

وإذا عين أحد المحامين العاملين مستشاراً كانت أقدميته بين المستشارين من تاريخ تعيينه في وظيفة محام عام .

وتعتبر أقدمية القضاة الذين يعادون إلى مناصبهم من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم أول مرة .

وتعتبر أقدمية أعضاء النيابة عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات .

وإذا أعيد المحامي العام الأول إلى القضاء أو طلب العودة إليه فتحدد أقدميته بين زملائه حسب الأقدمية التي كانت له يوم تعيينه محاميا عاما أول .

وتحدد أقدمية مستشارى محاكم الاستئناف وقضاة المحاكم الابتدائية المعيّنين من خارج السلك القضائى في قرار التعيين بموافقة مجلس القضاء الأعلى ويجوز أن تحدد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائى عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات وبالنسبة للمحامين فتحدد أقدميتهم بين أغلبية زملائهم من داخل السلك القضائى .

الفصل الثانى - فى نقل القضاة وندبهم وإعارتهم

مادة ٥٨ - لا يجوز نقل القضاة أو نديهم أو إعارتهم إلا فى الأحوال وبالكيفية المبينة بهذا القانون .

مادة ٥٩ - رؤساء دوائر محكمة استئناف القاهرة ومستشاروها لا يجوز نقلهم إلى محكمة إلا برضاهم وموافقة مجلس القضاء الأعلى . أما مستشارو محاكم الاستئناف الأخرى فيكون نقلهم إلى محكمة استئناف القاهرة تبعا لأقدمية التعيين بمراعاة أن يكون من محكمة استئناف أسبوط إلى محكمة استئناف بنى سويف ثم إلى محكمة استئناف المنصورة ثم إلى طنطا ثم إلى الإسكندرية ، ومع ذلك يجوز بقاء رئيس الدائرة أو المستشار فى محكمته بناء على طلبه وموافقة مجلس القضاء الأهل .

وبكون اختيار رؤساء دوائر محاكم الاستئناف بطريق النذب من بين المستشارين الذين أمضوا فى درجة مستشار سنتين على الأقل .

ويكون النقل أو النذب فى هذه الأحوال بقرار من رئيس الجمهورية بموافقة مجلس القضاء الأهل .

مادة ٦٠ - يجوز لوزير العدل أن يندب للأشغال مؤقتا بمحكمة النقض أحد مستشارى محاكم الاستئناف من تتوافر فيهم شروط التعيين فى وظيفة مستشار بمحكمة النقض لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد لمدة أخرى بناء على ترشيح رئيس محكمة النقض وموافقة مجلس القضاء الأهل وأخذ رأى الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف التابع لها .

مادة ٦١ - يجوز لوزير العدل بموافقة مجلس القضاء الأعلى أن يندب في حالة الضرورة أحد مستشاري محاكم الاستئناف للعمل في محكمة استئناف غير المحكمة الملحق بها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر قاله للتجديد لمدة أخرى وذلك بعد أخذ رأى الجمعية العمومية للمحكمة التابع لها .

مادة ٦٢ - يجوز لوزير العدل أن يندب أحد مستشاري محاكم الاستئناف للنيابة العامة لمدة معينة قابلة للتجديد وذلك بموافقة مجلس القضاء الأعلى بعد أخذ رأى الجمعية العمومية للمحكمة التابع لها .

ويجوز لوزير العدل عند الضرورة أن يندب أحد مستشاري محاكم الاستئناف مؤقتا لرئاسة إحدى المحاكم الابتدائية وذلك بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

مادة ٦٣ - يجوز نقل الرؤساء والقضاة بالمحاكم الابتدائية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى .

ويجوز عند الضرورة ندمهم بالمحاكم غير محاكمهم لمدة ستة أشهر بقرار من وزير العدل ويجوز تجديد هذه المدة لمدة أخرى بقرار منه أيضا . ويجب في هذه الحالة الأخير موافقة مجلس القضاء الأعلى .

مادة ٦٤ - لا يجوز في المحاكم الابتدائية أن يبقى قاض دون نقل أكثر من خمس سنوات في محاكم القاهرة والإسكندرية والجيزة ، وأربع سنوات في محاكم بنى سويف والفيوم ومحاكم الوجه البحرى عدا كفر الشيخ ودمياط ، وثلاث سنوات في محاكم كفر الشيخ ودمياط والمنيا ، وستين في محاكم أسيوط ، وسوهاج وقنا وأسوان .

ويجوز بناء على طلب القاضى تجاوز مدة السنتين والثلاث السنوات المشار إليها بالفقرة السابقة .

ولإذا عين في وظائف القضاة أو النيابة أحد المحامين فلا يجوز أن يكون مقر عمله في دائرة المحكمة الابتدائية التى كان بها مركز عمله إلا بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ تعيينه .

مادة ٦٥ - لا يجوز تعيين القضاة في وظائف النيابة إلا بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

مادة ٦٦ - في حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة أو غيابه أو قيام مانع لديه يقوم بمباشرة اختصاصه الأقدم فالأقدم من النواب أو الأعضاء .

وفي حالة غياب أحد القضاة أو وجود مانع لديه يندب رئيس المحكمة من يحل محله ويراعى أن يكون الئدب بطريق التناوب بين القضاة .

مادة ٦٧ - يجوز نذب القاضى مؤقتاً للقيام بأعمال أخرى قضائية أو قانونية غير عمله أو بالإضافة إلى عمله وذلك بقرار من وزير العدل بموافقة مجلس القضاء الأعلى بعد أخذ رأى الجمعية العمومية التابع لها القاضى على أن يتولى المجلس المذكور وحده تحديد المكافأة التى يستحقها القاضى من هذه الأعمال .

ولا يجوز للقاضى - بغير موافقة مجلس القضاء الأعلى - أن يكون محكماً ولو بغير أجر ولو كان النزاع غير مطروح أمام القضاء إلا إذا كان أحد أطراف النزاع من أقاربه أو أصهاره لغاية الدرجة الرابعة بدخول الغاية .

فإذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة طرفاً فى النزاع المراد فضه بطريق التحكيم جاز نذب القاضى ليكون محكماً عن الحكومة أو الهيئة على أن يتولى مجلس القضاء الأعلى اختياره كما يتولى هذا المجلس وحده تحديد المكافأة التى يستحقها .

مادة ٦٨ - يجوز إعاره القضاة للقيام بأعمال قضائية أو قانونية بوزارات الحكومة أو مصالحها أو الهيئات العامة أو إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية وذلك بقرار يصدر من وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى وبعد أخذ رأى الجمعية العمومية التابع لها القاضى .

ولا يجوز أن تزيد مدة نذب القاضى طول الوقت لغسـير عمله أو إعارته على ثلاث سنوات متصلة .

ومع ذلك يجوز - فى حالة الضرورة - أن تزيد المدة على هذا القدر، ويكون ذلك بقرار جمهورى بناء على عرض وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى .

وتعتبر المدة متصلة فى حكم المقررين السابقين إذا تتابعت أيامها أو فصل بينها فاضل زمنى يقل عن خمس سنوات .

الفصل الثالث - فى عدم قابلية القضاة للعزل

مادة ٦٩ - مستشارو محكمة النقض ومحكم الاستئناف والرؤساء بالمحاكم الابتدائية لا يعزلون ويكون قضاة المحاكم الابتدائية غير قابلين للعزل متى أمضوا ثلاث سنوات فى القضاء ومع ذلك لا يجوز عزل أحد منهم قبل انقضاء هذه المدة إلا بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

ولا ينقل مستشارو محكمة النقض إلى وظيفة أخرى إلا برضاهم .

الفصل الرابع - في مرتبات القضاة ومعاشاتهم

مادة ٧٠ - تحدد مرتبات القضاة بجميع درجاتهم وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون ولا يصح أن يقرر لأحد منهم مرتب بصفة شخصية أو أن يعامل معاملة استثنائية بأية صورة .

مادة ٧١ - استثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يجوز أن يبقى في وظيفة القضاء أو أن يعين فيها من جاوز عمره ستين سنة ميلادية .

ومع ذلك إذا كان بلوغ القاضي سن التقاعد في الفترة من أول أكتوبر إلى أول يولييه فإنه يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحسب هذه المدة في تقدير المعاش أو المكافأة .

مادة ٧٢ - استثناء من أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقوانين المعاشات لا يترتب على استقالة القاضي سقوط حقه في المعاش أو في المكافأة .

وتعتبر استقالة القاضي مقبولة من تاريخ تقديمها لوزير العدل إذا كانت غير مقترنة بغيره أو معلقة على شرط .

وفي جميع الأحوال يسوى معاش أو مكافأة القاضي على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه، ووفقاً للقواعد المقررة بالنسبة للوظائف المفصولين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفاء .

الفصل الخامس - في واجبات القضاة

مادة ٧٣ - يحلف القضاة - قبل مباشرة وظائفهم - يمينا بأن يحكموا بين الناس بالعدل وأن يحترموا القوانين .

ويكون حلف رئيس محكمة النقض أمام وزير العدل .

ويكون حلف نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف ونوابهم أمام الجمعية العمومية لمحكمة النقض .

ويكون حلف المستشارين أمام إحدى دوائر محكمة النقض وحلف من هذا هؤلاء من رجال القضاء أمام إحدى دوائر محاكم الاستئناف .

مادة ٧٤ - لا يجوز الجمع بين وظيفة القضاء ومزاولة التجارة أو أية وظيفة أو أى عمل لا يتفق واستقلال القضاء وكرامته .

ويجوز لمجلس القضاء الأعلى أن يقرر منع القاضي من مباشرة أى عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها .

مادة ٧٥ - يحظر على المحاكم والقضاة إبداء الآراء والميول السياسية .

ويحظر كذلك على القضاة الاشتغال بالسياسة أو التقدم للانتخابات العامة ويعتبر مستقبلا من وظيفة كل من رشح نفسه للانتخابات من تاريخ ترشيحه .

مادة ٧٦ - لا يجوز للقضاة إفشاء سر المداوولات .

مادة ٧٧ - لا يجوز أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم قرابة أو مصاهرة لغاية الدرجة الرابعة بدخول الغاية .

كما لا يجوز أن يكون ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم أو المدافع عنه من تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى ولا يعتد بتوكيل المحامي الذي تربطه بالقاضي الصلة المذكورة إذا كانت الوكالة لاحقة لقيام القاضي بنظر الدعوى .

مادة ٧٨ - يجب أن يقيم القاضي في البلد الذي يكون فيه مقر عمله .

ويجوز لوزير العدل نظروف استثنائية أن يرخص للقاضي في الإقامة في مقر المحكمة الابتدائية التابع لها أو في بلد آخر يكون قريبا من مقر عمله ويكون انتقاله في هذه الحالة على نفقة الحكومة بالوسيلة التي يراها رئيس المحكمة ويعتمدها وزير العدل .

ويجوز أن تعد لرجال القضاء والنيابة أما كن الإقامة أو الاستراحة وتنظم بقرار من وزير العدل الأحكام المتعلقة بتخصيص هذه الأماكن وتحديد الأجر الذي يلزم به المنتفعون بها .

مادة ٧٩ - لا يجوز للقاضي أن يتغيب عن مقر عمله قبل إخطار رئيس المحكمة ولا أن ينقطع عن عمله لسبب غير مفاجئ قبل أن يرخص له في ذلك كتابة . فإذا أخل القاضي بهذا الواجب نهبه رئيس المحكمة إلى ذلك كتابة . وفضلا عن ذلك فإنه إذا زادت مدة الانقطاع بدون ترخيص كتابي عن سبعة أيام في السنة اعتبرت المدة الزائدة إجازة إعتيادية لمدة تحسب من تاريخ اليوم التالي لآخر جلسة حضرها القاضي وتنتهي بعودته إلى حضور جلساته . فإذا استمر القاضي في مخالفة حكم هذه المادة وجب رفع الأمر إلى مجلس التأديب .

ويعتبر القاضي مستقبلا إذا تقطع عن عمله مدة ثلاثين يوما كاملة بدون إذن ولو كان ذلك بعد إنهاء مدة إجازته أو إعارته أو ندبه لغير عمله .

فإذا عاد و قدم أعتارا عرضها الوزير على مجلس القضاء الأعلى فإن تبين له جديتها اعتبر غير مستقبلا وفي هذه الحالة تحسب مدة الغياب إجازة من نوع الإجازة السابقة أو إجازة إعتيادية بحسب الأحوال .

الفصل السادس — في مجلس القضاء الأعلى

مادة ٨٠ — يشكل مجلس القضاء الأعلى من سبعة أعضاء على الوجه الآتى :

رئيس محكمة النقض	رئيسا
أقدم نائين من نواب رئيس محكمة النقض	عضوا
رئيس محكمة استئناف القاهرة	»
رئيس محكمة استئناف الاسكندرية	»
النائب العام	»
رئيس محكمة القاهرة الابتدائية	»

فإذا اعتذر رئيس مجلس القضاء الأعلى أو منعه مانع من الحضور يرأس المجلس أقدم النواب على أن يحل محل النائب في عضوية المجلس الأقدم من أعضاء محكمة النقض .

وعند غياب أحد نواب رئيس محكمة النقض أو أحد رؤساء محاكم الاستئناف يحل محله في مجلس القضاء الأعلى من يليه في الأقدمية من النواب أو الرؤساء أو أعضاء المحكمة .

فإذا غاب النائب العام حل محله المحامى العام الذى يقوم مقامه .

وإذا غاب رئيس محكمة القاهرة الابتدائية حل محله رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية .

مادة ٨١ — يجتمع مجلس القضاء الأعلى بوزارة العدل ، وجميع مداولاته سرية .

ولا يكون انعقاده صحيحا إلا بحضور خمسة من أعضائه على الأقل . وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة ، وعند تساوى الآراء يعتبر الاقتراح المقدم مقبولا .

مادة ٨٢ — لمجلس القضاء الأعلى أن يدعو من يرى استيضاحه من رجال الوزارة في المسائل المعروضة عليه وأن يطلب كل ما يراه لازما من البيانات والأوراق من الجهات الحكومية وغيرها .

مادة ٨٣ — يبدى مجلس القضاء الأعلى رأيه من تلقاء نفسه أو بناء على طلب وزير العدل في المسائل المتعلقة بالقضاء والنيابة ، ويجب أخذ رأيه في مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء والنيابة أو .

وله تعديل الحركة القضائية بأغلبية خمسة من أعضائه .

مادة ٨٤ - في الأحوال التي يكون رأى مجلس القضاء الأعلى فيها استشاريا يبلغ وزير العدل رئيس الجمهورية عند عرض المسائل عليه وجهة نظر مجلس القضاء فيها والأسباب التي يرى المجلس عليها رآيه ، وذلك متى تباينت وجهة النظر بين الوزير والمجلس .

مادة ٨٥ - تشكل بوزارة العدل إدارة للتفتيش القضائي على أعمال القضاة والرؤساء بالمحاكم الابتدائية وتوافق من رئيس ووكيل يختار كلاهما من بين مستشاري محكمة النقض أو محاكم الاستئناف ومن عدد كاف من المستشارين والرؤساء بالمحاكم الابتدائية .

ويكون لديهم للعمل بهذه الإدارة بقرار من وزير العدل لمدة سنة قابلة للتجديد بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

ويضع وزير العدل لائحة التفتيش القضائي بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

ويجب أن يحاط القضاة علما بكل ما يلاحظ عليهم .

ويكون التقدير بإحدى الدرجات الآتية :

كفء ، فوق المتوسط ، متوسط ، أقل من المتوسط .

ويجب إجراء التفتيش مرة على الأقل كل سنتين .

ولوزير العدل أن يحيل إلى المجلس ما يرى إحالته إليه من الأمور المتعلقة بالتفتيش على أعمال القضاة .

الفصل السابع - في التظلمات والطعن في القرارات الخاصة

بمشتون القضاة

مادة ٨٦ - يقوم وزير العدل بإخطار من يقدر بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط من رجال القضاء والنيابة العامة وذلك بمجرد انتهاء إدارة التفتيش المختصة من تقدير كفايته ولمن أخطر الحق في التظلم من التقدير إلى مجلس القضاء الأعلى .

كما يقوم وزير العدل - قبل عرض مشروع الحركة القضائية على مجلس القضاء الأعلى بثلاثين يوما على الأقل - بإخطار رجال القضاء والنيابة العامة الذين حل دورهم ولم تشملهم الحركة القضائية لسبب غير متصل بتقارير الكفاية التي فصل فيها المجلس وفقا للفقرة السابقة أوفات ميغاد التظلم إليه منها . وتبين في الإخطار أسباب التخطي .

ويتم الإخطار المشار إليه في الفقرتين السابقتين بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويمكن ميعاد التظلم خمسة عشر يوما من تاريخ الإخطار .

مادة ٨٧ - يكون التظلم بعريضة تقدم إلى إدارة التفتيش القضائي بوزارة العدل وعلى هذه الإدارة إرسال التظلم وملف خدمة المتظلم وملفه السرى في مجلس القضاء الأعلى في خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم التظلم .

مادة ٨٨ - يفصل مجلس القضاء الأعلى في التظلم المشار إليه بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال المتظلم وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ إحالة الأوراق إليه وقبل إجراءات الحركة القضائية . ويكون قرار مجلس القضاء الأعلى في هذا الشأن نهائيا غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن أو أمام أية جهة قضائية أخرى .

مادة ٨٩ - يقوم مجلس القضاء الأعلى أثناء نظر مشروع الحركة القضائية بفحص تقارير كفاية المرشحين للترقية من درجة فوق المتوسط أو كفاء ولا يجوز له النزول بهذا التقدير إلى درجة أدنى إلا بعد تمكن صاحب الشأن من إبداء أقواله .

مادة ٩٠ - تختص دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئونهم عدا التعيين والنقل والندب والترقية وذلك متى كان مبنى الطلب عيبا في الشكل أو مخالفة للقوانين أو اللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

كما تختص الدائرة المذكورة دون غيرها بالفصل في الطلبات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم . وتختص أيضاً دون غيرها بالفصل في طلبات التعويض الناشئة عن كل ما تقدم .

ولا يجوز أن يجلس للفصل في هذه الطلبات من كان عضواً في مجلس القضاء الأعلى أو مجلس التأديب أو المجلس الاستشاري الأعلى للنيابة العامة إذا كان قد اشترك في القرار الذي رفع الطالب بسببه . ويكون الطعن في القرارات الصادرة بالترقية بطريق التظلم إلى مجلس القضاء الأعلى طبقاً لما هو مقرر في المادة ٨٦ ، أما القرارات الصادرة بالتعيين أو النقل أو الندب فلا يجوز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن أو أمام أية جهة قضائية أخرى .

مادة ٩١ - يرفع الطالب بعريضة تودع قلم كتاب النقض تتضمن عدا البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحال إقامتهم موضوع الطلب وبياناتها كفايا عن الدعوى .

وعلى الطالب أن يودع مع هذه العريضة صوراً منها بقدر عدد الخصوم مع حافظة بالمستندات التي تؤيد طلبه ومذكرة .

ويعين رئيس الدائرة أحد مستشاريها لتحضير الدعوى وتميئتها للرافعة وله إصدار القرارات اللازمة لذلك .

وعلى قلم الكتاب إعلان الخصوم بصورة من العريضة مع تكليفهم الحضور في الجلسة التي تحدد لتحضير الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى يحيلها المستشار المعين إلى جلسة يحددها أمام الدائرة للرافعة في موضوعها ولا تحصل رسوم على هذا الطلب .

مادة ٩٢ - يباشر الطالب جميع الإجراءات أمام الدائرة بنفسه وله أن يقدم دفاعه كتابة أو ينيب عنه في ذلك كله أحداً من نص عليهم في الفقرة الأولى من المادة ٩٠ وفيما عدا ما نص عليه في المادة ٩١ يرفع الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به .

وتفصل الدائرة في هذا الطلب بعد أن يتلو المستشار المعين لتحضير تقريراً يبين فيه أسباب الطلب والرد عليها ويحصر نقط الخلاف التي تنازعها الخصوم دون إبداء رأى فيها وبعد سماع الطالب والنيابة العامة وتكون آخر من يتكلم .

وتكون الأحكام الصادرة في الطلبات نهائية غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن أو أمام أية جهة قضائية أخرى .

الفصل الثامن - في الإجازات

مادة ٩٣ - للقضاء عطلة قضائية تبدأ كل عام من أول يوليو وتنتهي في آخر سبتمبر وتعتبر مدة العطلة بالنسبة إلى من لا يكلف العمل فيها إجازة إعتيادية تحسب نصف مدة داخل الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٩٤ - تستمر محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية في أثناء العطلة القضائية في نظر المستعجل من القضايا . وتعين هذه القضايا بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى .

مادة ٩٥ - تنظم الجمعية العمومية لكل محكمة العمل أثناء العطلة القضائية فتعين عدد الجلسات وأيام انعقادها ومن يقوم من القضاة بالعمل فيها . ويصدر بذلك قرار من وزير العدل .

مادة ٩٦ - لا يرخص للقضاة في إجازات في غير العطلة القضائية إلا لمن قام منهم بالعمل خلالها وكانت الخلة تسمح بذلك ومع ذلك يجوز الترخيص في إجازات لظروف استثنائية وذلك كله في حدود القوانين واللوائح الخاصة بإجازات الموظفين .

مادة ٩٧ - استثناء من الأحكام الخاصة بإجازات الموظفين تكون الإجازات المرضية التي يحصل عليها القضاة لمدة مجموعها سنة باعتبار كل ثلاث سنوات ويكون منها ستة أشهر بمراتب كامل والباقي بنصف مراتب وعند انقضاء السنة إذا لم يستطع القاضي العودة إلى عمله جاز لمجلس القضاء الأعلى أن يرخص له في امتداد الإجازة لمدة أخرى لا تتجاوز ستة أشهر بنصف مراتب أيضا .

وفي حالة المرض للقاضي أن يستنفذ متجمد إجازاته الاحتياطية بجانب ما يستحقه من إجازات مرضية .

مادة ٩٨ - إذا لم يستطع القاضي بسبب مرضه مباشرة عمله بعد انقضاء الإجازات المقررة في المادة السابقة أو ظهر في أى وقت أنه لا يستطيع لأسباب صحية القيام بوظيفته على الوجه اللائق فإنه يحال إلى المعاش بقرار جمهوري يصدر بناء على طلب وزير العدل وموافقة مجلس القضاء الأعلى .

ويجوز للمجلس المذكور في هذه الحالة أن يزيد على خدمة القاضي المحسوبة في المعاش أو المكافأة مدة إضافية بصفة استثنائية على ألا تتجاوز هذه المدة الإضافية مدة الخدمة ولا المدة الباقية بلوغ السن المقررة للإحالة إلى المعاش بمقتضى هذا القانون . كما لا يجوز أن تزيد تلك المدة على ثمان سنوات ولا أن يكون من شأنها أن تعطيه حقا في معاش يزيد على ثلاثة أرباع مرتبه ولا على ١٠٨٠ جنيتها في السنة .

مادة ٩٩ - إذا ظهر في أى وقت أن القاضي فقد أسباب الصلاحية لولاية القضاء لغير الأسباب الصحية يرفع طالب الإحالة إلى المعاش من وزير العدل من تلقاء نفسه أو بناء على طلب رئيس المحكمة إلى المجلس المشار إليه في المادة ١٠٨ ولهذا المجلس - إذا رأى محلا للسير في الإجراءات - أن ينبغي عند الاقتضاء أحد أعضائه لإجراء ما يلزم من التحقيقات ويدعو المجلس القاضي للحضور أمامه بميعاد ثلاثة أيام ، وبعد سماع ملاحظات ممثل النيابة العامة وأقوال القاضي أو من يوب عنه يصدر قراره بقبول الطلب أو برفضه والمجلس أن يقرر أن القاضي في إجازة حتمية بمراتب كامل إلى أن يصدر قراره في الموضوع .

ويجوز للمجلس في قراره الصادر بقبول الطلب أن يزيد على مدة الخدمة مدة إضافية لا تزيد على سنتين .

مادة ١٠٠ - يعرض وزير العدل على المجلس المشار إليه في المادة ١٠٨ أمر الرؤساء بالمحاكم

الابتدائية والقضاة ومن في درجتهم من رجال النيابة العامة الذين حصلوا أو يحصلون على تقريرين متوالين بدرجة أقل من المتوسط .

ويقوم المجلس بفحص حالتهم وسماع أقوالهم فإذا تبين صحة التقارير أو صيرورتها نهائية بالتطبيق لنص المادتين ٨٦ و ٨٨ قرر إحالتهم إلى المعاش أو نقلهم إلى وظيفة أخرى غير قضائية .

مادة ١٠١ — يبلغ رئيس محكمة النقض وزير العدل القرارات الصادرة بالإحالة إلى المعاش أو النقل إلى وظيفة غير قضائية خلال الثماني والأربعين ساعة من وقت صدورها ويقوم الوزير بتبليغ القاضى بمضمون القرار ؛ وتزول ولايته من تاريخ ذلك التبليغ .

مادة ١٠٢ — يتولى وزير العدل تنفيذ القرارات الصادرة بالإحالة إلى المعاش ويعتبر تاريخ الإحالة إلى المعاش من يوم نشر القرار الجمهورى بالجريدة الرسمية .

الفصل التاسع — فى محكمة القضاة وتأديبهم

مادة ١٠٣ — لوزير العدل حق الإشراف على جميع المحاكم والقضاة .

ولرئيس كل محكمة والجمعية العمومية لكل محكمة حق الإشراف على القضاة التابعين لها .

مادة ١٠٤ — لرئيس المحكمة — من تلقاء نفسه أو بناء على قرار الجمعية العمومية بها — حق تنبيه القضاة إلى كل ما يقع منهم مخالفا لواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم بعد سماع أقوالهم ويكون التنبيه شفاهما أو كتابة وفى الحالة الأخيرة يبلغ صورته لوزارة العدل .

وللقاضى فى حالة اعتراضه على التنبيه الصادر إليه كتابة من رئيس المحكمة أن يطلب خلال أسبوع من تاريخ تبليغه إياه إلى لجنة تؤلف من رئيس محكمة النقض وأحد نوابها ورئيس محكمة استئناف القاهرة إجراء تحقيق عن الواقعة التى كانت محلا للتنبيه ، ولهذه اللجنة أن تجر به بمعرفة أحد أعضائها بعد سماع أقوال القاضى . ولها أن تؤيد التنبيه أو أن تعتبره كأن لم يكن وتبلغ قرارها إلى وزير العدل فإذا كان التنبيه صادرا من واحد من رؤساء اللجان حل محله فيها من يليه فى الأقدمية .

ولوزير العدل حق تنبيه الرؤساء بالمحاكم الابتدائية وقضااتها بعد سماع أقوالهم على أن يكون لهم حق الاعتراض أمام اللجنة المشار إليها .

وفى جميع الأحوال إذا تكررت المخالفة أو استمرت بعد حسم بروتة التنبيه نهائيا رفعت الدعوى التأديبية .

مادة ١٠٥ - استثناء من أحكام الاختصاص العامة بالنسبة إلى المكان تعين اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة بناء على طلب النائب العام المحكمة التي يكون لها أن تفصل في الجنايات التي قد تقع عن القضاة ولو كانت غير متعلقة بوظائفهم .

مادة ١٠٦ - في غير حالات التلبس بالجريمة لا يجوز القبض على القاضى وحبسه احتياطيا إلا بعد الحصول على إذن من اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ .

وفي حالات التلبس يجب على النائب العام عند القبض على القاضى وحبسه أن يرفع الأمر إلى اللجنة المذكورة في مدة الأربع والعشرين ساعة التالية وللجنة أن تقرر إما استمرار الحبس أو الإفراج بكفالة أو بغير كفالة وللقاضى أن يطلب سماع أقواله أمام اللجنة عند عرض الأمر عليها .
وتحدد اللجنة مدة الحبس في القرار الذى يصدر بالحبس أو باستمراره وتراعى الإجراءات السالفة الذكر كلما روى استمرار الحبس الاحتياطى بعد انقضاء المدة التى قررتها اللجنة .

وفى عدا ما ذكر لا يجوز اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضى أو رفع الدعوى الجنائية عليه فى جنائية أو جنحة إلا بإذن من اللجنة المذكورة وبناء على طلب النائب العام .

ويجرى حبس القضاة العقوبات المقيدة للحرية بالنسبة لهم أما كن مستقلة عن الأماكن المخصصة لحبس السجناء الآخرين .

مادة ١٠٧ - يترتب حتما على حبس القاضى بناء على أمر أو حكم وقفه عن مباشرة أعمال وظيفته مدة اعتقاله .

ويجوز لمجلس التأديب أن يأمر بوقف القاضى عن مباشرة أعمال وظيفته فى أثناء إجراءات التحقيق أو المحاكمة عن جريمة وقعت منه وذلك سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب وزير العدل أو النائب العام أو رئيس المحكمة أو بناء على قرار الجمعية العمومية .

ولا يترتب على الوقف حرمان القاضى من مرتبه مدة الوقف ما لم يقرر مجلس التأديب حرمانه منه كله أو بعضه .

وللمجلس فى كل وقت أن يعيد النظر فى أمر الوقف والمرتب .

مادة ١٠٨ - تأديب القضاة بجميع درجاتهم يكون من اختصاص مجلس تأديب يشكّل على النحو الآتى :

رئيس محكمة النقض رئيساً

أقدم ثلاثة من رؤساء محاكم الاستئناف عضواً

أقدم ثلاثة من مستشاري محكمة النقض

وعند خلو وظيفة رئيس محكمة النقض أو غيابه أو وجود مانع لديه يحل محله الأقدم فالأقدم من نواب المحكمة .

وعند غياب أحد رؤساء محاكم الاستئناف أو وجود مانع لديه يكمل العدد بالأقدم من رؤساء محاكم الاستئناف ثم من أعضائها .

وعند غياب أحد مستشاري محكمة النقض أو وجود مانع لديه يكمل العدد بالأقدم في هذه المحكمة .

ولا يمنع من الجلوس في هيئة مجلس التأديب من سبق الاشتراك في طلب الإحالة إلى المعاش أو رفع الدعوى التأديبية .

مادة ١٠٩ — تقام الدعوى التأديبية من النائب العام بناء على طلب وزير العدل من تلقاء نفسه أو بناء على اقتراح رئيس المحكمة التي يتبعها القاضي .

ولا يقدم هذا الطلب إلا بناء على تحقيق جنائي أو بناء على تحقيق إداري يتولاه أحد نواب رئيس محكمة النقض أو رئيس محكمة استئناف يندبه وزير العدل بالنسبة إلى المستشارين أو مستشار من إدارة المفتش القضائي بالنسبة إلى الرؤساء بالمحاكم الابتدائية وقضااتها .

ويخطر مجلس التأديب بالطلب ، فإذا لم يقر النائب العام برفع الدعوى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الطلب جاز لمجلس التأديب أن يتولى بنفسه الدعوى بقرار تبين فيه الأسباب .

مادة ١١٠ — ترفع الدعوى التأديبية بعريضة تشتمل على التهمة والأدلة المؤيدة لها وتقدم لمجلس التأديب ليصدر قراره بإعلان القاضي المحضور أمامه .

مادة ١١١ — يجوز للمجلس أن يجري ما يراه لازماً من التحقيقات وله أن يتدب أحد أعضائه للقيام بذلك .

مادة ١١٢ — إذا رأى مجلس التأديب وجهاً للسير في إجراءات المحاكمة عن جميع التهم أو بعضها كاف القاضي المحضور بميعاد أسبوع على الأقل بناء على أمر من رئيس المجلس .

ويجب أن يشتمل طلب الحضور على بيان كاف لموضوع الدعوى وأدلة الاتهام .

مادة ١١٣ — عند تقرير السير في إجراءات المحاكمة يجوز لمجلس التأديب أن يأمر بوقف القاضى عن مباشرة أعمال وظيفته أو يقرر أنه في إجازة حتمية حتى تنتهى المحاكمة .

والمجلس في كل وقت أن يعيد النظر في أمر الوقف والإجازة المذكورة .

مادة ١١٤ — تنقضى الدعوى التأديبية باستقالة القاضى .

ولاتأثير للدعوى التأديبية على الدعوى الجنائية أو المدنية الناشئة عن نفس الواقعة .

مادة ١١٥ — لمجلس التأديب أو المستشار المنتدب للتحقيق السلطة المخولة لمحاكم الجنح فيما يختص بالشهود الذين يرى فائدة من سماع أقوالهم .

مادة ١١٦ — تكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية .

ويحكم مجلس التأديب بعد سماع طلبات النيابة العامة ودفاع القاضى المرفوعة عليه الدعوى ويكون القاضى آخر من يتكلم .

ويحضر القاضى بشخصه أمام المجلس وله أن يقدم دفاعه كتابه وأن ينهب في الدفاع عنه أحد رجال القضاء .

وإذا لم يحضر القاضى أو لم يذب عنه أحدا جاز الحكم في غيبته بعد التحقق من صحة إعلانه .

مادة ١١٧ — يجب أن يكون الحكم الصادر في الدعوى التأديبية مشتملا على الأسباب التى بنى عليها وأن تتلى أسبابه عند النطق به في جلسة سرية .

مادة ١١٨ — العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على القضاة هي اللوم والعزل .

مادة ١١٩ — تتبع أحكام المادتين ١٠١، ١٠٢ بالنسبة إلى الأحكام الصادرة من مجلس التأديب .

ويصدر قرار جمهورى بتنفيذ عقوبة العزل ، وقرار من وزير العدل بتنفيذ عقوبة اللوم عن ألا ينشر القرار بتنفيذ اللوم في الجريدة الرسمية .

الباب الثالث

في النيابة العامة

الفصل الأول — في التعيين والترقية والأقدمية

مادة ١٢٠ — يشترط فيمن يعين مساعدا بالنيابة العامة أن يكون مستكملا الشروط المبينة في المادة ٤٥ على الأقل سنة عن إحدى وعشرين سنة فإذا كان محاميا وجب أن يكون مقيدا بجدول المشتغلين أمام المحاكم الابتدائية وإن كان من النظراء وجب أن يكون قد قضى سنتين متوالياتين مشغلا بعمل قانوني .

ويشترط فيمن يعين معاونا بالنيابة العامة أن يستكمل الشروط المبينة في المادة ٤٥ على الأقل سنة عن تسع عشرة سنة .

مادة ١٢١ — يكون تعيين المعاوين بالنيابة على سبيل الاختبار لمدة سنة على الأقل وستين على الأكثر .

مادة ١٢٢ — يكون التعيين في وظيفة وكيل النائب العام وفي الوظائف الأخرى رجال النيابة بطريق الترقية من الدرجة السابقة مباشرة أو من رجال القضاء على أنه يجوز أن يعين مباشرة في وظيفة وكيل النائب العام الموظفون الفنيون بإدارة قضايا الحكومة ونظراؤهم بمجالس الدولة والنيابة الإدارية والمعيدون والمدرسون المساعدون الذين يقومون بتدريس القانون بجامعة الجمهورية العربية المتحدة متى أمضى كل منهم في وظيفته أو عمله ثلاث سنوات على الأقل وكانوا في درجة مماثلة لدرجة وكيل النائب العام أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة والمحامون المشتغلون أمام المحاكم الابتدائية مدة سنة على الأقل .

ويجوز أن يعين مباشرة وكلاء النائب العام من الفئة الممتازة أو رؤساء نيابة من توافرت فيهم الشروط المبينة بالمادتين ٤٦ و ٤٨ حسب الأحوال .

مادة ١٢٣ — لا يجوز أن تقل نسبة التعيين من المحامين المشتغلين بمهنة المحاماة عن الربع في وظيفة وكيل النائب العام وما دونها .

مادة ١٢٤ — يكون تعيين النائب العام أو المحامي العام الأول من بين مستشاري محكمة الاستئناف أو من في درجتهم من رجال القضاء أو النيابة .

ولا يجوز أن يعين في وظيفة المحامي العام إلا من يجوز تعيينه في وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف .

مادة ١٢٥ — يكون تعيين النائب العام والمحامي العام الأول والمحامين العامين ورؤساء النيابة ووكلائها من الفئة الممتازة بقرار من رئيس الجمهورية .

ويكون تعيين معاوني النيابة ومساعدتها ووكلائها من غير الفئة الممتازة وكذلك ترقية وكلاء النيابة من درجة إلى أخرى لوظائف النيابة بقرار من وزير العدل .

مادة ١٢٦ — يحلف أعضاء النيابة قبل اشتغالهم بوظائفهم باليمين بالصيغة المبينة في المادة ٧٣ من هذا القانون .

ويكون حلف النائب العام أمام الجمعية العمومية لمحكمة النقض وحلف أعضاء النيابة الآخرين أمام وزير العدل بحضور النائب العام .

١٢٧ — يكون تعيين محل إقامة أعضاء النيابة ونقلهم وتدريبهم للعمل في غير النيابة الابتدائية التابعين لها بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح النائب العام .

وللنائب العام حق نقل أعضاء النيابة بدائرة المحكمة المعينين بها وله حق نديهم خارج هذه الدائرة لمدة لا تزيد على أربعة أشهر . وله عند الضرورة أن يندب أحد وكلاء النيابة للقيام بعمل رئيس نيابة لمساعدة لا تزيد على أربعة أشهر ويكون لوكيل النيابة المنتدب في هذه الحالة جميع الاختصاصات المنحولة قانونا لرئيس النيابة .

ورئيس النيابة حق ندي عضو في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة .

مادة ١٢٨ — يكون بوزارة العدل مجلس استشاري أعلى للنيابة العامة يؤلف من وكيل الوزارة رئيسا ومن المحامي العام الأول ومستشار من محكمة النقض واثنين من مستشاري محكمة استئناف القاهرة تلتخبهم الجمعية العمومية لكل محكمة مدة سنة — ويصح انعقاده بحضور ثلاثة من أعضائه على الأقل .

ولا يجوز الترقية في النيابة لغاية وكيل نيابة إلا بعد أخذ رأى هذا المجلس .

مادة ١٢٩ — تؤلف إدارة للتفتيش على أعمال أعضاء النيابة من رئيس ووكيل يختار كلاهما من بين مستشاري النقض أو الاستئناف أو المحامين العامين أو من مفتشين يختارون من بين رؤساء النيابة .

ويكون الندي للعمل بهذه الإدارة لمدة سنة قابلة للتجديد بقرار من وزير العدل بموافقة مجلس القضاء الأعلى بعد أخذ رأى النائب العام .

ويصدر بنظام هذه الإدارة واختصاصها قرا من وزير العدل بموافقة مجلس القضاء الأعلى بعد أخذ رأى النائب العام .

ويجب أن يحاط رجال النيابة علما بكل ما يلاحظ عليهم .

ويكون التقدير بإحدى الدرجات الآتية :

كفاء ، فوق المتوسط ، متوسط ، أقل من المتوسط .

ويجب التفتيش على وكلاء النيابة من الفئة الممتازة مرة على الأقل كل سنتين .

مادة ١٣٠ — تحدد مراتب رجال النيابة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون .

مادة ١٣١ — تحديد أقدمية أعضاء النيابة وفقا للقواعد المقررة لتحديد أقدمية رجال القضاء طبقا للمادة ٥٧ .

الفصل الثاني — في تأديب أعضاء النيابة

مادة ١٣٢ — أعضاء النيابة يتبعون رؤسائهم والنائب العام وهم جميعا لا يتبعون إلا وزير العدل . وللوزير حق الرقابة والإشراف على النيابة وأعضائها وللنائب العام حق الرقابة والإشراف على جميع أعضاء النيابة .

ورؤساء النيابة بالمحاكم حق الرقابة والإشراف على أعضاء النيابة بمحاكمهم .

مادة ١٣٣ — لكل من وزير العدل والنائب العام أن يوجه تنقيها لأعضاء النيابة الذين يخلون بواجباتهم إخلالا بسيطا بعد سماع أقوال عضو النيابة ويكون التنبيه شفاهة أو كتابة .

والمعزى النيابة في حالة اعتراضه على التنبيه الصادر إليه كتابة أن يطلب - خلال أسبوع من تاريخ تبليغه إياه - إلى لجنة تواف من وكيل الوزارة ورئيسا وائنين من مستشارى محكمة النقض تختارهما الجمعية العمومية كل سنة إجراء تحقيق عن الواقعة التى كانت سببا للتنبيه .

ولمذه اللجنة أن تجريه بمعرفة أحد أعضائها بعد سماع أقوال عضو النيابة . ولها أن تؤيد التنبيه أو أن تعتبره كأن لم يكن وتبلغ قوارها لوزير العدل .

وإذا تكررت المخالفة أو استمرت بعد حيلولة التنبيه نهائيا رفعت الدعوى التأديبية .

مادة ١٣٤ — تأديب أعضاء النيابة بجميع درجاتهم يكون من اختصاص مجلس التأديب الممار إليه في المادة ١٠٨ من هذا القانون .

مادة ١٣٥ — العقوبات التأديبية التي يحكم بها على أعضاء النيابة هي العقوبات ذاتها التي يجوز الحكم بها على القضاة .

مادة ١٣٦ — يقيم النائب العام الدعوى التأديبية بناء على طلب وزير العدل . وللوزير وللنائب العام أن يقف عن العمل بعضو النيابة الذي يجرى معه التحقيق إلى أن يتم الفصل في الدعوى التأديبية .

وتتبع أمام مجلس التأديب القواعد والإجراءات المقررة لمحاكمة القضاة .

وأحكام هذا الفصل لا تنس ما للحكومة من الحق في فصل أى عضو من أعضاء النيابة العامة أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية دون وساطة مجلس التأديب وذلك بعد أخذ رأى المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة بالنسبة إلى أعضاء النيابة حتى وظيفة وكيل النائب العام وبعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى بالنسبة إلى رجال النيابة ابتداء من وظيفة وكيل النائب العام من الفئة الممتازة حتى وظيفة المحامى العام .

مادة ١٣٧ — تسرى أحكام المواد ٦٧ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ٩٣ ، ٩٧ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ على رجال النيابة .

ويجوز المجلس المصوب عليه في المادة ١٠٨ في الحالة التي يحال فيها عضو النيابة إلى المعاش بسبب عدم اللياقة الطبية بناء على قرار من القومسيون الطبى العام أن يزيد في معاشه أو مكلفاته وفقا لما نصت عليه المادة ٩٨ من هذا القانون .

الباب الرابع

في أعوان القضاء

مادة ١٣٨ — أعوان القضاة هم المحامون والخبراء وأمناء السروالكتبة والمحضرون والمرجعون .

مادة ١٣٩ — للمحامين دون غيرهم حق الحضور غن الخصوم أمام المحاكم والمحاكمة أن تأذن للمتقاضين في أن ينيبوا عنهم في المرافعة أمامها أزواجهم أو أصهارهم أو اشخاصا من ذوى أقرباهم إلى الدرجة الثالثة .

مادة ١٠٤ — يعين القانون الشروط اللازم توافرها للاشتغال بالمحاماة ، ويبين حقوق المحامين وواجباتهم وينظم تأديبهم .

مادة ١٤١ — ينظم القانون الخبرة أمام جهات القضاء ولدى النيابة العامة ويحدد حقوق الخبراء وواجباتهم وطريقه تأديتهم .

الباب الخامس

العاملون بالمحاكم

الفصل الأول — أحكام عامة

مادة ١٤٢ — يعين لمحكمة النقض ولكل محكمة استئناف، وكل محكمة ابتدائية كبير كتاب ووكيل له وعدد كاف من رؤساء الأقسام والكتاب والمترجمين .

ويعين لكل محكمة ابتدائية كبير محضرين وعدد كاف من المحضرين .

ويباحق بكل محكمة عدد كاف من النساخين والفرازين والطبايعين والحجاب والسعاة والفراشين والبستانيين وغيرهم من العاملين .

مادة ١٤٣ — فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون تسرى على العاملين بالمحاكم الأحكام العامة للعاملين المدنيين بالدولة .

ويمكن لرئيس محكمة النقض سلطات الوزير ووكيل الوزارة المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة للعاملين بالمحكمة .

الفصل الثاني — الكتبة

مادة ١٤٤ — يفترط فيمن يعين كتابا الشروط الواجب توافرها وفقا للأحكام العامة للتوظيف في الحكومة عدا شرط الامتحان المقرر لشغل الوظيفة .

مادة ١٤٥ — تعقد في محكمة النقض لجنة تشكل رئيسها أو من يقوم مقامه ومن مستشارين تختارهما جمعيتها العمومية كل سنة ومن كبير كتابها أو وكيله وتختص هذه اللجنة باقتراح كل ما يتعلق بشئون كتابها من تعيين ونقل وترقية ومنح علاوات .

وتعقد في محكمة استئناف القاهرة اللجنة تشكل من رئيسها ومن رؤساء محاكم الاستئناف وكبار كتابها ، وتختص هذه اللجنة باقتراح ما يتعلق بشئون كتابها من تعيين ونقل وترقية ومنح علاوات .

وتعقد في النيابة العامة لجنة تشكل من النائب العام والمحامي العام ومدير إدارة النيابة ومدير التفتيش القضائي بها ، وتختص هذه اللجنة باقتراح كل ما يتعلق بشئون كتاب النيابة من تعيين ونقل وترقية ومنح علاوات .

وتعقد في وزارة العدل لجنة تشكل من وكول الوزارة ومن ثلاثة من مديري الإدارات على الأقل واختص هذه اللجنة باقتراح كل ما يتعلق بشئون كتاب المحاكم الابتدائية من تعيين ونقل وترقية ومنح علاوات .

ويكون تعيين الكتبة ونقلهم من دوائر محكمة إلى أخرى وترقيتهم ومنحهم العلاوات بقرار من وزير العدل بعد الاطلاع على اقتراحات هذه اللجان كل فيما يخصها .

مادة ١٤٦ — يجوز تعيين الحاصلين على إجازة الحقوق من إحدى كليات الحقوق أو على شهادة أجنبية معادلة لها مع النجاح في امتحان المعادلة طبقاً للوائح والأوامر الخاصة بذلك في وظائف أمماد سر بالمحاكم والنيابة العامة وأقسام المحضرين ومعاونين قضائيين للتنفيذ ويكون التعيين في وظائف الدرجات السابعة على أن تكون الأولوية الأكثر درجة في النجاح ، وعلى ألا تتجاوز سن من يعين في إحدى هذه الوظائف ثلاثين سنة ميلادية عند التعيين .

ويعني المعينون من شرط الامتحان سواء عند التعيين أو عند الترقية .

وجوز أن يتم التعيين على أساس امتحان يحدد نظامه وشروطه بقرار من وزير العدل .

ويطلق على كل من العاملين المذكورين في جميع المحاكم والنيابات لقب « أمين سر بالمحكمة أو بالنيابة » ولقب « معاون قضائي التنفيذ » بالنسبة إلى من يتولى منهم أعمال المحضرين .

مادة ١٤٧ — يكون تعيين الكتبة على سبيل الاختيار مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين .

مادة ١٤٨ — لا تتجاوز ترقية من عين كاتباً من الدرجة التي عين فيها للدرجة التي أليها إلا إذا حسنت الشهادة في حقه ونجح في امتحان يختبر فيه كتابة وشفاها ويعني حلة الشهادات العليا من شرط الامتحان .

مادة ١٤٩ — يؤدي الامتحان عند الاقتضاء .

(أ) بمحكمة النقض وأقوم به اللجنة المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة ١٤٥ .

(ب) بكل محكمة استئناف بالنسبة لكتباها وأقوم به اللجنة المشار إليها في الفقرة الثانية من

المادة ١٤٥ .

(ج) بكل محكمة ابتدائية . والنسبة لكتابها وتقوم به لجنة مشكلة من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه وقاض تختاره الجمعية العمومية وكتبها .

(د) بمكتب النائب العام بالنسبة لكتاب نيابات محاكم الاستئناف ومحكمة النقض وتقوم به اللجنة المشار إليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٤٥ .

(هـ) بكل نيابة كلية بالنسبة لكتابها وتقوم به لجنة مشكلة من رئيس النيابة وأحد أعضائها ورئيس القلم الجنائي بالنيابة الكلية . فإذا كان الكاتب يعمل بولاية الأحوال الشخصية استبدل بهذا الأخير رئيس فلم الأحوال الشخصية .

مادة ١٥٠ — يكون الامتحان تحريريا وشفهيا في المواد الآتية :

(١) بالنسبة لكتاب القسم المدني :

١ — ما يتعلق بعمل الكاتب في قانون المرافعات والقانون المدني والقانون التجاري .

٢ — قوانين الرسوم والدمغة .

٣ — المنشورات المعمول بها في المحاكم .

٤ — الخط .

(ب) وبالنسبة لكتاب القلم الجنائي بمحكمة النقض وكتاب النيابة العامة :

(١) ما يتعلق بعمل الكاتب في قانون المرافعات الجنائية وقانون العقوبات — فإذا كان الكاتب يعمل بولاية الأحوال الشخصية استبدل بهذه القوانين قوانين الإجراءات في مسائل الأحوال الشخصية .

(٢) قوانين الرسوم والدمغة .

(٣) تعليمات النيابة العامة ومنشوراتها ، فإذا كان الكاتب يعمل في نيابة الأحوال الشخصية امتحن في التعليمات والمنشورات الخاصة بها .

(٤) الخط .

مادة ١٥١ — تضع كل من لجنة الامتحان بمحكمة النقض ولجنة الامتحان بكل محكمة استئناف الخاصة بكتابها وتضع اللجنة المشار إليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٤٥ أسئلة امتحان كتاب النيابة العامة .

وتضع اللجنة المشار إليها في الفقرة الرابعة من المادة المذكورة أسئلة امتحان كتاب المحاكم الابتدائية ، وترسل الأسئلة إلى كل محكمة ابتدائية وكل نيابة كلية داخل مظلوف مختوم بالشمع الأحمر يفرضه رئيس لجنة الامتحان قبل انعقاد الامتحان مباشرة . وبعد تقدير درجات المتقدمين في الامتحان التحريري والشفوي ترسل نتائج هذا التقدير إلى مكتب النائب العام بالنسبة لكتاب النيابة وإلى الوزارة بالنسبة لكتاب المحاكم الابتدائية بعد تحرير محضر يوقعه رئيس اللجنة وأعضاؤها .

مادة ١٥٢ — يقدر لكل مادة من مواد الامتحان التحريري والشفوي ٣٠ درجة ونكون درجة النجاح ٤٠ ٪ من مجموعها على الأقل ما حصل عليه المرشح في كل المراد عن ٦٠ ٪ من مجموع الحد الأقصى لها .

ويرتب الناجحون حسب درجات نجاحهم ، وتكون الترقية على أساس هذا الترتيب .

مادة ١٥٣ — يشترط فيمن يعين من غير حملة الشهادات العليا كتابا أو محكمة جزئية أو رئيسا لقلم أن يكون ممن جازوا الامتحان المنصوص عليه في المادة ١٤٨ .

مادة ١٥٤ — يتولى رئيس كل محكمة توزيع الأعمال على كتابها وتحديد محل كل منهم وتعيين رؤساء الأقسام والكتاب الأول بالمحاكم الجزئية وكذلك نقل الكتاب وتعيينهم داخل دائرة المحكمة .

ويتولى رئيس كل نيابة كلية هذه الأعمال بالنسبة لكتاب النيابة التابعين له .

الفصل الثالث — المحضرون

مادة ١٥٥ — يشترط فيمن يعين محضرا ما يشترط فيمن يعين كتابا . ويعين المحضر تحت الاختبار لمدة سنة على الأقل وستين على الأكثر .

مادة ١٥٦ — يشترط فيمن يعين محضرا للتنفيذ أن يكون قد عمل وظيفة محضر مدة سنتين على الأقل وحسنت الشهادة في حقه وأن يكون قد نجح في امتحان يختبر فيه تحريرا وشفويا .

مادة ١٥٧ — يؤدي الامتحان عند الاقتضاء بكل محكمة ابتدائية وتقوم به اللجنة المشار إليها في الفقرة د ج ، من المادة ١٤٩ على أن يستبدل كبير محضري المحكمة الابتدائية بكتابها وتبلغ في هذا الامتحان الإجراءات المبينة في المادتين ١٥١ ، و ١٥٢ .

ويرتب الناجحون منهم حسب درجات نجاحهم ، ويكون التعيين على أساس هذا الترتيب .

مادة ١٥٨ — يكون الامتحان تحريرا وشفويا في المواد الآتية :

(١) ما يتصل بعمل المحضر في قانون المرافعات والقانون التجارى والقانون المدنى وقانون الإجراءات الجنائية .

(٢) قوانين الرسوم والدمغة .

(٣) المنشورات الخاصة بأقلام المحضرين .

(٤) الحظ .

مادة ١٥٩ — لا يرقى المحضر من الدرجة التى عين فيها إلى الدرجة التى تليها إلا إذا حصلت الشهادة فى حقّه وجاز الامتحان المنصوص عليه فى المادة ١٥٨ ويعنى حملة الشهادات العليا من شرط الامتحان .

مادة ١٦٠ — يكون تعيين المحضرين ونقلهم من دائرة محكمة ابتدائية إلى أخرى ، وترقيتهم ومنحهم العلاوات بقرار من وزير العدل بناء على ما تقترحه اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الرابعة من المادة ١٤٥ .

مادة ١٦١ — لا يعين محضرا أول بمحكمة جزائية إلا من أمضى فى وظيفة محضر التنفيذ مدة سنتين على الأقل .

مادة ١٦٢ — يتولى رئيس المحكمة الابتدائية تحديد محل عمل المحضرين ونقاهم وتدريبهم داخل دائرة المحكمة وكذلك تعيين المحضرين بالمحاكم الجزئية .

الفصل الرابع — المترجمون

مادة ١٦٣ — يلحق بكل محكمة العدد اللازم من المترجمين .

مادة ١٦٤ — يشترط فيمن يعين مترجما ما يشترط فيمن يعين كاتباً وأن يحسن الإجابة فى امتحان تحريرى وشفوى فى اللغة العربية وإحدى اللغات الأجنبية .

وتتولى هذا الامتحان اللجنة المنسكة بالفقرة الرابعة من المادة ١٤٥ منضماً إليها رئيس قلم الترجمة بالوزارة ويكون تعيين المترجمين ونقاهم وترقيتهم ومنحهم العلاوات بقرار من وزير العدل بعد الاطلاع على اقتراح هذه اللجنة .

الفصل الخامس — واجبات العاملين بالمحاكم

مادة ١٦٥ — يحاطب الكتاب والمحضرون والمترجمون أمام هيئة المحاكم التابعين لها فى جلسة علنية بينما بأن يؤدوا أعمال وظائفهم بالأخلاص والعدل .

مادة ١٦٦ — موظفو المحاكم يتسلمون الأوراق القضائية الخاصة بأعمال وظائفهم ويحفظونها ويحصلون الرسوم والغرامات المستحقة ويراعون تنفيذ قوانين الدمغة والضرائب ويقومون بكل ما تفرضه عليهم القوانين والتعليمات .

ولا يجوز لهم أن يتسلموا أوراقا أو مستندات إلا إذا كانت في حافظة بها بيان بما تشمله ، وتكون الحافظة مصحوبة بصورة طبق الأصل يوقعها الكاتب بعد مراجعتها والتحقق من مطابقتها للواقع ويردها إلى من قدمها .

وعلى كتاب المحاكم والنيابات الذين يحضرون الجلسات أن يحرروا محاضر بكل ما يدور فيها وأن يوقعوها .

مادة ١٦٧ — العاملون بالمحاكم ممنوعون من إذاعة أسرار القضايا وليس لها أن يطلعوا عليها أحد غير ذوى الشأن أو من تبيح القوانين أو اللوائح أو التعليمات إطلاعهم عليها .

مادة ١٦٨ — يجب على كل عامل بالمحاكم أن يقيم بالجهة التي يؤدي فيها عمله ، ولا يجوز له أن يتغيب عنها إلا بإذن من رؤسائه .

مادة ١٦٩ — يجب على العاملين بالمحاكم المؤتمنين على نقود أو أمانات أو مهمات أو أشياء أخرى ذات قيمة أن يدموا ضمانا في حدود القانون المالى والتعليمات المالية .

وتقديم هذا الضمان لا يخلى رؤساء للمكتاب ورؤساء المحضرين الذين يتبعهم هؤلاء المستخدمون من المسؤولية في حالة حصول إهمال من الرؤساء المذكورين .

مادة ١٧٠ — إذا وقع ما يستوجب مسؤولية العامل المضمون بسبب عمله كان للضامن ما زما يدفع ما يأتي :

(١) المصاريف القضائية .

(٢) ما يكون مطلوبا للنقد .

(٣) ما يكون مطلوبا للحكومة .

(٤) ما يحكم على العامل المضمون بدفعه من الجزاءات المالية .

الفصل السادس — تأديب العاملين بالمحاكم

مادة ١٧١ — يعمل كتاب كل محكمة ومترجموها ونساخوها تحت رقابة كبير كتابها ويعمل محضروها تحت رقابة كبير المحضرين بها والجميع خاضعون لرئيس المحكمة .

وكذلك يعمل كتاب النيابة في كل محكمة تحت رقابة رئيس القلم الجنائي بها وهم جميع خاضعون لرئيس النيابة .

وتكون هذه الرقابة في المحاكم الجزئية للكتاب الأول المحضرين الأول ورؤساء الأقسام الجنائية الجزئية ثم للقضاة وأعضاء النيابة .

مادة ١٧٢ — من يخل من العاملين بالمحاكم بواجبات وظيفته أو يأتي ما من شأنه أن يقلل من الثقة اللازم توافرها في الأعمال القضائية أو يقلل من اعتبار الهيئة التي يلتحق إليها سواء كان ذلك داخل دور القضاء أو خارجها ، يتخذ ضده الاجراءات التأديبية .

مادة ١٧٣ — لا توقع العقوبات إلا بحكم من مجلس التأديب .

ومع ذلك فالإنذار أو الخصم من المرتب يجوز أن يكون بقرار من رؤساء المحاكم بالنسبة إلى الكتاب والمحضرين والمترجمين ومن النائب العام ومن رؤساء النيابة ، ولا يجوز أن يزيد الخصم في المرة الواحدة على مرتب خمسة عشر يوما ولا يزيد على ثلاثين يوما في السنة الواحدة .

مادة ١٧٤ — يشكل مجلس التأديب في محكمة النقض وفي كل محكمة من محاكم الاستئناف من مستشار تلتخبه الجمعية العمومية ومن المحامي العام وكبير كتاب المحكمة . وفي المحاكم الابتدائية والنيابات من رئيس المحكمة ورئيس النيابة أو من يقوم مقامهما وكبير الكتاب ، ويستبدل به كبير المحضرين عند محاكمة أحد المحضرين ورئيس القلم الجنائي عند محاكمة أحد كتاب النيابة .

وفي حالة محاكمة كبير الكتاب أو كبير المحضرين أو رئيس القلم الجنائي يندب وزير العدل من يجل محله في مجلس التأديب ممن يكونون في درجته على الأقل .

مادة ١٧٥ — يجوز أن تقام الدعوى التأديبية ضد موظفي المحاكم والنيابات بناء على طلب رئيس المحكمة بالنسبة لموظفي المحاكم وبناء على طلب النائب العام أو رئيس المحكمة بالنسبة لموظفي النيابة .

مادة ١٧٦ — تتضمن ورقة الاتهام التي تعان بأمر رئيس مجلس التأديب التهمة أو التهم المنسوبة إلى المتهم وبياناً موجزاً بالأدلة عليها واليوم المحدد للمحاكمة .

ويحضر المتهم بشخصه أمام المجلس ، وله أن يقدم دفاعه كتابة وأن يوكل عنه محاميا .

وتجرى المحاكمة في جلسة سرية .

مادة ١٧٧ — يختص بنظر التظلم من أحكام مجالس التأديب مجلس مخصوص ينعقد بوزارة العدل يشترك من وكيل الوزارة ومستشار بمحكمة استئناف القاهرة تفتحه الجمعية العمومية ومحام عام .

الفصل السابع — أجازات العاملين بالمحاكم

مادة ١٧٨ — يكون الترخيص في الإجازات من وكيل الوزارة بالنسبة لموظفي المحاكم والنائب العام بالنسبة لموظفي النيابة .

ويجوز لرؤساء المحاكم الترخيص للعاملين بالمحاكم ولرؤساء النيابة الترخيص للعاملين بالنيابات في إجازة لا تتجاوز خمسة أيام في كل مرة ، على ألا يزيد في مجموعها على خمسة عشر يوما في المدة من أول يناير لغاية ١٤ من كل سنة .

الفصل الثامن — الحجاب والسعادة

مادة ١٧٩ — يشترط لتعيين الحجاب والسعادة فضلا عن الشروط العامة اللازمة لتعيين أمثالهم في الحكومة معرفة القراءة والكتابة .

جدول

المرتبات المنصوص عليها في المادتين ٧٠ و ١٣٠ من قانون السلطة القضائية

الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥

جنيته

١ — رئيس محكمة النقض ٢٥٠٠ ويعامل معاملة الوزير من حيث المعاش .

٢ — نواب رئيس محكمة النقض .

ورؤساء محاكم الاستئناف .

والنائب العام ٢٠٠٠ ويعامل كل منهم معاملة من هو في حكم

درجته في المعاش .

٣ — نواب رؤساء محاكم

الاستئناف والمحاكم العام .

الأول ١٩٠٠ ويعامل كل منهم معاملة من هو في حكم درجته في المعاش .

٤ — المستشارون بمحكمة النقض

ومحاكم الاستئناف

والمحامون العامون ١٤٠٠ -- ١٨٠٠ بعلاوة ٧٥ ج سنويا ويعامل كل منهم معاملة من هو في حكم درجته في المعاش .

٥ — الرؤساء بالمحاكم الابتدائية

ورؤساء النيابة ١٠٨٠ — ١٥٠٠ بعلاوة ٧٢ ج سنويا .

٦ — القضاة بالمحاكم الابتدائية

ووكلاء النيابة من الفئة

المتمايزة ٧٢٠ -- ١٢٠٠ بعلاوة ٦٠ ج سنويا .

٧ — وكلاء النيابة ٤٨٠ -- ٧٨٠ بعلاوة ٣٦ ج سنويا .

٨ — مساعدي النيابة ٣٢٠ -- ٦٠٠ بعلاوة ٢٤ ج سنويا .

٩ — معاونو النيابة ٢٦٤

القسم واحد

(أولا) يسرى هذا الجدول على رجال القضاء والنيابة العامة العاملين وقت العمل بهذا القانون دون حاجة إلى إجراء آخر .

ويمنح كل منهم علاوة من علاوات الدرجة بالجدول الجديد ولو تجاوز بها المرتبة النهائية مربوط (م ٦ — قوانين)

الدرجة ، أما من كان مرتبه يقل عن البداية الجديدة لدرجته ، يمنح بداية هذه الدرجة أو علاوة من علاوات درجته في الجدول الجديد أيهما أكبر ولا يؤثر ذلك على مواعيد علاواتهم الدورية .
(ثانياً) كل من عين في وظيفة من الوظائف ذات المربوط الثابت يمنح هذا المربوط من غير قيد ولا شرط .

(ثالثاً) كل من يعين في وظيفة من الوظائف المرتبة في درجات ذات مبدأ ونهاية يمنح أول مربوط الدرجة من تاريخ التعيين على أن يمنح العلاوات المقررة بحسب القانون ، ويعامل نفس المعاملة القضاة وأعضاء النيابة الذين يعينون في وظائف أرقى من وظائفهم .

أما إذا كان مرتب الرئيس بالمحكمة الابتدائية أو رئيس النيابة أو القاضى أو عضو النيابة يعادل أول مربوط الدرجة الجديدة أو يزيد عليه فيمنح علاوة واحدة من علاوات الدرجة المعين فيها .

(رابعاً) يكون مرتب المستشار بمحكمة النقض معادلاً لمرتب من يعين رئيساً لإحدى محاكم الاستئناف من المستشارين الذين كانوا يلونه في الأقدمية قبل تعيينه في محكمة النقض فإذا عين من غير محاكم الاستئناف فيكون مرتبه معادلاً لمرتب من يليه في الأقدمية بمحكمة النقض .

قانون ٢٥ (١) لسنة ١٩٦٥

في شأن إنشاء اتحاد الناشرين بالجمهورية العربية المتحدة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الأول

اتحاد الناشرين وأغراضه

مادة ١ - ينشأ اتحاد الناشرين باسم (اتحاد الناشرين) بالجمهورية العربية المتحدة يكون له الشخصية الاعتبارية ومقره مدينة القاهرة وتكون له فروع في المحافظات .

مادة ٢ - الغرض من الاتحاد:

- ١ - العمل على رفع مستوى مهنة النشر ودهم رسالتها من الناحيتين العلمية والقومية .
- ٢ - وضع تنظيم يلتزم به الناشرون في عملهم لتحديد حقوقهم وواجباتهم ووسائل التعاون بينهم لترقية مستوى الكتاب العربي وتوسيع نطاق الانتفاع به وتيسير وصوله إلى طالبيه في الداخل والخارج والحيولة دون ما يسىء إلى شرف المهنة ورسالتها .
- ٣ - إيجاد مجالات للتعاون والعمل المشترك الذي ينهض بعمليات النشر ويعود بالخير على الناشرين جميعا ويخلق الفرص والإمكانيات إلى ترويج الكتاب العربي في الخارج وتنمية الوعي الثقافي في الداخل . .
- ٤ - وضع القواعد المنظمة لعملية النشر بما يحقق أهداف الاتحاد .
- ٥ - العمل على توحيد الصلات بين الناشرين العرب والناشرين في الدول الأخرى .
- ٦ - العمل على توطيد العلاقات وتنميتها بين الاتحاد والهيئات الأدبية والعلمية والفنية في داخل الجمهورية العربية المتحدة وخارجها .
- ٧ - العمل على تسوية ما قد يقوم من خلافات بين الناشرين بعضهم وبعض ، أو بينهم وبين غيرهم من العاملين في مجال التأليف والترجمة والنشر .

٨ - العمل على رعاية حقوق الناشرين وحماية مصالحهم المادية والأدبية وتنمية روح الزمالة والتعاون بينهم .

الباب الثاني

في تعريف الناشرين والقيود في جدول الناشرين

مادة ٣ - الناشر هو من يتولى بقصد الاتجار أو نشر الثقافة إخراج الكتاب للتداول وله أن يمارس الطبع والتوزيع ويدخل في حكم الكتاب الدوريات والوسائل السمعية والبصرية للتعليم والثقافة .

مادة ٤ - ينشئ الاتحاد سجلاً يقيد فيه الناشر وتُنظم أوضاع وإجراءات القيد فيه وفقاً لما تنص عليه اللائحة الداخلية للاتحاد .

مادة ٥ - لا يجوز لأحد أن يزاول مهنة النشر ما لم يكن مقيداً بسجل الناشر وين يستثنى من هذا الشرط مؤلف الكتاب أو ورثته أو من آل إلية حق استغلاله وذلك في الحدود الزمنية المقررة بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف ويستثنى كذلك ورثة الناشر إذا توفي قبل الوفاء بالتزاماته .

مادة ٦ - يشترط فيمن يقيد بسجل الناشرين ما يلي :

(١) أن يكون متمتعاً بالجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، وإذا كان الناشر شخصاً اعتبارياً وجب أن يكون ممثله متمتعاً بالجنسية المذكورة . كل ذلك مع مراعاة أحكام المعاهدات الثقافية التي تبرم بين الجمهورية العربية المتحدة وأي دولة أخرى وتبيح لمواطن هذه الدولة مزاوله مهنة النشر في الجمهورية العربية المتحدة .

(٢) أن يكون متمتعاً بجميع حقوقه المدنية والسياسية محمود السيرة حسن السمعة ولم يسبق الحكم عليه في جناية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمن ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

وإذا كان الناشر شخصاً اعتبارياً وجب أن تتحقق هذه الصفة في ممثله .

(٣) ألا يقل رأس ماله المخصص لمزاولة المهنة عن ٢٠٠٠ جنيه ، وللوزير المختص بناء على طلب مجلس إدارة الاتحاد أن يقرر زيادة هذا الحد أو نقصه مسابقة للظروف .

(٤) أن تتحقق فيه أو ممثله إذا كان الناشر شخصاً اعتبارياً أحد الشروط الآتية :

(أ) الحصول على مؤهل عال ،

(ب) الاشتغال بالتأليف أو الترجمة أو الصحافة وله إنتاج مناسب تقدره لجنة يؤلفها المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية .

(ج) الاشتغال في مجال النشر خمس سنوات متصلة مع درجة مناسبة من الثقافة و يترتب على القيد في السجل أن يصبح المقيّد عضواً في الاتحاد .

مادة ٧ — تتولى لجنة القيد والتأديب المنصوص عليها في المادة (٢٨) من هذا القانون البت في طلبات القيد خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الطالب فإذا مضت هذه المدة دون صدور قرار في الطالب اعتبر مقبولاً مادام الطالب مستوفياً للشروط المنصوص عليها في المادة (٦) .

ولا ينظر في طلبات القيد ما لم تكن مصحوبة بالرسم المقرر .

مادة ٨ — في حالة رفض طلب القيد يجب أن يكون قرار اللجنة مسبباً ويبلغ للطالب بخطاب موصى عليه ومصحوباً بعلم الوصول خلال أسبوعين من تاريخ إبلاغه به على أن يبين في تظلمه أسباب ذلك مرفقاً ومستنداته بالتظلم .

مادة ٩ — تتولى لجنة التظلمات المنصوص عليها في المادة (٣١) من هذا القانون النظر فيما يقدم إليها من تظلمات ، وعلى اللجنة أن تحدد جلسة لنظر التظلم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وصول التظلم إليها . ويخطر المتظلم بتاريخ الجلسة قبل موعدها بعشرة أيام على الأقل بخطاب موصى عليه ومصحوباً بعلم الوصول . وعلى اللجنة أن تصدر قرارها في التظلم خلال ستين يوماً من تاريخ أول جلسة غيبتها لنظره وإلا اعتبر التظلم مقبولاً وتأمين قيد الطالب في السجل .

وللمتظلم الاستعانة بمحام أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الاتحاد على ألا يكون هذا العضو من بين أعضاء لجنة القيد والتأديب للدفاع عن وجهة نظره أمام لجنة التظلمات .

مادة ١٠ — إذا أيدت لجنة التظلمات قرار الرفض فلا يجوز تجديد الطلب قبل مضي سنة على الأقل من تاريخ صدور قرار اللجنة . على أن يكون الطلب الجديد مصحوباً برسم قيد جديد .

مادة ١١ — تسقط عضوية الاتحاد عن الناشر في الحالات الآتية :

(أ) الوفاة أو انقضاء الشخص الاعتباري إذا كان الناشر شخصاً اعتبارياً .

(ب) إذا فقد العضو شرطاً من شروط القيد المنصوص عليها في المادة (٦) وفي هاتين الحالتين يجب على مجلس الإدارة أن يخطر لجنة القيد والتأديب في أول اجتماع لها بما طرأ من حالات تستدعي سقوط العضوية .

(ج) إذا تأخر العضو عن أداء قيمة الاشتراك مدّة سنة وفي هذه الحالة يجب على مجلس الإدارة بعد مضي ثلاثين يوما من مطالبة العضو بالأداء بخطاب موصى عليه ومصحوبا بعلم الوصول أن يخطر لجنة القيد والتأديب بذلك .

وعلى اللجنة المذكورة أن تخطر العضو بالجلسة التي تعينها لذلك قبل موعدها بعشرة أيام على الأقل بخطاب موصى عليه ومصحوبا بعلم الوصول . وفي جميع الأحوال تفصل اللجنة في شأن إسقاط العضوية خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطار مجلس الإدارة لها .

ويصدر قرار اللجنة مسببا ويخطر به ذور الشأن بخطاب موصى عليه ومصحوبا بعلم الوصول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره ،

مادة ١٢ — إذا صدر من العضو ما يمس كرامة المهنة أو شرف التعامل أو يلحق بالاتحاد ضررا ماديا أو أدبيا كان لمجلس إدارة الاتحاد أن يطلب إلى لجنة القيد والتأديب محاكمته لتوقيع أحد الجزاءات المنصوص عليها في المادة (٣٠) .

وتفصل اللجنة في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه إليها على أن تخطر العضو بالجلسة التي تعينها لذلك قبل موعد انعقادها بعشرة أيام على الأقل بخطاب موصى عليه ومصحوبا بعلم الوصول .

مادة ١٣ — يجوز لمن أسقطت عضويته أو صدر قرار من لجنة القيد والتأديب بتوقيع أحد الجزاءات عليه أن يتظلم أمام لجنة المنظمات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره بقرار لجنة القيد والتأديب ، على أن يبين في تظلمه أسبابه ويرفق به مستنداته ، ويجوز الاستعانة بمحام أو عضو من الاتحاد . على ألا يكون هذا العضو من بين أعضاء لجنة القيد والتأديب .

ولا يتم شطب الاسم من سجل الناشرين إلا بعد أن يصبح القرار الصادر به نهائيا بانقضاء ميعاد التظلم أو بصور قرار لجنة المنظمات .

الباب الثالث

في تنظيمات الاتحاد

الفصل الأول

الجمعية العمومية

مادة ١٤ - تتكون الجمعية العمومية من جميع الناشرين المقيدين بالسجل والمسجلين للاشتراكات المستحقة عليهم قبل موعد انعقادها .

مادة ١٥ - تعقد الجمعية العمومية إجتماعها العادى في شهر فبراير من كل سنة ، إلا إذا رأى الوزير المختص تحديد موعد آخر لانعقادها .

ومجلس إدارة الاتحاد دعوة الجمعية العمومية إلى اجتماع غير عادى كلما رأى ضرورة لذلك .

ويتعين على مجلس الإدارة دعوة الجمعية للانعقاد إذا قدم ربع عدد الأعضاء على الأقل من لهم حق حضور الجمعية العمومية طلبا بذلك مبينا به الغرض من الاجتماع .

وفي حالة ما إذا كان الغرض من الاجتماع هو المطالبة بمجلس إدارة الاتحادين أن يكون الطالب مقدما من خمس عدد الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية على الأقل .

وتكون دعوة الجمعية العمومية بكتاب موصى عليه ومصحوبا بعلم الوصول يرسل للأعضاء قبل الموعود المحدد للانعقاد بعشرة أيام على الأقل متضمنا جدول الأعمال ويجوز تقصير هذه المدة إلى ثلاثة أيام في حالة الاجتماع غير العادى إذا رأى مجلس الإدارة ذلك، ويجوز توجيه الدعوة في هذه الحالة بالوسائل السريعة المناسبة .

ويرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس إدارة الاتحاد أو وكيله في حالة غيابه أو أكبر أعضائها الحاضرين سها في حالة تغيبها .

مادة ١٦ - يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحا إذا حضره أكثر من نصف الأعضاء فإذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع أسبوعا وعندئذ يكون الاجتماع صحيحا مهما كان عدد الحاضرين .

وتصدر قرارات الجمعية بأغلبية أصوات الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح رأى الذى فى جانبه الرئيس ، ولا تتخذ قرارات فى غير الموضوعات التى تضمنها جدول الأعمال .

ويجب على مجلس الإدارة أن يدرج فى جدول الأعمال كل موضوع يتقدم باقتراح لإدراجه

عشرة أعضاء على الأقل من أعضاء الاتحاد ، بشرط أن يكون تقدمهم بهذا الاقتراح قبل موعد الانعقاد بأسبوع على الأقل .

وفي حالة انعقاد الجمعية العمومية للنظر في طلب حل مجلس إدارة الاتحاد لا يكون اجتماعها صحيحاً إلا إذا حضره ثلثا الأعضاء الذين لهم حق حضورها ويتمين موافقة ثلثي الحاضرين لتقرير حل مجلس الإدارة .

وفي هذه الحالة تختار الجمعية العمومية في نفس الاجتماع لجنة مؤقتة من ثلاثة من أعضائها لتولى شؤون الاتحاد وتتخذ هذه اللجنة الإجراءات اللازمة لاجتماع الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور قرار الحل لانتخاب مجلس إدارة جديد .

مادة ١٧ - تختص الجمعية العمومية بما يلي :

١ - اقتراح مشروع اللائحة الداخلية للاتحاد وقصد هذه اللائحة بقرار من نائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومى

٢ - اقتراح مشروع تنظيم مهنة النشر ويصدر بقرار من نائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومى .

٣ - النظر في تقارير مجلس الإدارة واقتراحات الأعضاء وتقرير ما تراه بشأنها .

٤ - النظر في المسائل التى تهم الاتحاد .

٥ - انتخاب أعضاء مجلس الإدارة .

٦ - اعتماد الميزانية والحساب الختامى المقدمين من مجلس الإدارة .

٧ - تعيين مراقب الحسابات .

مادة ١٨ - تثبت محاضر جلسات الجمعية العمومية فى سجل خاص ويوقعها الرئيس والأمين العام .

الفصل الثانى

مجلس إدارة الاتحاد

مادة ١٩ - تنتخب الجمعية العمومية فى أول اجتماع لها عشرة من أعضائها لمجلس الإدارة بالاقتراع السرى .

ويشترط فيه من يتقدم للترشح لعضوية مجلس الإدارة ألا تقل سنه عن الثلاثين سنة ميلادية وأن

يكون قد مضت سنتان على الأقل على قيده بسجل الناشرين ، أو على مزاولته لمهنة النشر بالنسبة لأول مجلس إدارة وتسقط العضوية عن أربعة من الأعضاء بمضى سنة بالاقتراع السرى ويستكمل الأعضاء بالانتخاب في الجمعية العمومية التالية لهذا الإجراء مما تهيئ مدة العضوية بعد ذلك سنتين لكل عضو ، ويستكمل عدد الأعضاء كل سنة بالانتخاب كلما انتهت مدة فريق منهم ، ويضم إليهم الأعضاء الممثلون للهيئات الآتية :

عدد

- ١ ممثل عن قطاع الثقافة والإرشاد القومى .
 - ١ ممثل عن وزارة التربية والتعليم .
 - ١ ممثل عن وزارة التعليم العالى .
 - ١ ممثل عن وزارة الخزانة .
 - ١ ممثل عن وزارة الاقتصاد .
 - ١ ممثل عن وزارة البحث العلمى .
 - ١ ممثل عن المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية .
 - ٢ ممثل عن المؤسسة المصرية العامة للتأليف والناشر والنشر .
 - ويصدر بتعيين ممثلى الهيئات المشار إليها قرار من الوزير المختص .
- مادة ٢٠ — ينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السرى فى أول اجتماع له رئيساً ووكيلاً وأميناً للصندوق من بين أعضائه المنتخبين .
- كما يختار المجلس فى الاجتماع ذاته ممثلين فى لجنى القيد والتأديب والتظلمات ولجان الانحداد الأخرى .
- مادة ٢١ — إذا زالت عضوية أحد أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين أو خلا مكانه حل محله ولباقى مدته المرشح الحائز على أكثر الأصوات التالية لأصوات الفائز فى الانتخابات .
- وفى حالة الانحياز للممثلين للهيئات تعين الهيئة المختصة من يحل محلهم فى العضوية :

مادة ٢٢ — يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب أغلبية أعضائه ، وترسل الدعوة مرفقة بجدول الأعمال قبل موعد الجلسة بسبعة أيام على الأقل ، ويكون الاجتماع صحيحاً إذا حضره عشرة من الأعضاء على الأقل ويصدر المجلس قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين . وفى حالة التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس . ويرأس الجلسة (م ٧ — قوانين)

رئيس المجلس . وفي حالة غيابه يحل محله الوكيل أو الأمين العام أو أكبر الأعضاء الحاضرين المنتخبين سناً على التوالي .

مادة ٢٣ — يختص مجلس الإدارة بما يأتي :

(١) العمل على تحقيق أغراض الاتحاد .

(٢) إعداد مشروع اللائحة الداخلية للاتحاد وما يرى إدخاله من التعديلات عليها ، وعرضها على الجمعية العمومية .

(٣) إعداد مشروع تنظيم النشر .

(٤) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .

(٥) إدارة أموال الاتحاد والإشراف على نظام حسابه وتحويل الرسوم والاشتراكات وقبول الهبات والإعانات والتبرعات وتعيين المستخدمين وترقيتهم وتأديبهم .

(٦) إعداد التقرير السنوي عن نشاط الاتحاد وعرضه على الجمعية العمومية .

(٧) وضع مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامي للسنة المنتهية لعرضها على الجمعية العمومية .

(٨) دراسة ما يقدم إليه من اقتراحات والتصرف فيها .

مادة ٢٤ — لا يجوز لعضو في الاتحاد أن يتخذ إجراءات قضائية ضد عضو آخر بسبب المهنة إلا بعد الحصول على إذن كتابي من مجلس إدارة الاتحاد :

وعلى المجلس أن يتخذ الوسائل الكفيلة بتسوية النزاع — فإذا مضت ثلاثون يوماً دون أن يصل إلى تسوية يرضى بها الطرفان المتنازهان جاز لطالب الاذن السير في إجراءاته القضائية .

وفي حالات الاستعجال يصدر رئيس المجلس الإذن المطلوب كتابة .

مادة ٢٥ — رئيس مجلس الإدارة يمثل الاتحاد أمام الجهات القضائية والإدارية وغيرها ويوقع العقود والمسكوكات نيابة عن الاتحاد ويقوم الوكيل مقام الرئيس في حالة غيابه .

مادة ٢٦ — يختص الأمين العام بما يلي :

(١) معاونة الرئيس والوكيل في إدارة الاتحاد وتنظيم نشاطه .

- (٢) الإشراف على الأعمال الإدارية للاتحاد وشئون موظفيه .
- (٣) إعداد جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية وعرضه على الرئيس لاختماده .
- (٤) تحرير محاضرات جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية وتوقيعها مع الرئيس .

مادة ٢٧ — يشرف أمين الصندوق على تحصيل الرسوم والاشتراكات وغيرها من المبالغ المستحقة للاتحاد ويوقع مع الرئيس على الشيكات وأذون الصرف وغيرها من أوراق المحاسبات وبعد مشروع ميزانية السنة الجديدة لعرضها على مجلس الإدارة والجمعية قبل بدائها بشهرين على الأقل ، كما يفرض الحساب الختامى للسنة المنتهية خلال شهر من انتهائها .

الفصل الثالث

اللجان

أولا — لجنة القيد والتأديب

مادة ٢٨ — تؤلف لجنة القيد والتأديب بقرار من نائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومى على الوجه الآتى :

- (١) رئيس بدرجة وكيل وزارة على الأقل .
- (٢) عضو يمثل قطاع الثقافة والإرشاد القومى لا تقل درجته عن الدرجة الأولى .
- (٣) عضو يمثل مجلس الدولة لا تقل درجته عن مستشار مساعد .
- (٤) عضوان يمثلان مجلس إدارة اتحاد الناشرين .

ويتولى سكرتارية اللجنة من يندبه رئيسها لهذا الغرض من موظفى الاتحاد .

مادة ٢٩ — تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها وتختص بنظر طلبات القيد وإسقاط العضوية كما تختص بتوقيع الجزاءات فى حدود ما تنص عليه المادة (٣٠) وتكون اجتماعات اللجنة صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين .

وتثبت أعمال اجتماعات اللجنة فى محاضر يوقعها الرئيس والأعضاء .

مادة ٣٠ — الجزاءات التأديبية هى :

(١) الإنذار .

(٢) اللوم .

(٣) حرمان العضو من الاشتراك في نشاط الاتحاد أو الترشيح لتنظيماته أو منهما معا وذلك لمدة لا تجاوز السنتين .

(٤) إسقاط العضوية عن عضو مجلس الإدارة بالنسبة إلى المادة المنبثقة له فيها .

(٥) إسقاط عضوية الاتحاد والشطب من سجل الناشرين .

ثانياً — لجنة التنظيمات

مادة ٣١ — تؤلف لجنة للتنظيمات بقرار من نائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومى على الوجه الآتى :

(١) مستشار إدارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة رئيساً

(٢) ممثل لوزارة التربية والتعليم من درجة مدير عام على الأقل عضواً

(٣) ممثل لقطاع الثقافة والإرشاد القومى من درجة مدير عام على الأقل د

(٤) أحد أعضاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية د

(٥) عضوان يمثلان مجلس اتحاد الناشرين على ألا يكونا فى لجنة القيد والتأديب د

ويتولى سكرتارية اللجنة من يندبه رئيسها لهذا الغرض من موظفى الاتحاد .

مادة ٣٢ — تجتمع لجنة التنظيمات بدعوة رئيسها وتختص بنظر التنظيمات من قرارات لجنة القيد والتأديب وتكون اجتماعات اللجنة صهيحة بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر بأغلبية آراء الحاضرين .

ثالثاً — اللجان الأخرى

مادة ٣٣ — لمجلس إدارة الاتحاد أن يؤلف من بين أعضائه أو من غيرهم من أعضاء الاتحاد وما يراه من لجان تنهض بتحقيق أغراضه .

ويكون لكل لجنة مقرر من بين أعضاء مجلس إدارة الاتحاد وتتضمن اللائحة الداخلية نظام العمل فى هذه اللجان .

الباب الرابع

مالية الاتحاد

مادة ٣٤ - تتكون موارد الاتحاد المالية من :

- (١) رسم القيد في السجل وقدرة عشرون جنيها .
- (٢) رسم الاشتراك وقدرة أثناء عشر جنيها سنويا تدفع جملة أو على أقساط شهرية وفقا لما يقرره مجلس الإدارة .
- ولنائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي بناء على طلب مجلس إدارة الاتحاد وموافقة الجمعية العمومية أن يقرر تخفيض قيمة رسم القيد ورسم الاشتراك بما يناسب الظروف .
- (٣) إيرادات الاتحاد ومطبوعاته وممتلكاته .
- (٤) الإعانات والتبرعات والهبات التي يقرر لمجلس الإدارة قبولها .
- (٥) حصيلة ما يرى مجلس الإدارة تحصيله من أوجه نشاط مختلفة لزيادة دخل الاتحاد بعد موافقة الجمعية العمومية .

مادة ٣٥ - تنظم اللائحة كيفية تحصيل أموال الاتحاد وإيداعها وصرفها .

مادة ٣٦ - تبدأ السنة المالية للاتحاد في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام ، وعلى مجلس الإدارة أن يعرض الحسابات الختامية وميزانية الاتحاد على الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي العادي في شهر فبراير .

مادة ٣٧ - أموال الاتحاد مخصصة للانفاق على تحقيق أغراضه ، لا يجوز توظيفها في مشروعات استثمارية بخير موافقة الجمعية العمومية .

الباب الخامس

في حل الاتحاد

مادة ٣٨ - إذا رأى أكثر من نصف أعضاء الاتحاد المقيدين بالسجل والمسجلين الاشتراكات أن الاتحاد أصبح عاجزا عن تحقيق أغراضه ، جاز لهم أن يتقدموا إلى مجلس الإدارة يطلب كتابي موقع عليه منهم لعقد الجمعية العمومية للنظر في حل الاتحاد .

وعلى المجلس بعد إخطار الجهات المختصة أن يدعو الجمعية العمومية إلى الانعقاد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصول الطلب .

ولا يكون انعقاد الجمعية العمومية في هذه الحالة صحيحا إلا إذا حضره ثلاثة أرباع الأعضاء الذين لهم حق حضورها على الأقل .

وفي حالة عدم تكامل العدد المطلوب يؤجل الاجتماع لمدة خمسة عشر يوما مع الدعوة له في الصحف ، ويشترط لصحة الاجتماع في هذه الحالة الدعوة يحضر أكثر من نصف الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية .

ويجب موافقة أربعة أخماس الحاضرين على الأقل لاتخاذ قرار بحل الاتحاد .

مادة ٢٩ — في حالة حل الاتحاد يعين الوزير المختص مصفيا يقرر بمحصر حقوق الاتحاد والتزاماته كما يعين الجهة التي تؤول إليها أموال الاتحاد بعد الحل .

الباب السادس

أحكام عامة وانتقالية

مادة ٤٠ — يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (٥) من هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ويكون الحكم بمصادرة موضوع المخالفة وجوبيا .

مادة ٤١ — يصدر نائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي قرارا بتشكيل لجنة تحضيرية للقياد برئاسة وكيل وزارة وعضوية ممثل لوزارة التربية والتعليم لا تقل درجته عن الدرجة الأولى وممثل لمجلس الدولة في درجة مستشار مساعد على الأقل مع تحديد مقر مؤقت لها لحصر المشتغلين بعملها في الجمهورية العربية حين صدور هذا القانون والنظر في قيد من يتقدم إليها منهم ومن غيرهم طلب القيد ، وفقا لأحكام المادة (٦) من هذا القانون وينشر هذا القرار في صحيفتين يوميتين .

وتستعين هذه اللجنة بمن يتقدم الوزير المختص من الموظفين الإداريين اللازمين وتقوم هذه اللجنة بفحص ما يقدم إليها من طلبات القيد بسجل الناشرين وفقا لأحكام المادة (٧) من هذا القانون وذلك خلال شهرين من تاريخ العمل به

وعلى اللجنة أن تدعو جميع الذين قبلت طلبات قيدهم خلال تسعين يوما من تاريخ العمل بهذا

القانون للاجتماع في هيئة جمعية عمرمية للاتحاد لاختيار مجلس الإدارة وفقا لأحكام هذا القانون .
ويرأس الاجتماع رئيس اللجنة التحضيرية .

وتتمى مهمة اللجنة التحضيرية باجتماع الجمعية العمومية للاتحاد وانتخاب مجلس إدارته ، وتسلم اللجنة أعمالها إلى رئيس مجلس إدارة الاتحاد المنتخب .

مادة ٤٢ — تصحب طلبات القيد المقدمة للجنة التحضيرية برسم القيد المنصوص عليه في المادة (٣٤) فقرة (١) والمستندات الدالة على توافر شروط العضوية .

مادة ٤٣ — لمجلس إدارة الاتحاد أن يحبل الطلبات التي رفضتها اللجنة التحضيرية إلى لجنة التظلمات المنصوص عليها في المادة (٣١) من هذا القانون فور تأليف هذه اللجنة .

وعلى اللجنة تحديد جلسة لإعادة النظر في هذه الطلبات خلال ثلاثين يوما من تاريخ إحالتها إليها مع مراعاة الإيرادات المنصوص عليها في المادة (٩) من هذا القانون .
مادة ٤٤ — مع عدم الإخلال بالفقرة (٢) من المادة (٦) المقتضين بالشروط صدور هذا القانون مستوفين لشروط القيد في سجل الناشرين إذا كانوا قد نشروا كتبها لا تقل عن خمسة خلال السنتين الأخيرتين .

مادة ٤٥ — يصدر نائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٤٦ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يبهم هذا القانون بخاتم الدولة ، ينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ صفر سنة ١٣٨٥ (٦ يونيو ١٩٦٥)

قانون ٢٦ لسنة (١) ١٩٦٥

بشأن الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ — يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب .

ولا تسرى في شأن هذه الهيئات أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، بشـ أن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

كما لا تسرى أحكام القانون المرافق على أوجه النشاط المختلفة في المدارس والمعاهد والجامعات .

مادة ٢ - يجب على الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب القائمة وقت العمل بهذا القانون تعديل نظمها وطالب شهرها بالتطبيق لأحكامه خلال سنة من تاريخ العمل به .

ولا تحصل رسوم لإعادة الشهر بالنسبة للهيئات القائمة وقت العمل بهذا القانون .

مادة ٣ - استثناء من أحكام المادة ١٠٤ من القانون المرافق تقوم وزارة الشباب بإعادة إجراء الشهر خلال ستة أشهر من تاريخ طلبه .

مادة ٤ - على كل هيئة من الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب أعيد شهر نظامها بالتطبيق لأحكام هذا القانون أن تعيد تشكيل مجلس إدارتها وفقاً لنظامها المعاد شهره وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إتمام إعادة الشهر ، ويجوز لوزارة الشباب منح هذه الهيئات مهلة أخرى .

مادة ٥ - تستمر مجالس إدارة الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب القائمة وقت العمل بهذا القانون في مباشرة أعمالها بصفة مؤقتة إلى أن يتم تشكيل المجالس الجديدة .

مادة ٦ - تسرى أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية ، على الاندية الرياضية ، وذلك فيما لا يتعارض منها مع نصوص هذا القانون .

مادة ٧ - يلغى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٣ ، في شأن اللجنة الأولى واتحادات الألعاب الرياضية ، والقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم حركة الكشف والمراشدات وكل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٨ - لوزير الشباب إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بنخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ صفر سنة ١٣٨٥ (٦ يونيو سنة ١٩٦٥) .

قانون

الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب

الباب الأول

الأحكام العامة

الفصل الأول

ماهية الهيئة — امتيازاتها — أنشائها

مادة ١ - يقصد بالهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب في تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر تتألف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين، الغرض منها تحقيق الرعاية للشباب عن طريق توفير الخدمات الرياضية والقومية والعسكرية، وكذلك كل ما يتصل بها من خدمات اجتماعية وروحية وصحية وترويحية وذلك دون الحصول على كسب ساذى للأعضاء .

مادة ٢ - تعتبر الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب من الهيئات الخاصة ذات الدفع العام ويكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد شهر نظامها وفقا لأحكام هذا القانون، وتتمتع هذه الهيئات بامتيازات السلطة العامة الآتية :

(أ) عدم جواز الحجز على أموالها إلا لاستيفاء للضرائب والرسوم المستحقة للدولة .

(ب) عدم جواز تملك هذه الأموال بمعنى المدة .

(ج) جواز نزع الملكية للمنفعة العامة لصالح الهيئة .

وتعتبر أموال هذه الهيئات من الأموال العامة في تطبيق أحكام قوانين العقوبات .

مادة ٣ - تتمتع الهيئات الخاصة العاملة في تطبيق أحكام بالامتيازات الآتية :

(أ) تعفى من رسوم التسجيل التي يقع عليها عبء أدائها في عقود الملكية وغيرها من الحقوق العينية الأخرى ومن رسوم التصديق على التوقيعات ومن رسوم الدفعة المفروضة حاليا والتي تفرض مستقبلا على جميع العقود والمحركات والأوراق والمطبوعات والسجلات وغيرها .

(ب) تعفى من الضرائب والرسوم الجركية بالنسبة للأدوات والمهمات المستوردة لحسابها والتي تلزم لممارسة نشاطها، ويصدر بإعفاء هذه الأشياء قرار من وزير الخزانة بناء على طلب وزير

(م ٨ - قوانين)

الشباب ويحظر التصرف فيما تم إهفاؤه اجهة غير معفاة قبل مضي خمس سنوات من تاريخ الاعفاء،
مالم تدفع عنها الضرائب والرسوم المستحقة وفقا لحالة هذه الاشياء وقيمتها وقت سداد هذه الضرائب
والرسوم وطبقا للتعريفات الجمركية السارية في تاريخ السداد .

(ج) تعفى من مقابل استهلاك النور والمياه بمقد أدنى قدره . ٥ ٪ .

(د) تعفى من ضريبة الملاهي على مختلف المباريات التي تخضع لاشراف اتحادات اللعبات الرياضية
بشرط ألا يتخللها أو يعقبها أى نوع من أنواع الملاهي .

كما تعفى من تلك الضريبة الحفلات التي تقيمها الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب
ولا يتجاوز أجر الدخول فيها خمسة قروش ، أما إذا زاد الأجر عن ذلك فيكون الإهفاء لحفلاتين
على الأكثر في السنة .

(هـ) تمنح تخفيضا قدره ٢٥ ٪ من أجور نقل الأدوات والمهمات الخاصة بنشاطها .

(و) تمنح تخفيضا قدره ٥٠ ٪ من أجور السفر للأفراد الذين يقل مددهم عن عشرين فردا
و ٦٦ ٪ من تلك الأجور لما يزيد على هذا العدد على أنه يشترط في جميع الأحوال اعتماد
الهيئة التي ينتمى إليها هؤلاء الأفراد للحصول على هذا التخفيض .

مادة ٤ - يشترط لإنشاء أى هيئة من الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب توافر
العناصر الآتية :

١ - أعضاء لا يقل عددهم عن عشرين عضوا بالنسبة للهيئات التي تتكون من أشخاص طبيعيين أو
سنة أعضاء بالنسبة للهيئات التي تتكون من أشخاص اعتباريين ، وتحدد لائحة الهيئة أنواع العضوية
والشروط الواجب توافرها والإجراءات التي تتبع في قبول العضوية واسقاطها .

٢ - مقر ثابت يكون صالحا لمباشرة نشاطها ومستوفيا لكافة الاشتراطات الصحية والمتعلقة
بالأمن العام التي يصدر بتحديددها قرار من وزير الشباب بالاتفاق مع وزير الصحة
ووزير الداخلية .

ويشترط أن تعقد اجتماعاتها في هذا المقر وأن تحتفظ فيه بالمستندات والسجلات التي يصدر
بتحديددها قرار من وزير الشباب .

ويجوز لوزارة الشباب أن تأذن الهيئة بعقد اجتماعاتها في مكان آخر تحدده .

٣ - نظام مكتوب يشمل على البيانات الآتية :

(أ) أهم الهيئة ومقرها والغرض من إنشائها .

(ب) شروط العضوية وإجراءات قبولها واسقاطها وحقوق الأعضاء وواجباتهم .

(ج) قواعد وأسس تنظيم الجمعيات العمومية وإجراءات دعوتها ومشروط صحة انعقادها واختصاصاتها .

(د) طريقة تكوين مجالس الإدارة واختصاصاته . وطرق اسقاط العضوية .

(هـ) موارد الهيئة وكيفية استغلالها والتصرف فيها ومراقبة صرفها .

(و) طريقة ادماج الهيئات مع بعضها البعض .

(ز) تكوين الفروع .

فإذا كانت الهيئة من الأندية الرياضية فتأخذ بالنظام قائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين والقابضين ومجال أقامتهم وجنسياتهم ومنهم .

ويجوز لوزارة الشباب أن تضع أنظمة أساسية للهيئات التي تستهدف أغراضها متماثلة على أن تلتزم الهيئات بهذه الأنظمة ولا يكون لها حق تعديلها .

مادة ٥ - يجب أن يذكر اسم الهيئة ورقم شهرها ودائرة نشاطها في جميع دفاترها، وسجلاتها ومطبوعاتها، ولا يجوز لأى هيئة أن تأخذ تسمية تشير اللبس بينها وبين هيئة أخرى تقع في دائرة نشاطها .

مادة ٦ - لا يجوز لأى هيئة أن تشترك أو تنضم إلى جمعية أو هيئة أو ناد مقره خارج الجمهورية إلا بعد الحصول على موافقة وزارة الشباب ووزارة الداخلية .

مادة ٧ - يجوز للهيئات أن تنشئ فروعاً لها في مختلف المحافظات يحدد النظام الأساسى للهيئة طريقة تكوين هذه الفروع واختصاصاتها وعلاقاتها بالهيئة وغير ذلك من الأحكام .

وتخضع الفروع للسياسة العامة والتوجيهات الفنية التي تضعها الهيئة الأصلية .

ويجوز شهر هذه الفروع بموافقة وزارة الشباب .

مادة ٨ - لوزير الشباب حق ادماج أى هيئة من الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب في هيئة أخرى تشابهها في الأغراض إذا تبين أنها أصبحت غير قادرة على تحقيق أهدافها

أو خدمة البيئة أو إذا أصبحت عاجزة عن الوفاء بتعهداتها أو خصصت أموالها أو أرباح أموالها لغير الأغراض التي أنشئت من أجلها أو متى ارتكبت مخالفة جسيمة لأحكام هذا القانون أو لنظامها الأساسي أو لوائحها الداخلية أو فُتدت أى عنصر من عناصر أنشائها .

كما يجوز الهيئات المذكورة أن تقرر الاندماج بقرار من الجمعية العمومية غير العادية بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين لهم حق حضور الاجتماع لكل من الهيئة الدائمة والمدمجة ، ويشترط في هذه الحالة اعتماد وزارة الشباب لقرارات الاندماج في خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورود هذه القرارات إليها .

كما يشترط أن تتضمن قرارات الاندماج المشار إليها إجراءات التنفيذ وما يترتب على ذلك من آثار .

مادة ٩ — تخضع الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب لرقابة وزارة الشباب من كافة الوجوه الإدارية والفنية والمالية والتنظيمية والصحة .

مادة ١٠ — لا يجوز للهيئات أن تشترك في أى مباريات أو مؤتمرات أو اجتماعات أو معسكرات في الخارج إلا بترخيص من وزارة الشباب وذلك طبقا للائحة التي تصدرها في قواعد وإجراءات السفر للخارج .

مادة ١١ — على المؤسسات والشركات والمصانع أن تقيم المنشآت اللازمة لرعاية العاملين فيها وأن تزودها بالاختصاصيين وتحدد الهيئات ونوع المنشآت بقرار من وزير الشباب بالاتفاق مع الوزير ذى الشأن .

مادة ١٢ — على الجهات الحكومية والمؤسسات والجمعيات التي تقدم بتقسيم أراض فضاء لإنشاء أحياء أو وحدات سكنية تخصيص قطعة مناسبة من الأراضى لأغراض خدمة الشباب تحدد مساحتها ونوع النشاط الذى تخصص له بالاتفاق بين وزارة الشباب والجهة الإدارية المختصة .

الفصل الثانى

الجمعيات العمومية

مادة ١٣ -- يكون لكل هيئة جمعية عمومية تتكون من الأعضاء العاملين المسجلين لاشتراكهم لى تاريخ انعقاد الجمعية العمومية .

ويجوز لوزير الشباب إذا اقتضت الضرورة أن يستثنى بعض الهيئات من هذا الحكم وفى هذه الحالة يتولى مجلس الإدارة المعين اختصاصات الجمعية العمومية .

مادة ١٤ — تجتمع الجمعية العمومية اجتماعا عاديا مرة كل عام في خلال الأشهر الثلاثة التالية لانتهاؤ السنة المالية للهيئة ، ولا يكون اجتماع هذه الجمعية صحيحا إلا إذا حضرته الأغلبية المطلقة لأعضاء الجمعية ، فإذا لم يتكامل هذا العدد يوجب الاجتماع إلى جلسة أخرى تعقد في خلال أسبوعين على الأكثر ويكون الاجتماع الثاني صحيحا بالأغلبية التي تحددها لائحة النظام الأساسي للهيئة فإذا لم تتوافر هذه الأغلبية أيضا يكون لوزارة الشباب تفويض مجلس الإدارة في ممارسة سلطات الجمعية العمومية .

مادة ١٥ — يتعين على الهيئات الأعضاء في الجمعيات العمومية للاتحادات عدم التخلف عن حضور هذه الجمعيات ، وكل هيئة تخالف ذلك تلزم بدفع جزاء مالي قدره عشرة جنيهات تسددها لخزينة الاتحاد المختص ، وذلك مع عدم الإخلال بالحكم الوارد بالفقرة الخامسة من المادة ٣٢ من هذا القانون .

مادة ١٦ — تختص الجمعية العمومية العادية بالآتي :

- (١) التصديق على محضر الاجتماع السابق .
- (٢) النظر في تقرير مجلس الإدارة عن أعماله في السنة المنتهية وبرامج النشاط وخطة العمل للعام الجديد وتقرير مراقب الحسابات .
- (٣) اعتماد الميزانية والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية ومشروع الميزانية للعام المقبل .
- (٤) النظر في الاقتراحات المقدمة في الموعد القانوني المحدد بالنظام الأساسي لكل هيئة .
- (٥) انتخاب مجلس الإدارة أو شغل المراكز الشاغرة .
- (٦) انتخاب مراقب الحسابات .
- (٧) غير ذلك مما هو وارد في جدول الأعمال .

مادة ١٧ — لا يجوز لعضو الجمعية العمومية الاشتراك في التصويت إذا كان موضوع القرار المعروض لإبرام اتفاق معه أو رفع دعوى عليه أو إنهاء دعوى بينه وبين الهيئة ، وكذلك كلما كانت له مصلحة شخصية تتعلق بالقرار المطروح فيما عدا انتخاب أعضاء مجلس الإدارة .

مادة ١٨ — يجوز دعوة الجمعية العمومية لاجتماعات غير عادية بناء على طلب مسبب من وزارة الشباب أو مجلس الإدارة أو ربع عدد الأعضاء الذين لهم حق حضورها ، وإذا لم يقم مجلس الإدارة بدعوتها بناء على طلب هذه الجهات جاز لوزارة الشباب أن تتولى دعوة الجمعية العمومية على نفقة الهيئة .

مادة ١٩ — تختص الجمعية العمومية غير العادية بالآتي :

(١) إسقاط العضوية عن كل أو بعض أعضاء مجلس الإدارة وشغل المراكز الشاغرة .

(٢) اقتراح ادماج الهيئة في هيئة أخرى تشابهها في الغرض .

(٣) إبطال قرار من قرارات مجلس الإدارة .

(٤) غير ذلك من المسائل الهامة والعاجلة .

مادة ٢٠ — لا يجوز للجمعية العمومية أن تنظر في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال .

مادة ٢١ — يجب إخطار الجهة الإدارية المختصة بشكل إجتماع للجمعية العمومية وجدول الأعمال وصورة من مرفقاته في الموعد الذي تحدده لائحة النظام الأساسي للهيئة .

ويجوز لهذه الجهة أن تلتدب عنها من يحضر الاجتماع .

كما يجب إبلاغ هذه الجهة بصورة من محضر إجتماع الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع على الأكثر .

مادة ٢٢ — إذا حالت ظروف قهرية دون اجتماع الجمعية العمومية في الموعد المحدد لانعقادها وجب على مجلس الإدارة إبلاغ الأعضاء بالموعد الجديد ، وذلك طبقا لما تقضى به لائحة الهيئة ، على أنه لا يجوز بأي حال إجراء أى تعديل في جدول أعمال الجمعية العمومية أو المرشحين لمجلس الإدارة .

مادة ٢٣ — إذا اجتمعت الجمعية العمومية فعلا وحالت أسباب دون إتمام جدول الأعمال اعتبر الاجتماع قائما وتمت الجلسة إلى موعد آخر تحدده الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة على أن يبلغ الأعضاء بالموعد الجديد وتعتبر القرارات التي اتخذت قبل الامتداد صحيحة ونافذة .

مادة ٢٤ — إذا بدأ اجتماع الجمعية العمومية صحيحا فلا يؤثر في صحة القرارات التي تصدر انسحاب أى عدد من الأعضاء المحاضرين بشرط ألا يقل عدد الحاضرين وقت التصويت عن ربع الأعضاء الذين بدأ بهم الاجتماع .

مادة ٢٥ — للجهة الإدارية المختصة حق إبطال اجتماع الجمعية العمومية والآثار المترتبة عليه إذا انعقدت الجمعية العمومية بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو النظام الأساسي للهيئة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول محضر الاجتماع إليها، كما يكون لها خلال هذه المدة أن تبطل أى قرار يصدر

من الجمعية العمومية شابه أى وجه من وجوه البطلان دون ابطال الاجتماع ، وفي هذه الحالة تكون القرارات الأخرى التى أصدرتها الجمعية العمومية صحيحة و نافذة .

الفصل الثالث

مجلس الإدارة

مادة ٢٦ — يكون لكل هيئة مجلس إدارة يتولى شئونها من كافة النواحي ويكون مسؤولا مسؤولية تضامنيه بين أعضائه عن جميع أعمالها طبقا لأحكام القانون . كما يكون كل عضو من أعضاء المجلس وكذا السكرتير المعين والمدير مسؤولا عن القرارات التى يصدرها فى حدود سلطاته واختصاصاته والتي يكون من شأنها الاضرار بمصالح الهيئة أو بأموالها وذلك مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجنائية المقررة طبقا لأحكام قانون الأندية .

ولا تقل مدة المجلس عن سنة ولا تزيد على أربع سنوات ويبين النظام الأساسى اختصاصاته والشروط الواجب توافرها فى أعضائه وعددهم وطرق انتخابهم أو تعيينهم ولإنهاء عضويتهم وإجراءات دعوته وصحة اجتماعاته وقراراته .

مادة ٢٧ — لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة فى أكثر من هيئة تستهدف فى تحقيق نشاط نوعى واحد ، كما لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل للهيئة بأجر .

مادة ٢٨ — يجوز للجهة الإدارية المختصة أن تعترض على أسماء المرشحين لعضوية مجلس إدارة الهيئة سواء كانت هذه العضوية بالانتخاب أو بالتعيين . ويجوز للمعترض عليه التظلم لوزير الشباب ويعتبر قراره فى ذلك نهائيا ،

مادة ٢٩ — يجوز لمجلس إدارة الهيئة أن يختار مديرا أو سكرتيرا متفرغا بأجر بقرار منه يتضمن جميع الأحكام الخاصة بهذا التعيين ويعتمد وزير الشباب هذا الاختيار بقرار منه .

ولا يجوز للمدير أو السكرتير المتفرغ أن يباشر أى عمل آخر أيا كان نوعه بمقابل أو بدون مقابل .

مادة ٣٠ — يجب أن يراعى مجلس إدارة الهيئة عند اختيار المشرفين على النشاط الرياضى والاجتماعى توافر الشروط والملاحيات التى تحددها الجهات المعنية ويعتمدها وزير الشباب .

مادة ٣١ — للجهة الإدارية المختصة أن توفد مندوبا عنها لحضور اجتماعات مجلس الإدارة

الادلاء بوجهة نظر هذه الجهة في موضوع معين ترى المصلحة العامة تقتضى ببحثه مع المجلس ، وهذا المندوب حق الاشتراك في مناقشة هذا الموضوع دون التصويت فيه .

مادة ٣٢ - لوزير الشباب أن يصدر قرارا مسيبيا بحل مجلس إدارة أى هيئة وتعيين مجلس إدارة مؤقت لمدة سنة على الأقل قابلة للتجديد يتولى الاختصاصات المخولة لمجلس إدارتها في نظامها وذلك في الأحوال الآتية :

(١) مخالفة أحكام هذا القانون أو النظام الأساسى للهيئة أو أى لائحة من لوائحها .

(٢) إذا لم يقم مجلس الإدارة بتنفيذ سياسة وزارة الشباب وتوجيهاتها أو ملاحظاتها أو إذا امتنع عن تقديم البيانات التى تطلبها .

(٣) إذا لم يقم مجلس الإدارة بتنفيذ قرارات الجمعية العمومية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إصدارها .

(٤) إذا أصبح عند أعضاء مجلس الإدارة لا يكفى لانعقاده انعقادا صحيحا .

(٥) إذا تخلف ممثلو الهيئة عن حضور الجمعيات العمومية التى هى عضو فيها .

مادة ٣٣ - على مجلس إدارة الهيئة والموظفين القائمين بالعمل فيها أن يبادروا إلى تسليم المجلس المؤقت بمجرد تعيينه جميع أموال الهيئة وسجلاتها ومستنداتها وموجوداتها ، ولايخل ذلك بما يترتب في ذمتهم من مسؤولية طبقا لأحكام القانون ،

مادة ٣٤ - على المجلس المؤقت أن يتولى إدارة شئون الهيئة من كافة النواحي طبقا لاختصاصات مجلس الإدارة وعليه أن يعمل على إزالة أسباب المخالفات التى أدت إلى حل المجلس ، وعليه أيضاً أن يدعو الجمعية العمومية للانقضاء قبل انتهاء مدته المحددة في قرار تعيينه ، ويعرض عليها تقريراً مفصلاً عن حالة الهيئة وما قام به من أعمال خلال فترة تعيينه على أن يتم انتخاب المجلس في نفس الجلسة .

مادة ٣٥ - لوزارة الشباب حق ابطال اجتماع مجلس الإدارة والآثار المترتبة عليه إذا انعقد بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو النظام الأساسى للهيئة وذلك خلال شهر من تاريخ وصول الطعن في صحة هذا الاجتماع إليها ، كما يكون في هذه المدة أن تبطل أى قرار صدر من المجلس شابه أى وجه من وجوه البطلان دون ابطال الاجتماع وفي هذه الحالة تكون القرارات الأخرى التى أصدرها المجلس صحيحة .

الفصل الرابع

موارد الهيئة وكيفية استغلالها وطرق الرقابة عليها

مادة ٣٦ - يجب أن يكون لكل هيئة ميزانية سنوية فإذا تجاوزت مصروفاتها أو إيراداتها خمسمائة جنيه وجب عرض الحساب الختامي على أحد المحاسبين المقيدين بالجدول مشفوعاً بالمستندات المؤيدة له لفحصه قبل انعقاد الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي وتبين اللائحة إجراءات عرض الميزانية والتصديق عليها .

مادة ٣٧ - تتكون موارد الهيئات من :

(١) اشتراكات الأعضاء .

(٢) التبرعات والهبات والوصايا بشرط موافقة وزارة الشباب .

(٣) حصيلة إيرادات الحفلات والمباريات ومنتجات الهيئة .

(٤) الإعانات .

(٥) الإيرادات الأخرى المختلفة المتنوعة بشرط موافقة وزارة الشباب .

مادة ٣٨ - على الهيئة أن تودع أموالها النقدية باسمها الذي شهرت به لدى مصرف أو هيئة أخرى رسمية مع اخطار وزارة الشباب بذلك .

مادة ٣٩ - على الهيئة أن تنفق أموالها فيما يحقق أغراضها ، ولها أن تستغل فائض إيراداتها لضمان مورد ثابت في أعمال محقة الربح على ألا يؤثر ذلك في نشاطها وذلك بشرط الحصول على موافقة وزارة الشباب .

مادة ٤٠ - لا يجوز للهيئات الدخول في مضاربات مالية .

مادة ٤١ - للهيئات بعد أخذ رأى الجهات الإدارية المختصة حق جمع المال من الجمهور وإقامة حفلات يكون حضورها بأجر وذلك بعد الحصول على موافقة وزارة الشباب وطبقاً للشروط والأوضاع التي تقررها .

مادة ٤٢ - يجوز منح الإعانات للهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب طبقاً للقواعد التي تصدرها وزارة الشباب .

مادة ٤٣ - لا يجوز لأي هيئة أن تتلقى أموالاً من أشخاص أو هيئات مقرها خارج الجمهورية ولا ترسل شيئاً مما ذكر إلا بإذن من وزارة الشباب .

وذلك فيما عدا المبالغ الخاصة بقيمة الاشتراكات الخارجية وثمان الكتب والمجلات العلمية والفنية والرياضية وغيرها مما يتصل بنشاط الهيئة .

مادة ٤٤ - لا يجوز لأي هيئة أن تقوم بإنشاء مبان أو ملاعب أو صالات أو غير ذلك من الإنشاءات إلا بعد الحصول على موافقة الجهات الإدارية المختصة واعتماد وزارة الشباب .

الباب الثاني

النشاط الرياضي

مادة ٤٥ - يتولى النشاط الرياضي في الجمهورية العربية المتحدة كل من اللجنة الأولمبية واتحادات الألعاب الرياضية والأندية والهيئات الرياضية الأعضاء في الاتحادات وذلك طبقاً لأحكام هذا القانون .

ويكون لكل من هذه الهيئات استقلالها في مباشرة اختصاصاتها الواردة في هذا القانون وفي نظامها الأساسي الذي يعتمد عليه وزير الشباب .

الفصل الأول

اللجنة الأولمبية

مادة ٤٦ - اللجنة الأولمبية هيئة رياضية عليا تتكون من اتحادات الألعاب الرياضية القائمة والتي تتكون مستقبلاً سواء كانت الألعاب التي تديرها هذه الاتحادات مدرجة في البرنامج الأولمبي أو غير مدرجة بغية تنظيم النشاط الرياضي في الجمهورية العربية المتحدة وتنسيق هذا النشاط بين مختلف الاتحادات ورفع مستواه الفني في حدود السياسة العامة التي تضعها وزارة الشباب .

وهي وحدها التي تمثل الجمهورية في الدورات الأولمبية والإقليمية سواء أقيمت داخل الجمهورية أو خارجها .

ويرخص لها بحمل واستعمال الشارات الأولمبية المعترف بها طبقاً للقواعد المنصوص عليها في البروتوكول الأولمبي .

ولا يجوز لأي هيئة أن تسمى باسم الهيئة الأولمبية .

كما لا يجوز استعمال إسمها في تسمية محل أو عمل أو بضاعة أو صنع شاراتها أو علاماتها أو الانحياز فيها بغير إذن منها .

ويكون للجنة الأولمبية رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٤٧ — مباشر اللجنة الاختصاصات الآتية :

- (١) رعاية الحركة الرياضية في الجمهورية العربية المتحدة .
- (٢) الدعوة للحركة الأولمبية في الجمهورية العربية المتحدة والمحافظة على القواعد والمبادئ الأولمبية وحماية الهواية .
- (٣) تنظيم الدورات الأولمبية والإقليمية إذا ما تقرر إقامتها بالجمهورية العربية المتحدة وذلك طبقاً للقواعد والنظم الأولمبية والدولية :
- (٤) الإشراف على إعداد الفرق التي تقرر اللجنة اشتراكها لتمثيل الجمهورية العربية المتحدة في الدورات الأولمبية أو الإقليمية واعتداد اختيار ممثلي هذه الفرق في حدود القواعد والمبادئ والمستويات التي تضمنها اللجنة وطبقاً للقواعد والأنظمة المقررة في اللجنة الأولمبية الدولية ولجان الدورات الإقليمية .
- (٥) مساعدة اتحادات الألعاب الرياضية في أداء رسالتها وتنسيق العمل بينها وتسوية ما قد ينشأ بينها من خلاف .
- (٦) تقديم المعونة المالية لمختلف الاتحادات لتنفيذ برامجها ونشاطها سواء في داخل الجمهورية أو خارجها .
- (٧) الاشتراك مع مختلف الاتحادات الرياضية في وضع برامجها الخاصة بالمقابلات مع الفرق الأجنبية ، سواء في داخل الجمهورية أو خارجها .
- (٨) التعاون مع مختلف الاتحادات الرياضية في وضع الأسس والمبادئ لرفع مستوى تدريب الفرق الأهلية وكذلك الشروط والصلاحيات التي يجب توافرها في مدربي الفرق التي تمثل الجمهورية الذين ترشحهم الاتحادات المختصة لإقرار تعيينهم في اللجنة .
- (٩) اعتماد الإذن الصادر من مختلف اتحادات الألعاب الرياضية للاشتراك في مباريات مع الفرق الأجنبية سواء داخل الجمهورية أو خارجها وكذلك اعتماد تمثيل هذه الاتحادات للاشتراك في المؤتمرات الدولية أو الإقليمية .

مادة ٤٨ — تكون مدة مجاس إدارة اللجنة الأولمبية ومجالس إدارات اتحادات الألعاب الرياضية أربع سنوات على أن يجري اختيار أعضاء مجالس إدارة هذه الهيئات عقب كل دورة

أولمبية سواء أقيمت هذه الدورة أو لم تقم ، اشتركت فيها الجمهورية العربية المتحدة أو لم تشارك .

الفصل الثاني

اتحادات اللعيات الرياضية

مادة ٤٩ — اتحاد اللعبة الرياضية هو هيئة تتكون من الأندية والهيئات الرياضية التي لها نشاط في لعبة ما بقصد تنظيم وتنسيق هذا النشاط بينها والعمل على نشر اللعبة ورفع مستواها الفني . وهو وحده المسئول فنيا عن شؤون هذه اللعبة في كافة أنحاء الجمهورية العربية المتحدة في حدود القواعد التي يقررها الاتحاد الدولي لهذه اللعبة .

مادة ٥٠ — يباشر اتحاد اللعبة الرياضية الاختصاصات الآتية :

(١) وضع السياسة العامة التي تحقق نشر اللعبة في الجمهورية العربية المتحدة ورفع مستواها الفني لتعمل بها الأندية والهيئات الرياضية الأعضاء بها .

(٢) إدارة شؤون اللعبة من جميع النواحي الفنية والمالية والتنظيمية ووضع البرامج التي تشترك فيها الأندية والهيئات الرياضية الأعضاء والإشراف على تنفيذ هذه البرامج .

(٣) وضع الأسس والمبادئ لتنظيم شؤون التدريب في الجمهورية العربية المتحدة وكذلك الشروط والمواصفات التي يجب أن تتوفر في المدربين الذين يتولون تنفيذ برامج التدريب سواء بالنسبة للفرق الأهلية أو فرق الأندية والهيئات الرياضية الأعضاء بالاشتراك مع اللجنة الأولمبية وكذلك جمعية مدربي الألعاب الرياضية بالجمهورية العربية المتحدة في حدود اللائحة الخاصة بهذه الجمعية التي يعتمد عليها وزير الشباب .

(٤) المحافظة على القواعد والمبادئ الدولية للعبة وحماية الهواة ووضع القواعد والأنظمة الخاصة بتنظيم الاحتراف في حدود القواعد التي يحددها الاتحاد الدولي .

(٥) تنظيم البطولات العامة للجمهورية العربية المتحدة ووضع القواعد والمبادئ الخاصة بهذا التنظيم .

(٦) إعداد الفرق الأهلية التي تمثل الجمهورية العربية المتحدة في الدورات الأولمبية والإقليمية وفي البطولات العالمية والدولية والإشراف على تدريبها .

(٧) تنظيم البحوث والدراسات المختلفة وعقد المؤتمرات لبحث أمور اللعبة ومشاكلها وإعداد مراكز تدريب .

(٨) الإذن للهيئات والأندية الأعضاء بالاشتراك بفرقها مع الفرق الأجنبية في المباريات التي تقام في الجمهورية أو في خارجها والإشراف على تنظيم هذه المباريات إذا ما أقيمت في الجمهورية.

(٩) تيسيق الجهود بين مختلف الأندية والهيئات الأعضاء في الاتحاد لأسماء البرامج الخاصة بمقابلات الفرق الأجنبية سواء في داخل الجمهورية أو خارجها .

(١٠) إسداء النصيح والمشورة للأندية والهيئات الأعضاء والعمل على تسوية ما قد يذشأ بينها من خلاف .

(١١) تمثل الجمهورية العربية المتحدة في المؤتمرات والاجتماعات الدولة الرياضية وتنظيم هذه المؤتمرات والاجتماعات إذا ما أقيمت في الجمهورية بعد موافقة اللجنة الأولمبية .

(١٢) تنظيم المسابقات والمباريات بين الهيئات والأندية الأعضاء ومنح ألقاب الجدارة والجوائز في هذه المسابقات .

(١٣) اعتماد تسجيل اللاعبين في الأندية والهيئات الأعضاء في الاتحاد وتمثيلهم في مسابقاتها .

مادة ٥١ — يباشر الاتحاد اختصاصاته السابقة طبقاً للأسس والمبادئ التي تضمنها اللجنة الأولمبية وفي حدود السياسة العامة لوزارة الشباب .

مادة ٥٢ — لا يجوز تكوين أكثر من اتحاد واحد لأي لعبة رياضية .

مادة ٥٣ — لا يجوز لأعضاء مجالس إدارة الاتحاد أن يجمعوا بين هذه العضوية وعضوية لجان افروعه غدا رؤساء لجان الفروع ، كما لا يجوز لهم أن يتولوا بصنفة مباشرة إدارة شؤون اللعبة في الأندية والهيئات التابعة للاتحاد .

مادة ٥٤ — لا يجوز لأعضاء مجالس إدارة الاتحاد أن يشاركوا في مباريات الاتحاد أو التحكيم في هذه المباريات .

كما لا يجوز الجمع بين عضوية مجالس إدارة الاتحاد وعضوية لجان التحكيم الخاصة بهذا الاتحاد .

مادة ٥٥ — لا يجوز إقامة مباريات مع الفرق الأجنبية سواء في داخل الجمهورية العربية المتحدة أو خارجها إلا بعد الحصول على إذن بذلك من اتحاد اللعبة المختص وموافقة اللجنة الأولمبية واعتماد وررة الشباب ، كما لا يجوز تمثيل اتحادات اللعبات الرياضية في المؤتمرات والاجتماعات الرياضية الدولية إلا بعد موافقة اللجنة الأولمبية واعتماد وزارة الشباب .

مادة ٥٦ - يضع مجلس إدارة الاتحاد الشروط والصلاحيات التي يجب أن تتوفر في سكرتير اللعبة بالنادى أو الهيئة .

ولا يجوز لهذا السكرتير أن يباشر الإشراف على إدارة اللعبة إذا اغتراض عليه الاتحاد المختص بسبب عدم توافر الشروط والصلاحيات المقررة .

ويجوز للنادى أو الهيئة النظم من قرار الاتحاد إلى وزارة الشباب ويكون قرارها نهائيا فى هذا الشأن .

ويحدد النظام الأساسى الإجراءات والمواعيد الخاصة بكل من اغتراض الاتحاد وتظلم النادى أو الهيئة .

الفصل الثالث

الأندية والهيئات الرياضية

مادة ٥٧ - تعتبر هيئة رياضية فى تطبيق أحكام هذا القانون كل مجموعة لوحدات تخضع لإدارة واحدة وتنظم نشاطها بين هذه الوحدات فى أكثر من محافظة فى اللعبة التى يديرها الاتحاد ويكون لها الشخصية الاعتبارية وفقا لسند إنشائها .

ويصدر بتحديد هذه الهيئات قرار من وزير الشباب .

مادة ٥٨ - النادى الرياضى هيئة تكونها جماعة من الأفراد تجمعهم فكرة رياضية واجتماعية وبمشاروح القومية بين الاعضاء وتبثه الوسائل وتيسر السبل لشغل أوقات فراغهم بما يعود عليهم بالنفوائد البدنية والاجتماعية والروحية والصحية .

مادة ٥٩ - يجب على الأندية والهيئات الرياضية اتباع السياسة العامة والبرامج والتوجيهات التى يضعها اتحاد اللعبة المختص وذلك بالنسبة للعبة التى يشترك فيها النادى أو الهيئة .

مادة ٦٠ - يجب أن يكون بكل نادى سجل خاص يقيد فيه أسماء الزائرين ، كما يجب أن يكون لكل عضو مشترك صورة فوتوغرافية محفوظة فى إدارة النادى .

مادة ٦١ - يجب أن يراعى عند انتخاب مجالس إدارة الأندية التى يشترك فى عضويتها مصريون وأجانب أن تكون نسبة عدد الاعضاء المصريين فى مجالس الإدارة معادلة على الأقل لنسبتهم إلى مجموع الاعضاء المشتركين بشرط ألا تقل نسبة تمثيلهم عن ٥٠ ٪ ويجوز التجاوز عن هذه النسبة بقرار من وزير الشباب .

مادة ٦٢ - يحدد بقرار من وزير الشباب مواعيد فتح وإغلاق الأندية الرياضية وذلك مع عدم تجاوز المواعيد الواردة في قانون الأندية .

مادة ٦٣ - لا يجوز للنادى أن يقوم بإجراء مفاوضات أو اتصالات مع أفراد أو هيئات أجنبية فى الخارج إلا بعد الحصول على موافقة وزارة الشباب .

مادة ٦٤ - يجب أن يكون للنادى بجانب الدفاتر والسجلات اللازمة لتنظيم أعماله المالية والإدارية سجلات ودفاتر أخرى لبيان وتنظيم نشاطه الرياضى والاجتماعى وعلى الأخص السجلات الآتية :

(١) سجل لقيد اللاعبين ويتضمن أسماء اللاعبين وعمل كل منهم وسننه وحالته الصحية والاجتماعية وملاحظات المسئولين على نشاطه الرياضى والاجتماعى وتطور هذا النشاط .

(٢) سجل لقيد النشاط ويتضمن بيان المباريات والمسابقات الرسمية والودية ونتائجها وأسماء من مثلوا النادى فى كل منها وملاحظات المسئولين عنها .

(٣) سجل التدريب ويتضمن أسماء المدربين ومواعيد التدريب للفرق المختلفة أو الافراد ومدى مواظبتهم وملاحظات المدربين عليهم .

مادة ٦٥ - يجب على المسئولين بالنادى الاهتمام بالرعاية الصحية والاجتماعية للاعبين ولا يجوز بأى حال من الأحوال اشتراك أى لاعب فى أى النشاط رياضى إلا بعد التحقق من لياقته الصحية .

ويجب التثبت من حالة اللاعبين الطبية مرة واحدة على الأقل فى كل عام ويكون لكل لاعب بطاقة صحية .

الباب الثالث

حركة الكشف والمرشدات

مادة ٦٦ - يتولى حركة الكشف والمرشدات فى الجمهورية العربية المتحدة مجلس أعلى يسمى المجلس الأعلى للكشف والمرشدات ، يهدف إلى بث روح الولاء والفداء للوطن بين الشباب وتنشئتهم تنشئة وطنية صادقة وتكوين عادات الاعتماد على النفس والطاقة والتعاون والمشاركة فى أعمال الخدمة العامة ويكون له رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٧٦ - يتكون المجلس الأعلى من الجمعيات الآتية :

- (١) جمعية فتيان الكشافة للجمهورية العربية المتحدة .
- (٢) جمعية الكشافة البحرية للجمهورية العربية المتحدة .
- (٣) جمعية الكشافة الجوية للجمهورية العربية المتحدة .
- (٤) جمعية المرشدين للجمهورية العربية المتحدة وفروعها :

(أ) فتيات .

(ب) بحرية .

(ج) جوية .

ويكون لكل جمعية من هذه الجمعيات فروع في مختلف المحافظات .

ويحدد النظام الأساسي الذي يعتمد عليه وزير الشباب طريقة تشكيل المجلس الأعلى وجمعياته وفروعها واختصاصات كل منها وغير ذلك من الإجراءات التنظيمية .

مادة ٦٨ — يعتبر المجلس الأعلى للكشافة والمرشدين الهيئة الوحيدة التي تشرف على حركة الكشافة والمرشدين في جميع أنحاء الجمهورية وهو الذي يمثل الجمهورية العربية المتحدة في مؤتمرات الكشافة والمرشدين العالمية والإقليمية العربية وخلافها سواء أقيمت في نطاق الجمهورية العربية المتحدة أو خارجها .

مادة ٦٩ — يباشر المجلس الأعلى للكشافة والمرشدين الاختصاصات الآتية :

- (١) وضع السياسة العامة لحركة الكشافة والمرشدين بالجمهورية العربية المتحدة ومتابعة تنفيذها .
- (٢) تنظيم مؤتمرات ومنحيمات الكشافة والمرشدين العالمية والإقليمية وغيرها التي تقام في الجمهورية العربية المتحدة .
- (٣) إقامة المؤتمرات والمنحيمات المشتركة للكشافة أو المرشدين على المستوى القومي .
- (٤) تقرير الاشتراك في المؤتمرات والمنحيمات العالمية والإقليمية العربية وغيرها وتنظيم سفر بعثات الكشافة والمرشدين للخارج والتصديق على من ترشحهم الجمعيات المختصة من قادة الكشافة والمرشدين والفرق ومجموعات الكشافة والمرشدين للاشتراك في المؤتمرات والمنحيمات والدراسات الدولية والعربية .
- (٥) تنسيق نشاط جمعيات الكشافة والمرشدين وخدماتها .

- (٦) توثيق وتقوية العلاقات الخارجية بين جمعيات المجلس والهيئات الخارجية .
- (٧) إصدار ما يراه من اللوائح والأنظمة الداخلية والمالية والإدارية واللوائح المتضمنة الأحكام التفصيلية لتنظيم الكشفية والمرشدات العامة وقواعد الاختبارات والتأديب وغيرها .
- (٨) التصديق على منح الأوسمة والأنواط والنياشين الخاصة بالنشاط الكشفي والإرشادي وتحديد الزى الخاص بهذين النشاطين .
- (٩) تنظيم الإشراف على فرق الكشفية والمرشدات الأجنبية .
- (١٠) العمل على دعم فرق الكشفية العربية القائمة في الخارج .
- مادة ٧٠ - - يكون للمجلس استقلاله في مباشرة اختصاصاته المبينة بالمادة السابقة في حدود السياسة العامة لوزارة الشباب وطبقاً للمبادئ الدوائية الإقليمية العربية الكشفية والإرشادية .
- مادة ٧١ - - تخضع فرق الكشفية والمرشدات المقيمة أيا كانت بالجامعات والمعاهد العليا والمدارس والهيئات والشركات وغير ذلك من الهيئات للمبادئ والأسس والقواعد التي يضعها المجلس الأعلى للكشفية والمرشدات من حيث نظام الإشراف والتسجيل ومنح الإجازات والشارات الكشفية وغيرها .
- مادة ٧٢ - - لا يجوز لفرق الكشفية والمرشدات الأجنبية مواصلة نشاطها الكشفي أو الإرشادي دون الحصول على الترخيص اللازم من المندوبين الدوائين للكشفية والمرشدات وعليها أن تخضع للنظام الذي يصدر به قرار من المجلس الأعلى للكشفية والمرشدات .
- مادة ٧٣ - - لا يجوز أن يجمع أي كشاف بين عضوية أكثر من جمعية من جمعيات الكشفية والمرشدات .
- مادة ٧٤ - - لا يجوز لأي هيئة أن تتسمى باسم المجلس الأعلى للكشفية والمرشدات أو جمعياته كما لا يجوز استعمال أسمائها في تسمية محل أو عمل أو بضاعة أو صنع شاراتها أو علاماتها أو الأعلام فيها بغير إذن من المجلس الأعلى للكشفية والمرشدات .
- مادة ٧٥ - - يحظر التري هلافيه ودون وجه حق بأزياء جمعيات الكشفية أو المرشدات التي ينظمها هذا القانون أو حمل أو استعمال أعلامها أو شاراتها أو علاماتها أو أي شيء مما تقدم صنع تقليداً لها .

الباب الرابع

بيوت الشباب

مادة ٧٦ - تتولى حركة بيوت الشباب في الجمهورية العربية المتحدة هيئة تسمى جمعية بيوت الشباب ، تهدف إلى إنشاء وتوفير بيوت أو أماكن إقامة مناسبة ينزل فيها الشباب أثناء أسفارهم تتوفر فيها القادة والبرامج لتحقيق التعارف والتعاون بينهم وبين شباب الدول الأخرى وتشجيعهم على الترحال وإثارة اهتمامهم بدراسة البيئة وعمل البحوث العلمية وتدريبهم على الاعتماد على النفس والنظام والطاعة والعمل مع الجماعة والمشاركة في أعمال الخدمة العامة .

مادة ٧٧ - تعتبر جمعية بيوت الشباب الهيئة الوحيدة المسؤولة فنيا عن حركة بيوت الشباب في جميع أنحاء الجمهورية وذلك في حدود القواعد والنظم الدولية .

ويحدد النظام الأساسي للجمعية الذي يعتمده وزير الشباب طريقة تكوينها وتنظيماتها وطريقة تشكيل مجالس إدارتها وفروعها واختصاصات كل منها وغير ذلك من الإجراءات التنظيمية .

مادة ٧٨ - تتولى جمعية بيوت الشباب في حدود القواعد التي تضعها وزارة الشباب الاختصاصات الآتية :

(١) وضع السياسة العامة لحركة بيوت الشباب في الجمهورية العربية المتحدة ورفع مستوى خدماتها وتزويد فروع الجمعية والهيئات المعنية بها .

(٢) العمل على نشر الحركة وتدعيمها في الداخل والخارج .

(٣) إدارة شئون الحركة في جميع أنحاء الجمهورية بالتعاون مع فروع الجمعية والهيئات المعنية .

(٤) الإذن للهيئات المعنية بنشاط الحركة بإنشاء أو إيجاد بيوت للشباب طبقاً للقواعد والنظم التي تحددها الجمعية .

(٥) الإذن لأعضاء الجمعية بالسفر للخارج للاشتراك في نشاط الحركة طبقاً للقواعد والنظم المقررة في هذا الشأن .

(٦) توثيق وتقوية العلاقات بين الجمعية والاتحاد الدولي لجمعيات بيوت الشباب والتعاون مع جمعيات بيوت الشباب في البلاد الخارجية والهيئات المماثلة في الداخل والخارج .

(٧) تنظيم المؤتمرات والمهرجانات الدولية والإقليمية إذا ما تقرر إقامتها في الجمهورية العربية المتحدة وذلك في حدود القواعد والنظم الدولية .

(٨) تنظيم المؤتمرات والمهرجانات على المستوى المحلى بالاتفاق مع المجالس المحلية المختصة .

(٩) تقرير الاشتراك في المؤتمرات والمهرجانات والدراسات الدولية والإقليمية العربية والإفريقية وخلافها واختيار ممثليها .

(١٠) تنظيم الدراسات التدريبية للقادة في أوجه النشاط المختلفة للجمعية وإعداد البحوث وإصدار النشرات والمجلات .

(١١) توجيه ومعاونة فروع الجمعية والهيئات المعنية في القيام بأوجه النشاط المختلفة للحركة .

مادة ٧٩ - لا يجوز لأي هيئة أن تسمى باسم جمعية بيوت الشباب أو فروعها .

كما لا يجوز إطلاق أسماؤها على محال أو أعمال أو بضاعة أو صنع شاراتها أو علاماتها أو الإنجاز فيها بغير إذن منها .

الباب الخامس

الاتحادات النوعية

مادة ٨٠ - الاتحاد النوعي هو هيئة تتكون من أندية أو هيئات أو جمعيات متماثلة في أغراضها أو نشاطها كله أو بعضه بقصد تنظيم وتنسيق أوجه هذا النشاط بينها وتبادل الاستفادة بمشآنها وتنظيم مصادر تمويلها .

ويجوز أن يتكون الاتحاد من مختلف العناصر المشار إليها في الفقرة السابقة متى كانت متماثلة الأغراض أو النشاط .

مادة ٨١ - يتكون الاتحاد النوعي باتفاق العناصر المشار إليها السابقة مباشرة أو بقرار من وزارة الشباب إذا اقتضت الضرورة ذلك .

ويصدر قرار من وزير الشباب بالنظام الأساسي للاتحادات النوعية يتضمن القواعد والأسس الخاصة بتشكيلها وإدارتها وعلاقة الأعضاء المشتركين فيها وطريقة تمثيلهم في مجالس إدارتها وغير ذلك من الإجراءات التنظيمية .

مادة ٨٢ - لا يجوز تكوين أكثر من اتحاد نوعي واحد متحد في الأغراض أو النشاط المتماثل في دائرة المحافظة الواحدة.

مادة ٨٣ - يختص الاتحاد النوعي بما يلي :

- (١) وضع السياسة التنظيمية والتخطيط الذي ترتبط به الهيئات الأعضاء لتحقيق رسالة الاتحاد .
- (٢) التنسيق بين برامج ونشاط الهيئات الأعضاء وتسوية ما قد ينشأ بينها من خلاف .
- (٣) تنظيم عمليات التمويل المشترك للهيئات الأعضاء وبحيث وسائل تدعيم مبرانياتها .
- (٤) إعداد برامج الاستفادة المتبادلة بإمكانيات الهيئات الأعضاء .
- (٥) تتبع نشاط الهيئات الأعضاء وتنظيم جهودها بما يعود على البيئة بالنفع .
- (٦) تقديم المعلومات المختلفة والنصح والارشاد للهيئات الأعضاء .
- (٧) تزويد وزارة الشباب بالمقارير والمقترحات الكفيلة برفع مستوى الخدمات التي تقدمها الهيئات الأعضاء .

مادة ٨٤ - يلتزم أعضاء الاتحاد بالقرارات التي يصدرها والعمل على تنفيذها ويجوز النظم من هذه القرارات لوزارة الشباب خلال ثلاثين يوما من صدور القرار موضوع التظلم .

مادة ٨٥ - يكون لكل عضو استقلاله الذاتي في مباشرة أوجه نشاطه المختلفة واستغلال أمواله في تحقيق أغراضه في حدود السياسة العامة وخطة الاتحاد .

مادة ٨٦ - يتعين على مجلس إدارة الاتحاد أن يضع لائحة خاصة بتحديد طرق ووسائل وأسس التعاون بين الأعضاء ومدى تبادل الاستفادة بالمنشآت والإمكانات بينها ووسائل تنظيم التمويل المشترك ، وتعتمد هذه اللائحة بقرار يصدر من وزارة الشباب .

الباب السادس

مراكز الشباب

مادة ٨٧ - يعتبر مركز شباب في تعريف هذا القانون كل هيئة مجهزة بالمباني والإمكانات تقيمها الدولة أو المجالس المحلية أو الأفراد منفردين أو متعاونين في المدن أو القرى بقصد إتاحة الفرصة للمواطنين لاستثمار أوقات فراغهم في ممارسة أوجه النشاط المختلفة من رياضة وقومية وعسكرية وما يتصل بها من نشاط اجتماعي وترويحي تحت إشراف قيادة متخصصة .

مادة ٨٨ - تتخذ مراكز الشباب صوراً مختلفة حسب البيئة التي تنشأ ونوع الخدمة التي تؤديها وطبيعة المستفيدين منها .

مادة ٨٩ - يخضع كل نوع من هذه المراكز في تنظيمه وإدارته لللائحة خاصة بصدرها وزير الشباب تتضمن اختصاصات المركز وطريقة إدارته وتدريبه وطرق الرقابة عليه وغير ذلك من الأحكام التنظيمية وتبين اللائحة الشروط والصلاحيات الواجب توافرها في القادة العاملين بالمراكز .

مادة ٩٠ - تختص مراكز الشباب بما يأتي :

(١) إعداد الشباب إعداداً سليماً من النواحي الخلقية والقرمية والرياضية والاجتماعية والروحية والعسكرية لتحمل المسؤولية في المجتمع الذي يعيش فيه .

(٢) تدريب وتزويد الشباب بالمهارات المختلفة .

(٣) تنظيم استثمار وقت فراغ الشباب بالبرامج التي تنمي شخصيته واستغلال طاقاته وتنشئته تنشئةً صالحة .

(٤) وضع وتنفيذ البرامج الخاصة بالمهرجانات والأعياد والمؤتمرات المحلية والمسابقات الرياضية والعسكرية ومسابقات الهوايات في المجال المحلي .

ولوزير الشباب أن يضيف أهدافاً أخرى في اللوائح الخاصة بالمراكز حسب نوع كل منها .

الباب السابع

المعسكرات

مادة ٩١ - يجوز لوزارة الشباب أن تنشئ اتحاداً نوعياً لرعاية حركة المعسكرات يتكون من الهيئات المعنية بهذا النشاط يهدف إلى نشر الحركة في جميع أنحاء الجمهورية ويدعمها .

مادة ٩٢ - يعتبر معسكراً في حكم هذا القانون كل مكان محدد مجهز بالإدوات والمهمات ومستوفٍ للاشراطات الصحية والإمكانات التي تجعله صالحاً لاستثمار أوقات فراغ الشباب عن طريق ممارسة أنواع من النشاط المنظم تحت إشراف قيادة متخصصة .

مادة ٩٣ - لا يجوز إقامة معسكرات ذات طابع قومي أو دولي إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من وزارة الشباب أما المعسكرات ذات الطابع المحلي فيكون الترخيص بإنشائها من المحافظة المختصة وذلك وفقاً للشروط والمراصفات التي تحددها بقرار من وزير الشباب .

مادة ٩٤ - لوزارة الشباب أن تقوم بالتفتيش على المعسكرات للتحقق من حسن سير العمل بها . ولها أن تطلب استبدال قادة المعسكر بغيرهم إذا أثبت لها أنهم غير صالحين لإدارة المعسكر .

الباب الثامن

إجراءات الشهر

مادة ٩٥ - مؤسسو الهيئة العاملة في ميدان رعاية الشباب هم الأفراد الذين يشتركون في إنشائها ويوقعون عقد تأسيسها ومستندات طلب شهر نظامها وهم مسئولون عما يستلزمه إنشاء الهيئة من نفقات وما يترتب عليه من التزامات فإذا ما شهر نظام الهيئة ترد إليهم النفقات التي تقررها الجمعية العمومية .

مادة ٩٦ - يشتمل عقد تأسيس الهيئة على اسمها ومنطقة نشاطها والغرض منها ولسم كل من المؤسسين ولقبه وسنه وديانته وجنسيته ومهنته وموطنه .

مادة ٩٧ - على المؤسسين اتباع النظام الموحد الذي تعتمده وزارة الشباب وأحكام القانون والقرارات المنفذة له .

مادة ٩٨ - ينتخب المؤسسون من بينهم مجلس الإدارة الأول ويدين هذا المجلس من بين أعضائه مندوباً أو أكثر ينوب عنه في إتمام إجراءات الشهر وعلى هذا المندوب أن يقدم إلى الجهة المختصة بوزارة الشباب طلب شهر الهيئة موضحاً فيه مقرها ومرفقاً به الأوراق الآتية من خمس نسخ موقعا عليها من الرئيس والسكرتير :

(أ) بيان بأسماء الأعضاء المؤسسين وآخر بأسماء أعضاء مجلس الإدارة الأول ويشتمل على اسم العضو ولقبه وديانته وجنسيته ومهنته وموطنه .

(ب) محضر اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية .

(ج) محضر اجتماع مجلس الإدارة الأول .

(د) قرار مجلس الإدارة بتفويض أحد أعضائه في تقديم أوراق الشهر .

(هـ) النظام الأساسي للهيئة مطابقاً للنظام الموحد الذي تعتمده وزارة الشباب .

(و) الإيصال المداخلى على سداد رسم الشهر .

مادة ٩٩ — يصدر وزير الشباب قرار بتحديد فئات رسم الشهر وحالات الإعفاء منه على ألا يزيد هذا الرسم على خمسة جنيهات ولا يرد الرسم بأي حال من الأحوال .

مادة ١٠٠ — تعفى هيئات رعاية الشباب من رسوم الدمغة المقررة على كافة المستندات المطلوبة لشهر نظامها وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ١٠١ — لا يجوز لهيئات رعاية الشباب إدخال أى تعديل على نظامها الموحدة ولها أن تضع اللوائح الداخلية المنظمة لأوجه نشاطها المختلفة على ألا تتعارض في أحكامها مع هذه النظم الموحدة وأحكام هذا القانون .

مادة ١٠٢ — تثبت الشخصية الاعتبارية للهيئة إذا شهر نظامها طبقاً لهذا القانون ويتم الشهر بمجرد القيد في السجل المعد لذلك .

مادة ١٠٣ — تقدم أوراق الشهر إلى الجهة الإدارية المختصة التي يحددها وزير الشباب بقرار منه متضمناً في الوقت نفسه القواعد والأسس اللازمة لتنفيذ إجراءات الشهر على أن يتم البت في طلب الشهر خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الأوراق للجهة المختصة .

وينشر قرار الشهر في الوقائع الرسمية بدون مقابل .

وإذا انقضت المدة المقررة دون البت في طلب الشهر اعتبرت الهيئة مشهرة بحكم القانون وعلى الجهة الإدارية المختصة في هذه الحالة لإجراء القيد في السجل والنشر في الوقائع المصرية بناء على طلب ذوى الشأن .

مادة ١٠٤ — لوزارة الشباب حق رفض شهر الهيئة خلال المدة المهار إليها في المادة السابقة وذلك بقرار مسبب .

ولذوى الشأن التظلم إلى وزير الشباب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغهم بقرار رفض الشهر .

ويجب البت في التظلم خلال ستين يوماً من تاريخ وصوله .

وإذا انقضت هذه المدة دون أن يثبت التظلم اعتبر قرار الرفض كأن لم يكن .

مادة ١٠٥ — تقيد طلبات الشهر في سجل خاص بمديريات رعاية الشباب بالمحافظات بأرقام متسلسلة بحسب تاريخ ورودها وبوقوع الماوظف المختص على كل ورقة مرافقة للطلب مع إثبات تاريخ التوقيع .

وترسل صورة من أوراق الشهر إلى وزارة الداخلية لاستطلاع رأيها في طلب الشهر فيما يتعلق بالأمن العام وعلى هذه الوزارة لإخطار وزارة الشباب برأيها خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ إرسال الأوراق إليها وإلا اعتبرت موافقة على طلب الشهر .

مادة ١٠٦ - تقيد طلبات الهيئات التي تقرر شهر نظامها في سجل خاص بذلك ترقيم صفحاته بأرقام سلسلة وتختتم كل صفحة بخاتم الدولة ويعدله فهرس بيان ما يحتويه ولا يجوز الشطب فيه وكل تصحيح يتم فيه يكون بالمعادن الأحمر ويوقعه كل من الموظف الذي يعهد إليه بالسجل ورئيسه .

كما تقيد الهيئات التي تقرر راض شهرها في سجل خاص تسرى عليه الأحكام السابقة .

الباب السابع

العقوبات

مادة ١٠٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(١) كل من يمارس نشاطاً في مجال رعاية الشباب في تطبيق أحكام هذا القانون عن غير طريق هيئة مشهرة .

(٢) كل من يمارس نشاطاً للهيئة يتعارض مع الغرض الذي أنشئت من أجله أو ينفق أموالها فيما لا يحقق هذا الغرض أو يدخل بأموالها في مضاربات مالية أو يتسبب بإهمال في خسارة مادية للهيئة .

(٣) كل من يستمر في مواصلة نشاطه هيئة فقدت شخصيتها الاعتبارية مع علمه بذلك .

(٤) كل مصنف وزع أموال الهيئة على خلاف ما يقرره به قرار التصفية .

(٥) كل من يجمع تبرعات أو يقيم حفلات من أي نوع لحساب هيئة على خلاف أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة في شأنه .

(٦) كل من يحرر أو يمسك محرراً أو سجلاً فما يلزمه القانون أو القرارات بتقديمه أو إمساكه ويشتمل على بيانات كاذبة مع علمه بذلك أو يعتمد لإخفاء بيان عما يلزمه القانون أو القرارات بانبائاته أو يمتنع عن تقديمه لوزارة الشباب .

مادة ١٠٨ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب من يخالف أحكام الفقرتين ٤ و ٥

من المادة ٤٦ كذلك أحكام المواد ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٠ بالحبس مدة لا تزيد على أسبوعين وغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيتها أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم دائماً بمصادرة الأشياء موضوع المخالفة .

وفي حالة مخالفة أحكام الفقرتين ٤ ، ٥ من المادة ٤٦ ، وكذلك المادتين ٧٥ و ٨٠ يحكم القاضي بغلق مقر الهيئة أو المحل بحسب الأحوال

وفي حالة تكرار المخالفة تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز شهراً وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها أو إحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٠٩ — لايجل تطبيق الأحكام المأتممة بتوقيع أى عقوبة ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

قانون (١) ٢٧ لسنة ١٩٦٥

بشأن المرشدين السياحيين

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

الفصل الأول

المرشد السياحي

مادة ١ — يعد مرشد فى تطبيق أحكام هذا القانون كل شخص يتولى الشرح والإرشاد للسائح سواء فى أماكن الآثار أو المتاحف أو المعارض مقابل أجر .

مادة ٢ — لايجوز لأحد أن يمارس مهنة الإرشاد السياحي إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من مصلحة السياحة وفقاً لأحكام هذا القانون ويقدم طلب الترخيص بالكيفية التى تبين باللائحة التنفيذية .

مادة ٣ — يشترط لمنح الترخيص المنصوص عليه فى المادة السابقة :

(١) أن يكون الطالب متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

(٢) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٢٦ الصادر فى ٩ من يونية ١٩٦٥

(٣) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو جنحة من الجنب المخلة بالشرف والأمانة مالم يكن قد رد إليه اعتباره في الحاليتين .

(٤) أن تثبت لياقته الطبية ، بمقتضى فحص يوقعه القومسيون الطبي للتثبت من خلوه من الأمراض والعيات التي تعوقه عن تأدية العمل على الوجه الأكمل .

(٥) أن يكون الطالب حائزا على إحدى الشهادات التي يقررها نائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي .

(٦) أن يجتاز بنجاح الامتحان الذي تعقده مصلحة السياحة بالأوضاع التي يصدر بها قرار من نائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي .

(٧) أن يودع الطالب بخزانة مصلحة السياحة تأمينا ماليا قدره خمسة جنيهات ويرد هذا التأمين إذا انتهى العمل بالترخيص .

ويقدم طلب استخراج الرخصة مصحوبا بالرسم المقرر والأوراق الدالة على استيفائه للشروط المنصوص عليها في هذه المادة .

الفصل الثاني

واجبات المرشدين والأعمال المحرمة عليهم

مادة ٤ — لا يجوز المرخص له بمزاولة مهنته إلا في حدود المنطقة المخصصة بالترخيص ومع ذلك يجوز العمل خارج المنطقة بإذن كتابي خاص من مصلحة السياحة بعد دفع الرسم الذي يحدده نائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي وبالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من مدير مصلحة السياحة .

مادة ٥ — الترخيص شخصي ولا يجوز التنازل عنه بأي حال من الأحوال .

مادة ٦ — لا يجوز للمرشد مزاولة مهنة أخرى وعلى وجه الخصوص الاشتغال بالتجارة أو السمسرة ويحظر على المرشدين قبول أى عوالة أو مكافأة أو أجر من المحال التجارية أو المحال العامة .

مادة ٧ — لا يجوز للمرشد مزاولة مهنته داخل المناطق العسكرية أو مناطق الحدود أو داخل المنطقة البحرية بالموانئ والمطارات إلا بعد الحصول على إذن من الجهات المختصة .

مادة ٨ — يعمل بالترخيص لمدة ثلاث سنوات ويجب تجديده بالأوضاع والإجراءات التي يصدر بها قرار من نائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي على أن يعاد الكشف الطبي على الطالب عند تجديد ترخيصه طبقاً لما تقتضيه الفقرة (٤) من المادة الثالثة من هذا القانون .

مادة ٩ — لا يجوز للمرشد العمل في الفنادق أو تواجدها أو في وكالات وشركات السفر والسياحة وغيرها إلا في حدود النظم والتعليمات التي تصدرها مصلحة السياحة .

مادة ١٠ — على المرشد أن يقدم التعريفات المقررة كلما طلب منه أصحاب الشأن ذلك .

الفصل الثالث

الجزاءات

مادة ١١ — كل من زاول مهنة مرشد دون الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة الثانية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٢ — كل مرشد خالف حكماً من أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيهاً ، وذلك بغیر إخلال بالعقوبات التي تنص عليها قوانين أخرى .

كما يجوز الحكم عليه فضلاً عن العقوبة المأخوذة إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بوقفه عن مزاولة المهنة لمدة لا تزيد على ستة أشهر .

مادة ١٣ — إذا سلك المرشد مسلكاً مشيناً أو طلب أجراً يزيد على التعريفات المقررة أو خالف النظم والتعليمات التي تصدرها مصلحة السياحة وفقاً لأحكام هذا القانون فلهيبر مصلحة السياحة :

(أولاً) بمجازاته بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات ويجوز استيفاء قيمة الغرامة من مبلغ التأمين المودع بمصلحة السياحة وعلى المرخص له القيام بتكاملة التأمين في ظرف شهرين من تاريخ إخطاره بالتخصيم بكتاب موصى عليه ومصحوب بعلم الوصول .

(ثانياً) وقف المرخص له عن مزاولة المهنة لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً نضاعف

في حالة العود ويعلم المرشد بهذا الوقف بمقتضى كتاب موصى عليه ومصحوب بعلم الوصول .

مادة ١٤ — إذا رفعت الدعوى الجنائية على المرشد في جريمة مما نص عليه في البند (٣) من المادة الثالثة من هذا القانون جاز لمدير مصلحة السياحة وقف المرشد عن مزاولة المهنة حتى يصدر حكم نهائى .

فإذا حكم بالإدانة اعتبر الترخيص منتهياً بقوة القانون .

الفصل الرابع

انتهاء الترخيص

مادة ١٥ — لا يجوز تجديد الترخيص الممنوح للمرشد إذا تمكرر الحكم عليه بالغرامات أو الإيقاف وفقاً لأحكام هذا القانون ثلاث مرات خلال سنة واحدة إلا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ تنفيذ آخر عقوبة وقعت عليه .

مادة ١٦ — يعتبر الترخيص منتهياً في الأحوال الآتية :

- (١) إذا حكم نهائياً بادانة المرشد في جنائية أو جنحة من الجنح المحلة بالشرف والأمانة .
 - (٢) إذا قدم المرشد طلباً كتابياً باعفائه من الاستمرار في العمل .
 - (٣) إذا لم يتم بطلب تجديد الترخيص خلال شهرين من انتهائه .
 - (٤) إذا لم يتم بتكملة التأمين بعد خصم ما عساه يكون قد خصم من غرامات خلال شهرين من تاريخ إخطاره بذلك بكتاب موصى عليه ومصحوب بعلم الوصول .
- ويجوز للمرشد في حالة انتهاء الترخيص لآى سبب من الأسباب السابقة طلب ترخيص جديد لمزاولة المهنة وفقاً لأحكام المادة الثانية من هذا القانون .
- (٥) إذا بلغ من العمر ٦٥ عاماً .

الفصل الخامس

أحكام عامة

مادة ١٧ — يعنى المرشدون المرخص لهم في مزاولة المهنة طبقاً لأحكام هذا القانون من رسم دخول أما كن الآثار والمتاحف والمعارض التابعة للدولة .

مادة ١٨ — يصدر نائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي قرارات بتحديد رسم استخراج الترخيص ورسم للتجديد ورسم بدل الفاقد ورسم العمل خارج المنطقة على ألا يزيد رسم استخراج الرخصة على خمسة جنيهات والرسوم في الأحوال الأخرى على ثلاثة جنيهات ، وله أن يصدر قرار ببيان التعريف الخاصة بالمرشدين السياحيين وتحديد عدد التراخيص بالمناطق السياحية المختلفة .

مادة ١٩ — لنائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي أن يعفى من يرى إعفائه من شرط واحد من شروط اللياقة الطبية والمؤهـل والجنسية المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القانون ، ويجوز له أن يفرض مدير مصلحة السياحة في إصدار قرارات الإعفاء .

مادة ٢٠ — يتولى إثبات المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات المنفذة له الموظفون الفنيون الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل ، ويكون لهم في هذا الشأن صفة رجال الضبط القضائي .

مادة ٢١ — استثناء من أحكام المادة الثالثة من هذا القانون تظل التراخيص الممنوحة للمرشدين والأدلاء قبل صدوره معمولاً بها .

مادة ٢٢ — يلغى القانون رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن المرشدين والأدلاء . وكل نص يخالف في القوانين الأخرى .

مادة ٢٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبعث هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ صفر سنة ١٣٨٥ (٦ يونيه سنة ١٩٦٥) .

قانون (١) ٢٨ لسنة ١٩٦٥

بشأن تغيير حجم ووزن العملات المعدنية الفضية من فئتي العشرة القروش والخمسة القروش

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يرخص لوزير الخزانة في تغيير حجم ووزن العملات المعدنية الفضية من فئتي

العشرة القروش والخمسة القروش على أن يحدد عيارها ووزنها ومراصفاتها على النحو التالي :

(أ) العملة فئة العشرة القروش :

التركيب الكيميائي : ٧٢٠ في الألف فضة .

٢٨٠ في الألف نحاس .

والفرق المسموح به في العيار هو خمسة في الألف بالزيادة أو النقص .

الوزن : ه جرامات .

والفرق المسموح به في الوزن هو اثنا عشر في الألف من وزن القطعة بالزيادة أو النقص .

القطر : ٢٤ ملليمتر .

نقش الوجه : شعار الجمهورية العربية المتحدة (النسر) .

نقش الظهر : الجمهورية العربية المتحدة — الفئة — تاريخ السنة الهجرية والميلادية — وبعض نقوش عربية .

الحافة : مشرشرة .

(ب) العملة فئة الخمسة القروش :

التركيب الكيميائي : ٧٢٠ في الألف فضة .

٢٨٠ في الألف نحاس .

والفرق المسموح به في العيار هو خمسة في الألف بالزيادة أو بالنقص .

الوزن : ٢,٥ جرام .

والفرق المسموح به في الوزن هو أربعة عشر في الألف من وزن القطعة بالزيادة أو النقص .

القطر : ١٩ ملليمتر .

نقش الوجه : شعار الجمهورية العربية المتحدة (النسر) .

نقش الظهر : الجمهورية العربية المتحدة — الفئة — تاريخ السنة الهجرية والميلادية — وبعض نقوش عربية .

الحافة : مشرشرة .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعدل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ صفر سنة ١٣٨٥ (٦ يونية سنة ١٩٦٥) .

قانون (١) ٢٩ لسنة ١٩٦٥

في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٤

في شأن مراوطة مهنة الطب

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يضاف إلى المادة الـ ١٥ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن مراوطة مهنة الطب فقرة جديدة نصها الآتي :

« ومع ذلك ، يجوز بقرار من وزير الصحة ، أن يخلف بالطريق الإداري مكان تراول فيه مهنة الطب بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ صفر سنة ١٣٨٥ (٦ يونية سنة ١٩٦٥) .

قانون ٣٠ لسنة ١٩٦٥

بتعديل أحكام القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٣ في شأن تكليف خريجي الجامعات والكليات والمعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالي لشغل وظائف المعيدين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يضاف إلى المادة الأولى من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٣ في شأن تكليف خريجي الجامعات والكليات والمعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالي لشغل وظائف المعيدين ، فقرة ثانية نصها الآتي :

« كما يجوز لوزير مشئون الأزهر بالاتفاق مع وزير التعليم العالي تكليف الخريجين المشار إليهم في الفقرة السابقة وكذا خريجي جامعة الأزهر لشغل وظائف المعيدين بجامعة الأزهر لمدة سنتين قابلة للتجديد بناء على اقتراح مدير جامعة الأزهر بعد موافقة عمداء الكليات المختصة . »

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ صفر سنة ١٣٨٥ (٦ يونية سنة ١٩٦٥)

قانون ٣١ لسنة ١٩٦٥

بشأن إعفاء تأشيرات الدخول والمرور التي تمنح لرعايا بعض الدول من رسم الدمغة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يعني من رسم الدمغة المقرر على تأشيرات الدخول والمرور في الجمهورية العربية المتحدة رعايا الدول التي يتم الاتفاق معها على إلغاء الرسوم على تأشيرات الدخول والمرور ، وذلك بشرط المعاملة بالمثل .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولية ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ صفر سنة ١٣٨٥ (٦ يونيو سنة ١٩٦٥)

قانون (١) ٣٢ لسنة ١٩٦٥

بمد العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ بإعادة تنظيم لإنهاء الحـكـر على

الاعيان الموقوفة

باسم الامة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الامة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه .

مادة ١ — يستمر العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ بإعادة تنظيم لإنهاء الحـكـر على الاعيان الموقوفة لمدة سنتين أخريين ابتداء من تاريخ انتهاء السنوات الخمس المنصوص عليها في مادته الاولى .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة . وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ صفر ١٣٨٥ (٦ يونيو سنة ١٩٦٥)

قرارات رئيس الجمهورية

قرار (١) بتعديل المادة الثانية من النظام الدستوري لقطاع غزة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على النظام الدستوري لقطاع غزة المعاني بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٦٤ ؛

قرر

مادة ١ - يستبدل بنص المادة (٢) من النظام الدستوري لقطاع غزة النص الآتي :
" تحرير فلسطين واجب مقدس على أبنائها وعلى كل عربي وفي سبيل ذلك يعمل الفلسطينيون في قطاع غزة متلاقين مع إخوانهم أبناء فلسطين أينما كانوا على تشكيل تنظيم قومي (منظمة التحرير الفلسطينية) هدفه الاسمي العمل المشترك على استرداد الارض المقتضية من فلسطين والمساهمة في تحقيق رسالة القومية العربية " .

مادة ٢ - يعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية العربية المتحدة وقطاع غزة ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ رمضان سنة ١٣٨٤ (٥ يناير سنة ١٩٦٥) .

قرار (٢) ١٥٧٢ لسنة ١٩٦٥

بتعيين نائب رئيس مجلس الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛
وبعد أخذ رأي الجمعية العمومية لمجلس الدولة بمجلسها المنعقدة في ٨ مايو سنة ١٩٦٥ ،

قرر :

مادة ١ - يعين رئيساً لمجلس الدولة :

الأستاذ الإمام الخريبي نائب رئيس مجلس الدولة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٨ الصادر في ٧ من فبراير ١٩٦٥

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٣١ الصادر في ١٥ من يونيو ١٩٦٥

مادة ٢ - على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار
صدر برئاسة الجمهورية في ٦ صفر ١٣٨٥ (٦ يونيو سنة ١٩٦٥)

قرار ١٦٣٦ لسنة ١٩٦٥

بشأن إقرار ما تم من جمع بين المعاش والمزب بالنسبة لرؤساء وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات
والهيئات العامة والشركات التي تساهم فيها الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش
المستحق قبل التعيين بها .

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين ؛
وعلى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ في شأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات
التي تساهم فيها الحكومة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل لائحة العاملين بالمؤسسات العامة الصادرة
بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة
للمؤسسات العامة ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة ؛

فقرر :

مادة ١ - يعتبر صحيحا ما تم من جمع رؤساء مجالس الإدارة وأعضائها المنفرغين في المؤسسات
والهيئات العامة والشركات التي تساهم فيها الحكومة بين مرتب الوظيفة والمعاش المستحق قبل
التعيين بها عن الفترات الآتية :

- (١) عن الفترة السابقة على ١/٦/١٩٦٢ بالنسبة لرؤساء مجالس إدارة المؤسسات العامة .
- (٢) عن الفترة السابقة على ١/١/١٩٦٣ بالنسبة لرؤساء مجالس إدارة الشركات التي تساهم
فيها الحكومة .

(٣) عن الفترة السابقة على ١٩٦٤/١١/١ بالنسبة لأعضاء مجالس الإدارة المتفرغين في المؤسسات والهيئات العامة والشركات التي تساهم فيها الحكومة .

مادة ٢ — لا تصرف فروق مالية عن الفترة السابقة على تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ صفر سنة ١٣٨٥ (٧ يونية سنة ١٩٦٥)

قرار (١) ١٦٦٠ لسنة ١٩٦٥

بمقتضى قواعد وبعض استثناءات لمن تفرض الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ؛

وعلى الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بوضع نظام الإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات ؛

قرر :

مادة ١ — تسرى في شأن الأشخاص الخاضعين للأوامر التي تصدر بفرض الحراسة وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه التدابير المنصوص عليها بالأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه وتكون لرئيس الوزراء سلطة الوزير المنوّه عنها بالأمر المشار إليه .

مادة ٢ — تستثنى من تدابير الحراسة المرتبات والأجور والمعاشات والمكافآت المستحقة للخاضعين للأوامر التي تصدر بفرض الحراسة وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه من العاملين بالدولة أو بالهيئات والمؤسسات العامة أو بالشركات التابعة لها أو بالشركات والمنشآت الخاصة أو لدى الأفراد وتصرف إلى مستحقيها مباشرة .

وعلى كل من يؤدي للأشخاص المشار إليهم الخاضعين للحراسة مبالغ في شكل مرتب أو أجر أو معاش أو مكافأة أن يقدم للحارس العام لإخطاراً بقيمة هذه المبالغ وبأقد يطرأ عليها من تعديلات مع بيان نوع الوظيفة التي يشغلها الخاضع وطبيعة العمل الذي يؤديه ومكانه .

وعلى الخاضعين المنتفعين بأحكام هذا الاستثناء تقديم إخطارات للحارس العام تتضمن البيانات المشار إليها في الفقرة السابقة .

ويجب الحصول على موافقة الحارس العام قبل تعيين الخاضعين للأوامر التي تصدر بفرض الحراسة وفقا لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه في وظائف الدامة بأجهزة الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها .

مادة ٣ - يؤذن للخاضعين للأوامر التي تصدر بفرض الحراسة وفقا لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه من أصحاب المهن الحرة التي يصدر بتحديد قرار من رئيس الوزراء بمباشرة كافة الأعمال والتصرفات المتعلقة بأداء واجبات أعمالهم المهنية للغير وتأمين الأموال المتعلقة بتلك الأعمال وكذا الأجور التي يتقاضونها عنها من تدابير الحراسة .

وعلى المنتفعين بأحكام هذا الاستثناء إخطار الحارس العام بنوع المهنة ومكان مزاومتها .
مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ صفر سنة ١٣٨٥ (٨ يونية سنة ١٩٦٥)

قرارات وزارية

وزارة العدل

قرار (١) بنقل محكمة مرسى مطروح الجزئية ومأمورية سيوه القضاية

وزير العدل

بعد الاطلاع المادة العاشرة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ؛

وعلى كتاب محكمة الاسكندرية الابتدائية رقم ٢٩ في ٦ يناير سنة ١٩٦٥ بشأن نقل محكمة مرسى مطروح ومأمورية سيوه إلى مبنى المجموع الجديد بمرسى مطروح اعتباراً من ٢٠ يناير سنة ١٩٦٥ ؛

قرر .

مادة ١ — ينقل مقر كل من محكمة مرسى مطروح الجزئية ومأمورية سيوه القضائية من مقرها الحال السكان برقم ٢٧ عند ناصية شارعى بيلى بك والاسكندرية إلى مبنى المجموع الجديد المعد لها بمرسى مطروح ناصية شارعى السوق وجول جمال .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار اعتباراً من ٢٠ يناير سنة ١٩٦٥ .

تحريراً في ١٤ رمضان سنة ١٣٨٤ (١٦ يناير سنة ١٩٦٤)

قرار بنقل محاكم كفر الشيخ الابتدائية والجزئية والأحوال الشخصية

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية .

وعلى كتاب محكمة كفر الشيخ الابتدائية رقم ٨٤٥ المؤرخ في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ بشأن نقل محاكم كفر الشيخ الابتدائية والجزئية والأحوال الشخصية من مقرها الحالية إلى مبنى المجموع الجديد المعد لها بكفر الشيخ اعتباراً من يناير سنة ١٩٦٥ .

[١] انظر بالوقائع المصرية العدد ١١ الصادر في ١١ من فبراير ١٩٦٥

قـرر :

مادة ١ — ينقل مقر كل من محكمة كفر الشيخ الابتدائية ومحكمة كفر الشيخ الجزئية ومحكمة كفر الشيخ للأحوال الشخصية من مقارها الحالية الكائنة بشارع الجيش إلى مبنى المجمع الجديد المعد لها بمودان المحطة ببندر كفر الشيخ .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار اعتباراً من ١٦ من يناير سنة ١٩٦٥ .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٣ رمضان سنة ١٣٨٤ (٥ يناير سنة ١٩٦٥)

قرار [١] لسنة ١٩٦٤

اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة ،

وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام مؤقتة للعاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات للمعادلة لدرجاتهم الحالية ؛

وعلى ما أوتاه مجلس الدولة ؛

قـسـرـو :

مادة ١ — العاملون الذين لم يكونوا يستحقون إعانة غلاء معيشة في يوم ٣٠ / ٦ / ١٩٦٤ لأنه لم تكن قد مضت في ذلك التاريخ ثلاثة أشهر على التحاقهم بالخدمة — لا يستحقون إعانة غلاء معيشة بعد ذلك ولا تنضم إلى مرتباتهم هذه الإعانة .

والتغيرات في الحالة الاجتماعية للعامل التي حدثت في خلال شهر يونيه سنة ١٩٦٤ (كالزواج والطلاق وميلاد الأولاد أو وفاتهم) والتي كان من شأنها التأثير في الإعانة التي يستحقها من أول شهر يوليه ، لا تؤثر في مقدار هذه الإعانة سواء بالزيادة أو النقصان ، ولا يعتد بتلك التغيرات في تحديد مقدار الإعانة التي تنضم إلى المرتب اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٦٤ .

مادة ٣ — العبرة في حساب المدد المنصوص عليها في الجدول الثاني الملحق بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٥٤ هي بالمدة التي قضاها العامل في الدرجة التي كان عليها عند بدء تطبيق قانون

العاملين الجديد في أول يولييه سنة ١٩٦٤ فمضى كان العامل في الدرجة السادسة بالكادر الفني العالى أو الإدارى فإنه يعتمد بالمدة التى قضاه فى هذه الدرجة بالذات فى مجال تطبيق القرار الجمهورى المذكور ولا يعتمد بالمدة التى يسكون قضاه بالدرجة السادسة فى الكادر الفنى المتوسط أو الكتابى فإذا كان لم يعض بالدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى أو الإدارى ست سنوات لعاية ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ فإنه لا ينتقل إلى الدرجة السادسة الإدارية أو الفنية التالية بالتطبيق لحكم المادة الثالثة بند (ب) من القرار الجمهورى سالف الذكر ، وإنما ينتقل بمنتهى البند (أ) من هذه المادة إلى الدرجة السابعة المعادلة لدرجته .

مادة ٣ - يسرى حكم المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية بالنسبة إلى العاملين من الدرجة الرابعة فما فوقها ، فلا يجوز فى ظل قانون العاملين المدنيين الجديد (رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤) منحهم أجورا عن الاعمال الإضافية التى يطلب إليهم أدائها فى غير أوقات العمل الرسمية .

مادة ٤ - يتضمن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ تنظيمًا خاصًا للاجازات المرضية للعاملين المدنيين فى احوال الإصابة بأمراض مزمنة . وقد صدر الاستثناء من أحكام العامة التى تنظم الإجازات المرضية وبالإضافة إليها ولم يبلغ ذلك القانون صراحة ولا ضمنا بمقتضى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فتبقى أحكامه سارية فى ظل النظام الجديد للعاملين المدنيين بالدولة .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية

تحريرا فى ٢٠ شعبان سنة ١٣٨٦ (٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٤) .

قرار [١] بنقل محكمة منفلووط الجزئية إلى مقرها الجديد

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة الناشرة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية ؛ وعلى كتاب محكمة أسيووط الابتدائية رقم ٢١٠ المؤرخ فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ بشأن نقل محكمة منفلووط الجزئية من مقرها الحالى إلى المبنى المجمع الجديد المعد لها اعتبارا من ٢ من يناير سنة ١٩٦٥ ؛

قرر :

مادة ١ - ينقل مقر محكمة منفلووط الجزئية من مقرها الحالى السكائن ٢٠ شارع التحرير بمنفلووط إلى المبنى المجمع الجديد المعد لها ببندر منفلووط على امتداد شارع أحمد ماهر .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار اعتباراً من ٢ من يناير سنة ١٩٦٥

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٣ شعبان سنة ١٣٨٤ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٤) .

قرار (١)

بإنشاء مأموريتين للشهر العقارى وفرعين للتوثيق بحرم بك والدخيلة بمحافظة الاسكندرية

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الشهر العقارى ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بتعيين عدد مكاتب الشهر العقارى ومقرها ودائرة اختصاص كل منها والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير العدل الصادر فى ١٨ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بإنشاء مأموريات لمكاتب الشهر العقارى وتعيين مقر كل منها واختصاصه والقرارات المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ — تنشأ مأموريتان للشهر العقارى تتبعان مكتب الشهر العقارى بالاسكندرية هما :

(١) مأمورية محرم بك : ويشمل اختصاصها أقسام شرطة . العطارين باب شرقى — محرم بك — وناحية المذشبة الجديدة .

(٢) مأمورية الدخيلة ويشمل اختصاصها قسم شرطة الدخيلة وميناء البصل .

مادة ٢ — يعدل اختصاص مأمورية التحرير التابعة لمكتب الشهر العقارى بالاسكندرية

بحيث يقتصر على أقسام : الجرك — اللبان المذشبة — الميناء — كرموز .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٠٤ الصادر فى ٣١ من ديسمبر ١٩٦٤

(م ١٣ — قوانين)

مادة ٣ - ينشأ فرعان للتوثيق يتبعان مكتب توثيق الاسكندرية هما :

(١) فرع توثيق محرم بك ، ويشمل اختصاصه أقسام شرطة : العطارين - باب شرقى - محرم بك وناحية المنشية الجديدة .

(٢) فرع توثيق الداخلية : ويشمل اختصاصه قسمي شرطة : الدخلية وميناء البصل .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويجعل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٥ .

تحريرا في ١٥ شعبان سنة ١٣٨٤ (١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٤)

وزارة الاقتصاد

قرار (١) ٨٩٠ لسنة ١٩٦٤

بشأن الصياغة وتجار البضائع الشرقية والجمهورية وتجار مخلفات السفن
بمدينة بورسعيد

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد والقرارات
المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٤ ؛

قرر :

مادة ١ - يرخص لصياغة البر والبحر بمدينة بورسعيد بمزاولة عملهم كما كان عليه الوضع
قبل صدور قرار هيئة تنظيم الميناء الصادر بتشكيلها قرار محافظ بورسعيد رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٤
المشار إليه طبقا لخطاب وزارة الاقتصاد رقم ١٢٨٥ بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٦٤ .

مادة ٢ - يسمح لتجار البضائع الشرقية ببورسعيد بقبول أوراق النقد الاجنبي سدادا
لقيمة مبيعاتهم من البضائع المصنعة محليا الى السياح بشرط أن تكون مقبولة لدى البنوك وأن
يتم بيعها جميعا الى البنوك المعتمدة بالاسعار الرسمية المعلنة من تلك البنوك .

مادة ٣ — يسمح لكل مجموعة بمبروطية طبقا لما تنظمه الجهة المختصة باحتجاز نسبة ٢٠ ٪ من حصيلة البيع من النقد الاجنبي للانجار في مخلفات السفن بحد أقصى قدره ١٠٠ جنيه .

مادة ٤ — تشكل لجنة من مندوب عن الإدارة العامة للنقد رئيسا ومندوبين عن محافظة بورسعيد وجمارك بورسعيد ومصاحبة السياحة ببورسعيد ومخابرات السواحل ببورسعيد وأمين لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي ببورسعيد والبنك المركزي المصري أعضاء لوضع التعليمات المتعلقة بتنفيذ أحكام المواد السابقة والإشراف على تنفيذ على أن تعتمد التعليمات من مدير عام النقد .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ؟

تحريرا في ١٦ شعبان ١٣٨٤ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤)

وزارة الثقافة والإرشاد القومي

قرار (١) لسنة ١٩٦٥

في شأن إضافة بعض الفنادق إلى قائمة الفنادق الواردة بالقرار رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٦٤

نائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي

بعد الاطلاع على القرار الوزاري رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر من السيد نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية بحظر تقديم اللحم في أيام معينة في الأسبوع في المحلات العامة ؛

وبعد الاطلاع على قرارنا رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٦٤ الصادر منا باستثناء بعض الفنادق من قرار السيد نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ ؛

قرر .

مادة ١ — تضاف إلى قائمة الفنادق المستثناء الواردة بقرارنا رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٦٤ فنادق: كارلتون وامباسادور وأممية وسكاريابيه وفندق هليوبوليس هاوس بالقاهرة وفندق نيل ستيك بأسوان ويصرح لها بتقديم وجبات من اللحم أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الوقائع المصرية ؟

تحريرا في ١٢ رمضان ١٣٨٤ (١٤ يناير سنة ١٩٦٥)

اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين

المادة ١ — تطبق هذه اللائحة على أعضاء نقابة الصحفيين المقيدة أسماءهم في جداولها العام والجداول الفرعية .

(الاشتراك)

المادة ٢ — تحصل النقابة رسم اشتراك سنوى من كل عضو من أعضائها قدره ستة جنيهات ، دفعة واحدة أو على أقساط وينظم مجلس النقابة تحصيل رسم الاشتراك من مرتب العضو لدى المؤسسة التى يعمل بها .

المادة ٣ — يبدأ سداد الاشتراك من أول يناير من كل سنة ، ويدفع كاملاً إذا كان الالتحاق بعضوية النقابة فى أى شهر من شهور السنة ما عدا شهرى نوفمبر وديسمبر فإن تسديد الاشتراك للعضو الجديد فيهما يحتسب عن السنة المقبلة .

المادة ٤ — يجب على العضو أن يودى قيمة الاشتراك كاملة فى موعد لا يتجاوز شهر سبتمبر من كل سنة ، فإذا تأخر العضو عن الأداء فى الموعد المذكور كلف بذلك بمكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول ، وذلك فى الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر ، ويجتمع مجلس النقابة فى الأسبوع الأول من شهر نوفمبر للنظر فى أمر الأعضاء الذين لم يسددوا الاشتراك فى مواعده ، وعلى المجلس أن يخطر وزير الإرشاد القومى ورئيس لجنة الجداول بأسماء الأعضاء الذين شطبوا أسماءهم لعدم دفع الاشتراك وذلك خلال الثلاثة أيام التالية لصدور قراره بذلك .

(الجمعية العمومية)

المادة ٥ — تنعقد الجمعية العمومية العادية للنقابة فى الساعة العاشرة من صباح اليوم المحدد لانعقادها قانوناً .

وعلى مجلس النقابة أن يوزع على أعضاء الجمعية العامة تقريره السنوى والميزانية والحساب الختامى مع الدعوة لحضور الجمعية العامة .

المادة ٦ — لا يجوز دخول دار النقابة فى اجتماع الجمعية العمومية إلا للأعضاء المقيدين فى الجداول العام ، وبعد مجلس النقابة سجلاً بأسماء الأعضاء الذين لهم حق الاشتراك فى أعمال الجمعية العمومية ويوقع كل عضو أمام اسمه عند دخول دار النقابة على أن تختم كل صفحة من صفحات هذا السجل قبل بدء الاجتماع بخاتم النقابة ويوقع عليها الرئيس والسكرتير .

المادة ٧ — لا يجوز حضور اجتماع الجمعية العمومية للأعضاء الذين لم يودوا رسم الاشتراك

المستحق عليهم لغاية تاريخ اجتماعها القادم ولا الأعضاء الذين صدرت ضدهم أحكام تأديبية ذات أمد لم يكن قد انتهى عند تاريخ انعقاد الجمعية .

المادة ٨ — لا يعرض على الجمعية العمومية غير العادية إلا المسائل التي دعت من أجلها ولا يجوز لها مناقشة مسائل لم تمض ستة شهور على إقرارها في جمعية عمومية عادية ، ولا يجوز للمعضو أن يقدم اقتراحاً في أمر هام يكون قد جدد بعد نشر جدول الأعمال وذلك إلى ما قبل ميعاد عقد الجلسة بأربع وعشرين ساعة ولا يعرض الاقتراح إلا إذا وافق على عرضه مجلس النقابة .

المادة ٩ — يعتبر التخلف عن حضور الجمعية العمومية مخالفة للقانون ما لم يكن هناك سبب تقبله الجمعية .

المادة ١٠ — يفتح باب الترشيح لعضوية مجلس النقابة ابتداء من اليوم الخامس عشر إلى الشهر السابق على موعد انعقاد الجمعية .

المادة ١١ — يكون ترتيب جدول أعمال الجمعية العامة العادية على النحو الآتي :

(أولاً) افتتاح الجلسة وتلاوة الاعتذارات .

(ثانياً) التصديق على محضر الجلسة السابقة .

(ثالثاً) عرض تقرير مجلس النقابة .

(رابعاً) مناقشة المسائل الواردة في جدول الأعمال .

(خامساً) التصديق على الميزانية والحساب الختامي .

(سادساً) انتخاب النقيب .

(سابعاً) انتخاب العدد المطلوب انتخابه لمجلس النقابة .

(ثامناً) اعلان نتائج الانتخابات والقرارات .

المادة ١٢ — يشترط للترشيح لعضوية مجلس النقابة والنقيب ما يأتي :

(أولاً) أن يكون المرشح مقيداً لاسمه في الجدول العام للنقابة منذ ثلاث سنوات على الأقل .

(ثانياً) أن يكون قد سدد المستحق من رهن الاشتراك السنوي .

(ثالثاً) ألا تكون قد صدرت ضده أحكام تأديبية خلال الثلاث سنوات السابقة .

(رابعاً) أن يقيد اسمه في جدول المرشحين أو يقيد عضو آخر له حق الترشيح .

المادة ١٣ — يعرض مجلس النقابة بدارها بياناً بأسماء المرشحين لعضوية مجلس النقابة قبل اجتماع الجمعية العامة بعشرة أيام ، ولكل مرشح حق التنازل عن الترشيح قبل مضي خمسة أيام لعرض أسماء المرشحين بالنقابة ، ولا يجوز العدول عن الترشيح بعد إعلانه .

(إجراءات الانتخاب)

المادة ١٤ — تبدأ عمليات الانتخاب بانتخاب النقيب واعتباره عضواً من الأعضاء المطلوب انتخابهم لمجلس النقابة ما لم يكن عضواً من قبل في المجلس .

وتسرى في انتخاب النقيب نفس الإجراءات التي تتبع في انتخاب سائر أعضاء المجلس ، وبمجرد انتخاب النقيب يتولى اجتماع الجمعية العمومية ويكون مسئولاً عن باقي أعمالها .

المادة ١٥ — توزع أوراق الانتخاب على أعضاء الجمعية العمومية عند دعوة كل منهم لمباشرة حق الانتخاب ، ويثبت فيها أسماء من يختارهم من المرشحين على قدر العدد المطلوب فقط دون إضافة أية إشارة في الورقة على هذه الأسماء ثم يعيدها مطوية إلى الرئيس أو من ينوب عنه وهو الذي يضمها في الصندوق الخاص بالانتخاب بينما يؤثر السكرتير أمام اسم العضو الذي أبدى رأيه .

المادة ١٦ — يتولى أعضاء النقابة حقوقهم الانتخابية بأنفسهم ، ولا يجوز للعضو أن يعطى رأيه أكثر من مرة واحدة في انتخاب واحد .

المادة ١٧ — تعتبر ورقة الانتخاب ملغاة لآية مخالفة لأحكام القانون أو هذه اللائحة .

المادة ١٨ — ينتخب النقيب بالأغلبية المطلقة بالنسبة لعدد الأعضاء الحاضرين ، وينتخب عضو المجلس بالأغلبية النسبية فإذا حصل اثنان أو أكثر من المرشحين على أصوات متساوية وكانت أصواتهم في الدرجة الأخيرة من أصوات الفائزين اقترح المجلس بينهم وينتخب الذي تعينه القرعة .

المادة ١٩ — يشكل مجلس النقابة — بالاتفاق مع المرشحين — عدداً كافياً من اللجان لتلقى الأصوات وفرزها تحت إشرافه ، ويعلن عن أسماء أعضائها قبل عملية الانتخاب وإذا أبدى اعتراض على عضو أو أكثر منهم فصل المجلس في الاعتراض فوراً .

وتجرى عمليات الفرز علانية وبعد الانتهاء منها يعلن رئيس الجلسة النتيجة بأسماء الأعضاء الجدد في مجلس النقابة .

(مجلس النقابة)

المادة ٢٠ — جلسات المجالس ومداويلاته سرية وتنفرد المحاضر فيها يتعلق بالمسائل العامة فقط .

المادة ٢١ - إذا تخلف عضو مجلس النقابة عن الحضور لجلستين متتاليتين بدون اعتذار كتابي مقبول اعتبره المجلس متخليا عن مكانه في المجلس ويعين المجلس عضوا في مكانه على الصورة التي حددها القانون .

(مكتب المجلس)

المادة ٢٢ - يجتمع مجلس النقابة لانتخاب مكتب المجلس وأعضاء لجنتي التقييد ومراقب النماذج ولتشكيل اللجان ، على ألا يتعدى موعد هذا الاجتماع ثلاثة أيام عقب انعقاد الجمعية العمومية .

المادة ٢٣ - وعند اجتماع مكتب المجلس أو إحدى اللجان يجوز لأعضاء المجلس من غير أعضاء المكتب أو اللجان حضور اجتماعاتها .

المادة ٢٤ - يعين موعد الجلسات وجدول الأعمال باتفاق الرئيس والسكرتير أو بناء على طلب ثلث أعضاء المجلس فأكثر . ويضاف إلى جدول الأعمال الموضوع أو الموضوعات التي يطلب أى عضو من أعضاء المجلس إضافتها قبل انعقاد الجلسات بوقت كاف . ولا يجوز مناقشة غير المسائل الواردة في الجدول إلا بموافقة المجلس وذلك فيما عدا الاقتراحات .

المادة ٢٥ - إذا تغيب النقيب عن حضور الجلسة ناب عنه الوكيل ، فإذا غاب الاثنان تكون الرئاسة لأكثر الأعضاء أصواتا في آخر انتخاب المجلس .

المادة ٢٦ - على السكرتير أن يمان أعضاء المجلس بموعد الجلسة وجدول أعمالها قبل انعقادها بثان وأربعين ساعة على الأقل ، ويجوز تقصير هذه المدة في حالة الاستعجال .

المادة ٢٧ - على أمين الصندوق أن يقدم إلى مجلس النقابة كل ثلاثة أشهر بيانا تفصيليا بالإيرادات والمصروفات مرفقا به المستندات المؤيدة للتصديق على هذا البيان من المجلس .

المادة ٢٨ - يشكل مجلس النقابة في أول كل دورة له اللجان المنصوص عليها في القانون ، وللمجلس أن يشكل لجانا أخرى من أعضائه أو من أعضاء الجمعية العمومية للنقابة أو منهما معا في الموعد الذي يحدده المجلس ويعين مجلس النقابة لسكر من هذه اللجان مقررا .

المادة ٣٠ - يكون المقرر مستولا عن دعوة اللجنة وسير العمل فيها وهو الذي يعرض تقاريرها على مجلس النقابة ولا تعتبر هذه التقارير نهائية إلا بعد تصديق المجلس عليها .

(الميزانية)

المادة ٣١ - تبدأ السنة المالية للنقابة في أول نوفمبر وتنتهي في آخر أكتوبر من كل عام ، ويقدم

الحساب الختامي إلى الجمعية العمومية مشتملا على حسابات النقابة لغاية ٣٠ أكتوبر على أن يلاحق
بمساب مؤقت عن المدة الباقية على موعد اجتماع الجمعية العمومية السنوى .

المادة ٢٢ - يعد مجلس النقابة مشروع ميزانية السنة المالية المقبلة ويعرضه على الجمعية
العمومية لإقراره .

المادة ٢٣ - لا يصرف أى مبلغ إلا إذا كان معتمدا على أبواب الميزانية ، ولا يعتمد المصرف
إلا بتوقيع النقيب وأمين الصندوق أو بتوقيع العضوين المكلفين بأن ينوبا عنها بقرار خاص
من مجلس النقابة .

المادة ٢٤ - تودع جميع الإيرادات خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تحصيلها بالمصرف الذى
يعينه مجلس النقابة .

المادة ٢٥ - يرشح مجلس النقابة سنويا مراقبين للحسابات من غير أعضائه ويشترط فى
مراقب الحسابات :

(أولا) أن يكون حاصلا على المؤهلات القانونية فى المحاسبة .

(ثانيا) ألا يكون عضوا أو شريكا فى هيئة تتعارض من حيث التنظيم مع نقابة الصحفيين
ويحوز إعادة مراقب الحسابات أكثر من مرة .

المادة ٣٦ - لمراقب الحسابات الحق فى الاطلاع على جميع الاوراق والدفاتر والمستندات
والقرارات الخاصة بمالية النقابة وميزانيتها سواء كانت هذه الاشياء تحت يد أمين الصندوق
أو غيره .

المادة ٣٧ - يعد مراقبا الحسابات تقريرها السنوى ليقدم عن طريق مجلس النقابة إلى الجمعية
العمومية فى اجتماعها العادى ولها مجتمعين فى أى وقت أن يقدموا إلى مجلس النقابة ملاحظاتهم عن
الحركة المالية من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المجلس .

(لجان الفروع)

المادة ٣٨ - للصحفيين المقيدين فى جدول النقابة والمقيمين بصفة دائمة فى أى محافظة إذا بلغ
عددهم الثلاثين صحيفا على الأقل أن يقترحوا على مجلس النقابة تأليف فرع لها تتألف لجهته من
ثلاثة أعضاء ، ولأعضاء الفرع إذا بلغ عددهم الخمسين على الأقل أن يقترحوا تأليف لجنة للفرع
من خمسة أعضاء ، وتتألف لجنة الفرع بالانتخاب فى الأسبوع الاول من كل عام ويتبع فى نظامه
وتشكيله وتوزيع أعماله جميع أحكام هذه اللائحة .

المادة ٣٩ — تنتخب لجنة الفرع رئيساً لها من الأعضاء الذين تتوفر فيهم صفات الترشيح لمجلس النقابة . وإن كان الفرع يضم بين أعضائه عضواً أو أكثر من أعضاء مجلس النقابة فإنه يعين طيلة مدة عضويته في مجلس النقابة عضواً في اللجنة الفرعية علاوة على الأعضاء المنصوص عليهم في هذه اللائحة .

المادة ٤٠ — لا تتجاوز مهمة لجنة الفرعية شئونها المحلية البحتة وعليها أن توافي مجلس النقابة بمحضر جلساتها للتصديق عليه في بحر أسبوع من تاريخ انعقاد الجلسة ولا تأخذ الفروع صفتها الرسمية في تشكيكها وفي قراراتها إلا بموافقة المجلس .

وعلى المجلس أن ينظر في تلك القرارات في بحر خمسة عشر يوماً من تاريخ ورودها إليه وعليه إذا عترض على قرارات الفرع كلها أو بعضها أن يبدى كتابة الأسباب لذلك ، فإذا لم يرد للفرع التصديق على محضر الجلسة أو أى اعتراض عليه في مدى خمسة عشر يوماً اعتبرت قراراته نافذة .

المادة ٤١ — يجوز لمجلس النقابة أن يساعد بعض الفروع أو كلها بالمال تنفيذاً للمشروعات التي يقترحها الفرع ويوافق المجلس على تنفيذها ، وذلك في حدود الفائض من أبواب الميزانية العامة للنقابة .

(الإحالة إلى لجنة التأديب)

المادة ٤٢ — إذ خالف عضو في النقابة نصاً من نصوص القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين أو قانون العمل الصحفي أو اللائحة الداخلية للنقابة أو لائحة آداب المهنة نظر المجلس في أمره في أول جلسة بعد وقوع المخالفة أو بعد علمه بها ، فإذا تحقق من وقوعها أحال الأمر إلى لجنة التأديب لمحاكمته طبقاً للإجراءات والعقوبات المنصوص عليها في مواد التأديب من قانون النقابة .

(العمل باللائحة)

المادة ٤٣ — يعمل بهذه اللائحة بمجرد تصديق الجمعية العمومية عليها وإقرارها من وزير الإرشاد القومي وأعلانها لأعضاء النقابة ، ولا يجوز إدخال أى تعديل أو تغيير في موادها إلا بعد مضي سنة عن الأقل وفي جمعية عمومية غير عادية يحضرها العدد القانوني ويوافق على التعديل ثلثا الأعضاء الحاضرين .

المادة ٤٤ — تعتبر هذه اللائحة نافذة المفعول من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية . وعلى وكيل الوزارة الدائم تنفيذ هذا القرار وإبلاغه للجهات المختصة .

وافقت الجمعية العمومية غير العادية لتقابة الصحفيين في اجتماعها يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٤ على هذه اللائحة، وصدق على هذه الموافقة السيد الدكتور نائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومى في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٤ .

وزارة الداخلية

قرار (١) ١١ لسنة ١٩٦٥

بشأن تحديد عدد ومقار اللجان العامة في الاستفتاء على رئاسة الجمهورية

وزير الداخلية

بعد الاطلاع المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢١ لسنة ١٩٦٥ بدعوة الناخبين للاستفتاء على رئاسة الجمهورية ؛
وعلى ما اتمناه مجلس الدولة ؛

قرر :

- مادة ١ — تتكون لجنة عامة واحدة في كل مركز أو قسم أو بندر للشرطة ويشمل اختصاصها جميع المدن والقرى أو الشياخات التابعة للمركز أو القسم أو البندر حسب حدوده الإدارية .
ويستثنى من ذلك قسم شرطة الاهرام بمحافظة الجيزة وتدخل جميع مكوماته حسب حدوده الإدارية في اختصاص اللجنة العامة المكونة في قسم الجيزة .
- مادة ٢ — تتكون لجنة عامة واحدة في دائرة كل محافظة من محافظات : مطروح والواى الجديد والبحر الاحمر وسيناء — ويشمل اختصاصها كافة الاقسام التابعة لكل محافظة .
- مادة ٣ — يكون مقر هذه اللجان العامة في ديوان المركز أو القسم أو البندر وفى ديوان مديريات أمن مطروح والواى الجديد والبحر الاحمر وديوان محافظة سيناء .
- مادة ٤ — على مديرى الأمن بالمحافظات ومحافظة سيناء تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره في الوقائع المصرية م

تحريرا في ٥ شوال سنة ١٣٨٤ (٦ فبراير سنة ١٩٦٥)

وزارة الشؤون الاجتماعية

قرار وزارى (١) هـ لسنة ١٩٦٥

بالترخيص للجمعيات الخيرية بإصدار أوراق اليانصيب الخيرية عن عام ١٩٦٥

وزير الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ الصادر فى مارس ١٩٠٥ المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩١١ بشأن أعمال اليانصيب ؛

وعلى القانون ٨٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن نقل اختصاص وزارة الداخلية المنصوص عليه فى القانون رقم ١٠ سنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ؛

وعلى القرار رقم ٦٨ سنة ١٩٥٧ فى ٣٠ مارس سنة ١٩٥٧ بشأن توزيع القيمة الاسمية لتذاكر اليانصيب المصدرة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣٥ سنة ١٩٦٣ بشأن إصدار وتنظيم أعمال يانصيب ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٧ سنة ١٩٦٣ بتعديل القرار رقم ١٢٥ سنة ١٩٦٢ المشار إليه ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة للجمعيات والائحدات فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بشأن تراخيص وإصدار اليانصيب سنة ١٩٦٥ .

وبناء على ما عرضه علينا وكيل الوزارة ،

قرر :

مادة ١ - يرخص بإصدار اليانصيب من فئة القرش والقرشين والخمسة قروش للجمعيات المشار إليها فى الكشف المرافقة بعدد الأوراق وفئاتها لكل جمعية على حدة .

مادة ٢ - يكون سعر البيع ٧٥ ٪ من القيمة الاسمية للأوراق .

مادة ٣ - تكون عمولة التوزيع ٢ ٪ من القيمة الاسمية للأوراق المبيعة لمكاتب التوزيع وتشمل هذه العمولة الإشراف على الطبع والتوزيع وحصر المرتجعات وعملية السحب وتصفية حساب الجمعية .

مادة ٤ - لا يجوز بيع الترخيص .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٦ الصادر فى أول مارس ١٩٦٥ .

مادة ٥ — تدفع الجمعيات ٣٥ ٪ من القيمة الاسمية للأوراق المصدرة لوزارة الشؤون الاجتماعية لصرفها على أوجه البر المختلفة .

مادة ٦ — صرف قيمة الأوراق الراجعة يكون للأوراق الكاملة أو المجزأة إلى جزئين متساويين ليس بأى جزء منها أى تمزق أو لصق وعلى أن يقدم للصرف النصفان معا ، ولا تصرف القيمة لنصف واحد فقط .

مادة ٧ — تمسك الجمعيات الخيرية ومكاتب التوزيع سجلا تبين به حركة الياصيب لكل سحبة على حدة طبقا للنموذج المعتمد من الوزارة على أن يكون مرقما بأرقام سلسلة ومختومة بخاتم الوزارة .

مادة ٨ — تصفى كل سحبة على حدة بعد ستين يوم من تاريخ السحب وتفيد بالسجل المشار إليه على حدة أولا بأول .

مادة ٩ — كشوف حصر الأوراق المرتجعة بدون بيع تكون فى دفاتر من أصل وثلاث صور ومرقمة بأرقام سلسلة ومختومة بخاتم الوزارة ويوقع على المحاضر مندوب الوزارة والجمعية ومكتب التوزيع وترسل صورة من المحضر فور الانتهاء منه للمكتب الفنى لليانصيب بالوزارة .

مادة ١٠ — كشوف محاضر السحب تكون فى دفاتر من أصل وثلاث صور مرقمة بأرقام سلسلة وتختم بخاتم الوزارة وترسل صورة منها بعد السحب مباشرة للمكتب الفنى لليانصيب .

مادة ١١ — السحب يتم على أساس البلية الأولى تكون حاملة الأرقام الآحاد والعشرات والمئات ثم تليها البلية اثنائية وتحمل أرقام الألوف وعشرات الألوف — وتجرى عملية السحب بعد حصر وتخريم المرتجع الساعة ٢ مساء .

مادة ١٢ — تحتفظ أوراق النمر الراجعة بمقر الجمعية ولا تعدم إلا بمحضر يحضره مندوب وزارة الشؤون الاجتماعية ومندوب عن الجمعية ويكون المحضر من ثلاث صور ، صورة ترسل للمكتب الفنى لليانصيب وصورة بالمنطقة وصورة بالجمعية ، ولا يتم التصرف فى الأوراق الراجعة ومحاضر السحب المرتجع إلا بعد عمل محضر المراجعة المشار إليه ، وتحتفظ أوراق النمر الراجعة ومحاضر السحب والمرجع بمقر الجمعية لإتمام ذلك لمدة خمس سنوات على الأقل .

مادة ١٣ — يوقف الترخيص بإصدار الياصيب للجمعيات التى لا تقوم بتنفيذ ما جاء بهذا القرار والتى لا توفر مندوبا عنها فى عمليات حصر المرتجعات والسحب أو تدفع لمكاتب التوزيع مبالغ تزيد عما نص عليه بهذا القرار .

مادة ١٤ — على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٦٥ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ وينشر فى الوقائع المصرية م

تحريرا فى ٦ شوال سنة ١٣٨٤ (٧ فبراير سنة ١٩٦٥) *

وزارة العمل

قرار (١) ١٨١ لسنة ١٩٦٤

بقواعد تحصيل وأداء الاشتراكات المستحقة وفقا لأحكام

قانون التأمينات الاجتماعية

وزير العمل

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ؛
وعلى ما اقترحه مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ؛

وعلى ما اتمناه مجلس الدولة ؛

قرر :

الباب الأول

في إجراءات الاشتراك في الهيئة

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القرار بالنسبة لأصحاب الأعمال والعمال الذين يسرى في شأنهم أحكام قانون التأمينات الاجتماعية فيما عدا العمال المؤقتين والعرضيين الذين يصدر في شأن تنظيم الإجراءات الخاصة باشتراكهم قرار وزارى آخر .

ويقصد بالعمال المؤقتين والعرضيين كل من لا تمتد فترة خدمته لدى صاحب عمل واحد لا أكثر من ستة أشهر .

مادة ٢ - على كل صاحب عمل تسرى في شأنه أحكام القانون أن يتقدم للتأمين على العاملين لديه إلى مكتب الهيئة الذى يقع في دائرته محل العمل ، في حالة تعدد فروع المنشأة الخاصة بصاحب عمل تعتبر الفروع التى تقع في نطاق اختصاص مكتب فرعى للهيئة كصاحب عمل مستقل .

مادة ٣ - تتم إجراءات التأمين على العاملين بموجب طلب الاشتراك في الهيئة الذى يتقدم به صاحب العمل محررا على النموذج مصحوبا بالمستندات الآتية :

(١) نموذج من توقيع صاحب العمل أو توقيع الأشخاص المسؤولين عن تحرير المكاتبات أو استيفاء البيانات أو الاستمارات التى تقدم للهيئة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٥ مكرر في أول ديسمبر ١٩٦٤

وبالنسبة لمن وقعون بإمضائهم من أصحاب الأعمال أو الأشخاص المسؤولين لديهم فيتعين عليهم إعداد أختام خاصة يختمون بها على نموذج التوقيع في المكان المعد لهذا الغرض مع بصمة الإبهام الأيمن لصاحب العمل أو المسؤول لديه أمام موظف الهيئة المختص الذي يؤثر بما يفيد بأن بصمته الختم والإبهام الأيمن قد تمتا أمامه .

ويلتزم صاحب العمل دائماً بكل ما يترتب على توقيع هؤلاء المسؤولين على المحررات والمكاتبات والاستمارات الخاصة بتنفيذ القانون .

ويتم إثبات نماذج التوقيعات أو الأختام المشار إليها على البطاقة التي تعدها الهيئة لهذا الغرض .

٢ — الاستمارة رقم ٢ تأمينات اجتماعية ، المرفق نموذجها محررة من أصل وصورتين موضحا بها البيانات الوافية عن العاملين وعلى الأخص :

(أ) رقم التأمين الخاص بالعامل .

(ب) اسم العامل بالكامل .

(ج) الأجر الشهري في تاريخ الاشتراك .

(د) حصة صاحب العمل .

(هـ) قيمة الاشتراك الشهري للعامل .

(و) مكان العمل .

مادة ٤ — على صاحب العمل أن يرسل إلى مكتب الهيئة المختص خلال شهر على الأكثر من تاريخ تقديم طلب الاشتراك الاستمارة رقم ١ تأمينات اجتماعية ، الخاصة بالإخطار عن اشتراك عامل بالهيئة والمرفق نموذجها وذلك بالنسبة لكل عامل من عماله محررة من أصل وصورتين .

كما يجب عليه بمجرد التحاق أى عامل لديه سواء أكان الالتحاق للعمل بصفة مستديمة أو تحت الاختبار أو التدرج أن يوافي مكتب الهيئة المختص خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ التحاق العامل بالاستمارة رقم ١ تأمينات اجتماعية ، المشار إليها .

مادة ٥ — يراعى بالنسبة للعاملين الذي يتقرر اشتراكهم في التأمين لأول مرة أن يرفق بالاستمارة رقم ١ تأمينات اجتماعية ، الخاصة بهم المستندات الآتية :

(١) المستند الرسمي الدال على تاريخ ميلاد العامل ويثبت هذا المستند بشهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها أو صورة رسمية من حكم قضائي أو صورة طبق الاصل من بطاقة الحالة المدنية أو البطاقة الشخصية مصدقا عليها إدارياً أو أى مستند رسمى آخر تعتمد عليه الهيئة . ويحفظ هذا المستند بمكتب العامل لدى مكتب الهيئة المختص .

(ب) خمس صور فوتوغرافية حديثة للعامل (مقاس ٤ × ٥ سم) داخل مظهر وف موضحا عليه اسم العامل .

مادة ٦ — يجرى تقدير السن بمعرفة طبيب الهيئة فى الأحوال التى يتعذر فيها الاستدلال على المستند المثبت لتاريخ الميلاد ويتم هذا التقدير بمقتضى طلب يتقدم به صاحب العمل محرراً على الاستمارة رقم ٤ د تأمينات اجتماعية ، المرفق نموذجها .

مادة ٧ — على أصحاب الأعمال إخطار مكتب الهيئة المختص بأى تغيير يطرأ على نوع النشاط الذى يزاولونه أو أى تغيير فى عناوين أما كن العمل ويتم الإخطار بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال خمسة عشر يوماً الأولى لوقوع التغيير .

وعلى أصحاب الأعمال كذلك إخطار مكتب الهيئة المختص فوراً بكل تغيير يطرأ على التوقعات أو فقد الاختتام أو استبدال غيرها بها وإلا كانوا مسئولين عما يقع نتيجة التخلف عن هذا الإخطار أو التراخى فى تقديمه .

مادة ٨ — على مكتب الهيئة المختص أن يعطى أرقاماً متتابعة لأصحاب الأعمال الذين يشتركون فى الهيئة فى سجل قيد أصحاب الأعمال الخاص بقسم الشرطة أو البندر أو المركز الذى يزاولون به نشاطهم وذلك فور اشتراكهم وعلى مكتب الهيئة المختص كذلك أن يعطى أرقاماً متتابعة للعاملين الموجودين فى خدمة أصحاب الأعمال وقت الاشتراك وكذلك العاملين الذين يلتحقون بالخدمة بعد ذلك فى سجل قيد العمال الخاص بقسم الشرطة أو البندر أو المركز الذى يعملون فى دائرته .

وتكون أرقام العاملين ثابتة طوال مدة اشتراكهم فى التأمين مهما تغير صاحب العمل ولا يجوز إعطاء عامل جديد رقماً سبق إعطاؤه لعامل ترك الخدمة لأى سبب من الأسباب ويجب على الهيئة أن توافى أصحاب الأعمال بالأرقام الخاصة بهم والخاصة بالعاملين لديهم ويتعين على كل من هؤلاء المحافظة على الرقم الخاص به طوال مدة اشتراكه فى التأمين .

مادة ٩ — على أصحاب الأعمال والعاملين أو المستحقين عنهم أن يذكروا فى جميع المكاتبات المتعلقة بتنفيذ أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الرقم الخاص بكل صاحب عمل أو عامل يتعلق بموضوع المكاتبه .

مادة ١٠ - على العامل أن يقدم بطاقة تأمينه التي تصرفها له الهيئة عند بدء اشتراكه وذلك عند كل طلب وعليه كذلك أن يقدمها إلى كل صاحب عمل يلتحق لديه وأن يستردها بعد الاطلاع عليها .

وعلى العامل أن يحتفظ ببطاقته في حالة جيدة بصفة مستديمة وألا يدخل أية تعديلات عليها .

مادة ١١ - في حالة التحاق المؤمن عليه لدى صاحب عمل جديد يقيم في دائرة اختصاص مكتب الهيئة غير المكتب الذي كان يتبعه من مدة اشتراكه لدى صاحب العمل السابق تعين على المكتب الأخير أن يطلب إلى مكتب الهيئة السابق إرسال ملف العامل لديه .

ويتبع نفس الإجراء في حالة إخطار صاحب العمل لمكتب الهيئة المختص بنقل عامل إلى فرع من فروعها يقع في اختصاص مكتب آخر من مكاتب الهيئة .

الباب الثاني

في إجراءات تحصيل الاشتراكات وتوريدها للهيئة

الفصل الأول

بالنسبة لأصحاب الأعمال بالقطاع الخاص

مادة ١٢ - تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل وتلك التي تقتطع من أجور المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على أساس ما يتقاضونه من الأجور في شهر يناير من كل سنة .

وبالنسبة للعاملين الذين يلتحقون بالخدمة بعد شهر يناير فتحسب اشتراكاتهم على أساس أجر الشهر الذي التحقوا فيه بالخدمة وذلك حتى يناير التالي ثم يعاملون بعد ذلك على الأساس المبين في الفقرة السابقة .

وتستحق الاشتراكات كاملة عن الشهر الذي تبدأ فيه الخدمة ولا يستحق عن جزء الشهر الذي تنتهي فيه .

وفي حساب الأجر بالنسبة للمؤمن عليهم الذين يتقاضون أجورهم بغير الشهر فتحدد عدد أيام العمل في الشهر بستة وعشرين يوماً .

مادة ١٣ - يجب أن تكون الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل لحساب المؤمن عليهم كاملة حتى ولو كان عقد العمل موقوفاً ويلتزم صاحب العمل بأداء اشتراكات المؤمن عليهم كاملة إذا كان عقد العمل موقوفاً أو كانت أجورهم لا تكفي لذلك ، وتعتبر الاشتراكات في هذه

الحالة في حكم للقرض ويكون الوفاء به طبقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون العمل .

مادة ١٤ — استثناء من حكم المادة السابقة يعفى صاحب العمل والمؤمن عليه من أداء الاشتراكات عن مدة تجنيد المؤمن عليه وتحسب هذه المدة كاملة في المعاش .

مادة ١٥ — تسدد الاشتراكات المستحقة لمكتب الهيئة الفرعى الذى يقع فى دائرته محل العمل وذلك بموجب الاستمارة رقم ٣ « تأمينات اجتماعية » المرفق نموذجها مصحوبة بالاستمارة رقم ٧ « تأمينات اجتماعية » متضمنة ما يأتى :

(أ) بيان بأسماء العاملين الذى التحقوا بخدمة صاحب العمل خلال الشهر موضعاً قرين كل منهم تاريخ التحاقه بالعمل وتاريخ إرسال الاستمارة رقم ١ « تأمينات اجتماعية » الخاصة بالإخطار عن اشتراكه أو بيان الجهة المنقول منها وذلك إذا كان الالتحاق مترتباً على نقل العامل من فرع آخر لصاحب العمل لا يقع فى دائرة اختصاص المكتب .

(ب) بيان بأسماء العاملين الذين تركوا خدمة صاحب العمل خلال الشهر موضعاً قرين كل منهم تاريخ تركه الخدمة وتاريخ إرسال الاستمارة رقم ٦ « تأمينات اجتماعية » الخاصة بالإخطار عن إنهاء خدمته أو بيان الجهة المنقول إليها وذلك فى حالة نقل العامل إلى فرع آخر لصاحب العمل لا يقع فى دائرة اختصاص المكتب .

الفصل الثانى

بالنسبة لشركات القطاع العام

مادة ١٦ — تعتبر فى حكم شركات القطاع العام والمؤسسات والهيئات وكذلك الجمعيات التى تتبع المؤسسات العامة أو ما فى حكمها .

مادة ١٧ — تحسب الاشتراكات التى تؤدىها شركات القطاع العام وتلك التى تقطع من أجور المؤمن عليهم على أساس ما يتقاضونه من الأجور الفعلية خلال الشهر وتحدد الاشتراكات بواقع مجموع النسب التى تطلب القانون أدائها من إجمالى قائمة الأجور دون تثبيت الاشتراكات فإذا زادت الأجور خلال السنة اقتطعت الاشتراكات على أساس الأجور بعد الزيادة .

مادة ١٨ — يراعى أن الاستقطاعات من الأجور بسبب الجزاء الإدارى أو الغرامات أو خصم ساعات التأخير أو الغياب بدون أجر تعتبر تخفيضاً للأجر وينبغى أن يخصم بقيمة إجمالى (م ١٥ — قوانين)

الأجور على بند الأجور دون تخفيض على أن يفرد لهذه الاستقطاعات خانات مستقلة بكشف الأجور وترحل حساباتها المختصة بالدفاتر الحسابية وبذلك يتعين تحصيل الاشتراكات على أساس الأجور الإجمالي دون تخفيض .

مادة ١٩ — على أقسام الأجور أن تفرد خانات خاصة في كشوف الأجور لما يقتطع من العاملين لحساب التأمينات الاجتماعية ويجب أن تعد كشوف الأجور وفقا للنماذج التي تعتمدها الهيئة .

وعلى تلك الأقسام أن تحرر بالنسبة لكل كشف صرف أجور حافظة على النموذج المرافق وفقا للعمليات الواردة بها (حافظة إجمالى الاشتراكات والأقساط للتأمينات الاجتماعية) يتضمن البيانات الآتية :

أ ، جملة الأجور التي يسرى عليها حكم الاشتراكات .

ب ، جملة الاشتراكات المقتطعة من أجور العاملين .

جملة أقساط المدة السابقة .

وترسل تلك الحوافظ مرفقة بكشوف الأجور إلى قسم التأمينات الاجتماعية لدى صاحب العمل لمطابقتها والاحتفاظ لديه بالحوافظ المشار إليها .

مادة ٢٠ — على قسم التأمينات الاجتماعية لدى صاحب العمل تجميع كشوف الأجور المشار إليها وتحديد اشتراكات صاحب العمل على ضوء إجمالى الأجور الواردة بها وقيدتها في سجل خاص يعد وفقا للنموذج المرافق ومطابقة هذه البيانات على المبالغ المقيدة فعلا بالدفاتر الحسابية .

مادة ٢١ — على أقسام الحسابات لدى أصحاب الأعمال تخصيص خانات خاصة بالدفتر المخصص لتحليل المصروفات من مجموعة الدفاتر الحسابية يقيد بها إجمالى الأجور التي تخضع لحكم اقتطاع الاشتراكات وعلى تلك الأقسام كذلك أن تفرد في الحسابية حسابا خاصا للاشتراكات سواء المقتطعة من أجر العامل والتي يؤديها صاحب العمل كما تفرد حسابا آخر للاشتراكات المدة السابقة .

مادة ٢٢ — تسدد الاشتراكات المستحقة بموجب استمارة رقم ٣ أ تأمينات اجتماعية ، والتي تحرر من أصل وصورتين حيث يرسل صورة الأصل إلى مكتب الهيئة المختصة مرفق به شيك السداد كما ترفق صورة بذاكرة إذن الصرف ترسل إلى إدارة الحسابات أما الصورة الثانية فتحتفظ بقسم التأمينات الاجتماعية لدى صاحب العمل .

مادة ٢٣ - يتبع فى شأن تحصيل الاشتراكات عن مدد الإعارة والإجازات الخاصة بدون مرتب وما فى حكمها بالنسبة إلى العاملين بالقطاع العام الإجراءات التى يصدر فى شأنها قرار وزارى آخر .

مادة ٢٤ - تؤدى الاشتراكات عن مدد الإجازات المرضية على أساس الأجر الممنوح عن هذه الإجازة أيا كانت قيمته فإذا كانت الإجازة بدون أجر فلا يستحق أية اشتراكات . وتحسب هذه المدة كاملة فى المعاش كما تدخل فى حساب متوسط الأجر على أساس الأجر الكامل .

مادة ٢٥ - على شركات القطاع العام أن توافى مكتب الهيئة المختص فى نهاية السنة المالية بشهادة من مراجع الحسابات على النموذج الذى تحدده الهيئة تبين جملة الأجور المنصرفة خلال السنة المالية وقيمة اشتراكات العمال وأصحاب الأعمال المؤداة لحساب الهيئة ، ويجب أن تتضمن الشهادة إقرارا من المراجع بأن الأرقام الخاصة بجملة الأجور تشمل كل ما صرف للعاملين باعتباره أجرا وفقا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية .

مادة ٢٦ - مع مراعاة أحكام المادة (١٢٩) من القانون يكون للمفتشين الحسابيين الذين ألتزمهم الهيئة حق فحص المستندات والدفاتر الحسابية والإطلاع على ملفات العاملين للتحقق من الوفاء بكافة مستحقات الهيئة وما يستلزمه القانون من إجراءات .

الفصل الثالث

أحكام عامة

مادة ٢٧ - تعتبر الاشتراكات المستحقة عن الشهر سواء المقتطعة من أجور المؤمن عليهم أو تلك التى يؤدونها صاحب العمل واجبة الأداء فى أول الشهر التالى .

كما تكون مكافأة نهاية الخدمة المستحقة عن المدة السابقة لتاريخ الاشتراك فى التأمين وفروعها واجبة الأداء فى أول الشهر التالى لانتهاج خدمة المؤمن عليه .

مادة ٢٨ - تقدر المكافآت وفروعها بمقتضى الاستمارة رقم ١٠ د تأمينات اجتماعية ، المرفق بوزجها ووفقا للتعليمات الموضحة بها وترسل لمكتب الهيئة المختص مصحوبة بالمستند الدال على الوفاء فى المواعيد المحددة لأدائها دون انتظار مطالبة الهيئة .

مادة ٢٩ - يكون وفاء الاشتراكات والمبالغ المقررة بموجب شيكات مصرفية أو مقبولة الدفع على أحد البنوك أو بحوالة بريدية أميرية أو إيصال إيداع فى أحد البنوك أو نقدا .

مادة ٣٠ - استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز للمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وفاء الاشتراكات والمبالغ المقررة بموجب شيكات مسحوبة على حساباتها بالبنوك وترسل بالبريد الموصى عليه للهيئة بعد تسطيرها بمعرفة صاحب العمل .

مادة ٣١ - على الهيئة ومراقباتها الإفليمية ومكاتبها الفرعية أن تقيّد أولاً بأول ما يرد إليها بالشيكات المصرفية أو المقبولة الدفع أو الحوالات البريدية ولشعارات الإيداع بالبنوك وكذا الشيكات المسحوبة على الحسابات الجارية بالنسبة للمؤسسات العامة وشركاتها في سجلات خاصة يوضح فيها تاريخ الورود والرقم الموضح على مستند الوفاء بقيمة المبالغ الموفى به واسم صاحب العمل ورقمه بالهيئة .

ويقيّد في هذا السجل أيضاً وبنفس الطريقة المبالغ الموفى بها نقداً إلى خزينة الهيئة مع مراعاة عدم إغفال ذكر الرقم الموضح على قسيمة الوفاء .

وعلى الهيئة إعداد كشف شهري بهذه الإيرادات من واقع السجلات المشار إليها .

مادة ٣٢ - على الهيئة ومراقباتها الإفليمية ومكاتبها الفرعية أن تودع في نفس يوم الورود أو اليوم التالي على الأكثر كل ما يرد إليها من شيكات مصرفية أو حوالات بريدية أو شيكات عادية أو نقود في حساب جارى الهيئة أو المراقبة الإفليمية أو المكتب الفرعى حسب الحالة لدى البنوك .

الباب الثالث

في الإجراءات الخاصة باشتراكات

مدد الخدمة السابقة

مادة ٣٣ - تحدد اشتراكات مدد الخدمة السابقة بموجب استمارة التقدير التى تعدها الهيئة لهذا الغرض ، ويتبع فى شأن تلك الاشتراكات التعليمات التى تصدرها الهيئة .

مادة ٣٤ - على صاحب العمل أن يؤشر فى سجلات أو بطاقات الاجور لديه البيانات الخاصة باقتطاع أقساط مدد الخدمة السابقة وعلى الأخص قيمة القسط الشهري وتاريخ بداية ونهاية مدة التقسيط .

مادة ٣٥ - على صاحب العمل أن يقوم باقتطاع الأقساط المنوّه عنها فى المادة السابقة من

أجور عماله وأن يوردها إلى مكتب الهيئة المختص مع الاشتراكات الشهرية المستحقة عليه وفي المواعيد المقررة لأداء هذه الاشتراكات مصحوبة باستمارة تحصيل أقساط المدة السابقة ٣ ب تأمينات اجتماعية ، المرفق نموذجها مع إيضاح البيانات الآتية بظهر الاستمارة :

(أ) بيان الأقساط المستبعدة موضعاً قرين كل قسط سبب إيقاف الاقتطاع سواء أكان ذلك لانتهاء مدة التقسيط أو لانتهاء عقد العمل (ويذكر في هذه الحالة تاريخ إرسال الاستمارة رقم ٦ تأمينات اجتماعية ، إلى مكتب الهيئة المختص) أو بسبب نقل العامل وذلك في حالة نقله إلى فرع آخر لصاحب العمل لا يقع في دائرة اختصاص مكتب الهيئة (ويذكر في هذه الحالة أسم الجهة المنقول إليها العامل .

(ب) بيان الأقساط المضافة موضعاً قرين كل قسط سبب البدء في اقتطاع هذه سواء أكان ذلك بسبب التحاق عامل يستحق عليه أقساط عن المدة السابقة بالخدمة (ويذكر في هذه الحالة تاريخ إرسال الاستمارة رقم ١ تأمينات اجتماعية ،) أو نقل العامل وذلك في حالة نقله من فرع إلى آخر لصاحب العمل لا يقع في دائرة اختصاص مكتب الهيئة (ويذكر في هذه الحالة أسم الجهة المنقول منها العامل) .

ويجوز تخصيص كشوف مستقلة بالأقساط المستبعدة أو المضافة إذا لم يكف ظهر الاستمارة للبيانات المطلوب قيدها .

مادة ٣٦ - يلتزم صاحب العمل بوفاء القسط كاملاً عن المؤمن عليه في حالة عدم حصول العامل على أجره أو في حالة عدم كفاية الأجر الموفى به للقسط المطلوب طالما أن عقد العمل مازال قائماً .

مادة ٣٧ - لا يستحق القسط عن الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة لدى صاحب العمل السابق إذا لم يكن كاملاً ويستحق كاملاً عن الشهر الذي تبدأ فيه الخدمة لدى صاحب عمل جديد ولو لم يكن هذا الشهر كاملاً .

مادة ٣٨ - تعتبر الأقساط التي تستحق على العامل خلال مدة تعطله في حكم دين للهيئة وتستوفى من أجر العامل عند عودته إلى العمل على مدة لا تمتد لأكثر من ضعف مدة تعطله .

وعلى صاحب العمل الجديد أن يحزر بالنسبة له استمارة تحصيل أقساط المدة السابقة ٣ ج تأمينات اجتماعية ، وفقاً للنموذج المرفق بوضح بها بيان الأقساط التي توقف العامل عن الوفاء بها مع إبداء رغبته في كيفية أداء متجمد الأقساط اعتباراً من تاريخ التوقف عن وفائها حتى تاريخ إعادة اقتطاعها وذلك إما دفعة واحدة أو على أقساط لمدة مساوية لضعف المدة التي توقف خلالها اقتطاع الأقساط .

وتحرر الاستمارة المشار إليها من أصل وصورتين حيث يرسل أصل الاستمارة لمكتب الهيئة المختص كما تحفظ. إحدى الصور بملف العامل وتسلم النسخة الأخرى للعامل .

الباب الرابع

في الأحكام الخاصة بحالات اندماج الشركات والمنشآت

مادة ٣٩ - على كل من أصحاب العمل أو المدير المسئول بالشركة أو المنشأة المندمجة وكذلك بالشركة أو المنشأة الداخلة موافاة مكتب الهيئة المختص بصورة معتمدة من قرار الإدماج في موعد لا يتجاوز أسبوعا من تاريخ صدوره ، ويجب أن يرفق بصورة القرار نموذج من توقيع الأشخاص المسئولين عن تحرير المكاتبات واعتماد الاستثمارات في ظل الوضع الجديد للشركة أو المنشأة .

مادة ٤٠ - إذا كان محل العمل بكل من الشركة أو المنشأة المندمجة وكذا الشركة أو المنشأة الداخلة يقع في دائرة مكتب واحد من مكاتب الهيئة الفرعية فتتخذ الإجراءات الآتية :

(١) على صاحب العمل أو المدير المسئول بالشركة أو المنشأة المندمجة أن يوافق مكتب الهيئة ببيان أسماء وأرقام جميع العاملين لديه في تاريخ الاندماج من أصل وصورة موضحا قرين كل منهم الأجر الشهري الذي يجرى عليه تقدير الاشتراكات وقيمة قسط المدة السابقة إن وجد وعليه كذلك أن يقوم بتسوية حساب الاشتراكات الخاصة به حتى تاريخ الإدماج وذلك مع عدم الإخلال بمسئولية الشركة أو المنشأة الداخلة تضامنيا في الوفاء بهذه الالتزامات .

(٢) على صاحب العمل أو المدير المسئول بالشركة أو المنشأة الداخلة أن يوافق مكتب الهيئة بالاستمارة رقم ٢ عن الشهر الذي تم فيه الإدماج شاملة لسكافة العاملين بها ومن بينهم عمال الشركة أو المنشأة المندمجة .

(٣) على مكتب الهيئة المختص أن يخلق ملف صاحب العمل السابق بعد أن يودع به صورة قرار الإدماج وأصل البيان المشار إليه في المادة السابقة وأن يودع بملف صاحب العمل الجديد صورة من البيان الجديد المشار إليه .

(٤) يحتفظ لصاحب العمل (الشركة الداخلة) برقمة الأصل وعلى مكتب الهيئة المختص أن يؤشر برقمه على كل من ملفات العاملين بالشركة المندمجة موضحا قرين الرقم تاريخ الإدماج .

فإذا كانت كل من الشركة المندمجة والشركة الداخلة تقع في دائرة مكاتب مختلفين فتكتفى بتعديل الاسم القانوني للشركة المندمجة على أن تبقى كل منها كصاحب عمل مستقل .

الباب الخامس

في السجلات والملفات والبيانات التي يلتزم صاحب العمل بامساكها

مادة ٤١ - على صاحب العمل أن يمسك سجلا لقيد أجور العاملين لديه يعد وفقا للنموذج الذي تعتمده الهيئة متضمنا البيانات الأساسية التي تتطلبها عملية ربط الاشتراكات وتحصيلها وعلى الاخص البيانات الآتية .

(١) اسم العامل ورقم تأمينه .

(٢) تاريخ ميلاد العامل .

(٣) التأشير شهريا بما يفيد صرف الأجر للعامل وقيمة الأجر .

(٤) قيمة قسط المدة السابقة وتاريخ بداية ونهاية فترة التقسيط .

(٥) الملاحظات التي تتعاقب بايقاف تحصيل الأقساط وإعادة اقتطاعها .

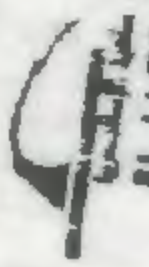
مادة ٤٢ - على صاحب العمل أن يوافي مكتب الهيئة المختص في موعد لا يتجاوز آخر يناير من كل عام بالاستمارة رقم ٢ متضمنة البيانات الوافية عن جميع العاملين لديه في الشهر المذكور بما فيهم المتدرجين أو من هم تحت الاختبار .

وعليه كذلك أن يوافي مكتب الهيئة بالاستمارات والبيانات الخاصة بتحصيل الاشتراكات المشار إليها بالبابين الثاني والثالث من هذا القرار .

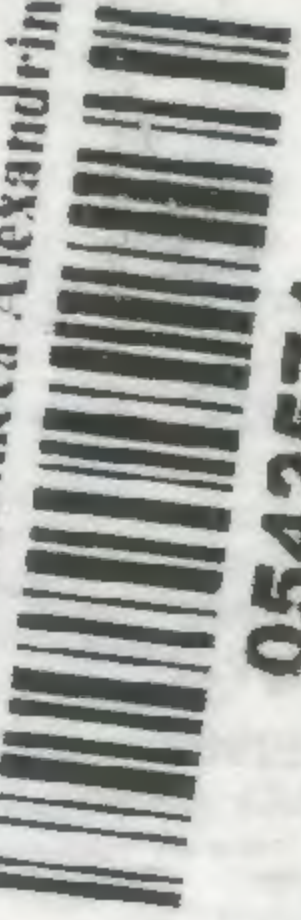
مادة ٤٣ - يجوز لأصحاب الأعمال في القطاع العام بعد موافقة الهيئة أن يقوموا بأنفسهم بطبع الاستمارات والسجلات التي تتطلبها تنفيذ أحكام القانون وفي حدود الكميات اللازمة لهم .

مادة ٤٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(تحرير في ٢٧ رجب سنة ١٣٨٤ (أول ديسمبر سنة ١٩٦٤) .



Bibliotheca Alexandrina



0542574